مختصر
تذكرة ابن هشام الأنصاري

لمحمد بن جلال الحنفي التباني
(ت ٨١٨هـ)

تحقيق ودراسة

جابر بن عبد الله السريع

مؤسسة الريان
ناشرون

مختصر

تذكرة ابن هشام الأنصاري

لمحمد بن جلال الحنفي التباني

(ت ٨١٨هـ)

تحقيق ودراسة

جابر بن عبد الله السريع

مؤسسة الريان

ناشرون

١٤١ - ٢٠٧ - ٢١١ - ٢٣٧ - ٢٤١(٢) - ٢٧٥ -
٢٢٠ - ٢٨٥ - ٢٩٩ - ٤٢٤ - ٤٧٠ - ٤٩٩ -
٥٠٢ - ٥٠٤ - ٥١٩ - ٥٢١ - ٥٣٧ - ٥٧٢ -
٥٨٦(٢) - ٦٢٠ - ٦٢١ -

١١٥٠٢٥٥٢٨٦

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى
١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م
ISBN 9789953550763
9789953550763

رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ

مؤسسة الريان
ALRAYAN INSTITUTION PUBLISHERS

لبنان - بيروت - ساقية الجنزير - شارع برلين - بناية الزهور
هاتف: 009611807488 - فاكس: 009611807477 - ص.ب: 14/5136 الرمز البريدي: 11052020
البريد الالكتروني: Alrayanpub2011@gmail.com الموقع الالكتروني: http/alrayanpub.com

هذا الكتاب رسالة علمية تقدم بها الباحث إلى قسم اللغويات بكلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

ونوقشت صباح الأحد ٦ رجب ١٤٣٣هـ .

وناقشها الأساتذة:

١- أ.د. عبدالفتاح محمد حبيب، مشرفًا مقرِّرًا.

٢- أ.د. عبدالحفيظ السيد بكري، عضوًا.

٣- أ.د. صلاح عبدالمعز العشيري، عضوًا.

وأوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في النحو والصرف بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد؛

فإن لعلمائنا الأجلَّاء علينا فضلًا؛ إذ أورثونا من العلم ما به نهتدي، وما به تستقيم حياتنا كما أرادها الله سبحانه لنا، فجزاهم الله عنا خير الجزاء.

وتمثَّل ذلك فيما ألَّفوه من الكتب النافعة، التي أفنوا أعمارهم في تصنيفها وتجويدها، حتى غدت شاهدًا على دقتهم وبراعتهم وتحريرهم، فمنها ما رأى النور، وانتشر بطباعته بين الدارسين، ومنها ما بقي مخطوطًا، لم تمتد إليه يد التحقيق أو الطباعة، وهو كثير، مما تحتفظ به المكتبات العامة والخاصة في الخافقين.

وقد وفقني الله عز وجل للحصول على نسخة مصورة من "**مختصر تذكرة ابن هشام الأنصاري**"، لمحمد بن جلال التَّبَّاني الحنفي، المتوفى سنة ٨١٨ هـ، رحمه الله تعالى، نَقَلَ فيه مسائل من كتاب التذكرة، رآها جديرة بالعناية والاهتمام، فحفظ بذلك جزءًا من كتاب ابن هشام، الذي يعد اليوم مفقودًا.

وترجع أهمية هذا المخطوط إلى كونه اختصارًا لكتاب نفيس، هو "التذكرة" لابن هشام الأنصاري، فمن خلاله أمكن التعرف على شيء من هذا الكتاب المفقود، الذي ترجع أهميته إلى عدة أسباب:

١- أن مؤلفه هو ابن هشام الأنصاري، وهو من أشهر علماء النحو في زمانه، وشهرته في هذا الميدان لا تحتاج إلى تعريف، إذ أجمع العلماء على إطرائه والثناء عليه.

٢- اهتمام العلماء بكتاب "التذكرة"، ونقولهم عنه في مواضع كثيرة، إذ نقل عنه جماعة من العلماء، منهم: السيوطي، وياسين العليمي، والشهاب الخفاجي.

٣- وجود كثير من آراء ابن هشام في هذا الكتاب، ومناقشاته، وتعليلاته، واختياراته النحوية والصرفية.

٤- نقول ابن هشام لآراء العلماء السابقين، كسيبويه والفارسي والزمخشري وابن الحاجب وابن يعيش وابن عصفور وابن مالك، ومناقشته لهم فيها.

٥- احتفاظ "التذكرة" بنصوص من كتب مفقودة، ولذلك أهميته في التعرف على تلك الكتب، ومنهج مؤلفيها فيها.

٦- اهتمام ابن هشام بالشواهد القرآنية خاصةً، فقد أورد منها جملة متكاثرة، وبَحَثَها معنى وإعرابًا، ووجّه ما أشكل منها، وقد أبان ذلك عن اهتمام ابن هشام بعلم المعاني، وربْطه بالصناعة النحوية.

٧- الكشف عن جوانب مفيدة في شخصية ابن هشام وردت عرضًا في "التذكرة"، منها: صلته بشيخه ابن المرحّل، ومجالسه العلمية التي جرت فيها محاوراته، ولقاؤه لعلماء مشهورين في عصره، كالسمين الحلبي وابن الصائغ وابن الحاج.

ولمكانة هذا المخطوط ونفاسته آثرت القيام بدراسته وتحقيقه لنيل درجة العالمية (الماجستير) من كلية اللغة العربية في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وجعلت عملي في مقدمة، وتمهيد، وقسمين: الأول للدراسة، والآخر للتحقيق. ثم فهارس مفصلة.

**** المقدمة.**

وفيها: أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وخطة البحث، ومنهج الدراسة والتحقيق.

**** التمهيد: (ابن هشام وكتابه التذكرة). وفيه مبحثان:**

المبحث الأول: ابن هشام: حياته وآثاره بإيجاز.

المبحث الثاني: كتاب التذكرة، وقيمته العلمية بإيجاز.

**** القسم الأول: الدراسة. وعنوانها: (مختصر تذكرة ابن هشام الأنصاري) لمحمد بن جلال التَّبَّاني الحنفي. وتتكون من فصلين:**

الفصل الأول: محمد بن جلال التَّبَّاني الحنفي: حياته، وآثاره. وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته، ولقبه.

المبحث الثاني: مولده، ونشأته، ووفاته.

المبحث الثالث: شيوخه، وتلاميذه.

المبحث الرابع: مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه.

المبحث الخامس: آثاره العلمية.

الفصل الثاني: مختصر تذكرة ابن هشام. وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: تحقيق اسم الكتاب، وتوثيق نسبته إلى المؤلف.

المبحث الثاني: منهج المختصر في الكتاب.

المبحث الثالث: مصادر الكتاب.

المبحث الرابع: الأصول النحوية في الكتاب.

المبحث الخامس: تقويم الكتاب. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: قيمة الكتاب العلمية.

المطلب الثاني: المآخذ عليه.

المبحث السادس: وصف النسخة الخطية، ونماذج منها.

** **القسم الثاني: التحقيق.**

** **الفهارس العلمية:**

فهرس الآيات القرآنية.

فهرس القراءات القرآنية.

فهرس الأحاديث النبوية والآثار.

فهرس الأقوال والأمثال.

فهرس الأشعار والأرجاز.

فهرس الأعلام.

فهرس الأماكن والبلدان.

فهرس الكتب الواردة في النص المحقق.

المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

فهرس الفهارس.

وقد اتبعت في تحقيق هذا المخطوط المنهجَ المتعارفَ عليه في تحقيق كتب التراث، وسرت فيه وفق الخطوات الآتية:

* نسخ المخطوط من النسخة المعتمدة وفق القواعد الإملائية الحديثة، مع مقابلة المنسوخ بأصله المنسوخ منه، والالتزام بعلامات الترقيم، وضبط ما يحتاج إلى ضبط.
* ما جزمت بخطئه في النسخة المعتمدة فإني أصوبه، وأضعه بين قوسين ( )، وأبين الخطأ، وسببه في الحاشية، وما استظهرت سقطه فإني أثبته في المتن، وأضعه بين معقوفين [ ]، وأبين سبب ذلك في الحاشية.
* وضع خط مائل هكذا / للدلالة على نهاية اللوحة في المخطوط، مع الإشارة إلى ذلك على الجانب الأيسر من الصحيفة.
* عزو الآيات القرآنية إلى سورها، مع بيان رقمها، وكتابتها بالرسم العثماني.
* توثيق القراءات القرآنية من مصادرها أو مظانها.
* عزو الأحاديث النبوية؛ فإن كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما فإنني أكتفي بتوثيقه منهما، وإن لم يكن فيهما أو في أحدهما عزوته إلى من أخرجه، مع ذكر كلام أهل العلم في بيان درجته.
* توثيق أقوال العرب وأمثالهم من الكتب المعتمدة.
* توثيق الشواهد الشعرية من المصادر المعتمدة.
* توثيق النصوص المنقولة من الكتب التي نقلت عنها.
* التعريف بالكلمات الغريبة، والأماكن والبلدان تعريفًا موجزًا.
* الترجمة للأعلام الوارد ذكرهم في النص المحقق ترجمة موجزة.
* وضع فهارس مفصلة في آخر الكتاب وفق ما ذكر في الخطة.

ولا يسعني في ختام هذه التقدمة إلا أن أشكر الله عز وجل على نعمته عليَّ بإكمال هذا البحث، وتيسير أسبابه.

ثم أشكر فضيلة شيخي ومشرفي الأستاذ الدكتور/ عبدالفتاح محمد حبيب؛ لِمَا حباني من غزير علمه، وأمدَّني بملحوظاته التي أنارت لي طريقي، وسدَّت عوزي، وتجشَّم قراءة عملي، فأقام منه ما اعوجّ، وأكمل منه ما نقص، أسأل الله أن يجزيه عني خير الجزاء في الدنيا والآخرة، وأن يمده بعونه ورفده، إنه على ذلك قدير.

ثم أشكر فضيلة المناقشَيْن: الأستاذ الدكتور/ عبدالحفيظ السيد بكري، والأستاذ الدكتور/ صلاح عبدالمعز العشيري؛ على تكرُّمهما بمناقشة الرسالة، وحرصهما على الارتقاء بها إلى الكمال والسداد، فالله يجزيهما خيرًا، ويزيدهما توفيقًا وبرًّا.

وأشكر ختامًا الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ممثلة في كلية اللغة العربية، عميدًا ووكلاء، وأخص منها قسم اللغويات، رئيسًا وأساتذة، على إتاحة الفرصة لي بمواصلة الدراسة، وإمدادي بالعلم والمعرفة، ومساعدتي في إنجاز هذا العمل، فزادهم الله من فضله وتكريمه، وآتاهم من كل خيرٍ ما يرجون ويؤملون.

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

القسم الأول:

الدراسة

وفيه تمهيد، وفصلان

التمهيد

(ابن هشام وكتابه التذكرة)

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ابن هشام، حياته وآثاره، بإيجاز.

المبحث الثاني: كتاب التذكرة، وقيمته العلمية، بإيجاز.

المبحث الأول: ابن هشام، حياته وآثاره، بإيجاز

الإمام ابن هشام الأنصاري رحمه الله تعالى عَلَمٌ من أعلام أمتنا الإسلامية، وإمام من أئمة النحو واللغة، قد طبّقت شهرته الآفاق، وسارت بعلومه الركبان، وما تزال علومه بين الناس غضةً طريةً، بما ألّف من كتبٍ محررة، ما بين مطولة ومختصرة، عكف الناس عليها بعده -إلى يومنا هذا- حفظًا، وتدريسًا، وشرحًا، وتحشيةً، وتنقيحًا، ومناقشةً، واختصارًا.

وليس المقامُ هاهنا مقام تطويلٍ يستدعي كتابةَ ترجمة مطولة عن ابن هشام، فقد سبقت بذلك أقلامٌ، وحفَّت بها صحفٌ، وحَسْبي أن أشير إلى مفاصلَ في ترجمة هذا الإمام، مستلهمًا مما كتب عنه قديمًا وحديثًا مادةَ لحديثي[1].

التعريف بابن هشام:

هو جمال الدين، أبو محمد، عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري الشافعي ثم الحنبلي، ولد في القاهرة سنة ٧٠٨، وبها نشأ، وأخذ

(١) من مصادر ترجمته عند المتقدمين: أعيان العصر وأعوان النصر للصفدي ٥/٣، وذيل العبر للحسيني (١٨٧/٤ مع العبر)، والوفيات لابن رافع السلامي ٢٣٤/٢، وعقود الجمان للزركشي ١/١٥٧/ب-١٥٨ب، وتاريخ ابن قاضي شهبة ١٧١/٢، والدرر الكامنة ٩٣/٣، والمنهل الصافي ١٣١/٧، والنجوم الزاهرة ٣٣٦/١٠، وبغية الوعاة ٦٨/٢، وحسن المحاضرة ٥٣٦/١. وللمعاصرين دراسات حول ابن هشام ومذهبه النحوي، منها: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي للدكتور علي فوده نيل، وابن هشام النحوي للدكتور سامي عوض، وابن هشام وأثره في النحو العربي للدكتور يوسف الضبع، ومنهج ابن هشام من خلال كتابه المغني للدكتور عمران عبدالسلام شعيب. واستمداد هذه الترجمة من مصادر ترجمة ابن هشام وحواشيها، ومن مقدمات تحقيق كتبه الآتي بيانها.

عن جملة من علماء عصره، أبرزهم: شهاب الدين عبداللطيف بن عبدالعزيز ابن المرحّل (ت ٧٤٤)، وتاج الدين عمر بن علي الفاكهاني (ت ٧٣١)، وتاج الدين علي بن عبدالله التبريزي (ت ٧٤٦).

برع في القراءات والتفسير والعربية، وانتفع به طلبة العلم، فدرَّس في أماكن عديدة، كالقبة المنصورية، والمدرسة الحنبلية، ودرَّس في مكة لَمَّا جاور بها.

ونبغ في مرحلة مبكرة من حياته، وذاع صيته، واشتهر علمه، وانتشرت كتبه في حياته، حتى قال عنه معاصره تاج الدين السبكي[1] (ت ٧٧١): «نحويُّ هذا الوقت أبقاه الله تعالى».

وتخرج به الطلبة، فقد كانت مجالسه عامرةً بالمطارحات والمناقشات العلمية، ومن أبرز تلاميذه: جلال الدين التباني (ت ٧٩٣) -وهو والد مختصر التلخيص-، وبدر الدين الزركشي (ت ٧٩٤)، وابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥)، وابنه محب الدين محمد ابن هشام (ت ٧٩٩)، وابن الملقن (ت ٨٠٨).

توفي ابن هشام بعد حياة حافلة بالعطاء العلمي في ذي القعدة سنة ٧٦١، ورثاه جماعة من محبيه.

آثار ابن هشام:

شارك ابن هشام في التأليف، واقتصر في مؤلفاته على اللغة والنحو والصرف، وتميزت مؤلفاته بالتحرير وجودة السبك وحسن التأليف.

(١) طبقات الشافعية الكبرى ٢٨١/٩.

ويعدُّ **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** تاج كتبه، وأشهرَها على الإطلاق، ألَّفه بمكة، ثم فُقِد منه، فأعاد تأليفه بمصر، وقال فيه ابن خلدون[1] (ت ٨٠٨): «ووصل إلينا بالمغرب لهذه العصور ديوانٌ من مصر منسوبٌ إلى جمال الدين بن هشام من علمائها، استوفى فيه أحكام الإعراب مجملةً ومفصلةً، وتكلم على الحروف والمفردات والجمل، وحَذَفَ ما في الصناعة من المتكرر في أكثر أبوابها، وسماه بـ"المغني" في الإعراب، وأشار إلى نكت إعراب القرآن كلِّها، وضَبَطها بأبواب وفصول وقواعد انتظم سائرها، فوقفنا منه على علمٍ جمٍّ يشهد بعلو قدره في هذه الصناعة، ووفور بضاعته منها، وكأنه ينحو في طريقته منحاة أهل الموصل الذين اقتفوا أثر ابن جني، واتبعوا مصطلح تعليمه، فأتى من ذلك بشيء عجيب دال على قوة ملكته واطلاعه، والله يزيد في الخلق ما يشاء».

وألَّف كتبًا شاملةً لأبواب النحو، وجَعَلَها للطلاب والمتعلمين، وسار في كل واحدٍ منها على ترتيبٍ اختاره، فوضع **قواعد الإعراب** لبيان أحكام الجمل، و**قطر الندى**، وشرحه، و**الجامع الصغير في النحو** على ترتيب الألفية، و**شذور الذهب**، و**شرحه** على الترتيب حسب الموقع الإعرابي، فذكر المرفوعات فالمنصوبات فالمجرورات فالمجزومات، وختم بالعوامل فالتوابع.

ووضع شروحًا وتتميماتٍ لكتبِ مَنْ تقدَّمه، فوضع على "الألفية" لابن مالك (ت ٦٧٢): **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، و**حواشي الألفية**، و**رفع الخصاصة عن قراء الخلاصة**، وعلى "شرح الألفية" لابن الناظم (ت

(١) المقدمة ١٢٦٧/٣.

٦٨٦): تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، وهو في شرح أبياته، وعلى "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" لابن مالك: شرح التسهيل، وحواشيه، وشرح خطبته، وعلى "شرح التسهيل" لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥) المسمى "التذييل والتكميل": التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل، وعلى "الشافية" لابن الحاجب (ت ٦٤٦): عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب، وعلى "اللمحة البدرية" لأبي حيان الأندلسي: شرح اللمحة البدرية، وعلى "قصيدة كعب بن زهير رضي الله عنه" المسماة بـ"البردة": شرح بانت سعاد، ويسمى أيضًا: شرح البردة.

ووضع رسائل عديدةً في موضوعات مفردة، اقتضاه لوضعها سؤالُ سائلٍ عنها، أو مناقشةٌ دارت بينه وبين غيره فيها، منها: فوح الشذا بمسألة "كذا"، وإقامة الدليل على صحة التمثيل وفساد التأويل، والمباحث المرضية المتعلقة بـ"مَن" الشرطية، واعتراض الشرط على الشرط، وموقد الأذهان وموقظ الوسنان في الألغاز النحوية، وإعراب لا إله إلا الله، ومنها رسائل في: توجيه نصب "لغة" و"فضلًا" و"أيضًا" و"هلم جرًّا"، والحكمة في تذكير "قريب" في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾، وتعدُّد ما بعد "إلا" على ثلاثة أقسام، وشرح حقيقة الاستفهام والفرق بين أدواته، والتنازع، وإعراب كاد وأخواتها، وغير ذلك.

المبحث الثاني: كتاب التذكرة، وقيمته العلمية، بإيجاز

من كتب ابن هشام المطولة: كتاب "التذكرة"، وهذه التسمية تطلق عند العلماء على الكتاب الذي يجمع فيه مؤلفه الفوائد التي يراها جديرة بالحفظ والتقييد، إما نقلًا مما يقرؤه، أو تقييدًا لما يخطر له من التحريرات والتعليقات المفيدة والنادرة، فيقيدها تذكرةً لنفسه ولمن يأتي من بعده، وعونًا عليها من الضياع، ولتكون قريبة منه عند المراجعة، ويكون ذلك غالبا من غير نظام جامع، بل كيفما اتفق، فإن وُجد بعد ذلك من هذا النوع شيءٌ مرتَّب فذلك أمر زائد عن أصل التأليف[1].

وهذا اللون من التأليف سلكه جماعة من العلماء المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين، ويسمى أحيانًا: الكُنَّاشة[2] والنوادر والمسائل والخواطر والفوائد والانتقاء والتعليق... ومن أشهر الكتب في هذا الباب: النوادر لأبي زيد الأنصاري (ت ٢١٥)، والتذكرة لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧)، وكتبه الأخرى المسماة بالمسائل، والخاطريات لابن جني (ت٣٩٢)، وتعليق الغرفة لابن بابشاذ (ت ٤٦٩)، والتذكرة لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥)، ولأحمد ابن عبدالقادر بن مكتوم (ت ٧٤٩)، ولمحمد بن عبدالرحمن ابن الصائغ (ت ٧٧٦)، ولمحمد بن عبدالله الزركشي (ت ٧٩٤)، ولعبدالقادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣)، وغيرها.

---

(١) ينظر: مقدمة تحقيق "مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها" لابن جني ص ٣٣.

(٢) لفظة مولَّدة، عرَّفها أصحاب المعجم الوسيط ٨٠٠/٢ بأنها أوراق تجعل كالدفتر تقيد فيها الفوائد والشوارد.

ومن خلال "مختصر تذكرة ابن هشام" يمكن القول بأن ابن هشام قد جمع في "تذكرته" ما خطر له من تحقيقات نحوية، وتحريرات لغوية، وما استحسنه من كلام العلماء قبله، مضيفًا إليه من الآراء ما يسدُّ خَلَّه، ويصوِّب زَلَّته، وناقش فيه مسائل دار حولها جدل في عصره، وتخطفتها أيدي الآراء، فأبان عن وجهها، وكشف عن مكنونها، وجعله على هيئة مسائل منثورة، يعنون لكل قضية يناقشها بكلمة "مسألة"، ثم يسوق بعدها كلامه.

وهذا الكتاب النفيس يعد من كتب ابن هشام التي طوتها يد الدهر، فلم نعثر لها اليوم على جزء، وقد نسبه إليه جماعة ممن ترجم له، كالزركشي (ت ٧٩٤) في "عقود الجمان"[١]، وابن حجر (ت ٨٥٣) في "الدرر الكامنة"[٢]، وخالد الأزهري (ت ٩٠٥) في "التصريح بمضمون التوضيح"[٣]، والسيوطي (ت ٩١١) في "بغية الوعاة"[٤]، والحريري الحرفوشي (ت ١٠٥٩) في "دليل الهدى شرح قطر الندى"[٥]، وحاجي خليفة (ت ١٠٦٧) في "كشف الظنون"[٦]، وابن العماد (ت

---

(١) ١/١٥٨أ.

(٢) ٩٤/٣.

(٣) ٩٣/١، ولم يرد هذا في نسخة "التصريح" التي كتبها خالد الأزهري بخطه، بل في غيرها؛ فأثبته المحقق في الحاشية.

(٤) ٦٩/٢.

(٥) هو شرح وتتميم للشرح الفاكهي على "قطر الندى" المسمى "مجيب الندا"، عقد فيه ترجمة جيدة لابن هشام، منقولة عنه في بغية مخطوطة (٢٦ سطرًا) ضمن مجموع بدار الكتب المصرية، رقمه ٨٤٠.

(٦) ٣٨٤/١.

١٠٨٩) في "شذرات الذهب"[١]، والشوكاني (ت ١٢٥٠) في "البدر الطالع"[٢]، وإسماعيل البغدادي (ت ١٣٣٩) في "هدية العارفين"[٣].

وذكروا أنه يقع في عدة مجلدات[٤]، فقيل: في خمسة عشر مجلدًا[٥] أو جزءًا[٦]، وقيل: في خمسة مجلدات[٧]، وقيل: في عشرة أجزاء[٨].

ومرجع هذه الأقوال إلى اختلاف نُسَخ "التذكرة"، ففي بعضها تكون خمسة عشر مجلدًا أو جزءًا، وفي بعضها تكون خمسة مجلدات، وفي بعضها تكون عشرة أجزاء، وذلك باختلاف خطِّ الناسخ، وطريقته في الوِراقة.

فمن قال: إن "التذكرة" في خمسة عشر مجلدًا أو جزءًا؛ أراد بالمجلد الجزء، ومن قال: خمسة مجلدات؛ أراد بالمجلد ما يحوي عددًا من الأجزاء، فإذا كان الجزء عشرين ورقة -على ما قاله الذهبي في سير أعلام النبلاء[٩]- تكون "التذكرة" خمسة عشر جزءًا في خمسة مجلدات، أي: ثلاثمائة ورقة تقريبًا، في كل مجلد ستون ورقة، ومن قال: عشرة أجزاء يكون الجزء عنده ثلاثين ورقة.

---

(١) ٣٣٠/٨.

(٢) ٤٠١/١.

(٣) ٤٦٥/١.

(٤) ينظر: عقود الجمان ١/١٥٨/أ.

(٥) ينظر: الدرر الكامنة ٩٤/٣، وبغية الوعاة ٦٩/٢، وكشف الظنون ٣٨٤/١، والبدر الطالع ٤٠١/١، وهدية العارفين ٤٦٥/١.

(٦) ينظر: التصريح ٩٣/١، وترجمة ابن هشام المنقولة من "دليل الهدى".

(٧) ينظر: شذرات الذهب ٣٣٠/٨.

(٨) ينظر: ترجمة ابن هشام المنقولة من "دليل الهدى".

(٩) ٥٥٨/٢٠، ٥٥٩.

ونقل العلماء عن كتاب "التذكرة" كثيرًا، مما يدل على أهميته، فقد وقفت على أكثر من سبعين نقلًا عنه، وذلك عند السيوطي في "الأشباه والنظائر"[1]، وفي "عقود الزبرجد"[2]، وفي "تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب"[3]، وفي "مفحمات الأقران في مبهمات القرآن"[4]، وفي "النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة"[5]، وعند ياسين العليمي (ت ١٠٦١) في "حاشية التصريح"[6]، وعند الشهاب الخفاجي (ت ١٠٦٩) في "حاشية تفسير البيضاوي"[7]، وفي "شرح درة الغواص"[8]، وفي "طراز المجالس"[9]، وفي "شفاء الغليل"[10]، وعند عبدالقادر البغدادي (ت ١٠٩٣) في "خزانة الأدب"[11]،

---

(١) ينظر: ٤٥/١، ٦١، ٧٤، ١٠٣، ١٦٤، ٢٤٧، ٩/٢، ١٢٠، ١٢٣، ١٥٠، ١٩٧، ٢٨١، ٣٥٥، ٤٢٩، ٤٤١، ٤٤٢، ٥٨/٣، ٦٩، ١٢٤، ١٢٥، ٤١/٤، ٤٨، ٩٢، ١٣٩، ٢٥٢، ٢٥٥.

(٢) ينظر: ١١١/١، ٩/٢، ١٩٦، ٤٧٠، ٤٧٩، ٥٠٦، ١٥١/٣، ١٦٢، ٢٥٤، ٢٧٩.

(٣) ينظر: ٦٦١/٢، ٦٦٤.

(٤) ينظر: ص ١٥٥.

(٥) ينظر: ٧٠/١، ١١٥.

(٦) ينظر: ٩٦/١، ٢٠٨، ٢١٧، ٤١٤، ٤٨٤، ٤٩٢، ٥٤٩، ٦٠٠، ١٤٢/٢، ٦٦٣، ٨٣/٣، ١٠٦، ١٤٤، ٣٠١، ٣١٥، ٣٧٥، ٤٠٣، ٥٢٦، ٥٢٧، ٦١٤، ١٨٠/٤.

(٧) ينظر: ٣٦٦/١، ١٨٦/٣، ٣٠٢، ٤٥/٦، ٣٨١، ٤٣٥، ٢١٠/٨، ٢٣٢. (وعنه: الألوسي في روح المعاني ١٥٩/٣، ٦٣/٤، ١٠٥/٨، ٤٥/١٠، والطاهر بن عاشور في التحرير والتنوير ٢٢٢/٥).

(٨) ينظر: ص ٣١، ١١٥، ١٣٠، ١٦٢، ١٦٨، ١٨٠، ٢١١.

(٩) ينظر: ص ٢٢.

(١٠) ينظر: ص ٩٠، ١٥٤، ١٨٣.

(١١) ينظر: ٤٨٣/٥.

وعند الزبيدي (ت ١٢٠٥) في "تاج العروس"[1].

وكانت عند السيوطي وياسين العليمي والشهاب الخفاجي نسخةُ ابن هشام التي بخطه، فإنهم يقولون في مواضع: "ومن خطِّه نقلتُ"، فتكون هذه النسخة قد بقيت في مصر بعد ابن هشام ثلاثة قرون تقريبًا.

وروى محمد بن سليمان الرُّوْدَاني (ت ١٠٩٤) في "صلة الخلف"[2] وصالح بن محمد الفُلَّاني (ت ١٢١٨) في "قطف الثمر"[3] كتابَ "التذكرة" إجازةً، من طريق ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢)، عن محب الدين محمد ابن المصنف (ت ٧٩٩)، عنه.

---

(١) مادة (ن و ب) ٣١٥/٤.

(٢) ص ١٧٩.

(٣) ص ٢٠٤.

الفصل الأول:

محمد بن جلال الحنفي التَّبَّاني: حياته، وآثاره

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: اسمه، ونَسَبه، وكنيته، ولقبه.

المبحث الثاني: مولده، ونشأته، ووفاته.

المبحث الثالث: شيوخه، وتلاميذه.

المبحث الرابع: مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه.

المبحث الخامس: آثاره العلمية.

مدخل:

بتتبُّع المصادر التي ذكرت التَّبَّانيَّ، وجدت بعضها أفرد له ترجمة، وبعضَها ذكره في معرض تأريخه للحياة السياسية.

ومصادر ترجمته التي وقفت عليها هي:

١- السلوك لمعرفة دول الملوك، للمقريزي (ت ٨٤٥).

نثر فيه أخبار التَّبَّانيِّ في أثناء الأحداث السياسية، ولم يترجم له ترجمةً مفردةً(١).

٢- الإعلام بتاريخ أهل الإسلام، لابن قاضي شُهْبة (ت ٨٥١).

أورد فيه أخبار التَّبَّاني مفرقةً على الأحداث السياسية، وأفرد له ترجمة، هي أوفى ترجمة وقفت عليها، ولم يطبع من كتابه سوى مختصره باسم "تاريخ ابن قاضي شهبة" (من سنة ٧٤١ إلى سنة ٨٠٨)، وليس فيه ترجمة التَّبَّاني، لكني أفدت من نقل النعيمي (ت ٩٢٧) عنه في كتابه: الدارس في تاريخ المدارس(٢).

٣،٤- إنباء الغمر بأنباء العمر، وذيل الدرر الكامنة، كلاهما لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢).

ذكر التَّبَّانيَّ في الإنباء ضمن الأحداث السياسية(٣)، وأفرد له في الكتابين ترجمة(٤)، وترجمته في ذيل الدرر الكامنة مقتضبة جدًّا.

---

(١) ينظر: ٢١٢/٦، ٢٢٧، ٢٣٠، ٢٣٨، ٢٤٤، ٢٧٤، ٣٤٠، ٣٥٧، ٤٠٠.

(٢) ينظر: ٤٨٠/١-٤٨٢.

(٣) ينظر: ٣٥١/٢، ٣٩٨، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٥، ٤٣٥، ٤٥٧، ٥١٨، ١٥/٣، ٣٥، ٦٤-٦٦.

(٤) ينظر: إنباء الغمر ٨٣/٣، وذيل الدرر الكامنة ص ٢٤٢، ٢٤٣.

٥- السيف المهند في سيرة الملك المؤيد، لبدر الدين العيني (ت ٨٥٥).

ذكره ضمن الأحداث السياسية(1).

٦، ٧، ٨- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، والمنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، والدليل الشافي على المنهل الصافي، ثلاثتها لابن تغري بردي (ت ٨٧٤).

ترجم له في الأول ترجمة مقتضبة(2)، وذكره ضمن الأحداث السياسية(3)، وأفرد له في الأخريين ترجمة(4).

٩- نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان، لابن الصيرفي (ت ٩٠٠).

ذكره في الأحداث السياسية(5)، وترجم له ترجمة مقتضبة(6).

١٠، ١١- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ووجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام، كلاهما للسخاوي (ت ٩٠٢).

لخص فيهما ترجمة ابن حجر له في إنباء الغمر(7).

١٢- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي (ت ٩١١).

---

(1) ينظر: ص ٣١٢، ٣٢٢.

(2) ينظر: ١٣٧/١٤.

(3) ينظر: ٧٩/١٣-٩٠.

(4) ينظر: المنهل الصافي ١٠/٥٤، والدليل الشافي ٦٢١/٢.

(5) ينظر: ٤٣/٦، ٤٤، ٣١٨، ٣٢٤، ٥٥/٣.

(6) ينظر: ٣٦١/٢.

(7) ينظر: الضوء اللامع ٢١٣/٧، ووجيز الكلام ٤٣٩/٢.

لخص ترجمة ابن حجر له في إنباء الغمر(1).

١٣- نيل الأمل في ذيل الدول، لعبدالباسط بن خليل بن شاهين (ت ٩٢٠).

ترجم له ترجمة مقتضبة(2).

١٤- الدارس في تاريخ المدارس، للنعيمي (٩٢٧).

اقتبس أخباره وترجمته من تاريخ ابن قاضي شهبة(3).

١٥- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد (ت ١٠٨٩).

لخص ترجمة ابن حجر له في إنباء الغمر(4).

وأفدت أيضًا من ترجمة اثنين من أقارب التنّاني، وهما:

١- والده: جلال الدين، وهو أكثر شهرةً من ابنه، ووردت ترجمته وسيرته في عدة مصادر(5).

٢- أخوه: يعقوب، وهو أكبر منه، وعاش بعده سنواتٍ، وشارك في الحياة العلمية

---

(1) ينظر: ٧٢/١.

(2) ينظر: ٢٩٣/٣.

(3) ينظر: ٤٨٠/١-٤٨٢.

(4) ينظر: ١٩٦/٩.

(5) ينظر: تاريخ ابن قاضي شهبة ٤٠١/٣، ودرر العقود الفريدة ٨٦/٢، وإنباء الغمر ٤٢٤/١، والدرر الكامنة ٩٧/٢، ٢٧٣/٤، والنجوم الزاهرة ١٢٣/١٢، والمنهل الصافي ٣/٥، ٣٥٠، والدليل الشافي ٢٤٧/١، ٣٠٥، وتاج التراجم ١٤٨/١، ووجيز الكلام ٢٩٩/١، وبغية الوعاة ٤٨٨/١، ونيل الأمل ٣٠٤/٢، وشذرات الذهب ٥٦١/٨، والبدر الطالع ١٨٦/١، والطبقات السنية ٢٤٨/٣.

والسياسية، وترجم له معاصروه[1].

وقد عاش التَّبَّاني في أواخر القرن الثامن وأوائل القرن التاسع، وعاصر دولة المماليك التي جاءت بعد دولة الأيوبيين، وكثرت فيها الاضطرابات والخلافات السياسية بين الأمراء المماليك، خاصة في مدتها الأخيرة، وكان السلطان المملوكي أحيانًا -لصغر سنّه- ليس له إلا اسم السلطنة فقط، والتدبير إنما هو بيد مَنْ تحته.

وتنقسم الحياة السياسية في دولة المماليك قسمين[2]:

الأول: مدة سلاطين المماليك البحرية، وهي الواقعة بين سنتي ٦٤٨ و٧٩٢، وتعاقب عليها ٢٥ سلطانًا.

وقد أدرك التَّبَّاني منها سلطنة الأشرف شعبان بن حسين (٧٦٤-٧٧٨)، والمنصور علي بن شعبان (٧٧٨-٧٨٣)، والصالح حاجّي بن شعبان (٧٨٣-٧٨٤)، والسلطان برقوق (٧٨٤-٧٩١)، والصالح حاجّي بن شعبان -مرة ثانية- (٧٩١-٧٩٢).

ولم يكن للتَّبَّاني في هذه المدة نشاط سياسي، وكان عمره نهاية هذه المدة ٢٢ عامًا تقريبًا.

---

(1) ينظر: السلوك ٧/١٠٤، وإنباء الغمر ٣/٣٤٠، وذيل الدرر الكامنة ص ٣٠٠، والنجوم الزاهرة ١٥/١٢١، والمنهل الصافي ١٢/١٤٢، والدليل الشافي ٢/٧٩٠، ونزهة النفوس ٣/٥٧، والضوء اللامع ١٠/٢٨٢، وبغية الوعاة ٢/٣٥٠، وذيل الأمل ٤/١٤٧، والدارس في تاريخ المدارس ١/٤٣٦، وبدائع الزهور ٢/٩١، وشذرات الذهب ٩/٢٦٥.

(2) ينظر: مورد اللطافة فيمن ولي السلطنة والخلافة لابن تغري بردي ٢/٢٥-١٨٦، وتحفة الناظرين فيمن ولي مصر من الملوك والسلاطين للشرقاوي ص ٩٧-١١٢.

الثاني: مدة سلاطين المماليك البُرْجية الجراكسة، وهي الواقعة بين سنتي ٧٩٢ و٩٢٣، وتعاقب عليها ٢٥ سلطانًا.

وقد أدرك التَّبَّاني منها سلطنة الظاهر برقوق -مرة ثانية- (٧٩٢-٨٠١)، والناصر فرج ابن برقوق (٨٠١-٨٠٨)، والمنصور عبدالعزيز بن برقوق (٨٠٨)، والناصر فرج بن برقوق -مرة ثانية- (٨٠٨-٨١٥)، والمؤيد شيخ (٨١٥-٨٢٤).

وكان نشاط التَّبَّاني ظاهرًا في عصر السلطانَيْن: الناصر فرج (المدة الثانية)، والمؤيد شيخ، وكان له معهما أحداث ومواقف، وشارك في الحياة السياسية من سنة ٨١١، وعمره ٤١ سنة تقريبًا، وكان قبل ذلك قد تولى التدريس في بعض المدارس، كما سيأتي مفصَّلًا في المبحث الثاني.

المبحث الأول: اسمه، ونَسَبه، وكنيته، ولقبه

جاء اسم التباني ونَسَبُه ونِسبتُه على غلاف "مختصر مغني اللبيب" (الورقة ١٣١/أ) هكذا: «محمد بن جلال الحنفي».

وبمجموع ما جاء في مصادر ترجمته[1]:

شمس الدين، أبو عبدالله، محمد بن جلال الدين رسولا (أو: رسول) بن أحمد ابن يوسف بن طوغ رسلان، التُّركُمانيُّ التَّيْرِيُّ الأصلِ، المصريُّ الدارِ، القاهِريُّ، الحنَفيُّ، ابن التَّبَّاني.

وأبوه يسمى: جلال، وهو مختصر من لقبه، غلب عليه[2]، وهو الذي كان يكتبه بخطه[3].

(١) ينظر: السلوك ٤٠٠/٦، وإنباء الغمر ٨٣/٣، والنجوم الزاهرة ١٣٧/١٤، والمنهل الصافي ٥٤/١٠، والدليل الشافي ٦٢١/٢، ونزهة النفوس ٣٦١/٢، والضوء اللامع ٢١٣/٧، ووجيز الكلام ٤٣٩/٢، وبغية الوعاة ٧٢/١، ونيل الأمل ٢٩٣/٣، والدارس ٤٨٠/١ -نقلًا عن تاريخ ابن قاضي شهبة-، وشذرات الذهب ١٩٦/٩. وجاء في ذيل الدرر الكامنة لابن حجر ص ٢٤٢: «محمد بن أحمد بن يوسف بن رسولا ... شمس الدين ابن الشيخ جلال الدين التَّبَّاني»، وسياق نسبه مخالف لما في المصادر الأخرى، ومنها كتاب ابن حجر الآخر: إنباء الغمر.

(٢) ينظر: إنباء الغمر ٤٢٤/١، والدرر الكامنة ٩٧/٢، والمنهل الصافي ٣/٥، ٣٥٠، والدليل الشافي ٢٤٧/١، ٣٠٥، والضوء اللامع ٢١٣/٧، ٢٤٤، وبغية الوعاة ٤٨٨/١، ونيل الأمل ٣٠٤/٢، وشذرات الذهب ٥٦١/٨.

(٣) ينظر: تاريخ ابن قاضي شهبة ٤٠١/٣، ودرر العقود الفريدة ٨٦/٢، والدرر الكامنة ٢٧٣/٤.

وقيل: اسم أبيه: أحمد[1]، وقيل: فقيه[2]، وقيل: يوسف[3]، وهذه الأسماء غير مشهورة.

وجدُّه "طوغ رسلان" لم يذكره مترجموه، لكنه مذكور في سياق نَسَب أبيه[4].

أما كونه تركمانيَّ الأصلِ فإن والده قدم من بلاد الروم[5]، من بلدةٍ يقال لها: "تِيرَه"، وكان ذلك قبل سنة ٧٥٠[6]، في عهد السلطان الناصر حسن بن الناصر محمد بن قلاوون (ت ٧٦٢)[7]، واستقر خارج القاهرة، في مسجدٍ بمحلةٍ تسمَّى "التَّبَّانة"[8]، لأنه

(١) ينظر: إنباء الغمر ٣٤٠/٣، وذيل الدرر الكامنة ص ٣٠٠، والضوء اللامع ٢٨٢/١٠، وشذرات الذهب ٢٦٥/٩.

(٢) ينظر: الدرر الكامنة ٢٧٣/٤، والضوء اللامع ٢٨٥/١٠، وهو ما كتبه ابن هشام بخطه في إجازته له بإقراء كتاب التسهيل لابن مالك، والنسخة في مكتبة الدولة ببرلين، بالرقم ٦٦٢٨.

(٣) ينظر: وجيز الكلام ٢٩٩/١.

(٤) ينظر: إنباء الغمر ٤٢٤/١، والمنهل الصافي ٣/٥، ونيل الأمل ٣٠٤/٢، وشذرات الذهب ٥٦١/٨.

(٥) ينظر: إنباء الغمر ٤٢٤/١، والدرر الكامنة ٩٧/٢، والنجوم الزاهرة ١٢٣/١٢، والمنهل الصافي ٣/٥، وبغية الوعاة ٤٨٨/١، ونيل الأمل ٣٠٤/٢، وشذرات الذهب ٥٦١/٨، والبدر الطالع ١٨٦/١.

(٦) ذكروا من شيوخه: ابن أم قاسم المرادي، وقوام الدين الكاكي، وقد توفيا سنة ٧٤٩. ينظر: الجواهر المضية ٣٤٠/٢، والدرر الكامنة ٩٧/٢، ٩٨، وبغية الوعاة ٥١٧/١.

(٧) تولى الناصر حسن السلطنة مرتين: الأولى بين سنتي ٧٤٨ و٧٥٢، والثانية بين سنتي ٧٥٥ و٧٦٢. ينظر: المنهل الصافي ١٢٥/٥-١٣٢، والدرر الكامنة ١٤٦/٢-١٤٩، ومورد اللطافة ٨٥/٢، ٩٠.

(٨) قال عنها المقريزي في درر العقود الفريدة ٨٦/٢: «خِطَّةٌ في ظاهر القاهرة، بين باب زويلة وقلعة الجبل»، وقال ابن تغري بردي في النجوم الزاهرة ١٢٤/١٢: «موضع خارج القاهرة بالقرب من باب الوزير».

لأنه كان يُقام فيها سوق التِّبن[1]، فقيل له: التَّبَّاني، وعُرِف كل واحد من ولديه: بابن التَّبَّاني.

وأما كونه حَنَفيًّا فإنه أثبتَ ذلك بخطِّه -كما سبق-، وقد تولى رياسة قضاء الحنفية بدمشق -كما سيأتي في المبحث الثاني-، وأبوه حنفيٌّ مذكور في كتب تراجم الأحناف[2]، وكذا يُنسب أخوه الأكبر يعقوب حنفيًّا[3]، لكن لم أقف على على ذكرٍ لهما في طبقات الحنفية.

(١) ينظر: السلوك ٣١٦/٥.

(٢) ينظر: تاج التراجم ١٤٨/١، والطبقات السنية ٢٤٨/٣.

(٣) ينظر: السلوك ١٠٤/٧، وإنباء الغمر ٣٤٠/٣، وذيل الدرر الكامنة ص ٣٠٠، والنجوم الزاهرة ١٢١/١٥، والمنهل الصافي ١٤٢/١٢، والدليل الشافي ٧٩٠/٢، ونزهة النفوس ٥٧/٣، والضوء اللامع ٢٨٢/١٠، وبغية الوعاة ٣٥٠/٢، ونيل الأمل ١٤٧/٤، والدارس في تاريخ المدارس ٤٣٦/١، وبدائع الزهور ٩١/٢، وشذرات الذهب ٢٦٥/٩.

المبحث الثاني: مولده، ونشأته، ووفاته

ولد التَّبَّاني بالتَّبَّانة خارج القاهرة، في حدود سنة ٧٧٠.

هكذا قدَّر تاريخ مولده ابنُ حجر[1]، وتبِعه: السخاويُّ[2]، والسيوطيُّ[3]، وابنُ العماد[4]، وعبدالباسط بن خليل بن شاهين[5].

وقال ابن حجر مرة أخرى[6]: «قبل السبعين»، أي: وسبعمائة.

والقولان متقاربان، وقد كان ابن حجر معاصرًا للتَّبَّاني، وعلى صلةٍ بأخيه يعقوب[7]، فلعله أخذ هذا التقدير منه أو من أخيه.

وقد تنقل التَّبَّاني بين مصر والشام، ومرت حياته بمراحل:

* استقر التَّبَّاني في القاهرة منذ ولادته، ودَرَّس فيها.

* في ٢٨ ربيع الآخر سنة ٨٠٢ عُيِّن التَّبَّاني في نظر القدس الشريف ومشيخة مدرسة ألجاي بالقاهرة[8].

* في ٣ صفر سنة ٨٠٩ قدم الأمير شيخ نائبُ الشام إلى مصر، فأكرمه

(١) إنباء الغمر ٨٣/٣.

(٢) الضوء اللامع ٢١٣/٧.

(٣) بغية الوعاة ٧٢/١.

(٤) شذرات الذهب ١٩٦/٩.

(٥) نيل الأمل ٢٩٣/٣، لكنه قال: «في سنة ٧٧٠».

(٦) ذيل الدرر الكامنة ص ٢٤٣.

(٧) قال عنه في إنباء الغمر ٤٢٤/١، وتبصير المنتبه ١٧٣/١: «صاحبُنا»، وينظر: تاج العروس ٣١٥/٣٤ (ت ب ن).

(٨) ينظر: نزهة النفوس ٤٣/٢، ٤٤، ٥٨/٣.

السلطان الناصر فرج، وهاداه أكثر الأمراء، وكان التباني وأخوه يعقوب بصاحبانه(1)، لأن الأمير شيخا -فيما قبل- قرأ على والدهما(2).

• في ١٠ رجب سنة ٨١١ لحق التباني بالأمير شيخ في الشام، فولاه نظر الجامع الأموي، وقرّبه وأدناه(3).

• في ٢٨ المحرم سنة ٨١٢ استفتى الأمير شيخ في جواز قتال السلطان الناصر -وكان الناصر قد خرج إليه ليقاتله-، فكان التباني ممن أفتاه بالجواز(4).

• في ٧ صفر سنة ٨١٢ دخل السلطان الناصر دمشق، وكان الأمير شيخ قد خرج منها، ففر التباني منه(5).

• في آخر ربيع الآخر سنة ٨١٢ اصطلح السلطان الناصر مع الأمير شيخ، وفي ١١ جمادى الأولى رجع الأمير شيخ إلى نيابة الشام، وفي ١٣ جمادى الأولى أعاد الأمير شيخ التبانيَّ في نظر الجامع الأموي(6).

• في ٢٦ شعبان سنة ٨١٢ ولَّى الأمير شيخ التبانيَّ خطابة الجامع الأموي،

(1) ينظر: إنباء الغمر ٣٥١/٢.

(2) ينظر: الدارس ٤٨٠/١، ٤٨٢ -نقلًا عن تاريخ ابن قاضي شهبة-.

(3) ينظر: السلوك ٢١٢/٦، وإنباء الغمر ٣٩٨/٢، وبلا تأريخ: إنباء الغمر ٨٣/٣، والضوء اللامع ٢١٣/٧، وبغية الوعاة ٧٢/١، وشذرات الذهب ١٩٦/٩.

(4) ينظر: السلوك ٢٢٧/٦، وإنباء الغمر ٤٢١/٢، وأرخه في ١١ المحرم.

(5) ينظر: السلوك ٢٣٠/٦، وإنباء الغمر ٤٢٢/٢، والنجوم الزاهرة ٧٩/١٣.

(6) ينظر: السلوك ٢٣٨/٦، وإنباء الغمر ٤٢٥/٢ -ولم يؤرخ إعادة التباني-، والنجوم الزاهرة ٩٠/١٣.

فأعظم الناس ذلك؛ لأنهم لم يعهدوا خطيبه إلا شافعيًّا، فعزله عنها(1).

• في ١٠ رمضان سنة ٨١٣ قُبض على التباني في حلب -وكان قد فرَّ من دمشق لمَّا قدمها السلطان الناصر لقتال الأمير شيخ مرة أخرى- فأُحضر إلى السلطان الناصر في دمشق، فسجنه في قلعتها(2)، ثم نُقل في ٢٠ شوال إلى مصر(3)، ثم أُفرج عنه بعد ذلك(4)، وأهانه السلطان الناصر، وصادر أمواله، فاضطر التباني إلى بيع ثيابه، واستعطى في الطرقات باليد، وساءت حاله(5).

• في ١١ شعبان سنة ٨١٥ -بعدما تسلطن الأمير شيخ في مصر، وتلقَّب بالمؤيَّد- عيَّن التباني قاضيًا للعسكر(6).

• في ٢ رمضان سنة ٨١٥ فرض التباني مع جماعة من القضاة الجزية على

(1) ينظر: السلوك ٢٤٤/٦.

(2) ينظر: السلوك ٢٧٤/٦، وإنباء الغمر ٤٥٧/٢، والدارس ٤٨١/١ -نقلًا عن تاريخ ابن قاضي شهبة-.

(3) ينظر: إنباء الغمر ٤٥٧/٢، وبلا تأريخ: إنباء الغمر ٨٣/٣، والضوء اللامع ٢١٣/٧، والدارس ٤٨١/١ -نقلًا عن تاريخ ابن قاضي شهبة-، وشذرات الذهب ١٩٦/٩.

(4) ينظر: إنباء الغمر ٨٣/٣، والضوء اللامع ٢١٣/٧، ووجيز الكلام ٤٣٩/٢، وشذرات الذهب ١٩٦/٩.

(5) ينظر: إنباء الغمر ٨٣/٣، والضوء اللامع ٢١٣/٧، ووجيز الكلام ٤٣٩/٢، وبغية الوعاة ٧٢/١، والدارس ٤٨١/١ -نقلًا عن تاريخ ابن قاضي شهبة-، وشذرات الذهب ١٩٦/٩.

(6) ينظر: السلوك ٣٤٠/٦، وإنباء الغمر ٥١٨/٢ -وأرخه في ٨ شعبان-، والسيف المهند ص ٢١٢، ونزهة النفوس ٣١٨/٢، وبلا تأريخ: إنباء الغمر ٨٣/٣، والضوء اللامع ٢١٣/٧، ووجيز الكلام ٤٣٩/٢، وبغية الوعاة ٧٢/١، وشذرات الذهب ١٩٦/٩.

أهل الذمة[1].

• في ٢٠ ذي الحجة ٨١٦ عين السلطان المؤيد التَّباني -وهو بمصر- قاضيًا للحنفية بالشام[2].

• في ٩ المحرم سنة ٨١٧ خرج السلطان المؤيد إلى الشام لقتال الأمير نوروز[3]، فخرج التَّباني معه، واستقر في منصبه قاضيًا للحنفية بالشام[4].

• في ٢٥ صفر سنة ٨١٧ دخل ابن قاضي شُهْبة على التَّباني بعد استقراره في قضاء الحنفية بدمشق، وسلَّم عليه[5].

• في جمادى الأولى سنة ٨١٨ أظهر الأمير قانباي نائبُ الشام العصيان، فعزله السلطان المؤيد، ثم أرسل إليه من يحضره إلى القاهرة؛ ليعينه أميرًا، فوصله الرسول في أول جمادى الآخرة، فهرب الأمير قانباي، وجمع بعض الأمراء، ثم دخلوا دمشق، وحاصروا قلعتها[6]، وكان التَّباني داخلها، فأدار أمرها، وقاوم الحصار، ووقع فيها حريق، فأنكر الناس ذلك، وقالوا: إن ذلك كان برأي التَّباني، وإن لم يكن برأيه فلو شاء لأنكره، ولكنه حلف -بعد ذلك- أنه لم يكن برأيه ولا بعلمه،

(١) ينظر: إنباء الغمر ٢/٥١٨.

(٢) ينظر: السلوك ٦/٣٥٧، وإنباء الغمر ٣/١٥، والسيف المهند ص ٣٢٢، ونزهة النفوس ٢/٣٣٤، ولا تأريخ: المنهل الصافي ١٠/٥٤، والدليل الشافي ٢/٦٢١، ونزهة النفوس ٢/٦٣١.

(٣) ينظر: إنباء الغمر ٣/٣٥.

(٤) ينظر: إنباء الغمر ٣/٨٣، والضوء اللامع ٧/٢١٣، والدارس ١/٤٨١ -نقلًا عن تاريخ ابن قاضي شهبة-، وشذرات الذهب ٩/١٩٦.

(٥) ينظر: الدارس ١/٤٨٠.

(٦) ينظر: إنباء الغمر ٣/٦٤-٦٦.

وكان في ظنه وظن الناس أنه قد نال بما فعل عند السلطان المؤيد مرتبةً لا يصل إليها، فلم يظهر من السلطان احتفال بذلك، بل ربما ذم على ما وقع من الحريق[1].

• في أول رمضان سنة ٨١٨ توجه السلطان المؤيد إلى حلب، لتعقب الخارجين عليه، فأراد أن يرسل التَّباني إلى ابن قرمان برسالة، فسأله التَّباني الإقالة، فغضب عليه السلطان، وأمره بالرجوع إلى دمشق، فرجع[2].

• مرض التَّباني في طريقه إلى دمشق، قيل: إنه أُطعم في حماة لوزينجًا مسمومًا، ووصل إلى دمشق مريضًا يوم السبت ٢٠ رمضان، وتوفي عند الصبح يوم الإثنين ٢٩ رمضان سنة ٨١٨، جوار مدرسة بَلْبان، وحضر جنازته خلق من الفقهاء والترك وغيرهم، وصُلي عليه بمسجد القَصَب، وأمَّ الناسَ الشيخ محمد بن قُدَيْدار، ثم صُلي عليه ثانيًا بجامع يَلْبُغا، وحضر الصلاة هناك مَلِكُ الأمراء، ثم صُلي عليه ثالثًا بباب الجابية، ودفن بمقبرة باب الصغير، على يسار الذاهب إلى مسجد الذِّبَّان، مقابل تربة أُلْجِيبُغَاي، على حافة الطريق، وتَرَك عليه ديونًا كثيرة، وتَرِكةً يسيرةً لا تفي بما عليه[3]، ومات وهو شاب[4].

(١) ينظر: الدارس ١/٤٨١ -نقلًا عن تاريخ ابن قاضي شهبة-، وباختصار: إنباء الغمر ٣/٨٣، والضوء اللامع ٧/٢١٣.

(٢) ينظر: الدارس ١/٤٨١ -نقلًا عن تاريخ ابن قاضي شهبة-، وباختصار: إنباء الغمر ٣/٨٣، والضوء اللامع ٧/٢١٣.

(٣) ينظر: الدارس ١/٤٨١، ٤٨٢ -نقلًا عن تاريخ ابن قاضي شهبة-، وباختصار: إنباء الغمر ٣/٨٣، وبغية الوعاة ١/٧٢، والدارس ١/٤٣٦، وشذرات الذهب ٩/١٩٦.

(٤) ينظر: نزهة النفوس ٢/٣٦١.

وقيل: توفي يوم الأحد ٢٨ رمضان[1]، وقيل: ٢٤ رمضان[2]، وأرخه بعضهم في رمضان بلا تحديد يوم منه[3].

والأول أرجح؛ لأنه من كلام ابن قاضي شُهْبة، وهو ينقل ما وقع في بلده، وكلام أهل البلد مقدَّمٌ على كلام غيرهم، وفي كلامه تفصيل، يدل على ضبطه للحدث.

(١) ينظر: السلوك ٦/٤٠٠، والمنهل الصافي ١٠/٥٤، والدليل الشافي ٢/٦٢١، والنجوم الزاهرة ١٤/١٣٧.

(٢) ينظر: الضوء اللامع ٧/٢١٣، وفيه: «وأرخه المقريزي يوم الأحد ٢٨ شعبان، فالله أعلم»، وما في السلوك ٦/٤٠٠ بخلاف ذلك.

(٣) ينظر: نيل الأمل ٢/٢٩٣، ووجيز الكلام ٢/٤٣٩، ونزهة النفوس ٢/٣٦١.

المبحث الثالث: شيوخه، وتلاميذه

دَرَس التَّبَّاني على أبيه وعلى غيره من علماء عصره[1]، ولم يسمِّ مترجموه أحدًا من شيوخه غير أبيه، ولم يذكروا أحدًا من تلاميذه، لكنهم ذكروا أنه درَّس في أماكن وأفاد، وأن جلال الدين البُلْقِيني[2] نزل له عن درس التفسير بالمدرسة الجمالية بالقاهرة[3].

وفي مدة إقامة التَّبَّاني بمصر أربعين سنة تقريبًا قبل انتقاله إلى الشام سنة ٨١١ عاصر جمعًا من علماء مصر والواردين إليها، يمكن أن يكون قد استفاد من بعضهم، ومن هؤلاء من له عناية بالنحو واللغة، مثل:

١- محمد بن محمود، أكمل الدين البابرتي الحنفي (ت ٧٨٦)[4].

٢- محمد بن بهادر بن عبدالله، بدر الدين الزركشي (ت ٧٩٤)[5].

٣- محمد بن عبدالله بن يوسف بن هشام، محب الدين الأنصاري (ت ٧٩٩)[6]، وهو ابن الإمام الشهير.

(١) ينظر: إنباء الغمر ٣/٨٣، وذيل الدرر الكامنة ص ٢٤٣، والمنهل الصافي ١٠/٥٤، والضوء اللامع ٧/٢١٣، وبغية الوعاة ١/٧٢، وشذرات الذهب ٩/١٩٦.

(٢) تنظر ترجمته في: الضوء اللامع ٤/١٠٦.

(٣) ينظر: إنباء الغمر ٣/٨٣، والضوء اللامع ٧/٢١٣، ووجيز الكلام ٢/٤٣٩، وبغية الوعاة ١/٧٢، ونيل الأمل ٣/٢٩٣، والدارس ١/٤٨١ -نقلًا عن تاريخ ابن قاضي شهبة-، وشذرات الذهب ٩/١٩٦.

(٤) تنظر ترجمته في: بغية الوعاة ١/٢٣٩.

(٥) تنظر ترجمته في: الدرر الكامنة ٥/١٣٣.

(٦) تنظر ترجمته في: بغية الوعاة ١/١٤٨.

٤- أحمد بن محمد بن محمد بن عطاء الله، ناصر الدين الزُّبيري السكندري (ت ٨٠١)[1].

(١) انظر ترجمته في: بغية الوعاة ٣٨٢/١.

المبحث الرابع: مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه

أثنى المؤرخون على التَّبَّاني، ووصفوه بأنه كان إمامًا عالمًا عارفًا فاضلًا[1]، معدودًا من فقهاء الحنفية[2]، ومن أهل العلم والفضل والذكاء والضبط والحزم[3]، وعنده كرمُ نفسٍ وحشمة[4]، وجيد العقل[5].

وأثنوا على علمه، فذكروا أنه مهر في الفقه والأصول والعربية والمعاني والبيان، وشارك في عدة فنون[6]، ويعرف التركية جيدًا[7].

وأما مناصبه التي تولاها، فإن بعضهم ذكر أن سيرته لم تحمد لمَّا ولاه الأمير شيخ نظرَ الجامع الأموي والأوقاف سنة ٨١١[8]، ولم يذكروا سبب ذلك، وذكروا أنه في ذي الحجة سنة ٨١٢ كتب الأمير شيخ إلى قضاة دمشق بالكشف عن نظر التَّبَّاني على الجامع الأموي والأوقاف، وكان قد ظهر عليه جملة مستكثرة،

(١) ينظر: النجوم الزاهرة ١٣٧/١٤، ونيل الأمل ٢٩٣/٣.
(٢) ينظر: النجوم الزاهرة ١٣٧/١٤.
(٣) ينظر: نزهة النفوس ٣٦١/٢.
(٤) ينظر: الدارس ٤٨٠/١ -نقلًا عن تاريخ ابن قاضي شهبة-.
(٥) ينظر: إنباء الغمر ٨٣/٣، والضوء اللامع ٢١٣/٧، ووجيز الكلام ٤٣٩/٢، ونيل الأمل ٢٩٣/٣.
(٦) ينظر: إنباء الغمر ٨٣/٣، والمنهل الصافي ٥٤/١٠، والضوء اللامع ٢١٣/٧، وبغية الوعاة ٧٢/١، ونيل الأمل ٢٩٣/٣، وشذرات الذهب ١٩٦/٩.
(٧) ينظر: الدارس ٤٨٠/١ -نقلًا عن تاريخ ابن قاضي شهبة-.
(٨) ينظر: إنباء الغمر ٨٣/٣، والضوء اللامع ٢١٣/٧، ووجيز الكلام ٤٣٩/٢، وبغية الوعاة ٧٢/١، والدارس ٤٨١/١ -نقلًا عن تاريخ ابن قاضي شهبة-، وشذرات الذهب ١٩٦/٩.

فحاملوه، وكتبوا له محضرًا بأنه حسن المباشرة(1).

لكنهم أثنوا على سيرته لَمَّا تولى قضاء الحنفية بدمشق سنة ٨١٧، وذكروا أنه لم يكن يباشر القضاة بنفسه، بل كان له نوّابٌ يفصلون القضايا على بابه(2)، وكان لباسه يشبه لباس أهل الدواوين لا القضاة(3).

ويظهر من الحواشي التي كتبها التَّبَّاني في المخطوطة محل التحقيق سعةُ اطلاعه على الكتب، فإنه نقل فيها نقولاتٍ متعددةً، اختارها من كتب فقهية وعقدية وأخلاقية وتاريخية ونحوية ولغوية وبلاغية، وسيأتي في المبحث الثاني من الفصل الثاني تسمية هذه الكتب، مع ذكر مواضع النقل منها في المخطوطة.

كما أن للتَّبَّاني تعليقاتٍ يسيرةً على كلام ابن هشام في "التذكرة"، وعلى الكلام الذي ينقله هو من الكتب في حواشي المخطوطة، وهي تدل على علمه وفهمه، وقد أثبت تعليقاته على "التذكرة" في مواضعها(4).

---

(1) ينظر: إنباء الغمر ٢/٤٣٥.

(2) ينظر: إنباء الغمر ٣/٨٣، والمنهل الصافي ١٠/٥٤، والدليل الشافي ٢/٦٢١، والضوء اللامع ٧/٢١٣، ونيل الأمل ٣/٢٩٣، والدارس ١/٤٨١ -نقلًا عن تاريخ ابن قاضي شهبة-، وشذرات الذهب ٩/١٩٦.

(3) ينظر: الدارس ١/٤٨٢ -نقلًا عن تاريخ ابن قاضي شهبة-.

(4) تنظر المسائل ١٣٩، ١٤٥، ٢٣٥.

المبحث الخامس: آثاره العلمية

لم تذكر له المصادر كتبًا، وإنما بقي من أعماله العلمية ما حفظته المخطوطة محل التحقيق، وهي مسودةٌ بخطه لاثنين من أعماله العلمية، هما: مختصر التذكرة، ومختصر مغني اللبيب، ولم يشر فيهما إلى شيء من تأليفه.

الفصل الثاني:
مختصر تذكرة ابن هشام
وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: تحقيق اسم الكتاب، وتوثيق نسبته إلى المؤلف.

المبحث الثاني: منهج المختصِر في الكتاب.

المبحث الثالث: مصادر الكتاب.

المبحث الرابع: الأصول النحوية في الكتاب.

المبحث الخامس: تقويم الكتاب. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: قيمة الكتاب العلمية.

المطلب الثاني: المآخذ عليه.

المبحث السادس: وصف النسخة الخطية، ونماذج منها.

المبحث الأول: تحقيق اسم الكتاب، وتوثيق نسبته إلى المؤلف

[١]

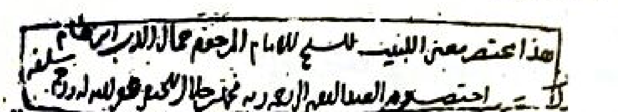
توثيق نسبة هذا الكتاب إلى مؤلفه في شيئين: الأول: إثبات أن مؤلفه هو محمد بن جلال الحنفي التباني، والثاني: إثبات أن التباني هذا هو الذي تقدمت ترجمته في الفصل الأول، لا غيره.

أما الأول فيثبته واقع المخطوط؛ فإن المخطوط محل الدراسة اختصر فيه مؤلفه كتابين من كتب ابن هشام الأنصاري، هما: التذكرة (من ١/أ إلى ١٣٠/ب)، ومغني اللبيب (من ١٣١/أ إلى ٢١٩/ب).

وجاء على الورقة ١٣١/أ التي منها يبدأ القسم الثاني من المخطوط -وهو اختصار المغني- ما نصُّه:

«هذا مختصر مغني اللبيب للشيخ الإمام المرحوم جمال الدين ابن هشام اختصره العبد الفقير إلى رحمة ربه محمد بن جلال الحنفي غفر الله له ورحم سلفه»

وهذه صورتها:



وهذه العبارة تفيد أن مختصر المغني هو محمد بن جلال الحنفي، كما هو واضح من قوله: «اختصره... محمد بن جلال الحنفي».

وأما الثاني فيفيد واقع المخطوط فيه أمرين:

الأول: أن المؤلف عمل مختصريه بعد وفاة ابن هشام سنة ٧٦١، ودليل ذلك أن المؤلف ترحم على ابن هشام في أول القسم الأول، حيث قال: «هذه فوائد جمعتها من التذكرة للشيخ جمال الدين ابن هشام رحمه الله»، وفي أول القسم الثاني، حيث قال: «هذا مختصر مغني اللبيب للشيخ الإمام المرحوم جمال الدين ابن هشام»، وقال بعدها: «هذه فوائد عزيزة ملتقطة من كلام الشيخ الإمام العلامة جمال الدين عبدالله بن هشام تغمده الله بغفرانه من كتابه المسمى بمغني اللبيب».

الثاني: أن المؤلف توفي قبل سنة ٨٨٩، ودليل ذلك أن المخطوط انتقل إلى ملك شخص اسمه: محمد القليوبي الشافعي، سنة ٨٨٩، كما هو مثبت على أول المخطوط، إذ جاء فيه ما نصه:

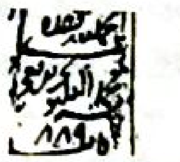
«الحمد لله وحده

...شب[1]

محمد القليوبي الشافعي

سنة ٨٨٩»

وهذه صورته:



(١) ذهب بعضها قطع في طرف الورقة، ولعلها: «من كتب»؛ وطرفُ نونِ "من" في الورقة باقٍ لم يقطع.

ومن غير الممكن أن ينتقل المخطوط إلى ملك أحد إلا بعد وفاة مالكه الأول، وهو مؤلفه.

وقد ترجم السخاوي (ت ٩٠٢) لجماعة ممن اسمه: محمد، ونسبته: القليوبي الشافعي، ممن كانوا أحياء في هذا التاريخ، وأرخ وفاة بعضهم في سنة بضع وثمانين، كما في ٤/١٣٨، وفي سنة ٨٩٦، كما في ٥/٢٢، وفي سنة ٨٩٥، كما في ٥/٥٠، ومنهم من لم يؤرخ وفاته، كما في ٤/٢٧٠، و٤/٢٥٨، و٤/٣٤٧، و٤/٣٩٦، وذكر أن أحدهم حج سنة ٨٩٣، ولم يؤرخ وفاته، كما في ٤/٤٢٨. وكل واحد من هؤلاء يمكن أن يكون هو مالك المخطوط، وقد يكون غيرهم.

وبناء على هذين الأمرين يكون المؤلف (محمد بن حلال الحنفي) قد عاش في المدة الواقعة بين سنتي ٧٦١ و ٨٨٩، ولم أجد أحدًا يسمى محمد بن حلال، وينسب حنفيًا يصدُق عليه ذلك سوى التّباني الذي تقدمت ترجمته في الفصل الأول، وكل من عثرت عليه ممن يدعى التّباني سواه لا تنطبق عليه الأوصاف المذكورة، لأنه إما أن يكون ممن توفي قبل سنة ٧٦١، أو بعد سنة ٨٨٩.

ولم يذكر من ترجم التباني أن له كتبًا، أو أعمالًا علمية، ولم أقف على من نقل شيئًا عن مختصرَيْه هذين، ولم يشر من ذكر كتاب "التذكرة" أن له مختصرًا، غير أن مترجمي التباني ذكروا اهتمامه بالعربية، وبعلم المعاني خاصة، وذلك مطابق لما صنعه في اختصاره لـ"التذكرة"، إذ خص قسمًا منه بالمسائل المتعلقة بعلم المعاني، كما سيأتي بيانه.

أما كون ما اشتمل عليه المخطوط من مسائل هو من كتاب "التذكرة" لابن هشام فيدل عليه ما يلي:

أولًا: تصريح المؤلف بذلك في مواضع من المخطوط:

١- قوله في الورقة ١/أ: «هذه فوائد جمعتها من التذكرة للشيخ جمال الدين ابن هشام رحمه الله».

٢- وقوله في الورقة ٨/أ: «الجزء الثاني من تلخيص التذكرة».

٣- وقوله في الورقتين ٩/أ، و٤٤/أ: «مسألة من التذكرة».

ثانيًا: ما كُتب على غلاف المخطوط: «مختصر تذكرة ابن هشام في علم المعاني».

ثالثًا: مطابقة بعض النقول التي نص العلماء على أنها من "التذكرة" لبعض مسائل المخطوط التي انتخبها المؤلف، ومن ذلك:

١- قال السيوطي في الأشباه والنظائر ٤/٢٥٥، ٢٥٦: «لغز في تذكرة ابن هشام: هل يقال: إن المبتدأ إذا كان موصولا مضمنا معنى الشرط كان خبره صلته، كما أن جملة الشرط هي الخبر، وهي نظيرة الصلة، ويؤيد ذلك أنهم ربما جزموا جوابه، كقوله:

كَذَاكَ الذي يَبْغي على النَّاسِ ظَالِمًا ... تُصِبْهُ على رَغْمٍ قَوَارِعُ مَا صَنَعْ

وهي مسألة يحاجى بها فيقال: أين تكون الصلة لها محل، وخبر المبتدأ إذا كان جملة لا محل له؟».

وجاء في المخطوط ٥٠/أ (المسألة ١٦٩): «قد يقال: إن المبتدأ إذا كان موصولًا مضمنًا معنى الشرط كان خبره صلته، كما أن جملة الشرط هي الخبر، وهي نظيرة الصلة، ويؤيد ذلك أنهم ربما جزموا جوابه، وهي مسألة يحاجى بها فيقال: أين تكون الصلة لها محل، وخبر المبتدأ إذا كان جملة لا محل له؟».

٢- قال ياسين العليمي في حاشيته على التصريح ١/٢١٧، والزبيدي في تاج

العروس ٤/٣١٥: «قال المصنف في التذكرة: ذكر ثعلب في أماليه، أنه يقال: ناب عن هذا نوبًا، ولا يجوز: ناب عنه نيابة. قال: وهو غريب».

وجاء في المخطوط ٤٨/ب (المسألة ١٦١): «مسألة: ذكر ثعلب في أماليه، أنه يقال: ناب هذا عن هذا نوبًا، ولا يجوز: ناب نيابة. وهو غريب».

٣- قال الشهاب الخفاجي في حاشيته على تفسير البيضاوي ٣/٣٠٢: «قوله: ﴿إن كنت قلته﴾: المعنى على المضي هنا، و"إن" تقلب الماضي مستقبلًا؛ فلذا قيل: معناه: إن صح قوله ودعواي ذلك فقد تبين علمك به، وأجاب عنه ابن يعيش بجوابين: الأول عن المبرد: أن "كان" قوية الدلالة على المضي، فلا تُقْدر "إن" على تحويلها إلى الاستقبال. الثاني عن ابن السراج: أن التقدير: إن أقل: كنت قلته. قال: وكذا ما كان من أمثاله، وفي تذكرة ابن هشام رحمه الله أن هذين الجوابين ضعيفان».

وجاء في المخطوط ٢٣/أ (المسألة ٦٨): «ذكر ابن يعيش في قوله تعالى: ﴿إن كنت قلته فقد علمته﴾ جوابين: الأول عن المبرد: قال: "كان" قوية الدلالة على المضي، وهي أصل الأفعال، فلذلك قويت على "إن"، فلم تقدر "إن" على تحويلها لمعنى المضارع، والثاني عن ابن السراج: أن التقدير: إن أقل: كنت قلته، قال: وكذلك ما كان مثله، انتهى. والجوابان ضعيفان».

٤- قال الشهاب الخفاجي في حاشيته على تفسير البيضاوي ٦/٤٥: «قوله: (ويجوز أن يكون الخطاب للتابعين في قوله: ﴿ومن تبعك﴾، على الالتفات) من غيبة المظهر إلى الخطاب، وهذا الوجه ذكره الزمخشري، وتبعه المعربون، وقال ابن هشام في تذكرته: عندي أنه فاسد؛ لخلو الجواب أو الخبر عن الرابط؛ لأن الضمير

ليس عائدًا على لفظه، إنما هو مفسر بالحضور. انتهى».

وجاء في المخطوط ١١/ب (المسألة ٢٢): «مسألة: قوله تعالى: ﴿قال اذهب فمن تبعك منهم﴾ الآية، فيها فوائد... والثانية: كان الظاهر: فإن جزاءهم، بالغيبة، ولكن التقدير: جزاؤك وجزاؤهم، غلب المخاطب على الغائب، وأجاز الزمخشري وجهًا ثانيًا: أن يكون للتابعين على طريقة الالتفات، وهو عندي فاسد؛ لأن "مَنْ" إن جعلت موصولة خلا الخبر من رابط، أو شرطية خلا الجواب من رابط يربطه باسم الشرط؛ لأن الضمير فيهما ليس عائدًا على لفظ، إنما هو مفسر بالحضور».

٥- قال الشهاب الخفاجي في حاشيته على تفسير البيضاوي ٣٨١/٦:

«وقوله: (إبدال الزيتونة)؛ وقال أبو علي: إنه عطف بيان، بناء على أنه يكون في النكرات، فلا وجه لرد ابن هشام عليه في تذكرته».

وجاء في المخطوط ٥٣/ب (المسألة ١٧٨): «أجاز الفارسي في ﴿شجرة ... زيتونة﴾ أن يكون "زيتونة" عطف بيان، وهو غلط، لوجهين».

٦- قال الشهاب الخفاجي في حاشيته على تفسير البيضاوي ٤٣٥/٦:

«قوله: (والجملة تعليل إلخ)؛ قال ابن هشام في التذكرة: هذا ضعيف؛ إذ لا مناسبة بين كون الشيء لزامًا وكونه ساء مستقرًا».

وجاء في المخطوط ٣/ب (المسألة ٥): «مسألة: "إنَّ" تكون غالبًا للتعليل ... ﴿ربنا اصرف عنا عذاب جهنم إن عذابها كان غرامًا * إنها ساءت مستقرًا﴾، وفي هذه وجهان لأهل المعاني: ... الثاني: أن ﴿إنها ساءت﴾ تعليل لكونه غرامًا.

قلت: وهذا ضعيف؛ إذ لا مناسبة بين كون الشيء لزامًا وكونه ساء مستقرًا»[1].

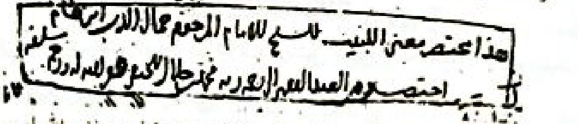
[٢]

والذي يظهر أن المخطوط كله بخط مؤلفه، ودليل ذلك عبارتان جاءتا في المخطوط:

الأولى: على الورقة ١٣١/أ التي منها يبدأ القسم الثاني من المخطوط، وهو اختصار المغني:

«هذا مختصر مغني اللبيب للشيخ الإمام المرحوم جمال الدين ابن هشام اختصره العبد الفقير إلى رحمة ربه محمد بن جلال الحنفي غفر الله له ورحم سلفه»

وهذه صورتها:



ويدل قوله: «اختصره العبد الفقير إلى رحمة ربه»، وقوله: «غفر الله له ورحم سلفه» على أن هذه العبارة بخط المؤلف؛ إذ المتعارف عليه أن مثل هذه العبارات لا يكتبها إلا المؤلف، أما النساخ بعده فإنهم يكتبون غالبًا قبل اسم المؤلف عباراتِ التفخيم والإطراء، كالإمام والعلامة والشيخ... ويكتبون بعد اسمه عباراتِ

(١) ويوازن أيضًا: شرح درة الغواص للشهاب الخفاجي ص ١١٥، ١٦٨، ٢١١، بما جاء في المخطوط ١١٤/ب (المسألة ٣٧٣)، ٧٢/ب (المسألة ٢٣٩)، ٥٣/أ، ب (المسألة ١٧٧)، وشفاء الغليل له أيضًا ص ١٥٤ بما جاء في المخطوط ٥٨/أ (المسألة ١٩٩).

الترحم عليه، لا عباراتِ الدعاء له ولسلفه بالمغفرة والرحمة، فإن ذلك مما لم تجر به عادة النساخ.

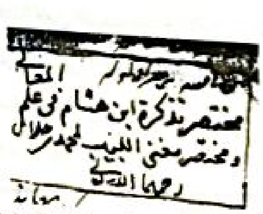
ويؤيد هذا ما كتب على غلاف المخطوط، بيانًا لما فيه:

«مختصر تذكرة ابن هشام في علم المعاني

ومختصر مغني اللبيب لمحمد بن حلال

رحمهما الله تعالى»

وهذه صورته:


مختصر تذكرة ابن هشام في علم
ومختصر مغني اللبيب لمحمد بن حلال
رحمهما الله

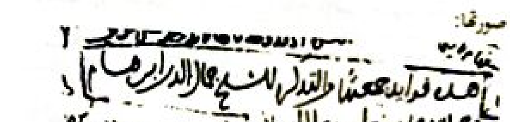
فلما كان كاتب هذه العبارة غير المؤلف -بدليل مغايرة خطه لخطه- ترحَّم عليه.

الثانية: على الورقة ١/أ التي صُدِّر بها المخطوط:

«هذه فوائد جمعتها من التذكرة للشيخ جمال الدين ابن هشام

رحمه الله مما يتعلق بعلم المعاني»

وهذه صورتها:


هذه فوائد جمعتها من التذكرة للشيخ جمال الدين ابن هشام
رحمه الله مما يتعلق بعلم المعاني

فمجيء هذه العبارة التي يتحدث فيها كاتبها عن نفسه من غير أن تُسبَق باسم قائلها، دليل على أن كاتبها هو المؤلف، إذ لو كان غيره لقال -مثلًا-:

«قال التباني: هذه فوائد جمعتها...»، أو: «قال المؤلف: هذه فوائد جمعتها...».

وبمقارنة الخط الذي كُتبت به هاتان العبارتان بالخط الذي كُتب به المخطوط كله بحواشيه يتضح أنه خط واحد، هو خط مؤلفه.

ويؤكد ذلك أيضًا أمور:

الأول: أنه ليس على المخطوط اسم ناسخ، ولا تاريخ نسخ، كما هو الغالب في النسخ الخطية.

الثاني: أنه لو كان المخطوط بخط أحد النساخ لجاء منسقًا غير متداخل، كونه ينقله من نسخة أخرى، بخلاف ما هو عليه الآن، فإنه مسودة المؤلف، كما سيأتي بيانه.

الثالث: أن أحدًا من مترجمي التباني لم يذكر له هذا الكتاب، مما يدل على عدم شهرته، ومن ثَمَّ عدم توفُّر النساخ على نسخه.

الرابع: أن حواشي المخطوط قد امتلأت بفوائد من غير كتاب "التذكرة" -سيأتي بيانها- وهي بالخط نفسه الذي كتب به المتن، ولو كان المخطوط بخط أحد النساخ لاكتفى بنقل "مختصر التذكرة"، ولم ينقل تلك الحواشي التي لا صلة لها به.

هذا، ولم يضع المؤلف لعمله عنوانًا واضحًا وصريحًا، فإن على المخطوط -فيما يخص اختصار "التذكرة"- ثلاث تسميات، اثنتان منها بخط المؤلف، والثالثة ليست بخطه:

أما اللتان بخطه، فالأولى: ما جعله بدءًا للقسم الأول من اختصار التذكرة ١/أ: «هذه فوائد جمعتها من التذكرة للشيخ جمال الدين ابن هشام رحمه الله مما يتعلق بعلم المعاني»، والثانية: ما جعله بدءًا للقسم الثاني منه ٨/أ: «الجزء الثاني

من تلخيص التذكرة».

وأما التي ليست بخط المؤلف فهي ما في غلاف المخطوط: «مختصر تذكرة ابن هشام في علم المعاني ومختصر مغني اللبيب لمحمد بن جلال رحمهما الله تعالى».

وصنيع المؤلف في الموضعين المذكورين يدل على أنه لم يقصد أن يضع لعمله عنوانًا محددًا؛ لأن عمله مجرد انتقاء أو اختصار أو تلخيص أو جمع فوائد، فأي هذه الألفاظ أطلق عليه صح الأمر:

فإن تسميته الأولى: «هذه فوائد جمعتها من التذكرة...» لا تحمل صفة العناوين، بل هي تصديرة تبين مضمون ما بعدها، ويشبهها ما صدَّر به المؤلف اختصاره للمغني، إذ قال في الورقة ١٣١/أ: «هذا مختصر مغني اللبيب للشيخ الإمام المرحوم جمال الدين ابن هشام»، وقال بعدها: «هذه فوائد عزيزة ملتقطة من كلام الشيخ الإمام العلامة جمال الدين عبدالله بن هشام تغمده الله بغفرانه من كتابه المسمى بمغني اللبيب».

وتسمية المؤلف الثانية: «الجزء الثاني من تلخيص التذكرة» لا يُفهم مدلولها إلا إذا قرنت بالعنوان الأول، فهي تدل على أن ما سماه المؤلف «الجزء الثاني من تلخيص التذكرة» ليس «مما يتعلق بعلم المعاني».

ولعل صنيع المؤلف هذا هو الذي دعا أحد ملاك المخطوط -صاحب التسمية الثالثة- أن يكتب على غلافه عنوانًا كاشفًا لمضمونه -وإن كان غير دقيق-، ولم يتقيد بواحدة من تسميتي المؤلف، فليس من شرط كل عمل علمي أن يعنونه مؤلفه، خاصة إذا كان مسودة.

وإزاء واقع المخطوط هذا كان لابد من التصرف في التسمية التي أثبتها المؤلف

بخطه، فلا يمكن أن يثبت العنوان الأول الذي كتبه المؤلف؛ لأنه يتحدث فيه عن نفسه، ويشير فيه إلى ما يصلح للقسم الأول من اختصاره فحسب، وهو كونه في علم المعاني، وفي العنوان الثاني لا بد من إضافة ما يدل على أن "التذكرة" لابن هشام الأنصاري لا لغيره.

وعليه فيمكن وضع عنوان يوافق مراد المؤلف، ويقارب ألفاظه المتقدمة، وقد اخترت أن يكون العنوان "مختصر تذكرة ابن هشام الأنصاري"، وذلك لأمور:

١- اختصاره، مع كشفه عن المراد.

٢- كونه قريبًا من ألفاظ المؤلف التي وضعها لكشف حقيقة عمله، فالمؤلف أحق الناس بتسمية عمله، وأعرفهم به.

٣- كونه دالًّا على مجموع ما في قسمي مختصر "التذكرة": الخاص بعلم المعاني، والشامل لما سوى ذلك.

٤- كون العنوان الأول كالديباجة للعمل، فمن الأفضل أن يبقى ديباجة لا عنوانًا، إذ لم يقصد المؤلف به العنونة، فهو يشبه ما جعله المؤلف ديباجةً لاختصار "المغني"، بقوله في الورقة ١٣١/أ: «هذا مختصر مغني اللبيب للشيخ الإمام المرحوم جمال الدين ابن هشام»، وقوله بعدها: «هذه فوائد عزيزة ملتقطة من كلام الشيخ الإمام العلامة جمال الدين عبدالله ابن هشام تغمده الله بغفرانه من كتابه المسمى بمغني اللبيب».

المبحث الثاني: منهج المختصر في الكتاب

[١]

اختار المؤلف في هذا المخطوط من مسائل كتاب "التذكرة" ٤١٧ مسألة(١)، تقارب أربعة أعشار كتاب "التذكرة" (٤٠٪)، ولم يظهر لي السبب في اقتصاره على هذه المسائل المختارة، وأغلب المسائل التي وجدتها في كتب العلماء منقولة عن "التذكرة" ليست موجودة في هذا المختصر.

وهاهنا معالمُ في تعامل المؤلف مع المسائل التي نقلها من كتاب "التذكرة":

١- يدل على أن المؤلف يلتزم بنص المسألة ولا ينقلها بالمعنى أمران:

أحدهما: أن بعض نقول العلماء عن "التذكرة" مطابق لنقل المؤلف، من ذلك: نقل السيوطي للمسألة ١٦٩، ونقل ياسين العليمي للمسألتين ٧٥، ١٦١.

والآخر: أنه التزم في اختصاره لـ"مغني اللبيب" بنص المغني، إلا أول المسألة، فإنه يغير فيه قليلاً؛ ليجعله مناسبًا لأن يكون مسألة مستقلة عما قبلها.

٢- يدل على أن المؤلف يحذف من أثناء المسألة أو آخرها أمران:

أحدهما: أن بعض العلماء يوافق المؤلف في نقل المسألة عن "التذكرة" ويزيد عليه أشياء فيها، كما نقل السيوطي المسألة ١٦٩، وزاد فيها بيتًا من الشعر اختصره

(١) جاءت في ١٢٣ ورقة ونصف ورقة، كتب منها خمس عشرة مسألة في الحواشي، هي المسائل ١٥، ٧٢، ٩٩، ١٣١، ٣٠٥، ٤٠٨-٤١٧. وبناء على أن كتاب "التذكرة" يقع في ثلاثمائة ورقة تقريبًا -كما سبق في المبحث الثاني من التمهيد- فإن مسائل "التذكرة" الأصل تكون ما بين ٩٨٥ و١٠٠٠ مسألة تقريبًا.

المؤلف.

والآخر: أن المؤلف يكتب أحيانًا شيئًا من تتمة المسألة، ثم يضرب عليه، كما في المسألة ٢٠٧، إذ كتب في آخرها: «كالكاف في قول امرئ القيس»، ثم ضرب عليه.

٣- إذا أراد المؤلف أن يثبت شيئًا قد حذفه من المسألة كتبه في الحاشية بلا حرجة (وهي علامة في المتن تدل على الإلحاق)، ويضع غالبًا فوق الملحق في الحاشية علامة (ح)، وسيأتي تفصيل ذلك في الرقم [٥] من هذا المبحث.

٤- يبيّض المؤلف أحيانًا لمواضع من الأصل، ويتراوح التبييض بين كلمةٍ وسطر ونصف، وقد وجدت بعض ما بيض له منقولًا عند بعض العلماء عن "التذكرة"، كما في المسألة ٧٥، أو في الأصول التي نقل منها ابن هشام، كما في المسائل ١٠٩، ١٤٥، ٣٩٩، وبعض ما بيض له جاء كذلك في المصدر الذي نقل منه ابن هشام، كما في المسألة ٢٥٣.

٥- يثبت المؤلف ما قال فيه ابن هشام: «قلتُ» بنصِّه، ويعبِّر عنه أحيانًا بقوله: «قال ابن هشام»، كما في المسائل ١٤(١)، ٢٨٩، ٣٣٧، أو: «قال أبو محمد ابن هشام»، كما في ص ٢٥٨، ويكون ذلك بعد كلام نَقَلَه ابن هشام عن غيره.

وإذا تحدث ابن هشام عن نفسه، يزيد المؤلف أحيانًا: «قال رحمه الله»، تأكيدًا على أن ما يأتي بعدها هو من قول ابن هشام، لا من منقوله أو قولِ غيره، كما في المسائل ٢١٩، ٢٤٣، ٢٧٢، ٢٩٠، ٢٩٤.

(١) سها المؤلف في هذا الموضع.

[٢]

يستعمل المؤلف عددًا من الرموز، وهي: «س»، وتعني: سيبويه، و«ص»، وتعني: البصريين، و«ك»، وتعني: الكوفيين، و«فا»، وتعني: الفارسي، وهو أبو علي.

ويتكرر عنده الرمز «ع» ٦٦ مرةً، ويعني به: ابن هشام، وكان ابن هشام يستعمل هذا الرمز كثيرًا[١]، ويرمز به لاسمه: (عبدالله بن هشام)[٢]، ويجتزئ بأول حرف منه[٣].

ولهذا الرمز في المخطوط حالتان:

إحداهما: أن يأتي في أثناء نقلِ ابن هشام عن غيره، ويكون ما بعد هذا الرمز إما تنبيهًا على خطأ الكلام المنقول، أو تتميمًا لنقصه، أو شرحًا لإبهامه، أو ردًّا على

(١) استعمله في حواشيه على الألفية التي بخطه، ينظر مثلًا: الحاشية اليسرى من الورقة ٤٢/ب، وفيها نقلٌ عن "درة الغواص"، وفي أثنائه استعمل ابن هشام هذا الرمز في موضعين، والنسخة محفوظة في مكتبة رئيس الكتاب بإسطنبول، بالرقم ١٠٣٩.

(٢) كذلك كان ابن هشام يسمي نفسه في تعليقاته، ومنها تعليقٌ على نسخةٍ من كتاب "إنباه الرواة عن أنباه النحاة" للقفطي، كتبه ابن هشام على حاشية ترجمة ابن قادم في الأنباء (لم يرد النص المعلق عليه في المطبوعة)، ونصه: «قال عبدالله بن هشام: هذا الرجل السائله هو أحمد بن يحيى ثعلب، والحكاية مذكورة عنه في أمالي ابن الشجري وغيره، وأن ابن قادم أقام يركض في المسألة إلى الليل، لم يعرف الفرق، حتى ذكره له ثعلب»، ولابن هشام على غلاف هذه النسخة قيد مطالعة، نصه: «طالعه والجزء الذي قبله: عبدالله بن هشام الأنصاري، غفر الله ذنوبه»، والنسخة محفوظة في مكتبة فيض الله بإسطنبول، بالرقم ١٣٨٢.

(٣) رمز أبو الفتح عثمان بن جني لاسمه بحرف العين في "الخاطريات" و"مختار تذكرة أبي علي الفارسي". ينظر: مقدمة الخاطريات ص ١٣، ومقدمة تحقيق "مختار التذكرة" ص ٢٧.

قائله[١]، فإذا أراد ابن هشام أن يعلق في أثناء كلامِ مَنْ ينقل عنه، وضع هذا الرمز، ليميز به كلامه عن كلامِ مَنْ ينقل عنه، فإذا انتهى تعليقُه، وأراد أن يستأنف النقل، وضع كلمة «انتهى» أو: «هـ».

وفي مواضعَ ينقل ابن هشام عن غيره من غير تصريح بذلك، إما إهمالًا من المختصِر لمصدر النقل، أو إغفالًا من ابن هشام نفسِه، فيكون الكلام كله كأنه لابن هشام، لكن يكون في السياق ما يوحي بأنه منقول[٢]، أو يكون الباحث قد وجد الكلام المنقول في مصدره[٣].

ويدل على أن ما بعد هذا الرمز من كلام ابن هشام لا المختصِر أمور:

الأول: أن ابن هشام استعمل هذا الرمز في مواضعَ من حواشيه على الألفية التي بخطه[٤].

الثاني: أن ما بعد هذا الرمز لا يوجد في المصدر المنقول منه.

الثالث: أن المختصِر يكتب بعض الكلمات بعد هذا الرمز على الاشتباه، ثم يضرب عليها[٥]، وأحيانًا يصحف بعض الكلمات، أو يخطئ فيها[٦]، مما يدل

(١) تنظر المسائل ٢٤، ٦٥، ٧٨، ٨٨، ١١١، ١١٤، ١١٧، ١٣٣، ١٣٨، ١٤٢ (للموضع الأول)، ١٥٨، ١٥٩، ٢٠٦، ٢٢٧، ٢٤٩، ٢٦٧ (وفيها إشكال)، ٢٧٥، ٢٨٥، ٣١٤، ٣٢٥، ٣٥٢، ٣٦٥، ٣٧٠، ٣٨٨، ٣٩٥، ٤٠٤، ٤١٧.

(٢) تنظر المسألتان ١٤٢ (للموضع الثاني)، ١٩٠.

(٣) تنظر المسائل ١١٣، ١٧٠، ١٧٥، ٢٦٠، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٨، ٣٤٠، ٤٠٣، ٤١٣.

(٤) تقدم مثال ذلك في الصفحة السابقة.

(٥) ينظر مثلًا: ١٠/ب، ٤٤/أ (في الحاشية)، ٥٤/أ.

(٦) تنظر المسائل ٤٠، ٤٦، ١١٣، ١٤٢، ٢١٥، ٢٤٩، ٢٦٠، ٣١٤، ٣٥٢، ٤٠٤، ٤١٧.

على أن الكلام ليس له، وإنما هو مجرد ناقل.

الرابع: أن اسم المختصر «محمد بن جلال» لا صلة له بحرف العين.

والثانية من الحالتين: أن يأتي هذا الرمز دون أن يظهر أثرٌ للنقل في كلام ابن هشام، فربما جاء في أول المسألة[1]، وربما جاء في أثنائها[2].

ويمكن توجيه ذلك بأن يكون ابن هشام وضع الرمز على عادة المؤلفين في الفصل أحيانًا بين أجزاء الكلام بمثل قولهم: قال فلان، أو: قال أبو فلان، أو: قلتُ... من غير أن يكونوا فيه ناقلين عن غيرهم.

وقد يكون ذلك من تعليق ابن هشام على كلام منقولٍ، ولم يظهر في السياق ما يوحي بأنه منقول، ولم يقف الباحث عليه في مرجعٍ.

[٣]

يظهر أن المخطوط مسودة المؤلف، بدليل أنه لم يرتبه، ولم يبيضه، ولم يقدمه بمقدمة يبين فيها سبب تأليفه، ومنهجه فيه، حيث ابتدأ بالمسألة الأولى بعد البسملة مباشرة، ولم يختمه بخاتمة على عادة المؤلفين، فهو أشبه شيء بالكُنّاشة أو الكشكول أو التذكرة أو كتب الفوائد التي يقيد فيها العالم ما يستحسنه في أثناء المطالعة.

ولذلك فإن هناك فوائد انتخبها المؤلف من "مغني اللبيب" وكتبها في المتن مع المسائل المنتخبة من "التذكرة"، ورغم ذلك فإنها بقيت متمايزة عنها، إذ نص

(١) تنظر المسائل ٤٠، ٤٦، ٥٦، ١٢٧، ١٣٠، ٢٤١، ٣٦٦.

(٢) تنظر المسائل ١ (في الحاشية)، ٤، ١٧، ٢٠، ٥١، ١٨١، ١٨٨ (في الحاشية)، ١٩٥، ٢٠٥، ٢٠٩، ٢١٥، ٢٦٥، ٣٠٤ (في الحاشية)، ٣٧٣.

المؤلف على أنها من "مغني اللبيب"، وما لم ينص عليه -وهو الأقل- موجود في "المغني".

وقد جاء هذا التداخل المذكور في أربعة مواضع من مختصر "التذكرة":

الأول: الورقة الأولى ١/أ التي كتب فيها المؤلف: «هذه فوائد جمعتها من التذكرة...»؛ فإن فيها فوائد متناثرة، وقد نص المؤلف في كل واحدة منها على أنها من "المغني"، إلا فائدتين في أعلى الورقة، إحداهما في المغني ص ٥٤٥، والأخرى لم أجدها فيه، وقد انطمس أولها لتآكل أعلى الورقة، فلم أتبين منها إلا: «فائدة: ... تحريك الساكن بالكسر؛ لأن حركة الساكن لا تكون إلا حركة بناء، فأوثر لها ما هو أبعد الحركات من المعربات، وهو الكسرة، إذ قد وجدناها لا تدخل على نوعين».

الثاني: الأوراق من ٥/أ إلى ٧/ب التي فصل بها المؤلف بين القسم الأول والقسم الثاني؛ فإن فيها فوائد عديدة، وقد نص المؤلف في كل واحدة منها على أنها من "المغني"، إلا في أول الورقة ٥/ب، وأول الورقة ٧/أ، فإنه ذكر فائدتين، ولم يعزهما، وهما في المغني ص ٥٩٨، وص ٥٣٥-٥٣٦، وقال في أول الورقة ٧/ب: «قال رحمه الله تعالى»، ونقل فائدة، ولم يعزها، وهي في المغني ص ٥٤١.

الثالث: الورقة ٨/أ التي كتب فيها المؤلف: «الجزء الثاني من تلخيص التذكرة»؛ فإن فيها فوائد متناثرة، وقد نص المؤلف في واحدة منها على أنها من "المغني"، وأهمل البواقي، وهن في المغني ص ٦٠٨، و٦١٥، و٥٦٠، و٥٧٥، و٥٩٠.

الرابع: الأوراق من آخر ١٢٨/أ إلى ١٣٠/ب التي فصل بها المؤلف بين

القسم الثاني ومختصر "مغني اللبيب"؛ فإن فيها فوائد عديدة، وقد نص المؤلف في كل واحدة منها على أنها من "المغني".

فمجموع ما حصل فيه التداخل ست ورقات ونصف ورقة، وهي غير داخلة في عدة مختصر "التذكرة"، التي تكون على هذا ١٢٣ ورقة ونصف ورقة من أصل ١٣٠ ورقة.

ولعل معرفة الطريقة التي سلكها المؤلف في اختصاره للكتابين تزيل إشكال هذا التداخل، ويبقى الأمر مع ذلك قائما على الظن والتخمين، فالذي يظهر أن المؤلف بدأ عمله باختصار "التذكرة" قبل "المغني"، واختار أن يقدم من "التذكرة" المسائل المتعلقة بعلم المعاني، ويجعلها في أوراق مستقلة، ويفصلها بأوراق فارغة عن مسائل "التذكرة" المتعلقة بالنحو والصرف واللغة، ليلحق فيها ما يبدو له انتقاؤه فيما بعد مما يتعلق بعلم المعاني، ثم فصل القسم الثاني من مختصر "التذكرة" عن مختصر "المغني" بأوراق فارغة أيضا، للسبب نفسه، ولما شرع في اختصار "المغني" ضاقت عليه الأوراق فاضطر أن يرجع ويلحق فوائد من "المغني" في تلك الأوراق الفارغة في الموضعين، وفي غيرهما؛ لأن عمله لا يزال مسودة، مع بيانه الصريح أنها من "المغني" لا من "التذكرة".

هذا احتمال، لكن يبقى الأمر الذي لا شك فيه أن المسائل من الكتابين متمايزة تماما، فلم تلتبس مسألة من أحدهما بمسألة من الآخر.

هذا، وقد انتخب المؤلف فوائد أخرى من "المغني"، وكتبها في حواشي مختصر "التذكرة"، لا في متنه، لذلك فهي غير مختلطة بمسائل "التذكرة"، وسيأتي بيانها.

وهناك مسائل من "التذكرة" كتبها المؤلف في حواشي "مختصر التذكرة" لا في المتن، وبعضها مكرر عما في المتن، وهي المسائل الواردة في حواشي الأوراق ٧٢/أ، و٨٦/أ، و١١٢/ب، و١١٥/أ، و١١٩/أ، و١٢١/أ، و١٢١/ب، و١٢٢/أ. ولعل سبب ذلك أنه لم ير انتقاءها إلا بعدما فرغ من اختصار "المغني"، ولم يبق مكان في مختصر "التذكرة" يلحقها فيه، لامتلاء الأوراق الفارغة بالفوائد المنتقاة من "المغني"، فكتبها في الحواشي.

كما أن المؤلف قد كتب مسائل أخرى من "التذكرة" في حواشي "مختصر المغني"، وبعضها مكرر عما في مختصر "التذكرة"، وهي المسائل الواردة في حواشي الأوراق ١٤٩/ب، و١٥٠/أ، و١٥١/أ، و١٥٣/أ، و١٥٥/ب، و١٥٤م/ب، و١٧٣/ب، و١٧٤/أ (موضعان)[1]. ولعل سبب ذلك أن المؤلف رأى أن يلحقها بما يناسبها من مسائل في "المغني"، فكتبها في الحواشي عند نظائرها، غير أن هذا التعليل لا يستقيم إلا في بعضها.

[٤]

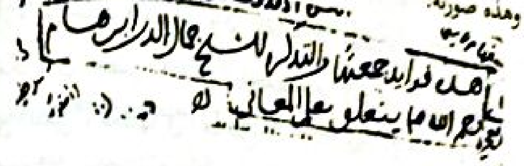
صرح المؤلف أول المخطوط أنه متعلق بعلم المعاني، وذلك ينافي كون المخطوط في علم النحو، لكن الذي يظهر أن المؤلف قد جعل اختصاره للتذكرة في قسمين:

الأول: خصه بمسائل "التذكرة" المتعلقة بعلم المعاني (١/أ-٤/ب)، وصدَّره

(١) ويحتمل أن يكون منها أيضا ما في حواشي الأوراق ١٥١/ب (موضعان)، و١٥٢/أ، و١٦٥/ب، و١٩١/أ، لمشابهة أسلوبها لأسلوب المسائل المنسوبة صراحة إلى التذكرة، غير أن الجزم بذلك غير ممكن.

بقوله ١/أ: «هذه فوائد جمعتها من التذكرة للشيخ جمال الدين ابن هشام رحمه الله مما يتعلق بعلم المعاني».

وهذه صورته:



والثاني: خصه بمسائل "التذكرة" المتعلقة بالنحو والصرف واللغة ونحوها (٨/أ-١٢٨/أ)، وصدَّره بقوله ٨/أ: «الجزء الثاني من تلخيص التذكرة».

وهذه صورته:



وفَصَل بين هذين القسمين بثلاث أوراق (٥/أ-٧/ب)، وفصل أيضًا بين القسم الثاني ومختصر "مغني اللبيب" بورقتين ونصف (١٢٨/ب-١٣٠/ب)، وكتب في هذه الأوراق فوائد من "مغني اللبيب"، سبق بيانها.

ويدل على أن هذا التقسيم مراد للمؤلف ما يلي:

١- تصريحه في أول المخطوط بتخصيص قسم منه لعلم المعاني، إذ قال: «هذه فوائد جمعتها من التذكرة للشيخ جمال الدين ابن هشام رحمه الله مما يتعلق بعلم المعاني»، ثم قال بعدها: «الجزء الثاني من تلخيص التذكرة»، فدل على تمايز القسمين عنده.

٢- فصله بينهما بثلاث أوراق، فيها فوائد من كتاب آخر.

٣- بدؤه كل قسم بالبسملة، وزاد في القسم الثاني الحمدلة، فقال: «الحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد، وآله، وعلى جميع الأنبياء والمرسلين».

٤- كون مسائل القسم الأول أقربَ إلى علم المعاني منها إلى النحو والصرف واللغة، كما أن مسائل القسم الثاني جلُّها على عكس ذلك.

٥- ما جاء في الورقة ٤/ب من القسم الأول الخاص بعلم المعاني، إذ كتب المؤلف مسألة نحوية (المسألة ٩)، ثم لما رآها ليست في علم المعاني ضرب عليها بخط متصل.

وقضية أن مسائل القسم الأول خاصة بعلم المعاني إنما ذلك بحسب اجتهاد المؤلف، وإلا فإنها جميعًا لا تخرج صراحةً عن علم النحو، فتلك عادة ابن هشام في تآليفه، وبالتمعن في هذه المسائل -وعدادها تسع- يظهر مدى علاقتها بعلم النحو، وبعضها -كالمسألتين ٣، ٤- يوجد نحوه في "مغني اللبيب"[1] الذي هو كتابُ نحوٍ بالإجماع، وقد وردت مسائل قريبة منها في القسم الثاني الذي أراده المؤلف مجردًا من علم المعاني، مما يدل على أن تخصيص القسم الأول بعلم المعاني غير دقيق، فلعل المؤلف كان يرى أن علم المعاني أعم من مدلوله الاصطلاحي الخاص، فيشمل على ذلك أبوابَ النحو كلها، لأن النحو ركيزة أساسية لفهم المعنى، والعلاقة بين علمي النحو والمعاني قوية، فإن مؤسس علم المعاني -وهو الإمام عبدالقاهر الجرجاني- قد بناه على نظرية النظم التي عمادها توخي معاني

(١) ص ١٥٠، ٩١١.

النحو في الكلام.

أما مسائل القسم الثاني من اختصار "التذكرة" فكلها مسائل نحوية وصرفية ولغوية، وبعضها يناقش مسائل شرعية من وجهة لغوية، فلا إشكال فيها.

[٥]

امتلأت حواشي المخطوط بالفوائد المنقولة من كتب مختلفة، وذلك ظاهر جدًا في القسم الخاص بمختصر التذكرة، وقد كثرت هذه الحواشي وتداخلت، حتى إن بعضها -لأول نظرة- يكاد يختلط بمسائل المتن، لكنها بقيت متمايزة عنها.

فبعض الحواشي كتبها المؤلف في أعلى الورقة وأكملها في جانبها وأسفلها وجانبها الآخر، وبعضها امتلأت بها حواشي الورقة، فلم تكتمل إلا في الورقة التالية. وقد تشتمل الورقة على أكثر من حاشية.

وهذه الحواشي كلها بخط المؤلف[(١)]، وهي نوعان:

الأول: حواش متصلة بالمتن، إما إلحاق لسقط وقع في المتن، أو تصحيح أو إيضاح لكلمة، أو استشكال لبعض ما ورد في المتن، كما في حواشي الأوراق: ١٣/أ، و٢٣/أ، و٤٣/أ، و٤٦/ب، و٦٧/أ (موضعان)، و٦٩/ب، و٧١/أ، و٧٨/أ، و١٠١/أ، و١٠٩/أ (موضعان).

وقد يضيف المؤلف في الحاشية مسألة جديدة من "التذكرة" أمام مسألة مذكورة في المتن لها ارتباط بها، بأن يقول: «وقال في موضع آخر»، أو: «مسألة»،

(١) إلا النادر الذي كتبه أحد ملاك المخطوطة بالخط الفارسي، وهو ما في الأوراق: ٦/أ، و١١/أ، و١٣/ب، و١٥/ب، و١٦/ب، و٣٦/أ مع ٣٥/ب، و٨٥/أ. وفي الأوراق: ١١/ب، و٣٦/ب، و٩١/ب، و١٠٦/ب، و١٢٧/ب جعل لبعض المسائل عنوانًا في الحاشية فقط.

كما في حواشي الأوراق: ٩/أ، و١٠/أ (موضعان)، و٢٣/أ، و٢٥/أ، و٢٥/ب (موضعان)، و٢٨/أ، و٣٠/أ (موضعان)، و٣٠/ب، و٣١/أ (موضعان)، و٣٣/ب (ثلاثة مواضع)، و٣٧/أ (موضعان)، و٤٤/أ، و٩٣/أ، و٩٦/أ، و٩٧/أ، و٩٧/ب، و١٠٢/أ، و١٠٢/ب، و١١٣/ب.

وربما لا يكون ما في الحاشية سقطًا في المتن، ولا مسألة جديدة، وإنما هو كلام كان المؤلف قد اختصره من المسألة المذكورة في المتن، ثم رأى إضافته، كما في حواشي الأوراق: ١١/أ، و١٤/أ، و١٨/أ، و١٨/ب، و٢٥/ب، و٣٠/ب، و٣٣/أ، و٥٣/أ، و٥٥/أ، و٥٥/ب، و٥٧/أ، و٥٨/ب، و٥٩/أ (موضعان)، و٦١/أ، و٦٢/أ، و٦٥/ب، و٦٨/أ، و٧٦/ب، و٨٠/أ، و٨٣/ب، و٩٢/ب، و٩٨/أ، و١١٩/أ، و١٢٠/أ.

وفي الحالتين الأخيرتين يجعل المؤلف غالبًا فوق الكلام المضاف علامة (ح)، ولعلها اختصار لكلمة: حاشية، تمييزًا لها عن الحواشي الأخرى التي ليست من كلام ابن هشام.

وقد أثبت هذه الحواشي في المتن؛ لصلتها بمسائله، وكونها من تتماته، مشيرًا إلى مكانها في المخطوط، وإلى موضع إلحاقها، وجاعلًا قول المؤلف: «وقال في موضع آخر»، أو: «مسألة» بخط أكبر من خط المتن. وما لم ينسجم منها مع الكلام في المتن جعلته في الحاشية، وأشرت إلى مكانه في المخطوط، وإلى موضع إلحاقه إن وجد، وإلا صدَّرته بـ«في الحاشية بلا إلحاق».

وقد تكون الحاشية من تعليقات المؤلف وتعقباته لما ينقل، أو مما أضافه على الكلام توضيحًا للمراد، كما في: يمين ٧/ب، ويمين حاشية ٢٨/ب

(موضعان)، ويمين ١٧/ب، وبعد حاشية أعلى ٣٦/ب، ويسار وأسفل ٤٣/أ، وأسفل ٤٤/ب، ومع حاشية أعلى ٥٨/أ (موضعان)، وبعد حاشية يسار ٦٦/أ، وأسفل يسار ٧٠/أ، وفوق السطر الرابع من أسفل من ٧١/أ، وأعلى يسار ٩٦/أ، ويمين ١٠٠/ب، وبعد حاشية يمين ويسار ١١١/أ، وبعد حاشية أعلى ١٢٤/ب.

وما كان من هذه التعليقات متعلقًا بـ"التذكرة" أثبته في الحاشية عند موضع الكلام المعلَّق عليه.

الثاني: حواش لا صلة لها بالمتن، وهي فوائد نقلها المؤلف من كتب عدة، لا صلة لها بـ"التذكرة"، وأشار غالبًا إلى مصدرها، وأهمل أحيانًا الإشارة إلى المصدر، لتكرره سابقًا، أو لأمر آخر.

والحواشي التي صرح المؤلف بمصدرها هي الأكثر، وقد تنوعت هذه المصادر وتعددت، وهذا سياقها بعبارة المؤلف كما هي:

الكشاف، في: ١/ب، و٢/أ، و٥٧/ب (نقلان)، و٥٨/أ، و٥٨/ب، و٥٩/أ، و١١٣/أ، و١١٤/ب، و١١٧/أ، و١١٨/أ، و١١٨/ب.

شرح المفتاح، في: ٢/ب، و٣/أ، و٩٩/أ.

شرح لامية العجم، في: ٢/ب.

مغني اللبيب، في: ٨/ب (نقلان)، و٩/ب، و١٠/ب، و١٢/أ، و١٢/ب، و١٣/أ، و١٣/ب، و١٤/أ، و١٥/أ، و١٦/أ، و١٦/ب، و١٨/أ، و١٩/أ، و٢٠/ب، و٢١/أ، و٢١/ب، و٣٧/ب.

الفتوحات المكية، في: ٢٦/أ، و٤٦/أ، و٤٨/أ (نقلان)، و٤٨/ب، و٤٩/أ، و٤٩/ب (نقلان)،/أ، و و٥٠/أ، و٥٠/ب، و١٠١/ب، و١٠٢/ب، و١٠٣/أ

(ثلاثة نقول)، و١٠٣/ب، و١٠٤/أ، و١٠٤/ب، و١٠٥/أ (ثلاثة نقول)، و١٠٦/أ، و١٠٦/ب، و١٠٧/أ، و١٠٧/ب، و١٠٨/ب، و١٠٩/أ، و١٠٩/ب، و١١٠/أ، و١١٠/ب، و١١١/أ، و١١١/ب، و١١٢/أ، و١١٧/ب.

عروس الأفراح شرح التلخيص، في: ٢٧/أ، و٢٧/ب.

أبو البقاء، في: ٣١/أ.

نزهة الطرف في علم الصرف، في: ٥٠/ب، و٥١/أ.

بدائع ابن قيم الجوزية، في: ٥٢/أ، و٥٢/ب، و٥٣/أ، و٥٣/ب، و٥٤/أ.

المستوفى، في: ٥٤/ب، و٥٥/أ، و٥٥/ب، و٥٦/أ، و٦١/ب، و٦٢/أ (نقلان)، و٦٢/ب، و٦٣/أ، و٦٣/ب، و٦٤/أ، و٦٤/ب، و٦٥/أ (نقلان)، و٦٦/أ، و٦٦/ب، و٦٧/أ، و٦٧/ب، و٦٨/أ، و٦٨/ب، و٦٩/ب، و٧٠/ب، و٧١/أ، و٧١/ب، و٧٢/ب، و٧٣/أ، و٧٣/ب، و٧٤/أ، و٧٤/ب، و٧٥/أ، و٧٥/ب، و٧٦/أ، و٧٦/ب، ٧٧/أ، و٧٧/ب، و٧٨/أ، و٧٨/ب، و٧٩/أ، و٧٩/ب، ٨٠/أ، و٨٠/ب (نقلان)، و٨١/أ، و٨١/ب، ٨٢/أ، و٨٢/ب، و٨٣/أ، و٨٣/ب، و٨٤/ب، ٨٥/أ، و٨٥/ب، و٨٦/ب، و٨٧/أ، و٨٧/ب، و٨٨/أ، و٨٨/ب، و٨٩/أ، و٨٩/ب، و٩٠/أ، و٩٠/ب، و٩١/أ (نقلان).

شرح الكشاف للشيخ سعد الدين، في: ٥٦/ب.

كفيل، في: ٥٧/أ، و٩٣/أ، و٩٨/ب، و١٠٥/ب، و١١٤/أ، و١٢٤/أ، و١٢٥/أ، و١٢٦/أ، و١٢٧/ب.

أدب الكاتب، في: ٦١/أ، و١١٧/ب.

شرح اللباب، في: ٦٦/أ.

عيون الأثر لابن سيد الناس، في: ٦٩/أ.

سفينة المفتون (أو: المغبون)، في: ٩١/ب.

شرح التأويلات لأبي منصور الماتريدي، في: ٩٢/أ، و٩٣/ب.

التعريف والإعلام للسهيلي، في: ٩٤/أ (ثلاثة نقول)، و٩٥/ب (نقلان)، و٩٦/ب.

ضوء المصباح، في: ٩٤/ب، و٩٥/أ.

الخوارزمي، في: ١٠٨/أ.

الاستغناء، في: ١١٤/أ.

الروض الأنف، في: ١١٦/ب، و١١٩/ب، و١٢٠/أ، و١٢٠/ب، و١٢١/أ، و١٢١/ب، و١٢٢/ب، و١٢٣/أ.

شعب الإيمان للحليمي، في: ١٢٣/ب (نقلان).

والحواشي التي أهمل المؤلف نسبتها إلى مصادرها أكثرها من "مغني اللبيب"، وهي الحواشي الواردة في الأوراق: ١/ب (نقلان)، و٢/أ، و٧/ب، و٨/ب مع ٩/أ، و١١/أ، و١١/ب، و١٤/ب، و١٥/ب، و١٧/أ، و١٧/ب، و١٨/أ، و٢٠/أ، و٢٢/أ، و٢٢/ب (نقلان)، و٢٣/أ، و٢٣/ب، و٢٤/أ، و٢٤/ب، و٢٥/أ (ثلاثة نقول)، و٢٦/أ، و٢٦/ب، و٢٨/ب، و٢٩/أ، و٢٩/ب، و٣٠/أ، و٣١/ب، و٣٢/أ، و٣٢/ب، و٣٣/أ، و٣٤/ب، و٣٥/أ، و٣٥/ب، و٣٦/أ، و٣٦/ب، و٣٧/أ، و٣٨/أ، و٣٨/ب، و٣٩/أ، و٣٩/ب، و٤٠/أ،

و٤٠/ب، و٤١/أ (نقلان)، و٤١/ب، و٤٢/أ، و٤٢/ب، و٤٣/أ، و٤٣/ب، و٤٤/ب، و٤٥/أ، و٤٥/ب، و٤٦/ب، و٤٧/أ، و٤٧/ب. وهي على الترتيب في "المغني" في الصفحات: ٨٦٦، و٩٠٠، و٩١١، و٥٤٦، و٧٠٩، و١٣٨، و٧٦٣، و٧٧٠، و٧٢٦، و٧١٨، و٧٢٨، و٧٧٤، و٧٦٢، و٧٧٨، و٧٨١ (موضعان)، و٧٩٣، و٧٩٥، و٨٥٥، و٧٤٩، و٨٥٦، و٨٥٧ (موضعان)، و٨١٣، ٧٤٤، و٨٠٠، و٨٠١، و٨٠٥، و٨٠٦، و٨٠٨، و٨١٩، و٨٢٠ (موضعان)، و٨٢١، و٨٢٤، و٨٣١، ٨٣٣، و٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٥، و٨٦٩، و٨٧٢، و٨٧٣، و٨٧٨، و٨٨٠، و٨٨١، و٨٨٢، و٨٨٣، و٨٨٦، و٨٨٧، و٨٨٨، و٨٩١، و٨٩٣، و٨٨٤، و٨٩٤، و٨٩٧، و٩٠٢، و٩٠٤، و٩١٦.

والباقي منها لم أعثر عليه في "المغني"، وهو ما ورد في الأوراق: ٣/ب، و٤/أ مع ٣/ب، و٤/ب، و٢٠/أ، و٤٤/أ، و٥٩/ب، و٦٠/أ، و٦٠/ب، و٨٤/أ، و٩٠/ب، و٩١/أ، و٩٢/ب، و٩٩/ب، و١٠٠/أ (نقلان)، و١٠٠/ب، و١٠١/أ، و١١٨/أ، و١٢٤/ب، و١٢٥/ب، و١٢٦/ب، و١٢٧/أ.

وقد يقال: لعل هذه الحواشي مما نقله ابن هشام عن غيره في "التذكرة"، فنقلها المؤلف في حواشي المخطوط، لكن ذلك مردود بأمور:

الأول: أن لابن هشام فيما ينقله عن غيره في "التذكرة" طريقةً لا تتفق هي وهذه النقول، أبرز سماتها:

١- أنه يعلق غالبًا على ما ينقله، إما باستحسان، وإما بتعقيب، وقليل منه الذي يتركه دون تعليق، وليس في هذه النقول شيء من هذا، ويبعد أن يكثر ابن هشام النقل عن غيره دون أن يعلق بشيء، بل إن بعض النقول طويل جدًا،

وبعضها نقول كثيرة من كتاب واحد، كالمستوفى.

٢- أنه يصدِّر ما ينقله باسم الكتاب المنقول منه بلا اختصار، فيقول مثلًا: قال فلان في كتاب كذا، أو: في كتاب كذا لفلان.... وفي بعض هذه النقول جاء التصريح باسم الكتاب المنقول منه بعد النقل، لا قبله. وفي بعضها جاء اسم الكتاب مختصرًا، مثل: كشاف، أو: كفيل(1).

الثاني: جاءت بعض النقول منسوبة في الحواشي صراحة إلى "التذكرة"، وهذا يدل على أن غيرها ليس من "التذكرة"، بل من مصادر أخرى غير منسوبة.

الثالث: جاءت بعض النقول منسوبة إلى "مغني اللبيب"، وما كانت كذلك فليست من "التذكرة"؛ لأنهما لمصنف واحد، وجاء بعضها غير منسوب إلى مصدر، وهو موجود بنصه في "المغني"، ويبعد أن يكرر ابن هشام كثيرًا من كلامه بنصه في كتابين.

الرابع: جاءت بعض النقول من كتب أناس معاصرين لابن هشام دون تعليق، ويبعد أن ينقل عنهم ابن هشام نقل المستفيد دون أن يعلق، منهم: عماد الدين الكندي (ت ٧٤١) صاحب "الكفيل بمعاني التنزيل"، وابن قيم الجوزية (ت ٧٥١) صاحب "بدائع الفوائد"، وسعد الدين التفتازاني (وقد توفي بعد ابن هشام سنة ٧٩٣) صاحب "الحاشية على الكشاف".

الخامس: بعض النقول ليست نحوية ولا لغوية، ولكنها فقهية أو عقدية أو تاريخية، وهذه ليست عادة ابن هشام في تذكرته، فإنه خصها بعلم النحو واللغة

(1) هما اختصاران لكتابي: الكشاف للزمخشري، والكفيل بمعاني التنزيل للعماد الكندي.

وما يتصل بهما.

السادس: جاء النقل في الحواشي كثيرًا عن كتاب "الفتوحات المكية" لابن عربي (ت ٦٣٨)، وقد نقل برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي (ت ٨٨٥)(1) عن ابن هشام أنه كتب على نسخة من كتاب "الفصوص" لابن عربي كلامًا قويًّا في جرح صاحبه يبعُد معه أن ينقل عنه شيئًا.

[٦]

جاءت المسائل في المخطوط غير مرتبة على منهج معين، وهذا ما يوحي به قول المؤلف في أول المخطوط: «هذه فوائد جمعتها من التذكرة للشيخ جمال الدين ابن هشام رحمه الله»، فإنه يدل على أن المؤلف سار على طريقة الانتقاء والانتخاب التي لا تلتزم بمنهج دقيق، وإنما تعتمد على الذوق والاستحسان، ويصدِّق ذلك واقع المخطوط؛ فإن عامة مسائله منثورة على غير منهج.

على أن هناك جملة من المسائل في موضوع واحد جمعها المؤلف في مكان واحد، منها: مسائل في الحال (المسائل ٢٩-٣١)، وفي الشرط (المسائل ٦١-٦٣)، وفي "نعم" و"بئس" (المسألتان ٦٩،٧٠)، وفي أفعل التفضيل (المسائل ٧١-٧٥)، وفي التوابع (المسائل ٨٩-١١٥)، وفي المنادى (المسائل ١٥٣-١٥٧)، وفي أفعال القلوب (المسائل ٢٥٩-٢٦١)، وفي الاستثناء (المسائل ٢٦٨-٢٧٨)، وفي حروف الجر (المسائل ٣١٠-٣١٧)، وفي مشكلات بعض الأحاديث والآثار (المسائل ٣٥٤-٣٦٣)، وفي الممنوع من الصرف (المسائل

(1) في كتابه تنبيه الغبي (ص ١٦٥ ضمن كتاب مصرع التصوف).

٣٨١-٤٠١)، وفي الصرف (المسائل ٤٠٣-٤٠٦).

وينقل ابن هشام أحيانًا من كتاب واحد في مسائل متوالية، فتجيء نقوله تلك في المختصَر متتابعةً أيضًا، مما يدل على أن المختصِر مشى على ترتيب الأصل.

ثم إنه لا إشكال في كون أكثر مسائل المخطوط بلا ترتيب؛ لأنه إذا كان الأصل -وهو "التذكرة"- غير مرتب، فالفرع -وهو المختصر- أحدر ألا يكون مرتبًا.

ويدل على أن الأصل غير مرتب أن ابن هشام سماه "التذكرة"، وهذه التسمية تطلق عند العلماء على الكتاب الذي يجمع فيه مؤلفه الفوائد التي يراها جديرة بالحفظ والتقييد، إما نقلًا مما يقرؤه، أو تقييدًا لما يخطر له من التحريرات والتعليقات المفيدة والنادرة، فيقيدها تذكرةً لنفسه ولمن يأتي من بعده، وخوفًا عليها من الضياع، ولتكون قريبةً منه عند المراجعة، ويكون ذلك غالبًا من غير نظام جامع، بل كيفما اتفق، فإن وُجد بعد ذلك من هذا النوع شيء مرتب فذلك أمر زائد عن أصل التأليف(١).

هذا، وقد أعاد المؤلف كتابة مسائل من "التذكرة"، فكتبها في موضعين من المخطوط، فأعاد المسألة ٣٨١ بنصّها في متن الورقة ١١٩/ب، وأعاد المسألة ٢١٦ في حاشية الورقة ١١٢/ب من "مختصر التذكرة"، وأعاد المسائل ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٩، ٢٣٢، ٣٣١ في حواشي الأوراق ١٤٩/ب، ١٥٠/أ،

(١) ينظر: مقدمة تحقيق "مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها" لابن جني ص ٣٣.

١٥٠/أ، ١٥٥/ب، ١٧٤/أ، ١٥٤م/ب من "مختصر مغني اللبيب".

وهذا يدعم القول بأن المخطوط مسودة المؤلف؛ لأن إعادة هذه المسائل من غير مقتضٍ لا وجه له.

المبحث الثالث: مصادر الكتاب

تنوعت المصادر التي نقل عنها ابن هشام في "تذكرته"، فقد نقل عن بعض شيوخه وعن معاصريه مشافهةً، ونقل عن علماء متقدمين من كتبهم، أو بواسطةِ مَنْ نقل عنهم.

فنقل في مواضع عن أحد شيوخه، لم يسمِّه، وإنما كان يقول: «أخبرني شيخنا»[1]، و: «ذكر لي شيخنا»، و: «أجاب عن ذلك شيخنا»، و: «عرضت هذا على شيخنا»[2].

وأرجح أنه يعني بذلك كلِّه: شيخه عبداللطيف بن عبدالعزيز الحراني، المشهور بابن المرحِّل (ت ٧٤٤)، فإنه لازمه، وأخذ عنه كثيرًا، وكان يعظمه، ويفضِّله على أبي حيان، ويقول: «إن الاسم في زمانه لأبي حيان، والانتفاع بابن المرحِّل»[3].

وقد صرح ابن هشام باسم شيخه هذا في موطنٍ آخرَ، فذكر تاج الدين السبكي (ت ٧٧١) في "طبقات الشافعية الكبرى"[4] أن ابن المرحِّل قرأ على المحدِّث أبي الحجاج المِزِّي (ت ٧٤٢)، فوقع بينهما خلاف في ضبط عين الفعل "رشد"، قال السبكي: «وظن ابن المرحِّل -كما نقلته من خط تلميذه ابن هشام عنه- أن الشيخ لم يفهم توجيه السؤال»، ثم قال: «قال ابن هشام: ورأيت في

---

(١) تنظر المسألة ١٢٦.

(٢) تنظر المسألة ٢٤٣.

(٣) تنظر ترجمة ابن المرحل في حاشية المسألة ١٢٦.

(٤) ١٠/٤٢٩، ٤٣٠.

كتاب سيبويه: رشِد يرشَد رشَدًا، مثل: سخِط يسخَط سخَطًا، وهذا عين ما ذكره شيخنا ابن المرحِّل، فلله درُّه، قد جاء السماع على وفق قياسه».

ونقل في موضعٍ عن بعض شيوخه، ولم يسمِّ منهم أحدًا، فقال: «والذي حملنا على الكلام على هذا أن بعض مشايخنا أجاز...»[1].

أما معاصروه؛ فإنه أحيانًا يبهم من ينقل عنه، تارةً في معرض حكايةِ محاورةٍ جرت بينه وبين المحكي عنه، كقوله: «قال بعض الطلبة»[2]، وقوله: «قال لي بعض الناس»[3]، وقوله: «فعرضت ذلك على بعضهم، فقال لي»[4]، وقوله: «فاعترض هذا القائل، وقال»[5]، وقوله: «واعترض عليه بعض الناس»[6]، وقوله: «رأيت بخطِّ بعضهم»[7]، وقوله: «ولما ذكرت هذا الاعتراض أجاب بعض الناس عنه»[8]. وتارةً يُبهم مَنْ ينقل عنه من غير أن يذكر محاورة جرت بينهما، كقوله: «حُكي لي عن السهيلي»[9]، وقوله: «مسألة: قال لي بعض أصحابنا»[10]،

---

(١) تنظر المسألة ١٩٦.

(٢) تنظر المسألة ١٠٠.

(٣) تنظر المسألتان ٢٣٠، ٢٤٦.

(٤) تنظر المسألة ٢٣٣.

(٥) تنظر المسألة ٢٤٥.

(٦) تنظر المسألة ٢٤٣.

(٧) تنظر المسألة ٢٧٢.

(٨) تنظر المسألة ٤١٦.

(٩) تنظر المسألة ٢١٦.

(١٠) تنظر المسألة ٢٣٢.

وقوله: «وقال بعضهم»[١].

وقد سمّى ابن هشام جماعةً ممن نقل عنهم من معاصريه: كقوله: «خط لصاحبنا شمس الدين ابن الصائغ»[٢]، وقوله: «وسئلنا عن ذلك، فقال أحمد الحلبي»[٣]، وقوله: «وهذه المسألة سئلت عنها قديمًا، فأزلت ما يشكل فيها من ظهور التعارض، وأجاب أبو حيان، وقد سئل عنها»[٤]، وقوله: «فتأمله؛ فإن أبا حيان اعترض عليه»[٥]، وقوله: «حكَى لي ابن الحاج»[٦].

وكان ابن هشام واسع المعرفة، مطلعًا على كتب وافرة في الفقه والحديث واللغة والنحو والصرف والبلاغة، فأورد في "التذكرة" آراء جماعة من العلماء[٧]:

فمن النحويين المتقدمين: الخليل، وسيبويه، ويونس، والكسائي، وقطرب، والفراء، وهشام بن معاوية، والأخفش، وأبو زيد الأنصاري، والجرمي، والمازني، والمبرد، وثعلب، وابن كيسان.

ومن المتوسطين: الزجاج، والأخفش الصغير، وابن السراج، وأبو بكر ابن الأنباري، والنحاس، والسيرافي، والفارسي، والرماني، وابن جني، والعبدي، ومكي ابن أبي طالب، والشمانيني، وابن برهان، والواحدي، وابن بابشاذ، وعبدالقاهر،

(١) تنظر المسألة ٢٤٧. والمراد به هنا: أبو حيان.

(٢) تنظر المسألة ٢٣٤.

(٣) تنظر المسألة ٢٣٦.

(٤) تنظر المسألة ٢٤٣.

(٥) تنظر المسألة ٢٤٨.

(٦) تنظر المسألة ٢٤٥، وفي هذه العبارة احتمال آخر، ينظر في محله.

(٧) يفيد فهرسا الأعلام والكتب في معرفة مواضع النقول الآتية، وعددها.

وعلي بن عثمان بن جني، والزعفراني.

ومن المتأخرين: الحريري، وابن السِّيد، وابن الطراوة، والزمخشري، وابن الشجري، وابن الخشاب، وأبو نزار، وابن الدهان، وأبو البركات الأنباري، وابن بري، والسهيلي، والجزولي، وابن خروف، والرندي، والعكبري، وابن هشام الفهري، وعبداللطيف البغدادي، والصفار، وابن الخباز، وابن يعيش، والشلوبين، وابن الحاجب، وابن هشام الخضراوي، وابن ملكون، واللورقي الأندلسي، وابن عصفور، وابن مالك، وابن إياز، وبدر الدين ابن مالك، وابن أبي الربيع، وابن النحاس، والجزري، والنيلي، وابن المرحل، وأبو حيان.

ومن اللغويين: الأصمعي، وأبو عبيدة، والفارابي، والجوهري، وأبو عبيد الهروي.

ومن البلاغيين: السكاكي.

ومن الفقهاء والمحدثين: البخاري، والطبري، والباجي، وأبو العباس القرطبي، وأبو عبدالله القرطبي المفسر، وابن دقيق العيد.

وقد سمّى في "تذكرته" عددًا من الكتب، ونقل منها: كالكتاب لسيبويه، والرد على الملحد لقطرب، والصحيح للبخاري، والجامع والمقتضب للمبرد، والأمالي لثعلب، والكافي للنحاس، وشرح الكتاب للسيرافي، والإيضاح والتذكرة والحجة للفارسي، والخصائص والمحتسب لابن جني، والتبصرة والتذكرة للصيمري، وشرح اللمع لابن برهان، والمقتصد في شرح الإيضاح والتكملة لعبدالقاهر الجرجاني، والسنن للباجي، ودرة الغواص والمقامات للحريري، والكشاف للزمخشري، والأمالي لابن الشجري، وشرح الإيضاح لابن الدهان، والإنصاف لأبي

البركات الأنباري، والروض الأنف للسهيلي، وشرح الجمل للرندي، واللمع الكاملة لعبداللطيف البغدادي، وشرح الدرة الألفية لابن الخباز، والأمالي لابن الحاجب، وشرح الإيضاح لابن هشام الخضراوي، والمفهم شرح مسلم لأبي العباس القرطبي، وشرح الجمل وشرح المقرب وشرح أبيات الإيضاح لابن عصفور، والتسهيل والتحفة وشرح الكافية الشافية وشرح العمدة لابن مالك، والتعليقة لابن النحاس، والرد على المقرب للحزري، وشرح الإلمام لابن دقيق العيد.

وسمّى كتبًا، ونقل عنها بواسطةٍ، فمن ذلك: المهذب لابن كيسان، وديوان الأدب للفارابي، والمقدمة لابن بابشاذ، والمفصل للزمخشري.

ونقل من كتبٍ سمّى أصحابها، ولم يسمّها: فنقل من معاني القرآن للفراء، وجامع البيان للطبري، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج، والأصول لابن السراج، والصحاح للجوهري، ومشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، وشرح اللمع للثمانيني، والبسيط للواحدي، وشرح الجمل لابن بابشاذ، ومجموع رسائل في اللغة والمسائل والأجوبة لابن السيد، والرد على الحريري في مقاماته لابن الخشاب، والمسائل العشر لأبي نزار، والرد على ابن الخشاب في انتقاده المقامات لابن بري، ونتائج الفكر ورسالة في الفرائض وشرح آية الوصية للسهيلي، والمقدمة للجزولي، وتوجيه اللمع وشرح الجزولية لابن الخباز، ومفتاح العلوم للسكاكي، وشرح الكتاب للصفار، وشرح المفصل لابن يعيش، والإيضاح في شرح المفصل والكافية لابن الحاجب، والمباحث الكاملية في شرح الجزولية للأندلسي، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي، وشرح التسهيل لابن مالك، والمحصول لابن إياز، وشرح الألفية لبدر الدين ابن مالك، والبسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع، والتحفة الشافية للنيلي.

ونقل من كتب: لأبي بكر ابن الأنباري، ولابن جني -بخطه-، ولابن الطراوة، ولابن بري، ولابن أبي الربيع، ولابن دقيق العيد، ولم أقف على تسميتها.

ونقل عن جماعة من العلماء بواسطة غيرهم: فنقل عن المازني، وعن الفراء، وعن الأخفش بواسطة الفارسي في "التذكرة"، وعن المبرد وابن السراج بواسطة "شرح المفصل" لابن يعيش، وعن "المقرب" لابن عصفور بواسطة "التعليقة" لابن النحاس، و"الردّ على المقرب" للحزري، وعن ابن ملكون بواسطة "شرح الجمل" لابن عصفور، وعن الحريري بواسطة العبدي، وعن الأخفش بواسطة "شرح الإيضاح" لابن هشام الخضراوي، وعن ابن الخشاب بواسطة "الأمالي" لابن الحاجب، وعن "مجاز القرآن" لأبي عبيدة بواسطة ابن بري، وعن ابن هشام صاحب "المقرب" بواسطة شيخه، وعن أبي البقاء بواسطة بعض من لم يسمه عن ابن النحاس عنه، وعن ابن السراج بواسطة ابن يعيش وابن الخباز، وعن السيرافي والفارسي بواسطة "شرح المفصل" لابن يعيش، وعن "التذكرة" للفارسي بواسطة "درة الغواص" للحريري، وعن العبدي بواسطة "شرح أبيات الإيضاح" لابن عصفور، وعن "الصحاح" للجوهري و"الغريبين" لأبي عبيدٍ الهروي و"ديوان الأدب" للفارابي بواسطة "الرد على ابن الخشاب في انتقاده المقامات" لابن بري.

ونقل عن المهدوي، وعن الدينوري، ولم أقف لهما على ترجمة.

ونقل أحيانًا من غير أن يصرح أنه ناقل:

فربما كان في السياق دليل على ذلك، كأن يضع الرمز «ع» في أثناء النقل -وقد تقدم في الرقم [٢] من المبحث الثاني أن إهمال ذكر المصدر حينئذٍ قد يكون من المختصِر أو من ابن هشام نفسِه- أو أن تكون المسألة المتقدمة منقولة

صراحةً من الكتاب نفسه.

وربما لا يكون في السياق ما يدل على النقل، ولكنَّ الكلام موجود في الكتاب المنقول منه بنصه أو بمعناه، كنقله المسائل ٥٥، ١١٥، ٣٢٤ من الأمالي لابن الحاجب، والمسألة ٦٤ من التحفة الشافية للنِّيلي، والمسألة ٨٩ من تذكرة النحاة لأبي حيان، والمسألة ٩٣ من البديع لابن الأثير، والمسألة ١٧٦ من شرح المفصل لابن يعيش، والمسألة ١٧٧ من تفسير رسالة أدب الكاتب للزجاجي، والمسألة ١٧٨ من مجموع رسائل في اللغة لابن السِّيد، والمسألة ٢٠٨ من مجموع رسائل لابن بري، والمسألة ٢٤٧ من البحر المحيط لأبي حيان، والمسألة ٢٥٣ من البصريات للفارسي، والمسائل ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦١ من شرح الجمل لابن عصفور، والمسائل ٢٧٤، ٣١٧، ٣٩١ من توجيه اللمع لابن الخباز، والمسألة ٣٤٥ من شرح التسهيل لابن مالك.

وهاهنا معالمُ في تعامل ابن هشام مع مصادره:

١- ينقل نصوصًا من كتبٍ هي اليوم في عداد المفقود، مثل: الرد على الملحد لقطرب، والجامع للمبرد، والكافي للنحاس، وشرح الإيضاح لابن الدهان، وشرح الجمل للرندي، وشرح الجزولية لابن الخباز، وشرح أبيات الإيضاح وشرح المقرب لابن عصفور، ومجموع لابن بري فيه مسائل سئل عنها، واللمع الكاملة لعبداللطيف البغدادي، والرد على المقرب للجزري، وقد ينقل عن كتبٍ بعضُ أجزائها مفقودٌ، مثل: التذكرة لأبي علي الفارسي، أو ينقل نصًّا نادرًا، كنقله المسألة ١٧٤ عن ابن يعيش في إعراب حديث: «من حلف على يمين صبر».

٢- ينقل من كتابين أو أكثر لعالم واحد، كما نقل عن الفارسي من التذكرة

والإيضاح والحجة، وعن ابن الحاجب من شرح المفصل والأمالي، وعن ابن عصفور من شرح الجمل وشرح أبيات الإيضاح وشرح المقرب، وعن ابن مالك من التسهيل وشرح الكافية وشرح العمدة والتحفة.

٣- يكتفي كثيرًا باسم العالم المنقول عنه، ولا يصرح باسم كتابه؛ لوضوحه من السياق، كنقله عن الجمل للزجاجي، ثم عن ابن بابَشاذ دون تصريح بأنه من شرح الجمل له، أو لشهرة العالم بكتابٍ ما، كسيبويه، أو لأنه ناقل عن غيره، كإغفاله اسم كتب الأخفش والزجاج والسيرافي والفارسي والرماني لنقله ذلك عن المسائل والأجوبة لابن السيد، أو للاختصار، كنقله في مواضع عن عبدالقاهر دون تصريح بأنه من المقتصد، مع نقله عنه في مواضع مصرحًا بذلك.

٤- يصرح باسم الكتاب الواحد في مواضع، ويغفله في أخرى، مثل: الكتاب لسيبويه، والتحفة وشرح الكافية الشافية لابن مالك، وشرح الإلمام لابن دقيق العيد.

٥- يصرِّح أحيانًا بحرفية النقل، كأن يقول: «هذا نصُّه»، أو: «انتهى بنصِّه»، أو: «انتهى كلامه بنصِّه»، أو: «قال ما نصُّه»، وأغلب نقوله في غير ذلك جاءت بالمعنى والحذف والاختصار.

٦- ينقل أحيانًا من كتاب واحد عدة نصوص، ويفرقها في مسائل متتابعة، كما نقل في المسائل ٩٠-٩٢ عن التعليقة لابن النحاس، وفي المسائل ٢٠٢-٢٠٤، ٢٠٦ عن مجموعٍ فيه مسائل سئل عنها ابن بري، وفي المسائل ٢٥٨-٢٦١، ٢٦٣، ٢٦٤ عن شرح الجمل لابن عصفور.

٧- من العلماء من أكثر النقل عنه، كسيبويه والفارسي وعبدالقاهر وابن بري

والزمخشري وابن الخباز وابن الحاجب وابن يعيش وابن عصفور وابن مالك، ومنهم من لم ينقل عنه إلا مرة، كالأخفش الصغير وابن الأنباري والنحاس والصيمري وابن برهان والثمانيني وأبي البركات الأنباري وابن ملكون.

المبحث الرابع: الأصول النحوية في الكتاب

مشى ابن هشام في "تذكرته" على الاحتجاج بأصول النحو المشهورة: السماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال، وذلك ما استقر عليه عمل الأئمة النحويين متقدمين ومتأخرين.

***

أولًا: السماع:

يكوّن السماع الأساس في بناء قواعد النحو، وعليه عوّل العلماء كثيرًا، وقد اعتمده ابن هشام في "التذكرة"، ويظهر ذلك فيما يلي:

١- اعتد بالسماع حجةً لمن أجاز مجيء "مَنْ" و"ما" الموصولتين اسمين لـ"نعمَ" و"بئس"[١].

٢- استدل -فيما استدل به- على بطلان كون "يومَ الجمعة" في قولهم: "أما يومَ الجمعة فزيدٌ منطلقٌ" منصوبًا بفعلٍ محذوفٍ تقديره: مهما ذكرتُ يومَ الجمعة فزيد منطلق؛ بأنه يقتضي جواز: أما يومُ الجمعة، بتقدير: مهما حصل يومُ الجمعة، وذلك غير مسموع[٢].

٣- ضعّف قول النحويين بتكرير التوكيد أكثر من ثلاث مرات بأنهم قالوه قياسًا لا سماعًا[٣].

---

(١) تنظر المسألة ٧٠.

(٢) تنظر المسألة ١٣٩.

(٣) تنظر المسألة ١٥٨.

٤- لم يُجز: أصليت، بمعنى: صلَّيت؛ لأنه غير مسموع[١].

٥- احتج بالسماع على أن المصدر "عُدُولًا" لا يأتي مع الفعل "عَدَلَ" إلا في قولهم: عَدَلَ هذا هذا، أي: صار له موازيًا[٢].

٦- رجح عدم الاتساع في الأفعال التي تتعدى لاثنين أو أكثر، لأن السماع به لم يرد، وإنما ورد فيما لا يتعدى أصلًا، وفيما يتعدى لواحدٍ فقط[٣].

٧- أثبت جملةً من الإضافات غير المحضة بالسماع، وجعلها مقصورةً عليه[٤].

ويشمل السماع: الشواهد القرآنية، والأحاديث والآثار، وكلام العرب شعرًا ونثرًا:

١- الشواهد القرآنية:

يجيء في مقدمة الاحتجاج بالسماع: الشواهد القرآنية، وقد حفلت بها "التذكرة"، فلا نكاد نمر مسألة تخلو من شاهد من القرآن، وتلك عادة معروفة عند ابن هشام، إذ اهتم بإعراب القرآن، وصنف في قواعد إعرابه كتابه الشهير "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"، وناقش في "التذكرة" آياتٍ كثيرة، بلغت في المختصر ٤٦٥ آيةً، و٢٧ قراءةً.

وهو غالبًا يجتزئ بموضع الشاهد من الآية، اتكالًا على حفظ المتلقين

(١) تنظر المسألة ١٩٨.

(٢) تنظر المسألة ٢٠٠.

(٣) تنظر المسألة ٢٦٢.

(٤) تنظر المسألة ٣٢٠.

آنذاك، مثل قوله: «من النفي بـ"لم" المتصلِ بالحال: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾»[١]، وقوله: «ظاهرُ قولِ مَنْ يقولُ: إنها (أي: لو) حرفُ امتناعٍ لامتناعٍ؛ ذلك، ولكنه باطلٌ بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا﴾، والتَّوَلِّي حاصلٌ مع انتفاءِ السماعِ، وبقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ﴾ الآية؛ فإنه انتفى نزولُ الملائكةِ، والواقعُ أنهم لا يؤمنون إلا أن يشاءَ اللهُ، ويَبْطُلُ بغير ذلك من الآيِ والكلامِ الثابتِ عن الفصحاء»[٢].

وكان للقراءات نصيبُها من الاحتجاج أيضًا، متواترُها وشاذُّها في ذلك سواءٌ.

فمن احتجاجه بالقراءات المتواترة:

١- تمثيله بقوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا * يَرِثُنِي﴾ -في قراءة من رفع "يرثُني"- على رفع الفعل المضارع في جواب الطلب، وهو أحد ثلاثة أوجه جائزة فيه[٣].

٢- توجيهه قراءة ابنِ ذَكْوَانَ: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ -بتخفيف النون-؛ لأنها مُشكِلةٌ، فإن الظاهر أن "لا" ناهيةٌ، فمستحيلٌ كونُ النونِ نونَ الرفعِ، فبَقِي أن تكون نونَ التأكيدِ، وذلك مُشكِلٌ[٤].

٣- قال: «لا أعرفُ العدلَ مانعًا مع العَلَمية إلا في "فُعَلَ" خاصَّةً، كـ: عُمَرَ، و:

(١) تنظر المسألة ٥٠.

(٢) تنظر المسألة ١٣٦.

(٣) تنظر المسألة ٦٠.

(٤) تنظر المسألة ٣٧٢.

زُفَرَ، و: ﴿طُوًى﴾ -في قراءة مَنْ لم يُنوِّنْ-»[1].

ومن احتجاجه بالقراءات الشواذ:

١- استشهد بقراءة ابن السَّمَيْفَع وعيسى بن عمر: ﴿إِنَّا كُلًّا فِيهَآ﴾ على أن لفظ "كل" غير ملازم للإضافة[2].

٢- ذكر أن قولهم: "نشدتك الله إلا فعلت" على تأويل النفي، أي: ما أسألك إلا فعلك، واستدل على أن النفي قد يُقدَّر بقراءة أُبَيّ وابن مسعود والأعمش: ﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ بالرفع، على تأويل: فما أطاعه -أو: أطاعوه- إلا قليل منهم[3].

٣- ذكر أن حذف المضاف مع عدم إقامة شيء مُقامه إنما يجوزُ في الشعر أو شذوذٍ من الكلام، بشرطِ تَقَدُّمِ ذكرِ المضافِ المحذوفِ، كقراءة ابن جماز: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلۡأٓخِرَةِ﴾[4].

٤- مثّل على إضافة الصفةِ للموصوف بقراءة حميد بن قيس وطلحة بن مصرّف: ﴿وَأَنَّهُۥ تَعَٰلَىٰ جُدُّ رَبِّنَا﴾، أي: ربُّنا الجدُّ، أي: العظيمُ[5].

---

(١) تنظر المسألة ٣٨١.

(٢) تنظر المسألة ١٢٩.

(٣) تنظر المسألة ٢٢٣.

(٤) تنظر المسألة ٢٣٧.

(٥) تنظر المسألة ٣٢٠.

٢- الأحاديث والآثار:

أما الأحاديث والآثار فقد بلغت في المختصر ٤٠ حديثًا وأثرًا، وقد مثّل ابن هشام ببعضها على قواعد نحوية، وأعرب بعضها مبيِّنًا ما يترتب على ذلك من معانٍ، فمن ذلك:

١- أورد مثالًا على القلب قولَ الصحابي: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُسَوِّي صُفُوفَنا، حتى كأنَّما يُسَوِّي بها القِدَاحَ"[1].

٢- ناقش السهيليَّ في جعله كلمة "ذكرٍ" الواردة في الحديث: "فلِأَوْلَى رجلٍ ذكرٍ" صفةً لـ"أولى" لا لـ"رجل"[2].

٣- بحث الأوجه الإعرابية الممكنة في الحديث: "ولا ذو عهدٍ في عهده"[3].

٤- وجّه رفعَ كلمة "أبو" الواردة في الحديث: "إن مِنْ أَمَنِّ الناسِ عليَّ في ماله أبو بكرٍ"[4].

٥- مثّل بالحديث: "مَنْ يعملُ لي مِنْ نصفِ النهارِ إلى صلاة العصرِ" على استعمال "مِنْ" لابتداء غاية الزمان أربع مرات[5].

٦- أورد أحاديث متعلقةً بالحج، وبحث في توجيه ما أشكل فيها نحويًّا[6].

---

(١) تنظر المسألة ٤.

(٢) تنظر المسألة ٧٤.

(٣) تنظر المسألة ١٧١.

(٤) تنظر المسألة ٢١٥.

(٥) تنظر المسألة ٣٣٩.

(٦) تنظر المسائل ٣٥٤-٣٦٣.

٧- مثَّل بالحديث: "بيد أني من قريش" على استعمال "بَيْدَ" في الاستثناء، وأنها "مَيْدَ" التي وهم بعضهم بعدِّها من أدوات الاستثناء(١).

٨- بحث معنى الحديث: "الحرب خدعة" بناءً على روايتين فيه: فتح خاء "خدعة" وضمها(٢).

وقد يكون بحثه في الحديث بعيدًا عن مجال النحو، فيجمع بين حديثين أو حديثٍ وآيةٍ بينهما تباعدٌ في المعنى ظاهرًا، من ذلك:

١- عقد مسألة للجمع بين الحديث: "يُجمَعُ خَلْقُ أحدِكم في بطن أمّه أربعين يومًا نطفةً، ثم يكون علقةً مثلَ ذلك، ثم يكون مضغةً مثلَ ذلك، ثم يُرسِلُ اللهُ إليه المَلَكَ"، والحديث: "إذا مَرَّ عليه ثنتان وأربعون أرسل اللهُ المَلَكَ"(٣).

٢- نقل عن ابن دقيق العيد وجه الجمع بين الحديث: "كلُّ عَمَلِ ابنِ آدمَ له إلا الصومَ"، والحديث: "قَسَمتُ الصلاةَ بيني وبين عبدي نصفين"(٤).

٣- نقل عنه أيضًا سؤالًا يُذكر امتحانًا للأذهان عن الجمع -مثلًا- بين قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَى ٱلْأَمْرَ وَمَا كُنتَ مِنَ ٱلشَّـٰهِدِينَ ۝ وَلَـٰكِنَّآ أَنشَأْنَا قُرُونًا فَتَطَاوَلَ عَلَيْهِمُ ٱلْعُمُرُ﴾ والحديث: "فإن سابَّه أحدٌ أو قاتله فليَقُلْ: إني صائمٌ"(٥).

---

(١) تنظر المسألة ٢٧٣.

(٢) تنظر المسألة ٣٤٣.

(٣) تنظر المسألة ٢٣٥.

(٤) تنظر المسألة ٢٢٦.

(٥) تنظر المسألة ٢٢٧.

٤- نقل عنه أيضًا وجه الجمع بين روايتي الحديث: "أُولاهنَّ بالتراب"، و"أُخراهنَّ بالتراب"(١).

٣- كلام العرب شعرًا ونثرًا:

أولًا: الشواهد الشعرية:

من أهم دعائم السماع: الشواهد الشعرية، وقد استشهد ابن هشام -حسب مختصر التذكرة- بـ ٩٠ شاهدًا شعريًّا، تفاوتت عصور قائليها، فاحتج بأشعار الجاهليين، كامرئ القيس والنابغة وزهير وعنترة والأعشى وأمية بن أبي الصلت وحاتم الطائي، والإسلاميين، كحسان بن ثابت والحطيئة وأبي ذؤيب الهذلي، والأمويين، كجرير والفرزدق وذي الرمة والقطامي وكثيِّر وجميل بن معمر.

واستشهد ببيتٍ لأبي العتاهية، وهو من المولدين، لكن ليس في البيت إثبات قواعد نحوية، وإنما هو من باب التمثيل(٢).

ونادرًا ما كان ابن هشام يفسِّر غريب الأبيات، فلم يرد ذلك إلا في بيتين، هما:

قول القطامي:

فَلَمّـا أنْ جَـرَى سِمَـنٌ عليهـا ... كَمَـا طَيَّنْـتَ بالفَـدَنِ السِّيَاعا

حيث بين معنى "الفدن" و"السياع"(٣).

وقول النابغة:

---

(١) تنظر المسألة ٣٩٩.

(٢) تنظر المسألة ٤.

(٣) تنظر المسألة ٤.

عُلِـيْنَ بِكِـدْيَوْنٍ وَأُشْـعِرْنَ كُـرَّةً ... فَهُـنَّ إِضَـاءٌ صَـافِيَاتُ الغَلَائِـلِ

حيث بين معنى "الإضاء"[1].

ونادرًا ما يورد روايات البيت، فلم يشر إلى ذلك إلا في قول الفرزدق:

أَسَكْرَانُ كَـانَ ابْـنَ الـمَرَاغَةِ إِذْ هَجَـا ... تَمِيمًـا بِجَـوْفِ الشَّـامِ أَمْ مُتَسَـاكِرُ

حيث أشار إلى روايتي الرفع والنصب في "سكران" و"ابن المراغة"[2].

وفي قول الشاعر:

وَمَـاذَا عَسَـى الحَجَّـاجُ يَبْلُـغُ جَهْـدُهُ ... إِذَا نَحْـنُ جَاوَزْنَـا بِـلَادَ زِيَـادِ

حيث أشار إلى أنه روي برفع "جهده" ونصبه[3].

وفي قول جرير:

... يَـرَاهُ لَـوْ أُصِـبْتُ هُـوَ الـمُصَابَا

حيث أشار إلى روايتي "يراه" و"يراني"[4].

وغالب احتجاجه بالشواهد الشعرية كان على إثبات القواعد النحوية، ولم يحتج بها لتفسير المفردات اللغوية إلا في موضع واحد، حيث احتج لبيان أن "المَشَاء" هو النَّماء بقول الحطيئة:

فمَـا مـن وسـطه ويُقِـيمُ فـيهم ... ويَمْشِـي إنْ أُرِيـد بـه الـمَشَاءُ[5]

---

(١) تنظر المسألة ٨.

(٢) تنظر المسألة ٢٠٤.

(٣) تنظر المسألة ٢٤٣.

(٤) تنظر المسألة ٢٤٥.

(٥) تنظر المسألة ٥٦.

وتنوعت طريقة ابن هشام في إيراد الشواهد، فهو أحيانًا يورد الشاهد تامًّا، وأحيانًا يورده ناقصًا مكتفيًا فيه بمحل الشاهد، وأحيانًا ينسب الشاهد لقائله، وأحيانًا يورده غفلًا من النسبة، وإن كان قائله مشهورًا، فمما أثبته تامًّا: قول الشاعر:

فَـلَا تَتْرُكَـنِّي بِالوَعِيـدِ كَـأَنَّنِي ... إِلَى النَّـاسِ مَطْلِـيٌّ بِـهِ القَـارُ أَجْـرَبُ[1]

وقول الآخر:

تَعَـدَّيْتُ شَـيْئًا والـدَّرِيسُ كَأَنَّمَـا ... يُزَعْزِعُه وِرْدٌ من المُومِ مُرْدِمُ[2]

وقول الآخر:

دَعَـانِي إِلَيْهَـا القَلْـبُ إِنِّي لِأَمْـرِهِ ... سَمِيـعٌ، فَمَـا أَدْرِي أَرُشْـدٌ طِلَابُهَـا؟[3]

ومما أورده ناقصًا: قول الشاعر:

فَإِيَّاكَ ... المِرَاءَ[4] ... ...

وقول الآخر:

ولا عيبَ فيهم[5] ... ...

وقول الآخر:

---

(١) تنظر المسألة ٤.

(٢) تنظر المسألة ٤٧.

(٣) تنظر المسألة ٢٤٠.

(٤) تنظر المسألة ٢٤.

(٥) تنظر المسألة ٤٠.

... مِنْ عَلَيْهِ[1] ... ...

ونسب لامرئ القيس قوله:

... ولـمــرة لــيس بفتّــال[2]

ونسب للنابغة قوله:

... ولا أحاشي من الأقوام من أحدِ[3]

ونسب لزهير بن أبي سلمى قوله:

... ومَنْ لا يُكَرِّمْ نفسَهُ لا يُكَرَّمِ[4]

ثانيًا: الشواهد النثرية:

الشواهد النثرية المسموعة عن العرب التي يوردها ابن هشام نوعان: أمثال وأقوال:

فأحيانًا يورد أمثالًا تداولها العرب بينهم، من ذلك:

١- مثّل لوقوع المبتدأ جملة إذا أريد به اللفظُ بقول العرب في أمثالهم: «تسمعُ بالمُعَيديّ خيرٌ من أن تراه»[5]، ثم اعترض على التمثيل به.

٢- ذكر أن الأمثال قد يُستجازُ فيها ما لا يُستجازُ في الشعر، ومثل له بقولهم:

(١) تنظر المسألة ٢٨٦.

(٢) تنظر المسألة ٣.

(٣) تنظر المسألة ٣٩.

(٤) تنظر المسألة ١٩٨.

(٥) تنظر المسألة ١٦٣.

«أطرِقْ كرا»[1].

٣- مثّل للتأويل بالنفي بقولهم في المثل: «شرٌّ أهرَّ ذا نابٍ»[2].

٤- جعل من وضع الخبر موضعَ الطلبِ قولهم: «اتَّقى اللهَ امرؤٌ»، وقولهم: «أنجزَ حُرٌّ ما وَعَدَ»[3].

٥- ذكر أن مما استدل به يونس على جواز التقاء الساكنين قول العرب: «التقت حَلْقَتا البِطانْ»[4].

وأحيانًا تكون الشواهد أقوالًا نقلت سماعًا من كلام العرب، فمن ذلك:

١- مثل بقول العرب: «تضحكُ لَمْعَ البرق»[5].

٢- أجاز مجيء لفظ "كل" غير مضافٍ احتجاجًا برواية الأخفش: «جاء قومُكَ كُلًّا»[6].

٣- احتج بقول العرب: «حاشا الشيطانَ»[7]، وبقولهم: «أما ترى أيُّ برقٍ هاهنا»[8]، وبقولهم: «يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ»[9]، وغير ذلك.

***

(١) تنظر المسألة ١٨٨.

(٢) تنظر المسألة ٢٢٣.

(٣) تنظر المسألة ٢٩٧.

(٤) تنظر المسألة ٣٧٢.

(٥) تنظر المسألة ١٣.

(٦) تنظر المسألة ١٢٩.

(٧) تنظر المسألة ٣٩.

(٨) تنظر المسألة ٢٥٩.

(٩) تنظر المسألة ٢٨٥.

ثانيًا: القياس:

يعد القياس من أبرز الأدلة التي أعملها النحويون في دراساتهم، وتفننوا في الاستدلال بها، ولم يتركوا من العلل النحوية شيئًا إلا أوجدوا له مثالًا، وأوردوا له نماذج.

ولم يخرج ابن هشام في "تذكرته" عن هذا المنهج، إذ عمل فيها بالأقيسة المختلفة، واستعمل العلل العقلية في الإثباتات والاحتجاجات.

وقد وردت كلمة "القياس" عنده في عدة معانٍ:

فاستعملها بمعنى "التفريع على القول" في مواضع، منها:

١- تفريعه على إجازة المبرِّد إيقاعَ لفظ "أحد" في الإيجابِ المرادِ به العمومُ، نحو: جاءَ كلُّ أحدٍ، بقوله: «وعلى قياسِ قوله في ذلك؛ فينبغي أن يجوزَ: جاءني إلا زيدٌ، بالإبدال على رأيه؛ لأن مُستَنَدَ جوازِ الإبدالِ تقديرُ لفظٍ عامٍّ حتى يصحَّ إحلالُ الشأنِ محلَّه بعد حذفِه؛ لدلالةِ الدليلِ عليه، لأنك لو حذفتَ حاشًا؛ لم يدلَّ عليه دليلٌ»[1].

٢- وقوله: «اعلمْ أن منهم مَنْ يقول: "أفْعَلُ التفضيلِ"، ومنهم مَنْ يقول: "اسمُ التفضيلِ"، والثاني أحرَى على قياسِ قولِهم: "اسمُ الفاعلِ" و"اسمُ المفعولِ"»[2].

٣- وقوله: «وقياسُ قولِ ابن الحاجبِ في "أماليه" وقولِ غيرِه: إن مانعه (أي: أجمعَ) في حالة التأكيدِ: الوصفُ والوزنُ؛ ألا تعودَ إليه الصفةُ بإجماعٍ»[3].

---

(١) تنظر المسألة ١٨.

(٢) تنظر المسألة ٧٣.

(٣) تنظر المسألة ٣٩٧.

واستعملها بمعنى "المطَّرد" في مواضع، منها:

١- قوله: «فأما قولُ عليِّ بنِ سُلَيمانَ: إنه يجوزُ: دخلتُ الأمرَ، بحذف "في" قياسًا، وإجازتُه ذلك في كل موضعٍ يتعيَّن فيه الحرفُ؛ فإن ذلك قولٌ أباهُ المحقِّقون، ولا يصحُّ الحَمْلُ عليه»[1].

٢- وقوله: «اعلمْ أنهم اختلفوا في المصادر المنصوبةِ على الحال في موطنين: أحدهما: أنها هل هي سماعيةٌ أو قياسيةٌ؟»[2].

٣- وقوله: «"فَعْلاء" إنما يكونُ قياسُها "فُعْلًا" في الألوان والعيوبِ»، وقال بعد ذلك: «"فَعْلاء" إنما يكونُ على "فَعَالَى" إذا لم يكنْ لها مذكرٌ، فأما إن كان فقياسُه أن يُنظَر إلى مذكَّرِه، فإن جُمِع بالواو والنونِ فإن مؤنثه يُجمَعُ بالألف والتاء»[3].

واستعملها بمعنى "الأَوْلى" في مواضع، منها:

١- قوله في الحال إذا كان غير منتقل: «لا يخلو: إما أن يُستَفاد معناه من فحوى الكلام أو منطوقِه، أو لا: إن استُفِيد سُمِّيتْ مؤكِّدةً، نحو: ﴿وَلَّىٰ مُدۡبِرٗا﴾، وإلا فالقياسُ ألا تُسمَّى مؤكِّدةً، نحو: ﴿هُوَ ٱلۡحَقُّ مُصَدِّقٗا﴾، إلا أن النحاة سمَّوها في هذا المثال مؤكِّدةً»[4].

٢- وقوله: «ولْيُسأَلْ على قولنا: إن "إذا" لا يُجازَى بها مع "ما"، فيقال: "إذا" قبلَ

---

(١) تنظر المسألة ٢٥.

(٢) تنظر المسألة ٢٩.

(٣) تنظر المسألة ٣٨٧.

(٤) تنظر المسألة ٤٤.

أن يُؤتى بـ"ما" فيها معنى الشرط، ومع "ما" لم ينقلوها إلى المجازاة، و"إذ" قبلَ "ما" خالصةٌ للظرفية، ونُقِلَت للمجازاة، وكان القياسُ بالعكس ويستوي»[1].

٣- وقوله: «القياسُ أن يُكتَب وأن يُقال في أوائل الأشياء بعد "بسم اللهِ الرحمنِ الرحيمِ" ما لفظُه: "وبالصلاة على محمدٍ وآله"»[2].

٤- وقوله: «هذا الذي ذكرتُه هو القياسُ عندي، وفي كلام بعضِ النحاةِ ما يُخالفُه، وفيه عندي نظرٌ»[3].

٥- وقوله: «وكذا حين قالوا: عُمَرُ، في العَلَمية، اطَّرحوا ما كان قياسُه أن يكون، وهو: عامرٌ، ولم يَلْوُوا عليه، ولا بُدَّ من مراعاة هذا؛ وإلا وَرَد أمورٌ كثيرةٌ»[4].

واستعملها بمعنى "حمل الشيء على الشيء" في مواضع، منها: أنه أجاز دخول "أل" على لفظ "كل" و"بعض"؛ لأن ذلك جاء في كلام المتقدِّمين كسيبويه وغيره، قال: «وهو القياسُ، حملًا على "جَميع" و"جُزْء"»[5].

وقد اعتد ابن هشام بالقياس حجةً في مسائل، منها:

١- اختُلف في فاعل "نعم" و"بئس": هل يكون "مَنْ" و"ما" الموصولتين، و"ما" غيرَ الموصولةِ، أم لا؟ فذكر أن من حُجَّة من أجاز ذلك: القياس، وهو أنهما في

(١) تنظر المسألة ٦٦.

(٢) تنظر المسألة ٢٩٧.

(٣) تنظر المسألة ٣٧٤.

(٤) تنظر المسألة ٤٠١.

(٥) تنظر المسألة ١٢٩.

بِنْية "أل"[1].

٢- منع ابن عصفور: فَكَّرت زيدًا أبو مَنْ هو؟ لأن "فَكَّرت" لا يَصِلُ بنفسه إلى مفعولٍ، وليس حذفُ حرفِ الجرِّ قياسًا، فرد عليه بقوله: «فكيف أجزتَ أوَّلًا أن يُقال: فَكَّرت أيُّهم أفضلُ؟ على حذف الجارِّ، ولم تنظرْ إلى قياسٍ ولا غيرِه؟»[2].

٣- قيل إن كلمة "كلّ" مَعْرفةٌ بِنِيَّةِ الإضافةِ، وقيل: نكرةٌ، فرجح ابن هشام الثاني، بأنه القياسُ؛ لأن "كُلًّا" و"بعضًا" بمنزلةِ: خُمْسٍ وسُدْسٍ وثُمْنٍ، فلو كانت هذه معرفةً بالإضافة لم يدخلْ عليها "أل"، فإذا لم يُرَاعُوا الإضافةَ المعنويةَ بَقِيتْ على تنكيرها[3].

٤- رجَّح أنه لا يُتَّسع في الأفعال المتعدية لاثنين؛ لأن باب "أَعْلَمَ" و"أَرَى" ليس بأصلٍ؛ لأن "أَعْلَمَ" و"أَرَى" منقولان من "عَلِمَ" و"رَأَى"، ومما احتج به لذلك: القياس؛ لأنه لَمَّا كان المُتَّسَعُ فيه مُشَبَّهًا بالمفعول به، بدليل وصولِ العاملِ إلى ضميره بنفسه؛ وجب أن يكون العاملُ مُشَبَّهًا بعامل المفعولِ به[4].

٥- جعل لَحَاق "ما" لـ"أيّ" في الشرط أقوى في القياس من لحاقها لـ"متى" ونحوها؛ لأنها في "أيّ" مؤكِّدةٌ لمعنى الشرطِ، كما في "متى"، وعِوَضٌ من المضاف إليه، كما أن "ها" في "يا أيُّها" عِوَضٌ[5].

(١) تنظر المسألة ٧٠.

(٢) تنظر المسألة ٢٦٠.

(٣) تنظر المسألة ١٨٦.

(٤) تنظر المسألة ٢٦٢.

(٥) تنظر المسألة ٣٧٦.

٦- قال: «مَنْ تأمَّل قوانينَ أقيسةِ كلامِ العربِ عَلِم أن الواضع لم يُحجِّرْ فيما منعه أبو عَليٍّ من أن يُقال: مُستَهَلٌّ، في أول يوم من الشهر»(١).

وردَّ بمخالفة القياس مسائل، منها:

١- الجرّ بالمجاورة في العطف، إذ رجح أنه مُؤوَّلٌ؛ لأنه لم يَثبُتْ فيه شيءٌ صريح، مع مخالفتِه للقياس؛ لأن العاطف فاصلٌ، فلا مجاورةَ(٢).

٢- تضمين "عَرَفَ" في قولهم: عرفت زيدًا أبو من هو؟ معنى: عَلِمَ؛ لأن التضمين خلافُ القياس(٣).

وأبطل القياس في مسائل، منها:

١- رد إجازة النحويين أن يقال: أنفسُهم أعينُهم كلُّهم أجمعون أكتعون أبصعون، بأنهم قالوه قياسًا لا سماعًا، والذي في القرآن العظيم عدمُ تجاوزِ الاثنينِ والثلاثةِ(٤).

٢- ذكر أنه يُقالُ: عَدَلَ القاضي في الحكم عَدْلًا، وعَدَلَ السلطانُ عن الحق عَدْلًا، وعَدَلَ عن الطريق عَدْلًا، ولا يُقالُ في ذلك: عُدُولًا، وعَدَلَ الشيءَ، أي: أقامه عَدْلًا، وعَدَلَ هذا هذا -أي: صار له مُوازِيًا- عُدُولًا، قال: «وهذا سماعٌ لا قياسَ له»(٥).

٣- جعل بعض النحويين "أَنَاسِيَّ" جمع: إِنْسِيٍّ، ورد على الفرّاء إجازته أن يكون

(١) تنظر المسألة ٣٧٣.
(٢) تنظر المسألة ٨٩.
(٣) تنظر المسألة ١٢٢.
(٤) تنظر المسألة ١٥٨.
(٥) تنظر المسألة ٢٠٠.

جمع: إنسانٍ، وأصلُه: أناسينُ، بأنه لا قياسَ يُسعِدُه؛ لأنه لو جاز ذلك؛ لجاز في "سَراحِينَ" جمع "سِرْحانٍ"، فرد ابن هشام عليه أيضًا بمثل ذلك، فقال: «ولو جاز "إِنْسِيٌّ" و"أَنَاسِيُّ"، لجاز "جِنِّيٌّ" و"جَنَانِيُّ"، فهو أيضًا لا قياسَ يُسعِدُه»(١).

واستعمل ابن هشام التعليل النحوي والأقيسة العقلية لتدعيم المسائل التي يناقشها، فمن كلامه العام في العلة:

قوله: «ثبوت الحكم قد يتوقَّفُ على عللٍ متعَدِّدةٍ، فلا يلزمُ من انتفاء أحدِها انتفاؤه، وإلا لَبطَلَ تعدُّدُ العلةِ»(٢).

ومما ذكره من أنواع العلل التي يتناولها النحويون:

١- خصَّص جواز تقديم معمول اسم الفاعل عليه بما عدا اسمَ الفاعل في العَدَد، نحو: أنا رابعُ ثلاثةٍ، قال: «وعِلَّتُه عندي: أن أصل هذه: الإضافةُ، فلم يُقدِّموه؛ لذلك، كما لا يَتقدَّمُ المضافُ إليه»(٣).

٢- مما استدل به على أن الجواب غيرُ عاملٍ في "إذا": ورودُه مقرونًا بـ"إذا" الفُجائية، وهي لا يَعملُ ما بعدَها فيما قبلَها، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا ذُكِرَ الَّذِينَ مِن دُونِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾، قال: «وقياسُ الصَّنعةِ ألا يكونَ العاملُ مدلولًا عليه بقوله: "يستبشرون"، ولا بقوله: "ذُكِرَ"؛ لأن ما لا يَعملُ حقُّه أن لا يُفسِّرَ»(٤).

٣- منع أن يقال: مررتُ بهذين الطويلِ والقصيرِ، قال: «وعِلَّةُ ذلك عندي: أن

(١) تنظر المسألة ١٧٠.
(٢) تنظر المسألة ١٣٦.
(٣) تنظر المسألة ٨٧.
(٤) تنظر المسألة ٢١٩.

اسم الإشارة شديدُ الاحتياج إلى صفتِه، فلم يَجُزْ فيها التفريقُ. وبهذه العِلَّةِ -أعني: شِدَّةَ الاحتياج- عَلَّلَ عبدُالقاهر امتناعَ: مررتُ بهذا ذي المالِ، على الصفة»[١].

٤- علَّل عدمَ الجزم بـ"لو" بأنها خالفتْ أدواتِ الشروطِ بأنها للتعليق في الماضي، وأدواتُ الشروطِ للتعليق في المستقبل، قال: «هذا هو التعليلُ عندي، لا ما ذكره ابنُ مالكٍ»[٢].

٥- ذكر من شروط كون "أنْ" مفسِّرةً: تمام الكلام قبلها، وعلله بأنه إذا وجب كونُ المفسَّرِ جملةً مستقلةً؛ وجب كونُ ما قبلَه جملةً؛ ضرورةَ أنه كلامٌ تامٌّ[٣].

٦- عقد مسألة كاملة في تعليل وجوبِ تكرارِ "لا" وعدمِه[٤].

٧- ذكر أنه إذا حُذِفَ الجوابُ فلا يكونُ الشرطُ إلا ماضيًا لفظًا، أو مضارعًا مصحوبًا بـ"لم"، ولا يكونُ مضارعًا غير ذلك إلا في الشعر، قال: «وعِلَّتُه: أن الجملة تقتضي سَبَبَيْنِ، فإذا حُذِفَتْ جملةُ الجزاءِ على قولٍ، أو قُدِّمَتْ على قولٍ؛ لم يكن للشرط عملٌ فيها؛ لحذْفِها أو تَقَدُّمِها، وذلك إضعافٌ للأداة، فأُتِيَ بالشرط غيرَ مُتأثِّرٍ في اللفظ؛ لِئلَّا تصيرَ ضعيفةً قويةً، وأما الشعرُ فمَحَلُّ ضرورةٍ، فاتَّسَعُوا فيه»[٥].

٨- نقل عن الأخفش أنه علل وقوعَ الفعلِ بعد "إلا" في قوله تعالى: ﴿لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ﴾ إلى قوله: ﴿إِلَّا كُتِبَ لَهُم﴾ بأنه كلامٌ في معنى الشرطِ؛ لأن ما قبل "إلا" سببٌ لِمَا بعدها، فأشبهَ الشرطَ، فوقع بعدها الفعلُ[١].

٩- احتج لمن أجاز: كاد زيدٌ قائمًا؛ بأن "كاد" مثلُ "كان"، فمقتضى القياسِ الجوازُ، ولكن عَدَلُوا عن ذلك؛ لأن "كاد" للتقريب من الحال، والصيغةُ ليست موضوعةً له، فأتوا بالمضارع الذي هو موضوعٌ له؛ لِيَتَنَاسَبَا[٢].

١٠- ذكر أنهم لم يقولوا في النداء: أُنَادِيك، وأدعوك، واجتنَبوا الفعلَ؛ لقصد الاختصارِ؛ لِئلَّا يُوهِمَ إرادةَ الإخبارِ عمَّا يُستقبلُ، وعَدَلوا عن الضميرِ؛ لأنهم لو قالوا: يا إيَّاك، وبحَضْرتِهم جماعةٌ؛ لَتَوَهَّمَ كلٌّ منهم أنه المرادُ بالكناية، فعُدِلَ إلى الاسم الظاهرِ؛ رفعًا لهذا اللَّبسِ، وطَرَدوا ذلك في الجميع[٣].

١١- ذكر أن المصادر محمولةٌ على أفعالها في الإعلال، كما أن أفعالها محمولةٌ عليها في الاشتقاق، كأنهم قَصَدوا أن يَحمِلوا كلًّا منهما على الآخر في شيءٍ؛ لِيَتعادلا[٤].

***

ثالثًا: الإجماع:

ومن الأصول التي احتج بها ابن هشام: الإجماع، وهو من الأصول المعتبرة التي استعملها العلماء في الاستشهاد.

---

(١) تنظر المسألة ١٠٦.

(٢) تنظر المسألة ٣١٨.

(٣) تنظر المسألة ٥٧.

(٤) تنظر المسألة ٢٢٩.

(٥) تنظر المسألة ١٤٤.

(١) تنظر المسألة ٢٢٣.

(٢) تنظر المسألة ١٤٩.

(٣) تنظر المسألة ١٥٣.

(٤) تنظر المسألة ٣٧٠.

قال ابن هشام مقررًا هذا الأصل: «كلُّ ما خالَفَ إجماعَهم وجب اطِّراحه»(1).

ويستعمل ابن هشام الإجماع أحيانًا ويريد به إجماع العربِ أهلِ اللغة على استعمال كلمةٍ أو أسلوبٍ على نحو من الأنحاء، ومن ذلك: نقله قول أبي علي الفارسي في "الحجّة": «أجمع عامةُ العربِ -فيما زَعَم أبو الحسنِ- على أنهم يستعملون "سواء" ظرفًا، ولا يستعملونه اسمًا، كما أن "وَسْطَ" الساكنَ الوَسَطِ ظرفٌ، فإذا اضطرُّوا استعملوه اسمًا»(2).

والشائع من مراده بالإجماع أنه إجماعُ علماءِ اللغة والنحو على رأي من الآراء.

ومن أمثلة حكايته الإجماع على هذا النحو ما يلي:

١- ذكر أن القائلين بأن كلمة "وحده" مصدرٌ أجمعوا على أنَّ نَصْبَه على وضعِه موضعَ الحالِ(3).

٢- قال: «إذا قلنا بأن "وحدَه" حالٌ، ففي مثلِ: جاء زيدٌ وحدَه؛ حالٌ من الفاعل بالإجماع، وفي: ضُرِبَ زيدٌ وحدَه؛ من المفعول بالإجماع؛ لعدم إمكانه من غيرهما»(4).

(1) تنظر المسألة ٣١٠.

(2) تنظر المسألة ٢٨٢.

(3) تنظر المسألة ٣٥.

(4) تنظر المسألة ٣٦.

٣- ذكر أن الفعل المضارعَ إذا دخلتْ عليه "لا" لا يجبُ تكرارُها بالإجماع(1).

٤- ذكر أن مَنْ قال بأن الواو للترتيب، وخرَّجَ عليه آيةَ الوضوءِ، نُوزِعَ في اقتضاءِ الواوِ للترتيب، ولم يُنازَعْ في دعوى هذا أن الترتيبَ بين المفردات، فكان ذلك إجماعًا على معنى الترتيبِ، وإلا لقيل لهذا القائلِ: ولو سلَّمنا لك أن الواو للترتيب، فإنَّا لا نُسلِّمُ الترتيبَ بين الأجزاءِ، بل بين المجموعِ مع المعطوفِ عليه(2).

٥- قال: «اعلمْ أنك إذا قلت: قام القومُ إلا زيدًا؛ فإما أن يكونَ "زيدٌ" قد دخل في القومِ أو لا: إن كان لم يدخلْ فلا يستقيمُ إخراجُه بالاستثناء؛ لأن الاستثناء إخراجٌ بالإجماع، ولو لم يكنْ إخراجًا لم يكن له فائدةٌ، وصار ذكرُ ما بعده ضائعًا، وإن كان قد دخل فيلزمُ التناقضُ»(3).

٦- ذكر أنهم أجمعوا على أن "العالَمَ" في قولنا: خلق اللهُ العالَمَ؛ مفعولٌ به(4).

٧- ذكر إجماعَهم على أن كلمة "أَجْمَع" تُصرف إذا نُكِّرت بعد العَلَمية، وأنهم لم يختلفوا فيها كما اختلفوا في "أحْمَرَ" المنكَّرِ بعد العَلَميةِ؛ لأنه لا صفةَ له أصليةً ترجعُ إليه(5).

ومن الأمثلة التي احتج فيها ابن هشام بدليل الإجماع:

١- ردَّ على ابن مالك في جعله نحو: "جاؤوا خمستهم" بدلًا لا توكيدًا؛ بأن ابن

(1) تنظر المسألة ٢٢٩.

(2) تنظر المسألة ٢٣٠.

(3) تنظر المسألة ٢٧٨.

(4) تنظر المسألة ٢٦٥.

(5) تنظر المسألة ٣٩٧.

عصفور حكى الإجماعَ على إعرابه توكيدًا[1].

٢- نقل عن سيبويه أنه رَدَّ على من منع: "ما زيدٌ قائمًا، ولا عمرٌو ذاهبًا"؛ لأنه لا يُقدَّرُ على تقدير "ما" لو قلت: ولا ما عمرٌو قائمًا؛ بإجماعنا على إجازة: ما زيدٌ ولا عمرٌو قائمَيْنِ، مع أنه لا يجوزُ: ما زيدٌ ولا ما عمرٌو، فقد أجازوا في أصل المسألةِ ما منَعوه في فرعها[2].

وربما ينقض قولًا بالإجماع حكاه بعض العلماء، مثال ذلك:

١- ذكر ابنُ الخبَّاز أن "لَكِنْ" يُعطَفُ بها بعد النهيِ والنفيِ، وأنه إذا أريد العطفُ بها في الإيجاب جيء بجملتين، إحداهما منافيةٌ للأخرى، فرد عليه ابن هشام بأن كلامه اقتضى أن عطفها بعد الإيجاب جائزٌ بالإجماع؛ إن كان المعطوفُ جملةً على جملةٍ، وهو غريبٌ[3].

٢- رد على ابنِ مالكٍ دعواه الإجماع على أن "سِوَى" ليستْ زمانًا ولا مكانًا؛ بما ذكره ابن الحاجب من أن قولهم: مررت برجلٍ سِوَاك، إنما يعنون به: مكانَك وعِوَضًا منك، من حيثُ المعنى[4].

٣- خطَّأ من حكى الإجماع على جواز توسيط خبر "ليس" بينها وبين اسمها[5].

وأحيانًا يردُّ رأيًا بمخالفته الإجماع، ومن ذلك:

---

(١) تنظر المسألة ١٢٦.

(٢) تنظر المسألة ٢٣١.

(٣) تنظر المسألة ١١٤.

(٤) تنظر المسألة ٢٧٩.

(٥) تنظر المسألة ٣٦١.

١- رد على ابن الخبَّاز قوله: إنك إذا قلت: لا تأكلِ السمكَ وتشربُ اللبنَ، فرفعتَ؛ كان المرادُ الحالَ، أي: لا تأكلِ السمكَ شاربًا اللبنَ؛ بأن ذلك مخالفٌ لإجماع النحاة؛ فإنهم يقولون: إن العرب تريد بهذا الكلامِ الاستئنافَ، وإن التقدير من حيثُ المعنى: لا تأكلِ السمكَ ولك شربُ اللبنِ[1].

٢- رد على ابن عصفور دعواه أن كاف التشبيه في قولهم: "جاءني الذي كزيدٍ" لا تعلق؛ بأنه كلام مخالفٌ لإجماع النحاة في موطنين، ذكرهما[2].

٣- ذكر أنهم لم يقولوا في التمييز: مفعولًا منه؛ لئلا يلزمَ الاشتراكُ؛ ولأن الاصطلاح إذا وَرَدَ بشيءٍ لا يُعترَضُ عليه[3].

***

رابعًا: استصحاب الحال:

وهو من الأدلة المعتبرة عند النحويين، ويراد به: إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل[4].

وقد استعمله ابن هشام في مواطن، منها:

١- قوله: «والحملُ إنما بابُه أن يكون على الأصول»[5].

---

(١) تنظر المسألة ٥٩.

(٢) تنظر المسألة ٣١٠.

(٣) تنظر المسألة ٣٠.

(٤) ينظر: الاقتراح للسيوطي (ص ٣٥٣ مع الإصباح).

(٥) تنظر المسألة ٢٦٢.

٢- احتجاجه لكون المضارع المسند إلى نون الإناث معربًا بأنه تمسُّكٌ بالأصل[(١)].

٣- قوله: «ونظيرُ ذلك في العربية: أن الفروع محتاجةٌ إلى العلامات، كالتعريف والتأنيثِ والتثنيةِ والجمعِ، والأصولُ لا تحتاجُ إليها؛ لأن الأصلَ بابُه الحقيقةُ، والفرعُ بابُه المجازُ، وإن لم يتَّحِدا»[(٢)].

٤- قوله: «الأصل عدمُ حذفِ زيادةِ المصدرِ، وأن يكونَ المصدرُ له فعلٌ يجري عليه»[(٣)].

٥- قوله: «متى تعارض التوكيد والتأسيس في كلام الشارع أو غيرِه قُدِّم التأسيسُ؛ لأنه الأصلُ»[(٤)].

٦- قوله: «الأصلُ في الأفعالِ: البناءُ»[(٥)].

٧- ترجيحه عدم القلب في قوله تعالى: ﴿فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ﴾؛ لأنه الأصل[(٦)].

٨- قوله: «والمشاكلةُ أمرٌ لفظيٌّ، فينبغي أن لا يُعتَقَدَ، بل اعتقادُ ما هو الأصلُ أولى»[(٧)].

٩- قوله: «والأصلُ عدمُ الحذفِ»[(٨)].

---

(١) تنظر المسألة ١٤٧.

(٢) تنظر المسألة ٢٤٥.

(٣) تنظر المسألة ٣٥.

(٤) تنظر المسألة ٧٤.

(٥) تنظر المسألة ١٤٦.

(٦) تنظر المسألة ١٧٣.

(٧) تنظر المسألة ٢٢٠.

(٨) تنظر المسألة ٢٨٤.

المبحث الخامس: تقويم الكتاب

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: قيمة الكتاب العلمية:

تنبع القيمة العلمية لـ"مختصر تذكرة ابن هشام" من قيمة أصله، فالحديث عن قيمة "التذكرة" علميًا هو حديثٌ عن قيمة مختصرها أيضًا.

ويكفي "المختصر" أهميةً أنه حفظ جزءًا من "التذكرة" التي فقد معظمها اليوم، فلم يوجد منها إلا ما حواه هذا المختصر، وما نقله العلماء عنها.

أما كتاب "التذكرة" فإن قيمته العلمية تظهر في أمور، منها:

١- أن مؤلفه هو ابن هشام الأنصاري، وهو من أشهر علماء النحو في زمانه، وشهرته في هذا الميدان لا تحتاج إلى تعريف، إذ أجمع العلماء على إطرائه والثناء عليه.

٢- اهتمام العلماء بكتاب "التذكرة"، ونقولهم عنه في مواضع كثيرة، إذ نقل عنه جماعة من العلماء، منهم: السيوطي، وياسين العليمي، والشهاب الخفاجي.

٣- وجود كثير من آراء ابن هشام في هذا الكتاب، ومناقشاته، وتعليلاته، واختياراته النحوية والصرفية.

٤- نقول ابن هشام لآراء العلماء السابقين، كسيبويه والفارسي والزمخشري وابن الحاجب وابن يعيش وابن عصفور وابن مالك، ومناقشته لهم فيها.

٥- احتفاظ "التذكرة" بنصوص من كتب مفقودة، تقدم ذكرها في المبحث الثالث، ولذلك أهميته في التعرف على تلك الكتب، ومنهج مؤلفيها فيها.

٦- اهتمام ابن هشام بالشواهد القرآنية خاصة، فقد أورد منها جملة متكاثرة، وبحثها معنى وإعرابًا، ووجه ما أشكل منها، وقد أبان ذلك عن اهتمام ابن هشام بعلم المعاني، وربْطه بالصناعة النحوية.

٧- الكشف عن جوانب مفيدة في شخصية ابن هشام وردت عرضًا في "التذكرة"، منها: صلته بشيخه ابن المرحّل، ومجالسه العلمية التي جرت فيها محاوراته، ولقاؤه لعلماء مشهورين في عصره، كالسمين الحلبي وابن الصائغ وابن الحاج.

المطلب الثاني: المآخذ عليه:

لا يخلو كتاب من مآخذ، يرقى بعضها ليكون جوهريًا، وبعضها لا يعدو كونه شكليًا أو فنيًا.

ومن القضايا التي تؤخذ على "مختصر التذكرة"، وتكررت فيه بشكل ملحوظ:

١- العجمة في تذكير الألفاظ وتأنيثها، وهي قضية شائعة في المخطوط، والمؤلف لم يلتزم بإعجام الكلمات جميعها، وإنما اقتصر على بعضها، وكان فيما أعجمه أخطاء راجعة إلى عُجمة المؤلف نفسه، وقد سبق القول إن المخطوط بخط المؤلف، وبناء عليه فلا يمكن أن يعزى شيوع العجمة فيه إلى النساخ.

وهذا النوع من الأخطاء في المخطوط كثير، وهاهنا أمثلة مما جاء في الأصل تدل على ما وراءها، منها: «إلا أن يكون زائدة»، والصواب: تكون[1]،

(١) تنظر المسألة ٢٠٧.

«الجملة الاستفهامية قد يقع»، والصواب: تقع[1]، «وتسويته لم يكن»، والصواب: تكن[2]، «لا يستدعي جوابًا، ولا تلحقها ألف»، والصواب: تستدعي[3]، «لا يضرب شخصا فتوجع آخر»، والصواب: تضرب[4]، «والأصول لا يحتاج إليه»، والصواب: لا تحتاج إليها[5]، «أل التي ليست للعهد هل يجوز أن يكون فيه للعموم»، والصواب: تكون[6].

٢- التصحيف والتحريف، وهي قضية شاعت في النصوص العربية، بسبب تشابه بعض الحروف في الرسم، وعدم التفريق بين بعضها إلا في النُّقَط.

ولما كان المؤلف ناقلًا من خطِّ ابن هشام الذي كان غالبًا غير معجم[7]؛ وقع في بعض التصحيفات التي لا يخلو منها كتاب، ومن أمثلتها: «وصارت العاملة لنائبه»، والصواب: المعاملة[8]، «ففصل بالمبتدأ من الصفة والموصوف»، والصواب: بين[9]، «عندي شروط لصحة»، والصواب: مشروط بصحة[10]، «اسما

(١) تنظر المسألة ٢٠٩.
(٢) تنظر المسألة ٢٣٥.
(٣) تنظر المسألة ٢٣٧.
(٤) تنظر المسألة ٢٤٥.
(٥) تنظر المسألة ٢٤٥.
(٦) تنظر المسألة ٣٤٨.
(٧) ينظر نموذج من خطه في ترجمته من الأعلام للزركلي ١٤٧/٤.
(٨) تنظر المسألة ٤٣.
(٩) تنظر المسألة ٧٠.
(١٠) تنظر المسألة ١٧٢.

بيان ذلك في المبحثين الثاني والثالث.

ومن أمثلة ذلك: أنه نقل عن أبي حيان، من "البحر المحيط"[1] ومن "تذكرة النحاة"[2]، ولم يشر إلى أنه ناقل، بل أشار إلى كلام أبي حيان بـ«قال بعضهم»، و«كذا قيل»، وقد كان بينهما ما هو معلوم مما يكون عادةً بين المتعاصرين من المنافسة[3].

وقد نسب ابن هشام إلى الفراء[4] وإلى ابن مالك[5] رأيًا لم أجد في كلامهما ما يوافقه، بل وجدت ما يخالفه، والله أعلم.

---

(١) تنظر المسألة ٢٤٧.

(٢) تنظر المسألة ٨٩.

(٣) أشار مترجمو ابن هشام إلى شيء من ذلك.

(٤) تنظر المسألة ١٧٠.

(٥) تنظر المسألة ١٢٦.

المبحث السادس: وصف النسخة الخطية، ونماذج منها

لا أعلم لـ"مختصر التذكرة" إلا نسخة واحدة، دلني عليها، وساعدني في الحصول على صورة منها أخي الكريم/ طارق بن مصطفى بوزكيه التطواني المغربي، جزاه الله عني خير الجزاء.

وهي من محفوظات مكتبة "رئيس الكُتّاب مصطفى أفندي" إحدى أهم المجموعات الخطية المكوّنة للمكتبة السليمانية بإسطنبول في تركيا، ورقم حفظها ١٠٦٥، وهي مذكورة في الفهرس الحميدي للمكتبة[1] ص ٦٧ بالرقم نفسه، بعنوان: "مختصر تذكرة ابن هشام في علم المعاني"، ولم يُذكر فيه مؤلفها.

وتقع في مجلد واحد في ٢١٩ ورقة (=٤٣٨ صفحة)[2]، يقع "مختصر التذكرة" في أوله إلى الورقة ١٣٠/ب[3]، وبعده "مختصر المغني"، وفي كل ورقة ما بين ١٨ إلى ٢٠ سطرًا، وفي كل سطر ما بين ١٠ إلى ١٢ كلمة تقريبًا.

وهي بخط المؤلف، كما سبق بيانه في المبحث الأول، كتبها بخط نسخي واضح ومقروء، معجم غالبًا، وكلمة "مسألة" ممدودة السين غالبًا، وعليها خط بالحمرة، وبعض الكلمات التي يَبدأ بها كلامٌ مستأنف داخل المسألة الواحدة عليها

---

(١) هو أحد فهارس المخطوطات التي أمر السلطان عبدالحميد الثاني بطباعتها بين سنتي ١٣٠٠ و١٣١٢، وطبعت في ٤٠ مجلدًا. ينظر: فهرس الفهارس المطبوعة للمخطوطات العربية في تركيا لشامل الشاهين، ص ٦.

(٢) المثبت على آخر ورقة بالترقيم اليدوي هو ٢١٤، لكن وقع خطأ في الترقيم، فبعد الورقة ١٥٧ عاد الترقيم إلى ١٥٣، ثم استمر.

(٣) وقد تقدم في الرقم [٣] من المبحث الثاني بيان أن الصافي من أوراق "مختصر التذكرة" هو ١٢٣ ورقة ونصف، تشمل الأوراق من ١أ إلى ٤ب، ومن ٨أ إلى منتصف ١٢٨أ.

خط بالحمرة أحيانًا.

وليس على النسخة ما يدل على تاريخ نسخها أو مكانه، لكن من المرجح أن المؤلف كتبها في مصر، في أول حياته العلمية، بعد بلوغه العشرين -وهي السن التي يبدأ بعدها الإنسان في التأليف غالبًا- وقبل أن يصل إلى أوج حياته السياسية -لأن المؤلف بعدها انشغل بالأحداث السياسية- أي: كتبها بين سنتي ٧٩٠ و ٨١١ تقريبًا، وقد تكون النسخة معه بعد ذلك، يضيف إليها، ويعدل فيها، والله أعلم.

وآلت النسخة بعد وفاة مؤلفها إلى محمد القَلْيُوبي الشافعي، وقد كتب تملكه على الورقة ١/أ يمين العنوان هكذا:

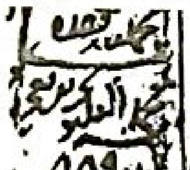
«الحمد لله وحده

...تب[1]

محمد القليوبي الشافعي

سنة ٨٨٩».

وهذه صورته:



(١) ذهب بعضها قطعٌ في طرف الورقة، ولعلها: «من كتب»؛ وطرفُ نونِ "من" في الورقة باقٍ لم ينقطع.

وقد سبق في المبحث الأول أن السخاوي ذكر عدة أشخاص عاشوا في القرن التاسع، يمكن أن يكون أحدُهم هو المذكور هنا.

ثم آلت النسخة إلى شخص طُمِس أكثر اسمه، ولم يظهر منه إلا "شيخ مصطفى به"، وقد كتب تملكه على ظهر الغلاف، وأرَّخه في «شهر جمادى الآخرة سنة ثلاث وستين وألف»، وهذه صورته:



وخطه فارسي، وله تعليقات عديدة على النسخة، وفوائد كتبها على ورقتي الغلاف الأولى والأخيرة.

ثم آلت النسخة إلى أبي بكر بن رستم بن أحمد الشِّرْوَاني، وقد كتب تملكه على الورقة ١/أ تحت العنوان هكذا:

«الله حسبي

من كتب أبي بكر بن رستم بن أحمد

الشرواني»

وهذه صورته:



والشُّرْواني هذا هو أبو بكر محمد بن رستم بن أحمد بن محمود الشرواني، أحد العلماء والأدباء في الدولة العثمانية، وقد اشتهر بجمع المخطوطات النفيسة، وتوفي سنة ١١٣٥[1].

ثم آلت النسخة إلى رئيس الكُتَّاب مصطفى أفندي، واستقرت في مكتبته إلى اليوم، وقد ختم على الورقة ١/أ وقفيته، وهي مؤرخة في سنة ١١٥٤، ونصها:

«الله حسبي

بسم الله الرحمن الرحيم

وقف هذا الكتاب مصطفى

رئيس الكتاب السابق لوجه الله

الخالق وسلمه للمتولي وحكم بصحته

حاكم الشرع الشريف وشرط الاستفادة

منه لأولاده ...[2] وبعدهم

يُعمل به كما في الوقفية إلى قيام

الساعة وأخزى الله

---

(١) تنظر ترجمته في هدية العارفين ١/٢٤١، ومعجم المؤلفين ١/٤٣٧.

(٢) كلمتان لم أستطع قراءتهما، رسمهما هكذا: 

من اشتراه وباعه

سنة ١١٥٤»[1]

وهذه صورتها:



ورئيس الكتاب هو مصطفى أفندي، أحد رجال الدولة العثمانية، أوقف كتبه، لكنه توفي سنة ١١٥٤ قبل أن يبني لها مكانًا تحفظ فيه، فقام ابنه مصطفى عاشور أفندي بذلك[2].

وفيما يلي نماذج من النسخة الخطية:

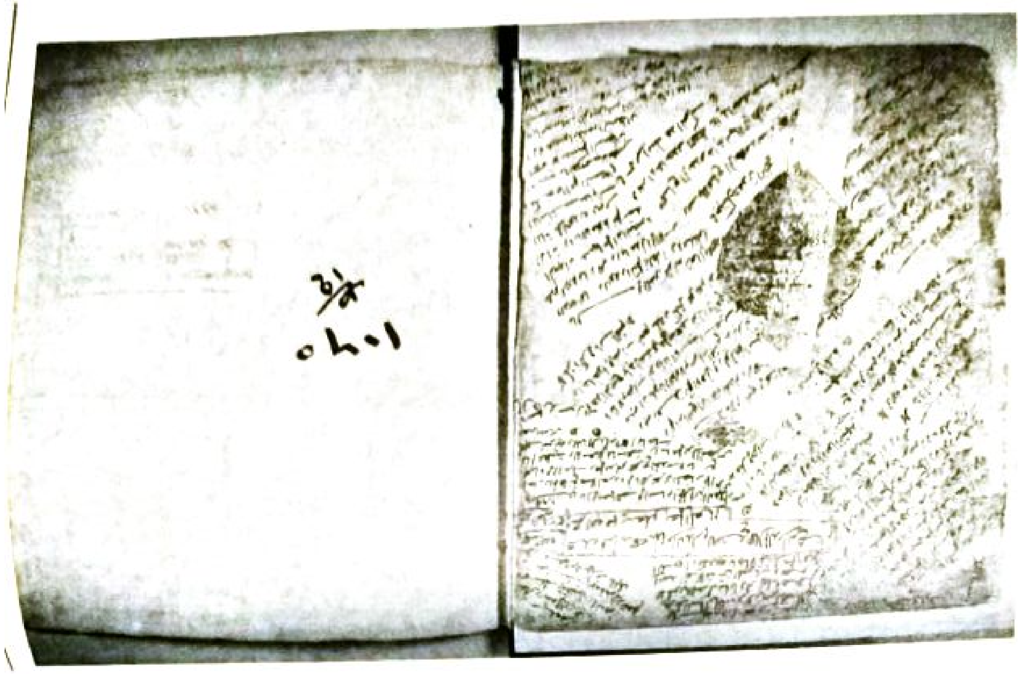
---

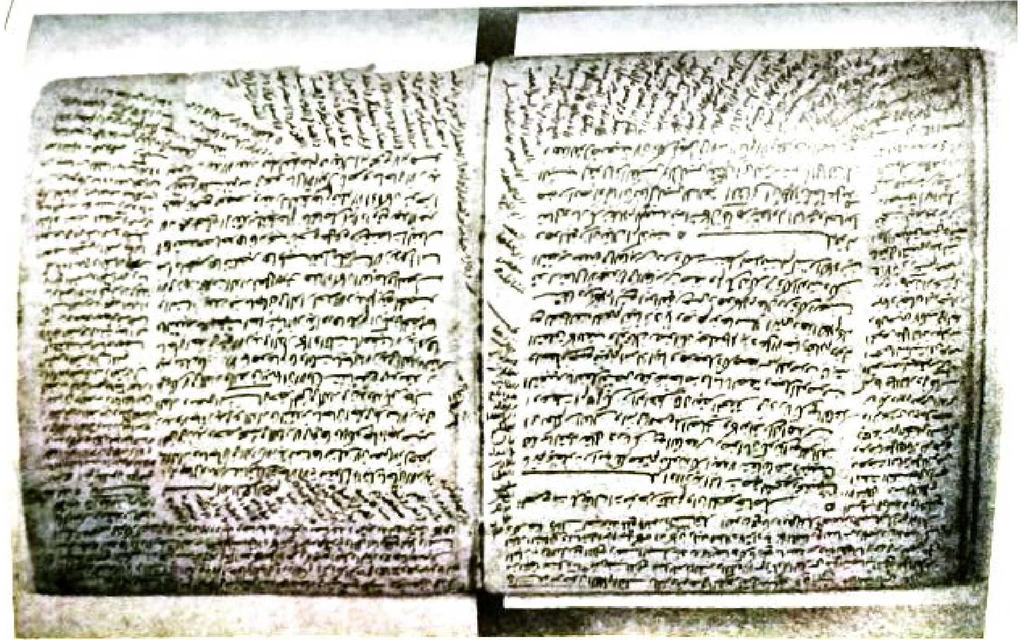
(١) استفدت في قراءة الوقفية من بحث حول مخطوط من المكتبة نفسها بعنوان "مراثٍ وأشعار للبهيدي" أعده مؤلفو "المخطوطات الألفية": أحمد سليم عبدالوهاب غانم، وأحال فيه على "الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات" لأيمن فؤاد سيد ٢/٤٤٩، وهو أحال على كتاب في أختام مخطوطات إسطنبول بالحرف التركي، وفي قراءتهما بعض خلاف لما أثبت. ثم زودني أخي الفاضل/ طارق بن مصطفى الطوالي بصورة واضحة لختم الوقفية مصور عن غلاف مخطوط "رحلة الغريب ونخلة الأديب" لابن الوكيل الملوي، محفوظ في المكتبة نفسها بالرقم ٧٩٨، ونصه مطابق لما هاهنا.

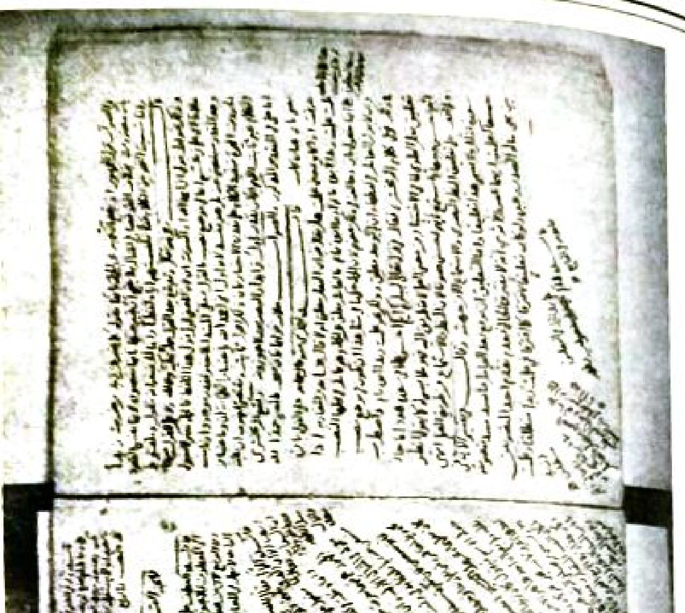
(٢) ينظر: مجموعات المخطوطات في تركيا ونشر فهارسها، للدكتور رمضان ششن، ص ٣٣.



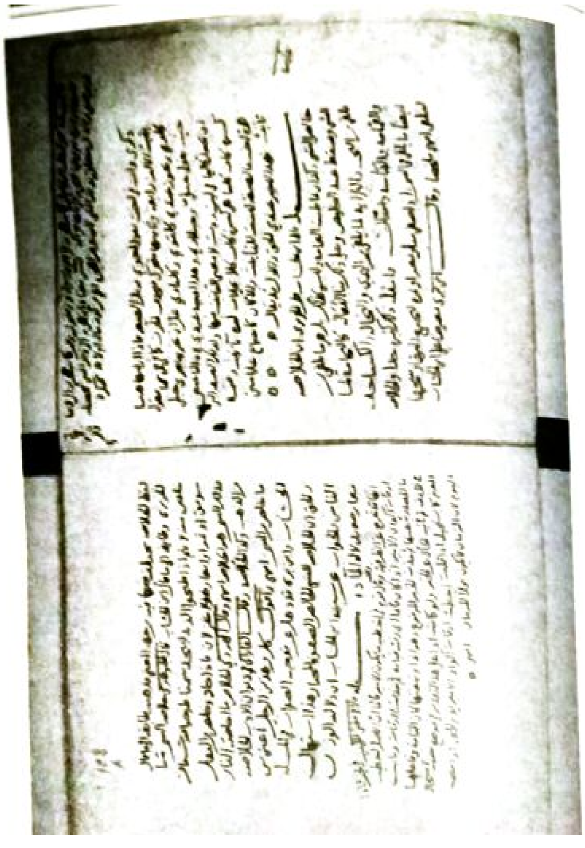
غلاف النسخة الخطية













القسم الثاني:
النصُّ المحقَّق

هذه فوائدُ جَمَعتُها من التذكرة

للشيخ جمالِ الدينِ ابنِ هشامٍ رحمه الله

مما يتعلقُ بعلم المعاني / ١/أ

بسم الله الرحمن الرحيم

[١]

قولُه تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا﴾ الآية[١].

فنقولُ: إذا قيل: ما جاءني إلا زيدٌ في الدار، وما جاءني في الدار إلا زيدٌ؛ (فمعناهما)[٢] مختلفٌ؛ لأن معنى الأولِ: حصرُ المجيءِ في زيدٍ، وحصرُ مجيئِه في الدار لا في غيرِها، فلا يكونُ جاءه أحدٌ غيرُ زيدٍ، ولا جاءه زيدٌ في غيرِ الدارِ، فالتقديرُ: ما جاءني أحدٌ في ظرفٍ[٣] إلا زيدٌ في الدار، ومعنى الثاني: حصرُ المجيءِ في الدار في زيدٍ، وقد يكونُ جاءك غيرُه، لكن لا في الدار.

والفرقُ بينهما: أن الأولَ استثناءٌ مفرَّغٌ، فهو مقدَّرٌ فيه مثلُ ما بَعْدَ[٤] "إلا" مما هو عامٌّ، فإذا قلت: ما جاءني إلا زيدٌ في الدار، فالتقديرُ: ما جاءني أحدٌ في شيءٍ إلا زيدٌ في الدار، كما إذا قلت: ما أعطيت إلا زيدًا درهمًا، فالتقديرُ: ما أعطيت أحدًا شيئًا إلا زيدًا درهمًا، فلَزِمَ أن يكونَ الحصرُ فيهما. والثاني يُقدَّر فيه: ما جاءني في الدار أحدٌ إلا زيدٌ، فلم يَقَعِ الحصرُ إلا في زيدٍ، بخلافِ الدارِ.

فعلى هذا: إذا كان الفاعلُ والمفعولُ مرادًا (حصرُهما)[٥]، فتأخيرُهما واجبٌ،

---

(١) النحل ٤٣.

(٢) في الأصل: «فمعناها»، وهو خطأ.

(٣) في الحاشية: «ينبغي أن يكتب: ولا غيره. ح»، ولعل المراد أنه ينبغي أن يزاد: «ولا غيره» بعد قوله: «في ظرف»؛ ليَعُمَّ.

(٤) الكلمة مطموسة، ولم يظهر منها سوى الدال، ولعلها كما أثبت.

(٥) في الأصل: «حبرهما»، وهو خطأ.

تقولُ: ما ضرب إلا زيدٌ عمرًا، أما إذا قُصِدَ حصرُ أحدِهما فإنه يجبُ تأخيرُه على(١) غيرِه من مقتضيات الفعلِ؛ لأنه هو المُحتاجُ إلى تقديرٍ لفظٍ عامٍّ.

فالحاصل: أنه إذا وقع بعد "إلا" غيرُ واحدٍ؛ فالجميعُ محصورٌ، ويقدَّر له لفظٌ عامٌّ قبلَه، إلا إذا كان مؤخَّرًا من تقديمٍ، كالمستثنى منه في نحو: ما لي إلا أبوكَ ناصرٌ، و: ما جاءني إلا زيدٌ إخوتُك(٢)؛ فهذا لا يُقدَّر قبلَه لفظٌ عامٌّ، ويُقالُ: إنه مخرَجٌ؛ لأنه هو / المخرَجُ منه، بل يُقالُ: إنه مؤخَّرٌ من تقديمٍ، وإن الحصر حاصلٌ.

[٢]

مسألة

إذا أُريدَ إثباتُ صفةٍ لشخصٍ وتحقيقُها، فإنهم يجعلونه من أمةِ تلك صفتُهم، فيكونُ ذلك أبعدَ لانتفائها عنه، وتثبيتًا لقِدَمِها، كقوله تعالى: ﴿ذَرْنَا نَكُن مَّعَ ٱلْقَـٰعِدِينَ ۝ رَضُوا۟ بِأَن يَكُونُوا۟ مَعَ ٱلْخَوَالِفِ﴾(٣)، ﴿إِنِّى لِعَمَلِكُم مِّنَ ٱلْقَالِينَ﴾(٤)، ﴿وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّـٰلِحِينَ﴾(٥)، ﴿وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾(٦)، ﴿أَوَعَظْتَ أَمْ لَمْ تَكُن مِّنَ ٱلْوَٰعِظِينَ﴾(٧).

---

(١) كذا في الأصل، والأقرب: عن.

(٢) في آخر الكلمة طمس، ولعلها كما أثبت.

(٣) التوبة ٨٦، ٨٧.

(٤) الشعراء ١٦٨.

(٥) البقرة ١٣٠، والنحل ١٢٢، والعنكبوت ٢٧.

(٦) يوسف ٢٠.

(٧) الشعراء ١٣٦.

قال بعض(١) المحققين في: ﴿ذَرْنَا نَكُن مَّعَ ٱلْقَـٰعِدِينَ﴾: «التعبيرُ بالفعلِ يقتضي وقوعَه خاصَّةً، وأما بالصفةِ وجَعْلِ الموصوفِ واحدًا من جمعٍ؛ فيُفهِم أمرًا زائدًا، وهو جَعْلُ ذلك سمةً للموصوف ثابتةَ التعلُّقِ، كاللَّقبِ، ولو قال: رَضُوا بأن يتخلَّفوا؛ لم يَزِدْ على الإخبارِ بتخلُّفِهم. وقولُه: ﴿مَعَ ٱلْخَوَالِفِ﴾ ألحقَهم لقبًا رديفًا، وصيَّرهم نوعًا قَبيلًا» انتهى.

وهذا الكلامُ كلُّه مستفادٌ من كلام الشيخ (أبي)(٢) الفتحِ ابنِ جنّي(٣)، وهو كلامٌ عالٍ.

ومن ذلك أيضًا(٤): قولُه تعالى: ﴿إِلَّا عَجُوزًا فِى ٱلْغَـٰبِرِينَ﴾(٥) صفةً، ولم تكنْ كذلك في ذلك الوقتِ، ولكن التقدير: مقدَّرةٌ في الغابرين.

ومن ذلك(٦): ﴿سَنَنظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْكَـٰذِبِينَ﴾(٧)، وهو أبلغُ من أن يُقالَ: أم كَذَبْتَ.

---

(١) هو ابن المُنيِّر في كتابه: الانتصاف من الكشاف ١٢٤/٣ مع تصرف.

(٢) في الأصل: «أبو»، وهو خطأ. وأبو الفتح هو عثمان بن جنّي الموصلي، من أعلم أهل زمانه بالنحو والتصريف، أخذ عن أبي علي الفارسي وغيره، وصحب المتنبي الشاعر، له: الخصائص، وسر صناعة الإعراب، والمنصف في شرح تصريف المازني، وغيرها، توفي سنة ٣٩٢. ينظر: نزهة الألباء ص ٢٤٤، ومعجم الأدباء ١٥٨٥/٤، وإنباه الرواة ٣٣٥/٢، وبغية الوعاة ١٣٢/٢.

(٣) لم أقف على كلامه.

(٤) ينظر: الانتصاف من الكشاف ١٢٥/٣.

(٥) الشعراء ١٧١، والصافات ١٣٥.

(٦) ينظر: الانتصاف من الكشاف ١٤١/٣.

(٧) النمل ٢٧.

[٣]

مسألة

قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾(١) فيه إشكالٌ ظاهرٌ يتداولُ الناسُ(٢)، وأجابوا عنه من أوجهٍ:

أولها: أن "فَعَّالًا"(٣) ليس للمُبالغة.

الثاني: أن "ظَلَّامًا" جاء على مذهب النَّسَبِ، كقول امرئ القيس(٤):

... والمـــرءُ لـــيسَ بقَتَّـــالِ(٥)

...

(١) فصلت ٤٦.

(٢) وهو أن «ظلّامًا» صيغةُ مبالغةٍ تقتضي التكثير، فهي أخصُّ من «ظالم» ، ولا يلزم من نفي الأخص نفيُ الأعم. ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/١٦٠، والدر المصون ٣/٥١٥.

(٣) في الأصل: «فعال»، ويمكن تخريجه على لغة ربيعة بالوقف على المنصوب المنون بالسكون. تنظر المسألة ٣٥٣.

(٤) هو ابن حجر بن الحارث الكندي، أول شعراء الطبقة الأولى الجاهليين، ومن أصحاب المعلقات السبع، مات في الجاهلية. ينظر: طبقات فحول الشعراء ١/٥١، والمؤتلف والمختلف للآمدي ص ٩.

(٥) بعض بيت من الطويل، وتمامه:

يَغُـطُّ غطيـطَ البَكْـرِ شُـدَّ خِنـاقُـهُ ليقتُلَنـي والمـرءُ لـيسَ بقَتّـالِ

روي: «بكر كبير» بدل «يغط غطيطه». ومعناه: أن هذا الرجل يصوّت بشدة كما يصوت الفتيُّ من الإبل إذا شُدَّ في عنقه الحبل لترويضه. الشاهد: مجيء «قتّال» بمعنى: ذي قتلٍ، أي: منسوب إلى القتل. ينظر: ديوان امرئ القيس ص ٣٣، وغريب الحديث للحربي ٢/٦٣٨، وجمهرة اللغة ١/١٤٩، والصحاح ٢/٨٠٥، واللآلي في شرح أمالي القالي ١/٤٨٨، وأساس البلاغة ص ٣٢٦، واللسان ٥/١٣٦ (ك ر ر)، وتاج العروس ١٤/٢٨ (ك ر ر)، و١٩/٥١١ (غ ط ط).

أي: ليس منسوبًا إلى القتل.

وهذا القولُ ضعيفٌ؛ لأن ذلك ما يجيءُ في الأمر العامِّ إلا في الحِرَفِ والصنائع، / ك: بَزّازٍ وعَطّارٍ ولَبّانٍ، وذلك بابٌ واسعٌ، وأما في غير ذلك فقليلٌ ١/٢
جدًّا، فلا يُحمَل عليه التنزيلُ.

والثالث: أن المبالغة هنا جاءت في مقابلة تَعَدُّد العبيدِ، فقد حصَل لكل عبدٍ نفيُ الظلمِ عنه، لا المبالغةُ، فباعتبار كثرة الظلم المنفيِّ حصَلتْ هنا بِنْيَةُ المبالغة.

والرابع: أن هذا جوابٌ لسائلٍ سأل، فقال: هل ربُّك ظلامٌ للعبيد؟ فجاء الجوابُ على طِبْقِه.

[٤]

مسألة تحتوي على جُمْلةٍ من القَلْبِ(١)

منها: قوله تعالى: ﴿فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ﴾(٢)، إن قلنا: إنَّ "عَمِيَتْ" بمعنى: خَفِيَتْ؛ فواضحٌ، وإن أخذناه من العَمَى؛ فهو من باب القلب، أي: فعَمِيتُم عنها.

وكذا قولُه: ﴿فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَنۢبَآءُ يَوْمَئِذٍ﴾(٣).

وقولُه تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾(٤) -في قراءة غيرِ

(١) المراد بالقلب هنا: قلب المعنى، وقد ذكره ابن هشام في قاعدةٍ ضمن قواعد الباب الثامن من المغني ص ٩١١، وفيها بعض ما ذكره هاهنا، وسيأتي شيء من ذلك في المسألة ١٧٣.

(٢) هود ٢٨، وهي قراءة أبي عمرو بن العلاء وابن كثير وابن عامر ونافع وعاصم -من رواية أبي بكر-. ينظر: السبعة ص ٣٣٢، والتذكرة ٢/٣٧٠.

(٣) القصص ٦٦.

(٤) الأعراف ١٠٥.

نافع[1] - من القلب أيضًا، أي: حقيقٌ قولُ الحقِّ عليَّ، لا أنَّ موسى عليه السلام حقيقٌ على قول الحقّ. ولا قلب في قراءة نافع.

ومن القلب: ﴿لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ ٱلْأَرْضُ﴾[2]، ووجهُ الكلام: لو يُسوَّون بالأرض.

ومنه: ﴿مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ﴾[3]؛ لأنه يُقالُ: ناءَ بِحِمْلِه، إذا نَهَضَ مُثاقِلًا[4]، فوجهُ الكلام: ما إنَّ العُصبة لتنوءُ بمفاتحه.

ومنه: قولُ الشاعر[5]:

ولا (تَهَيَّبُني)[6] المَوْماةُ أركبُها ... إذا تجاوبتِ الأصداءُ بالسَّحَرِ[7]

(1) قراءة نافع: ﴿حَقِيقٌ عَلَيَّ﴾، والمذكور قراءة باقي السبعة. ينظر: السبعة ص ٢٨٧، والتذكرة ٢/٣٤٣. ونافع هو ابن عبدالرحمن بن أبي نعيم، أبو رويم الليثي المدني، أحد القراء السبعة، وإمام أهل المدينة في القراءة، قرأ على الأعرج وأبي جعفر وشيبة بن نصاح وغيرهم، توفي سنة ١٦٩. ينظر: معرفة القراء الكبار ١/٢٤١، وغاية النهاية في طبقات القراء ٢/٣٣٠.

(2) النساء ٤٢.

(3) القصص ٧٦.

(4) ينظر: لسان العرب ١/١٧٤ (ن و أ)، وتاج العروس ١/٤٧٤ (ن و أ).

(5) هو تميم بن أُبَيّ بن مقبل العجلاني.

(6) في الأصل: «تهيبني»، وهو خطأ.

(7) البيت من البسيط. روي: «وما» بدل «ولا»، و«تُهَيِّبُني» بدل «تَهَيَّبُني». لا تَهَيَّبُني: لا أهابها، الموماة: المفازة، الأصداء: جمع صَدًى، وهو ذكر البوم. الشاهد: أن «لا تَهَيَّبُني» مقلوب، وأصله: لا أتهيبها. ينظر: ديوان ابن مقبل ص ٧٣، ومغني اللبيب ص ٩١٢، وشرح أبياته ٨/١١٥، وينظر: غريب الحديث لأبي عبيد ٢/٢١٢، وجمهرة اللغة ١/٤٩٦، واللسان ١/٧٩٠ (هـ ي ب)، ١٠/٣٩٣ (أ ل ك)، وتاج العروس ٤/٤١٠ (هـ ي ب)، ٢٧/٥٢ (أ ل ك).

ومنه: قوله تعالى: ﴿وَقَدْ بَلَغَنِيَ ٱلْكِبَرُ﴾[1].

وقوله: ﴿مَثَلُ مَا يُنفِقُونَ فِي هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ أَصَابَتْ حَرْثَ / قَوْمٍ ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فَأَهْلَكَتْهُ﴾[2]، أي: كمثل حرث قوم أصابه ريحٌ فيها صِرٌّ. ٦/ب

وقال الشاعر[3]:

فلا تتركنّي بالوعيد كأنّني ... إلى الناس (مطليٌّ)[4] به القارُ أجربُ[5]

أي: مطليٌّ بالقار. قال ابنُ برّي[6]: «"إلى الناس" متعلقةٌ بما دلَّ عليه قولُه: "مطليٌّ به القارُ أجربُ"، أي: مُبْغَضٌ إلى الناس»[7].

(1) آل عمران ٤٠. أي: وقد بلغتُ الكِبَرَ. ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٤٠٨، وإعراب القرآن للنحاس ١/٣٧٤، والبحر المحيط ٢/٤٧٠.

(2) آل عمران ١١٧.

(3) هو النابغة الذبياني.

(4) في الأصل: «يطلى»، وهو خطأ.

(5) البيت من الطويل. القار: القطران، والأجرب: من به داء الجَرَب. ينظر: ديوان النابغة ص ٧٣، والجنى الداني ص ٣٨٧، ومغني اللبيب ص ١٠٥، وشرح أبياته ٢/١٢٣، والخزانة ٩/٤٦٥، وينظر: جمهرة اللغة ٢/٧٩٨، والزاهر ٢/٣٢، واللسان ١٥/٤٣٥ (أ ل ى)، وتاج العروس ٤٠/٣٧٥ (أ ل ى).

(6) لم أقف على كلامه. وابن بري هو عبدالله بن بَرّي بن عبدالجبار المصري، أبو محمد، من مشاهير علماء العربية، له: حواشٍ على الصحاح، تسمى: التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح، وشرح شواهد الإيضاح، وغيرهما، توفي سنة ٥٨٢. ينظر: معجم الأدباء ٤/١٥١٠، وإنباه الرواة ٢/١١٠، وبغية الوعاة ٢/٣٤.

(7) لابن عصفور في كتابه "ضرائر الشعر" ص ٢٣٨ كلام على نحو ما نُقِل هنا عن ابن بري، نقله ابن هشام في مغني اللبيب ص ١٠٥.

ومثله: قولُ الآخرِ[1]:

فَلَمَّا أنْ جَرَى سِمَنٌ عليها ... كما طَيَّنْتَ بالفَدَنِ السِّيَاعَا[2]

أي: كما طَيَّنْتَ الفَدَنَ بالسِّيَاعِ. والفَدَنُ: القصرُ، والسِّيَاعُ: هو الطِّينُ[3].

ومن القلبِ: قولُه تعالى: ﴿فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّيٓ إِلَّا رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[4]، أي: فإني عَدُوٌّ لهم إلا ربَّ العالمين؛ لأن الأصنام لا تُعادي أحدًا، (لأنها)[5] مسلوبةُ الفعلِ.

وقيل: إن ذلك سائغٌ؛ لأن المُعاداةَ من باب المُفاعَلَةِ، والمعنى: فإني مُعادٍ لهم، وإنهم (مُعادُون)[6] لي.

ومن طريقِ القلبِ: قولُه تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾[7]، قال بعضُهم[8]: التقديرُ: إذا (استعذتَ)[9] باللهِ فاقرأ القرآنَ.

(١) هو القطامي.

(٢) البيت من الوافر. روي: «بطَّنْتَ» بدل «طَيَّنْتَ». ينظر: ديوان القطامي ص ٤٠، ومغني اللبيب ص ٩١٣، وشرح أبياته ١٢١/٨، وينظر: جمهرة اللغة ٨٤٥/٢، وتهذيب اللغة ٩٦/٣، واللسان ٣١٥/٥ (ت ي ز)، ١٧٠/٨ (س ي ع)، وتاج العروس ٤٨/١٥ (ت ي ز)، ٢٤٥/٢١ (س ي ع).

(٣) ينظر: اللسان ٣٢١/١٣ (ف د ن)، ١٧٠/٨ (س ي ع)، وتاج العروس ٤٩٨/٣٥ (ف د ن)، ٢٤٥/٢١ (س ي ع).

(٤) الشعراء ٧٧.

(٥) في الأصل: «لأنه»، وهو خطأ.

(٦) في الأصل: «معادو»، وهو خطأ.

(٧) النحل ٩٨.

(٨) نُسب هذا القول إلى أبي حاتم السجستاني. ينظر: زاد المسير ٥٨٣/٢.

(٩) في الأصل: «استقرت»، وهو خطأ، وسيأتي على الصواب.

وفيه نظرٌ؛ لأنه يُحتاجُ إلى تقديرِ الإرادةِ على هذا التقديرِ، فيُقالُ: تقديرُه: إذا استعذتَ مريدًا للقراءةِ فاقرأْ، وإلا بَطَلَ؛ لأنه يستلزمُ أنه كلما استعاذ أُمِرَ بالقراءةِ، وليس كذلك، وإنما الأمرُ بالعكسِ.

وقد يُجابُ عن هذا الاعتراضِ بأن قولَه: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ﴾ ع[1]: وقد يُجاب... ليس هذا الأمرُ للوجوبِ بالإجماعِ، وإنما هو لغيرِ ذلك، فإذا قدَّرنا: فإذا استعذتَ فاقرأْ، وأُورِدَ علينا ما أُورِدَ؛ قلنا: الأمرُ للإباحةِ، لا للوجوبِ، فلا يَلزمُ ما قلتَ.

ومن القلبِ: قولُ الصحابيِّ[2] رضي الله عنه: «كان رسولُ الله صلى الله عليه وسلم يُسَوِّي صُفُوفَنا، حتى كأنَّما يُسَوِّي بها / القِدَاحَ»[3]، أي: كأنَّما (يُسوِّيها)[4] بالقِدَاحِ. [٣/أ]

وقيل في قولِه: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ﴾[5]: إنه على القلبِ، وإن التقديرَ: ولقد ذَرَأْنا جهنمَ لكثيرٍ من الجنِّ والإنسِ.

وقيل: اللامُ بمعنى الصَّيْرُورةِ، كقولِ الشاعرِ[6]:

(١) جرى المؤلف على الإشارة بهذا الرمز إلى ابن هشام. تنظر الدراسة ص ٦٢.

(٢) هو النعمان بن بشير.

(٣) أخرجه مسلم ٤٣٦. والقِدَاح: هي خشب السهام حين تُنحت وتُبرى، واحدها قِدْح، والمعنى: يبالغ في تسويتها، حتى تصير كأنما يقوّم بها السهام؛ لشدة استوائها واعتدالها. ينظر: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للنووي ١٥٧/٤، والكاشف عن حقائق السنن، للطيبي ١١٤٠/٤، ومرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، للهروي ٨٤٨/٣.

(٤) في الأصل: «يسوى بها»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٥) الأعراف ١٧٩.

(٦) هو سابق البربري.

وللموتِ تغذو الوالداتُ سِخالَها ... كما لخرابِ الدُّورِ تُبنى المساكنُ(١)

وقول الآخر(٢):

ألا كلُّ مولودٍ فللموتِ يُولَدُ ... و(لستُ)(٣) أرى حيًّا لحيٍّ يُخلَّدُ(٤)

[٥]

مسألة

"إنّ" تكونُ غالبًا للتعليل(٥).

قال الله تعالى: ﴿وَاسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي رَحِيمٌ وَدُودٌ﴾(٦)، ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾(٧)، ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾(٨)،

---

(١) البيت من الطويل. روي: «الدهر» بدل «الدور». تغذو: من الغذاء، وهو ما به نماء الجسم وقوامه، وسخالها: جمع سخلة، وهو صغير الغنم ساعة ولادته. الشاهد: مجيء اللام في «لخراب» للصيرورة، وتسمى لام العاقبة والمآل. ينظر: مغني اللبيب ص ٢٨٢، وشرح أبياته ٤/٢٩٥، والخزانة ٩/٥٢٩، ٥٣٢، وينظر: العقد الفريد ١/٣٢١، واللسان ١٢/٥٦٢ (ل و م)، وتاج العروس ٣٣/٤٥١ (ل و م).

(٢) هو أبو العتاهية.

(٣) في الأصل: «ليس»، والمثبت من مصادر البيت.

(٤) البيت من الطويل. رواية الديوان: «لشيء» بدل «لحيّ». ينظر: أبو العتاهية أشعاره وأخباره ص ١٠٩، والبحر المحيط ٤/٤٢٥، والدر المصون ٥/٥٢١.

(٥) ينظر: أوضح المسالك (مع ضياء السالك ١/٢٨٥)، والتصريح ٢/٣٥، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/٥٧٠-٥٧٢.

(٦) هود ٩٠.

(٧) التوبة ١٠٣.

(٨) يوسف ٥٣.

﴿رَبَّنَا اصْرِفْ عَنَّا عَذَابَ جَهَنَّمَ إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا * إِنَّهَا سَاءَتْ مُسْتَقَرًّا﴾(١).

وفي هذه(٢) وجهان لأهل المعاني(٣):

أحدهما: أن سؤالهم بصَرْف العذاب مُعلَّلٌ بأنه غرامٌ -أي: مُلازِمٌ، ومنه: الغَرِيمُ- وبأنها ساءت مستقرًا.

الثاني: أن "إنها ساءتْ" تعليلٌ لكونه غرامًا.

قلتُ: وهذا ضعيفٌ؛ إذ لا مناسبةَ بين كون الشيء لِزامًا وكونِه ساء مستقرًا(٤).

ومثالُ مجيء معنى الغَرام كمجيئه في هذه الآية (قوله)(٥) تعالى في آخر السورة: ﴿مَا يَعْبَؤُا بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ﴾(٦)، قالوا(٧): أصلُه: ما يَعْبَأُ بعذابكم ربي لولا دعاؤكم أن معه إلهًا. يدلُّ على الأول: قولُه تعالى: ﴿مَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَذَابِكُمْ﴾ الآية(٨)، وعلى الثاني: قولُه بعد ذلك: ﴿فَقَدْ كَذَّبْتُمْ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا﴾، أي: غريمًا ملازمًا.

---

(١) الفرقان ٦٥، ٦٦.

(٢) يعني: الآية المذكورة آخرًا.

(٣) نقلهما بلفظهما الزركشي في البرهان في علوم القرآن ٣/٩٦، ٩٧، وينظر: الكشاف ٣/٢٩٧، والبحر المحيط ٦/٤٧٠.

(٤) نقل الشهاب الخفاجي في حاشية تفسير البيضاوي ٦/٤٣٥ هذا التضعيف معزوًا إلى تذكرة ابن هشام.

(٥) في الأصل: «كقوله»، وهو خطأ.

(٦) الفرقان ٧٧.

(٧) ينظر: الكشاف ٣/٢٩٧، والتبيان في إعراب القرآن ٢/١٦٦.

(٨) النساء ١٤٧.

وممّا وقع فيه (تعليلان)[1] ثانيهما للأول والأول لشيءٍ آخر: ﴿ تَوَلَّوا وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنفِقُونَ ﴾[2]، كأنه قيل: لِمَ فاضتْ أعينُهم من الدمع؟ فقيل: للحزن، فقيل: لِمَ[3] / حزنوا؟ فقيل: لئلا يجدوا.

[٦]

مسألة

قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾[4]، وإنما لم يَقُلْ: يا أيُّها المؤمنون، مع أنه أَخْصَرُ؛ لوجهين:

أحدهما: أن "المؤمنون" لا يُشْعِرُ بتقدُّم إيمانِهم، بخلاف الموصول.

الثاني: أن "أل" يُستعمل للكَمال، فإذا رتَّبَ الله تعالى على هذا الاسم أمرًا أو نهيًا (تُوُهِّم)[5] أن ذلك مخصوصٌ بكامل الإيمان، وهو غيرُ مُختصٍّ، بخلاف الموصول بالفعل، فإن الفعلَ لا يُشْعِرُ إلا بمُطْلَق الصفة.

[٧]

مسألة

قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا (قَوْلُنَا)[6] لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾[7].

(١) في الأصل: «تعليلين»، وهو خطأ.

(٢) التوبة ٩٢.

(٣) مكررة في الأصل أول الورقة التالية.

(٤) جاءت في آيات كثيرة، أولها في البقرة ١٠٤.

(٥) في الأصل: «يوهم»، وهو خطأ.

(٦) في الأصل: «أمرنا»، وهو خطأ.

(٧) النحل ٤٠.

كيف يَصِحُّ أمْرُ المعدومِ بأن يُوجَدَ، وهذا لا يُتصوَّرُ؟

الجوابُ: أنه شبَّهَ عدمَ تَخَلُّفِ المرادِ عن الإرادة (بعدم)[1] تَخَلُّفِ المأمورِ المُعْقِبِ للأمر عن الأمر قبل إرادتِه، ومرادُه تعالى كمِثْلِ مَنْ قال لزيدٍ: قُمْ، فقام عَقِيبَ الميم. وحَسُنَ التشبيهُ لِمَا في المشبَّه به من البيان.

فإنْ [قيل][2]: قولُ الله عز وجل غيرُ معلومٍ، وقولُنا معلومٌ، فلو شبَّهَ بقوله استقام.

قلنا: ليس المرادُ قولَه حقيقةً، وتشبيهُ الله هنا مجازيةٌ، كقوله[3]:

إمْتَلأَ الحَوْضُ وقالَ: قَطْنِي[4]

بل المرادُ: التشبيهُ بالقول على الجملة[5].

[٨]

قد يَقْصِدُون المبالغةَ في التشبيه، فلا يأتون بأداتِه، بل يقولون: زيدٌ حاتمٌ، و: زيدٌ زهيرٌ[6].

ومنه: ﴿وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾[7]، وقد عُلِمَ (أنَّهنَّ لسْنَ)[8] أمَّهاتٍ على

(١) في الأصل: «تعدم»، وهو خطأ.

(٢) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، والسياق يقتضيه.

(٣) هو أبو النجم العجلي.

(٤) البيت من مشطور الرجز. قطني: حسبي. الشاهد: أن نسبة القول إلى الحوض مجازية. ينظر: ديوان أبي النجم ص ٤٤٥، والخصائص ٢٤/١، والإنصاف ١٠٧/١، وينظر: إصلاح المنطق ص ٥٠، ٢٤٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٩٩/١، ٤٧/٥، والزاهر ٣٢٣/٢، واللسان ٣٨٢/٧ (ق ط ط)، ٥٧٢/١١ (ق و ل)، ٣٤٤/١٣ (ق ط ن)، وتاج العروس ٣٨/٢٠ (ق ط ط).

(٥) كذا في الأصل، وفي سياق هذه المسألة خلل.

(٦) ينظر: مفتاح العلوم ص ٣٥٥، والإيضاح (٧/٢ مع بغية الإيضاح).

(٧) الأحزاب ٦.

(٨) في الأصل: «أنهم ليسوا»، وهو خطأ.

الحقيقة، بدليل: ﴿إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ(١) إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ﴾(٢)، بل لَمَّا كُنَّ محرَّماتٍ عليهم كُنَّ في حُكْمِ الأمهات.

وقال النابغة(٣) يصف دُرُوعًا بالصَّفاء، أنشده أبو عليّ(٤):

عُلِينَ بِكِدْيَوْنٍ وأُشْعِرْنَ كُرَّةً / فَهُنَّ إضَاءٌ صَافِيَاتُ الغَلَائِلِ(٥)

جعلها غُدْرانًا. والإضاءُ: جمعُ أَضَاةٍ، وهي الغَدِيرُ(٦)، ومَنْ جعل "إضاءً" جمعَ وَضِيئةٍ؛ فليس من هذا الباب(٧).

---

(١) قوله: «إن أمهاتهم» مكرر في الأصل.

(٢) المجادلة ٢.

(٣) هو زياد بن معاوية الذبياني الغطفاني، أحد شعراء الطبقة الأولى الجاهليين، ومن أصحاب المعلقات. ينظر: طبقات فحول الشعراء ١/٥١، والمؤتلف والمختلف للآمدي ص ٢٥٢.

(٤) التكملة ص ٤٣٢. وأبو علي هو الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي، أخذ عن الزجاج وابن السراج، وبرع في علم العربية، أخذ عنه ابن جني والربعي، له: الإيضاح والتكملة، والتذكرة، والحجة، ونحوها، توفي سنة ٣٧٧. ينظر: تاريخ العلماء النحويين للتنوخي ص ٢٦، ونزهة الألباء ٢٣٢، ومعجم الأدباء ٢/٨١١، وإنباه الرواة ١/٣٠٨، وبغية الوعاة ١/٤٩٦.

(٥) البيت من الطويل. روي: «وأُبْطِنَّ» بدل «وأُشْعِرْنَ»، و«وضاء» بدل «إضاء». الكِدْيَوْن: عَكَر الزيت. وأُشعِرن: جُعل عليهن ملاصقًا، والكُرَّة: البَعْر المدقوق، والغلائل: جمع غِلالة، وهي ما يُلبس تحت الدِّرع، أو جمع غليل أو غليلة، وهو مسمار الدرع. ينظر: ديوان النابغة ص ١٤٧، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ١/٨٥، وينظر: جمهرة اللغة ١/١٢٦، ٣/١٢٤٥، وتهذيب اللغة ٩/٤٤٢، ١٠/١٢١، واللسان ٥/١٣٧ (ك ر ر)، ١١/٥٠٢ (غ ل ل)، ١٣/٣٥٧ (ك د ن)، ١٤/٣٨ (أ ض ا)، وتاج العروس ١٤/٣٠ (ك ر ر)، ٣٠/١٢٠ (غ ل ل)، ٣٦/٤٦ (ك د ن)، ٣٧/٨٥ (أ ض ا).

(٦) ينظر: اللسان ١٤/٣٨ (أ ض ا)، وتاج العروس ٣٧/٨٥ (أ ض ا).

(٧) ويؤيده: رواية «وضاء».

[٩]

مسألة(١)

قيل: إنما أضمروا في نحو: "زيدًا مررتُ به" فِعْلًا من معناه(٢)، ولم يضمروا الفعلَ والباءَ؛ لأنهم يجتنبون إضمارَ شيئين، ولهذا لم تُغْرِ(٣) بغائبٍ؛ لأنها لو أغرَتْ به لتكلَّفَتْ أن تُخاطِبَ من تُغْرِيه، فكان التقديرُ أن تقول: قُلْ له يفعلْ كذا، وكثرةُ الإضمار لا تجوزُ عندهم.

[١٠]

إن قيل: كيف جاء: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾(٤)، والحاضرُ لا يُعبَّرُ عنه بالماضي؟

قيل: لَمَّا دلَّتْ "كان" على الزمان الماضي المتقدِّم على الحال، وكان قصدُ الآيةِ تشريفَ الأمةِ، والتشريفُ متقدِّمٌ على ما ليس بشَرَفٍ؛ فلما جاء بذلك جاء أيضًا بصيغةِ (تعطي)(٥) التقدمَ في الزمان، حتى يُشيرَ لفظُ التقدُّمِ على(٦) الزمان إلى المقصود، وهو التقدُّمُ في الشَّرَف، وهم لاحظوا مثلَ هذا كثيرًا، ألا ترى إلى قوله:

---

(١) كتب المؤلف هذه المسألة، ثم ضرب عليها، ولعل ذلك أنها مسألة نحوية، وهو قد خصص هذا القسم من مختصره للمسائل المتعلقة بعلم المعاني، ولمّا رأيته لم يذكرها في القسم الثاني من مختصره الذي خصصه للمسائل النحوية أثبتُّها هنا للفائدة. ينظر: الدراسة ص ٦٩.

(٢) فقدَّروا مثلًا: جاوزتُ زيدًا مررت به.

(٣) أي: العرب.

(٤) آل عمران ١١٠.

(٥) في الأصل: «يعطي»، وهو خطأ.

(٦) كذا في الأصل، والأقرب: في.

﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾(1)، ولم يأتِ بـ"على"؛ لِمَا فيها من معنى العلوّ والارتفاع؛ ولَمّا كان الصَّلْبُ موضعَ الإذلال لم يستعملوا فيه ذلك(2). / ٧/ب

(1) طه ٧١.

(2) أي: "على" الدالة على العلو والارتفاع، وهو لا يناسب موضع الإذلال.

الجُزْءُ الثاني من تَلْخِيصِ التَّذْكِرة / ٨/أ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله وحدَه، وصلى الله على سيدنا محمدٍ، وآلِه، وعلى جميع الأنبياءِ والمرسلين.

[١١]

مسألة

الجَيِّدُ عندي في مِثْلِ: "له عَلَيَّ عَشَرةٌ (إلا ثلاثةً)[١] إلا سبعةً" أن يُقالَ: استثناءُ المُعْظَمِ، ولا يصحُّ: استثناءُ الأكثرِ من الأقلِّ؛ لأن السبعةَ مستثناةٌ من العَشَرة، لا من الثلاثة التي هي أقلُّ، ولو قيل: استثناءُ الأكثرِ، ولم يُقَلْ: من الأقلِّ؛ صَحَّ أيضًا.

[١٢]

مسألة

(تنوبُ)[٢] الأعدادُ عن المصدر، وعن الظرف، نحو: عشرين ضربةً، وعشرين يومًا.

وقد أجاز ابنُ الحاجِب[٣] في: ﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرۡبَعِينَ لَيۡلَةٗ﴾[٤] أوجهًا:

---

(١) كتبها المؤلف، ثم ضرب عليها، والصواب إثباتها.

(٢) في الأصل: «ينوب»، وهو خطأ.

(٣) الأمالي ١/٢٣٠. وابن الحاجب هو عثمان بن عمر بن أبي بكر، أبو عمرو، برع في الأصول والعربية، له: الكافية في النحو، والشافية في الصرف، والإيضاح في شرح المفصل، وغيرها، توفي سنة ٦٤٦. ينظر: وفيات الأعيان ٣/٢٤٨، وسير أعلام النبلاء ٢٣/٢٦٤، والبلغة ص ١٩٦، وبغية الوعاة ٢/١٣٤.

(٤) الأعراف ١٤٢.

أحدها: أن الأربعين ظرفٌ؛ إما على أن تمامَ الميقاتِ فيها، ولذلك لو قيل: تمامُ الميقات في أربعين؛ صحَّ، وإما على تأويلِ: آخرَ أربعين ليلةً، فحُذِفَ المضافُ؛ للعِلْمِ به، إذ تمامُ مدةِ الشيءِ إنما يكونُ آخرَه.

والثالث[1]: أن يكون مصدرًا؛ إما على أن الأربعين اسمٌ للآخِرِ، كما تقول: هذا أربعون، والكراسةُ أربعون، فلما كان هو التمامَ صحَّ أن يُنْصَبَ [نَصْبَ][2] لفظِ التمامِ، وإما على حذف مضافٍ، أي: تمامَ أربعين.

والرابع: أن يكون حالًا، أي: تمَّ حالةَ كونِه بالغًا هذا العددَ، كما تقول: جاءتني[3] إخوتُك ثلاثةً، كما وُصِف به، فقيل[4]: / بنسوةٍ أربعٍ. ٨/ب

والخامس: أن يكون مفعولًا بـ"تمّ"، كأنَّ الميقات -وهو التوقيتُ- هو الذي أكملَ الأربعين، لمَّا كان متعلِّقًا به.

[١٣]

مسألة

من "التذكرة"[5]: أبو عثمان[6]:

(١) كذا في الأصل، وسقط الثاني ترقيمًا فقط، والأوجه عند ابن الحاجب أربعةٌ غيرُ مرقَّمة.

(٢) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، وهو في الأمالي.

(٣) كذا في الأصل، وفي الأمالي: «جاءني»، وهو أقرب.

(٤) مكررة في الأصل أول الورقة التالية.

(٥) ينظر: مختار تذكرة الفارسي لابن جني ص ١٠٢، ١٠٣، والمسائل المنثورة ص ١٠-١٥.

(٦) كذا في الأصل، والمراد: قال أبو عثمان، لكنه حذفَ فعلَ القول اختصارًا. وأبو عثمان هو بكر بن محمد المازني، رأس الطبقة السادسة البصرية، أخذ عن الأخفش وأبي زيد الأنصاري، له: التصريف، توفي سنة ٢٤٩. ينظر: أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص ٥٨، وتاريخ العلماء النحويين للتنوخي ص ٦٥، وتاريخ مدينة السلام ٥٧٩/٧، ونزهة الألباء ص ١٤٠.

زَعَمَ س[1] أنك إذا قلت: له صوتٌ صوتَ حمارٍ؛ أن الصوتَ الثانيَ غيرُ الأول، فمِنْ ثَمَّ لم يَجْعَلْه وصفًا، ولا بدلًا، وأضمر له ما ينصبُه، إذ كان في الكلام الأولِ دليلٌ على الفعل المضمَرِ، وكأنه لمَّا قال: "له صوتٌ" دلَّ على أنه يُصَوِّتُ، فأضمر "يُصَوِّتُ" بعدَ "له صوتٌ"، فكأنه قال: له صوتٌ يُصَوِّتُه صوتَ حمارٍ، وكان "يُصَوِّتُه" على معنى: يُظْهِره على مثالِ صوتِ الحمارِ، فكأنه قال: يُظْهِره إظهارَ صوتِ الحمارِ، ثم حَذَفَ "إظهارَ" استغناءً عنه بعِلْمِ المخاطَبِ أنَّ صوتَ الرجلِ ليس صوتَ حمارٍ، وهذا جوابٌ لقولك: على أيِّ هيئةٍ يُخْرِج صوتَه؟ فقال المجيبُ: على هذه الهيئةِ.

ولو كان صوتُ الحمارِ مضافًا إلى نكرةٍ جاز أن يكون حالًا، كأنه قال: يُخْرِجُه فيقولُ في هذه الحالِ، وحَذَفَ "إخراج" كما حَذَفَ من الأول، ويَستَدِلُّ بما أبْقى على ما أراد.

ومثل ذلك قولُ العربِ: «تضحكُ لَمْعَ البرقِ»[2]، فـ"لَمْعَ" ينتصبُ على غيرِ "تضحكُ"، كأنه: تَلْمَع لَمْعَ البرقِ، ولكنه حَذَفَ الفعلَ؛ لأن المصدر يقومُ مقامَه.

(١) جرى المؤلف على الإشارة بهذا الرمز إلى اسم «سيبويه». وينظر قول سيبويه في الكتاب ٣٥٥/١، ٣٥٦.

(٢) معناه: تشبيه الضحك بالبرق في سرعة الانقضاء. ويقال: لَمْحَ البرق، ولَمْعَ البرق. ينظر: تهذيب اللغة ٤٢٢/٢، ٩٧/٥، والأفعال لابن القطاع ١١٦/٣، واللسان ١٧٣/١٥ (ق ذ ى). وقد ورد ما يشبه هذه الكلمة في بيتٍ لذي الرمة، وهو قوله:

تَبَسَّمُ لَمْحَ البرقِ عن مُتَوَضِّحٍ ... كلَوْنِ الأَقَاحِي شافَ أَلوانَها القَطْرُ

ويروى: وتَبْسِمُ. ينظر: ديوان ذي الرمة ٥٨٠/١، واللسان ٥٧٨/٤ (ع ص ر).

فإن قلت: مررت به فإذا هو يُصَوِّتُ صوتَ الحمارِ، لم يُجعَلْ "صوتَ الحمارِ" ينتصبُ بـ"يُصَوِّتُ" هذا؛ لأن "يُصَوِّتُ" / فِعْلُ الرجلِ، فلا يكونُ فِعْلُ الحمارِ مصدرًا لفعلِ غيرِه، ولكنه أضمر فعلًا سوى الفعلِ الظاهرِ، كما فَعَلَ ذلك في قوله: هو يضحكُ لَمْحَ البرقِ.

وإن شئت قلت: له صوتٌ صوتُ الحمارِ، فرفعتَه على وجهين:

أحدهما: أن يكون بدلًا من الأول، وليس هذا بدلَ الغلطِ، كقولك: مررت برجلٍ حمارٍ، كأنك أردت: مررت بحمارٍ، فغَلِطتَ، ولم تُرِدْ هنا ذلك؛ لأن في الكلام معنى: مِثْل، والمِثْل هو الأولُ، فجاز أن يكون بدلًا بهذا المعنى.

والوجه الثاني: أن يكون قال: له صوتٌ، فقيل: أيُّ صوتٍ ذلك الصوتُ؟ فقال: هو صوتُ الحمارِ، فيُنَزِّلُ المتكلمُ نفسَه بمنزلةِ مَنْ سُئِل، وإن لم يكن سُئِل، كما تقولُ: مررت برجلٍ زيدٌ، (فتُنَزِّلُ)(١) نفسَك منزلةَ مَنْ قيل له: من هو؟ ومثلُه: ﴿ٱلنَّارُ﴾(٢)، كأنه قال: هي النارُ، فعلى هذا يَجْري هذا البابُ.

وإن شئت جعلتَه صفةً إذا كان نكرةً، فأجريتَه على الأول، مثل: له صوتٌ صوتُ حمارٍ، فجعلت "صوتُ حمارٍ" وصفًا للأول.

وقد يجوزُ أن ينتصب على الحال للنكرة، كما تقولُ: هذا رجلٌ راكبًا.

فإذا كان معرفةً لم يكن حالًا ولا وصفًا؛ لأن النكرة لا يُوصف بمعرفةٍ، لا يُوصَف السوادُ بالبياض، ولا البياضُ بالسواد؛ لأنهما جنسان مختلفان، فالمعرفةُ

(١) في الأصل: «فينزله»، وهو خطأ.

(٢) الحج ٧٢، وتمام الآية: ﴿قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾.

والنكرةُ كالأسود والأبيض.

وقال(١) في موضعٍ آخرَ:

هلّا جعلتَ الصوتَ عاملًا في الصوت؟

قلتُ: قال الشَّلَوْبِينُ(٢): «لأن المصدر العاملَ؛ إمّا نائبٌ عن فعلِ طلبٍ، وهو مُنْتَفٍ هنا، وإما بتقديرِ حرفٍ مصدريٍّ، أي: فإذا له أنْ يُصَوِّتَ، وذلك لا يجوزُ هنا؛ لأن معنى "له أن يفعلَ" الإباحةُ، وهو مُنْتَفٍ هنا».

وردَّه الصفَّارُ(٣) بأن "له أن يفعلَ" لا يَسْتَلْزِمُ الإباحةَ، إنما هو شيءٌ اعتادتْه (الألسنةُ)(٤)، وإنما المانعُ أنّ "أنْ" للمستقبلِ، والصوتُ حاضرٌ، ولأنك إنما أردت بالصوت: المسموعَ، لا المعالجةَ، وكذا: مررتُ فإذا له دفعٌ دَفْعَكَ الضعيفَ؛ إنما أردت: الشيءَ المَرْئِيَّ، لا العلاجَ.

[١٤]

مسألة

(١) ألحق المؤلف هذا في الحاشية، أسفل الورقة ٩/أ، وصدَّره بـ «حه».

(٢) لم أقف على كلامه. والشَّلَوْبِين هو عمر بن محمد بن عمر الأندلسي، أبو علي، ويلقب بالأستاذ، والشَّلَوْبِينُ في لسان الأندلس: الأبيض الأشقر، كان من أئمة العربية، له: التوطئة، وشرح كتاب سيبويه، وشرح الجزولية، وغيرها، توفي سنة ٦٤٥. ينظر: إنباه الرواة ٢/٣٣٢، وسير أعلام النبلاء ٢٣/٢٠٧، وبغية الوعاة ٢/٢٢٤.

(٣) لم أقف على كلامه. والصفار هو القاسم بن علي بن محمد البَطَلْيَوْسي، أخذ عن الشلوبين وابن عصفور، له: شرح على كتاب سيبويه، تعرض فيه للشلوبين، توفي بعد سنة ٦٣٠، ينظر: البلغة ص ٢٣٥، وبغية الوعاة ٢/٢٥٦.

(٤) في الأصل: «الســنة»، وهو خطأ.

قال ابنُ الحاجبِ في "أماليه"[1]: / «إنهم حملوا على الجهاتِ لفظَ "مكانٍ"؛ لكثرتِه».

قال: «ومعنى هذا: أن العربَ تقولُ: جلستُ مكانَك، وهو ظرفُ مكانٍ، منصوبٌ بتقديرِ "في"، ولكنّه كثُرَ الاستعمالُ في كلامهم، فجعلوا له شأنًا ليس لغيرِه، فاختص في الكلام[2] بحذفِ "في" وانتصابِه بتقديرِها» انتهى.

وقال ابنُ بَرْهان[3] في "شرح اللُّمَع"[4]: «"مَكانٌ" يجري مجرى الظروفِ المبهمةِ، ودليلُ ذلك: قولُ س[5]: هذا بابُ ما ينتصبُ من الأماكنِ والوقتِ، وذلك لأنها ظروفٌ يَقَعُ فيها، فانتصبتْ؛ لأنها موقوعٌ فيها، ومكونٌ فيها. ومن ذلك: قولُ العربِ: هو مَوْضِعَه، أي: استقرَّ موضعَه، وهو مكانَه، وهذا مكانَ هذا، وهذا رجلٌ مكانَك، إذا أردتَ البدلَ، كأنك قلت: هذا في مكانِ هذا، ويُقالُ للرجل: ذهبتَ معك بفلانٍ؟ فيقولُ: معي رجلٌ مكانَ فلانٍ، أي: (بَدَلَه)[6]، ومُغْنٍ غَنَاءَه، وكائنٌ مكانَه».

---

(١) ٢/٣٣٢، شارحًا قوله في الكافية (٢/٣ مع شرح الرضي): «ولفظ "مكان" لكثرته».

(٢) كذا في الأصل، وفي الأمالي: «فاختُصر الكلام».

(٣) هو عبدالواحد بن علي بن عمر العكبري، أبو القاسم، من علماء اللغة والنحو والأدب، له: شرح اللمع، توفي سنة ٤٥٦. ينظر: تاريخ مدينة السلام ١٢/٢٧٠، ونزهة الألباء ص ٢٥٩، وإنباه الرواة ٢/٢١٣، وبغية الوعاة ٢/١٢٠.

(٤) ١/١٢٣، ١٢٤.

(٥) الكتاب ١/٤٠٣-٤٠٧، مع تصرف واختصار.

(٦) في الأصل: «بدلك»، وهو خطأ.

قال ابنُ هشامٍ[1]: "مكانَه" و"موضعَه" بمنزلة "قُرْبَه"، يَعُمُّ الجهاتِ الستَّ، فهو لذلك أشدُّ إبهامًا منهن.

[١٥]

مسألة[2]

قال ابنُ الحاجبِ[3]: «مِنَ النحاةِ مَنْ ظنَّ المبهمَ من الظروفِ: النكرةَ، والمُؤَقَّتَ: خلافَه، ويُفْسِدُه: أن "ضربتُه مكانَك" معرفةٌ باتفاقٍ، وواقعٌ ظرفًا، ولو كان غيرَ مبهمٍ لم يصحَّ.

وقيل: المبهمُ غيرُ المحدود، والمُؤَقَّتُ المحدودُ، ويُفْسِدُه: الفَرْسَخُ والبريدُ وشِبْهُهُما، فهي محدودةٌ بقياسٍ مخصوصٍ، وهي تنتصبُ انتصابَ الظروفِ بلا خلافٍ.

وقيل: المُؤَقَّتُ الذي له اسمٌ باعتبارِ ما هو داخلٌ في مُسَمَّاه، والمبهمُ ما ليس له ذلك، وهذا هو الذي يَطَّرِدُ، فـ"الدارُ" مُؤَقَّتٌ، و"الفَرْسَخُ" مبهمٌ؛ لأن الدارَ لها اسمٌ من جهةِ ما دَخَلَ في مُسَمَّاها من البِناءِ والسَّقْفِ وغيرِه، والبريدُ له اسمٌ باعتبارِ قياسٍ غيرِ داخلٍ في مُسَمَّاه».

[١٦]

---

(١) الكلام الآتي بعد هذا جاء في "شرح اللمع" لابن برهان موصولًا بكلامه السابق، ومصدَّرًا بـ«قال العبد»، وهي عبارة يكني بها ابن برهان عن نفسه، فلعل ابن هشام كتب «قلتُ» بدل «قال العبد»؛ لأنها كانت كذلك في نسخته من "شرح اللمع"، فأبدلها المؤلف، ظنًّا أنها من كلام ابن هشام، كما فعل في نظائرها، في المسائل ١٨٦، ٢٨٩، ٣٣٧.

(٢) ألحق المؤلف هذه المسألة في الحاشية، أعلى الورقة ١٠/أ، فوق المسألة المتقدمة.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ١/٣١٧ (ط. العليلي) ١/٢٨٢ (ط. دار سعد الدين).

مسألة

قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[1].

لا يكونُ "إلا" هاهنا للاستثناء؛ لأنه يصيرُ معناه: أن هناك آلهةً مع الله، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا؛ وذلك لأنك إذا قلت: قام القومُ إلا زيدًا، فالمعنى: قاموا خالين عن زيدٍ، فإذا قدَّرتَ / هنا: لو كان فيهما آلهةٌ خالين عن الله تعالى ١٠
لفسدتا، ولكنَّ الفسادَ غيرُ واقعٍ، فيقتضي ذلك (ما)[2] لا يَصِحُّ بوجهٍ، فثبت أن "إلا" صفةٌ بمنزلةِ "غير"، وكأنه قيل: لو كان فيهما آلهةٌ غيرُه لفسدتا، لكنَّه ليس فيهما آلهةٌ غيرُه، فلم يفسُدا.

وقال[3] في موضعٍ آخرَ:

لا تكونُ لفظةُ "الله" بدلًا؛ لوجهين:

أحدهما: أن البدل لا يقعُ إلا بعدَ "إلا" الاستثنائية، والاستثناءُ هنا لا يجوزُ؛ لأن الاستثناءَ إخراجٌ، وهو لا يتأتَّى في الجمْعِ المُنَكَّرِ؛ لأنه لم يُتحقَّقِ الدخولُ أو لا.

والثاني: أن الإبدال في الموجَب باطلٌ.

أجيب: بأن "لو" بمنزلة ("امتنع")[4].

قلنا[5]

---

(١) الأنبياء ٢٢.

(٢) في الأصل: «مما»، وهو خطأ.

(٣) ألحق المؤلف هنا في الحاشية، أسفل الورقة ١٠/أ.

(٤) الكلمة في الأصل ذهب بآخرها قطع في طرف الورقة، ولعلها كما أثبت، وينظر: الكشاف ٣/٧، والدر المصون ٨/١٤٣.

(٥) كذا انتهى الكلام في حاشية الأصل.

[١٧]

مسألة

"دَخَلَ" على ثلاثة أضرُبٍ:

أحدها: أن يكون بمعنى: نزَلتُ وهَبَطتُ وحَلَلتُ ووافيتُ، ونحو ذلك مما في معنى "نزَلتُ"، فتتعدَّى بنفسها، نحو: ﴿ٱدْخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ ءَامِنِينَ﴾[1]، و: دخلتُ مكةَ؛ ألا ترى أن أحدًا لا يقولُ: دخلت في مكة؟

غ: ولو كان الأولُ على إضمارِ "في"؛ وجَبَ ردُّها مع الضميرِ.

غ: فهذا كلُّه كقوله سبحانه وتعالى: ﴿ٱهْبِطُوا۟ مِصْرًا﴾[2]، أي: ائتوها وحُلُّوها.

والثاني: أن (تريد)[3] معنى: وَلَجتُ، فتُعَدِّيه بـ"في"، نحو: دخلت الفِراشَ[4]، و: في الأمْرِ.

والثالث: أن تريد معنى: خُزْتُ، فتقولَ: دَخلتُ منَ الباب؛ لأنك تريد معنى: خُزْتُ منه، وضِدُّه: خَرجتُ.

[١٨]

مسألة

---

(١) الحجر ٤٦.

(٢) البقرة ٦١.

(٣) في الأصل: «يريد»، وهو خطأ.

(٤) كذا في الأصل، والسياق يقتضي أن يكون المثال: دخلت في الفراش.

"أحدٌ" المرادُ به العمومُ لا يُستعملُ إلا في نفيٍ، نحو: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾(١)، أو نهيٍ، نحو: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ﴾(٢)، أو استفهامٍ بمعنى النفي، نحو: ﴿هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ﴾(٣).

وأجاز المبرِّدُ(٤) إيقاعَه في الإيجابِ المرادِ به العمومُ، نحو: جاء كلُّ أحدٍ، ومَنَعَ ذلك غيرُه. ذكر ذلك السِّيرافيُّ(٥) في باب ("كان")(٦) من "شرح الكتاب"(٧).

قلتُ: وعلى قياسِ قوله في ذلك؛ فينبغي أن يجوزَ: جاءني إلا زيدٌ؛ بالإبدال على رأيه؛ لأن مُستَنَدَ جوازِ الإبدالِ تقديرُ لفظٍ عامٍّ حتى يصحَّ إحلالُ الشانِ / ١٠/ب
محلَّه بعد (حذفِه)(٨)؛ لدلالةِ الدليلِ عليه، لأنك لو حذفتَ خاصًّا؛ لم يدلَّ عليه

---

(١) الإخلاص ٤.

(٢) هود ٨١، والحجر ٦٥.

(٣) مريم ٩٨.

(٤) هو محمد بن يزيد بن عبدالأكبر الأزدي، أبو العباس، أخذ عن الجرمي والمازني، وهو رأس الطبقة السابعة البصرية، أخذ عنه الأخفش الصغير وأبو حاتم السجستاني، له: المقتضب، والكامل، وغيرهما، توفي سنة ٢٨٥. ينظر: تاريخ العلماء النحويين للتنوخي ص ٥٣، ونزهة الألباء ص ١٦٤، ومعجم الأدباء ٦/٢٦٧٨، وإنباه الرواة ٣/٢٤١، وبغية الوعاة ١/٢٦٩.

(٥) هو الحسن بن عبدالله بن المرزبان، أبو سعيد، أحد أعلام النحو والصرف، أخذ عن ابن السراج والزجاج، له: شرح كتاب سيبويه، وأخبار النحويين البصريين، وغيرهما، توفي سنة ٣٦٨. ينظر: تاريخ العلماء النحويين للتنوخي ص ٢٨، ونزهة الألباء ص ٢٢٧، ومعجم الأدباء ٢/٨٧٦، وبغية الوعاة ١/٥٠٧.

(٦) في الأصل: «كاده»، وهو خطأ.

(٧) ١/٣١٨.

(٨) في الأصل: «حلفه»، وهو خطأ.

دليل.

واعلم أنه جائزٌ وقوعُه(١) في الإثباتِ إذا بُنِيَ عليه منفيًّا اتصل بضميره، نحو: إنَّ أحدًا لا يقولُ ذلك، أو اتصل به شيءٌ قائمٌ مقامَ الضمير، نحو:

ولو سُئِلَتْ عنِّي نَوارُ وأهلُها ... إذًا أحدٌ لم تَنطِقِ الشَّفتانِ(٢)

[١٩]
مسألة

مَنَعَ ابنُ مالكٍ(٣) حذفَ عاملِ المصدرِ المؤكِّدِ؛ لِمَا (نذكره)(٤) من العِلَّة.

مَنَعَ ابنُ عصفورٍ(٥) في نحو: هيهاتَ هيهاتَ العقيقُ؛ أن يكونَ اسمُ الفعلِ

---

(١) أي: لفظ "أحد".

(٢) البيت من الطويل، للفرزدق. روي: «سألْتُ» بدل «سُئِلَتْ»، و«النوار» بدل «نوار»، و«قومها» و«رهطها» بدل «أهلها»، والشطر الثاني يروى: «إذنْ لم نُوار -أو: نُوار- الناجذَ الشفتان». الشاهد: مجيء كلمة "أحد" في سياق الإثبات؛ لأنه أخبر عنها بمنفيّ -وهو "لم تنطق"- قد اتصل به شيء يقوم مقام ضميرها، لأن التقدير: لم تنطق شفتاه. ينظر: ديوان الفرزدق بشرح الحاوي ٢/٥٩١، وشواهد التوضيح والتصحيح ص ٢١٦، وينظر: اللسان ١/٥٧٠ (ظ ر ب)، ٢/٥٩٨ (م ض ح).

(٣) هو محمد بن عبدالله بن عبدالله بن مالك الأندلسي، أبو عبدالله، من مشاهير أئمة النحو واللغة، له: الألفية، والتسهيل، والكافية الشافية، وغيرها، توفي سنة ٦٧٢. ينظر: البلغة ص ٢٦٩، وبغية الوعاة ١/١٣٠.

(٤) في الأصل: «يذكره»، وهو خطأ.

(٥) هو علي بن مؤمن بن محمد الإشبيلي، أبو الحسن، من مشاهير نحاة الأندلس، أخذ عن الشلوبين، له: شرح جمل الزجاجي، وضرائر الشعر، والمقرب، وغيرها، توفي سنة ٦٦٩، وقيل غير ذلك. ينظر: البلغة ص ٢١٨، وبغية الوعاة ٢/٢١٠.

مؤكِّدًا لاسمِ الفعلِ، قال[1]: «ألا ترى أن أسماءَ الأفعالِ وُضِعَتْ لقصْدِ الاختصارِ، فيكونُ بلفظٍ واحدٍ، للمفردِ المذكرِ وفروعِه؟ فلا يُناسِبُ ما وُضِعَ على الاختصارِ أن يُؤكَّدَ».

فهذا كقولِ ابنِ مالكٍ[2]: «لا يُناسِبُ ما يُقوِّي أن يُحذَفَ؛ لأن المصدرَ المؤكِّدَ تقويةٌ لعامِلِه، فحَذْفُه مُنافٍ لذلك».

قال ابنُ عصفورٍ: «فإن أكَّدتَ الجملةَ في باب اسمِ الفعلِ، فقلتَ: نَزالِ؛ صَحَّ، أمَّا أن تُؤكِّدَ اسمَ الفعلِ وحدَه؛ فلا».

[٢٠]

مسألة

مِنْ مُثُلِ المصدرِ المؤكِّدِ لنفسه: هذا زيدٌ حقًّا، و: الحقَ لا الباطلَ، وقال الله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ ٱلْحَقِّ﴾[3]، ومن كلامهم: اللهُ أكبرُ دعوةَ الحقِّ.

ع[4]: لو قيل في: "له عَلَيَّ ألفٌ عُرْفًا" و:"أنت ابني حقًّا": إن المصدرَ مؤكِّدٌ لمعنى الجملةِ؛ وإن معناها هو العاملُ؛ لأنه الطالبُ للتفسير؛ وإنه لا حذفَ؛ لكان قولًا حسنًا جدًّا، ولا أُبْعِدُ أن يكونَ أحدٌ قد قال به.

---

(١) لم أقف على كلامه.

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/٦٥٧. وقال في الألفية ص ١٠٦:

وحذفُ عاملِ المؤكِّدِ امتنعْ ... وفي سواه لدليلٍ متَّسعْ

وينظر: التصريح ٢/٤٦٧.

(٣) مريم ٣٤.

(٤) ألحق المؤلف هذا في الحاشية، يسار الورقة ١١/أ.

[٢١]

مسألة

مثالُ مجيءِ الحالِ جارًّا ومجرورًا: ﴿يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِۦ﴾[1].

قال الزمخشريُّ[2]: «"بحمده" حالٌ منهم، أي: حامدين، وهو مبالغةٌ في انقيادهم للبعْثِ، كقولك لمن تأمرُه بركوب ما يَشُقُّ عليه، فيتأبَّى / ويمتنع: ستركبُه وأنت حامدٌ شاكرٌ، بمعنى: أنك (تُحْمَلُ)[3] عليه، وتُقسَرُ قَسْرًا، حتى إنك تَلِينُ لِينَ ١١/ب
المُسْمِحِ الراغبِ فيه الحامدِ عليه».

[٢٢]

مسألة[4]

قولُه تعالى: ﴿قَالَ ٱذْهَبْ فَمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ﴾ الآية[5] فيها فوائدُ:

أحدها: "اذهب" ليس من الذهاب نقيضِ المجيءِ، بل معناه: امْضِ لشأنك الذي اخترتَه، خِذْلانًا وتَخْليةً، ولهذا عَقَّبه بذِكْرِ ما جَرَّه سُوءُ اختيارِه. ونظيرُ "اذهبْ" هنا: ﴿قَالَ فَٱذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ فِي ٱلْحَيَوٰةِ﴾ الآية[6].

---

(١) الإسراء ٥٢.

(٢) الكشاف ٢/٦٧٢. والزمخشري هو محمود بن عمر الخوارزمي، أبو القاسم، من كبار علماء التفسير والنحو والبلاغة، له: الكشاف في التفسير، والمفصل في النحو، والفائق في غريب الحديث، وغيرها، توفي سنة ٥٣٨. ينظر: نزهة الألباء ص ٢٩٠، ومعجم الأدباء ٦/٢٦٨٧، وبغية الوعاة ٢/٢٧٩.

(٣) في الأصل: «تحمد»، وهو خطأ.

(٤) نقل آخر هذه المسألة عن تذكرة ابن هشام: الشهاب الخفاجي في حاشية تفسير البيضاوي ٦/٤٥.

(٥) الإسراء ٦٣.

(٦) طه ٩٧.

والثانية: كان الظاهرُ: فإن [جهنمَ][1] جزاؤهم؛ بالغَيبة، ولكنَّ التقديرَ: جزاؤك وجزاؤهم، غُلِّب المخاطبُ على الغائب.

وأجاز الزَّمَخْشريُّ[2] وجهًا ثانيًا: أن يكون[3] للتابعين على طريقة الالتفاتِ.

وهو عندي فاسدٌ؛ لأن "مَنْ" إن جُعِلتْ موصولةً خلا الخبرُ من رابطٍ؛ أو شرطيَّةً خلا الجوابُ من رابطٍ يربطُه باسم الشرطِ؛ لأن الضمير فيهما ليس عائدًا على لفظٍ، إنّما هو مُفَسَّرٌ بالحضور، وهو نظيرُ أن (تقول)[4] مُبْتَدِئًا: جهنمُ جزاؤكم، وذلك إذا وَجَّهتَ قومًا بالخطاب.

[٢٣]

مسألة

قال ابن بابَشاذَ[5]: «مِنْ أصول الكوفيين[6] المستحسَنةِ: أن كلَّ معنًى

(١) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، والسياق يقتضيه.

(٢) الكشاف ٢/٦٧٧.

(٣) أي ضمير "جزاؤكم".

(٤) في الأصل: «يقول»، وهو خطأ.

(٥) شرح الجمل ٣١/أ. وابن بابَشاذ هو طاهر بن أحمد بن بابَشاذ المصري، أبو الحسن، من علماء العربية، ولي تصحيح ديوان الإنشاء بمصر، له: المقدمة المُحْسِبة، وشرحها، وشرح جمل الزجاجي، وغيرها، توفي سنة ٤٦٩. ينظر: نزهة الألباء ص ٢٦١، ومعجم الأدباء ٤/١٤٥٥، وإنباه الرواة ٢/٩٥، وبغية الوعاة ٢/١٧. ولم تُضبط الباء الثانية من اسمه في مصادر ترجمته، وفتحها أرجح من كسرها أو إسكانها. ينظر: مقدمة تحقيق شرح المقدمة المُحْسِبة للدكتور خالد عبدالكريم ص ٩-١١.

(٦) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/١١٩، وإعراب القرآن للنحاس ١/٢٩٤، وشرح الكتاب للسيرافي ٢/٣٠٢، ٣٠٣ (ط. العلمية)، ٦/٣٧، ٣٨ (ط. المصرية)، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٣٢١، وشرح الكافية للرضي ١/٢٤٣، والتذييل والتكميل ٤/٦٢.

استوعَب ظرفَه فالأحسنُ رفعُه، كـ"الصيامُ اليومُ"، و"الاعتكافُ يومُ الخميس"، وما لم يستوعبْه فالأحسنُ نصبُه، كـ"الشربُ اليومَ"، و"الأكلُ غدًا".

والمرفوعُ بتقدير / حذفِ مضافٍ، والمنصوبُ بتقديرِ كونٍ واستقرارٍ.

قال الله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾[1]، التقديرُ: أشهرُ الحجِّ أشهرٌ، أو: الحجُّ حجُّ أشهرٍ، وحُذِفَ هذا؛ لفَهْمِ المعنى؛ للقطع بأن الحدث ليس هو الزمانَ». ١١/ب

[٢٤]

مسألة

في "أمالي" ابنِ الحاجب[2]: «يجوزُ: "إياك وأنْ تفعلَ" و: "مِنْ أنْ (تفعلَ)[3]" و: "عن أنْ (تفعلَ)".

و"إياك أنْ (تفعلَ)" بتقديرِ: "مِنْ" لا الواوِ؛ لأن العاطفَ لا يُحذَفُ، والجارُّ يُحذَفُ قياسًا في "أنَّ" و"أنْ"، وفي "إياك وزيدًا" لا يُحذَف، لا العاطفُ ولا الجارُّ.

وقد جاء:

فإيّاكَ [إياك][4] المِراءَ[5] ... ...

(١) البقرة ١٩٧.

(٢) ٢/٦٨٦، ٦٨٧.

(٣) في الأصل: «يفعل»، وهو خطأ. وكذا ما بعده.

(٤) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، وهو في مصادر البيت.

(٥) بعضُ بيتٍ من الطويل، للفضل بن عبدالرحمن القرشي، وتمامه:

فإيّـــاك إيّـــاك المِـــراءَ فإنّـــهُ ... إلى الشـــر دَعّـــاءٌ وللشـــر جالـــبُ

ويُروى: «إياك» بدل «فإياك»، و«للغي» بدل «للشر». ينظر: الكتاب ١/٢٧٩، والمقتضب ٣/٢١٣، والخصائص ٣/١٠٢، ومغني اللبيب ٨٩٠، وشرح أبياته ٨/٥٠، والخزانة ٣/٦٣، وينظر: اللسان ١٥/٤٤١ (أ ي ا).

قال س[1]: زعموا أن ابن إسحاق[2] أجاز هذا البيتَ: -وأنشده-. وقال س في تقديره: كأنه قال: اتَّقِ المِراءَ، فنَصَبَه بفعلٍ مُقدَّرٍ بعد "إياك"، فيكونُ على هذا جملتين. قال: ولو قلت: إياك زيدًا؛ لم يَجُزْ، كما لا يجوز: رأسَك الجدارَ. وإنما جاز: إياك المِراءَ؛ لأنه مصدرٌ، و"أنْ تُمارِيَ" في معناه، فكأنه قال: إياك أنْ تُمارِيَ، ولو قال ذلك كان جائزًا باتفاقٍ».

غ: أولُ الكلام[3] يدلُّ على أنه لم يَحمِلِ "المراءَ" على الإغراء، وآخرُه[4] يدلُّ عليه. انتهى[5].

قال ابنُ الحاجب[6]: «وقال صاحبُ "المقدِّمة"[7] في مقدِّمته[8]: و(تقولُ)[9]: إياك الطريقَ.

(١) الكتاب ١/٢٧٩.

(٢) كذا في الأصل وأمالي ابن الحاجب، وصوابه ما في الكتاب: ابن أبي إسحاق، وهو عبدالله بن أبي إسحاق زيد ابن الحارث الحضرمي، أبو بحر، أخذ عن تلاميذ أبي الأسود الدؤلي، وهو أول من قاس النحو، وله مناقشات نحوية مع الفرزدق وغيره، توفي سنة ١١٧. ينظر: تاريخ العلماء النحويين للتنوخي ص ١٥٢، ونزهة الألباء ص ٢٦، وإنباه الرواة ٢/١٠٤، وبغية الوعاة ٢/٤٢.

(٣) يعني قول سيبويه: إنه منصوب بفعلٍ مقدَّرٍ بعد "إياك".

(٤) يعني قوله: إنه على معنى: إياك أن تماري.

(٥) أي: انتهى تعليق ابن هشام على الكلام السابق.

(٦) الأمالي ٢/٦٨٧.

(٧) هو ابنُ بابَشاذ.

(٨) ١/١٥٠ (مع شرح مصنفها).

(٩) في الأصل: «يقول»، وهو خطأ.

وهو ظاهرُ الخطإ؛ لأنه مِثْلُ: إياك زيدًا، وقد صرَّح س[1] بعدم جوازه».

وقال / الحريريُّ[2] في "الدُّرَّة"[3]: «"إياك الأسدَ" لحنٌ، و"إياك إياك الأسدَ" ١٢/ب جائزٌ».

غ: وكذا ابنُ إيازٍ[4] أجاز ذلك[5] مع التكرار دون الإفراد.

[٢٥]

مسألة

وقع في بعض المُتُونِ: «فلمَّا دَخَلَ الصلاةَ»[6]، وهذا مُشْكِلٌ؛ لأنه بمنزلة: دَخَلَ في الأمر، وذلك لا يجوزُ إلا بحرف الظرفِ.

(١) في الكلام المنقول عنه آنفًا.

(٢) هو القاسم بن علي بن محمد الحريري البصري، أبو محمد، من مشاهير الأدباء واللغويين، له: المقامات، وملحة الإعراب، وشرحها، ودرة الغوّاص في أوهام الخواص، وغيرها، توفي سنة ٥١٦. ينظر: نزهة الألباء ص ٢٧٨، ومعجم الأدباء ٥/٢٢٠٢، وإنباه الرواة ٣/٢٣، وبغية الوعاة ٢/٢٥٧.

(٣) ص ٢٩، ٣٠.

(٤) هو الحسين بن بدر بن إياز، أبو محمد، من علماء النحو في بغداد، له: قواعد المطارحة، والمحصول في شرح الفصول لابن معطي، توفي سنة ٦٨١. ينظر: بغية الوعاة ١/٥٣٢.

(٥) المحصول في شرح الفصول ١/٥٣١، ٥٣٢.

(٦) جاء ذلك في حديثٍ أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده ٢/ ٢٥٥ أن النبي صلى الله عليه وسلم لما دخل الصلاة كبَّر، وفي حديثٍ أخرجه أبو عوانة في مستخرجه ١/٤٤٣ في قصة مرض رسول الله صلى الله عليه وسلم، وصلاة أبي بكر بالناس، وفيه: فلما دخل (أي: أبو بكر) الصلاة وجد رسولُ الله صلى الله عليه وسلم من نفسه خِفَّةً. وقد روي الحديثان بألفاظ أخرى، ينظر في أولهما: سنن أبي داود ٧٦٤، وسنن ابن ماجه ٨٠٧، ومسند أحمد ٤/٨٥، وفي ثانيهما: صحيح البخاري ٦٦٤، وصحيح مسلم ٤١٨، وسنن النسائي ٨٣٣.

فأما قولُ عليِّ بن سُليمانَ[1]: إنه يجوزُ: دخلتُ الأمرَ، بحذفِ "في" قياسًا، وإجازتُه ذلك في كل موضعٍ يتعيَّن فيه الحرفُ[2]؛ فإن ذلك قولٌ أباهُ المحقِّقون، فلا يصحُّ الحَمْلُ عليه.

[٢٦]

مسألة

"رَمضانُ" في الأصل مصدرُ رَمِضَ، إذا احترق من الرَّمْضاء[3]، فأضيف إليه الشَّهْرُ، وجُعِل عَلَمًا على هذا الشهرِ المخصوصِ، ومُنِع الصرفَ؛ للتعريف والألفِ والنونِ.

ولكنْ يُشْكِلُ على هذا: أن التسمية إذا كانت واقعةً على المضافِ والمضافِ إليه جميعًا؛ فكيف وَرَدَ: «مَنْ صام رمضانَ إيمانًا واحتسابًا»[4] و: «مَنْ أدرك رمضانَ»[5]؟!

والجوابُ: أنه من باب الحذفِ لأَمْنِ الإِلْباسِ.

---

(١) هو علي بن سليمان بن الفضل، أبو الحسن، يلقب بالأخفش الصغير، أخذ عن المبرد وثعلب، توفي سنة ٣١٥. ينظر: نزهة الألباء ص ٢٤٨، ومعجم الأدباء ٤/١٧٧٠، وإنباه الرواة ٢/ ٢٧٦، وبغية الوعاة ٢/ ١٦٧.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/١٥٠، وارتشاف الضرب ٤/٢٠٩٠.

(٣) ينظر: اللسان ٧/١٦٠ (ر م ض)، وتاج العروس ١٨/٣٦١ (ر م ض).

(٤) أخرجه البخاري ٣٨، ١٩٠١، ٢٠١٤، ومسلم ٧٦٠.

(٥) جاء ذلك في أحاديث، منها ما رواه أحمد في مسنده ٢/٣٥٢ أنه صلى الله عليه وسلم قال: «من أدرك رمضانَ وعليه من رمضانَ شيءٌ لم يقضِه لم يُتقبَّلْ منه»، وقال فيه الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة ٢/٢٣٥: «ضعيف».

[٢٧]

مسألة

قولُه تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ * إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ﴾[1].

أنظُرْ ماذا ترى في هذا المقامِ العَضِلِ؛ فإن "يعلمون" مستقبلٌ، بدليلِ "سوف"، وماضٍ، بدليلِ نَصْبِه لهذا الظرفِ الماضي الذي هو "إذ"؛ لأن عاملَ الظرفِ واقعٌ فيه، وأنت تعلمُ أن "إذ" ماضٍ؟

قلتُ: إن "إذ" تَرِدُ بمعنى "إذا" للمستقبل.

[٢٨]

مسألة / ١٢/ب

قال السِّيرافيُّ في قوله تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ﴾[2]: «إن "قومَه" يُسمَّى مفعولًا منه»[3]، وردَّ عليه ابنُ إيازٍ بأنْ قال[4]: «يلزمُه أن يُسمِّيَ "زيدًا" ونحوَه في: ذهبت إلى زيدٍ، و: رغبت عن زيدٍ: مفعولًا إليه، ومفعولًا عنه».

قلتُ: ليس هذا الاعتراضُ بشيءٍ، و(إنما)[5] قولُ السِّيرافيِّ ذلك في اسمٍ منصوبٍ على معنى الحرفِ، لا في اسمٍ (صُرِّح)[6] معه بالحرف، ألا تراه يقولُ في:

---

(١) غافر ٧٠، ٧١.

(٢) الأعراف ١٥٥.

(٣) شرح الكتاب ١/٢٧٥، ٢٧٨، ٢/٣٢. وينظر: شرح قطر الندى لابن هشام ص ٢٢٥.

(٤) المحصول في شرح الفصول ١/٣١٩.

(٥) في الأصل: «أما»، وهو خطأ.

(٦) في الأصل: «صريح»، وهو خطأ.

صمت يومَ الجمعة: مفعولٌ فيه ،كما يقولُ غيرُه، ولا يقولُ في: سرت في يوم الجمعة: إنه مفعولٌ فيه.

[٢٩]

مسألة

اعلمْ أنهم اختلفوا في المصادر المنصوبةِ على الحال في موطنين(١):

أحدهما: أنها هل هي سماعيةٌ أو قياسيةٌ؟

فالجمهورُ على أنها سماعيةٌ، وذهب المبرِّدُ(٢) إلى أنها قياسيةٌ بشرطِ أن يكون في الفعل دلالةٌ عليها، ومعنى ذلك: أن يكون من تَقْسِيمات الفعل، كالمشي والركض والعَدْوِ بالنسبة إلى المجيء، فتُجيزُ: جاء زيدٌ عَدْوًا، ومَشْيًا، وركوبًا، وجَرْيًا؛ لأنها من أقسام المجيء، ولا تقولُ: جاء زيدٌ ضَحِكًا، أو أَكْلًا، أو بُكَاءً.

الثاني: أنها هل هي نفسُها منصوبةٌ على الحال، وتُجُوِّزَ بالمصدر عن الوصفِ المشتقّ، كما في قولك: جاءني رجلٌ عدلٌ، أو هي منصوبةٌ على المصدر، وعاملُها المحذوفُ في موضع الحال(٣)، فتُقَدِّرُ في: جاء زيدٌ مشيًا: جاء (يمشي)(٤) مشيًا؛ أو هي منصوبةٌ على المصدر، وعاملُها المذكورُ؛ لأن نحوَ / "جاء" يَعُمُّ المشيَ وغيرَه، ١٣/أ
فصَحَّ أن ينصبَه؟

(١) ينظر فيهما: الكتاب ١/٣٧٠، والمقتضب ٣/٢٣٤، والأصول ١/١٦٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٥٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٢٨، وارتشاف الضرب ٣/١٥٧٠، وأوضح المسالك (٢/١٩٨-٢٠٠ مع ضياء السالك).

(٢) المقتضب ٣/٢٣٤.

(٣) من قوله: «الوصف المشتق» إلى هنا سقط من المتن، فألحقه المؤلف في الحاشية، وصحح عليه.

(٤) في الأصل: «مشي»، وهو خطأ.

ثلاثة أقوال، الأول قول س(١) والبصريين، وهو المرجّح.

[٣٠]

مسألة

لم يقولوا في الحال: مفعولٌ فيه؛ لأن الفعل لم يقعْ فيه، بل في زمن كون صاحب الحال على تلك الحال، وإنما سُمِّيَ حالًا تسميةً للمَحَلِّ باسم الحالِّ، مثل: ﴿تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ﴾(٢)، وأيضًا (لئلا)(٣) يقع اشتراكٌ(٤).

وأما كونُهم لم يقولوا في التمييز: مفعولًا منه؛ لئلا يلزمَ الاشتراكُ على رأي السِّيرافي(٥)؛ ولأن الاصطلاح إذا وَرَدَ بشيءٍ لا يُعْتَرَضُ عليه.

[٣١]

مسألة

إن قيل: كيف جاز: مررت بزيدٍ ضاحكًا؛ وعاملُ الحالِ غيرُ عاملِ صاحبِها؟

قلتُ: عاملُ الحال الفعلُ، وعاملُ صاحبِها الفعلُ أيضًا، غايتُه أنه عاملٌ في موضعِه لا لفظِه. والجارُّ لا مبالاةَ به؛ لأن المعتبَرَ إنما هو الفعلُ؛ لأنه الذي نُسِبَ معناه إليه، ومِنْ ثَمَّ جاز: بِمَنْ تَمُرُّ؟ و: بِكَمِ اشتريت؟

(١) الكتاب ١/٣٧٠.

(٢) جاءت في آيات كثيرة، أولها في البقرة ٢٥.

(٣) في الأصل: «قبلا»، وهو خطأ.

(٤) أي: مع تسمية الظرف مفعولًا فيه.

(٥) تقدم في المسألة ٢٨ أنه يقول في نحو قوله تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ﴾: إنه مفعول منه.

وإنما جاز: غلامَ مَنْ رأيت؟ على التدرُّج من المجرور للصفات، وإن انتفتِ العلّةُ المجوِّزةُ.

[٣٢]

مسألة

منصوباتُ الفعلِ ثمانيةٌ[١]: أربعةٌ ينصبُها كلُّ فعلٍ، أعني: يَصِحُّ له نصبُها، مع أنه طالبٌ لها بالذاتِ، وأربعةٌ ليست كذلك.

فالأولُ: المفعولُ المطلقُ، والمفعولُ له، والمفعولُ فيه، والحالُ؛ لأن كلَّ فعلٍ يدلُّ على المصدر[٢]، وعلى الزمان، ويَستلزِمُ المكانَ، ولا بُدَّ لصاحبه من هيئةٍ.

والآخرُ: المفعولُ به، ومعَه، / والتمييزُ، والاستثناءُ؛ وذلك لأن الفعلَ يكونُ ١٢/ب
قاصرًا، ويكون فاعلُه بغير مُصَاحِبٍ، ويكونُ غيرَ مُبْهَمِ النسبةِ، ويكونُ مسندًا إلى ما ليس بعامٍّ أُرِيدَ به خاصٌّ.

[٣٣]

مسألة

إذا أُضِيفَ المميِّزُ إلى غيرِ التمييزِ وجب نصبُ التمييزِ وعدمُ خفضِه بالإضافة؛ لأن الشيء لا يُضافُ مرتين.

قال أبو علي[٣]: «وقالوا: لي مِثْلُه رجلًا، فنصبوا "رجلًا"؛ لحَجْزِ الإضافةِ بينه وبين "مِثْل"».

---

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٣٣١.

(٢) أي: فيصح له نصبُ المفعول المطلق والمفعول له؛ لأنهما مصدران.

(٣) الإيضاح ص ١٨٠.

قال عبدُالقاهر[١]: «وهذا النصبُ كقولك: أنا مُعْطِيه درهمًا؛ لأن إضافته إلى الهاء (تَمْنَعُ)[٢] من جرِّ "درهم"، وتُوجِبُ نصبَه».

[٣٤]

مسألة

إذا وقع المضارعُ المثبَتُ حالًا، ولم يقترنْ به "قد" لم يَجُزِ اقترانُه بالواو، لا تقولُ: جاء زيدٌ ويضحكُ، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾[٣]، لأنه حالٌ محلَّ الصفةِ، وهي لا تقترنُ بالواو، التقديرُ: ولا تَمْنُنْ مستكثرًا، فكما لا يجوزُ: ومستكثرًا؛ كذلك هذا.

فإن قُرِنَ بـ"قد" اقترن بالواو، نحو: ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾[٤]؛ لأن وجودَ "قد" (مَعَه نفى)[٥] وقوعَه موقعَ الصفةِ؛ لأنها لا (تقعُ)[٦] بعدَ "قد"، فيكونُ سبيلُه سبيلَ الجملةِ الاسميةِ في الاستقلال لفظًا وتقديرًا، تحتاجُ إلى زيادةِ رابطٍ مع الضميرِ، كما احتاج إلى ذلك قولُه تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا

---

(١) المقتصد ٢/٧٢٥. وعبدالقاهر هو ابن عبدالرحمن الجرجاني، أبو بكر، من كبار علماء النحو والبلاغة، أخذ عن أبي الحسين ابن عبدالوارث ابن أخت أبي علي الفارسي، له: المقتصد في شرح الإيضاح، وأسرار البلاغة، ودلائل الإعجاز، وغيرها، توفي سنة ٤٧١. ينظر: نزهة الألباء ص ٢٦٤، وإنباه الرواة ٢/١٨٨، وبغية الوعاة ٢/١٠٦.

(٢) في الأصل: «منع»، وهو خطأ.

(٣) المدثر ٦.

(٤) الصف ٥.

(٥) في الأصل: «منعه بفى»، وهو خطأ.

(٦) في الأصل: «يقع»، وهو خطأ.

﴿الصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾[1].

قال[2] ابنُ الحاجب[3] في: "جاء زيدٌ يفعلُ كذا": «لا تجوزُ الواوُ؛ لأنه في موضعِ: فاعلٍ كذا، والواوُ ممتنعةٌ، ولا بُدَّ من ضميرٍ، كما في "فاعلٍ".

وأما "لا يفعلُ كذا" فلا بُدَّ من الضميرِ، وأما الواوُ فأنت مخيَّرٌ، وإنما جازت[4] للموضع الذي جرى فيه الفعلُ مجرى اسم الفاعلِ حَذْفُها في الموضع الذي صار الحكمُ للنفي لا لاسم الفاعلِ، وإنما جاز الحذفُ؛ لأن الفعلَ هو (المُصَحِّحُ)[5] للحاليَّة، والنفيَ جيءَ به لغرضِ كونِ النسبةِ منفيَّةً، وإذا كان لا واوَ في الإثبات صَحَّ [أنْ][6] لا واوَ في النفي؛ لجَرْيِه مَجْراه».

[٣٥]

مسألة

اختلفوا في لفظةِ "وَحْدَه": هل هو اسمٌ أو مصدرٌ؟ على قولين: فقال

(١) النساء ٤٣.

(٢) ألحق المؤلف هذا في الحاشية، بيسار الورقة ١٤/أ، وصدره بـ «ح».

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ١/٣٤٤، ٣٤٥ (ط. العليلي) ١/٣١١ (ط. دار سعد الدين).

(٤) كذا في الأصل، وفيه سقط، وفي الإيضاح المنقول منه ما يلي: «وأما جواز الإتيان بالواو؛ فلأن الحال في الحقيقة هو الانتفاء... فلا يلزم من وجوب حذف الواو في الموضع الذي جرى...».

(٥) في الأصل: «الصحيح»، وهو خطأ.

(٦) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، والسياق يقتضيه.

يونسُ[1] وسيبويه[2]: إنه اسمٌ، وقال غيرُهم[3]: إنه مصدرٌ.

ثم اختلف كلٌّ من الفريقين:

فأما القائلون بالاسمية / فاختلفوا على قولين:

١٤/أ فقال يونسُ[4]: إنه اسمٌ منصوبٌ بإسقاط الجارِّ، فإذا قلت: جاء زيدٌ وحدَه، فالتقديرُ: على وَحْدِه، أي: على حِيَالِه، وحُكِيَ من كلامهم: «(جَلَسَا)[5] على وَحْدَيْهِما»[6].

وقال س[7]: إنه اسمٌ موضوعٌ موضعَ المصدرِ الموضوعِ موضعَ الحال، و"وحدَه" في موضعِ: (إيحادٍ)[8]، و("إيحادٌ") في موضعِ: مُتَوَحِّدٍ[9].

(١) ينظر: الكتاب ١/٣٧٧، ٣٧٨، والأصول ١/١٦٦. ويونس هو ابن حبيب الضبي، أبو عبدالرحمن، أحد أئمة الطبقة الثالثة البصرية، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، أخذ عنه سيبويه والكسائي، توفي سنة ١٨٢. ينظر: أخبار النحويين البصريين ص ٥١، ونزهة الألباء ص ٤٧، ومعجم الأدباء ٦/٢٨٥٠، وإنباه الرواة ٤/٧٤، وبغية الوعاة ٢/٣٦٥.

(٢) الكتاب ١/٣٧٣-٣٧٨.

(٣) كذا في الأصل، والأقرب: غيرهما؛ لأن التفصيل الآتي قريبًا لرأيهما فقط، وفي ارتشاف الضرب ٣/١٥٦٦ أن الخليل يوافق سيبويه، لكنَّ قولَ سيبويه ١/٣٧٨: «وهو عند الخليل كقولك: مررت به خُصُوصًا» يرجِّح أن الخليل مع القائلين بكونه مصدرًا لا اسمًا، وهو ما نص عليه الرماني -كما في حاشية الكتاب ١/٣٧٨-.

(٤) ينظر: الكتاب ١/٣٧٧، ٣٧٨، والأصول ١/١٦٦.

(٥) في الأصل: «جلسنا»، وهو خطأ.

(٦) رواه ابن الأعرابي، كما في تهذيب اللغة ٥/١٩٩، واللسان ٣/٤٤٩ (و ح د)، وتاج العروس ٩/٢٦٨ (و ح د).

(٧) الكتاب ١/٣٧٣-٣٧٨.

(٨) في الأصل: «اتحاد»، وهو خطأ. وكذا ما بعده.

(٩) كذا في الأصل، وما يوافق التمثيل هنا للمصدر بـ"إيحاد" أن يكون: مُوْحِدٌ، من: أَوْحَدته، ويكون الفعل متعديًا، وما في الأصل يصح على كون الفعل لازمًا، فيكون من: تَوَحَّدَ فهو مُتَوَحِّد. ينظر: الهمع ٤/٢٠.

وأما القائلون بالمصدرية فأجمعوا على (أنّ)[1] نصْبَه على وضعِه موضع الحال، واختلفوا على قولين:

أحدهما: أنه مصدرٌ لم يُنطَق له بفعلٍ، كالأُبُوّة والأُخُوّة والخُؤُولة والعُمُومة.

والثاني: أنه مصدرٌ على تَوَهُّم حذفِ الزيادة.

فهذا تحقيقُ المذاهبِ الأربعةِ في المسألة.

وابنُ عصفورٍ نَسَبَ[2] إلى يونسَ أن نَصْبَه على الظرفية، مع تصريحِه عنه بأنه يُقدِّرُ "على"، وأنه رُوِيَ: «على وَحْدَيهما».

ثم إن ابنَ عصفورٍ قال: «ثم حُذِف حرفُ الجرّ، ونُصِب، كما يُفعَل (بالمفعول)[3] إذا حُذِف منه حرفُ الجرّ»[4]، أي: فُعِل بالظرف كما يُفعَل بالمفعول به، وهذا عندي (مع)[5] تقديرِ الحرفِ "على" مُتَنافٍ[6].

وفي ذِهْني أن ابن بابَشاذَ قال[7]: إن قول يونسَ: إنه حالٌ؛ وقولَ س: إنه ظرفٌ؛ فعَكَسَ ما حكاه ابنُ عصفورٍ.

---

(١) في الأصل: «أنه»، وهو خطأ.

(٢) شرح جمل الزجاجي ٢/١٦٢.

(٣) في الأصل: «فالمفعول»، وهو خطأ.

(٤) في مطبوعة شرح جمل الزجاجي: «ثم حذف حرف الجر» لا غيرُ، ولعل تتمة الكلام سقطت منها لانتقال النظر.

(٥) في الأصل: «تمنع»، وهو خطأ.

(٦) لأن كون "جاء وَحْدَه" مقدَّرًا بـ"جاء على وحده" يُناقِضُ أن يكون أصلُه: جاء على وحده، ثم حُذِف الحرف.

(٧) لم أقف على كلامه.

وبالجملة؛ فالحقُّ قولُ مَنْ زَعَم أنه غيرُ حالٍ؛ لجوازِ قولِك: زيدٌ وحدَه، ولو كان حالًا لم يَجُز أن يَسُدَّ مَسَدَّ الخبر.

ويلي هذا القولَ في الجودة[1]؛ وذلك لأن مَنْ قال: إنه مصدرٌ في موضع الحال وَرَدَ عليه أن المصادر الموضوعةَ موضعَ الأحوال (تتصرَّفُ)[2]، وهذا لا (يتصرَّفُ)[3]، وأن الأصل عدمُ / حذفِ زيادةِ المصدرِ، وأن يكونَ المصدرُ له فعلٌ يجري عليه. ١٤/ب

[٣٦]

مسألة

إذا قلنا بأن "وحدَه" حالٌ، ففي مثلِ: جاء زيدٌ وحدَه؛ حالٌ من الفاعل بالإجماع، وفي: ضُرِب زيدٌ وحدَه؛ من المفعول بالإجماع؛ لعدم إمكانِه من غيرهما.

واختُلف في نحو: ضربتُ زيدًا وحدَه، بعد الاتفاق على أنه يجوزُ أن يكون حالًا من الفاعل:

فمذهبُ س[4] أنه يجبُ كونُه حالًا من الفاعل، فكأنه قال: مُفْرِدًا له بالضرب.

---

(١) كذا في الأصل، ولعل فيه سقطًا، تمامه: قولُ سيبويه.

(٢) في الأصل: «ينصرف»، وهو خطأ.

(٣) في الأصل: «ينصرف»، وهو خطأ.

(٤) الكتاب ١/٣٧٤.

ومذهبُ المبرِّدِ[1] أنه يجوزُ ذلك، ويجوز كونُه حالًا من المفعول، أي: ضربتُه في حالِ أنه مُفْرَدٌ بالضرب.

ورجَّح ابنُ عصفورٍ[2] قولَ س بأنَّ وَضْعَ المصادرِ موضعَ اسمِ الفاعلِ أكثرُ وأطْرَدُ من وَضْعِها موضعَ المفعولِ، وفيه نظرٌ؛ لأن س لا يرى أن "وحدَه" (مصدرٌ)[3]، كما نَقَلَ هو عنه، بل إنه اسمٌ في موضعِ المصدرِ، وإنما الذي (يُرَجِّحُ)[4] قولَ س أن الفاعلَ مُعْتَمَدُ الكلامِ، فليكنِ الحالُ له، والمفعولَ فضلةً مُستَغنٍ عنه[5].

[٣٧]

مسألة

مَنَعَ ابنُ الحاجبِ في "أماليه"[6] مجيءَ الحالِ من المضافِ إليه اسمٌ جامدٌ، كذا قَيَّدَه، قال: «لا (تقولُ: جَمِيزٌ)[7] زيدٍ راكبًا بحمارٍ؛ لأن الحال إنما يُؤتَى بها تقْيِيدًا للفاعل

(١) نسبت السيرافي في شرح الكتاب ٢/٢٦٤، وابن عصفور في شرح جمل الزجاجي ٢/١٦٥ إلى المبرد جواز أن يكون "وحده" للفاعل وللمفعول في نحو: مررت به وحده، وليس في المقتضب ٣/٢٣٩ إلا كون "وحده" للفاعل، ونصُّه: «أما قولك: مررت بزيدٍ وحدَه، فتأويلُه: أوحدتُه بمروري إيحادًا، كقولك: أفردته بمروري إفرادًا».

(٢) شرح جمل الزجاجي ٢/١٦٦.

(٣) في الأصل: «مصدرا»، وهو خطأ.

(٤) في الأصل: «ترجح»، وهو خطأ.

(٥) أي: الكلام مستغنٍ عنه.

(٦) ١/١٣٠. وفي النقل عنه هنا تقديم وتأخير.

(٧) في الأصل: «يقول خصي»، وفي مطبوعة الأمالي: «حصيرٌ»، وكلاهما خطأ.

أو للمفعولِ باعتبارِ (فعلِه)[1]، وغيرُ ذلك لا يَقْبَلُ التقييدَ، ألا ترى أنها بحمارٍ سواءٌ كان راكبًا أو غيرَ ذلك؟ وكذا لو قلت: زيدٌ قائمًا أبوك؛ فسدَ؛ لأنه أبوه مطلقًا».

قال: «وكذلك لو جَعَلْتَ "إخوانًا"[2] / حالًا من الضمير في "صدورهم"؛ لأنها صدورُهم إخوانًا كانوا أو غيرَ إخوانٍ. وإنما "إخوانًا" بتقدير: أمدحُ، أو: أعني، والرفعُ جائزٌ، ولكنَّ النصبَ أحسنُ». ١٠/ب

قال: «ولا يكونُ حالًا من الضمير في "ادخلوها" (أو)[3] في "آمنين"؛ للفصلِ بالجملة الأجنبية».

وقال في مكانٍ آخرَ[4]: «مَنْ قال: إنها حالٌ من الضمير في قوله جل وعلا: ﴿فِي جَنَّٰتٍ﴾[5]؛ فضعيفٌ؛ للفصل بالجُمَل المتعدِّدة، ومَنْ قال: مِن ضمير "آمنين"؛ فأضعفُ؛ لأنه في سياقِ "ادخلوها"، وهو معمولُ القولِ المقدَّرِ، أي: يُقالُ لهم: ادخلوها بسلامٍ آمنين إخوانًا، فيَلزمُ الفصلُ بين ما هو كالمفعول الواحدِ بالأجنبيِّ[6]؛ لأن "ونزعنا" غيرُ مَقُولٍ. نَعَمْ، لو جُعِلَ "ادخلوها بسلام" مفعولَ

(١) في الأصل: «فعلي»، والتصويب من الأمالي.

(٢) في قوله تعالى في الآية ٤٧ من سورة الحجر: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَٰنًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَٰبِلِينَ﴾.

(٣) في الأصل: «إذ»، وهو خطأ.

(٤) الأمالي ١/٢٠٤، ٢٠٥.

(٥) الحجر ٤٥.

(٦) الفصل بالأجنبي هو الفصل بين العامل ومعموله بما ليس معمولًا لذلك العامل، كالفصل بين المضاف والمضاف إليه بالقسم، نحو: هذا غلامُ -واللهِ- زيدٍ، أو الفصل بين التابع والمتبوع، كالفصل بين البدل والمبدل منه بالاستثناء في قوله تعالى: ﴿قُمِ ٱلَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا * نِّصْفَهُۥٓ﴾. ينظر: أمالي ابن الحاجب ٢/٧٥١، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/٨٢٧، وأوضح المسالك (مع ضياء السالك ٢/٣٥٢)، ومغني اللبيب ص ٧٢٣، والهمع ٥/١٦٨، وحاشية الصبان ٣/٧٨، ٨٤.

القولِ دونَ "آمنين"، وجُعِلَ "آمنين" حالًا من الضمير في "جنات"، و"إخوانًا" حالٌ من الضمير في "آمنين"؛ اندفع الضعفُ، وكلٌّ فيه مخالفةٌ للظاهر مِنْ أنَّ "آمنين" حالٌ من الضمير في "ادخلوها"».

[٣٨]

مسألة

إذا وقع بعد أَفْعَلِ التفضيلِ ما هو فاعلٌ في المعنى مِمَّا هو تمييزٌ؛ وجب النصبُ، نحو: زيدٌ أكثرُ مالًا؛ لأن "أفعل" صفةٌ لـ"زيدٍ" ونحوِه، وهو واقعٌ عليه، فلا يصحُّ إضافتُه إلى "مالًا" ونحوِه، لأن "أفعل" إنما يُضافُ إلى جنسه، فإن لم يكنْ فاعلًا صحَّ أن (تُضيفَ)(١)، نحو: زيدٌ أكرمُ رجلٍ؛ لأنه من جنس الأول.

[٣٩]

مسألة

لـ"حاشا" حالاتٌ: / ١٥/ب

أحدها: أن يكون فعلًا لا غيرُ، وذلك إذا أتى بعدها حرفُ الجرِّ، نحو: حاشا للهِ؛ لأن حرفَ الجرِّ لا يدخلُ على حرف الجرِّ، وكذلك إذا أتى (قبلَها)(٢) "ما" المصدريةُ؛ لأنها(٣) لا (تُوصَلُ)(٤) إلا بالأفعال.

والثاني: أن يكون حرفًا لا غيرُ، وذلك إذا دخلتْ على ياء المتكلمِ من غير

---

(١) في الأصل: «يضيف»، وكان المؤلف كتبها: «يضاف»، ثم ضرب عليها.

(٢) في الأصل: «بعدها»، وهو خطأ.

(٣) أي: "ما" المصدرية.

(٤) في الأصل: «يوصل»، وهو خطأ.

نونِ وقايةٍ، نحو: حاشايَ.

والثالث: أن يحتمل الأمرين معًا، وذلك فيما تجرّد من جميع ما ذكرنا، فيحتملُ أن يكون حرفًا، فيَجُرّ، أو فعلًا، فينصِبُ.

وهذا التقسيمُ كلُّه على قول المبرِّدِ(١) في أن "حاشا" يكونُ حرفًا، ويكونُ فعلًا، واستدلَّ على ثبوت فِعْلِيَّتِها بقول النابغة:

...

ولا أحاشي مِنَ الأقوامِ مِنْ أحدِ(٢)

ولا دليل فيه؛ لوجهين:

أحدهما: أنه فعلٌ من لفظِ "حاشا"، كقولك: سَبْحَتُ اللهَ، فهذا فعلٌ من لفظ "سُبْحان"، و: لَبَّيْتُ، فعلٌ من لفظِ "لَبَّيكَ"، و: هَلَّلْتُ، فعلٌ من لفظِ "لا إله إلا اللهُ"، و"أُحاشي" من لفظِ قولِك: حاشا زيد، وذلك لا يدلُّ على فعليَّةٍ ولا حرفيَّةٍ، ألا ترى إلى قولهم: سَوَّفَ به، أي: وَعَدَه وَعْدًا مُقيَّدًا مَبْدُوءًا بـ"سوف"، و: سألتُك حاجتي فلَوْلَيتَ لي، أي: قلتَ لي: (لَوْلا)(٣)؟

والثاني: أن أفعال الاستثناء لا (ترفعُ)(٤) مضمرًا عائدًا على غيرِ متأخِّرٍ.

---

(١) المقتضب ٤/ ٣٩١، ٤٢٦، وينظر: الانتصار لابن ولاد ص ١٨٧-١٩٠.

(٢) عجز بيت من البسيط، وتمامه:

ولا أرى فاعلًا في الناس يشبهه ... ولا أحاشي من الأقوام من أحدِ

الشاهد: مجيء "حاشا" فعلًا. ينظر: ديوان النابغة ص ٢٠، والأصول ١/ ٢٨٩، والإنصاف ١/ ٢٢٦، ومغني اللبيب ص ١٦٤، وشرح أبياته ٣/ ٨٦، وينظر: الزاهر ١/ ٥١٣، ٢/ ٢٨٧.

(٣) في الأصل: «لو»، وهو خطأ.

(٤) في الأصل: «يرفع»، وهو خطأ.

احتُجَّ له(١) بقولهم: «حاشا الشيطانَ»(٢).

وأُجيب: بنُدُوره، (أو)(٣) بأنه غلطٌ على أبي زيدٍ(٤)، أو من العربيِّ؛ فإنه مخالفٌ لاستعمال العرب، ولأن سِ (هو)(٥) أبو النحاة، ولم يَحْكِه.

واعلمْ أنهم جعلوا "حاشَ للهِ" اسمًا مُشتقًّا من الحَشَا، وهو الجانبُ، أي: محاشاةً للهِ من كذا. /

[٤٠]

مسألة

غ: إذا ادُّعِيَ حصرُ أمرٍ في غيرِه، ثم استُثني منه ما لم يدخُلْ في الحصرِ؛ كان ذلك تأكيدًا لدعوى الحصرِ، وصار الاستثناءُ (خَطِيبًا)(٦) مُعْلِنًا بأنَّا لم نَجِدْ ما

(١) أي: للمسود في عدِّه "حاشا" فعلًا.

(٢) في الأصول ١/٢٨٨، والمحتسب ١/٣٤٢: «حكى المازنيُّ، عن أبي زيد، أنه سمع أعرابيًّا يقول: اللهم اغفر لي ولمن سمع، حاشا الشيطانَ وأبا الأصبغ»، وفي المفصل ص ٣٤٥، ٣٤٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٠٦، ٣٠٧، والجنى الداني ص ٥٦٢ وغيرها أنه من رواية أبي عمرو الشيباني عن بعض العرب، وفي كتاب "الجيم" ١/١٤٨ أن بعض العرب يقول: «عليهم لعنةُ الله حاشا فلانًا - نصبٌ -».

(٣) في الأصل: «إذ»، وهو خطأ.

(٤) هو سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، من أئمة اللغة، روى عن العرب، له: النوادر، والهمز، وغيرهما، توفي سنة ٢١٥. ينظر: أخبار النحويين البصريين ص ٦٨، ونزهة الألباء ص ١٠١٤، ومعجم الأدباء ٣/١٣٥٩، وإنباه الرواة ٢/٣٠، وبغية الوعاة ١/٥٨٢.

(٥) في الأصل: «س»، وهو خطأ.

(٦) في الأصل: «خطيئًا»، ولعل الصواب ما أثبت.

مُخرِجُه من هذا الأمرِ إلا ما يدخُلُ فيه، وذلك كقولك: ما لك (ظِلٌّ)(١) إلا الشمسُ، فهذا الاستثناءُ توكيدٌ لنفي (الظلِّ)(٢).

وقولُه سبحانه: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَامًا﴾(٣)، والسلامُ ضدُّ اللَّغْوِ، فاستثناؤه مؤكِّدٌ لانتفاءِ اللَّغْوِ.

وقال الشاعرُ(٤):

وتفرَّدُوا بالمَكْرُمَاتِ فلَمْ يَكُنْ ... لِسِوَاهُمُ (منهنَّ)(٥) سِوَى الحِرْمَانِ(٦)

وقولُه(٧):

ولا عيبَ فيهم(٨) ....

البيتَ، وفي هذا معنًى لطيفٌ، وهو أن فُلُولَ السيوفِ عيبٌ فيها، فأَوْهَمَ بذلك عيبَهم، وإذا كان من قِراعِ الكتائبِ كان من أشرفِ المدحِ، وأشدِّه مُضادَّةً للعيبِ،

(١) في الأصل: «[illegible]»، وهو خطأ.

(٢) في الأصل: «الظـ[illegible]»، وهو خطأ.

(٣) مريم ٦٢.

(٤) لم أقف على [illegible].

(٥) في الأصل: «[illegible]»، وهو خطأ.

(٦) البيت من [illegible] عليه في مرجع [illegible].

(٧) هو النابغة [illegible].

(٨) بعض بيتٍ من [illegible]، وتمامه:

ولا عيبَ فيهم غيرَ أنَّ سيوفَهم ... بهنَّ فُلولٌ من قِراعِ الكتائبِ

الفلول: جمع فَلٍّ، وهو الكسر والثَّلْم، والقراع: المجالدة والمضاربة. ينظر: ديوان النابغة ص ٤٤، والكتاب ٢/٣٢٦، ومغني اللبيب ص ١٥٥، وشرح أبياته ٣/١٦، وينظر: الزاهر ١/٢٨٠.

وفيه معنًى لطيفٌ أيضًا، وهو أن الاستثناء أَوْهَمَ حصولَ عيبٍ، وذلك يدعو العدوّ إلى الإصغاءِ، فيَسمَعُ المدحَ كارهًا.

[٤١]

مسألة

"الحالُ وصفٌ" تَشْمَلُ: اسمَ الفاعلِ، (نحو)[1]: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾[2]، و: ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾[3]، واسمَ المفعول، نحو:

أنـا ابـنُ دارةَ معْرُوفـًا بهـا نَسَـبِي[4] ...

و: ضربت اللّصَّ مكتوفًا، وغيرَ ذلك من الأوصافِ.

[٤٢]

مسألة

"الاستثناءُ" استفعالٌ من: ثَنَيْتُ، أي: عَطَفْتُ، كقولك: ثَنَيْتُ طَرَفَ القميصِ، أو بمعنى: صَرَفْتُ، تقولُ: ثَنَيْتُ نفسي عن كذا، أو من ثَنَّيْتُ، بمعنى: كرّرتُ، كقولك: ثنّيتُ المقالةَ، وثنّيتُ الاسمَ[1]؛ لأنك عطفتَ على كلامك، وأخرجتَ منه، أو صرفتَ عنه، أو كرّرتَ؛ لأن الاستثناء في المعنى جملةٌ مكرّرةٌ، وإذا قلتَ: قام القومُ إلا زيدًا، / فهو بمنزلة: قام القومُ ولم يَقُمْ زيدٌ. ١٦/ب

وأصلُ الاستثناء: الاستثناي، فقُلبت الياءُ ألفًا، ثم همزةً، على ما عُرِف في التصريف[2].

وهو إخراجُ الثاني مما دخل فيه الأولُ، وإلا فأنت إذا قلتَ: أحبُّ العربَ إلا [illegible]، فليس المعنى أن [illegible] ليست من العرب، بل إنها منهم، ولكنّها خارجةٌ من [illegible].

[٤٣]

مسألة

قال [illegible]: «اختلفوا في مثل: زيدٌ في الدار قائمًا، فجوّز بعضهم تقديمَه[4]، و[illegible] هؤلاء يذهبون إلى أن العملَ لمتعلَّقِ الظرفِ، فهو معمولٌ لمعنى محقَّقٍ[5]، أو [illegible]، والمانعون يجعلون العملَ للظرفِ؛ لأن الفعلَ أو شبهَه صار نسيًا منسيًّا [illegible]

---

(١) في الأصل: «فنحو»، وهو خطأ.

(٢) النمل ١٩.

(٣) النمل ١٠، والقصص ٣١.

(٤) شطر بيت من البسيط، لسالم بن مسافع اليربوعي، ودارةُ أمُّه، وتمامه:

أنـا ابـنُ دارةَ معروفـًا بهـا نسَـبي ... وهـل بـدارةَ يـا للنّـاسِ مـن عـارِ

روي: «مشهورًا» بدل «معروفًا». ينظر: الكتاب ٢/٧٩، والخصائص ٢/٢٧٠، ٣/٦٢، والخزانة ١/٤٦٨، ٢/١٤٥، ٣/٢٦٥، وينظر: اللسان ٤/٢٦٩ (د ب ر).

---

(١) ينظر: الصحاح [illegible]، وتاج العروس ٣٧/٢٨٢ (ث ن ي).

(٢) ينظر: شرح الملوكي [illegible]، والممتع [illegible]/٣٢٦، وشرح الشافية للرضي ٣/١٧٣.

(٣) الإيضاح في شرح [illegible] (ت. العليلي)، ١/٢٩٦ (ط. دار سعد الدين).

(٤) أي: الحال. ينظر: [illegible]، والأصول ١/٢١٥، والإنصاف ١/٢٥٠، والتبيين ص ٣٨٣.

(٥) وهو استقر، وجود.

(٦) وهو مستقر، وجود.

وكلا القولين مستقيمٌ، والثاني(١) أرجحُ من وجهين:

أحدهما: أنه لم يَثْبُت: "زيدٌ قائمًا في الدار" في الفصيح.

والثاني: أنه إذا صار نَسْيًا مَنْسِيًّا كان مُقَدَّرًا به العدمُ، وصارتِ (المعاملة)(٢) لنائبه، فدلَّ على أن العاملَ المذكورُ.

ومن ثَمَّ كان العاملُ عند المحققين في: سقيًا زيدًا: "سقيًا" لا مُقَدَّرًا؛ لأن العامل لا يُذْكَر، بخلافِ: ضربًا زيدًا».

[٤٤]

مسألة

حقُّ الحالِ الانتقالُ؛ لأنها وُضِعتْ لتَقْييد العاملِ بالنسبة إلى إسناده إلى ذي الحالِ، فإن كانت الصفةُ غيرَ منتقلةٍ فلا تقييدَ، ألا تراك إذا قلت: جاء زيدٌ أزرقَ، لم يصحَّ لك أن (تقول)(٣): قيَّدتُ مجيءَ زيدٍ بحالةِ كونِه أزرقَ؛ إذ لا إبهامَ؟

فإن ذُكِر غيرُ المنتقلِ فلا يخلو: إما أن يُستفاد معناه من فحوى الكلامِ أو منطوقِه، أو لا: إن استُفيد سُمِّيتْ مؤكِّدةً، نحو: ﴿وَلَّى مُدْبِرًا﴾(٤)، وإلا فالقياسُ ألا

(١) في مطبوعتي الإيضاح: «الأول»، والوجهان المذكوران بعدُ يؤيدان رجحان ما في الأصل: «الثاني»، وفي نسختين خطيتين من الإيضاح، كتبت إحداهما سنة ٦٨٠، والأخرى سنة ٧٣٢: «الثاني»، فلعل ما في المطبوعتين خطأ.

(٢) في الأصل: «العاملة»، وهو خطأ.

(٣) في الأصل: «يقول»، وهو خطأ.

(٤) النمل ١٠، والقصص ٣١.

تُسمَّى / مؤكِّدةً، نحو: ﴿هُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾(١)، إلا أن النحاة سمَّوها في هذا المثالِ ١٧/ب
مؤكِّدةً، وكأنَّها لَمَّا لم (تُحدِثْ)(٢) تقييدًا سمَّوها بذلك، وفيه نظرٌ؛ لأنه لازمٌ في نحو: جاء زيدٌ أزرقَ، و: هذا خاتَمُك حديدًا، وهم لا يقولونه.

[٤٥]

مسألة

أسماءُ الزمانِ والمكانِ إما منصوبةٌ أو لا؛ إن لم يكنْ فلا يُقال فيها: ظروفٌ، وإن كانتْ؛ فإما بتقدير "في" أو لا؛ إن لم يكنْ، نحو: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا﴾(٣)، و: قصدت مكةَ؛ فكذلك، وإن كان؛ فإما [أن](٤) يصح فيها ذلك باطرادٍ أو لا؛ إن لم يكنْ فكذلك أيضًا، نحو: «مُطِرنا السهلَ والجبلَ»(٥)، وإن كان فهو ظرفٌ.

[٤٦]

مسألة

غ: الأسماءُ (المُثْبَتَةُ)(٦) للذَّوات أربعةُ أقسامٍ: ما يجبُ نصبُه، وما يجبُ خفضُه، وما يجوزُ نصبُه وخفضُه معًا ولا يجوزُ رفعُه، [و](٧)ما يجوزُ نصبُه وخفضُه

(١) فاطر ٣١.

(٢) في الأصل: «يحدث»، وهو خطأ.

(٣) البقرة ١٢٣، و٢٨١.

(٤) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، والسياق يقتضيه.

(٥) رواه سيبويه في الكتاب ١/١٥٩، وينظر: الأصول: ٢/٥٣.

(٦) في الأصل: «المبنية»، وهو خطأ.

(٧) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، والسياق يقتضيه.

ورفعُه جميعًا.

فأما الذي يجبُ خفضُه فقسمان: قسمٌ خفضُه بالإضافة خاصَّةً، وقسمٌ إن شئتَ خفضتَه بالإضافة، وإن شئتَ خفضتَه بـ"مِنْ".

فالأول: أحدَ عشرَ موضعًا: تمييزُ الثلاثةِ والعَشَرة وما بينهما، وتمييزُ المائةِ والألفِ وما تفرَّع منهما[1]، وأسماءِ الأوعيةِ إن كان المرادُ الوعاءَ خاصَّةً، كقولك: له عندي زِقُّ خَلٍّ، أي: زِقٌّ صالحٌ للخَلِّ؛ وذلك لأن النصبَ[2] يَستدعي تقديرَ "مِنْ"، وأنت لو قلت: زِقٌّ مِنْ خَلٍّ، وتريدُ بذلك: صالحًا للخَلِّ؛ لم يَجُزْ.

والثاني: موضعٌ واحدٌ، وذلك تمييزُ "كَمِ" الخبرية، بشرطين: أحدهما: ألا يكون مفصولًا، والثاني: ألا يستعملَه تميميٌّ أو من نَحَا لغتَهم؛ وذلك لأن الفصل يُبيحُ النصبَ أو يوجبُه، ولغةُ تميمٍ جوازُ نصبِ تمييزِ الخبرية متَّصلًا.

وأما الذي [يجوز][3] رفعُه ونصبُه وخفضُه فثلاثةُ مواضعَ:

أحدها: أن يكونَ التمييزُ [4] / كُلًّا، والمميَّزُ جزءًا مأخوذًا منه، وهو مرفوعٌ، ١٧/ب

نحو: هذا خاتمٌ حديدًا، فالنصبُ جائزٌ على التمييز أو الحال، والخفضُ على الإضافة، والرفعُ على البيان أو الصفة أو البدل، فالصفةُ عند من جَعَلَ المنصوبَ

(١) فهذه عشرة مواضع.

(٢) لو قلت: زِقٌّ خَلًّا.

(٣) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، والسياق يقتضيه.

(٤) هنا في الأصل: «كلاما»، ولعل الصواب حذفها؛ وذلك لأن المؤلف يكرر أحيانًا آخر كلمةٍ من الورقة في الورقة التي تليها، ليجعلها تعقيبةً، وقد فعل ذلك هنا، ثم صحَّح أول الورقة ١٨/أ بأنْ ضرب على «ما» من «كلاما»، وشدَّدها، ونوَّنها بالنصب، وترك آخر الورقة ١٧/ب بلا تصحيح.

حالًا، والبيانُ عند من جَعَلَه تمييزًا، ولم يُجِز البيانَ في النكرات[1].

والثاني: في تمييز "كَمِ" الخبريةِ المتَّصلِ بها في لغة تميمٍ إذا كان[2]

وأما الذي يجوز نصبُه وخفضُه فقسمان: قسمٌ خفضُه بالإضافة أو بـ"مِنْ"، وقسمٌ خفضُه بـ"مِنْ" دون الإضافة.

فالأول: تمييزُ المقاديرِ كلِّها، نحو: رطلُ زيتٍ، وشِبْرُ أرضٍ، وقَفِيزُ بُرٍّ، حاشا المقياس، نحو: موضعُ راحةٍ سحابًا. فأما العددُ فقد مضى حكمُه.

والذي يجوز خفضُه بـ"مِنْ" دون الإضافة: التمييزُ الواقعُ بعدَ "نِعْمَ" و"بِئْسَ" وما في معناهما، أو بعدَ "أَفْعَلَ" و"أَفْعِلْ" في التعجُّب، أو مماثلةٍ، أو مغايرةٍ، أو امتلاءٍ، وكذلك: لله دَرُّه فارسًا، و: وَيْحَهُ رجلًا.

[٤٧]

مسألة[3]

في "كتابِ" س[4] رحمه الله: «ما أَغْفَلَه عنك شيئًا، أي: دَعِ الشكَّ»[5]،

(١) ينظر: شرح قطر الندى لابن هشام ص ٣٣٢، ومغني اللبيب ص ٧٣٢.

(٢) بعده بياض في الأصل مقداره سطر ونصف، وعليه يكون الموضع الثالث ضمن البياض. وفي مغني اللبيب ص ٢٤٥: «وزعم قوم أن لغة تميم جوازُ نصب تمييز "كم" الخبرية إذا كان الخبر مفردًا». وقوله: «إذا كان الخبر مفردًا» قد جاء في بعض النسخ، وصوَّب الدسوقي في حاشيته ٤٢٧/١ ما جاء في نسخ أخرى: «إذا كان مفردًا»، أي: التمييز.

(٣) من المسائل والأجوبة لابن السيد ٩٩/ب، ١٠٠/أ.

(٤) ١٢٩/٢.

(٥) ينظر: تأويل مشكل القرآن ص ٩٠، وأخبار أبي القاسم الزجاجي ص ٢١٦، والمسائل والأجوبة لابن السيد ٩٩/ب، ١٠٠/أ، واللسان ١٠٤/١ (ش ي أ)، ٤٦٦/١١ (ع ق ل)، وتاج العروس ٣٠٣/١ (ش ي أ)، ٣٢/٣٠ (ع ق ل)، ٥١٠/٤٠ (ما).

واختُلف في تأويله[1].

فقال السِّيرافيُّ[2]: «لم يُفسِّرها أحدٌ من أصحاب س، ولا دَرَوا ما هي، حتى مات / المزنيُّ، فتكلَّم فيها الناسُ بعده. ١٨

فقال الزجَّاجُ[3]: كأنَّه قيل: زيدٌ ليس بعاقلٍ عني، فقال المتعجِّبُ: بلى، ما أغفله عنك، انظر شيئًا، أي: تفقَّدْ أمرك، فاحتجَّ به س على حذف "انظر"، كأنك بعد التعجُّب أردتَ أن تُنبِّهَهُ على أن يعرف صحة كلامك، فقلتَ: انظر شيئًا، فإنك تعرف صحة كلامي».

وقال الرُّمَّانيُّ[4]: «معناه: دَعْ شيئًا هذه سبيلُه، ولا تَشُكَّ فيه، ولا تُعلِّقْ طمعَك به».

---

(١) في الحاشية بلا إحالة: «هذا أشكل على الناس: كيف تقديرُ هذا الفعل؟ وما موضع "ما"؟ وما إعراب شيئًا؟ فقال الزجاج: كأنَّ قائلًا قال: زيدٌ ليس بعاقلٍ عني، فقال المتعجِّبُ: بلى، ما أغفله عنك، أردت أن تنبهه على أن يعرف صحة كلامك، فقلت: انظر شيئًا، فإنك تعرف. قال ابن السِّيد: ما أغفله، أي: انظر قليلًا، و"ما" تعجُّبٌ، و"شيئًا" في موضع المصدر، كأنه قال: انظر نظرًا قليلًا، أو في موضع الظرف، أي: انظر وقتًا قليلًا». ينظر: المسائل والأجوبة لابن السيد ٩٩/ب.

(٢) شرح كتاب سيبويه ٤٦١/٢.

(٣) ينظر: المسائل والأجوبة لابن السيد ٩٩/ب. والزجاج هو إبراهيم بن السري، أبو إسحاق، أخذ عن المبرد، وأخذ عنه أبو علي الفارسي، له: ما ينصرف وما لا ينصرف، والاشتقاق، وفعلت وأفعلت، وغيرها، توفي سنة ٣١٦، وقيل: ٣١١. ينظر: تاريخ العلماء النحويين ص ٣٨، ونزهة الألباء ص ١٨٣، ومعجم الأدباء ٥١/١، وإنباه الرواة ١٩٤/١، وبغية الوعاة ٤١١/١.

(٤) شرح كتاب سيبويه (١٤٥٣/٣ المجلد الأول). والرماني هو علي بن عيسى بن علي، أبو الحسن، برع في النحو والكلام، أخذ عن الزجاج وابن السراج، له: شرح كتاب سيبويه، والحدود، والتفسير، وغيرها، توفي سنة ٣٨٤. ينظر: تاريخ العلماء النحويين للتنوخي ص ٣١، ونزهة الألباء ص ٢٣٣، ومعجم الأدباء ١٨٢٦/٤، وإنباه الرواة ٢٩٤/٢، وبغية الوعاة ١٨٠/٢.

و"شيئًا" عنده مفعولٌ بفعلٍ محذوف، [و][1] على الأول[2] مصدرٌ، و"ما" فيهما[3] تعجُّبٌ.

وعن الأخفش[4]: أنه منصوبٌ نصبَ المصدر، و"ما" تعجُّبٌ، كأنه قيل: ما أغفله عنك غفلةً، و"ما" تعجُّبٌ أيضًا.

ومخالفةُ هذا للأول أنه لا حذفَ، وأنه مصدرٌ لـ"غفل"، لا لـ"انظر".

قال[5]:

فَعَادَيْتُ شيئًا والدَّرِيسَ كأنَّما (يُزَعْزِعُهُ)[6] وِرْدٌ من (المُومِ)[7] مُرْدِمُ[8]

---

(١) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، والسياق يقتضيه.

(٢) وهو رأي الزجاج.

(٣) أي: في كلامَي الزجاج والرماني.

(٤) ينظر: المسائل والأجوبة لابن السيد ٩٩/ب. والأخفش هو سعيد بن مسعدة، أبو الحسن، يلقب بالأخفش الأوسط، أخذ عن سيبويه وشاركه في شيوخه، وهو راوي كتابه عنه، أخذ عنه الجرمي والمازني، له: معاني القرآن، والقوافي، وغيرهما، توفي سنة ٢١٥. ينظر: أخبار النحويين البصريين ص ٦٦، ونزهة الألباء ص ١٠٧، ومعجم الأدباء ١٣٧٤/٣، وإنباه الرواة ٣٦/٢، وبغية الوعاة ٥٩٠/١.

(٥) هو أبو خراش الهذلي.

(٦) في الأصل: «تزعزعه»، وهو خطأ.

(٧) في الأصل: «اللوم»، وهو خطأ.

(٨) البيت من الطويل. روي: «عارَزْت» و«غارَزْت» و«عدَّيت» بدل «عاديت»، و«الرداء» بدل «الدريس»، و«كأنه» بدل «كأنما»، و«وعك» بدل «ورد». عاديت: صُرفت عنهم، الدريس: الثوب الخلق، يزعزعه: يحركه، ورد من الموم: حُمَّى البرسام، المردم: الملازم. الشاهد: مجيء كلمة "شيئًا" منصوبة على المصدرية، أي: عاديت معاداةً. ينظر: ديوان الهذليين ١٤٤/٢، وشرح أشعار الهذليين للسكري ١٢١٧/٣، والمعاني الكبير ص ٩٠٢، والدلائل في غريب الحديث للسرقسطي ٦٦٤/٢، والأغاني ١٤٨/٢١، والمسائل والأجوبة لابن السيد ٩٩/ب، واللسان ١٧/٥ (غ ر ر)، وتاج العروس ١٧/١٣ (غ ر ر)، ٢٣٣/١٣ (غ ر ر).

وأنكره الفارسيُّ، وقال[١]: التعجُّبُ لا يَنْصِبُ المصدرَ[٢]، ثم إنه لا يوافقُ تفسيرَ كلامِ س؛ لأنه إنما استشهد به على الحذف.

وروى الأخفش، أن المبرِّدَ[٣] سُئل عن هذا الكلام، فقال: أنا أسألُ عنه منذ ستين سنةً، ما رأيت مَنْ يعرفُه.

[٤٨]

مسألة

إذا قلت: زيدٌ القائمُ؛ إنْ قُدِّر الضميرُ[٤] للمبتدأ، بَطَلَ عائدُ الموصول، أو للموصول؛ فأين رابطُ الخبرِ المشتقِّ؟

الجواب: أن الخبر في الحقيقة "أل"، وهي جامدٌ.

وقال الكوفيون[٥]: فيه ضميران: ضميرٌ لـ"أل"، وضميرٌ للمبتدأ. فإن قدرتَه

(١) ينظر: المسائل والأجوبة لابن السيد ١٠٠/أ.

(٢) في الحاشية بلا إلحاق: «م لأن ما فيه من المبالغة أبلغُ من تأكيد المصدر؛ لأنه منقولٌ من "فَعُل"، وما يكون غريزةً في الشيء، فتعدِّيه إلى المصدر -في الامتناع- بمنزلة من ثَنَّى "أقوالًا"، فقال: أقوالان؛ لأن "أقوالًا" بلا تثنية يدلُّ على ما تدلُّ عليه التثنية، فتصيرُ التثنيةُ لا معنى لها. وقد ذهب الفارسيُّ فيه مذهبَ الزجاج ومذهب الرُّماني، وهو الأليقُ بكلام س؛ لأنه احتجَّ به على إضمار الفعل، ولا إضمارَ فيه على مذهب الأخفش». ينظر: المسائل والأجوبة لابن السيد ١٠٠/أ.

(٣) كذا في الأصل، فيكون الأخفش هو الصغير؛ لأنه الذي يروي عن المبرد، ولعل الصواب ما في المسائل والأجوبة لابن السيد أنه من رواية المبرد عن الأخفش الأوسط، ويؤيده ما في تأويل مشكل القرآن ص ٩٠، وأخبار الزجاجي ص ٢١٦ أن المازني روى عن الأخفش أنه قال: «أنا مذ ولدت أسأل عن هذا».

(٤) في "القائم".

(٥) ينظر: الهمع ٢/١٠.

صفةَ محذوفٍ، ففيه ثلاثةُ ضمائرَ، وفرَّعوا على ذلك: أنك تقولُ في التوكيد: زيدٌ القائمُ هو نفسُه هو[١] / نفسُه هو نفسُه. ١٨/ب

[٤٩]

مسألة

إنما كانت زيادةُ حروفِ العلةِ أكثرَ من زيادة غيرِها[٢]؛ لأنه ليس في الكلام كلمةٌ إلا وبعضُها فيه، فلمَّا لم تَخْلُ الكلماتُ من أبعاضِها سَهُلَت زيادتُها.

(قاله)[٣] س[٤]، وهو بديعٌ.

[٥٠]

مسألة

من النفي بـ"لم" المتصلِ بالحال: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾[٥]، ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾[٦].

[٥١]

مسألة

قولُه تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ

(١) مكررة في الأصل أول الورقة التالية.

(٢) أي: زيادتها في الكلمات زيادةٌ صرفيةٌ أكثر من زيادة باقي حروف "سألتمونيها".

(٣) في الأصل: «قال»، وهو خطأ.

(٤) الكتاب ٤/٣١٨ بمعناه.

(٥) البقرة ٢٥٩.

(٦) مريم ٤.

﴿فَيُضِلُّ ٱللَّهُ﴾[1].

لم يُنصَبْ "يُضِلُّ"؛ لأنه لم يُرسَلْ للبيانِ والإضلالِ، وجوَّز ذلك الزجاجُ[2] على أنها لامُ العاقبةِ.

غ: يلزم إخراجُها في "لِيُبَيِّنَ" عن التعليل مع الإمكانِ، وإن قُدِّرت في "لِيُبَيِّنَ" للتعليل؛ فلا تكونُ بالنسبة إلى الاسمين[3] مختلفةً.

لكنْ قد يُخَثُّ ذلك على مَنْ أجاز استعمالَ اللفظ على معنَيَيْه دَفْعَةً، فيُدَّعى أنه استُعمل فيهما، لكنْ على التوزيع، والدالُّ على المراد: القرينةُ.

[٥٢]

مسألة

السُّهيليُّ[4] ما مُلخَّصُه: «العِلْمُ للمُرَكَّبات، والمعرفةُ للتَّصَوُّرات، وما زعموه من أن "عَلِمَ" تأتي بمعنى: عرف، بدليل: ﴿لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾[5]؛ فإنما هذا على حذف المفعولِ الثاني؛ إذ ليس المرادُ نفيَ معرفةِ أعيانِهم، بل معرفةَ كونِهم

---

(١) إبراهيم ٤.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٣/١٥٤.

(٣) لعله يريد بالاسمين: المصدرين المؤولين، وذلك بعد لام التعليل في "ليبين"، وبعد فاء السببية في "يضل".

(٤) أي: قال السهيلي. ينظر: نتائج الفكر ص ٢٦٠-٢٦٢. والسهيلي هو عبدالرحمن بن عبدالله بن أحمد الخثعمي، أبو القاسم، من نحاة الأندلس، أخذ عن ابن الطراوة وابن العربي، له: الروض الأنف، ونتائج الفكر، وغيرهما، توفي سنة ٥٨١، وقيل غير ذلك. ينظر: إنباه الرواة ٢/١٦٢، والبلغة ص ١٨١، وبغية الوعاة ٢/٨١.

(٥) الأنفال ٦٠.

أعداءً، وما تَقَدَّم من الآية يدلُّ عليه.

وما مَثَّلَ من قال: إن "عَلِمَ" تأتي بمعنى: عرف؛ لكونها قد جاءت في اللفظ متعديةً لواحدٍ؛ إلا مَثَلُ مَنِ استدلَّ بقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[1] / ١٩/أ على أن "اسأل" يتعدَّى لغيرِ الآدميين، وهذا جهلٌ بالمجاز والحذفِ».

[٥٣]

مسألة

إنما جاز: أَمَرْتُك الخيرَ، بحذف الباء، دون: نَهيتُك الشرَّ، بحذف "عن"؛ لأن "أمرتُك" بمعنى: كلَّفتك وألزمتك.

وشرطُ حذف الباء أمران:

أن لا يكون الاسمُ ذاتًا، فلا يجوز في نحو: أمرتُك بزيدٍ، وإنما تدخل الباءُ هنا مجازًا، أي: بضَرْبِ زيدٍ، أو إكرامِه.

وأن لا يطولَ ما بينهما، فنحوُ: أمرتُ الرجلَ يومَ الجمعة بالخير؛ يَقبُح حذفُ الباء منه؛ لأن الحذف لِمَا دَخَلَ العاملَ من معنى: كلَّفتك، فلم يقوَ إلا مع القُرب.

[٥٤]

مسألة

الأصل: استغفرتُ اللهَ الذنبَ، بغيرِ جارٍّ؛ لأنه من: غَفَرتُه، إذا سترتُه، واسمُ الله تعالى فاعلٌ في المعنى.

---

(١) يوسف ٨٢.

زائدٌ، كقولِ الكِسائي[1]؟

فإن قيل: فالجارُّ -إذا ذُكِرَ- زائدٌ، كقولِ الكِسائي[1]؟

قلنا: إنما سقوطُ الجارِّ في أصلِ الفعلِ المشتقِّ منه، وأما إذا قيل: أستغفرُ اللهَ؛ فقد ضُمِّن الكلامُ ما لا بُدَّ له من الجارِّ؛ لأنك لا تطلُب سترًا مجرّدًا من التوبة والتطهيرِ منها، فلذلك لَزِمت "مِن"، وهي متعلِّقةٌ بالمعنى، لا بنفسِ اللفظ، فإن وُجِد فيها تَعَدّى الفعلُ، كما في: أمرتُك الخيرَ.

وأما: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾[2]؛ فمتعلِّقةٌ بمعنى الإبعادِ والإخراجِ من الذنوب، فدَخَلَتْ للإيذانِ بهذا المعنى.

[٥٥]

مسألة[3]

«قولُه تعالى: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾[4]، وقولُه تعالى: ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا۟ مِنْ أَبْصَٰرِهِمْ﴾[5]، وقولُه تعالى: ﴿وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُوا۟ ٱلَّتِى / ١٩/ب
هِىَ أَحْسَنُ﴾[6]، أي: قل لهم: افْعَلوا يَفْعَلوا، فالمجزومُ جوابٌ لـ"قُلْ"، وحَذْفُ (ما

(١) أن "مِن" تجوز زيادتها في الإيجاب. ينظر: الجنى الداني ص ٣١٨، ومغني اللبيب ص ٤٣٤، والتصريح ٢٧/٣. والكسائي هو علي بن حمزة الكوفي، أبو الحسن، أحد القراء السبعة، ورأس علماء النحو الكوفيين في زمنه، توفي سنة ١٨٩. ينظر: تاريخ العلماء النحويين للتنوخي ص ١٩٢، ونزهة الألباء ص ٥٨، وإنباه الرواة ٢٥٦/٢، وبغية الوعاة ١٦٢/٢.

(٢) الأحقاف ٣١، ونوح ٤.

(٣) من أمالي ابن الحاجب ٢٣٥/١، ٢٣٦.

(٤) إبراهيم ٣١.

(٥) النور ٣٠.

(٦) الإسراء ٥٣.

يُبَيِّنُ)[1] القولَ؛ لفَهْمِه من الجواب.

ورُدَّ بأن فِعْلَهم لا يُلازِمُ القولَ، فلا يكونُ جوابَه، وليس بشيء؛ فإن الجوابَ لا يقتضي الملازمةَ العقلية، بل يقتضي الغَلَبةَ، وذلك حاصلٌ؛ فإن أمرَ الشارعِ للعبدِ بإقامةِ الصلاة يقتضي إقامةَ الصلاةِ منه غالبًا، وذلك كافٍ.

وعن أبي عليٍّ[2]: أنه جوابُ "أقيموا"؛ فإن أراد هذا المعنى صحَّ، وفي عبارته تسامُحٌ، وإن أراد أنه جوابُه حقيقةً فَسَدَ من وجهين:

أحدهما: أنه يصير كقولك: اخرُج تخرُجْ، وهو فاسدٌ؛ لاتّحاد السببِ والمسبَّب.

والثاني: أنه كان يجبُ: أقيموا تُقيموا؛ لأنه مَقُولٌ للمخاطَبين.

فإن قيل: اجعلْه من مَقُولِ الآمر، فيَندَفِعَ المحذورُ.

قلنا: محذورٌ عظيمٌ[3]، وهو كونُ الأمرِ من كلامه، والجوابِ من كلامٍ آخرَ؛ لأن "أقيموا" من قولِ المأمور، و"يقيموا" من قولِ الآمر، وهو فاسدٌ».

[٥٦]

مسألة[4]

غ: يدلُّك على أن "انطلق" في قوله تعالى: ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ﴾[5] بمعنى:

(١) في الأصل: «مما تبين»، وهو خطأ.

(٢) لم أقف على كلامه.

(٣) أي: يلزم محذور عظيم.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٤١/٨.

(٥) ص ٦.

شرعوا في القول: قوله تعالى: ﴿فَانطَلَقُوا وَهُمْ يَتَخَافَتُونَ﴾[1]، المعنى: انطلقوا في الحديث وهم يتسارّون، بمعنى: لم يكن حديثًا جهارًا، و"أنْ" في هذه الآية وآية ص مُفسِّرة، بمنزلة "أيْ".

وأما ﴿امْشُوا﴾ في الآية؛ فقيل: بمعنى النَّماء، كما قال الحُطَيْئة[2]:

فما من وسطه[3] ويُقيمُ فيهم ... ويَمْشِي إنْ أُرِيدَ به المَشَاءُ[4]

والأكثرون على أنه المرادُ به الحركةُ السريعةُ، لئلا يَسمَعوا التنزيلَ والسُّنَّةَ، ويُعاينوا براهينها، / كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا ذَكَرْتَ رَبَّكَ فِي الْقُرْآنِ وَحْدَهُ وَلَّوْا عَلَىٰ أَدْبَارِهِمْ نُفُورًا﴾[5]. ٢٠

[٥٧]

(١) القلم ٢٣.

(٢) هو جرول بن أوس بن مالك العبسي، أبو مُلَيكة، شاعر مخضرم، كان هجّاءً، توفي في خلافة معاوية رضي الله عنه. ينظر: طبقات فحول الشعراء ٩٧/١، والشعر والشعراء ٣٢٢/١، والأغاني ١٠١/٢.

(٣) كذا في الأصل، وفي شرح المفصل لابن يعيش ١٤١/٨: «فما من وسطهم»، ورواية الديوان: فيَبْني مجدَهم.

(٤) البيت من الوافر. رُوي: «فيَبْني مجدَهم» و«فيَبني مجدَها» بدل «فما من وسطه»، و«فيها» بدل «فيهم»، و«لها» بدل «به». يَمْشي: تكثر ماشيته. المَشَاء: الكثرة والنماء. ينظر: ديوان الحطيئة بشرح السكري ص ٢٦، وبشرح ابن السكيت ص ٨٦، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤١/٨، وينظر: تهذيب اللغة ٤٣٩/١١، ومختارات شعراء العرب لابن الشجري ص ٤٣٦، واللسان ٢٨٢/١٥ (م ش ي)، وتاج العروس ٥٣٥/٣٩ (م ش ي).

(٥) الإسراء ٤٦.

مسألة[1]

"أنْ" في قوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا﴾[2] تفسيرٌ للأمر؛ لأنه في معنى القول.

وكذا "أنْ" في قوله تعالى: ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَن يَا إِبْرَاهِيمُ * قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا﴾[3]؛ لأن النداء قولٌ.

ولـ"أنِ" المفسِّرة ثلاثةُ شروطٍ:

الأول: كونُ المفسَّر في معنى القول وليس بقولٍ.

الثاني: أن لا يتَّصلَ بـ"أنْ" شيءٌ من صِلَة الفعل؛ لأنها حينئذٍ -أعني: "أنْ"- تصيرُ من جملة الفعل، لا مفسِّرةً له، والتفسيرُ إنما يكون بجملةٍ أخرى، نحو: كتبتُ إليه بأنْ قُمْ.

كذا علَّل ابنُ يَعيشَ[4].

والثالث: تمامُ الكلامِ قبلَها.

و(عِلَّتُه)[5] عندي ما ذكره ابنُ يَعيشَ في هذا التعليلِ[6]، وذلك أنه إذا وجب

(١) هذه المسألة ملخصة من شرح المفصل لابن يعيش ١٤٢/٨.

(٢) المائدة ١١٧.

(٣) الصافات ١٠٤، ١٠٥.

(٤) شرح المفصل ١٤٢/٨. وابن يعيش هو يعيش بن علي بن يعيش الحلبي، أبو البقاء، من كبار نحاة الشام في عصره، له: شرح المفصل، وشرح التصريف الملوكي، توفي سنة ٦٤٣. ينظر: إنباه الرواة ٤٥/٤، والبلغة ص ٣١٩، وبغية الوعاة ٣٥١/٢.

(٥) في الأصل: «عليه»، وهو خطأ.

(٦) أي: المذكور في الشرط الثاني.

كونُ المفسِّرِ جملةً مستقلةً؛ وجب كونُ ما قبلَه جملةً؛ ضرورةَ أنه كلامٌ تامٌّ.

قال ابن يعيش[1]: «ومِنْ ثَمَّ قُلنا في: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ﴾ الآية[2]: إنَّ "أنْ" مخففةٌ من الثقيلةِ، لا مفسِّرةٌ».

[٥٨]

مسألة

"ما" المصدريةُ حرفٌ عند سي[3]؛ فإنَّ عنده إذا قلتَ: أعجبني ما صنَعتَ، فهو بمنزلةِ: أنْ صنَعتَ؛ سواءٌ.

قال ابن يعيش[4]: «ويلزمُه أن يقولَ: أعجبني ما ضربتَ زيدًا، كما تقولُ: أنْ ضربتَ زيدًا، قال المبرِّدُ[5]: وكان يقولُه.

والأخفشُ[6] يرى أنها في هذا الموضعِ لا تكونُ إلا اسمًا، فإن كانت معرفةً فهي بمنزلةِ "الذي" عندَه، والفعلُ في صلتِها، وإن قدَّرتَها نكرةً [فهي][7] في معنى: شيءٍ، والفعلُ بعدَها صفةٌ، وفي كلتا الحالتين لا بُدَّ من العائدِ، فقولُكَ: ما صنعتَ، بتقديرِ: ما صنعتَه.

---

(١) شرح المفصل ٨/١٤٢.

(٢) يونس ١٠.

(٣) ينظر: الكتاب ٣/١١، ١٥٦.

(٤) شرح المفصل ٨/١٤٢، وأصل الكلام للمبرد في المقتضب ٣/٢٠٠.

(٥) المقتضب ٣/٢٠٠.

(٦) معاني القرآن ١/٤٢، ٤٣، وينظر: أمالي ابن الشجري ٢/٥٥٨، ورصف المباني ص ٣١٥، والجنى الداني ص ٣٣٢، ومغني اللبيب ص ٤٠٢.

(٧) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، والسياق يقتضيه.

ولا يجوزُ عنده: أعجبني ما قمتَ؛ لأن الفعلَ غيرُ متعدٍّ، فلا يصحُّ تقديرُ ضميرٍ فيه، وكذا لا يجوز عنده: ما ضربتَ زيدًا؛ لأن الفعل قد استوفى مفعولَه، فلا ٢٠/ب
يصحُّ تقديرُ / ضميرٍ».

[٥٩]

مسألة

قال أحمدُ ابنُ الخبّازِ[1] في "شرحِ الدُّرَّةِ"[2]: «إنك إذا قلت: لا تأكلِ السمكَ وتشربُ اللبنَ، فرفعتَ؛ كان المرادُ الحالَ، أي: لا تأكلِ السمكَ شاربًا اللبنَ».

وأقولُ: إن في هذا نظرًا من وجهين[3]:

أحدهما: أن الفعلَ المضارعَ المُثْبَتَ الخاليَ من "قد" لا يقترن به الواوُ.

والثاني: أنه مخالفٌ لإجماعِ النحاةِ؛ فإنهم يقولون: إن العربَ تريد بهذا الكلامِ الاستئنافَ، وإن التقديرَ من حيثُ المعنى: لا تأكلِ السمكَ ولكَ شربُ اللبنِ، وهو خلافُ ما ذكر.

والثالث: أن هذا المعنى هو المعنى مع النصبِ؛ لأنه سلَّم أن النصبَ أفادَ النهيَ عن الجمعِ[4]، وكذلك يلزمُه أن يكونَ الرفعُ؛ لأنه جعلَ الفعلَ حالًا، وقدَّره:

---

(١) هو أحمد بن الحسين بن أحمد الإربلي الموصلي، أبو عبدالله، كان عالمًا باللغة والفقه، سريع الحفظ، وكان ضريرًا، له: النهاية في شرح الكفاية، والغرة المخفية في شرح الدرة الألفية، وتوجيه اللمع، وغيرها، توفي سنة ٦٣٩. ينظر: البلغة ص ٧٢، وبغية الوعاة ١/٣٠٤.

(٢) ٢١/أ. واسم كتابه: الغُرَّة المخفية في شرح الدرة الألفية.

(٣) ذكر ثلاثة أوجه لا اثنان.

(٤) فقال في ٢١/أ: «فالنصبُ يفيد النهيَ عن الجمعِ، فلو فَعَلَ أحدَهما كان مؤتمرًا».

شاربًا اللبنَ، وهذا حقيقةُ الجمع، فلا يكونُ النهيُ متسلِّطًا إلا على الجمع بينهما في حالةٍ واحدةٍ، فلم يَتحصَّلْ لهذا التركيب ثلاثةُ معانٍ باختلاف الإعراب.

[٦٠]

مسألة

الفاءُ والواوُ (الواقعتان)[١] جوابَ نفيٍ أو طلبٍ لا يجبُ نصبُ الفعلِ بعدهما، بل يباحُ ويكثرُ، وإن كان كلامُ بعضِ النحاة قد يُوهِم المبتدئَ خلافَه[٢].

فنقول: الفاءُ في جواب النفي والطلبِ يجوزُ في الفعل بعدها النصبُ على الجوابيَّة، وأن لا يُنصَبَ، بل يُنسَقَ على الأول، مثل: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾[٣]، أي: فلا يعتذرون، أو يُستأنَفَ، نحو: قولِ الشاعر[٤]:

أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ القَوَاءَ فَيَنْطِقُ[٥] ...

فهذا لا يكونُ معطوفًا؛ وإلا جُزِمَ، / ولا جوابًا؛ وإلا لنُصِبَ، بل هو مبنيٌّ على ٢١/أ
مبتدأٍ محذوفٍ، أي: فهو ينطقُ.

(١) في الأصل: «الواقعين»، وهو خطأ.

(٢) في المقرب ص ٣٤١: «وليس النصبُ بعد الفاء حتمًا في جميع ما ذُكر، بل يجوز معه غيره».

(٣) المرسلات ٣٦.

(٤) هو جميل بن معمر العذري.

(٥) شطر بيتٍ من الطويل، وتمامه:

أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ القَوَاءَ فَيَنْطِقُ ... وهَلْ تُخْبِرَنْكَ اليومَ بَيْدَاءُ سَمْلَقُ

رُوي: «الخواء» و«القديم» بدل «القواء»، و«يخبرنك» بدل «تخبرنك». الربع: الدار. القواء: الخالية. ينظر: ديوان جميل ص ٣٣، والكتاب ٣٧/٣، ومغني اللبيب ص ٢٢٢، وشرح أبياته ٥٥/٤، وينظر: اللسان ٣٠٠/١ (ج د ب)، وتاج العروس ٤٦٧/٢٥ (س م ل ق).

لذا يقولُ الزمخشريُّ[١] وغيرُه: ومن[٢] يجعلُ الفاءَ[٣] غيرَ سببيةٍ، ويجعلُ ذلك هو العذرَ في عدم النصب، وأنه إنما أراد الإخبارَ بأنه حالُه أن ينطقَ، ولم يُرِدْ جعلَ نُطقِه مسبَّبًا عن السؤال.

وكذلك ما بعدَ الواوِ، تقولُ: زرني وأزورَك، أي: لِيَكُنْ هذا الأمرُ مع هذا، أي: لِتَجتمعْ زيارتُك إلى زيارتي، ويجوز أن ترفعَه، تخبرُه بأنك تزورُه من غيرِ أن تأمرَه بالجمع، وقد يجوز ثلاثةُ أوجهٍ، كما في: لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبنَ.

وكذا الفعلُ إذا خلا من الفاء والواو في جواب الأشياء السبعةِ -وهي ما عدا النفيَ- يجوزُ جزمُه[٤] على الجواب، ورفعُه على أحد أوجهٍ ثلاثةٍ: الصفةُ نحو: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۞ يَرِثُنِي﴾[٥] في قراءة الرفع[٦].

[٦١]

مسألة

(١) المفصل ص ٢٩٩.

(٢) الكتاب ٣٧/٣.

(٣) في البيت السابق.

(٤) في الأصل هنا: «اللبن»، وهي زيادة لا معنى لها.

(٥) مريم ٥، ٦.

(٦) هي قراءة ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحمزة. ينظر: السبعة ص ٤٠٧، والتذكرة ٤٢٣/٢، والنشر ٣١٧/٢. وبقي في المسألة وجهان لم يذكرهما، وهما: الحالُ، وذلك إذا كان ما قبل الفعل معرفةً، نحو: ليت زيدًا يقوم يزورُنا، والاستئنافُ. ينظر: المقرب ص ٣٤١-٣٤٤، وشرح التسهيل لبدر الدين ابن مالك ٣٩/٤، وارتشاف الضرب ١٦٨٤/٤، والمساعد ٩٧/٣.

الشرطُ لغةً: العلامةُ[1]، ومنه: أشراطُ الساعة، أي: علاماتُها، ولذلك سُمِّيَ ما بعد "إنْ" -مثلًا- شرطًا؛ لأنه علامةٌ على الجزاء، حصولًا وانتفاءً.

والجزاءُ لغةً: المكافأةُ[2].

[٦٢]

مسألة

الشرطُ مجزومٌ بالأداة، والجوابُ؛ قيل: كذلك، وقيل: بمجموع الأداة والفعل، وهو ظاهرُ قول س[3]: «حروفُ الجزاء تجزمُ الأفعالَ، ويَنْجَزِمُ الجوابُ بما قبله»؛ إذ لو أراد أن الجزاء يُجزَمُ بالأداة فقط؛ لقال: تَجزِمُ الشروطَ والأجوبةَ.

[٦٣]

مسألة

إذا كان الجوابُ ماضيًا لفظًا لا معنًى لم يُؤتَ بـ"قد"، ولا بالفاء؛ أما "قد" فلأنَّها للتقريب من الحاضر، والفَرْضُ أن هذا / مستقبلٌ، وأما الفاءُ فلأنَّ أداةَ ٢١/ب
الشرط لَمَّا أثَّرتْ في الماضي، وقَلَبَتْه مستقبلًا؛ لم يُحْتَجْ إلى رابطٍ يربطُه بها، وذلك نحو: إن جئتَني أكرمتُك، فهذا مثلُ: إن جئتَني أُكرمْك، ألا ترى أن الشرط لَمَّا أثَّر في "أُكرمْك" الجزمَ؛ لم يُحْتَجْ إلى رابطٍ؟

ومن ذلك: إن جاءني زيدٌ لم أكرمْه؛ لأن "لم" تقلبُ المضارعَ ماضيًا، وأداةُ الشرط تقلبُهما عن معنى الماضي للمستقبل، فلا يصحُّ الاقترانُ بالفاء ألبتَّةَ، كما

(١) يُنظر: اللسان ٧/٣٢٩ (ش ر ط)، وتاج العروس ١٩/٤١٢ (ش ر ط).

(٢) يُنظر: اللسان ١٤/١٤٣ (ج ز ي)، وتاج العروس ٣٧/٣٥١ (ج ز ي).

(٣) الكتاب ٣/٦٢.

[لا يصحُّ][1] في الماضي المرادِ به الاستقبالُ أن يكون على إرادة الفاء، فإنها تُحذَفُ للضرورة.

اللهم إلا أن يكون الماضي وعدًا أو وعيدًا؛ فإنه يقترنُ بها، نحو: ﴿وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَكُبَّتۡ وُجُوهُهُمۡ فِي ٱلنَّارِ﴾[2]، ألا ترى إلى اقتران "كُبَّتْ" بالفاء، مع أنه مستقبلُ المعنى؟ وعُلِّل ذلك بأن الوعد والوعيد يُنزَّل فيه المستقبلُ منزلةَ الماضي؛ إعلامًا بتحقُّقه، وأنه بمنزلة ما لا شكَّ فيه، وهو الماضي، فحَسُنَ لذلك دخولُ الفاء.

قلتُ: وكذلك الدعاءُ، كقولهم: فرَحِمَهُ اللهُ.

وإذا كان الماضي بـ"قد" وجبتْ فيه الفاءُ؛ لأن "قد" تجعلُه ثابتًا؛ لأنها للتحقيق، وأيضًا تجعلُه قريبًا من الحال، لا مستقبلًا، وكلٌّ منهما ينفي صحةَ وقوعِه شرطًا، فتجبُ لذلك الفاءُ للربط، قال الله تعالى: ﴿إِن يَسۡرِقۡ فَقَدۡ سَرَقَ أَخٞ لَّهُۥ مِن قَبۡلُۚ﴾[3].

وكذا إن لم تدخلْ عليه "قد"، ولكنه باقٍ على مُضِيِّه، لا بُدَّ من الفاء للربط، نحو: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٖ فَصَدَقَتۡ﴾[4].

فهذه مسائلُ:

(١) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، والسياق يقتضيه.

(٢) النمل ٩٠.

(٣) يوسف ٧٧.

(٤) يوسف ٢٦.

الأول[1]: أن يكون باقيًا على مُضيِّه وليس معه "قد".

الثاني: أن / يكون كذلك ومعه "قد".

الثالث: أن يكون مستقبلًا، ولكنه وعدٌ أو وعيدٌ أو دعاءٌ.

ففي ثلاثتِها تجبُ الفاءُ.

الرابع: أن يكون مستقبلًا معنًى فقط، نحو: إن جئتني أكرمتُك.

الخامس: أن يكون مستقبلًا لفظًا ومعنًى، نحو: إن جئتني أكرمْك.

فلا تجوزُ الفاءُ.

وتجوز الفاءُ إذا كان الفعلُ مضارعًا مثبتًا، أو منفيًا بـ"لا".

[٦٤]

مسألة[2]

«إذا انتفى في الفعلِ الخطابُ (أو)[3] الفاعلُ وجبتِ اللامُ:

فالأول: نحو: لِيقُمْ زيدٌ، ومنه أمرُ المتكلمِ نفسَه، نحو: لِأقُمْ، ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾[4]؛ لانتفاء الخطاب.

والثاني: لِتُضْرَبْ يا زيدُ.

وكذا إذا انتفيا، نحو: لِيُضْرَبْ زيدٌ.

وإن وُجِدا امتنعتِ اللامُ، نحو: قُمْ.

(١) كذا في الأصل، والوجه أن يقول: الأولى، وكذا في البواقي.

(٢) من التحفة الشافية في شرح الكافية للنيلي ٢٤٥/أ.

(٣) في الأصل: «و»، وهو خطأ.

(٤) العنكبوت ١٢.

فأما: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُوا۟﴾[1] فشاذٌّ، قُصِدَ به التعميمُ، وذلك أنه خُوطِبَ به جماعةٌ حَضَرَ بعضُهم، فغُلِّبَ الحاضرُ، فعَمَّ الجميعَ».

[٦٥]

مسألة

الأمرُ مع النهي كالإيجاب مع النفي في عدم الاجتماع.

فأما قوله جلّ وعلا: ﴿فَانفُذُوا۟ لَا تَنفُذُونَ﴾[2]، فـ"لا تَنْفُذُونَ" جوابُ قسمٍ محذوفٍ، ولا يجوزُ كونُه نهيًا؛ لمعارضةِ "انْفُذُوا"، تعالى كلامُ اللهِ تعالى عن التناقُضِ.

غ: هذا البحثُ للنِّيليِّ[3]، وهو كلامٌ نازلٌ؛ لأن "لا تَنْفُذُونَ" لا يَتوهَّمُ أحدٌ فيه أنه نهيٌ؛ بدليل عدمِ الجزمِ.

[٦٦]

مسألة

الحقُّ أن "إذما" اسمٌ، وهو في الأصل: "إذْ" الظرفيةُ، زيدتْ عليه "ما" بمعنى

(١) يونس ٥٨، وهي قراءة أُبَيّ والحسن والمطوعي، ورواية رويس عن يعقوب بن إسحاق الحضرمي، ورويت عن النبي صلى الله عليه وسلم. ينظر: التذكرة ٣٦٥/٢، والنشر ٢٨٥/٢، وإتحاف فضلاء البشر ص ٣١٥.

(٢) الرحمن ٣٣.

(٣) التحفة الشافية في شرح الكافية ٢٤٥/ب. والنيلي هو إبراهيم بن الحسين بن عبيدالله الطائي، تقي الدين، من علماء النحو في القرن السابع، له: الصفوة الصفيّة في شرح الدرة الألفية، والتحفة الشافية في شرح الكافية. ينظر: بغية الوعاة ٤١٠/١، ومقدمة تحقيق الصفوة الصفية ٥/١.

المجازاة، كما في "حيثما"، و"حيثما" يتَّضِحُ ضعفُ قولِ س[1].

وليُسألْ على قولنا: إن "إذا" لا يُجازى بها مع "ما"، فيقال: "إذا" قبلَ أن يُؤتى بـ"ما" فيها معنى الشرط، ومع "ما" لم ينقلوها إلى المجازاة، و("إذ")[2] قبلَ "ما" خالصةٌ للظرفية، ونُقِلَت للمجازاة، وكان القياسُ بالعكس ويستوي.

وقد يُجاب بأن "إذا" لَمَّا أفادتِ الشرطَ قبلَ "ما"، فكأنَّ دخولَ "ما" لم يكن في المعنى شيئًا، فلم يُعتَدَّ به، بخلافِهِ فيهما[3]، فتأمَّلْه، فهو مما خطَرَ لي.

[٦٧]

مسألة

قال ابن يعيش[4]: «قد يُقال: صَلِّ خَلْفَ فلانٍ وإنْ، أي: وإن كان فاسقًا، ولا يجوز ذلك في غيرِ "إنْ"».

[٦٨]

مسألة[5]

(١) لأنه جعل "حيثما" ظرفًا، وسوّاها بـ"إذما" في أنه لا يُجزم بها إلا مع "ما". قال في الكتاب ٣/٥٦، ٥٧: «فما يجازى به من الأسماء غير الظروف... وما يجازى به من الظروف... وحيثما، ومن غيرهما: إنْ وإذما. ولا يكون الجزاء في "حيث" ولا في "إذ" حتى يضم إلى كل واحد منهما "ما"، فتصير "إذ" مع "ما" بمنزلة "إنما" و"كأنما"، وليست "ما" فيهما بلغو، ولكن كل واحد منهما مع "ما" بمنزلة حرف واحد».

(٢) في الأصل: «إذا»، وهو خطأ.

(٣) أي: في "إذ" و"ما".

(٤) شرح المفصل ٨/١٥٦.

(٥) نقل ملخص هذه المسألة عن تذكرة ابن هشام: الشهابُ الخفاجي في حاشية تفسير البيضاوي ٣/٣٠٢.

ذكر ابن يعيش[1] في قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾[2] جوابين:

الأول عن المبرِّد[3]، قال: "كان" قويّةُ الدلالةِ على المُضيّ، وهي أصلُ الأفعال، فلذلك قويَتْ على "إنْ"، فلَمْ تَقْدِرْ "إنْ" على تحويلها لمعنى المضارع.

والثاني عن ابن السَّرّاج[4]: أن التقدير: إنْ أَقُلْ: كنتُ قلتُه.

قال: «وكذلك ما كان مثلَه» انتهى.

والجوابان ضعيفان.

[٦٩]

مسألة

عند النحاةِ المحققين[5] أن "أل" في فاعلِ "نِعْمَ" وفاعلِ "بِئْسَ"، أو فيما أُضيفا إليه للجنس.

ويدل على ذلك: أنهم لا يقولون: نِعْمَ زيدٌ، ولا: نِعْمَ رجلٌ، والتزموا "أل"،

(١) شرح المفصل ٨/١٥٦.

(٢) المائدة ١١٦.

(٣) ينظر: الأصول: ٢/١٩٠، ١٩١، وفيه: «ورأيت في كتاب أبي العباس بخطه موقَّفًا عند الجواب في هذه المسألة: ينظر فيه، وأحسبه ترك هذا القول».

(٤) الأصول ٢/١٩٠، ١٩١. وابن السراج هو محمد بن السريّ بن سهل ابن السراج البغدادي، أبو بكر، أحد أئمة النحو المشهورين، أخذ عن المبرد، وأخذ عنه: السيرافي والفارسي والرماني، له: الأصول، وغيره، توفي سنة ٣١٦. ينظر: نزهة الألباء ص ١٨٦، ومعجم الأدباء ٦/٢٥٣٤، وإنباه الرواة ٣/١٤٥، وبغية الوعاة ١/١٠٩.

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧/١٣٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٨، وارتشاف الضرب ٤/٢٠٤٣، والتصريح ٣/٤٠٥، والهمع ٥/٣٠.

فمُحالٌ أن يكون ذلك للتعريف مطلقًا؛ وإلا لجاز: نِعْمَ زيدٌ؛ لِمَا يختصُّ به من
إفادة التوكيد.

وأيضًا فإنه مما يدلُّ على (أنها)(1) للجنس: قولُهم: نِعْمَ المرأةُ هندٌ، ونِعْمَتِ المرأةُ هندٌ، كما يقولون: قام النسوةُ، وقامتِ النسوةُ؛ فلو كانت "المرأة" بمنزلة "هند" في العهد / لم يَجُزْ، كما لا يجوز: قام هندٌ، إلا في الضرورة أو الندور، كما قال بعضُهم(2): «قال فلانةُ». فأما قولُ بعضهم: إن ذلك(3) لجُمُود الفِعْلَين؛ فمنقوضٌ بـ"ليس" و"عسى" مع المؤنث(4).

إذا عرفتَ هذا؛ فنقول: اختُلف في التأويل، فقيل: الممدوحُ الجنسُ حقيقةً، وكأنك قلت: نِعْمَ جنسُه الذي هو الرجالُ، وقيل: الممدوحُ الشخصُ، ونُزِّل منزلة الجنس، والمعنى: نِعْمَ الذي هو الجنسُ، كما تقول: «أطْعَمَنا شاةً كلَّ شاةٍ»(5).

فعلى تثنيته وجمعه(6) لا إشكال فيها؛ لأنك تنزِّل الاثنين والجمعَ منزلة الجنس كلِّه، وعلى الأول فيه إشكالٌ، وجوابُه: أنك تجعل كلَّ واحدٍ من التثنية والجمع كأنه جميعُ الجنس مجازًا، فيَسُوغُ لك التثنيةُ والجمعُ.

كذا في "شرح الجُمَل"(7) لابن عصفور، وفيه نظرٌ؛ لأنه إذا كان الممدوحُ

(1) في الأصل: «أنه»، وهو خطأ.

(2) رواه سيبويه في الكتاب ٢/٣٨.

(3) أي: جواز: "نعم المرأة هند"، و"نعمت المرأة هند"، و"بئس المرأة هند"، و"بئست المرأة هند".

(4) فلا تجوز فيهما معه تاء التأنيث.

(5) رواه سيبويه في الكتاب ٢/١١٦.

(6) إذا قلت: نعم الرجلان الزيدان، ونعم الرجال الزيدون.

(7) ١/٦١٧.

الجنسَ حقيقةً -وهو قولُ الفارسيِّ(1)- فكيف يقول: تُجعل كلًّا من التثنية والجمع كأنه جميعُ الجنس؟ وإنما الجواب: أن الممدوح حينئذٍ الجنسُ كلُّه إذا كانوا رجلين رجلين، أو رجالًا رجالًا.

وعند ابن مَلْكُون(2) أن "أل" للعهد، وليس بجيِّدٍ؛ لِمَا تقدَّم من حذفهم التاء، ومن التزامهم "أل".

وعند الأوَّلين أن الرابط بين المبتدأ والخبر: العمومُ، و(عنده)(3) الرابطُ: إعادةُ المبتدأ بمعناه، كقول الأخفش(4) في: زيدٌ قام أبو عبدالله.

قلتُ: لو قال ابنُ مَلْكُون: إنه عطفُ بيانٍ؛ لكان أجوزَ معنًى وصناعةً،
وأثبتَ؛ إذ لا مانعَ منه إجماعًا، ومسألةُ الأخفش؛ / قيل: لم تَثْبُت، وعلى هذا ٢٣/ب
يكون الكلامُ جملةً واحدةً، نَعَمْ، يُحتاج ذلك في مثل: زيدٌ نِعْمَ الرجل، فلا مَلْجَأَ له إلا إلى ما قال، ولعله لذلك طَرَدَ الأمرَ في الجميع، فهذا البحثُ عندي في قوله.

وأما قولُهم ففيه عندي نظرٌ؛ لأنك إذا قلت: نِعْمَ رجلًا زيدٌ؛ فالرابط؛ إن قالوا: العمومُ الذي في "رجل"، فـ"رجل" نكرةٌ في سياق الإثبات، فلا يَعُمُّ، وإن قالوا: ضميرُ "نِعْمَ"؛ فهو ضميرُ "رجل"، وضميرُ الخاصِّ مُحالٌ أن يَعُمَّ؛ لأنه أقلُّ

(1) الإيضاح ص ١١١.

(2) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٦١٨. وابن ملكون هو إبراهيم بن محمد بن منذر الحضرمي الإشبيلي، أبو إسحاق، أحد نحاة الأندلس، أخذ عنه: الشلوبين وابن خروف، له: إيضاح المنهج في الجمع بين التنبيه والمبهج، وغيره، توفي سنة ٥٨٤. ينظر: إنباه الرواة ٤/١٩٦، والبلغة ص ٦٣، وبغية الوعاة ١/٤٣١.

(3) في الأصل: «عنده»، وهو خطأ.

(4) لم أقف على كلامه.

أحوالِه أن يكونَ مثلَه. وقد تحيبوا(١) عن هذه بأن "رجلًا" هنا محوّلٌ عن "الرجل"، فصوّبه بذلك، ويجبُ عليهم حينئذٍ تخصيصُ دعوى أن النكرة في الإيجاب لا تعُمّ.

وقال(٢) في موضعٍ آخرَ:

في "نِعْمَ الرجلُ زيدٌ" من المبالغة أمورٌ:

أحدها: تحويلُهم الصيغة إلى هذه الحالة، والتزامُهم حالتَه لتكون كالوقف عليها.

والثاني: الإبهامُ ثم الإيضاحُ، كما في ضمير الشأن، و[illegible] زيدٌ رجلًا.

والثالث: المدحُ عمومًا ثم خصوصًا، كما في ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾(٣)، وهذا غيرُ الذي قبله.

[٧٠]

مسألة

لا خلافَ أن فاعلَهما(٤) يكونُ بـ"أل"، نحو: ﴿نِعۡمَ ٱلۡمَوۡلَىٰ وَنِعۡمَ ٱلنَّصِيرُ﴾(٥)، ومضافًا لِمَا فيه "أل"، نحو: ﴿وَلَنِعۡمَ دَارُ ٱلۡمُتَّقِينَ﴾(٦)، ومضمرًا

---

(١) كذا في الأصل، ولعل الصواب: تجيبوا.

(٢) ألحق المؤلف هذا في الحاشية، بيسار الورقة ٢٣/أ، ومصدره [illegible].

(٣) البقرة ٩٨.

(٤) أي: نِعْمَ وبئسَ.

(٥) الأنفال ٤٠.

(٦) النحل ٣٠.

عائدًا لنكرةٍ تُفسِّره بعدَه، نحو: ﴿بِئۡسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلٗا﴾(١).

واختُلف(٢): هل يكون "مَنْ" و"ما" الموصولتين، و"ما" غيرَ الموصولةِ، أم لا؟

فحُجّةُ من أجاز: القياسُ، وهو أنهما في نيّة "أل"، والسماعُ؛ فأما في "ما" فقولُه سبحانه وتعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾(٣)، وأما في "مَنْ" فقولُ الشاعر(٤):

فَنِعْمَ مَرْكَبًا مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ ... وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانِ(٥)

و"ما" في الآية بمنزلةِ: ﴿نِعۡمَ ٱلۡمَوۡلَىٰ﴾(٦)، و"مَنْ" الثانيةُ في (البيت)(٧) كذلك، وأما الأولى (فبمنزلة)(٨): ﴿وَلَنِعۡمَ دَارُ ٱلۡمُتَّقِينَ﴾(٩).

وحُجّةُ مَنْ لا أجازه(١٠) أنهم لم يَعتَبِروا فيه إذا كان ظاهرًا إلا وجودَ "أل" التي للعموم، لا مجردَ التعريفِ؛ وإلا لجاز: نِعْمَ زيدٌ، ولا مجردَ العمومِ؛ وإلا لاطَّرَدَ:

---

(١) الكهف ٥٠.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٩، وشرح الكافية الشافية ٢/١١٠٩، وارتشاف الضرب ٤/٢٠٤٣، وأوضح المسالك (٣/٩٦ مع ضياء السالك)، والتصريح ٣/٤١٣، والهمع ٥/٣٧.

(٣) البقرة ٢٧١.

(٤) لم أقف له على قائل.

(٥) البيت من البسيط. روي: «ونعم» بدل «فنعم». مركبًا: ملجأ. ينظر: كتاب الشعر للفارسي ٢/٣٨٠، ومغني اللبيب ص ٥٧١، وشرح أبياته ٥/٣٣٨، والخزانة ٩/٤١٠، وينظر: جمهرة اللغة ٢/١٠٩٨، ٣/١٣٠٨، واللسان ١/٩١ (ر ك أ)، وتاج العروس ١/٢٥٨ (ر ك أ).

(٦) الأنفال ٤٠.

(٧) في الأصل: «الابيت»، وهو خطأ.

(٨) في الأصل: «فمنزلة»، وهو خطأ.

(٩) النحل ٣٠.

(١٠) كذا في الأصل.

... ...
فنِعْمَ صاحبُ قومٍ(١) ... ...

وأما / السماعُ فلا دليلَ فيه: أما في الآية فهي نكرةٌ بمنزلةِ "شيءٍ"، وفي ٣٤
"نِعْمَ" ضميرٌ، و"ما" تمييزُه، وجاز بها أن تُمَيِّزَ؛ لوَصْفِها بالجملة، أي: فنِعْمَ شيئًا ذلك الشيءُ هي، والمخصوصُ محذوفٌ، أي: فهو -أي: الإبداءُ- نِعْمَ شيئًا ذلك الشيءُ هي. كذا أوَّلَ ابنُ عصفورٍ(٢).

قلتُ: ويكون ذلك كقوله(٣):

... ... ورُبَّ قتْلٍ عارُ(٤)
...

أي: هو عارٌ، فحذَفَ المبتدأَ، وأبقى الخبرَ، وفي ذلك نظرٌ من وجهين:

أحدهما: أنه(٥) نصَّ في كتبه(٦) على أن ذلك ضعيفٌ، فلا يُخَرَّجُ التنزيلُ عليه،

---

(١) عجز بيت من البسيط، قيل: لحسان بن ثابت، وقيل: لغيره، وتمامه:

نِعْمَ صاحبُ قومٍ لا سلاحَ لهم ... وصاحبُ الركبِ عثمانُ بنُ عفانا

ينظر: الإيضاح ص ١١١، والمسائل العضديات ١/٦٤٠، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ١/١١٩، والمصباح لابن يسعون ١/٢٤٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/١٣١، والخزانة ٩/٤١٥.

(٢) شرح الجمل ١/٦١٤.

(٣) هو ثابتُ قطنة.

(٤) عجز بيت من الكامل، وتمامه:

إنْ يقتلوك فإنَّ قتلَك لم يكنْ ... عارًا عليك وربَّ قتلٍ عارُ

روي: «وبعض» بدل «ورُبّ»، ينظر: المقتضب ٣/٦٦، وأمالي ابن الشجري ٣/٤٦، والجنى الداني ص ٤٣٩، ومغني اللبيب ص ٤١، ١٧٩، ٦٥٣، وشرح أبياته ١/١٢٦، والخزانة ٩/٥٧٦، وينظر: الأغاني ١٤/١٧٦.

(٥) أي: ابن عصفور.

(٦) لم أقف على كلامه.

ثم إنه لم يَكْفِه ذلك حتى قال(١) في التقدير: «فنِعْمَ شيئًا هو ذلك الشيءُ هي، أي: الصدقاتُ»، هذا نصُّه(٢)، ثم قال: «وحُذِفَ اسمُ الممدوح -وهو المبتدأُ(٣)- لدلالةِ "إنْ تُبْدُوا" عليه، كأنه قال: فنِعْمَ شيئًا هو البداءُ(٤)» انتهى نصُّه. ففصَلَ بالمبتدأ (بين)(٥) الصفة والموصوف.

والثاني: أنه جعَلَ "شيئًا" المقصودُ به الصدقاتُ كما قدَّره؛ لأنه جعَلَ "هي" ضميرَ الصدقات مُخبَرًا عنها بـ"هو" واقعًا على الشيء، والجملة صفةٌ له، والصفةُ غيرُ الموصوف. وجعَلَ المبتدأَ ضميرَ الإبداء الذي قدره بـ"هو"، والتمييزُ شرطُه أن يكون نفسَ المخصوص؛ وإلا لم يحصُلِ ارتباطٌ.

قال: «وكذلك البيتُ: "مَنْ" بمنزلةِ "شيءٍ"، و"ضاقتْ مذاهبُه" صفةٌ، واسمُ الممدوح محذوفٌ، وكذا عَجُزُ البيت: "مَنْ" تمييزٌ، و"هو في سرٍّ" جملةٌ اسميةٌ صفةٌ، واسمُ الممدوح محذوفٌ».

[٧١]

مسألة

أفْعَلُ التفضيلِ المجردُ من "أل" والإضافةِ بمعنى الفعل؛ لأنك إذا (قلت)(٦):

---

(١) شرح الجمل ١/٦١٤.

(٢) هذا النص ليس في المطبوعة.

(٣) كذا في الأصل، وفي شرح الجمل: الإبداء.

(٤) كذا في الأصل، وفي شرح الجمل: الإبداء.

(٥) في الأصل: «من»، وهو خطأ.

(٦) في الأصل: «قلب»، وهو خطأ.

زيدٌ أفضلُ من عمرو(1)، فالمعنى: زيدٌ يزيدُ فضلُه على عمرو، وهو مُشْبِهٌ له في التنكير، فلذلك أُفرِد / وذُكِّر على كل حالٍ، كما أن الفعل كذلك.

و"أفعلُ" الذي بـ"أل" بمنزلة الرجلِ والغلامِ وغيرِهما من الأسماء المعرّفة بالأداة، فيجبُ أن يطابقَ مَنْ هو له، كما في الرجل والغلام.

و"أفعلُ" المضافُ إلى نكرةٍ بمنزلة "أفعلَ مِنْ"، فبسبب [illegible] أنه نكرةٌ مثلُه [illegible] معه المفضولُ، فيجبُ فيه عدمُ المطابقة.

و"أفعلُ" المضافُ إلى معرفةٍ له لفظٌ ومعنًى: أما لفظُه فمعرّفٌ، وباعتباره يجبُ أن يطابقَ، كالذي بـ"أل"، وأما معناه فالتنكيرُ، من حيثُ إنه [illegible] المفضول معه، فهو في نية المفضول بـ"مِنْ"، وباعتبار ذلك يجبُ ألا يطابقَ، [illegible] فيه الأمران، ويدلك على ذلك أنهم راعوا جانب لفظه ومعناه [illegible] كان [بـ"أل"](2) وجب أن يطابق؛ لأنه ليس له إلا جهةٌ واحدةٌ، وهي جهة اللفظ.

[٧٢]

مسألة(3)

"أفعلُ" التفضيل إذا استُعمل مضافًا، فتارةً يضافُ إلى جمعٍ معرّفٍ، نحو: زيدٌ أفضلُ الناسِ، وتارةً يضافُ إلى مفردٍ منكّرٍ، فيجب مطابقتُه [illegible]، نحو: زيدٌ أفضلُ رجلٍ، والزيدان أفضلُ رجلين، ولا يضافُ لما هو جمعٌ [illegible]

(1) جرى المؤلف في مواضع عديدة على كتابة "عمرو" بلا واو، فكتبها [illegible]
(2) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، والسياق يقتضيه.
(3) ألحق المؤلف هذه المسألة في الحاشية يسار الورقة ٢٥/أ.

فأما قوله تعالى: ﴿أَسْفَلَ سَٰفِلِينَ﴾(1)، فقال الصفّار(2): «أصلُه: أسفلَ قومٍ سافلين، فحُذِف المضافُ إليه، ونابتْ صفتُه عنه».

ولا خلافَ أنه يُضاف لاسمٍ، معرفةً كان أو نكرةً، نحو: أفضلُ الناسِ، وأفضلُ ناسٍ.

[٧٣]

مسألة

اعلمْ أن منهم مَنْ يقول: "أفعلُ التفضيل"، ومنهم مَنْ يقول: "اسمُ التفضيل"، والثاني أحرى على قياسِ قولهم: "اسمُ الفاعلِ" و"اسمُ المفعولِ"، ولكنّه من باب إضافةِ الاسمِ إلى غيرِ المسمّى، ولو أضافوه إلى مُسَمّاه لقالوا: اسمُ المفضَّل، ولكنّهم أضافوه إلى مُلابِسِه.

ونظيرُه قولُهم: "ألقابُ الإعراب"، أي: الأسماءُ المتعلّقةُ بالإعراب، ولو جعلتَها اسمًا للإعراب لزِمَ مساواةُ كلٍّ منها لقولنا: الإعراب، والواقعُ خلافُه.

ومَنْ قال: "أفعلُ التفضيل" كان فيه إعلامٌ من أول الأمر أن هذا مُلازِمٌ لهذه البِنْيَة، وكأنّ ذلك تعذّر عليهم في "اسم الفاعل" و"اسم المفعول"؛ لاختلاف الأوزان، فعدَلوا إلى الاسم المنطلِق على الجميع.

فأما "خيرٌ" و"شرٌّ" فنادرٌ، / لا اعتدادَ بهما، وأصلُهما ذلك، فيُسَمَّيان ٢٥/أ
باعتبار الأصل.

(1) التين ٥.
(2) لم أقف على كلامه.

وقال[1] في موضعٍ آخرَ:

"اسمُ التفضيلِ" كقولهم: "اسمُ الفعلِ"، على قولِ مَنْ يقول: مُسمَّى "نَزالِ" لفظُ: إنْزِلْ، واللفظُ ليس هو الفعلَ، بل الفعلُ اللفظُ والمعنى. وكقولهم: "[illegible] الإعراب".

والقائل: "أفعَلُ التفضيلِ" احترَزَ عن "أفعَل" في نحو: أَفْكَلٍ[2]، وفي نحو: أحمَرَ، وفي نحو: أَعْوَرَ؛ فلذلك أضيف إلى ما يدلُّ عليه[3].

ونظيرُه قولُهم: "إذا" المفاجأةِ.

فأما قولُهم: "إذا" الفُجائيةُ، و"الفُجائيةُ" صفةٌ لـ"إذا"، تابعةٌ لـ"إذا" في الإعراب، كقولك: برجلٍ بَصْريٍّ، فإنَّ "الفُجائية" نسبةٌ إلى الفُجاءة، فحُذِفَتِ التاءُ؛ لأنها لا تُجمَعُ مع ياء النسبةِ، وزالتِ الفتحةُ التي كانت لأجلِ تاءِ التأنيث، وكُسِرَتِ الهمزةُ؛ لأن ما قبلَ ياءِ النسبة يكون مكسورًا، وكذلك لو نَسَبْتَ امرأةً إلى "قَطَرِيّ بنِ الفُجاءة[4]" قلتَ: مررت بفُجائيةٍ، ولو نَسَبْتَ رجلًا قلتَ: برجلٍ فُجائيٍّ.

[٧٤]

(١) ألحق المؤلف هذا في الحاشية، أعلى الورقة ٢٥/ب ويمينها، وصدَّره بـ «ح».

(٢) هي الرِّعدة تعتري الإنسان من البرد أو الخوف. ينظر: اللسان ١١/٥٢٩ (ف ك ل)، وتاج العروس ٣٠/١٨٨ (ف ك ل).

(٣) ذكر ابن هشام نحو هذا في حواشيه على الألفية، كما في النكت للسيوطي ٢/١٢٥.

(٤) هو أحد قادة الخوارج وشعرائهم، خرج زمن ابن الزبير، وقتل سنة ٧٩. ينظر: وفيات الأعيان ٤/٩٣، وسير أعلام النبلاء ٤/١٥١.

مسألة

قال رحمه الله في موضعٍ آخرَ:

"أفعَلُ" التفضيلِ المضافُ؛ تارةً يكون مقصودًا به التفضيلُ على مَنْ أُضيف إليه، فيُشترَطُ أن يكون منه، وذلك نحو: زيدٌ أفضلُ رجلٍ، وعلى هذا امتنع: يوسفُ أحسنُ إخوتِه؛ لأنه ليس من إخوةِ نفسِه.

وتارةً لا يراد تفضيلُه على مَنْ أُضيف إليه، بل يرادُ به الإعلامُ بالزيادة المطلقةِ، أي: حَصَلَ له زيادةُ ارتقاءٍ في هذا الأمر، فهذا عندي بمنزلة المعرَّفِ بـ"أل"؛ ألا ترى أنك إذا قلت: زيدٌ الأفضلُ، لم (تكن)[1] في هذا الكلام ذاكرًا للمفضَّل عليه؟ فكذلك يجوزُ لك في الإضافة، وعلى هذا يصحُّ: يوسفُ أحسنُ إخوتِه، أي: يوسفُ هو الذي زاد فضلُه في الحُسْنِ من بين إخوتِه، فالإضافةُ للإيضاح، لا لبيان المفضَّلِ عليه.

وعلى ذلك خرَّج السُّهَيليُّ[2] قولَه صلى الله عليه وسلم: «فلِأَوْلَى رجلٍ ذكرٍ»[3]، وذلك أن "ذكرًا" صفةٌ لـ"أَوْلَى" لا لـ"رجلٍ"؛ لوجهين:

أحدهما: أنه على تقديرِ كونِها صفةً لـ"رجلٍ" تفيدُ التوكيدَ، وعلى أنها لـ"أَوْلَى" تفيدُ التأسيسَ، ومتى تعارضا في كلام الشارع أو غيرِه قُدِّم التأسيسُ؛ لأنه

(١) في الأصل: «يكن»، وهو خطأ.

(٢) رسالة في الفرائض وشرح آية الوصية ص ٨٤–٨٨، وفي النقل عنه هنا تصرف واختصار.

(٣) بعضُ حديثٍ أخرجه البخاري ٦٧٣٢، ٦٧٣٥، ٦٧٣٧، ٦٧٤٦ ومسلم ١٦١٥ وغيرهما عن ابن عباسٍ رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ألحقوا الفرائضَ بأهلها، فما بقي فلِأَوْلَى رجلٍ ذكرٍ»، وفي رواية: «فما تركَتِ الفرائضُ»، وفي رواية: «فهو لأَوْلَى».

الأصل.

قلتُ: فإن قيل: هذا يلزمُ على جَعْلِكَ "ذكرٍ" صفةً لـ"أقرب"[1].

فإن ذلك غيرُ لازمٍ[2]؛ لأن التقديرَ يصحُّ أن يكون: فلشخصٍ أقرب، فلا

يَختصُّ بالذكر، كما تقول: هذا الوقفُ لعَقِبي الأقربِ فالأقرب، فلا تَعُمُّ / الذكر ٢٥/ب

دون المؤنث.

والثاني: أنه إذا جُعِل صفةً لـ"رجلٍ" اقتضى ذلك أن ابنَ البنتِ يأخذُ من

المال؛ لأنه يَصدُقُ عليه "أَوْلَى رجلٍ ذَكَرٍ"، لكنه لا يأخذُ، وإذا جعلناه صفةً

لـ"أَوْلَى" لم يَرِدْ، كما سنذكر.

ووجهٌ ثالثٌ: وهو أنه اقتضى أن لا يدخلَ الطفلُ الرضيعُ الذي ليس برجلٍ؛

فإنه لا يُقالُ له في عُرْفِ اللغة: رجلٌ، وقد عُلِم أن الميراثَ يجبُ للأقعد، وإن كان

ابنَ ساعةٍ.

قال: «فلذلك نقول: إن "أَوْلَى" "أَفْعَلُ" مضافٌ إلى "رجلٍ" إضافةَ سببٍ».

ويعني: أن الرجل هو الواسطةُ بين هذا الأَوْلَى وبين الميتِ، فهو سببٌ في

توريثه؛ لأنه لا يرثُ إلا إذا كانت قرابتُه من هذه الجهة.

«ومضافٌ إلى الميت إضافةَ نسبٍ».

قلتُ: إن أراد تقديرَ إضافةٍ فليس بجيِّدٍ، وإنما يريدُ: أنك لو قلتَ: أَوْلَى

(١) لأن كلمة "أقرب" لا تطلق إلا على الذكر، أما الأنثى فيقال لها: قُربى، فيكون قوله: "ذكر" مع قوله: "أقرب" من باب التوكيد أيضًا، لا من باب التأسيس. هذا ولم أجد كلمة "أقرب" في شيء من روايات الحديث، فلعله ذكرها تفسيرًا لا روايةً.

(٢) في الحاشية بلا إلحاق: «فإذا جُعِل "ذكر" صفةً لـ"رجل"».

الميت، كانت هذه الإضافةُ إضافةَ نسبٍ، وهناك إضافةُ السببِ، والتقديرُ: أَوْلَى

رجلٍ بالميت، أي: أقربُ رجلٍ، أي: لشخصٍ أقربَ رجلٍ من الميت.

قال: «ونظيره: هو أخوك أخو الرخاء لا أخو الشدة».

يعني: أنك بعد أن أضفت الأخَ إلى المخاطَب، أضفته للرخاء؛ لأنها سببُ

الأخوة.

«و: هم أقربُوك أقاربُ الطمعِ والضرورة».

قال: «فأفاد قولُه: "أَوْلَى رجلٍ" نفيَ الميراث عن الأَوْلَى الذي هو من قِبَلِ

الأم كالخال ونحوِه؛ لأن الخال أَوْلَى الميتِ».

يعني: من ابن عمِّ العمِّ مثلًا.

قال: «لأنها ولايةُ بطنٍ، لا ولايةُ صُلْبٍ.

وأفاد بقوله: "ذَكَرٍ" نفيَ الميراث عن النساء، وإن كُنَّ من الأَوْلَيْنَ بالميت / ٢٦/أ

من قِبَلِ صُلْبٍ؛ لأنهن إناثٌ.

و"ذَكَرٍ" نعتٌ لـ"أَوْلَى"، ولَمَّا كان مخفوضًا في اللفظ حُسِبَ أنه نعتُ

"رجلٍ".

ولو قلتَ: مَنْ يرثُ هذا الميتَ بعد ذوي السِّهام؟ لقلتُ: أَوْلَى رجلٍ ذكرٌ -

بالرفع-، ولو قيل: مَنْ يُعطَى المالَ؟ لقيل: أَوْلَى رجلٍ ذكرًا -بالنصب-.

ولم يَبْقَ أن يُستشكَل على هذا إلا إضافةُ "أَفْعَلَ" إلى ما ليس جزءًا منه».

وقد مضى التوجيهُ.

قلتُ: حاصلُه أنه إنما يَلزَمُ ذلك إذا أضفتَه إلى المفضَّل عليه، وهذا ليس

كذلك، ونحن قاطعون بجواز: هؤلاء أقربوك وأقربو زيدٍ.

قال: «وهذا جائزٌ في "الأدنى" و"الأولى" و"الأقرب"، إذا أردتَ بهم معنى النسب».

وبقرينة أنك لو قلت: فلقريب رجلٍ ذكرٍ هو أقربُ مما عداه، بمعنى: فلقريب رجلٍ له اتصالٌ بالميت، وهذا القريبُ ذكرٌ، وهو أقربُ مما عداه؛ لكان مؤدِّيًا هذا المعنى، فالمشترطُ ثلاثةُ أمورٍ: كونُ هذا المعطى ذكرًا، وكونُه يُدْلي بذكرٍ، وكونُه أقربَ من غيره.

وقال[1] في موضعٍ آخرَ، في امتناع "يوسفُ أحسنُ إخوتِه":

لأن "أفعَلَ" لا يُضافُ إلا إلى ما هو جزءٌ منه، فإن جعلتَ أُخُوَّتَه صادقةً عليه معهم؛ فباطلٌ، من جهةِ إضافتِك إياهم إليه، ومن جهةِ أنه إذا قيل لك: أعدُدْ لي إخوةَ يوسفَ، لم تعُدَّه معهم، وإن لم تجعلْ أُخُوَّتَه صادقةً عليه (معهم)[2]، بل خاصّةً بهم دونه؛ فيلزمُ إضافةُ "أفعَلَ" إلى ما ليس هو جزءًا منه، فيلزمُ أن تُجيز: يوسفُ أفضلُ النساء، فهذا يُوجِبُ المنعَ في المسألة، فافْهَمْه.

وتجوزُ المسألةُ على وجهٍ: وذلك أنك إذا قصدتَ بـ"أفعَلَ" زيادةً مطلقةً، ولم تُرِدْ به تفضيلًا على شيءٍ بعينه، ولكنّك لمّا قلت: يوسفُ أحسنُ، أي: (زائدٌ)[3] في الحسن؛ أضفتَه لإخوتِه؛ للاختصاص، كأنك قلت: هو الأحسنُ من بين إخوته، فبيَّنتَ بالإضافة الجهةَ التي خرج منها، واختصَّ بهذه الصفة.

[٧٥]

(١) لحق المؤلف هنا في الحاشية، يسار الورقة ٢٥/ب وأسفلها، وصدَّره بـ «حه».

(٢) في الأصل: «معه»، وهو خطأ.

(٣) في الأصل: «زائدًا»، وهو خطأ.

مسألة[1]

اختُلف[2] في نحو: "اللهُ أكبرُ" و"اللهُ أعظمُ"، فقيل: "أفعَلُ" بمعنى: فاعِل، والسرُّ في هذا: أن إطلاق الكبير والعظيم والموجود ونحو ذلك على القديم والحادث؛ هل هو بطريق التواطؤ، أو بطريق الاشتراك اللفظيِّ، (أو)[3] المعنويِّ؟

اختُلف في ذلك:

فإن قلنا: بالاشتراك اللفظيِّ؛ امتنع في هذه الأشياء أن[4] / تكون ٢٦/ب

المفاضلة؛ لعدم المشاركة في المعنى.

وإن قلنا: بالاشتراك المعنويِّ؛ جاز.

والحقُّ: الأول، وأنه لا مناسبة بين القديم والحادث في معنًى من المعاني، وإنما الاسمُ واحدٌ، والحقيقةُ مختلفةٌ.

وأما قولُهم في:

... دعائمُــــه أعــــزُّ وأطــــولُ[5]

...

(١) نقل هذه المسألة بتمامها من خطِّ ابن هشام: ياسين العليمي في حاشية التصريح ٣٥٣/٣.

(٢) ينظر: المقتضب ٢٤٥/٣، والزاهر ٢٩/١، وتهذيب اللغة ٢١٤/١٠، والخزانة ٢٤٢/٨-٢٤٧.

(٣) في الأصل: «لا»، وقد جاء على الصواب عند ياسين.

(٤) مكررة في الأصل أول الورقة التالية.

(٥) بعض بيتٍ من الكامل، للفرزدق، وتمامه:

إن الـــذي سَمَـــكَ الســـماءَ بنـــى لنـــا ... بيتـــا دعائمُـــه أعـــزُّ وأطـــولُ

حيث رفع: دعائمه: العيدان التي تدعمه. ينظر: النقائض ١٨٤/١، وديوان الفرزدق بشرح الحاوي ٣١٨/٢، والخزانة ٢٤٢/٨، وينظر: الصاحبي ص ٤٣٤، والزاهر ٣٠/١، وتهذيب اللغة ٢١٥/١٠، واللسان ١٢٧/٥ (ك ب ر)، ٣٧٤/٥ (ع ز ز).

إن "أَفْعَل" بمعنى: فاعلٍ، أي: عزيزةٌ طويلةٌ، فإن كان معتمَدُهم أنه لم يُذكَرْ مُفضَّلٌ عليه، فانتفى كونُه للتفضيل؛ فليس بشيءٍ؛ لأنه يكونُ مثل: ﴿وَٱلْءَاخِرَةُ خَيْرٌ لِّمَنِ ٱتَّقَىٰ﴾(١).

فإن قالوا: دلَّ هنا الدليلُ على أن المرادَ: خيرٌ من الدنيا، وهنا ليس كذلك.

فإنا نقول: قدِّروه عامًّا.

فإن قيل: لا يستقيمُ: أعزُّ مِنْ غيرِه؛ لعِلْمِنا بأن لنا أشياءَ غيرَه أعزُّ منه.

فإن ذلك ساقطٌ، بل يُقدَّرُ ذلك العامُّ: أعزُّ وأطولُ مِنْ غيرِه من (البُيوت)(٢)، لا مِنْ غيرِه مطلقًا.

فإن قال: لم يَذكرِ الفَرَزْدَقُ(٣) هذا في مَعرِض بُيُوتٍ يريدُ تفضيلَ هذا عليها؛ فلهذا نَفَينا التفضيلَ.

قلنا: إنه في مقامِ التَّمَدُّحِ والافتخارِ، فيصحُّ(٤) أن يُقالَ: إن لنا بيتًا أعزُّ وأطولُ من بُيُوتِكم، ليس لكم بيتٌ مثلُه.

فإن قيل: لم يُرِدْ أن يُثبِتَ لهم بيوتًا(٥)

(١) النساء ٧٧.

(٢) في الأصل: «الثبوت»، وقد جاء على الصواب عند ياسين.

(٣) هو همام بن غالب بن صعصعة التميمي، أبو فراس، أحد شعراء الطبقة الأولى الإسلاميين، كانت له مهاجاة مع شعراء عصره، كجرير والأخطل والراعي، توفي سنة ١١٠. ينظر: طبقات فحول الشعراء ٢/٢٩٨، والمؤتلف والمختلف للآمدي ص ٢١٦، ومعجم الشعراء ص ٤٨٦، والأغاني ٢١/١٩٣.

(٤) مكررة في الأصل.

(٥) بعده بياض في الأصل مقداره سطر ونصف. وتمامه عند ياسين: «عزيزةً طويلةً، وهذا أعزُّ منها، احتقارًا لهم؛ لأنهم لم يَسبِقْ منهم دعوى، فهذا جيدٌ حسنٌ، فتأمَّله».

[٧٦]

مسألة

"هذِهِ" يُشارُ بها للمؤنث خاصَّةً.

فإن قلتَ: فما تصنعُ بقولهم: «هذه الظُّهرُ»(١)، والظُّهرُ اسمٌ للوقت، كالظَّهيرةِ، لا اسمٌ للصلاةِ، بدليلِ / قولك: صلاةُ الظُّهرِ، فأضافوها إليه، وكما ٢٧/أ

قالوا: المغرب، أي: زمنُ الغروبِ؟

قلتُ: هذا ذكره س في باب التوسُّعِ والمجازِ، فقال(٢): «ومنه: قولُهم: هذه الظُّهرُ» انتهى.

وتوجيهُه: أن الأصلَ: صلاةُ الظُّهرِ، وإنما لم يُشيروا بـ"هذا"؛ لئلا يُتوهَّمَ أن المرادَ الزمانُ لا الصلاةُ، والفرضُ أن مرادَ هذا القائلِ الصلاةُ.

قاله الصَّفَّارُ(٣).

[٧٧]

مسألة

المصدرُ الصريحُ يقعُ في موضعِ الفاعلِ(٤)، نحو: ﴿مَآؤُكُمْ غَوْرًا﴾(٥)، والمفعول:

(١) رواه سيبويه في الكتاب ١/٢١٥.

(٢) الكتاب ١/٢١٥.

(٣) لم أقف على كلامه.

(٤) يريد بالفاعل: اسم الفاعل، ويريد بالمفعول -فيما يأتي-: اسم المفعول.

(٥) الملك ٣٠.

﴿ هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ ﴾[١]، والمصدرُ المؤوَّلُ كذلك، في موضع الفاعل، نحو: عسى زيدٌ أن يقومَ، ﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ ﴾[٢]، وفي موضع المفعول، نحو: ﴿ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾[٣]، ﴿ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا۟ ﴾[٤].

[٧٨]

مسألة

قال ابنُ الطَّراوة[٥]: «الإبهامُ الذي يُفسِّره التمييزُ؛ إما في الجنس، نحو: عشرون رجلًا، أو البعض، نحو: أحسنُ الناسِ وجهًا، أو الحال، نحو: أحسنُهم أدبًا، أو السبب، نحو: أحسنهم عبدًا».

ع: فهو كالبَدَل في أقسامه الثلاثة، والقسمانِ الآخرانِ نظيرُهما بَدَلُ الاشتمال.

ويُوَضِّحُ الأولَ: أن الإفراد في موضع الجمع، و"رجلًا" في موضع "رجال"، و"العشرون" نفسُ الرجال.

(١) لقمان ١١.

(٢) يونس ٣٧. وعلى تقدير ابن هشام في المغني ص ٧٠٩، ٩٠٧ بـ"مُفترى" تكون من أمثلة التأويل باسم المفعول.

(٣) ص ٧٥.

(٤) المجادلة ٣. والتقدير: للمخلوق، و: للمقُول.

(٥) لم أقف على كلامه. وابن الطراوة هو سليمان بن محمد بن عبدالله المالقي، أبو الحسين، من أعلام النحو بالأندلس، أخذ عن الأعلم، وأخذ عنه السهيلي، له: الترشيح، والإفصاح، وغيرهما، توفي سنة ٥٢٨. ينظر: إنباه الرواة ٤/١١٣، والبلغة ص ١٤٩، وبغية الوعاة ١/٦٠٢.

ومِثْلُ البَدَل في اشتراط الضمير وعدمِه: الخبرُ؛ فإنه إن لم يكن[١] نفسَ الأول لم يَحتجْ لضميرٍ؛ أو غيرَه احتاج، وربَّما حُذِف؛ للدلالة عليه، كما في الخبر.

[٧٩]

مسألة

فإن قلتَ: لأيِّ شيءٍ قالوا في: "الحَسَنِ الوجهِ": إنه نُقِل الإسنادُ عن الفاعل إلى الضمير، فصار "الوجه" مفعولًا، و(هلَّا)[٢] بقَوا مع الأصل الذي أُلِفَ؟

قلتُ: إمّا أن (تَدَّعِيَ)[٣] أن "الوجه" في قولك: حسنُ الوجهِ، في موضعِ رفعٍ، مثلُه في: أعجبني ضربُ الأميرِ اللصَّ، أو لا:

إن ادعيتَ ذلك؛ فهو باطلٌ، من جهة أنهم قالوا: بامرأةٍ[٤] / حسنةِ الوجهِ، ٢٧/ب

ولا يُجيزون: حسنِ الوجهِ، كما يُجيزون: بامرأةٍ حسنٍ وجهُها.

وأما رَدُّهم بأنه يلزم إضافةُ الشيء إلى نفسه؛ فذلك إنما يَمتنعُ في الإضافة المحضة، أما في الإضافة التي للتخفيف فلا؛ لأن المانع أن الشيء لا يُعَرِّفُ نفسَه، ولا يُخَصِّصُها، فيفوتُ هناك معنى الإضافة، وهذا مفقودٌ هنا؛ ألا ترى أنه يجوز:

ولولا يومُ يومٍ ما أردْنا … جزاءَكِ[٥] … … …

(١) كذا في الأصل، ولعل الصواب: إن كان، كما سيأتي في المسألة ١٣١.

(٢) في الأصل: «هل لا»، وهو خطأ.

(٣) في الأصل: «يدعي»، وهو خطأ.

(٤) مكررة في الأصل أول الورقة التالية.

(٥) بعض بيتٍ من الوافر، للفرزدق، وتمامه:

ولولا يومُ يومٍ ما أردنا … جزاءَكِ والقروضُ لها جزاءُ

ينظر: الكتاب ٣/٣٠٣، وشرح الكافية الشافية ٣/١٦٩٩، والخزانة ٦/٤٤٠.

فأضفته إلى مِثْلِه لفظًا ومعنًى، لَمّا كانتِ الإضافةُ غيرَ محضةٍ؟

وإن لم تدَّعِ أنه في موضع رفعٍ؛ فإما أن تدَّعِيَ أنه منوَّرٌ مفعولًا، أو لا:

إن ادَّعيتَ فهو مرادُنا.

وإن لم تدَّعِ؛ فعلى أيِّ وجهٍ طلبُه له؟

فإن قلتَ: اقتضاه من حيثُ إنه بيانٌ لمحلِّ الحُسْنِ.

قلتُ: يلزم أن تكون الإضافةُ محضةً؛ لأن المضاف الطالبَ لمضافٍ إليه لا على جهةِ المعموليةِ السابقةِ على الإضافة؛ يجب أن يكون مُتخصِّصًا بالإضافة، وفي جري ذلك على النكرة ما يمنعُ هذا.

وقال[1] في موضعٍ آخرَ:

إن الصفة المشبَّهة لا تكون إضافتُها مُعرِّفةً ألبتَّةَ؛ لأن من ضرورة الصفةِ المشبَّهةِ أنَّ إضافتَها من نصبٍ[2]، ومهما كانت كذلك لم تتعرَّفْ، فإن أردتَ بـ"حَسَنِ الوجهِ": الذي عُرِف بذلك؛ لم تكنْ صفةً مشبَّهةً، وكان شيئًا آخرَ، فلا تُعقَلُ صفةٌ مشبَّهةٌ إلا وهي غيرُ مَعْرِفةٍ.

إذا عرفتَ هذا؛ فنقولُ: إذا أردتَ تعريفَها أدخلتَ "أل" عليها، قال س[3]: «فاحتاج إلى هذا، حيثُ مُنِعَه منه ألبتَّةَ ما يكونُ لِمِثْلِه»، أي: احتاج لـ"أل" حيثُ

(١) ألحق المؤلف هذا في الحاشية، أعلى الورقة ٢٨/أ ويسارها، وصدَّره بـ«ح».

(٢) لأن أصل: حسن الوجه: حسنٌ الوجهَ، فإضافة الصفة المشبهة إضافة غير محضة، لا تفيد تعريفًا ولا تخصيصًا، وإنما تفيد تخفيف اللفظ، أو رفع القُبْح. ينظر: شرح الكافية للرضي ٢/٢٨٣، ٢٨٤، وارتشاف الضرب ٤/١٨٠٤، وأوضح المسالك (مع ضياء السالك ٢/٢٩١-٢٩٤)، والتصريح ٣/١١٥، ١١٦.

(٣) الكتاب ١/٢٠٠، ونصُّه: «فاحتاج إلى ذلك حيث مُنع ما يكون في مثله ألبتة».

مُنِعَ ما يكونُ لأشباهِه من التعريف والإضافة.

ولا حرجَ في أن تُجمَعَهما، أعني: "أل" والإضافة، ولكنْ بشرطِ انتفاءِ المانعِ، كالذي في: الحَسَنِ وجهٍ، وهو قُبْحُ اللفظ؛ لأنه نظيرُ: الغلامِ رجلٍ[1]، وكالذي في: الحَسَنِ وجهِه؛ فإنه رجوعٌ عن الأصل الذي هو: الحَسَنُ وجهُه، وفيه تكريرُ الضمير[2]، والتجوُّزُ من غير داعٍ، بخلاف: الحَسَنِ الوجهِ[3].

فثبت أن الأصل في: "الحَسَنِ الوجهِ" والمختار فيه: الخفضُ، وقد ثبت أن الأصل في: "الضاربِ الرجلَ": النصبُ، من حيثُ هو محمولٌ على الفعل، ولكنه أُجيز فيه[4] الخفضُ حملًا عليه[5]، كما أنه هو حُمِل -في جواز النصب- عليه، فهذا تحريرُ قول النحويين: إنما جاز "الضاربُ الرجلِ" حملًا على "الحَسَنِ الوجهِ"، وإنما

(١) وذلك لأن النكرة هنا -وهي "وجه"- يجوز نصبها على التمييز، فلا حاجة للإضافة. ينظر: أوضح المسالك (مع ضياء السالك ٢/٢٩٤)، والتصريح ٣/١١٦.

(٢) لأن الغالب في الصفة المشبهة إذا أضيفت أن ترفع ضميرًا مستترًا فيها يربطها بما جرت عليه، فإذا أضيف نحو "الحسن وجهه" صار فيه ضميران: المستتر في الصفة، والظاهر في "وجهه"، وهذا هو المقصود بالتكرير.

(٣) نحو "الحسن الوجه" تتعين فيه الإضافة؛ لأن في رفعه ونصبه قبحًا، أما الرفع فلخلوّ الصفة المشبهة من ضمير يربطها بالموصوف، فإنها إذا رفعت الظاهر لا ترفع معه ضميرًا، وأما النصب فلأن الصفة المشبهة لا تصاغ إلا من اللازم فهي كفعلها، فلا تنصب المفعول به. وفي "الحسن وجهٌ" انتفى قبح النصب، إذ يجوز نصب وجه على التمييز، والتمييز ينصبه المتعدي واللازم، وفي "الحسن وجهه" انتفى قبح الرفع؛ لأن في المرفوع ضميرًا مضافًا إليه يعود على الموصوف. ينظر: أوضح المسالك (مع ضياء السالك ٢/٢٩٣، ٢٩٤)، والتصريح ٣/١١٦.

(٤) أي: في "الضارب الرجل".

(٥) أي: على "الحسن الوجه".

جاز "حَسَنُ الوجهِ" حملًا على "الضاربِ الرجلِ".

[٨٠]

مسألة

حكى العبدي[(١)]، عن الحريري[(٢)]، أنه لا يَحمِلُ الصفةَ على الموضع، وإن أجازه في العطف والبدل.

قال: «تقول: إن زيدًا منطلقٌ وعَمْرًا، و: (عَمْرٌو)[(٣)]، وكذا البدلُ، ولو وصفتَ لم يَجُزْ إلا النصبُ، نحو: إن زيدًا منطلقٌ الظريفَ».

وحُجَّتُه: أن البدلَ والعطفَ جملةٌ أخرى، والعاملُ في الأول غيرُ العامل في الثاني، والصفةُ والموصوفُ عاملُهما واحدٌ[(٤)]، فمُحالٌ كونُ الشيءِ الواحدِ مرفوعًا ومنصوبًا.

[٨١]

مسألة

---

(١) لم أقف له على ترجمة.

(٢) لم أقف على كلامه.

(٣) في الأصل: «عمرو».

(٤) الجمهور على أن العامل في العطف والنعت والتوكيد هو العامل في المتبوع، وقيل: التبعية، أما البدل فالعامل فيه مقدر، وقيل: هو المتبوع. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٣٠، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/٩٤٦، والتصريح ٤/٥١، والهمع ٥/١٦٦، ١٦٧.

المصدرُ الحالُّ محلَّ الفعلِ دون حرفٍ مصدريٍّ لا يُنعَتُ؛ لأنه بمنزلة الفعل، / ولهذا قال الزَّعْفَراني[(١)] [في][(٢)]: "سقيًا لك"[(٣)]: إنه لا يجوزُ أن يكون "لك" صفةً؛ لأنه كالفعل، أعني: أن المصدرَ كالفعل. ٢٨/أ

[٨٢]

مسألة

التعجُّبُ معنًى (يَعرِضُ)[(٤)] في النفس، ويكونُ ممَّا خَفِيَ سببُه، وخرج عن نظرائه، نحو: ﴿فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ﴾ إلى قوله: ﴿عَجِيبٌ﴾[(٥)]، فلمَّا اجتمع الشَّرْطانِ للمرأة رحمها الله تعالى تعجَّبتْ وجودَ الولدِ على الكِبَرِ منها ومن إبراهيمَ عليه الصلاة والسلام، وهو حكمٌ نادرٌ، ومجهولُ السببِ، وهو قدرتُه تعالى، وخَرْقُ العادةِ للأنبياء، فأبطلَ تعالى عَجَبَها بقوله: ﴿أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾[(٦)].

---

(١) ينظر: المحصول في شرح الفصول لابن إياز ١/٥٤٠، ٥٤١. والزعفراني هو محمد بن يحيى المصري، أبو الحسن، عالم بالنحو، أخذ عن الفارسي والربعي. ينظر: معجم الأدباء ٥/١٩٤٦، وبغية الوعاة ١/٢٦٨.

(٢) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، والسياق يقتضيه.

(٣) ذكر ابن هشام في المغني ص ٢٩٢ أن اللام في هذه المسألة للتبيين، ورجح أنها متعلقة بمحذوف تقديره: إرادتي، وذكر أن ابن عصفور يعلِّقها بـ"أعني" محذوفًا، وردَّه بأن "أعني" يتعدى بنفسه. وينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٢١، وارتشاف الضرب ٤/١٩٣٢، والمساعد ٢/٤٢٠.

(٤) في الأصل: «تعرض»، وهو خطأ.

(٥) هود ٧١، ٧٢، وتمامها: ﴿فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ ۝ قَالَتْ يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عَجِيبٌ﴾.

(٦) هود ٧٣.

وكان حقُّه -لكونه معنًى من المعاني اللاحقة للكلام- أن يضعُوا له حرفًا، إلا أنهم وضعوا له فِعْلَين: ما أَفْعَلَه، و: أَفْعِلْ به، فـ"ما أَفْعَلَه" ماضٍ مرادٌ به الحال، و"أَفْعِلْ به" لفظُه أمرٌ، ومعناه الخبرُ والتعجُّبُ، وزمنُه الحالُ[1].

[٨٣]

مسألة

إن قلتَ: ما تقولُ في نحو: لا إله إلا الله؟[2]

قلتُ: اسمُ الله تعالى خبرٌ عند المحققين لا بدلٌ؛ لأن "لا" المركَّبة لا عملَ لها في الخبر، فلا محذورَ في كونه معرفةً موجبًا.

نَعَمْ، على قول الأخفشِ[3]: إن المرفوع خبرٌ لـ"لا"، وإنها تعملُ في الخبر دائمًا؛ نحتاج إلى جَعْلِه بدلًا، فافْهَمِ الفرقَ بين القولين؛ فإن الناس يُطلقون القولَ بنفي الخبرية، وهو غلطٌ.

[٨٤]

مسألة

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/١٠٧٧-١٠٧٨، وارتشاف الضرب ٤/٢٠٦٥، ٢٠٦٦، وأوضح المسالك (مع ضياء السالك ٣/٧٤-٧٨)، والهمع ٥/٥٤-٥٩.

(٢) لابن هشام رسالة خاصة في إعراب "لا إله إلا الله"، حققها الدكتور حسن بن موسى الشاعر في العدد المزدوج ٨١، ٨٢ من مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/١٠٦، والجنى الداني ص ٢٩١، ومغني اللبيب ص ٣١٤.

الفرقُ بين "زيدٌ صديقي" و"صديقي زيدٌ"[1]: أن في الأول لا يلزمُ انحصارُ الصداقة في زيدٍ؛ لأن الخبر فيه صالحٌ لأن يكون أعمَّ من المبتدأ، بخلاف الثاني، فإنَّا لا يمكننا أن نجعل الخبرَ الذي هو زيدٌ أعمَّ من المبتدأ، فما بقي إلا أن (نجعله)[2] مساويًا؛ وإلا لكان الخبر / أخصَّ من المبتدأ، وأنه غيرُ جائزٍ، وإذا كان ٢٨/ب
مساويًا لزم الانحصارُ ضرورةً، فصَدَق أن كل مَنْ هو صديقي: زيدٌ؛ حينئذٍ.

[٨٥]

مسألة

عندي في نحو: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[3] أنها "لا" النافيةُ للجنس، حُذِفَ خبرُها؛ لأنه كثيرًا ما يُحذَف، نحو: لا ضيرَ، ولكنَّهم لَمَّا بالغوا في التأكيد بزيادة التاء؛ التزموا حذفَه.

وأنَّ من قرأ: ﴿وَلَاتَ حِينُ﴾[4] بمنزلة مَنْ قال: لا عليك؛ أُثبِتَ الخبرُ، وحُذِفَ الاسمُ.

وهذا أولى؛ لأنه حَمْلٌ على ما ثَبَت، وتقليلٌ (للاشتراك)[5]، وإثباتٌ لمعنى

(١) ينظر: الرسالة الثانية عشرة من مجموع رسائل في اللغة لابن السيد ص ٢٥٧-٢٦٥، والتذييل والتكميل ٣/٣٢٣، ٣٢٤، وارتشاف الضرب ٣/١٠٩٩، والهمع ٢/٢٨، وينظر: مفتاح العلوم ص ٢١٣، والإيضاح (١/١٥٤-١٥٦ مع بغية الإيضاح).

(٢) في الأصل: «يجعله»، وهو خطأ.

(٣) ص ٣.

(٤) هي قراءة عيسى بن عمر وأبي السمَّال. ينظر: معاني القرآن للأخفش ٢/٤٩٢، ومختصر ابن خالويه ص ١٣٠، وشواذ القراءات للكرماني ص ٤٠٩، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري ٢/٣٩٠.

(٥) في الأصل: «الاشتراك»، وهو خطأ.

العموم على سبيل الاستغراق، حيثُ هو مُرادٌ.

[٨٦]

مسألة

رَدَّ ابنُ مالكٍ(١) على ابنِ الحاجبِ قولَه(٢): «"لا" التي لنفي الجنس»، فقال: «الأَوْلى: العاملةُ عَمَلَ "إنَّ"؛ فإن العاملةَ عَمَلَ "ليس" قد تنفي الجنسَ».

[٨٧]

مسألة

قولُنا: إن اسم الفاعلِ يجوزُ تقدمُ معمولِه عليه؛ مخصوصٌ بما عدا اسمَ الفاعلِ في العَدَدِ، وذلك أنك لا تقول في: أنا رابعُ ثلاثةٍ: أنا ثلاثةً رابعٌ.

نصَّ عليه الأخفشُ(٣)، فيما حكَى عنه ابنُ هشامٍ الخضْراويُّ(٤) في "شرح الإيضاح"(٥).

وعلَّتُه عندي: أن أصلَ هذه: الإضافةُ، فلم يُقدِّموه؛ لذلك، كما لا يَتقدَّمُ المضافُ إليه، وقد نصَّ س(٦) على أن الذي يَستعملُ ذلك قليلٌ، وإن كان قياسًا.

---

(١) التحفة (النكت على الحاجبية) ص ١٠٠، وينظر: النكت للسيوطي ٣١٦/١.

(٢) الكافية (٢١٠/٢ مع شرح الرضي).

(٣) لم أقف على كلامه.

(٤) هو محمد بن يحيى بن هشام الأنصاري الأندلسي، أبو عبدالله، يعرف بابن البردعي، أخذ عن ابن خروف، له: الإفصاح بفوائد الإيضاح، وفصل المقال في أبنية الأفعال، وغيرهما، توفي سنة ٦٤٦. ينظر: بغية الوعاة ٢٦٧/١.

(٥) لم أقف على ما يفيد أنه موجود.

(٦) الكتاب ٥٥٩/٣.

[٨٨]

مسألة

قال أبو عليٍّ في "التَّذكِرة"(١): «"زحيمٌ" و"أميرٌ" لا يتعدَّى؛ لأنه على لفظِ ما لا يتعدَّى إلى المفعول به، نحو: ظريفٍ وشريفٍ، فكذلك "زحيم"، وإن كان فعلُه قد تقولُ فيه: زحمتُه؛ فإنك لا تُعدِّي اسمَ الفاعلِ منه؛ لخروجه على نحوِ ما لا يتعدَّى، / وإن كان فعلُه يتعدَّى؛ ألا ترى أن نفسَ الفعلِ إذا بُني على وزنِ ما يكون للغرائزِ لا يتعدَّى، نحو: عَلُمَ، وضَرُبت اليَدُ يدُه، فإذا لم يتعدَّ الفعلُ نفسُه فاسمُ الفاعلِ إذا جاء على بناءِ ما ذكرنا أَوْلى بأن لا يتعدَّى». ٢٩/أ

غ: ويكونُ مثالُ المبالغة أَوْلى؛ لأنه مُحوَّلٌ مما لو كان على هذه الزِّنَة لم يتعدَّ.

وقولُه: «عَلُمَ»؛ نصَّ المتأخرون على أن "عَلُمَ" لا يجوزُ فيه ذلك(٢).

[٨٩]

مسألة

جاء الخفضُ على الجوارِ في التأكيد، أنشد أبو الجرَّاح(٣):

---

(١) في مختار التذكرة لابن جني ص ٣٧، ٣٨ نحوه.

(٢) ينظر: الأصول ١١٦/١، وارتشاف الضرب ٢٠٥٦/٤، وشرح الألفية لابن عقيل ١٥٨/٢.

(٣) هو العُقيلي، أحد الأعراب الشعراء والرواة الذين دخلوا الحاضرة، ينظر: الفهرست ١٢٩/١، ومعجم الشعراء ص ٥١١، وإنباه الرواة ١٢٠/٤.

يا صاحِ بَلِّغْ ذَوي الزَّوجاتِ كُلَّهم ... أنْ [illegible] إذا انحلَّتْ عُرا الذَّنَبِ[1]

بخفض "كُلِّهم"، فقال له الفَرّاءُ[2]: أليس المعنى "كُلَّهم" -يعني بالنصب-؟ فقال: بلى، الذي (تَقُوله)[3] خيرٌ من الذي أقوله، ثم [illegible] (مستشهده)[4] [illegible]، بخفض "كُلِّهم"[5].

وفي البيت رَدٌّ على الرجلين[6]؛ لأنه لا يُمكنُ فيه أن يكونَ "كُلِّ" تابعًا للمجرور بحالٍ[7]. وعلى[8] مَنْ خصَّ خفضَ جِوار [illegible].

واختُلف: هل جاء في النسق أيضًا؟

---

(١) البيت من البسيط، لأبي الغريب الأعرابي [illegible] «الزوجات»، و«استرخت» بدل «انحلت» [illegible] ٧٤/٨، والخزانة ٥/٩٠، ٩٣. وينظر: معاني القرآن للفراء ٢ [illegible] ص ٣٣٥، وتهذيب اللغة ١١/١٥٢، والأول في شرح أمالي القالي ١ [illegible].

(٢) هو يحيى بن زياد بن عبدالله الفرّاء، أبو زكريا، رأس نحاة الكوفة [illegible] الكسائي، وأخذ عنه ثعلب، له: معاني القرآن، والمقصور والممدود [illegible] تاريخ العلماء النحويين للتنوخي ص ١٨٧، ونزهة الألباء ص ٨١ [illegible] ٢/٣٣٣.

(٣) في الأصل: «يقوله»، وهو خطأ.

(٤) في الأصل: «استشهده»، وهو خطأ.

(٥) تنظر المحاورة في: تذكرة النحاة لأبي حيان ص ٥٣٧، ومغني اللبيب ص [illegible]، والخزانة ٥/٩٣، ولم يذكرها الفراء في معاني القرآن، وإنما ذكر فيه ٢/٧٤ محاورة قريبًا منها في [illegible] مع أبي ثروان.

(٦) لعلهما: السيرافي وابن جني حين تأوّلا قول العرب: «هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ»، [illegible] ذلك من رد أبي حيان عليهما في "تذكرته" بهذا الكلام الذي اختصره ابن هشام، ونقل كثيرًا منه البغدادي في الخزانة ٥/٨٩-٩٣، ولم أقف عليه في المطبوع من "تذكرة النحاة" لأبي حيان.

(٧) لاختلافهما تذكيرًا وتأنيثًا.

(٨) أي: وفي البيت ردٌّ.

فذهبَ بعضُ الكوفيين[1] -وتبعهم قومٌ من فُقهاءِ الشافعيّة[2]- إلى مجيء [illegible] فيه، وجعلوا منه: ﴿وَأَرْجُلِكُمْ﴾[3]، و: ﴿شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ وَنُحَاسٍ﴾[4] -فيمن جرَّ-، ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ﴾[5].

وكلُّ ذلك عند المحققين مُؤوَّلٌ؛ لأنه لم يَثبُتْ فيه حيثُ لا يحتمِلُ التأويل، مع مخالفتِه للقياس؛ لأن العاطف فاصلٌ، فلا مجاورة.

كذا قيل[6]، وفيه نظرٌ؛ لأن (مجاورة)[7] كلِّ شيءٍ بحسَبه، وهذه هي مجاورةُ المعطوف، إلا أن العرب قد تكونُ راعتْ عدمَ الحاجز / ألبتّة. ٢٩/ب

وأما البدلُ فلا يجوزُ ذلك فيه اتّفاقًا.

[٩٠]

مسألة

---

(١) ينظر: تهذيب اللغة ٤/٣٥١، ٣٥٢، والخزانة ٩/٤٤٤، وشرح شواهد شرح الشافية ص ٢٥٤.

(٢) ينظر: شرح الإلمام لابن دقيق العيد ٤/٥٤٨-٥٦٨.

(٣) المائدة ٦، وهي قراءة ابن كثير وحمزة وأبي عمرو ورواية أبي بكر عن عاصم. ينظر: السبعة ص ٢٤٢، والتذكرة ٢/٣١٥.

(٤) الرحمن ٣٥، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو. ينظر: السبعة ص ٦٢١، والتذكرة ٢/٥٧٧.

(٥) البينة ١.

(٦) لعل قائله أبو حيان في تذكرته، فإن هذه المسألة ملخصة منه، كما تفيده نقول الخزانة، ولم أقف على كلامه في المطبوع من تذكرته.

(٧) في الأصل: «مجاوزة»، وهو خطأ.

قال ابنُ النَّحاسِ الحلبيُّ[1] -غفَرَ اللهُ له- في "التَّعْلِيقة"[2]: «الأكثرُ على أن البدل والنسق على تقدير العامل، ولهذا فرَّقتِ العربُ بينهما وبين سائر التوابع في أحكام.

واستدلوا في البدل بنحو: ﴿لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ﴾[3]، وفي العطف بنحو: أبزيدٍ مررتَ أم عمرٍو؟ فلولا تقديرُ عاملٍ؛ لزم أن يعمل ما قبل "أم" فيما بعدها.

وعُورِض بـ"اختصم زيدٌ و(عمرٌو)[4]"؛ فلو كان العاملُ مُقدَّرًا؛ لصحّ: اختصم زيدٌ.

أُجيب: بأنه لمّا لم يظهرِ الثاني؛ فكان "اختصم" المذكورُ عاملًا في الاسمين.

ولأنه لو قُدِّر عاملٌ؛ لزم أن (تكون)[5] "أم" في هذا المثال ونحوه منقطعةً؛ لأنها بين جملتين.

وأُجيب: بأنه لمّا لم يظهرْ؛ صارا كشيءٍ (واحدٍ)[6]».

---

(١) هو محمد بن إبراهيم بن محمد ابن النحاس الحلبي أبو عبدالله، شيخ نحاة مصر في عصره، أخذ عن ابن يعيش وابن عمرون، وأخذ عنه أبو حيان، له: إملاء على المقرب لابن عصفور يسمى بالتعليقة، توفي سنة ٦٩٨. ينظر: الوافي بالوفيات ٢/١٠، وبغية الوعاة ١/١٣.

(٢) ٢/٧٣٠، ٧٣١.

(٣) الزخرف ٣٣

(٤) في الأصل: «عمره».

(٥) في الأصل: «يكون»، وهو خطأ.

(٦) في الأصل: «واحدًا»، وهو خطأ، ورسمها في الأصل: «صار الشيء واحدًا»، وما أثبته يوافق ما في التعليقة.

[٩١]

مسألة[1]

قولُ ابن عصفور[2]: «إنه لا يقعُ بعدَ "أم" المنقطعةِ إلا الجملُ»؛ فيه نظرٌ؛ لأنهم نصُّوا على أنك إذا قلت: هل قام زيدٌ أم عمرٌو؟ أن "أمْ" هنا منقطعةٌ، وإن كان بعدها المفردُ، ولو قال: الغالبُ فيما بعدها: الجملةُ؛ لكونه كلامًا مُستأنفًا؛ لم يكن بقوله بأسٌ.

[٩٢]

مسألة[3]

«"أم" المنقطعةُ؛ مَنْ قال: إنها ليست بعاطفةٍ؛ ففيه نظرٌ؛ لأنها مُقدَّرةٌ بـ"بل" والهمزةِ، و"بل" للعطف، فكيف يُقدَّر بحرف العطف ما ليس بعاطفٍ؟

وقد قال الجرجانيُّ في "شرح الإيضاح"[4]: «ومَنْ لا يُحقِّق من المفسرين /٣٠
يقولُ: / إن "أمْ" هنا بمنزلة الهمزة، وذلك غيرُ صحيحٍ؛ لِمَا ذكرنا من أن "أمْ" يتضمَّنُ معنى "بل". ويدلُّك على أن "أمْ" ليست كالهمزة على الإطلاق: أنك لو قلت: إنها لَإبلٌ أهي شاءٌ؟ لم تكن قد علَّقتَ قولَك: أهي شاءٌ؟ بالجملة التي قبلها، وإذا قلتَ: أم شاءٌ؟ كنتَ قد عطفتَ هذا على الأول».

فهذا من عبدالقاهرِ نصٌّ على أن "أمْ" المنقطعة تكونُ عاطفةً».

---

(١) من التعليقة على المقرب لابن النحاس ٢/٧٣٧.

(٢) المقرب ص ٣٠٨.

(٣) من التعليقة على المقرب لابن النحاس ٢/٧٣٧، ٧٣٨.

(٤) المسمى بالمقتصد ٢/٩٥٣، ٩٥٤.

وقال[1] في موضعٍ آخرَ:

تنبيهٌ: "أم" غيرُ العاطفة تُسمَّى: "أم" المنقطعة؛ لأن ما بعدها جملةٌ لا تتعلَّق بالأول، ولا تَتَّصِلُ به، وإنما هي مستأنَفةٌ منقطعةٌ من الأول، بخلافِ العاطفة؛ لأن المعطوفَ والمعطوفَ عليه يجمعُهما كلامٌ واحدٌ، فمِنْ ثَمَّ يجبُ في مثل: «إنها لإبلٌ أم شاءٌ؟»[2] أن تَبْنِيَه على اسمٍ محذوفٍ، أي: بل أهي شاءٌ؟

وقال[3] في موضعٍ آخرَ:

وجوابُ "أم" غيرِ العاطفة بمنزلة جواب "أو"؛ لأنك إذا قلت: أزيدٌ عندك أو عندك (عمرٌو)[4]؟ فالمعنى: بل أعندك (عمرٌو)، فجوابُه: نَعَمْ، أو: لا، كما أنه لو قال: بل أعندك (عمرٌو)؟ كان جوابُه كذلك.

وقال[5] في موضعٍ آخرَ:

مثالُ "أم" المنقطعة: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾[6]، وفي الطور: ﴿أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ﴾[7]، ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌۢ﴾[8]، فهذه كلُّها بمعنى "بل".

---

(١) ألحق المؤلف هذا في الحاشية، يسار الورقة ٣٠/أ وأسفلها، وصدَّره بـ«ح».

(٢) رواه سيبويه ١٧٢/٣، ١٧٤، وابن فارس في الصاحبي ص ١٦٧، وغيرها.

(٣) أورد المؤلف هذا في الحاشية متصلًا بالحاشية السابقة، وصدَّره بـ«ح».

(٤) في الأصل: «عمر»، وكذا ما بعده.

(٥) ألحق المؤلف هذا في الحاشية، أعلى الورقة ٣٠/ب، وصدَّره بـ«ح».

(٦) يونس ٣٨، وهود ١٣، و٣٥، والسجدة ٣، والأحقاف ٨.

(٧) الطور ٣٠.

(٨) المؤمنون ٧٠.

ولا نريد أنها التي للإضراب، بل قد تكون "أم" المنقطعة بمعنى ("بل")[1] التي للإضراب، كما في: «إنها لإبلٌ أم شاءٌ؟»[2]، وقد تكون (للانتقال)[3] من كلامٍ إلى كلامٍ، كما أن "بل" في القرآن كذلك.

[٩٣]

مسألة[4]

«أوضَحُ ما يَتَبيَّنُ عطفُ البيان في بابين[5]:

(أحدهما)[6]: بابُ النداء، نحو: يا أيُّها الرجلُ غلامُ زيدٍ؛ فـ"غلامُ زيدٍ" لا يكونُ بدلًا من "الرجل"؛ لأنه لا يصحُّ وقوعُه بعد "أيّ"، ولا وصفًا؛ لأن ما فيه "أل" لا يُوصَفُ بالمضاف إلى العَلَم[7].

وكذلك: يا أخانا زيدًا؛ فـ"زيد" ليس وصفًا؛ لأنه غير مشتقٍّ، ولا بدلًا؛ لأنه ليس بمبنيٍّ، ولو كان بدلًا قلتَ: يا أخانا زيدُ[8]».

---

(١) في الأصل: «أل»، وهو خطأ.

(٢) تقدم قريبًا.

(٣) في الأصل: «الانتقال»، وهو خطأ.

(٤) من البديع لابن الأثير ٣٥٣/٢، ٣٥٤.

(٥) عبارة ابن الأثير المنقول عنه هذا الكلام: «وأوضح ما يتبين في النداء»، ثم مثل بالمثالين اللذين جعلهما ابن هشام هنا بابين: "يا أيها الرجلُ غلامُ زيدٍ" و"يا أخانا زيدًا".

(٦) في الأصل: «أحدها»، وهو خطأ.

(٧) ينظر: الكتاب ٧/٢، والمقتضب ٢٨٣/٤، ٢٨٤، والأصول ٣٢/٢.

(٨) لا يصح كونه بدلًا في المسألتين: "يا أيها الرجلُ غلامُ زيدٍ" و"يا أخانا زيدًا"، أما الأولى فلأن البدل يصح إحلاله محل المبدل منه، وأما الثانية فلأن البدل على نية تكرار العامل. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٢٧/٣، وأوضح المسالك (مع ضياء السالك ٢٦٣/٣، ٢٦٤)، والهمع ١٩٣/٥.

[٩٤]

لم[١] يذكرْ صاحبُ "الجُمَل"[٢] في التوابع عطفَ البيان.

قال ابنُ بابشاذ[٣]: «لأنه يُشْبِهُ النعتَ»، قال: «وينبغي ذِكْرُه للفرق بينهما؛ لأن النعت بالمشتقّ، والبيانَ بالجامد».

قلتُ: لو جعل تركَه إياه؛ لأنه يجوزُ فيه أن يكون بدلًا؛ لكان أولى.

[٩٥]

تنبيهٌ

ويتحاذبُ قولَك: مررتُ بهذا الرجلِ: البيانُ والنعتُ عند النحويين، والأرجحُ: البيانُ، بخلاف: مررت بهذا الفاضلِ، فنعتٌ لا غير[٤].

ونحوُ قولك: مررت بزيدٍ هذا؛ الأحسنُ أن يكون بيانًا؛ لأنه لا اشتقاقَ فيه، إلا أنهم قالوا: صفةٌ، واحتاجوا إلى تكلُّفِ تأويله بالمشتقّ، وما ذكرناه أولى، ولنا فيه

---

(١) ألحق المؤلف هذا في الحاشية، يمين الورقة ٣٠/ب، وصدَّره بـ«حـ».

(٢) هو عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، أبو القاسم، لازم الزجاج، فنُسب إليه، وأخذ عن ابن السراج والأخفش الصغير، له: الجمل، والأمالي، والإيضاح، وغيرها، توفي سنة ٣٤٠، وقيل غير ذلك. ينظر: تاريخ العلماء النحويين للتنوخي ص ٣٦، ونزهة الألباء ص ٢٢٧، وإنباه الرواة ٢/١٦٠، وبغية الوعاة ٢/٧٧.

(٣) شرح الجمل ١٧/ب.

(٤) إذا كان مصحوب "ال" بعد اسم الإشارة جامدًا فالراجح كونه عطف بيان؛ لأن اسم الجنس لا ينعت به، وإذا كان مشتقًّا فهو نعت؛ لأن عطف البيان لا يكون إلا جامدًا. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٢١، وارتشاف الضرب ٤/١٩٣٤، ومغني اللبيب ص ٧٤٢.

سلفٌ، وهو ابنُ الأثير[١].

وإذا قلت: مررت بزيدٍ أخيك؛ فـ"أخوك" بيانٌ أو بدلٌ، أو: بأخيك زيدٍ؛ فإن كان له إخوةٌ فـ"زيد" عطفُ بيانٍ أو بدلٌ، وإن كان له أخٌ واحدٌ؛ فـ"زيد" ٣٠/ب
بدلٌ / لا بيانٌ.

[٩٦]

مسألة

قال الثمانينيُّ[٢]: «وقيل لأبي عليّ: كيف يكونُ البدلُ تابعًا للمُبدَل منه، وهو من غير جملته؟

فقال: لمَّا لم يظهر العاملُ في الثاني، واتصل بالأول معنًى، أُطلِق عليه ذلك مجازًا».

[٩٧]

مسألة

---

(١) البديع ٢/٣٥٤. وابن الأثير هو المبارك بن محمد بن محمد الشيباني الجزري، أبو السعادات، من علماء النحو واللغة، أخذ عن ابن الدهان، له: جامع الأصول في أحاديث الرسول، والنهاية في غريب الحديث، والبديع في العربية، وغيرها، توفي سنة ٦٠٦. ينظر: معجم الأدباء ٥/٢٢٦٨، وإنباه الرواة ٣/٢٥٧، وبغية الوعاة ٢/٢٧٤.

(٢) شرح اللمع (المطبوع باسم الفوائد والقواعد) ص ٣٧٠. والثمانيني هو عمر بن ثابت الضرير، أبو القاسم، أخذ عن ابن جني، له: شرح اللمع، وشرح التصريف الملوكي، توفي سنة ٤٤٢. ينظر: نزهة الألباء ص ٢٥٦، ومعجم الأدباء ٥/٢٠٩١، والبلغة ص ٢١٩، وبغية الوعاة ٢/٢١٧.

"أكلتُ السمكةَ حتى رأسِها"، قال ابنُ الحاجب[١]: «ومَنَعَ بعضُ البصريين: حتى رأسُها -بالرفع-».

قلتُ: يعني: مع حذفِ الخبر.

قال: «والصحيحُ: الجوازُ».

قلتُ: وهذا الذي نَقلَه عن بعضهم، حكاه ابنُ أبي الربيع[٢] عن كلِّهم، وأنَّ المُجيزَ الكوفيون فقط[٣].

[٩٨]

مسألة

بين التأكيدِ والنعتِ فرقٌ من جهاتٍ:

أحدها: أن النُّعُوت إذا تكرَّرت جاز فيها العطفُ، ولا يجوز ذلك في ألفاظِ التوكيد؛ لاختلاف معاني النُّعُوت، واتِّفاقِ معاني ألفاظ التوكيد.

والثاني: أن المؤكَّد لا يجوزُ حذفُه غالبًا، فلا تقولُ: القومُ ضربت أجمعين، ولا يجوزُ الاستغناءُ عن المؤكَّد نفسِه، والأمران جائزان في باب النعت.

والثالث: أن ألفاظ التوابع في باب النعت لا ترتيب بينها، بخلافِ ألفاظِ التوابع في التأكيد: فـ"النفسُ" و"العينُ" مُقدَّمان، قال ابنُ بابشاذ[٤]: «لأنهما اسمانِ

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١٣٩/٢ (ط. دار سعد الدين).

(٢) البسيط في شرح الجمل ٩٠٨/٢. وابن أبي الربيع هو عبيدالله بن أحمد بن عبيدالله الإشبيلي، أبو الحسين، كان إمامًا في النحو، أخذ عن الشلوبين، له: القوانين، والبسيط في شرح الجمل، وشرح الإيضاح، وغيرها، توفي سنة ٦٨٨. ينظر: الوافي بالوفيات ٢٣٨/١٩، وبغية الوعاة ١٢٥/٢.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ١٣٨/١.

(٤) شرح الجمل ٢٥/أ.

لم يُوضَعا للتوكيد في الأصل، بدليل: طابت نفسُه، وصَحَّت عينُه، و"الكُلُّ" مُقدَّمٌ على "أجْمَعَ"؛ لأن "كلًّا" يُستعمَلُ مؤكِّدًا وغيرَ / مؤكِّد». ٣١/أ

والرابع: أن النعت لا ألفاظَ محصورةٌ له.

والخامس: أن النعت لا يكون بلفظِ المنعوت.

والسادس: أن النعت لا تَختصُّ فيه نكرةٌ عن معرفةٍ، بل يقعُ فيهما مطلقًا.

والسابع: أن النعت يجوزُ فيه القطعُ.

وقال[١] في موضعٍ آخرَ:

ذَكَر في "شرح العُمدة"[٢] أنه لا ترتيبَ بين "أكْتَعَ" و"أبْصَعَ" و"أبْتَعَ"، وأنهنَّ بعد "أجْمَعَ" على سبيل الوجوب، فلا يَجُزْنَ قبلَها.

قلتُ: وهو الحقُّ؛ لأنهن مُتفرِّعاتٌ (عليها)[٣]، فهُنَّ في ذلك شَرَعٌ سواءٌ، فلِمَ وَجَبَ تقدُّمُ بعضٍ على بعضٍ؟

[٩٩]

مسألة[٤]

«لا يتقَدَّمُ "النفسَ" و"العينَ" إلا التأكيدُ اللفظيُّ».

[١٠٠]

(١) ألحق المؤلف هذا في الحاشية، أسفل الورقة ٣١/أ.

(٢) شرح عمدة الحافظ لابن مالك ٢٢/٢، ٢٣.

(٣) في الأصل: «عليهن»، وهو خطأ.

(٤) أورد المؤلف هذه المسألة في الحاشية مع الحاشية السابقة. وهي من شرح عمدة الحافظ لابن مالك ٢٢/٢.

مسألة[1]

يصحُّ عطفُ الفعلِ على الفعل.

قال بعضُ الطَّلَبة: لا يُتصوَّرُ لهذا مثالٌ؛ لأن نحو: قام زيدٌ وقعد عمرٌو، المعطوفُ: الجملةُ، لا الفعلُ، وكذا: قام وقعد زيدٌ؛ لأن في أحد الفعلين (ضميرًا)[2].

قلتُ له: فإذا قلتَ: يعجبني أن تقوم وتخرج، و: لم تقمْ وتخرجْ، و: يعجبني أن يقومَ زيدٌ ويخرجَ (عمرٌو)[3].

فيَا لها خجلةٌ وقَع فيها!

[١٠١]

مسألة

العطفُ بالواو نظيرُ التثنية، ومن ثَمَّ تعاقبا، وكما أن التثنية لا (تفيدُ)[4] ترتيبًا، فكذا العطفُ بالواو[5].

[١٠٢]

(١) ذكر ابن هشام هذه المسألة بنصها في تعليقه على الألفية، ونقلها عنه السيوطي في النكت ٢/١٦٨.

(٢) في الأصل: «ضمير»، وهو خطأ.

(٣) في الأصل: «عمر».

(٤) في الأصل: «يفيد»، وهو خطأ.

(٥) قد تفيد الواو ترتيبًا، وينسب هذا الرأي للكوفيين. ينظر: اللباب للعكبري ١/٤١٧، وشرح التسهيل ٣/٣٥٠،٣٤٩، ورصف المباني ص ٤٧٤، ٤٧٥، والجنى الداني ص ١٥٨-١٦٠، ومغني اللبيب ص ٤٦٤.

مسألة

جميعُ حروفِ العطفِ يجوزُ إظهارُ العامل معَه، إلا "لا"[1]، فتقولُ: قام زيدٌ لا عمرٌو، ولا يجوزُ: لا قامَ (عمرٌو)[2]؛ لئلا يَلْتَبِس بالدعاء عليه.

[١٠٣]

مسألة

قال الفرَّاء[3]: «إذا كان الفعلان يقعان معًا؛ جاز أن تُقدِّمَ أيَّهما شئتَ، تقولُ: أعطيتني فأحسنت إليَّ، و: أحسنت إليَّ فأعطيتني».

[١٠٤]

مسألة

يجوزُ في باب المبتدأِ أن يكون الخبرُ جملةً طلبيةً، نحو: زيدٌ اِضْرِبْه، ولا يجوزُ ذلك في باب النعت، لا تقولُ: مررت برجلٍ اِضْرِبْه، وكذلك صلةُ الموصول، لا يجوزُ فيها ذلك.

وتوجيهُ ذلك: ما قاله عبدُالقاهر، قال[4] رحمه الله: «إنما جاز ذلك في المبتدأ لِمَا ذكرتُ من أنَّ معنى قولك: زيدٌ اِضْرِبْه، و: اِضْرِبْ زيدًا / واحدٌ، فلمَّا صحَّ ٣١/ب
الفائدةُ؛ جاز أن يكون الخبرُ أمرًا في اللفظ، إذ كان "زيد" في المعنى مفعولًا، ولو قلتَ: مررت برجلٍ اِضْرِبْه؛ لم يكن له فائدةٌ؛ إذ لا تَقْدِرُ على أن تجعلَ "رجلًا"

(١) ينظر: اللباب للعكبري ١/٤٢٦.

(٢) في الأصل: «عمر».

(٣) معاني القرآن ١/٣٧١.

(٤) المقتصد ٢/٩١٢، ٩١٣.

منصوبًا، فتقولَ: مررت بِاضْرِبْ رجلًا، وكذا لو قلت: جاءني الذي إضْرِبْه، لم يُمكِنْك أن تجعلَ "الذي" منصوبًا بوقوع "إضْرِبْ" عليه، فتقولَ: جاءني إضْرِبِ الذي؛ لأن "الذي" لا يَستقِلُّ بنفسه، فلا بُدَّ من صلةٍ، فإذا قلت: اضربِ الذي كان مُحالًا، ولو قلت بَدَلَ قولِك: زيدٌ إضْرِبْه: اضربْ زيدًا؛ كان أسَدَّ كلامٍ، فاعْرِفْه؛ فإنه موضعٌ مُشكِلٌ» انتهى.

قلتُ: ذكر أبو الفتح في "المُحتَسَب"(1) أنك إذا قلتَ: زيدٌ ضربتُه؛ فإنما أصلُه: ضربتُ زيدًا، ثم اعتُنِي بالمفعول، فقُدِّم، فصار: زيدًا ضربتُ، ثم اعتُنِي به، فبُنِي الفعلُ عليه، فقيل: زيدٌ ضربتُه.

وبهذا (يَحْسُنُ)(2) قولُ عبدِالقاهر، ويتَّضِحُ.

[١٠٥]

مسألة

قال عبدُالقاهر(3): «وينبغي أن تَعْلَمَ أن ما فيه "أل" لا يُوصَفُ بالمبهَم، فلا يُقالُ: بالرجلِ هذا».

[١٠٦]

مسألة

لا يجوزُ: مررتُ بهذين الطويلِ والقصيرِ، وعِلَّةُ ذلك عندي: أن اسم الإشارة شديدُ الاحتياج إلى صفته، فلم يَجُزْ فيها التفريقُ.

---

(1) ١/٣٦٢.

(2) في الأصل: «تحسن»، وهو خطأ.

(3) المقتصد ٢/٩٢٥.

وبهذه العِلَّةِ -أعني: شِدَّةَ الاحتياج- عَلَّلَ عبدُالقاهر امتناعَ: مررتُ بهذا ذي المالِ، على الصفة، قال(1): «لأن المبهم إذا احتاج إلى [الصفة](2) كان اتِّصالُها به أشدَّ مِن اتِّصالِها بـ"زيدٍ" ونحوِه، وإذا كان كذلك / كنتَ قد جعلتَ ثلاثةَ أشياءَ: ٣٢/أ المبهَمَ والمضافَ والمضافَ إليه؛ شيئًا واحدًا».

قال: «ويُوَضِّحُ ذلك: أنه لا يَقَعُ الفصلُ بين المبهم وصفتِه بحالٍ، فلا يقولُ أحدٌ: مررتُ بهذا -واللهِ- الفاضلِ، ولا: لَقِيتُ هذا -والخطوبُ كثيرةٌ- الخطبَ، كما جاز: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾(3)».

[١٠٧]

مسألة

ذَكَرَ أبو عليٍّ في "الإيضاح"(4) في: ضُرِبَ زيدٌ اليدُ والرِّجلُ؛ أنه بدلُ بعضٍ، وأنه يجوزُ أن يكون من باب بدلِ الكلِّ.

وتحقيقُ الأمر عندي فيه: أنك إن أردت نفسَ الجارحتين؛ فلا شَكَّ أنه من باب بدلِ البعض، ولا يجوزُ فيه غيرُ ذلك، وإن كُنِّيت باليد والرِّجل عن الجميع، حتى كأنك قلت: ضُرِبَ زيدٌ جميعُه، كما أنك إذا قلت: عَلَّمتُه الحِسابَ بابًا بابًا، كان الجميعُ في معنى قولك: مُفَصَّلًا؛ فلا شَكَّ أنه من باب بدلِ الكلِّ، فهذا هو الصوابُ.

---

(1) المقتصد ٢/٩٢٤.

(2) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، وهو في المقتصد.

(3) الواقعة ٧٦.

(4) ص ٢٢١.

وعَلّل عبدُالقاهر(١) كونَ ذلك من باب بدلِ الكلِّ (بأن)(٢) اليدَ والرِّجلَ مُعظَمُ الإنسان، وأن بفَوَاتِهما يَفُوتُ إغناؤه، فلَزِمَه على ذلك أن يَجْعَلَ من بدلِ الكلِّ: ضُرِبَ زيدٌ رأسُه؛ لأن بفَوَاتِ الرأس يَفُوتُ الإنسانُ، فأجاب عنه بما لا طائلَ تحتَه، والحقُّ ما قدَّمتُ.

[١٠٨]

مسألة

"أيُّما أفضلُ أزيدٌ أو عمرٌو؟"؛ قال أبو عليٍّ في "التَّذْكِرة"(٣): «سَأَلَ سائلٌ عن "أيُّما أفضلُ أزيدٌ أو (عمرٌو)(٤)؟"، والقولُ فيه: إن "ما" ينبغي أن يكون فيه بمنزلةِ "رجلٍ"، وكأنه قال: أيُّ رجلٍ أفضلُ؟

فأما قولُك في "أيُّما": أزيدٌ أو (عمرٌو)؟ فلا يجوزُ بـ"أو"، وإنما يجوزُ بـ"أم"؛ لأنه ينبغي أن يكون بدلًا من "أي"، وإذا كان بدلًا منه وَجَبَ أن يكون على حدِّه، فكما أن "أيًّا" يدلُّ على معنى الهمزة و"أم"؛ كذلك ينبغي أن يكون إذا أبْدلتَ / منها، أن يكون بمعناه، ووِفْقًا له؛ ألا (ترى)(٥) أنك لو قلت: زيدٌ أو ٣٧
(عمرٌو)، فلم يَدخُلْ حرفُ الاستفهام؛ لم يَستَقِمْ؟ لأنك كنت (تُخرِجُ)(٦) البدلَ من حكم المبدَلِ منه، فكما لا يستقيمُ أن يَخرُجَ البدلُ من الاستفهام، كذلك لا

(١) المقتصد ٢/٩٣٣، ٩٣٤.

(٢) في الأصل: «فإن»، وهو خطأ.

(٣) ينظر: مختار تذكرة الفارسي لابن جني ص ٤١٩، ٤٢٠.

(٤) في الأصل: «عمر»، وكذا ما بعده.

(٥) في الأصل: «يرى»، وهو خطأ.

(٦) في الأصل: «يخرج»، وهو خطأ.

يستقيمُ أن يُجعَل الاستفهامُ إلا على حَدِّ ما يُبدَلُ منه، وعلى هذا (تقول)(١) -وهو قول أبي عُمَر(٢) أيضًا-: كم (رجلًا)(٣) أتاك أثلاثةٌ أم أربعةٌ؟ فيبدلُ "أثلاثةٌ" من "كم"، ويعطفُ عليه بـ"أم" دون "أو".

ولو قلت: أقولُ: زيدٌ أو عمرٌو، فأجعلُه بدلًا من "أفضلُ"، ولا أجعلُه بدلًا من "أي"؛ كان ذلك فاسدًا؛ لأن المعنى يصيرُ: أيُّهما أحدُهما؟ وهذا لا يجوزُ، ولا فائدةَ فيه؛ لأن الخبر هو المُخبَرُ عنه؛ ألا ترى أن أيُّهما هو أحدُهما؟

ولو أبدلتَه من الضمير الذي في "أفضلُ"، فقلتَ: أقولُ: أيُّهما أفضلُ أزيدٌ أو (عمرٌو)؟ فأبدلتَ "زيدًا" من الضمير؛ فكان المعنى يصيرُ: أيُّهما أفضلُ أحدُهما؟

[١٠٩]

مسألة

تَنبيةٌ: إنما لم (تكن)(٤) "أم" المتصلةُ بعد شيءٍ من الاستفهام غيرِ الهمزة؛ لأنها -أعني: "أم" المتصلةَ- إنما تأتي في مكانٍ قد عُلِم فيه ثبوتُ أحدِ الأمرين، وأُرِيدَ طلبُ التعيين، فلذلك كان المقدَّمُ عليها حرفَ استفهامٍ يدلُّ على الثبوت في الجملة، ويُطلَبُ (به)(٥) مع "أم" التعيينُ، وذلك الهمزةُ خاصَّةً، وهذا كلامُ أبي

(١) في الأصل: «يقول»، وهو خطأ.

(٢) هو صالح بن إسحاق الجَرْمي، أحد أئمة الطبقة السادسة البصرية، أخذ عن الأخفش ويونس بن حبيب، له: المختصر، والفرخ ، وغيرهما، توفي سنة ٢٢٥. ينظر: نزهة الألباء ص ١١٤، ومعجم الأدباء ٤/١٤٤٢، وإنباه الرواة ٢/٨٠، وبغية الوعاة ٢/٨.

(٣) في الأصل: «رجل»، وهو خطأ.

(٤) في الأصل: «يكن»، وهو خطأ.

(٥) في الأصل: «بها»، وهو خطأ.

عليّ في "الإيضاح":

قال[1] رحمه الله: «وممّا لا يكون فيه "أمْ" إلا المنقطعةَ قولُهم: هل عندك زيدٌ أم (عمرٌو)[2]؟ فهذه التي لا تكون / بمنزلةِ "أيّ"؛ لأنك في "أيّ" تُثبِتُ أحدَ الشيئين أو الأشياء، و(تَدّعي)[3] أحدَها، وهذا المعنى إنما يكون في الهمزة، بدلالةِ أنك (تستفهِمُ)[4] بها وأنت مُثبِتٌ، كقوله[5]:

أطَرَبًـــا وأنـــتَ قِنَّســـرِيُّ؟[6]

ولا يكون في "هل" لو قلت: هل طَرَبًا؟ فمِنْ ثَمَّ لم يكن معَ "هل" إلا المنقطعة» انتهى كلامُه بنصِّه.

ومعنى[7] قولِهم في "أمْ" المتصلةِ: المُعادِلةُ للهمزة: أنك جعلت الهمزةَ مع أحدِ الاسمين و"أمْ" مع الآخر.

(١) ص ٢٢٦، ٢٢٧.

(٢) في الأصل: «عمر».

(٣) في الأصل: «يدعي»، وهو خطأ.

(٤) في الأصل: «يستفهم»، وهو خطأ.

(٥) هو العجاج.

(٦) البيت من مشطور الرجز، وبعده:

والـــدهرُ بالإنســـانِ دَوّارِيُّ

روي: «قيسري» بدل «قنسري». قِنَّسْرِيٌّ: شيخ كبير. ينظر: ديوان العجاج ص ٦٦، والكتاب ١/٣٣٨، والمقتضب ٣/٢٢٨، ٢٦٤، ٢٨٩، ومغني اللبيب ص ٢٦، وشرح أبياته ١/٥٤، وينظر: جمهرة اللغة ٢/١١٥١، والزاهر ٢/١١٠، وتهذيب اللغة ٩/٣٩٤، واللسان ٥/٩٣ (ق س ر)، ٥/١١٧ (ق ن س ر)، وتاج العروس ١٣/٤١٣ (ق س ر)، ١٣/٤٨١ (ق ن س ر).

(٧) ألحق المؤلف هذا في الحاشية، يسار الورقة ٣٣/أ، وصدَّره بـ«ح».

وقال[1] في موضع:

قال أبو عليّ في "التذكرة"[2]: «"أمْ" العاطفةُ لا يُعادَلُ بها من حروف الاستفهام غيرُ الهمزة».

ومُلَخَّصُ ما قال: أن هذا المقامَ ليس المعنى فيه على الاستفهام عن وقوع أحدِ الأمرين، بل على الإخبار باستواء الأمرين عند المتكلِّم، وإثباتِ العلمِ بحصول واحدٍ منهما لا بعينِه، وإنما يُسأَلُ عن التعيين، ناسبت[3] "أمْ" حرفٌ أخرَجُوه عن الاستفهام، وهو الهمزةُ؛ ألا ترى أنك تقول:

أطَرَبًـــا وأنـــتَ قِنَّســـرِيُّ؟[4]

ولو ذهبتَ إلى أن تقول: هل طربًا؟ لم يَجُزْ على إرادة إثباتِ الطربِ والتوبيخِ عليه.

وأَوْضَحُ ممّا ذكرتُه قليلًا أن يُقال: إنها في "سواءٌ عليَّ أقمتَ أمْ قعدتَ" إخبارٌ محضٌ، فناسَبَه حرفٌ أخرَجُوه عن الاستفهام؛ لأنهم أرادوا أن يكون هذا الكلامُ على صورة الاستفهام دونَ معناه، وإلا فكانوا يقولون: سواءٌ عليَّ القيامُ والقعودُ، ولا يأتون بـ"أمْ" بالجملة، ثم لَمّا استعملوه في غير ذلك، لطلب التعيين؛ أبقَوا ما وجب في تلك المسألةِ، وهو الهمزةُ، ولم يستعيروا حرفًا آخرَ.

قال أبو عليّ[5]: «فإن قلت: فقد جاء: ﴿هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ﴾[6].

(١) ألحق المؤلف هذا في الحاشية، أعلى الورقة ٣٣/ب وأسفلها، وصدَّره بـ«ح».

(٢) ينظر: مختار تذكرة الفارسي لابن جني ص ٥٧، ٥٨.

(٣) كذا في الأصل، ولعل الصواب: فناسب.

(٤) سبق قريبًا.

(٥) ينظر: مختار التذكرة لابن جني ص ٥٨.

(٦) الشعراء ٧٢.

قال: هذا ليس بتقرير، وإنما هو سؤال استفهام، وقاله إبراهيم عليه السلام
تعرّضًا له بمخرج الاسترشاد ليكون ذلك [داعيًا لهم إلى النظر](1)، إذ لو قال لقيل
على سبيل العيب لهم وإزراءً عليهم؛ لكان منفّرًا لهم عن النظر».

وقال(2) في موضع آخر:

«ليس من التأكيد أجمعت، قال بأجمعه؛ لأن "أجمع" التي يؤكد بها معرفة [illegible]
نكرة، بصفة نكرة، مثل [illegible] أُضيفت.
وحكى ذلك: أنهم يقولون: جاء القوم بأجمعهم، بضم الميم وفتحها، أو
يكون "أجمع" المضموم العين جمعًا مكسّرًا لا واحد له مفردًا، (3) "أفعل" جمع
بالجمع».

من "الخصائص"(4) لابن جني.

[١١٠]

مسألة

يدلك على أن الأصل في المصادر أن لا يوصف بها: قوله تعالى:
﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾(5)، أي: رجلين ذوي عدل، فتوصّل إلى وصف

(1) ما بين المعقوفين بياض في الأصل مقداره كلمة أو كلمتان، وهو في مختار التذكرة ص ٥٨.
(2) أورد المؤلف هذا مع الحاشية السابقة.
(3) هنا كلمتان لم أستطع قراءتهما، والأولى منهما مخطوطة، وصورتهما: له... العراء، وليستا في كتاب "الخصائص" المنقول منه هذا الكلام، والذي فيه ١/٨٥: «ويدنيني أن تكون "أجمع" هذه المضمومة العين جمعًا مكسّرًا لا واحدًا مفردًا، من حيث كان هذا المثال مما يخصّ التكسير دون الإفراد».
(4) ١/٨٥.
(5) الطلاق ٢.

الموصوف المقدّر بـ"عدل" بـ"ذوي"(1)، كما يُتوصّل إلى الوصف بأسماء الأجناس
الجامدة غير المصادر بـ"ذو" وما تصرّف منها، فيقال: رجل ذو مال، و: برجل
ذي [illegible]، و: برجل ذي ثياب، فكذلك: ذو علم وذو فضل، ولولا ذلك لم
يجز [illegible] بـ"ذوي"، ألا ترى أنه لا يجوز: برجل ذي عاقل، كما أنه لا يجوز [illegible]
لأن "عاقلًا" يباشر الصفة بنفسه فلا يحتاج إلى الواسطة؟
وهذه ترجمة هذه المسألة، ويجيء قول من يقول: مررت برجل عدل، إنه على
حذف مضاف، لا على التأويل باسم الفاعل(2).

[١١١]

مسألة

قال ابن الخبّاز(3): «"أجمعون" جمع "أجمع" في المعنى، و"جُمَع" جمع "جمعاء"
في المعنى، وإنما قلنا ذلك؛ لأنه لو كان "أجمعون" جمعًا لـ"أجمع" على حدّه لـ
[illegible] لتنكّر، فدلّ على أنه صيغة مرتجلة، وكذلك "جُمَع" كان يتنكّر، وينصرف؛
لأن منعه الصرف؛ لأنه معرفة معدولة عن "جماعَى"، الذي هو في الأصل جمع
"جمعاء"، كـ: صحراء وصحارَى».

(1) أي: أمكن أن يوصف الرجلان بكلمة "عدل" عن طريق الإتيان بكلمة "ذوي".
(2) إذا وقع المصدر صفة ففيه رأيان: الأول: أن يكون على نية حذف مضاف، والثاني: أن يكون مؤولًا باسم الفاعل، فتقدير المثال على الأول: مررت برجل ذي عدل، وعلى الثاني: مررت برجل عادل. ينظر: الأصول ٢/١٣٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٣١٥، وارتشاف الضرب ٤/١٩١٩، وأوضح المسالك (مع ضياء السالك) ٣/١٢٧، ١٢٨.
(3) توجيه اللمع ص ٣٠٧.

وقال[1] في موضعٍ آخرَ:

قال ابنُ الخبّاز[2]: «"أجْمَعُ" معرفةٌ، وهو عَلَمٌ؛ لانتفاء كونِه أحدَ المعارفِ الباقيةِ، فبَقِيَ كونُه عَلَمًا؛ لانحصار المعارفِ في الخمسة، فهو عَلَمٌ موضوعٌ لمعنًى، وهو العمومُ، وكذا القولُ في تعريفِ: أجْمَعِين وجَمْعَاء وجُمَع».

ثم قال: «وقال بعضُ المتأخرين: إن "أجمعين" في قوله تعالى: ﴿لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾[3]: إنه حال، وهذا مُستَطرَفٌ».

ع: كأنه لمّا ثبتَ أن "أجْمَعِين" معرفةٌ، بدليلِ: جاءني القومُ أجمعون؛ بطَلَ كونُه حالًا.

قال ابنُ الخبّاز[4]: «ولا يجوزُ: اشتريت الثيابَ أجمعين؛ لأن هذا الجمعَ خاصٌّ بالعُقَلاء».

[١١٢]

مسألة

البدلُ جارٍ مجرى التوكيدِ في التحقيق / والتشديدِ؛ لأنك إذا قلت: قام أخوك زيدٌ، فالبدلُ والمبدلُ منه عبارتان عن معنًى واحدٍ، فكأنك قلت: قام أخوك، أخوك، أو: قام زيدٌ زيدٌ.

(١) ألحق المؤلف هذا في الحاشية، يمين الورقة ٣٣/ب، وصدَّره بـ«ح».

(٢) توجيه اللمع ص ٢٦٩.

(٣) الحجر ٤٣.

(٤) توجيه اللمع ص ٢٦٩.

قال ابنُ الخبّاز[1]: «وكذلك إذا قلت: ضربتُ زيدًا رأسَه، فقد ذكرتَ الرأسَ مرتين: الأولى: بذكرك ما هو جزءٌ منه، أعني: زيدًا، والثانية: ذكرُك باسمه، وكذا: أعجبني زيدٌ عقلُه، قد ذكرتَ العقلَ مرتين: (إحداهما)[2]: بذكر محلِّه المشتمِلِ به، والثانية: بذكر اسمِه».

ويجري مجرى الوصفِ في الإيضاحِ والتخصيصِ؛ لأنك إذا قلت: قام أخوك زيدٌ، لم يَخْلُ بعضُ من يَسمعُ ذلك من أن يكون غيرَ عارفٍ بالمذكور من كلتا جهتيه: اسمِه وقرابتِه، فإذا قلت: قام أخوك، وهو لا يعرف أن اسمه زيدٌ، أو: قام زيدٌ، وهو لا يعرفُ أنه أخوك، ثم جَمَعتَ بين الاسمين؛ أفدتَ بمجموعِهما بيانًا لا يحصل بأحدهما».

[١١٣]

مسألة[3]

«قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ﴾[4].

ليست "لا" عاطفةً؛ لوجهين:

أحدهما: اقترانُها بالواو.

والثاني: تقدُّمُ النفي».

ع: ووجهٌ ثالثٌ عندي: وهو أن "لا" بعد ما يطلُبُ شيئين، لا تعطفُ إلا

(١) توجيه اللمع ص ٢٧٥.

(٢) في الأصل: «أحدهما»، وهو خطأ.

(٣) من توجيه اللمع لابن الخباز ص ٢٨٧.

(٤) فصلت ٣٤.

بعد استكمالهما، ويجب أن يأتي بعدها (شيئان ، فتقولُ)[1]: اختصمَ زيدٌ وعمرٌو لا بكرٌ وخالدٌ؛ لأنك لو قلت: اختصمَ زيدٌ لا عمرٌو؛ كنتَ جاعلًا زيدًا مخصصًا وحدَه؛ لأنك (نفيتَ)[2] عن عمرو، وهو لا يجوزُ.

[١١٤]

مسألة

ذكر ابنُ الخبّاز أن "لكنْ" يُعطفُ بها بعد النهيِ والنفيِ.

قال[3]: «فإن أردت العطفَ بها في الإيجاب جئت بجملتين، إحداهما منافيةٌ للأخرى، كقولك: قام زيدٌ لكنْ / عمرٌو لم يَقُمْ، و: لم يَقُمْ زيدٌ لكنْ (عمرٌو)[4] قام».

غ: اقتضى كلامُه أن عطفها بعد الإيجاب جائزٌ بالإجماع؛ إن كان المعطوفُ جملةً على جملةٍ، وهو غريبٌ.

[١١٥]

مسألة[5]

«ممّا يُشكِلُ على أن الفاء للتعقيب: قولُه تعالى: ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ [بِهِۦ][6] حَتَّىٰ

(١) في الأصل: «شيئين فتقول»، وهو خطأ.

(٢) في الأصل: «نفيت»، وهو خطأ.

(٣) توجيه اللمع ص ٢٨٨، ٢٨٩.

(٤) في الأصل: «عمر».

(٥) من أمالي ابن الحاجب ١/١١٠، ١١١، ١٢٣.

(٦) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، وهو في الآية الكريمة.

يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ ۝ فَيَأْتِيَهُم بَغْتَةً ﴾[1]، فجعل الإتيانَ بغتةً معطوفًا على الرؤيةِ بالفاء، فمُقتضى ذلك أنه يَعقُبُه، ومتى رُؤِيَ لم يُقَلْ: جاء بغتةً، إذا وقع بعد ذلك.

والجوابُ عنه أمران:

أحدهما: أن يُراد بالرؤية مُشارَفتها و(مُقارَبتها)[2]، كقوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ ﴾[3]، والمعنى: إذا قارب حضور الموتِ، وكذلك: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ ﴾[4]، أي: فشارَفْنَ بلوغَ أجلِهن؛ لأن الإمساك لا يكونُ قبل بلوغِ الأجلِ، ويدلُّك على أن بلوغ الأجل ظاهرٌ في انقضاء العِدَّة: قولُه: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ ﴾[5].

الثاني: أن البغتة في أخذِه لهم، وذلك لا ينافي رؤيتَهم له قبل ذلك؛ لأنهم قد يَرونه ويَعتقِدونه عذابًا، ولكن لا يَعتقِدون أنه لهم، فيأخذهم بغتةً بعد رؤيتِهم له، كمَنْ يرى نارًا، وتأخذُه بغتةً، فيصحُّ أن يقول: رأيتُ النارَ، فأخذتني بغتةً، من غير أن أشعُرَ بأخذِها، لا برؤيتِها».

«وممّا يُشكِلُ أيضًا: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ

(١) الشعراء ٢٠١، ٢٠٢.

(٢) في الأصل: «مفارتها»، وهو خطأ.

(٣) البقرة ١٨٠.

(٤) البقرة ٢٣١.

(٥) البقرة ٢٣٢.

﴿ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾(1)، فإن إصباح الأرض مخضرةً بعد النزول إنما يكون بمُهلةٍ.

والجوابُ: أن هذه / فاءُ السببية، وليس شرطُها أن يكون ما بعدها عَقِيبَ ما قبلَه، بل مُسَبَّبًا عنه، كما لو صُرِّح بالشرط؛ ألا ترى إلى صحة قولِك: إن يُسْلِم زيدٌ فيدخل(2) الجنةَ؟

ثُمَّ ولو سُلِّم أن الفاء لمجرَّد العطف؛ لم يَلزَمْ ما ذُكِر من نفي المُهلةِ؛ فإن ذلك إنما يكونُ على حَسَب ما يَعُدُّه الناسُ مُتعقِّبًا، ولا يُعَدُّ مثلُ ذلك فيه مُهلةً، ألا ترى إلى صحة قولِك: تزوَّج زيدٌ فوُلِد له ولدٌ؟ وإن كان لا يكونُ إلا بعد مُهلةٍ في الوجود، ولكن يصحُّ إذا لم يكن إلا مُدَّةُ الحمل، وكذا قولُه تعالى: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً (فَخَلَقْنَا)(3) ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا﴾(4)، وإن كان في كل واحدةٍ مُهلةٌ».

[١١٦]

مسألة

قولُه تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾ الآية(5).

قال ابنُ الحاجب(6): «إن قيل: لِمَ حَسُنَ الجمعُ بين "الناصيةِ" و"ناصيةٍ"؟

(1) الحج ٦٣.

(2) كذا في الأصل، وفي الأمالي: فهو يدخل.

(3) في الأصل: «فجعلناه»، وهو خطأ.

(4) المؤمنون ١٤.

(5) العلق ١٥. وبعدها: ﴿نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾.

(6) الأمالي ١/٢٨٠.

قلتُ: ذُكِرتِ الأولى للتنصيص على ناصية المذكور، وذُكِرتِ الثانيةُ تنبيهًا بالصفة على عِلَّة السَّفْعِ(1)؛ ليشملَ بذلك ظاهرًا كلَّ ناصيةٍ هذه صفتُها».

[١١٧]

مسألة

قولُه تعالى: ﴿تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾ الآية(2).

قال ابنُ الحاجب(3): «فيه قولان:

أحدهما: أن "تَبَيَّنَ" بمعنى: وَضَح، فيكونُ "أنْ لو كانوا" معَ ما في حَيِّزه في موضع رفعٍ بدلًا من "الجنّ"، وهو بدلُ اشتمالٍ، أي: وَضَحَ أنهم لو كانوا، الآية، أي: وَضَحَ أمرُهم في جهلِهم بالغيب.

والثاني: أن "تَبَيَّنَ" بمعنى: عَلِم، فيكونُ على حذف مضافٍ من "الجنّ"، ومضافٍ من "كانوا"، أي: تَبَيَّنَ أتباعُ الجنِّ أو ضُعفاءُ الجنِّ أنْ لو كان رؤساؤُهم، أي: تَبَيَّنَ الضعفاءُ الذين كانوا(4) / يُوهِمُونهم عِلْمَ الغيب أنهم جاهلون به. ٣٥/أ

وأما جَعْلُه على تقدير مضافٍ من "الجنّ"، على أن معنى "تَبَيَّنَ": وَضَحَ، وجَعْلُ "أنْ لو كانوا" معَ ما في حَيِّزه بدلَ كلٍّ من كلٍّ، أي: تَبَيَّنَ أمرُ الجنِّ أنْ لو كانوا؛ فتقديرٌ مُستغنًى عنه».

غ: لا أدري لِمَ انْتَفَى من هذا الوجه؟!

(1) السَّفْعُ: الأخذ والجذب والقبض. ينظر: اللسان ٨/١٥٦ (س ف ع).

(2) سبأ ١٤.

(3) الأمالي ١/٢٧٣، ٢٧٤.

(4) مكررة في الأصل في ظهر الورقة.

[١١٨]

مسألة

قولُه تعالى: ﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا﴾[١].

قال ابنُ الحاجِب[٢]: «المعنى: لا يَنفَعُ نفسًا إيمانُها ولا كَسْبُها -وهو العملُ الصالحُ- لم تكنْ آمنتْ من قبلِ الآيةِ[٣]، (أو)[٤] كان العملُ الصالحُ[٥] قبلَها، فاختُصِر؛ للعِلْمِ به.

وقولُه: ﴿لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ﴾ صفةٌ لـ"نفسًا"، وإن وقع الفصلُ؛ لأن المعنى على التأخير، وإنما وجب التقديمُ؛ للضمير في "إيمانُها"، أي: لا يَنفَعُ إيمانُ نفسٍ».

[١١٩]

مسألة

(١) الأنعام ١٥٨.

(٢) الأمالي ١/٢٥٦، ٢٥٧.

(٣) وهي طلوع الشمس من مغربها المشار إليها في صدر الآية: ﴿يَوْمَ يَأْتِى بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا...﴾.

(٤) في الأصل: «إذ»، والتصويب من الأمالي.

(٥) بعدها في الأمالي: مع الإيمان.

سُئِل ابنُ السِّيدِ[١]، عن جواز عطفِ البيانِ في الضمائر، فمَنَعَه؛ لأن البيان كالنعت، وهو لا يكونُ في الضمير.

قال[٢]: «ولم أرَ فيه نصًّا».

[١٢٠]

مسألة

جَعَلَ السَّكَّاكيُّ[٣] قولَه تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوٓا۟ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾[٤] من عطف البيان، ولعلَّه لم يجعلْه نعتًا؛ لجُمُوده، في قوله: ﴿ٱثْنَيْنِ﴾، و: ﴿وَٰحِدٌ﴾[٥]، وهو خطأٌ؛ لأن الأعداد من الجامد الذي يَجرِي مَجرَى المشتقِّ، والبيانُ ضعيفٌ جدًّا، بل ممتنعٌ عند كثيرٍ من النحاة؛ لأنه لا يقعُ عندهم في النكرات.

[١٢١]

مسألة

(١) هو عبدالله بن محمد بن السِّيْد البَطَلْيوسي، أبو محمد، من نحاة الأندلس، له: الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب، وشرح أبيات الجمل، والمثلث، وغيرها، توفي سنة ٥٢١. ينظر: معجم الأدباء ٤/١٥٢٧، وإنباه الرواة ٢/١٤١، وبغية الوعاة ٢/٥٥.

(٢) رسالة في الفرق بين النعت والبدل وعطف البيان (ضمن مجموع "رسائل في اللغة" له، ص ٢٢٢).

(٣) مفتاح العلوم ص ١٩٠. والسكاكي هو يوسف بن أبي بكر بن محمد الخوارزمي، أبو يعقوب، من أشهر علماء البلاغة والأدب، له: مفتاح العلوم، جمع فيه اثني عشر علمًا في العربية، توفي سنة ٦٢٦. ينظر: معجم الأدباء ٦/٢٨٤٦، وبغية الوعاة ٢/٣٦٤.

(٤) النحل ٥١.

(٥) الواردَين في الآية: ﴿وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓا۟ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ ۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾.

قال السَّكَّاكيُّ(١): «ومن هذا البابِ من وجهٍ: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾(٢)، فذُكِرَ: "في الأرض" معَ "دابَّةٍ"، و"يطيرُ بجناحَيْه" معَ "طائرٍ"؛ لبيانِ أن القصد من لفظِ "دابَّةٍ" ولفظِ "طائرٍ"؛ إنما هو إلى الجنسين، وإلى تقريرِهما».

قال / غيرُه: «لولا ذِكْرُ "الأرضِ" و"بجناحَيْه"؛ كانا يَحتَمِلان أن يُقدَّرَ فيهما ٣٥/ب
صفةٌ، فيتخصَّصا، نحو: ترْتَعُ، و: يَصِيدُ، فلمَّا قُيِّد بقوله: "في الأرضِ" و"يطيرُ"؛ حَصَلَ العمومُ».

وقال صاحبُ "الكَشَّاف"(٣): «فُعِلَ ذلك؛ لزيادة العمومِ والإحاطةِ، كأنه قيل: وما من دابةٍ قطُّ في جميع الأرضين السبعِ، وما من طائرٍ قطُّ في جَوِّ السماء من جميع ما يطيرُ بجناحيه».

[١٢٢]

مسألة

يجوزُ إبدالُ الجملةِ من المفرد(٤) إذا كان في معنى الجملةِ، كقولهم: عرفتُ زيدًا أبو مَنْ هو؟

الصحيحُ: أن الجملة بدلٌ من "زيد"، بتقديرِ: عرفتُ شأنَ زيدٍ، والشأنُ هو

(١) مفتاح العلوم ص ١٩٠.

(٢) الأنعام ٣٨.

(٣) الكشاف ٢/١٢، ١٣.

(٤) ينظر: الكتاب ١/٢٣٧، وشرحه للسيرافي ٢/١٣٧، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/١٠٤٩، ومغني اللبيب ص ٥٩٤، ٥٩٥، والهمع ٢/٢٣٨.

نفسُ "أبو مَنْ".

وقيل: الجملةُ حالٌ.

ورُدَّ بأن واو الحالِ لا (تَدخُلُ)(١) هنا، وبأن "عرفتُ أبو مَنْ" مساوٍ لمعناه، فانتَفَتِ الحاليةُ.

وقيل: إن ذلك مفعولٌ (ثانٍ)(٢) على تضمينِ "عَلِمَ" معنى: عَرَفَ.

ورُدَّ بأن التضمين خلافُ القياسِ(٣).

[١٢٣]

مسألة

يُعطَفُ الاسمُ على الفعل، وبالعكس، وليس منه: ﴿وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِي ٱلْمَهْدِ وَكَهْلًا﴾(٤)، خلافًا لأبي عليٍّ.

قال في "التَّذكِرة"(٥): «"كَهْلًا" ليس معطوفًا على "في المهد"، بل محمولٌ على ما حُمِلَ عليه "يُكَلِّمُ"، ومنصوبٌ بالعامل الذي عَمِلَ في "ويُكَلِّمُ"، وعُطِف

(١) في الأصل: «يدخل»، وهو خطأ.

(٢) في الأصل: «ثاني»، وهو خطأ.

(٣) التضمين هو إشراب لفظٍ معنى لفظٍ، فيأخذ حكمه، وفائدته: أن تؤدي كلمة مؤدَّى كلمتين. وقد عقد له ابن هشام القاعدة الثالثة من الباب الثامن في المغني ص ٨٩٧-٨٩٩، وذكر أمثلته، ونقل في آخره عن ابن جني أنه قال: «أحسب لو جُمع ما جاء منه لجاء منه كتاب يكون مئين أوراقًا». وفي كونه سماعيًا أو قياسيًا خلافٌ ينظر في: حاشية ياسين على التصريح ٣/١٢-٢٠، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/١٣٨، ١٣٩، والنحو الوافي لعباس حسن ٢/٥٦٤-٥٩٥.

(٤) آل عمران ٤٦.

(٥) لم أقف عليه في مختار التذكرة لابن جني.

الاسمَ على المضارع حيث كان في معنى الفاعل» انتهى.

وإنما قال ذلك؛ لأنه رأى أن عطفه على "في المهد" يُصَيِّرُه لا فائدةَ فيه؛ لأنه من المعلوم أن الكلام في المهد مُعجزةٌ، بخلاف الكلامِ كَهْلًا.

وللناس عن هذا جوابان[1]:

أحدهما: أن يُقال: أَعْلَمَها أنه يَعيشُ إلى الكُهُولة حتى يُكَلِّمَ الناسَ.

والثاني: أن المراد: يَستوي حالتاه في الكُهُولة وكونِه في المهد، كما قال: ﴿فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ﴾[2].

[١٢٤]

مسألة / ٣٦/أ

الفرقُ بين "مررتُ بزيدٍ الظريفِ الكاتبِ" و: "الظريفِ والكاتبِ": أن الأول يدلُّ على شُهْرَته بمجموع الوصفين، والثاني يدلُّ على شُهْرَته بكلٍّ منهما.

[١٢٥]

مسألة

شرطُ البدلِ أن يُفيدَ ما لا يُفيدُه الأوَّلُ، أو ما يُفيدُه من غير نقصٍ عن معناه بسِوَى البَعْضِيةِ[3].

---

(١) ينظر: الكشاف ١/١٩٠، والبحر المحيط ٢/٤٨٣، والدر المصون ٣/١٨١.

(٢) البقرة ٢٠٣.

(٣) ينظر: جواهر القرآن للباقولي (وهو إعراب القرآن المنسوب للزجاج) ٣/٨٨٤، وشرح الكافية للرضي ١/٣٦٤.

ومِن ثَمَّ أبطَلنا قولَ ابنِ الطَّراوة[1] في: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا﴾[2]، حيثُ رَغِب عن إعراب أبي عليٍّ[3] "شيئًا" مفعولًا بـ"رزقًا"، وقال: إنما هو بدلٌ من "رزقًا".

[١٢٦]

مسألة

قال ابنُ الحاجب[4]: «التوكيدُ تابعٌ يُقرِّرُ أمرَ المتبوعِ في النِّسبة أو الشمول».

ابنُ مالكٍ[5]: «يَرِدُ عليه: مررتُ بالقوم صغيرِهم وكبيرِهم وأولِهم وآخرِهم؛ فإن الحدَّ صادقٌ عليه، وهو بدلٌ لا توكيدٌ».

قلتُ: أخبرني شيخُنا[6]، عن الأخفش، أنه يَجعَلُ نحوَ ذلك توكيدًا، قال: «وجَعَلَ منه[7]: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾[8]» انتهى.

---

(١) ينظر: البحر المحيط ٥/٥٠٠، والدر المصون ٧/٢٦٧.

(٢) النحل ٧٣.

(٣) الإيضاح ص ١٤١.

(٤) الكافية (٣/٩ مع شرح الرضي).

(٥) أي: قال ابن مالك. ينظر: التحفة (النكت على الحاجبية) ص ١١٦، وينظر: النكت للسيوطي ٢/١٤٥.

(٦) لعله: عبداللطيف بن عبدالعزيز بن يوسف، المشهور بابن المرحِّل، شهاب الدين، كان ماهرًا في العربية، وإليه وإلى أبي حيان انتهت رئاسة النحو في مصر، وقد لازمه ابن هشام، وكان يجله كثيرًا، ويقول: إن الاسم في زمانه لأبي حيان، والانتفاع بابن المرحِّل، توفي سنة ٧٤٤. ينظر: الوافي بالوفيات ١٩/٨١، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٣/٢٠، والدرر الكامنة ٣/٢٠٩.

(٧) لم أقف عليه في معاني القرآن للأخفش.

(٨) المائدة ١١٤.

وقد نقَلَ ابنُ عصفور[1] الإجماعَ على إعراب "جاؤوا خمستُهم" و"ثلاثتُهم" توكيدًا، وكذا أعْرَبَه ابنُ مالكٍ -هذا المعترضُ- في "التَّسْهيل"[2]، و"شرح الكافية"[3].

[١٢٧]

مسألة

غ: في كتاب "الجامعِ" للمبرِّد، في باب الإضافةِ، أن س رحمه الله أجاز في

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/٢٧٨، ٢٧٩، وليس فيه حكاية الإجماع.

(٢) ص ١٦٥ حيث قال: «وأجري في التوكيد مُجرى "كلّ" ما أفاد معناه من: الضرع والزرع، والسهل والجبل، واليد والرجل، والظهر والبطن»، وقال في شرحه ٣/٢٩٩: «وأجاز سيبويه فيما قُصِد به العمومُ من: ضُرِب زيدٌ الظهر والبطن، واليد والرجل، ومُطِرنا السهل والجبل، والزرع والضرع، أن يكون توكيدًا، وأن يكون بدلًا». وهذان النصان ليسا بصريحين في المسألة، ولابن مالك كلام في شرح التسهيل يخالف ظاهرُه ما عزاه إليه ابن هشام، وهو قوله ٣/٣٣٤: «وإبدالُ الظاهر الدالّ على الإحاطة من ضمير الظاهر كثيرٌ؛ لتنزُّله منزلة التوكيد بـ"كل"»، ثم مثَّل له بقول الشاعر:

فما برحت أقدامنا في مقامنا ... ثلاثتنا حتى أزيروا المنائيا»

فظاهر هذا أنه يعربه بدلًا لا توكيدًا، والله أعلم.

(٣) لم أجد فيه إلا قريبًا من كلامه السابق في الموضع الثاني من شرح التسهيل ٣/٣٣٤، وهو قوله ٣/١٢٨١-١٢٨٤: «ثم بيَّنْتُ أن الظاهر لا يبدل من مضمر الحاضر، إلا إذا أفاد توكيدًا، كقولي: جئتم الصغيرُ والكبيرُ، وكقول عبيدة بن الحارث رضي الله عنه (وأنشد البيت السابق)، أو كان بعضًا، كقول الله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾ ... أو كان كبعضٍ، وعنيت به: بدل الاشتمال، كقولي: وإني باطني ذو وجل، أو كان بدل اشتمال، كقولي: لي بيتي ... وأجاز الأخفش والكوفيون أن يبدل من ضمير الحاضر ظاهرٌ لا توكيد فيه ولا تبعيض ولا اشتمال». ويشير بقوله: «وإني باطني ذو وجل» وقوله: «لي بيتي» إلى قوله في بيتٍ متقدِّم ٣/١٢٧٥ ممثِّلًا: «جئتم الصغير والكبير لي بيتي وإني باطني ذو وجل».

قوله[1]:

أنا ابنُ التاركِ البَكْريِّ بِشْرٍ[2] ...

كونَ "بِشْرٍ" بدلًا، وأنه قولُ النحويين أجمعين[3]، وأنه غلطٌ؛ لأنه لا يَحِلُّ محلَّ الأول.

وهذا من أغرب ما يُسمَعُ من النقولات.

[١٢٨]

مسألة

الأبدالُ ستةٌ: كلٌّ، وبعضٌ، واشتمالٌ، وهي واضحةٌ مشهورةٌ، وبدلُ بَدَاءٍ، ونسيانٍ، وغلطٍ، والفرقُ بينها يَحتاج لتأمُّلٍ:

فأما / البَدَاءُ، فهو أن يَذكُرَ شيئًا مقصودًا، ثم يَذكُرَ ما هو به أولى، ك:أعْطِ ٣٦/ب

(١) هو المرّار الأسدي.

(٢) شطر بيتٍ من الوافر، وتمامه:

أنا ابنُ التاركِ البكريِّ بشرٍ ... عليه الطيرُ ترْقُبُه وُقُوعا

رُوي: «بشرًا» بدل «بشرٍ»، و«تأكله» بدل «ترقبه»، و«عكوفا» بدل «وقوعا». ينظر: الكتاب ١/١٨٢، والأصول ١/١٣٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٧٣، وشرح الكافية للرضي ٣/١١٧، والخزانة ٤/٢٨٤، وينظر: تاج العروس ٢٢/٣٥٢ (و ق ع).

(٣) في الكتاب ١/١٨٢ بعد رواية البيت بالجر: «سمعناه ممن يرويه عن العرب، وأجرى "بشرًا" على مجرى المجرور، لأنه جعله بمنزلة ما يُكَفُّ منه التنوينُ»، وفي شرحه للسيرافي ٢/٣٩: «ولا يصح أن يكون بدلًا؛ لأن البدل يقع موقع المبدل منه، وكان أبو العباس المبرد لا يجيز الجر في الاسم الثاني، عطفًا كان أو بدلًا أو عطف بيان، وينشد البيت نصبًا... والقول ما ذكرناه عن سيبويه، للقياس الذي بيناه، ولإنشاد العرب والنحويين البيت بالجر».

زيدًا درهمًا درهمين، وعلامتُه: صحّةُ دخولِ "بل"، ويُفارِقُ بدلَ الغلطِ والنسيانِ في وقوعه في الكلام الفصيح.

وبدلُ الغلطِ والنسيانِ ليس المرادُ فيهما مجموعَ البدلِ والمبدَلِ منه، بل المرادُ البدلُ خاصّةً، بخلاف البَدَاء، ويفترقان في أن بدل الغلطِ أردتَ فيه أن (تنطق)(١) بالثاني، فسَبَقَك لسانُك إلى الأول، وبدلَ النسيان أردتَ فيه أن تنطق بالأول حقيقةً لا غلطًا، ولكنّك حين النطقِ به أردتَه، ثم تبيَّنَ لك أن الحكم لغيره، فرفعتَ نسيانَك (بالثاني)(٢)، فبدلُ [الغلطِ](٣) ناشئٌ عن خطأٍ في اللسان، وبدلُ النسيانِ ناشئٌ عن خطأٍ في الجَنَان.

وأما بدلُ الإضرابِ فهو بدلُ البَدَاء، وليس قسمًا آخرَ بعينه.

وقال(٤) في موضعٍ آخرَ:

البدلُ على نيّة تكريرِ العاملِ، بدليلِ ظهورِه جارًّا، نحو: ﴿قَالَ ٱلۡمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُواْ﴾ الآية(٥)؛ لأن العامل لا يتَعَدّى بحرفٍ واحدٍ مرتين، فلا بُدَّ من كون الثاني بدلًا، وإنما اختصَّ الجارُّ بالإعادة؛ لضعفِه، كما أعادوا المضافَ في:

---

(١) في الأصل: «ينطق»، وهو خطأ.

(٢) في الأصل: «الثاني»، وهو خطأ.

(٣) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، والسياق يقتضيه.

(٤) ألحق المؤلف هذا في الحاشية، بيسار الورقة ٣٧/أ، وصدّره بـ«ح».

(٥) الأعراف ٧٥، وتمامها: ﴿قَالَ ٱلۡمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُواْ مِن قَوۡمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسۡتُضۡعِفُواْ لِمَنۡ ءَامَنَ مِنۡهُمۡ أَتَعۡلَمُونَ أَنَّ صَٰلِحٗا مُّرۡسَلٞ مِّن رَّبِّهِۦ﴾.

أيا ابنةَ عبدِالله وابنةَ مالكٍ(١) ...

وذلك ينفي كونَه تابعًا، وإنما عُدَّ تابعًا باعتبار الصورة، ولأن العامل(٢) لا يظهرُ غالبًا.

[١٢٩]

مسألة

«قال بعضُهم: لا يُقال: الكُلُّ والبَعْضُ؛ لأن "كُلًّا" و"بَعْضًا" يلزمان الإضافة، فلا يُجمَعُ عليهما تعريفان.

قلنا: جاء في كلام المتقدِّمين -كسيبويه(٣) وغيرِه- عِبارةُ "الكُلّ" و"البَعْض"، وهو القياسُ، حملًا على "جَميع" و"جُزْء".

وقولُهم: إنه ملازمٌ للإضافة؛ ممنوعٌ برواية الأخفش عن العرب: «جاء قومُك كُلًّا»(٤)، بالنصب على الحال.

ومنه: القراءةُ: ﴿إِنَّا كُلًّا فِيهَآ﴾(٥).

---

(١) شطر بيت من الطويل، ينسب لحاتم الطائي، ولقيس بن عاصم المنقري، وينسب لغيرهما، وتمامه:

أيا ابنةَ عبدِالله وابنةَ مالكٍ ... ويا ابنةَ ذي البُرْدَينِ والفَرَسِ الوَرْدِ

روي: «الجَدَّين» بدل «البردين». الورد: المائل للحمرة. ينظر: عيون الأخبار ٣/٢٦٣، والمبهج ص ١٢٩، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢/١٦٦٨، واللسان ١٤/٣٠١ (ر أ ي).

(٢) مطموسة في الأصل، ولعلها كما أثبت.

(٣) ينظر: الكتاب ١/٥١، ٢/٨٢، ٣٤٨.

(٤) ينظر: أمالي ابن الشجري ١/٢٣٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٤٥، وشرح الكافية الشافية ٢/٩٥٠، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/٧٩٨.

(٥) غافر ٤٨، وهي قراءة ابن السَّمَيْفَع وعيسى بن عمر. ينظر: شواذ القراءات للكرماني ص ٤١٧، والبحر المحيط ٧/٤٤٨، والدر المصون ٩/٤٨٧.

[illegible]

[illegible]

[illegible]

مسألة

[illegible]

[illegible]

مسألة

[illegible]

[illegible]

[illegible]

مسألة

[illegible]

[illegible]

مسألة

[illegible]

[illegible]

مسألة

[illegible]

اختار ابنُ الحاجب كونَ "إمّا" عاطفةً[1].

قال[2]: «ولا نُسَلِّمُ أن الواو معَها عاطفةٌ، حتى يقال: فكيف يجتمع عاطفان؟ بل مجموعُ "وإمّا" عاطفٌ، فلا بُعْدَ في كونِ صورةِ الحرفِ مستقلّةً حرفًا في موضعٍ، وبعضَ حرفٍ في موضعٍ.

سَلَّمنا، ولكنَّ الواو عَطَفَت "إمّا" على "إمّا"، و"إمّا" عَطَفَتِ الاسمَ على الاسم، ولم يقعْ ذلك في غير "إمّا"؛ لعدمِ تقديرٍ قبلَ العطف به».

قال: «ومِمّا دَلّنا على أن "إمّا" عاطفةٌ: قولُهم: جاء إمّا زيدٌ أو (عمرو)[3]، فأوْقَعُوا مكانَها ما لا يكونُ إلا عاطفًا، وإنما لم يأتُوا بالواو؛ لأن "أو" لا تُناسِب "إمّا"، فتعطِفَ عليها».

[١٣٥]

مسألة

"لم" و"لمّا" اشتركا في أربعة أمورٍ: في أنهما حرفان جازمان نافيان قالبان للمضارع ماضيًا، فهذه أربعةُ أمورٍ اتّفقا فيها، واختلفا في غير ذلك[4]:

فأما "لم" فاختَصَّت بأمرين: لفظيٌّ، وهو فصلُها من مجزومها، ومعنويٌّ،

(١) أكثر النحويين على أن "إمّا" المسبوقة بمثلها عاطفة، ومذهب ابن كيسان والفارسي أن العاطف الواو لا "إمّا"، واختاره ابن مالك. ينظر: شرح الكافية الشافية ١٢٢٦/٣، والجنى الداني ص ٥٢٩، ومغني اللبيب ص ٨٤.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ٢٠٢/٢، ٢٠٣ (ط. دار سعد الدين).

(٣) في الأصل: «عمر».

(٤) أورد ابن هشام في مغني اللبيب ص ٣٦٧-٣٦٩ خمسة أمور اختلفا فيها.

وهو أن "لم" (تقتضي)[1] النفيَ المطلق، فتارةً يكون منقطعًا، مثل: ﴿لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾[2]، وتارةً يكون مستمرًّا للحال، مثل: ﴿وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ (رَبِّ)[3] شَقِيًّا﴾[4]، وتارةً مستمرًّا مطلقًا، مثل: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾[5]، فهذا اختَصَّت به "لم".

وأما "لمّا" فاختَصَّت[6] / بثلاثة أمورٍ: لفظيٌّ، وهو حذفُ الفعلِ بعدها ٣٧/ب
جوازًا، ومعنويَّيْنِ، وهما: باتّصال النفيِ للحال، مثل: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ﴾[7]، وبتوقُّعِ ثبوتِ مَصْحُوبِها بعدُ، نحو: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾[8].

وقال في موضعٍ آخرَ:

اعلم أن كلًّا منهما -أي: من "لم" و"لمّا"- حرفُ جزمٍ دالٌّ على النفي الواقعِ في الزمن الماضي؛ إلا أن "لم" يحتَمِلُ منفيُّها أن يكون انتفاؤه غيرَ محدودٍ، كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾[9]،

(١) في الأصل: «يقتضي»، وهو خطأ.

(٢) الإنسان ١.

(٣) في الأصل: «ربك»، وهو خطأ.

(٤) مريم ٤.

(٥) الإخلاص ٣، ٤.

(٦) مكررة في الأصل أول الورقة التالية.

(٧) آل عمران ١٤٢، والتوبة ١٦.

(٨) الحجرات ١٤.

(٩) الإخلاص ٣، ٤.

ويحتملُ أن يكون انتفاؤه محدودًا متَّصِلًا بزمن الحال، كقوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾[1]، ويحتملُ أن يكون انتفاؤه منقطعًا، كقوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾[2]، فثَبتَ أنها موضوعةٌ للقَدْرِ المشترَكِ من هذه الأشياء، وهو النفيُ في الماضي.

وأما "لَمَّا" فمنفيُّها مستمرُّ النفي إلى زمن الحال، وتفيدُ توقُّعَ الثبوتِ في المستقبل، فهي تفيدُ أمورًا: النفيَ، وكونَه في الماضي، وكونَه لم ينقطعْ إلى زمن الحالِ، وكونَ الثبوتِ متوقَّعًا بعد ذلك، فمِنْ ثَمَّ تقولُ: لَمَّا يَقُمْ وسوف يقومُ، و: لَمَّا يكنْ وسيكونُ ثم كان، ولا يجوزُ: لَمَّا يكنْ ثم كان؛ لعدم الاتصالِ بالحال، ولا: لَمَّا يجتمعِ الضدَّان؛ لأنه لا يُتَوَقَّعُ اجتماعُهما بَعْدُ، وتقولُ: لم يجتمعِ الضدَّان، كما تقولُ: لا يجتمعُ الضدان.

ومِمَّن نصَّ على إفادة "لَمَّا" التوقعَ: الزمخشريُّ في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾[3]، قال[4]: «وقد آمنوا بعد ذلك»، وجَعَلَه دليلًا / على إفادتها ٣٨
التوقُّعَ، ولا دلالةَ في ذلك؛ لأنه قد يكونُ بطريق الاتِّفاقِ في هذا الموضع، والمتوقَّعُ لا يلزمُ وقوعُه، إلا إذا أُخِذَ بقيدِ كونِه من الله تعالى.

والذي يدلُّك على إفادتها التوقُّعَ: أنك لو استعملتَ في موطنها: "لا بَعْدُ"؛ لصحَّ، فلو قيل: أَرَكِبَ الأميرُ؟ فقلتَ: لا بَعْدُ، أو: لَمَّا؛ لكانا شيئًا واحدًا، و"لا

(١) مريم ٤.

(٢) الإنسان ١.

(٣) الحجرات ١٤.

(٤) الكشاف ٤/١٧.

بَعْدُ" يفيدُ التوقُّعَ؛ ألا ترى أنه لو قيل: أيجتمعُ الضدان؟ لم يَجُزْ أن يُقال: لا بَعْدُ؟

وأيضًا: فإن "لَمَّا" جوابٌ لـ"قد فَعَلَ"، وهو جوابٌ لمُتَوَقِّعِ الإثبات، (كأنَّ)[1] يُقال لقومٍ ينتظرون الخبرَ، فيكونُ هي جوابٌ للنفي المُتَوَقَّعِ إثباتُه؛ لأنه إذا انتفى بها ما تُوُقِّعَ ثبوتُه فقد دلَّتْ على إمكان ثبوتِه، إلا أن قولنا: إنها تفيدُ توقُّعَ ثبوتِه؛ فيه أمرٌ زائدٌ على هذا؛ لأنه لا يلزمُ من إمكان الثبوت أن يُتَوَقَّعَ، فقد يُستَدَلُّ على ذلك بالسماع، وقد يُقال: هي دالَّةٌ على إمكان توقُّعِه، ويكونُ الفرقُ بينها وبين "لم": أن "لم" قد تكون للمَنفِيِّ الذي لا يمكنُ ثبوتُه، ولا يتَّفِقُ ذلك في "لَمَّا".

وإذ قد عرفتَ هذا، فنقولُ: لجواز انقطاعِ مدلولِ منفيِّ "لم"؛ حَسُنَ أن يُقال: لم يكنْ ثم كان، ولجواز كونِه غيرَ محدودٍ؛ حَسُنَ: لم (يُقْضَ)[2] ما لا يكونُ، ولتحديد مدلولِ منفيِّ "لَمَّا"؛ لم يحسُن: لَمَّا يُقْضَ ما لا يكونُ؛ لأن انتفاء قضاءِ ما لا يكون غيرُ محدودٍ، وأيضًا / فلا يجوزُ ذلك؛ لعدم التوقُّعِ. ٣٨/ب

وتقول: قمتُ فلم يَقُمْ، ولا يجوزُ: قمتُ فلَمَّا يَقُمْ؛ لأن معنى الأول: قمتُ فلم يَقُمْ عَقِيبَ قيامي، ولا يصحُّ: فلَمَّا [3] يَقُمْ عَقِيبَ قيامي؛ لأن "لَمَّا" للاستغراق والامتدادِ، والفاءُ للتعقيب، و"لَمَّا" للتراخي، فتنافيا، فافْهَمْه.

واعلم أن ابنَ عصفور قال[4]: «إن "لم" لنفي الماضي المنقَطِعِ، و"لَمَّا" لنفي

(١) في الأصل: «قال»، وهو خطأ.

(٢) في الأصل: «ينص»، وهو خطأ.

(٣) في الأصل هنا: «لم»، وهي زيادة لا معنى لها.

(٤) شرح جمل الزجاجي ٢/١٩٠.

الماضي المتَّصلِ، تقولُ: عصى إبليسُ ربَّه ولَمَّا يندمْ، وعصى آدمُ ربَّه ولم يندمْ لم نَدِم» انتهى.

وهذا مُعترَضٌ من أوجهٍ:

أحدها: أنه لم يُوفِ بمعنى "لَمَّا".

والثاني: أن "لم" لا تختصُّ بالمنقطع، بدليلِ: ﴿لَمْ يَكِلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾[1]، وغيرِ ذلك.

الثالث: تجويزُه لأن يُقال: عصى إبليسُ ربَّه ولَمَّا يندمْ؛ يقتضي أن يجوزَ الضدَّان لَمَّا يجتمِعا، وهو باطلٌ؛ لأن ذلك لا يُتَوَقَّعُ.

الرابع: أن في تمثيله بـ"عصى آدمُ" سوءَ أدبٍ من غير داعٍ إليه.

ولِمَا قدَّمتُه من أن "لَمَّا" تفيدُ التوقُّعَ بَطَلَ عندي قولُ ابنِ الحاجِب[2] في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[3]: «إنه على حذف الفعلِ بعد "لَمَّا"، وإنما للنفي، وإن التقدير: وإن كلًّا لَمَّا يُهمَلوا»؛ لأنه لا يَتَوَقَّعُ إهمالَهم في المستقبل مَنْ يَستَمِعُ هذا الخبرَ؛ لأمرين:

أحدهما: أنهم ذهبوا وانقَرَضوا.

والثاني: أن المخاطَبين كان عندَهم علمٌ بهلاك هؤلاءِ القومِ، وتخريبِ ديارِهم، ألا ترى إلى قوله سبحانه وتعالى: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ

(١) الإخلاص ٣.

(٢) الأمالي ١٦٦/١.

(٣) هود ١١١.

الَّذِينَ كَانُوا مِن قَبْلِهِمْ﴾[1]، وكانوا أهلَ تاريخٍ، فكيف (يَتَوهَّمون)[2] إهمالَهم، فضلًا عن التوقُّع؟

وقد ظَهَرَ الفرقُ بين "لم" و"لَمَّا" من حيثُ المعنى، وبينهما فرقٌ من جهتين ١/٣٩

/ أُخريين:

إحداهما: أن "لَمَّا" يجوزُ حذفُ الفعل بعدها، كقولك: وَصَلْتُ إلى البلد ولَمَّا، أي: ولَمَّا أدخلْها[3]، ولا يجوزُ ذلك في "لم"، وسببُ ذلك: أن "لَمَّا" جوابٌ لـ"قد فَعَلَ"، وهو يجوزُ فيه حذفُ الفعل، تقولُ: تأهَّبْ للموت فكأنْ قَدْ، و"لم" جوابُ "فَعَلَ"، والفعلُ هنا لا يُحذَفُ.

وفي عبارة القُرطُبيِّ[4] شارحِ "مُسلِمٍ" حيثُ يَبحَثُ مع الخصم: «ولم، فلم»[5]، يعني: ولم يكنْ ما ذكرتُم؛ فلم يلزمْ ما ذكرتُم، وهو لحنٌ.

و(الثانية)[6]: أن "لم" حرفٌ بسيطٌ، و"لَمَّا" حرفٌ مركَّبٌ من "لم" و"ما" المزيدةِ، فالْتَقَى مِثْلان أوَّلُهما ساكنٌ، فأُدغِمَ الأولُ، ولو سَمَّيتَ بها مذكَّرًا لم تَصرِفْ؛ للعَلَمية والتركيبِ، بخلافِ "لم".

(١) غافر ٢١.

(٢) في الأصل: «يتوهموا»، وهو خطأ.

(٣) كذا في الأصل، و"البلد" يذكر ويؤنث. ينظر: المصباح المنير ص ٢٤ (ب ل د).

(٤) هو أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي الأندلسي، أبو العباس، فقيه مالكي ومحدث، رحل إلى المشرق، له: تلخيص صحيح مسلم، وشرحه: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، وغيرهما، توفي سنة ٦٥٦. ينظر: الوافي بالوفيات ١٧٣/٧، والديباج المذهب ص ٦٨، وذيل التقييد ٣٦١/١.

(٥) لم أقف على هذه العبارة في المفهم.

(٦) في الأصل: «الثاني»، وهو خطأ.

ولامتداد الصوتِ فيها امتدَّ النفيُ إلى الحال، ولانقطاعه في "لم" كان النفيُ غيرَ ممتدٍّ غالبًا، ويدلُّك على الغلبة: أن ابن عصفور[1] ادَّعى أنه معناها، فلولا كثرتُه لم يقتصر عليه.

[١٣٦]

مسألة

"لو" تستعمل للتعليق، ولغيره.

والثانية تستعمل المصدرية، وهي التي يصلح في موضعها "أن"، نحو [illegible] والتمني، وهي التي يصلح في موضعها "ليت"، نحو [illegible]

[illegible]

[illegible]

كان فهم تعليق قيام زيدٍ على قيام (عمرو)[1] لديهما.

والثاني: الامتناع فيما يليها، وهو الشرط، خلافًا للشلوبين في قوله[2]: إنها لا (تدلُّ)[3] على الامتناع.

ويدلُّ على ذلك: مجيء الاستدراك بعدها، كقول امرئ القيس:

[illegible] أنَّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ ... كفاني -ولم أطلب- قليلٌ من المال

[illegible] أسعى [illegible]

[illegible]

[illegible]

فهذه الأمورُ لا شكَّ فيها عند مَنْ له تحقيقٌ، وبَقِيَ أمرٌ رابعٌ، و(هو)[1] أنها تدلُّ على انعدام جوابها لِمَا حَصَلَ من انعدام شرطِها[2]:

ظاهرُ قولِ مَنْ يقولُ: إنها حرفُ امتناعٍ لامتناعٍ؛ ذلك، ولكنه باطلٌ بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا﴾[3]، والتَّوَلِّي حاصلٌ معَ انتفاءِ السماعِ، وبقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ﴾ الآية[4]؛ فإنه انتَفَى نزولُ الملائكةِ، والواقعُ أنهم لا يؤمنون إلا أن يشاءَ اللهُ، ويَبْطُلُ بغير ذلك من الآيِ والكلامِ الثابتِ عن الفصحاء.

وإذا ظَهَرَ بطلانُ ذلك؛ فلم يَبْقَ إلا أن / يُدَّعَى أنه لا يلزمُ -لِكَوْنِ ما بعدَها واجبَ الانتفاءِ- انتفاءُ جوابِها؛ لأن ثبوت الحكم قد يتَوَقَّفُ على عللٍ متَعَدِّدةٍ، فلا يلزمُ من انتفاء أحدِها انتفاؤُه، وإلا لَبَطَلَ تعدُّدُ العلةِ.

فالحقُّ أن "لو" وُضِعَ لتعليقٍ ثُبُوتِيٍّ في الماضي، كما أن "إنْ" لذلك في المستقبل، ألا ترى أنَّ "إنْ دَخَلتِ الدارَ فأنت طالقٌ" تعليقٌ للطلاق في المستقبل على الدخول، ولا يَستدعي امتناعَ الطلاق إذا انتَفَى الدخولُ؟ وكذا "لو" سواءٌ.

أو يُقالُ بالتزام ذلك، ويُقالُ: تدلُّ على امتناعه لأجل الشرط، لا على

(١) في الأصل: «هي»، وهو خطأ.

(٢) ينظر: الجنى الداني ص ٢٧٣، ٢٧٤، ومغني اللبيب ص ٣٣٩.

(٣) الأنفال ٢٣.

(٤) الأنعام ١١١، وتمامها: ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾.

امتناعه مطلقًا، إلا أن هذا يفيد بعلمهم[1]، والله أعلمُ أنهم لا يقصدونه.

[١٣٧]

مسألة

تحقيقٌ في "لو":

اعلم أن معناه أربعةُ أمورٍ:

أحدها: دلالةُ "لو" على التعليق، وهو أن ما بعدها سببٌ ومُسَبَّبٌ.

والثاني: الدلالةُ على أن هذه السببيةَ والمُسَبَّبِيةَ في الماضي.

وهذان لا خلاف فيهما.

الثالث: امتناعُ شرطِها، وهو حقٌّ لم ينكره غيرُ الشَّلَوبينِ[2]، ويَرُدُّه: آيةُ الزُّمَرِ[3].

والرابع: امتناعُ الجوابِ، وفيه أيضًا خلافٌ، أَثْبَتَه مَنْ قال: إنها امتناعٌ لامتناعٍ.

فالحاصلُ أنه قيل: لا دلالةَ لها على امتناعٍ أَلْبَتَّةَ، وقيل: دالةٌ على امتناعِ الأول فقط، وقيل: على امتناع الأول والثاني.

والحقُّ أنها دالةٌ على امتناع الثاني فقط، ويَرِدُ / على مَنْ قال: لا (تدل)[4] ٤٠/ب

على امتناعٍ: تَبادُرُ الامتناعِ منها للفَهْم، وقولُه سبحانه وتعالى: ﴿بَلَىٰ قَدْ

(١) في الأصل: «بعد بعلمهم»، ولعله كما أثبت.

(٢) ينظر: الجنى الداني ص ٢٧٦، ومغني اللبيب ص ٣٣٧.

(٣) سيوردها المؤلف آخر المسألة.

(٤) في الأصل: «يدل»، وهو خطأ.

جَآءَتۡكَ ﴾[1] ردًّا على قول[2]

[١٣٨]

مسألة

مِن مُشكِلات هذا الباب: ﴿وَلَوۡ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمۡ خَيۡرٗا لَّأَسۡمَعَهُمۡ﴾ الآية[3]، لأ
ظاهرها الترتيبُ الذي في: لو كان زيدٌ فيه خيرٌ أكرمتُه، ولو أكرمتُه لاستحـ
الإكرامَ؛ فإنه يُنتِجُ: لو كان فيه خيرٌ لاستَحَقَّ الإكرامَ، وأما في الآية الكريمة فيُنتِجُ
ظاهرُه: لو علم اللهُ فيهم خيرًا لتَوَلَّوا، وهذا لا يُمكِنُ.

واختُلف في جوابه[4]:

فقال الزمخشريُّ[5]: «التقديرُ: لو علم اللهُ فيهم خيرًا وقتًا ما لتَوَلَّوا بعـ ذلك».

عَ: وعلى ذلك، فالمعنى: لو كان فيهم خيرٌ وقتًا ما لتَوَلَّوا بعدَه، فعَبَّرَ عن ثبوت الخيرِ فيهم بعِلْم الله تعالى ذلك فيهم؛ لتَلَازُمهما، ونظيرُه في التنزيل كثيرٌ

---

(١) الزمر ٥٩.

(٢) بعدها في الأصل بياض مقداره أربع كلمات أو خمس. والمراد: الاستدلال على امتناع شرطها بالـ الآية؛ حيث جاءت "بلى" غيرَ مسبوقةٍ بنفيٍ؛ لأن قوله قبل: ﴿لَوۡ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِي﴾ يدل على نفي هدايته، فثبت بهذا أن "لو" تدل على امتناع شرطها. ينظر: مغني اللبيب ص ٤٥٢، ٤٥٣.

(٣) الأنفال ٢٣، وتمامها: ﴿وَلَوۡ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمۡ خَيۡرٗا لَّأَسۡمَعَهُمۡۖ وَلَوۡ أَسۡمَعَهُمۡ لَتَوَلَّواْ وَّهُم مُّعۡرِضُونَ﴾.

(٤) ينظر: مغني اللبيب ص ٣٤٣.

(٥) لم أقف على كلامه.

وحَذفَ الظرفُ المبهمُ من الثاني الظرف الدالّ على البَعْدية[1].

وقال غيرُه: «التقديرُ: ولو أسمعهم على تقديرِ أنه لا يعلمُ فيهم الخيرَ لتوَلَّوا، كما تقولُ: لو علمتُ أن زيدًا فاضلٌ لأكرمتُه، ولو أكرمتُه من غير أن يكون فاضلًا لأساءَ».

عَ: وموافقتُه للآية بأن يكونَ: ولو أكرمتُه من غير أن يكون فاضلًا لأساءَ.

وقال في "البسيط"[2] ما معناه: «إن "لو" الأولى استدلالٌ، والإبطالُ للشرط[3]، وكأنه قيل: فيهم خيرٌ، فقيل: لو كان فيهم خيرٌ لأسمعهم، كما أنه قيل: فيهما آلهةٌ غيرُ الله، فردَّ بقوله: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[4]، والثانيةُ ذمٌّ، كما تقولُ: لو كان له ملءُ الأرض ذهبًا ما أعطى شيئًا، / مبالغةً في ذمِّه ٤١/أ
بالبخل».

عَ: فالأولُ تحقيقٌ وحقيقةٌ، والثاني ذمٌّ ومجازٌ ومبالغةٌ. انتهى[5].

قال: «فكذلك لم يُنتِجْ: لو علم اللهُ فيهم خيرًا لتَوَلَّوا».

[١٣٩]

مسألة

"أمَّا" يقولُ النحاةُ فيها: حرفُ تفصيلٍ.

---

(١) كذا في الأصل.

(٢) لم أقف عليه في البسيط للواحدي، ولا في البسيط لابن أبي الربيع، فلعله لابن العِلْج الإشبيلي.

(٣) كذا في الأصل.

(٤) الأنبياء ٢٢.

(٥) أي: انتهى تعليق ابن هشام على الكلام السابق.

ورأيتُ في كلام الخفَّافِ[1] ما معناه: أنها تارةً تكونُ تفصيلًا لما أُجمِل، وتارةً تكونُ نفيًا لبعض ما أُثبِت.

ومثالُ الأولِ: قولُه سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ﴾ الآية[2]، فأخبَر بتفرُّقِ جهاتِ أعمالِهم، ومقتضى ذلك: (تفرُّقُ)[3] الجزاءِ عليها، ثم قَسَّمه إلى مُعْطٍ تقيٍّ مُصَدِّقٍ، وإلى (باخل)[4] مُستَغنٍ مُكذِّبٍ، مُعقِبًا كلَّ قسمٍ بجزائه.

وكذلك: ﴿ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ﴾ الآية[5]، ذكَرَ اجتماعَ الناسِ في ذلك اليوم، وأن منهم شقيًا وسعيدًا، ثم فَصَّل حالَهم في الشقاوة والسعادة.

والثاني: كأنْ يُقالَ: زيدٌ عالمٌ وشاعرٌ وكاتبٌ، فتقولُ: أما شاعرٌ فشاعرٌ، وأثبتَّ[6] بعضَ الصفات ونفيتَ البعضَ.

ولمَّا رأيتُ هذا كنتُ أقولُ: "أمَّا" خبرٌ وتفصيلٌ وإثباتٌ[7]، أي: تارةً تكونُ تفصيلًا، وتارةً إثباتًا، كما يُقالُ: "قد" حرفُ تحقيقٍ وتقريبٍ وتقليلٍ، باعتبار

---

(١) لم أقف على كلامه. والخفاف هو أبو بكر بن يحيى بن عبدالله الجذامي المالقي، أخذ عن الشلوبين، له: شرح كتاب سيبويه، وشرح الإيضاح، وشرح اللمع، وغيرها، توفي بالقاهرة سنة ٦٥٧. ينظر: بغية الوعاة ١/٤٧٣.

(٢) الليل ٤.

(٣) في الأصل: «يفرق»، وهو خطأ.

(٤) في الأصل: «باطل»، وهو خطأ.

(٥) هود ١٠٣.

(٦) كذا في الأصل، ولعل الصواب: فأثبتَّ.

(٧) كذا في الأصل، ولعل الصواب: حرفُ تفصيلٍ وإثباتٍ، والذي في مغني اللبيب ص ٨٠: «وهو حرف شرط وتفصيل وتوكيد».

أحوالِها، لا باعتبار أنها تفيدُ ذلك دَفْعةً.

ثم رأيتُ في كلامِ مَنْ جَزَمَ بأنها حرفُ تفصيلٍ ما معناه: أنها تارةً تكون لتفصيل الأخبار المُجمَلةِ، كقولك: أنا أُحِبُّ وأُبغِضُ، فأما مَن أُحِبُّ فالمؤمنُ، وأما مَنْ أُبغِضُ فالكافرُ، وكقول القائل: زيدٌ عالمٌ شاعرٌ، فتقول: أما عالمٌ فهو كما ذكرتَ، أي: / وأما كريمٌ فلا كرمَ عنده[1]، ففصَّلْتَ ما له ممَّا ليس له. ٤١/ب

قلتُ: وعلى هذا يجيءُ الإثباتُ والنفيُ ضِمنًا للتقسيم، لا أنه المقصودُ بالذات.

واعلم أنه ينبغي أن تفيد "أمَّا" ما يفيدُه الحصرُ؛ ألا ترى أنها في هذا المثال الأخيرِ (تفيدُ)[2] الحصرَ بالنسبة إلى ما ذُكِر من الصفات، كما تقولُ: ما هو إلا عالمٌ؟

وأكثرُ ما تَرِد "أمَّا" مُكرَّرةً، إما لفظًا، نحو: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ﴾ الآية[3]، وإما تقديرًا، كقولك: أما عالمٌ فعالمٌ.

وقد (تَرِدُ)[4] غيرَ مكررةٍ، مثل: أما بعدُ فإني أحمدُ الله.

والدليلُ على أن فيها معنى الشرط: لزومُها الفاءَ.

والأصلُ[5]: مهما يكن من شيءٍ فزيدٌ منطلقٌ، فأُنِيبتْ "أمَّا" عن الجملة

---

(١) كذا في الأصل، ومقتضى المثالِ نفيُ الشاعريةِ لا الكرم.

(٢) في الأصل: «يفيد»، وهو خطأ.

(٣) الليل ٥.

(٤) في الأصل: «يرد»، وهو خطأ.

(٥) في نحو: أما زيدٌ فمنطلقٌ. ينظر: مغني اللبيب ص ٨٢، والجنى الداني ص ٥٢٢، ٥٢٣.

الشرطية، وزُحلِقَتِ الفاءُ إلى عَجُزِ الجملةِ إصلاحًا لِلَّفظِ، كـ"لامِ": إن زيدًا لقائمٌ؛ لأن فاء الجواب لا تلي أداةَ الشرط بلا واسطةٍ؛ ولأن الفاء أصلُها العطفُ، فتصيرُ بصورة معطوفٍ ولا معطوفَ عليه.

ولِكَون الفاء مُقدَّمةً من تأخيرٍ[1]؛ جاز أن يعمل ما بعدها فيما قبلَها، فتقولُ: أما يومَ الجمعةِ فزيدٌ منطلقٌ، و: أما بعدُ فإني أحمدُ الله، كما جاز: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ بِلِقَآيِٕ رَبِّهِمۡ لَكَٰفِرُونَ﴾[2].

ومِنَ الناس مَنْ غَفَل عن هذا، فقال: إن "يومَ الجمعة" ونحوَه منصوبٌ بمحذوفٍ، أي: مهما ذكرتُ يومَ الجمعة فزيدٌ منطلقٌ، وعلى هذا يُقدَّرُ: منطلقٌ فيه.

ويَرُدُّه أمورٌ، منها:

أنهم لعلمهم[3] لم يذكروا: "فيه" وما أشبهَه في موضعٍ.

الثاني: أن "أمَّا" ثبت أنها نائبةٌ عن أداة شرطٍ وفعلِه، فتقديرُ "ذكرت" ونحوِه ينفي ذلك؛ لأن ذلك يكون هو الشرطَ.

والثالث: / أنه يقتضي جوازَ: أما يومُ الجمعة -بالرفع-، بتقديرِ: مهما حصَل أو ذُكِر يومُ الجمعة، أو: مهما يُذكَرْ يومُ الجمعة، وفي أن ذلك لم يُسمَعْ دليلٌ على بطلان هذه الدعوى.

ومنهم مَنْ توسَّط، فقال: إن كان ما بعدَ الفاءِ ممَّا لا يعمل ما بعدَه فيما

(١) كذا في الأصل، ولعل الصواب: مؤخَّرةٌ من تقديمٍ.

(٢) الروم ٨.

(٣) كذا في الأصل.

قبلَه فلا بُدَّ من التقدير، نحو: أما بعدُ فإني أحمدُ الله، وإلا فلا، نحو: أما زيدًا فإني[1] ضاربٌ.

ولا معنى لهذا الذي قاله؛ لأنه إن راعى أنَّ "إنَّ" والفاءَ مُقدَّمتان في الأصل؛ فلا فرق، وإن لم يراعِه؛ فلا يُجوِّزُه في مسألةٍ ما.

ومِمَّا يُحتاجُ إلى التنبيه عليه في هذه المسألةِ: قولُه سبحانه وتعالى: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلۡمُقَرَّبِينَ﴾[2]، فيقال: أين جوابُ "أمَّا"؟ وأين الفاءُ؟

والجوابُ: أن الجواب: "إنْ" وشرطُها وجزاؤُها، وأنَّ الفاء حُذِفَتْ؛ وذلك لأنه كان مقتضى القياسِ على: أما زيدٌ فمنطلقٌ؛ أن يُقالَ: أما إنْ فكان، إلى آخره، بتوقُّعِ الفاءِ في ثاني حَيِّزٍ بعد "أمَّا"، ولكنه لَمَّا كان يلزمُ فيه من القبح ما يلزمُ لو قلتَ: أما فزيدٌ منطلقٌ، من حيثُ إنك فَرَرْتَ من وقوعِ فاءٍ بعد أداة الشرطِ، فوقَعَتْ فيه، ولم يمكنْ أن تُزحلِقَ شيئًا آخرَ؛ للبعد عن الأصل؛ فوجب حذفُها.

ولذلك لم يَجُزْ: إن زيدًا آكلٌ لَطعامَك، وإنما جاز: إن زيدًا طعامَك لآكِلٌ؛ لأن المفعول النيةُ به التأخيرُ.

على أن بدرَ الدين ابنَ مالكٍ[3] تَوهَّم امتناعَ: إن زيدًا طعامَك لآكِلٌ، ولعله

(١) كذا في الأصل، ولعل الصواب: فأنا؛ لأن "إنَّ" لا يعمل ما بعدها فيما قبلها. وينظر: مغني اللبيب ص ٨٣، ٩١١.

(٢) الواقعة ٨٨.

(٣) شرح الألفية ص ١٢٢، إذ قال: «أما الخبر فتدخل عليه اللام بشرط ألا يتقدم معموله». وبدر الدين هو محمد ابن محمد بن عبدالله بن مالك الطائي، أبو عبدالله، إمام في النحو واللغة والبلاغة، أخذ عن أبيه، له: شرح ألفية والده، وشرح لامية الأفعال لوالده، والمصباح في اختصار المفتاح في البلاغة، وغيرها، توفي سنة ٦٨٦. ينظر: الوافي بالوفيات ١/١٦٥، وبغية الوعاة ١/٢٢٥.

ذهل عن هذا التقرير، والحقُّ خلافُ قوله، قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ / بِلِقَآيِٕ رَبِّهِمْ لَكَٰفِرُونَ﴾(1)، ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ عَنْ ءَايَٰتِنَا لَغَٰفِلُونَ﴾(2).

وأما جمالُ الدين ابنُ مالكٍ أبوه؛ فإنه قدَّر(3) أن الأصل: مهما يكن من شيء فإن كان المتوفَّى من المقربين فرَوْحٌ -كما هو مقرَّرٌ-، فأُنيبَتْ "أمّا" مناب أداةِ الشرط و(فعلِه)(4)، ثم قُدِّمَتْ جملةُ الشرطِ على الفاء، فالتقى فاءان: فاء الشرط وفاءُ الجزاء، فحُذِفت إحداهما.

وهذا غيرُ الذي قرَّرتُه، فإني قرَّرتُ أنها حُذِفت من فعل شرطِ "إنْ"؛ للقبح، وهنا قرَّر أن الحذف من الجزاء؛ لاجتماع فاءين.

وهو الآنَ عندي الحقُّ؛ لأن أداة الشرط و(فعلَه)(5) في موضعِ جزء واحدٍ، فالفاءُ (ممتنعةٌ قبل)(6) الجزاء؛ ألا ترى أن اللام في باب "إنَّ" تَرِدُ في مثل: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ بِلِقَآيِٕ رَبِّهِمْ﴾(7)؟ فلم تدخُلِ اللامُ في "مِنَ الناس" كما(8) دَخَلت

(1) الروم 8.

(2) يونس 92.

(3) هذا التقدير بعينه لبدر الدين ابن مالك في شرح الألفية ص 510، والذي قرره أبوه في شرح الكافية الشافية 3/1647 أن قوله: "فروح" إلى آخره جوابُ "أمّا"، وأن جواب "إنْ" محذوف، لأنه إذا توالى شرطان فالجواب لأولهما.

(4) في الأصل: «فعلها»، وهو خطأ.

(5) في الأصل: «فعلها»، وهو خطأ.

(6) في الأصل: «بمعنى قبلي»، ولعل الصواب ما أثبت.

(7) الروم 8.

(8) في الأصل هنا: «في»، وهي زيادة لا معنى لها.

في: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾(1)؛ لكونه الحيِّزَ الثاني(2)؛ وذلك لأن هذا الظرفَ(3) مع اسم "إنَّ" بمنزلةِ جزءٍ واحدٍ، فلهذا تخطَّتْه الفاءُ، فتأمَّلْه؛ فإنه بديعٌ إن شاء الله تعالى(4).

وبقي النظرُ هاهنا في أيِّ الفاءين حُذِفت؟

قال ابنُ مالكٍ(5): فاءُ جوابِ الشرط؛ لئلا يحصُلَ الإجحافُ بـ"أمّا" في

(1) القلم 4.

(2) قوله: «لكونه الحيز الثاني» تعليلٌ لدخولها في الآية.

(3) وهو "من الناس".

(4) في الحاشية تعليقٌ لعله للمؤلف، نصُّه: «قلتُ: قد ذكر هذا أبو عليٍّ الفارسيُّ في "شرح الأبيات المشكلة"، فقال: «﴿وَأَمَّآ إِن كَانَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ * فَسَلَٰمٌ﴾، الفاءُ جوابُ "أمّا"، ولا تكون جواب الجزاء؛ ألا ترى أن جواب "أمّا" لا يُحذَفُ في حال السَّعَةِ والاختيار، وجوابُ "إنْ" قد يُحذَفُ في الكلام، نحو: أنت ظالمٌ إن فعلتَ، إلا أن الفاء وجوابها استُغني (بهما) عن جواب الجزاء، كما استُغني بقولهم: "أنت ظالمٌ" عن جواب "إن فعلتَ".

ومثلُ سَدِّ الفاءِ وما هي جوابٌ له مَسَدَّ الجوابين؛ قولُه تعالى: ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ﴾ إلى قوله: ﴿لَوْ تَزَيَّلُوا۟ لَعَذَّبْنَا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾، فقولُه: "لعذَّبنا" قد سَدَّ مَسَدَّ الجوابين، كما كان الجوابُ في الآية الأخرى.

فأما فَصْلُك بين "أمّا" وجوابها بالشرط في الآية؛ فلأنَّ الشرط -وإن كان على ألفاظ الجُمَلِ- فقد خرج عن أحكامها؛ ألا ترى أن أبا الحسن قد ذهب إلى أن الجازم للجزاء هو فعلُ الشرطِ؟ ولو كان باقيًا على أحكام الجُمَلِ لم يَجُزْ ذلك فيه».

ينظر: كتاب الشعر (أو: شرح الأبيات المشكلة الإعراب) 1/64، 65. وفي الأصل في الآية الأولى: «فأما»، وهو كذلك في أصول كتاب الشعر، وهو خطأ. وفي الأصل أيضًا: «استغني بما»، وصوابه ما في كتاب الشعر: «بهما».

(5) شرح الكافية الشافية 3/1647، 1648، وكلامه إنما هو في أيِّ الجوابين حذف: جواب "أمّا" أم جواب "إنْ"؟ لا في أيِّ الفاءين حذفت؟

الحذف، ولأن فاء جوابِ الشرطِ عُهِدَ حذفُها.

قلتُ: وفاءُ جوابِ "أمّا" عُهِدَ حذفُها أيضًا.

فإن قيل: نادرٌ.

قلتُ: وكذا في جواب الشرط.

فهذا إفسادُ التعليلِ الثاني.

وأما الأول فقد يُعكَسُ، ويُقَالُ: "أمّا" ثَبَتَ الحذفُ معها ما لم يَثْبُتْ مع غيرها، فليُجعَلْ حذفُ الفاء من جوابها.

[١٤٠]

مسألة / ٤٣/أ

قال ابنُ عصفور في "شرح الجُمَل"(١) ما نصُّه: «مذهبُ البصريين(٢): أنه لا يُجْزَمُ -يعني: جوابَ الشرط- حتى يَسُوغَ فيه دخولُ حرفِ الشرط عليه معَ أداةِ النهي، نحو: لا تعصِ اللهَ يغفرْ لك؛ لأنه يَسُوغُ: إن لا تعصِ اللهَ يغفرْ لك، ولا يجوز: لا تعصِ اللهَ تندمْ؛ لأنه لا يَسُوغُ: إن لا تعصِ اللهَ تندمْ» انتهى.

وهو غريبٌ، أعني: دعوى كونِ "لا" ناهيةً؛ لأن الشرط لا يدخلُ على الطلب، ولا يرتبطُ به، ومِنْ ثَمّ إذا كان الجوابُ طلبًا احتاج إلى الفاء.

قال ابنُ عصفور: «ومذهبُ الكوفيين أن ذلك لا يُشترَطُ، ويُجيزون: لا تعصِ اللهَ تندمْ» انتهى.

---

(١) ١٩٦/٢، بمعناه.

(٢) ينظر: الكتاب ٩٧/٣، والمقتضب ٨٣/٢، والأصول ١٦٢/٢، ١٨٠، ١٨٣.

قلتُ: أعرفُه عن الكسائيّ فقط(١). انتهى(٢).

قال: «وذلك فاسدٌ؛ لأنك إن قَدَّرتَه في الأصل: إن تعصِ اللهَ تندمْ؛ لم يَجُزْ أن تُقيمَ "لا تعصِ" مُقامَه؛ لأنه غيرُ موافقٍ له في الحرف الداخلِ عليه» انتهى.

قلتُ: هذا ردٌّ فاسدٌ؛ لأن الذي يقولُ: إن الجزم بنيابة الفعلِ مَنَابَ أداةِ الشرط وفعلِه البصريون، وأما الكوفيون فعندهم أن الجزم بشرطٍ حُذِفَ، فالتقدير في: قُمْ أُكرمْك: قُمْ، إن تَقُمْ أُكرمْك.

وإنما يُقَالُ(٣): إنه لا يصحُّ أن يُحذَفَ هنا؛ لأن الفعل المحذوفَ دالٌّ عليه الفعلُ المذكورُ، وهو غيرُ مناسبٍ له.

[١٤١]

مسألة

ردَّ ابنُ عصفور(٤) على المبرِّد(٥) في اسميةِ "إذْ" من "إذْما" بأنَّ "إذ" التي هي

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٥٥٢/٣، وشرح التسهيل لبدر الدين ابن مالك ٤٣/٤، وارتشاف الضرب ١٦٨٥/٤، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٢٥٧/٣.

(٢) أي: انتهى تعليق ابن هشام على الكلام السابق.

(٣) أي: في الرد على الكوفيين.

(٤) شرح جمل الزجاجي ١٩٨/٢.

(٥) في أحد قوليه، كما في شرح الكافية الشافية ١٦٢٢/٣، ١٦٢٣، وارتشاف الضرب ١٨٦٢/٤، وعدَّها في المقتضب ٤٦/٢ حرفًا. ولعل من نسب إليه القول باسميتها فَهِمَ ذلك من قوله في المقتضب ٤٧/٢: «ولا يكون الجزاء في "إذ" ولا في "حيث" بغير "ما"؛ لأنهما ظرفان يضافان إلى الأفعال، وإذا زدت على كل واحد منهما "ما" مَنعتا الإضافة، فعملتا»، وقوله ٥٤/٢: «أما "إذ" فتنبئ عن زمانٍ ماضٍ، وأسماء الأزمان تضاف إلى الأفعال، فإذا أضيفت إليها كانت معها كالشيء الواحد، ومتى جزتَها فُصِلت منها ... فلما وصلتها بـ"ما" جعلتهما شيئا واحدًا، فانفصلت من الإضافة، فعملت». فإنه جعل "ما" مانعة لها من الإضافة، ولم يشر إلى انتقالها من الاسمية إلى الحرفية.

اسمٌ معناها ما مضى، و(هذه)(١) معناها المستقبلُ، (فَيُنَاقِضُ)(٢) معناها / معنى ٤٣/ب
الشرطِ، فالحقُّ أنها زِيْدَتْ مع "ما"، وصارا كالشيءِ الواحدِ، وبَطَلَ ذلك المعنى، كما قال س(٣).

[١٤٢]

مسألة

مِنَ "التَّذكِرة"(٤):

اللامُ الأولى في: لَئِنْ حلفتَني لأخرجنَّ: توطِئةٌ للقَسَم في الثاني، والذي يَقَعُ عليه القَسَمُ ويَتَلَقَّى القَسَمَ: الثانيةُ.

وإنما دخلتِ الأولى لتعليقِ الشرطِ بالجزاء، فلما كانت مُعَلَّقةً بها، ودخلت في الجزاء؛ (دخلت)(٥) في الشرط، و(إذ)(٦) لم يكنْ مُعتَمَدَها القَسَمُ، دَخَلَتْ تارةً، وسَقَطَتْ تارةً، بدليلِ: ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ﴾(٧)، ﴿لَّئِن لَّمْ يَنتَهِ

(١) في الأصل: «هذا»، وهو خطأ.

(٢) في الأصل: «فتناقض»، وهو خطأ.

(٣) الكتاب ٣/٥٦، ٥٧، وعبارته: «ولا يكون الجزاء في "حيث" ولا في "إذ" حتى يُضَمَّ إلى كل واحد منهما "ما"، فتصير "إذ" مع "ما" بمنزلة "إنما" و"كأنما"، وليست "ما" فيهما بلغوٍ، ولكنّ كل واحد منهما مع "ما" بمنزلة حرف واحد». ويلحظ أن هذا هو ما قاله المبرد في المقتضب ٢/٥٤.

(٤) لم أقف عليه في مختار تذكرة الفارسي لابن جني. وفي سياق هذه المسألة اضطراب.

(٥) في الأصل: «دخل»، وهو خطأ.

(٦) في الأصل: «إن»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٧) المائدة ٧٣.

المُنَافِقُونَ ... لَنُغْرِيَنَّكَ﴾(١)، فوجهُ الدخولِ: أن الشرط متعلّقٌ بالجزاء، ووجهُ أنْ لم تدخل: أنه ليس (بمُقسَم)(٢) عليه، والمعتمدُ الثاني.

فأما قولُ الفرّاء(٣): إن اللام في "لَئِنْ"؛ لِمَ دَخلتْ، وهي إنما تدخُلُ للقَسَم، والشرطُ لا يصحُّ القَسَمُ عليه؛ لأنه ليس بخبرٍ؟

فإذا (كانت)(٤) هذه اللامُ إنما تدخُلُ للقَسَم، والقَسَمُ على هذا الشرطِ لا يصحُّ، من حيث لم يكن خبرًا، لم يَجُزْ تَوَهُّمُ دخولِ اللامِ عليه مُفرَدًا عن الجزاء، لم يكنْ بمنزلةِ: واللهِ»(٥).

وقال(٦) في "التَّذكِرة" في موضعٍ آخرَ:

«"أنْ" في قوله: واللهِ أنْ لو حلفتَني (لأُكرمنَّك)(٧)، غيرُ زائدةٍ، بل هي كاللام التي تلحقُ "لَئِنْ"؛ ألا ترى أنَّ ما (دخلتْ)(٨) عليه لَمَّا لم يكنْ نفسَ المُقسَمِ عليه، وإنما تَعَلَّق بالجزاء الذي هو المُقسَمُ عليه في الحقيقة؛ أُثبِتَتْ تارةً، وحُذِفَتْ

(١) الأحزاب ٦٠.

(٢) في الأصل: «بمستقيم»، وهو خطأ.

(٣) لم أقف على كلامه.

(٤) في الأصل: «كان»، وهو خطأ.

(٥) بعدها بياض في الأصل مقداره سطر ونصف.

(٦) ألحق المؤلف هذا في الحاشية، يسار الورقة ٤٤/أ وأسفلها، وصدَّره بـ«ح».

(٧) في الأصل: «لأكرمتك»، وهو خطأ.

(٨) في الأصل: «دخل»، وهو خطأ.

أخرى؟ كقوله: ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ﴾[1]، وقوله سبحانه: ﴿لَّئِن لَّمْ يَنتَهِ ٱلْمُنَٰفِقُونَ﴾[2]، فهي مثلُها في أنها تُثبتُ وتُحذفُ».

غ: فالتوطئةُ للقسم وضعُوا لها حرفين: حرفٌ مع "لو"، وهو "أنْ"[3]، وحرفٌ مع غيرِها من أدواتِ الشروطِ المُتمحِّضةِ، و(هو)[4] اللامُ.

وقولي: «المُتمحِّضة»؛ ليخرجَ نحوُ "إذا".

غ: ذكرَ ابنُ الحاجبِ[5] وابنُ مالكٍ[6] وغيرُهما أن مِن مواطنِ زيادةِ "أنْ": أن تقعَ بين القسمِ و"لو"، مثلُ هذا، ومثلُ قولِه[7]:

فأُقسِمُ أنْ لو الْتقَيْنا وأنتُمُ[8] ...

(1) المائدة ٧٣.

(2) الأحزاب ٦٠.

(3) نص سيبويه في الكتاب ٣/١٠٧ على أن "أنْ" هاهنا موطئة، فقال: «فـ"أنْ" في "لو" بمنزلة اللام في "ما"»، ونص في موضع آخر ٣/١٥٢ على أنها زائدة، فقال: «فأما الوجه الذي تكون فيه لغوًا فنحو قولك: لمّا أن جاؤوا ذهبت، و: أما والله أن لو فعلت لأكرمتك»، ينظر: مغني اللبيب ص ٥٠- ٥٢، والهمع ٤/١٤٤، ١٤٥، والخزانة ١٠/٨٠-٨٣.

(4) في الأصل: «هي»، وهو خطأ.

(5) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٢٠ (ط. دار سعد الدين).

(6) التسهيل ص ٢٣٣، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٢٩.

(7) هو المسيَّب بن علَس.

(8) شطر بيتٍ من الطويل، وتمامه:

فأقسمُ أنْ لو التقينا وأنتمُ ... لكان لكم يومٌ من الشرِّ مُظلمُ

ينظر: الكتاب ٣/١٠٧، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٢٩، ومغني اللبيب ص ٥٠، وشرح أبياته ١/١٥٣، والخزانة ١٠/٨٠، وينظر: اللسان ١٢/٣٧٨ (ظ ل م)، وتاج العروس ٣٣/٣٨ (ظ ل م).

وكلامُ أبي عليٍّ[1] خلافُه؛ لأنه جعلها حرفًا مُوطِّئًا، فيفيدُ معنًى غيرَ التأكيد.

[١٤٣]

مسألة

"ما" لا تدخلُ على المضارعِ إلا وهو في معنى الحالِ، ولا على الماضي إلا وهو قريبٌ من الحالِ، فعلى هذا: ﴿وَمَا (يَأْتِيهِم)[2] مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُواْ﴾[3] حكايةُ حالٍ.

[١٤٤]

مسألة

إذا حُذِفَ الجوابُ / فلا يكونُ الشرطُ إلا ماضيًا لفظًا، نحو: ﴿فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ﴾ الآيةَ[4]، أو مضارعًا مصحوبًا بـ"لم"، نحو: ﴿لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا﴾[5]. ٤٤/أ

ولا يكونُ بصيغةِ المضارعِ غيرُه إلا في الشعرِ، قاله س، وقال[6]: «هكذا جرى في كلامهم».

وعِلَّتُه: أن الجملةَ تقتضي سَبَبَيْنِ، فإذا حُذِفَتْ جملةُ الجزاءِ على قولٍ، أو قُدِّمَتْ على قولٍ؛ لم يكن للشرطِ عملٌ فيها؛ لحذفِها أو تقدُّمِها، وذلك إضعافٌ للأداةِ، فأُتِيَ بالشرطِ غيرَ مُتأثِّرٍ في اللفظِ؛ لِئلَّا تصيرَ ضعيفةً قويةً، وأما الشعرُ

(1) المنقول آنفًا من "التذكرة" له.

(2) في الأصل: «تأتيهم»، وهو خطأ.

(3) الحجر ١١.

(4) الأنعام ٣٥.

(5) الأعراف ١٤٩.

(6) الكتاب ٣/٦٦.

فمَحَلُّ ضرورةٍ، فاتَّسَعُوا فيه.

[١٤٥]

مسألة

«قاعدةٌ: "إنِ" الشرطيةُ إذا دخلتْ على الماضي قَلَبَتْه مستقبلًا.

وأُورِد على ذلك أمورٌ:

أحدها: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ﴾ الآية[1]، فإن كون قميصِه قُدَّ في الماضي قطعًا.

والجواب: أنَّ "كان" بمعنى: ثبت، فكأنه قيل: إن ثبت أنَّ قميصه، وثبوتُ الشيء لا يَستلزِمُ أن لا يكونَ قبلَ ذلك ثابتًا، فهي على بابها في الاستقبال؛ لأن المعنى: إن يثبُتْ هذا في المستقبل فهي صادقةٌ.

والثاني: قولُ الشاعر[2]:

أتغضبُ إذْ أذُنا قُتيبةَ (حُزَّتا)[3] ... جهارًا ولم [تغضب][4] (لِقَتْلِ)[5] ابنِ خازمِ؟[6]

---

(١) يوسف ٢٦.

(٢) هو الفرزدق.

(٣) في الأصل: «حُزّتا»، وهو خلاف الرواية.

(٤) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، وهو في رواية البيت.

(٥) في الأصل: «بقتل»، وهو خطأ.

(٦) البيت من الطويل. روي: «تجزع» بدل «تغضب» في الموضعين، و«أنْ» بدل «إنْ»، و«ليوم» بدل «لقتل». ينظر: ديوان الفرزدق بشرح الحاوي ٥٦٤/٢، والكتاب ١٦١/٣، والجنى الداني ص ٢٢٤، ومغني اللبيب ص ٣٩، وشرح أبياته ١١٧/١، والخزانة ٧٨/٩، وينظر: تاج العروس ٢٠٧/٣٤ (إن).

والجوابُ عنه كالأول؛ لأن التقدير: إن كانت، فحذف "كان" الناقصة، كما قال: إنْ خيرًا فخيرٌ، و"كانت" بمعنى: ثبتَت.

وجوابٌ ثانٍ: وهو أنَّ ["إنْ"][1] هنا بمعنى "إذْ".

والثالث: قولُه تعالى: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾[2].

وجوابُه أيضًا كذلك، أي: إن ثبت.

ولا يقدحُ فيه أن يُقالَ: إنه عالمٌ بثبوته وعدمِ ثبوتِه، فلا يصحُّ فيه "إنْ"؛
لأنها للمُحتَمل[3]، / والجوابُ: أن هذا لازمٌ على كل حالٍ، فإن كونه قالَه أو لم ٤٤/ب
يقُلْه يَعْلَمُه.

والجوابُ من وجهين:

أحدهما: أن أمر القيامة أمرٌ عظيمٌ، يَذْهَلُ فيه العالِمُ عن علمه، كما جاء في الرُّسُل: ﴿مَاذَآ أُجِبْتُمْ قَالُوا۟ لَا عِلْمَ لَنَآ﴾[4].

والثاني -وهو الظاهرُ-: أنه خرج مَخْرَجَ الإنكارِ على وجه الأدبِ، فإن العظيم يُخاطَبُ في الإنكار بصيغةِ الشرطِ، إذا قال المَلِكُ: فعلتَ -لشيءٍ مكروهٍ- تقولُ: إن كنتُ فعلتُ فقد نُقِلَ إليك».

---

(١) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، والسياق يقتضيه.

(٢) المائدة ١١٦.

(٣) في الحاشية تعليقٌ لعله للمؤلف، نصُّه: «قلت: معنى الآيةِ -والله أعلم-: إن ثبت أني قلته فقد علمته مَقُولًا لي، وإن كنتُ ما قلته فإن الله ما يعلمه مَقُولًا لي، لأن الله يعلم الأشياء على ما هي عليه، وإلا كان جهلًا».

(٤) المائدة ١٠٩.

من "أمالي" ابن الحاجب(١).

ومما(٢) يُشكِلُ على جواب الشرط: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾(٣)، فهذا كقولك: إن تكرمْني اليومَ فقد أكرمتُك أمسِ.

وإشكالُه من وجهين:

أحدهما: أن الإكرام الثاني سببٌ للأول، فلا يستقيم أن يكون مُسبَّبًا عنه.

والثاني: أن ما في خبرِ الشرطِ في المعنى مستقبلٌ، وهذا ماضٍ.

قال ابنُ الحاجب(٤) على الوجه الأول: «توهَّم كثيرٌ من المتقدمين(٥) أن جواب الشرطِ يكون مُسَبَّبًا، ويكون سببًا، وهو فاسدٌ، ولو صحّ ذلك لصحَّ أن يُقالَ: إن تدخلِ النارَ كفرتَ بالله، وذلك معلومُ البطلان، وإنما توجيهُ المثال: أن الإكرامَ سببٌ للإخبار [بالإكرام](٦) الواقع من المتكلم أمسِ، لا نفسه، وكذلك في الآية.

فإن قلت: فإن الإخبار بالإكرام الواقع أمسِ قد حصل قبل الشرط، وذلك غيرُ مستقيم.

فالجوابُ: أن المعنى على أن ذكرَ هذا الخبرِ بعد وجودِ الشرط هو المُسبَّبُ،

---

(١) ١/٢١٨، ٢١٩، مع تصرف.

(٢) نقل ملخصه عن ابن هشام الشهاب الخفاجي في حاشيته على تفسير البيضاوي ٨/٢١٠، ولم يسمه «التذكرة».

(٣) التحريم ٤.

(٤) الأمالي ١/٢٢٤، ٢٢٥.

(٥) كذا في الأصل، وفي الأمالي: المتقدمين.

(٦) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، وهو في الأمالي.

وذلك يحصُلُ بعد الشرطِ، والخبرُ / سببٌ للذِّكْرِ لِمضمونه، فذُكِرَ المُسَبَّبُ ٤٥/أ
مُستغنًى به عن السبب(١)، لذلك وجب في مثل هذه المواضع دخولُ الفاء تنبيهًا على أن الجواب ما ذكرنا، [وعلى ما ذكرناه](٢) يُحمَلُ الجوابُ في الآية، أي: إن تتوبا إلى الله يكنْ سببًا لذكر هذا الخبر، وهو: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾.

فإن قيل: الآيةُ سِيقتْ للتحريض على التوبة، فكيف تُجعَلُ سببًا لذكر الذنب؟

قلتُ: ذِكْرُ الذنبِ مَتوبًا منه لا يُنافي التحريضَ على التوبة»(٣).

[١٤٦]

مسألة

الأصلُ في الأفعال: البناءُ، وإنما أُعرِب منها: المضارعُ، فلا بُدَّ من معرفة مُقتضِي إعرابِه، وعاملِه(٤):

---

(١) كذا في الأصل، وهو خطأ؛ لأنه لم يُذكَر المسبَّبُ في المثال، وهو الذِّكْر، وإنما ذُكِر السببُ، وهو الخبرُ نفسُه، والصواب ما في الأمالي: «فذكر السببُ مستغنًى به عن المسبب». وكان المؤلف كتب: «فذكر السبب»، ثم ضرب على «السبب»، وكتب: «المسبب».

(٢) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، وهو في الأمالي.

(٣) بعدها بياض في الأصل مقداره سطر ونصف، وتمام الكلام في الأمالي: «ولا سيما إن كان الذنب مشهورًا، فيصير المعنى في الآية: إن تتوبا إلى الله يعلمْ براءتكما من إثم هذا الصَّغْو، لأن الخبر بالصغْو سبب لذكره، وذكره متوبًا منه سبب للعلم ببراءتهما من إثمه، فاستُغني بسبب السبب». ثم ذكر ابن الحاجب سؤالًا، وأجاب عنه.

(٤) ينظر: الأصول ١/١٢٣، وأسرار العربية للأنباري ص ٣١٥، ٣١٦.

فأما المُقتضِي لإعرابه: فمُشاكلَتُه للاسم.

وأما عامِلُه: ففي الرفع: وقوعُه موقعَ الاسم، أو تجرُّدُه من الناصب والجازم[1]، وفي الجزم والنصب: حروفٌ معلومةٌ.

و(ليست)[2] مضارعةُ الاسم مُغنيةً عن العوامل، كما أن مُقتَضِيَ وقوعِ الإعرابِ في الاسم الذي هو رفعُ اللَّبْسِ غيرُ عامِلِه الذي هو المُقتَضِي لإعرابٍ خاصٍّ.

[١٤٧]

مسألة

قال أبو عليٍّ في "الإيضاح"[3]: «إن الفعل المضارعَ إذا (دخلت)[4] عليه النونُ الخفيفةُ أو الشديدةُ؛ فإنه يُبنَى».

قال ذلك في وَضْعِ حَصْرِ المبنيِّ والمعربِ، ولم يَذكُرِ المضارعَ الذي اتَّصلتْ به نونُ الإناثِ، وهو الصوابُ عندي[5].

وتوجيهُه: أنه إنما سُكِّنَ آخرُه؛ لأجلِ أن الفعل إذا أُسند إلى ضميرِ رفعٍ

(١) سيأتي تفصيل هذا في المسألة ١٤٩.

(٢) في الأصل: «ليس»، وهو خطأ.

(٣) ص ٢٤٠.

(٤) في الأصل: «دخل»، وهو خطأ.

(٥) وافق ابنُ هشام هنا السهيليَّ في نتائج الفكر ص ٨٦، ٨٧، ووافق الجمهورَ في كتبه الأخرى، فاختار أنه مبني. ينظر: أوضح المسالك (٤٧/١ مع ضياء السالك)، وشرح شذور الذهب ص ٨٨، ٩٠، وشرح قطر الندى ص ٥٤، والجامع الصغير ص ١١، ومغني اللبيب ص ٨٧٤، وشرح اللمحة البدرية ٢٧٨/١، ٣٢٤/٢.

متحرِّكٍ وجب سكونُ آخرِه، نحو: ضَرَبْتُ وغَزَوْتُ، فالسكونُ هنا[1] لأجل ذلك، لا للبناء، والفعلُ معربٌ تقديرًا، كما في: موسى، فهذا الحقُّ؛ فإنه تَمسُّكٌ بالأصل، ولم يثبُتْ لنا أن هذا تغييرٌ في البناء. / ٤٥/ب

[١٤٨]

مسألة

وقال أيضًا في "الإيضاح"[2]، وقد ذَكَر مبنيَّ الأفعالِ، وأن منه أمثلةَ الأمرِ للمُواجه، ما نصُّه: «وما وافَقَه في اللفظ جُعِل بمنزلته في اللفظ، وإن لم يوافقْه في المعنى، وذلك قولُك في التعجُّب: أَكْرِمْ بزيدٍ، وأَحْسِنْ (بعمرٍو)[3]، و: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[4]».

[١٤٩]

مسألة

(١) أي: في الفعل المضارع المسند إلى نون الإناث.

(٢) ص ٢٤٠.

(٣) في الأصل: «بعمر». وقوله: «وأحسن بعمرو» ليس في مطبوعة "الإيضاح".

(٤) مريم ٣٨. وفي "أَفْعِلْ به" قولان: الأول: أنه في اللفظ أمر وفي المعنى خبر إنشائي مسند إلى المتعجب منه، وهو القول المشهور. الثاني: أنه أمر باستدعاء التعجب من المخاطب مسند إلى ضميره، وهو قول الفراء والزجاج وابن كيسان والزمخشري وابن خروف. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٣/٣، وارتشاف الضرب ٢٠٦٦/٤، ٢٠٦٧، وأوضح المسالك (مع ضياء السالك ٧٥/٣-٧٧)، والهمع ٥٧/٥، ٥٨.

القائلون بأن رافع المضارعِ حلولُه محلَّ الاسم[1]؛ يُشكِلُ عليهم أمورٌ، منها:

أنهم عَدُّوا وجهَ مضارعتِه للاسم التي بها استحقَّ الإعرابَ، قالوا: إنه مِثلُه في الحركات والسَّكَناتِ، وفي الإبهام والتخصُّصِ، وأنه يقعُ موقعَه، فتقولُ: مررت برجلٍ يكتبُ، وإن شئت قلت: كاتبٍ، وممَّن ذكر ذلك: عبدُالقاهر[2]؛ فيلزمُ أن يكون الحلولُ محلَّ الاسمِ مقتضِيًا لشيئين: مطلقِ الإعرابِ، وهذا الإعرابِ الخاصِّ، وهو الرفعُ، ولم يثبُتْ في غيره.

وأيضًا: كيف يكونُ مقتضِي الرفعِ مقتضِيَ النصبِ؟

ومنها: كاد زيدٌ يقومُ؛ فإنه لا يجوزُ هنا: قائمًا؛ فيلزمُ مرفوعٌ بلا رافعٍ.

وأجيب عن هذا: بأن "كاد" مثلُ "كان"، فمقتضى القياسِ الجوازُ، ولكن عَدَلُوا عن ذلك؛ لأن "كاد" للتقريب من الحال، والصيغةُ ليست موضوعةً له، فأتَوا بالمضارع الذي هو موضوعٌ له؛ ليتناسَبا.

ويدلُّ على وضعه للحال: وضعُ "قام" للمُضِيِّ و"قُمْ" للمستقبل، وأنه لا يدلُّ على خُصُوصِيَّةِ المستقبلِ إلا مُخلَّصٌ، ويدلُّ[3] على الحال دلالةً راجحةً إذا تجرَّد من القرائن.

[١٥٠]

---

(١) اختُلف في رافع المضارع على أقوال، أشهرها قولان: حلوله محل الاسم، وهو مذهب جمهور البصريين، وتجرده من الناصب والجازم، وهو مذهب الكوفيين. ورُدّ قول البصريين بنحو: سوف يقوم، وهلا تفعل؛ لأن الاسم لا يقع بعد "سوف" و"هلا". ينظر: الإنصاف ٢/٥٥٠-٥٥٥، وشرح الكافية الشافية ١٥١٩/٣، والهمع ٢/٢٧٣، ٢٧٤.

(٢) المقتصد ١/١١٧-١٢٣.

(٣) كذا في الأصل، ولعل الصواب: فيدل.

مسألة

الواوُ التي يُنصَبُ الفعلُ بعدها بالعطف على اسمٍ متقدمٍ ليست لمجرَّدِ العطفِ، وإنما هي له مع تَضَمُّنِها المعيَّةَ، كما أنك إذا قلت: الشروح والمشروح خيرٌ من المشروح، تريدُ أنهما جميعًا خيرٌ من هذا الواحدِ، ولا تريدُ أن كلًّا منهما خيرٌ من المشروح، و(إلا)[1] أدَّى إلى قولك: المشروح خيرٌ من المشروح[2].

وكذلك مرادُك أن لُبْسَ العَبَاءةِ مع قرَّة / (العينِ)[3] أحبُّ إليك من لُبْسِ الشُّفُوفِ، (لا)[4] أنَّ كلًّا منهما أحبُّ من ذلك[5]. ٤٦/أ

ولا يُستنكَرُ مجيءُ واوِ العطفِ نصًّا في المعيَّة[6].

[١٥١]

---

(١) في الأصل: «لا»، وهو خطأ.

(٢) كذا في الأصل في المواضع السابقة: الشروح والمشروح، ولم أعرف المراد بها.

(٣) في الأصل: «العيش»، وهو خطأ.

(٤) في الأصل: «ولا»، وهو خطأ.

(٥) لعل المراد قول ميسون بنت بَحْدل، من الوافر:

لَلُبْسُ عباءةٍ وتقرَّ عيني ... أحبُّ إليَّ من لُبْسِ الشُّفوفِ

والشفوف: الثياب الرقيقة. ينظر: الكتاب ٣/٤٥، والمقتضب ٢/٢٧، والأصول ٢/١٥٠، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٥٧، والجنى الداني ص ١٥٧، ومغني اللبيب ص ٣٥٢، ٤٧٢، وشرح أبياته ٥/٦٤، والخزانة ٨/٥٠٣، ٥٧٤.

(٦) مثل قولك: ما قام زيد وعمرو، فالواو تفيد نفي اجتماعهما في القيام، ولو أريد غير ذلك لوجب دخول "لا" معها، فتقول: ما قام زيد ولا عمرو. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨/١٣٧، والجنى الداني ص ١٦١، ومغني اللبيب ص ٤٦٤.

مسألة

ألفاظُ الشرطِ والجزاءِ قسمان: حرفٌ، واسمٌ.

فالحرفُ: "إنْ". والاسمُ قسمان: ظرفٌ، وغيرُ ظرفٍ.

فغيرُ الظرفِ: "مَنْ" و"ما" و"أيُّهم" و"مهما".

والظرفُ قسمان: ظرفُ زمانٍ، وظرفُ مكانٍ. وظرفُ الزمانِ: "متى" و"حيثُما" و"إذْما" و"أيَّ حينٍ"، وظروفُ المكانِ: "أين" و"أنَّى".

[١٥٢]

مسألة

"مهما" أصلُها: "ما" الشرطيةُ، مثلُها في: ﴿مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ﴾ الآية[١]، فزيدَ عليها "ما" التي (تؤكّدُ)[٢] الشرطَ، كالتي في ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا﴾[٣]، و﴿أَيْنَ مَا تَكُونُوا﴾[٤]، فاستكرهوا اجتماعَ لفظين، فأبدلتِ الألفُ الأولى هاءً، كما يُقالُ في "أنا": أنَهْ[٥].

[١٥٣]

---

(١) فاطر ٢.

(٢) في الأصل: «يؤكده»، وهو خطأ.

(٣) الإسراء ١١٠.

(٤) البقرة ١٤٨، والنساء ٧٨.

(٥) يجوز عند الوقف إبدال ألف "أنا" هاءً، فيقال فيها: "أنَهْ"، وقد تكون هذه الهاء بيانًا لفتحة النون عند الوصل، وليست بدلًا من الألف. ينظر: سر الصناعة ٥٥٥/٢، والمنصف ١٠/١، وشرح الشافية للرضي ٢٩٤/٢، والخزانة ٢٤١/٥.

مسألة

المنادى حاضرٌ مطلوبٌ إقبالُه، وكلُّ حاضرٍ مطلوبٌ إقبالُه، فقياسُ المريدِ ذلك منه أن يقول: أُناديك، و: أدعوك، ولكنَّهم اجتنبوا كلًّا من الفعلِ والضميرِ، وعوَّضوا عنهما الحرفَ والظاهرَ، وإنما اجتنَبوا الفعلَ؛ لقصدِ الاختصارِ؛ لِئلَّا يُوهِمَ إرادةَ الإخبارِ عمَّا يُستقبلُ، وعدَلوا عن الضميرِ؛ لأنهم لو قالوا: يا إيّاك، وبحضرتِهم جماعةٌ؛ لَتوهَّمَ كلٌّ منهم أنه المرادُ (بالكنايةِ)[١]، فعُدِلَ إلى الاسمِ الظاهرِ؛ رفعًا لهذا اللبسِ، وطرَدوا ذلك في الجميعِ.

ويدلُّك أن الضميرَ هو الأصلُ أمران:

أحدهما: أنه قد استقرَّ من قواعدِهم أن الظاهرَ لم يُوضَعْ إلا للغائبِ، فأما الحاضرُ فله الضميرُ.

والثاني: قولُك: يا تميمُ كلُّكم، و: كلُّهم، ولا يجوز: جاءني القومُ كلُّكم، وتقولُ: يا زيدُ فعلتَ كذا، وفي غيرِ النداءِ إنما تقولُ: فَعَلَ.

وقد ظَهَر أن قولَ النحاةِ: إن الأصلَ في: يا زيدُ: أدعو زيدًا[٢]؛ ليس تفسيرًا للأصلِ في الجملةِ بأسْرِها، وهذا يقالُ (للتنبيه)[٣] على أن "يا" نائبةٌ عن الفعلِ فقط، فأما إذا أُريدَ كمالُ التفسيرِ / قيل: الأصلُ: أدعوك. ٤٦/ب

[١٥٤]

---

(١) في الأصل: «بالكتابة»، وهو خطأ.

(٢) ينظر: الأصول ٣٧٠/١، والخصائص ١٨٧/١، واللمع ص ١٦٩، والإنصاف ٣٢٦/١، ٣٢٩، وأسرار العربية ص ١٥، ٢٢٦، ٢٢٧.

(٣) في الأصل: «لتنبيه»، وهو خطأ.

مسألة

قولهم: يا إيّاك؛ يدلُّ على أن العمل للفعل لا للحرف[1]، وإلا لانفصل الضميرُ، كما تقول: إنَّك، فأما: «أنت»[2]؛ فلا دليلَ فيه؛ لأن الضمير المرفوع يجبُ أن يُفصَلَ من عامله.

[١٥٥]

مسألة

يُحمَلُ التابعُ على لفظ المبنيِّ، وعلى موضعه[3]:

أما الثاني فهو الأصلُ، كما تقولُ: جاءني هؤلاءِ الظريفون، و: أمسِ الدابرُ لا يعودُ، وأما الأولُ فعلى التشبيه بحركة المُعرَبِ.

[١٥٦]

مسألة

إن قيل: كيف جاز: يا زيدُ والحارثُ؛ بعَطْفِ ما لا يصحُّ أن يكون منادًى على ما هو منادًى، وأنتم (تقولون)[4]: العاطفُ ناب عن العامل؛ فكيف جُمِعَ بينه

---

(١) اختلف في عامل المنادى على أقوال، أشهرها: أن العامل فعل مضمر وجوبًا، تقديره: أنادي أو: أدعو، وهذا رأي الجمهور، واختاره ابن هشام هنا، وقيل: حرف النداء نيابةً عن الفعل وعوضًا منه، وقيل: حرف النداء؛ لأنه اسم فعل. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٢٧/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٨٥/٣، وارتشاف الضرب ٢١٧٩/٤، والهمع ٣٣/٣، ٣٤.

(٢) في قولهم: يا أنت، وقد روى سيبويه في الكتاب ٢٩١/١ عن الخليل أنه سمع بعض العرب يقوله.

(٣) تقدم في المسألة ٨٠ أن الحريري لا يجيز الحمل على الموضع في باب النعت خاصة.

(٤) في الأصل: «يقولون»، وهو خطأ.

وبين "يا"؟

قلتُ: العاطفُ إنما ينوبُ عن العامل في العمل خاصَّةً، ويُوجِبُ ذلك نسبةَ المعنى الأولِ، ولا يُنَزَّلُ منزلتَه من كل وجهٍ.

ويُوَضِّحُ هذا: أنك تقولُ: ليس زيدٌ خارجًا ولا عمرٌو ذاهبًا؛ فالعاطفُ نائبٌ عن "ليس" في العمل، لا نائبٌ عنه بحيثُ صار بمنزلته؛ ألا ترى أنه لا يجوزُ: وليس لا عمرٌو ذاهبًا؟

ويدلُّك على هذا: أنك[1] في الاستغاثة تقولُ: يا لَزيدٍ لِلْخَطْبِ الجليلِ؛ بفتحِ إحدى اللامينِ، وتكسيرُ الأخرى؛ فرقًا بين المدعوِّ والمدعوِّ له، وكان المفتوحُ لامَ المدعوِّ؛ لحلُوله محلَّ الضميرِ، ليست[2] كحرف النداءِ ألبتَّةَ الذي يحلُّ الظاهرُ بعده محلَّ الضميرِ، وإنما هو حرفٌ مشتركٌ في المعنى الأولِ والإعرابِ.

[١٥٧]

مسألة

"يا أللهُ"، الغالبُ فيه قطعُ الهمزةِ، وبعضُهم يَصِلُها.

قال عبدُالقاهرِ[3]: «قالوا: يا أللهُ، فقَطَعوا الهمزةَ عند النداءِ، حتى لم يُقَلْ: يا اللهُ، في الأعْرَفِ» انتهى بنصِّه.

وسببُ ذلك: أن "أل" فيه عند س[4] مُنَزَّلةٌ منزلةَ العِوَضِ مِنَ / الهمزة ٤٧/أ

---

(١) مكررة في الأصل.

(٢) كذا في الأصل، ولعل المعنى: ليست "يا" في الاستغاثة.

(٣) المقتصد ٧٥٧/٢.

(٤) الكتاب ١٩٥/٢.

المحذوفةِ التي هي فاءُ الفعلِ في "إلاهٍ" على وزن "فِعَالٍ"، بدلالةِ أنه لا يُجمَعُ بينها وبين الهمزةِ في حال الاختيارِ، فلا يجوزُ: الإِلَاهُ، إلا في الشعر، ثم إنهم (خلَعُوا)[1] منها معنى التعريفِ في حال النداءِ، و(مَحَّضُوها)[2] للتعويض، وقَطَعوا همزةَ الوصلِ؛ تنبيهًا على تغييرهم لها عن المنهاج المتعارَفِ في إفادة التعريفِ، كما أن الفعل إذا سُمّي به قُطِع همزةُ الوصلِ منه، نحو أن يُقالَ: جاءني إقتربُ، ورأيت إقتربَ، ومررت بإقتربَ، وكذا: جاءني إضربُ؛ لِيَدُلَّ أنه ليس على نهجه الأصليِّ.

فإن قلت: فهلَّا قُطِعَتْ همزةُ "ابنٍ" في النداء وغيرِه؛ لأنها مُتَمَحِّضةٌ للعِوَضية؛ يدلُّك على ذلك: أن أحدًا لا يقولُ: ابنَوِيٌّ، ولا: ابنَمَوِيٌّ، فيَجمَعُ بين الهمزة واللامِ، وإنما يُقالُ: بَنَوِيٌّ، و: بَنَمَوِيٌّ، بردِّ اللامِ، أو: ابْنِيٌّ، و: ابْنَمِيٌّ، من غير ردِّ اللامِ؟

قلتُ: ليس كذلك، وإنما هي عِوَضٌ ومُوَصِّلةٌ إلى الابتداء بالساكن، كما أنها في قولك: الغلامُ؛ كذلك.

فإن قلت: فإنها في اسم اللهِ تعالى مُوَصِّلةٌ إلى الابتداء بالساكن؛ فهلَّا لم (تُقطَعْ)[3] كما لم تُقطَعْ همزتا "اسمٍ" و"ابنٍ"، وليس زوالُ التعريفِ منها بمُقتَضٍ قطعَها؛ إذ لا واسطةَ بين التعريف والوصلِ؟

قلتُ: إذا قدَّرنا زوالَ التعريفِ صار المجموعُ "أل"، كـ"هَلْ"، وكأنها كلمةٌ اجتُلِبَت للعِوَض، لا أنها لامٌ اجتُلِبَت لها همزةٌ؛ لأن اللام إنما يُقالُ بأنها كلمةٌ

(١) في الأصل: «خلفوا»، وهو خطأ.

(٢) في الأصل: «محضوهما»، وهو خطأ.

(٣) في الأصل: «يقطع»، وهو خطأ.

برأسها إذا قلنا إنها للتعريف، على ما فيه من الخلاف[1]، فإذا زال التعريفُ صار المجموعُ كالمُجتَلَب دَفْعَةً.

فهذا غايةُ ما يمكنني أن أقول في هذا[2] / الموضعِ، فتأمَّله. ٤٧/ب

[١٥٨]

مسألة

قال النِّيْلِيُّ[3]: «نونُ التأكيدِ الخفيفةُ في حكم تكريرِ الفعل مرةً، والتشديدُ في حكم تكريرِه مرتين، وذلك على عادتهم في عدم المجاوزةِ في التأكيد لثلاثةِ ألفاظٍ في الأسماء والأفعالِ، قال الله تعالى: ﴿فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًۢا﴾[4]».

غ: فيه نظرٌ بقَوْلِ[5] النحاةِ: إنك تقولُ: أنفسُهم أعينُهم كلُّهم أجمعون أكتعون أبصعون، إلا أن يكونوا قالوه قياسًا لا سماعًا، والذي في القرآن العظيمِ عدمُ تجاوزِ الاثنينِ في نحو: ﴿كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[6]، والثلاثةِ في الآية التي ذكرها.

(١) اختلف في أداة التعريف على أقوال: فقيل: المعرِّف "أل" كلها، والألف فيها أصل، وقيل: المعرِّف "أل" كلها، والألف زائدة، وقيل: المعرِّف اللام وحدها، وقيل: المعرِّف الهمزة وحدها. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٣/١، وشرح الكافية للرضي ١٨٩/٤، وارتشاف الضرب ٩٨٥/٢، والتصريح ٤٨٣/١-٤٨٦.

(٢) قوله: «في هذا» مكرر في الأصل أول الورقة التالية.

(٣) التحفة الشافية في شرح الكافية ٣٠٩/أ، ب.

(٤) الطارق ١٧.

(٥) مهملة في الأصل، فيمكن أن تقرأ: يقول.

(٦) الحجر ٣٠، وص ٧٣.

انتهى[1].

«ويدلُّك على صحة هذا: أن العرب لا تكادُ تُكرِّرُ الفعلَ معَ تأكيدِه بالنون؛ لأن ذلك معَ الخفيفةِ كالتلفُّظ به أربعَ مراتٍ، ومعَ التشديدِ به ستَّ مراتٍ. والخفيفةُ أصلٌ؛ لأن في الشديدة زيادةَ توكيدٍ، والزيادةُ تَستَدعي ثبوتَ أصلٍ، ثم الزيادةَ عليه.

وبناءُ الخفيفةِ على السكون؛ لأنها كالتنوين، والشديدةِ على الفتح، وإنما بُنِيَت على حركةٍ؛ لالتقاء الساكنين، وكانت فتحةً؛ للتخفيف، وتُكسَرُ بعد الألف، نحو: يضربانِّ؛ تشبيهًا (لها)[2] بنونِ "هَذَانِّ"».

[١٥٩]

مسألة

رُدَّ على القائل بأن (حروف)[3] النداءِ هي العاملةُ[4]؛ بأنها لا تَختَصُّ، فلا تعملُ.

فإن قيل: فعَمِلَ بالنيابة عن الفعل.

قلنا: عامةُ حروفِ المعاني نائبةٌ عن الفعل، / وليس ذلك مستلزمًا لأن تعملَ. ٤٨

(١) أي: انتهى تعليق ابنِ هشامٍ على الكلام السابق.

(٢) في الأصل: «له»، وهو خطأ.

(٣) في الأصل: «حرف»، وهو خطأ.

(٤) تقدمت أشهر الأقوال في عامل المنادى في حاشية المسألة ١٥٤.

قال ابنُ يَعيشَ[1]: «وقولُ الأكثرين: إن الحروف هي العاملةُ؛ لنيابتها عن الفعل، والفرقُ (بينها)[2] وبين حروفِ المعاني: أن حروفَ المعاني غيرُ حروفِ النداء، وذلك أن تلك نائبةٌ عن أفعالٍ هي عبارةٌ عن غيرها، نحو: ضربت زيدًا، و: قتلته، فهذه الألفاظُ غيرُ الأفعالِ المؤثِّرةِ الواصلةِ منك إلى زيدٍ، وليس كذلك حروفُ النداءِ؛ لأن حقيقة فعلِك في النداءِ إنما هو قولُك: يا زيدُ، أو: أدعو؛ فلذلك جَرَتِ الحروفُ هنا مَجْرَى الفعلِ؛ لأنه لا فرقَ بينهما، فهما من باب الترادُفِ، ويُؤَيِّدُ أنها كالفعل: إمالتُها، وأنها تَصِلُ تارةً [بأنفسها][3]، وتارةً بالجارِّ».

ع: في هذا البحث نظرٌ، والظاهرُ أنه لا يُجدِي نفعًا على لغةِ مَنْ ينوي المحذوفَ[4].

[١٦٠]

مسألة

"اليومُ" و"الغداةُ" و"الساعةُ" يستعمل بمعنى الزمانِ المطلقِ:

(١) شرح المفصل ١٢١/٨، مع تصرف. وينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٢١/٢.

(٢) في الأصل: «بينهما»، وهو خطأ.

(٣) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، وهو في شرح المفصل.

(٤) هذا في ترخيم المنادى، وهو حذف آخرِ حرفٍ من المنادى المضموم تخفيفًا، وفيه لغتان: لغة من ينوي المحذوف، وتسمى لغة من ينتظر، وهي حذف آخر المنادى، وإبقاء ما قبله على حركته قبل الحذف، فتقول في: يا حارِثُ: يا حارِ، ولغةُ من لا ينوي المحذوف، وتسمى لغة من لا ينتظر، وهي معاملة المرخم معاملة ما لم يحذف منه شيء، فتقول: يا حارُ، كما تقول: يا حارثُ. ينظر: الكتاب ٢٤١/٢، والمقتضب ٢٦٢/٤، والأصول ٣٥٩/١، وشرح الكافية الشافية ١٣٥٠/٣، وتوضيح المقاصد والمسالك ١١٤١/٣، وأوضح المسالك (٢٩٠/٣ مع ضياء السالك).

قال الله تعالى: ﴿فِي سَاعَةِ ٱلْعُسْرَةِ﴾(1)، والعُسرةُ حالتُهم في غزوة تَبوك، كانوا يَعتَقِبون: العشرةُ منهم على بعيرٍ.

وقال تعالى: ﴿إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ ٱلْمَسَاقُ﴾(2)، المرادُ: ساعةُ الاحتضارِ، وذلك لا يختصُّ بالنهار.

[١٦١]

مسألة(3)

ذكَر ثَعْلَبٌ(4) في "أماليه"(5) أنه يُقالُ: ناب هذا عن هذا نَوْبًا، ولا يجوزُ: ناب نِيَابةً، وهو غريبٌ(6).

---

(١) التوبة ١١٧.

(٢) القيامة ٣٠.

(٣) نقل هذه المسألة عن التذكرة: ياسين العليمي في حاشية التصريح ٢١٧/١، والزبيدي في تاج العروس ٣١٥/٤ (ن و ب).

(٤) هو أحمد بن يحيى بن زيد الشيباني، أبو العباس، الملقب ثعلب، رأس الطبقة الخامسة الكوفية، أخذ عن ابن الأعرابي والرياشي، له: الفصيح، والمجالس (وهي الأمالي)، وغيرهما، توفي سنة ٢٩١. ينظر: نزهة الألباء ص ١٧٣، ومعجم الأدباء ٥٣٦/٢، وإنباه الرواة ١٧٣/١، وبغية الوعاة ٣٩٦/١.

(٥) لم أقف عليه في المطبوع منها.

(٦) ذكر الزَّبيدي في تاج العروس ٣١٥/٤ (ن و ب) أن شيخه محمد بن الطيب الفاسي نَقل كلام ابن هشام هذا واستغرابَه، وقال: «وهو حقيق بالاستغراب»، ثم قال الزَّبيدي: «قلتُ: وفي "لسان العرب" وغيره: وناب عني في هذا الأمر نيابةً: إذا قام مقامك». ولعل صواب عبارة التاج: «وهو (أي: ابن هشام) الحقيق بالاستغراب»؛ لأن في "إضاءة الراموس" لابن الطيب الفاسي ١٩٦/٢/ب -وهو مصدر الزَّبيدي-: «واستغرابه أحق بالاستغراب؛ لأنه لم يرد في شيء من دواوين الأقدمين، ولا ذُكر في كتاب، ولا يقتضيه قياس، ولا يعضده استصواب». وينظر: العين ٣٨١/٨، وتهذيب اللغة ٤٨٨/١٥، واللسان ٧٧٤/١ (ن و ب).

[١٦٢]

مسألة

قال ابنُ الحاجبِ في "أماليه"(1): «قال ابنُ الخشّابِ(2): لا يُقالُ: ذاتُ اللهِ؛ لأن "ذات" بمعنى: صاحبةٍ، ولا يُقالُ: صاحبةُ اللهِ.

والجوابُ: / أنهم يُضيفون المُسمَّى إلى اسمه، فيقولون: ذاتُ يومٍ، و: ذاتُ ليلةٍ، والمرادُ بالذات: المدلولُ، وبالمضاف إليه: اللفظُ، فكأنه قيل: مُسمَّى هذا اللفظِ. ٤٨/ب

وأما "ذاتُ اللهِ" فلا شكَّ أنها لا (تُطلقُ)(3)؛ لفساد المعنى، وإنما الكلامُ في إطلاقِ لفظةِ "ذات" مضافةً إلى الله تعالى، وهو صحيحٌ بالمعنى المذكورِ، ومثلُه في كلامهم كثيرٌ» انتهى.

قلتُ: ثَبَتَ في "صحيحِ"(4) البُخاريِّ(5)، من قول خُبَيبٍ(6) رضي الله عنه:

---

(١) ٨٨٥/٢، ٨٨٦.

(٢) لم أقف على كلامه. وابن الخشاب هو عبدالله بن أحمد بن أحمد البغدادي، أبو محمد، من أعلم أهل زمانه بالنحو، أخذ عن ابن الشجري والجواليقي وغيرهما، له: المرتجل في شرح الجمل، والرد على ابن بابشاذ في شرح الجمل، وغيرهما، توفي سنة ٥٦٧. ينظر: معجم الأدباء ١٤٩٤/٤، وإنباه الرواة ٩٩/٢، وبغية الوعاة ٢٩/٢.

(٣) في الأصل: «يطلق»، وهو خطأ.

(٤) في الأحاديث ٣٠٤٥ و٣٩٨٩ و٤٠٨٦ و٧٤٠٢.

(٥) هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري، أبو عبدالله، إمام الحديث في وقته، وجبل الحفظ، وأول من صنف الصحيح، أخذ عن أحمد بن حنبل وابن المديني وغيرهما، توفي سنة ٢٥٦. ينظر: تاريخ مدينة السلام ٣٢٢/٢، وسير أعلام النبلاء ٣٩١/١٢.

(٦) هو ابن عدي الأنصاري الصحابي، أسر في سرية مع بعض أصحابه، ثم قتل وصلب بمكة، رضي الله عنه. ينظر: الاستيعاب ٤٤٠/٢، وأسد الغابة ٥٩٧/١، والإصابة ٢٢٥/٢.

ولـيـسـت أبـيـاتي حـين أقـلـت نـسـقـا	علـى أن حـسـن كـمـا له مـنـشـور
ولـسـت في دار الإلـه وإن دنـا	بـشـارة عـلـى لـوصـال وبـسـلـم(١) شـريـح(٢)

[١٦٣]

مسألة

من "المرتجل"(٣) أيضًا: «ولا يكونُ الفاعلُ جملةً؛ لأنه محكومٌ عليه، والمحكومُ عليه يجبُ أن يكونَ مفردًا، بخلافِ المحكومِ، ولذلك أيضًا لم يقع المبتدأ جملة.

وقد يقع المبتدأ والفاعل جملة إذا أريد بهما اللفظ، نحو: «تسمعُ بالمعيديِّ خيرٌ من أن تراه»(٤)، وقولهم: "زيدٌ قائمٌ" جملةٌ اسميةٌ» انتهى.

قلت: أما الثاني فصحيح، وأما "تسمع بالمعيدي" فليس المقصود به اللفظ، وإنما سوّغه(٥) أنه بتقدير: أن تسمع، فهو مفرد، مثل: ﴿وَأَن تَصُومُوا﴾(٦).

[١٦٤]

(١) في الأصل: «وشربه»، وهو خطأ.

(٢) البيت من الطويل، ورواية «فلـسـتـه» بدل «ولـيـسـتـه»، و«حسبه» بدل «حسنه»، وفي ... بدل ... خطه. شرح: عضو من الحسب والبرح، شطع. ينظر: تهذيب اللغة ٢/١٦١، واللسان ٨/٣٣٦، وتاج العروس ٢٢/١٩٩ (ر ج ح).

(٣) ٢/٤٤٤ مع اختصار.

(٤) هذا مثل يضرب لمن خبره خير من مرآه. ويروى: «لأن تسمع»، ويروى غير ذلك. ينظر: جمهرة الأمثال ١/٢٦٦، وفصل المقال ص ١٣٥، ومجمع الأمثال ١/١٢٩، والمستقصى ١/٣٧٠.

(٥) أي: سوّغ الإخبار.

(٦) البقرة ١٨٤.

مسألة

من "اللباب"(١): «وإنما لم (تجزم)(٢) "الذي" إذا دخلت على الشرط؛ لأنها وُضِعَت وصلةً إلى وصف المعارف بالجمل، فهي كـ"لام" التعريف والصفة، وهي ٢٤٩
(وصل)» /

وأيضًا: «والصلة التي هي صفة لا تكون إلا معلومة، والجواب ليس كذلك».

[١٦٥]

مسألة

لم يذكر النحاة أن الجملة تقع عطف بيان، ولا مانع من تسمية الجمل المفسّرة عطف بيان، وعلى هذا يكون لها موضع ما قبلها، وفيه خلاف(٣).

وفي "الكشاف"(٤)، عند: ﴿أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ﴾(٥): «والجملة الثانية جارية مجرى المعطوف عطف البيان من المعطوف عليه، في البيان والإيضاح»

انتهى.

فهذا موافق لما قلناه.

(١) ٢/٨٨.

(٢) في الأصل: «تجزم»، وهو خطأ.

(٣) رد ابن هشام في مغني اللبيب ص ٥٢٦ على الشلوبين قوله: إن الجملة المفسرة قد يكون لها محل من الإعراب، واستدل بأن الجمهور لم يثبتوا مجيء البدل وعطف البيان جملةً، وهذا يخالف ما حققه هاهنا.

(٤) ٢/٣٣٦.

(٥) ص ٧٦.

وكما أن التابع يكونُ جملةً في باب النعتِ والبَدَلِ وعطفِ النَّسَقِ والتأكيدِ اللفظيِّ؛ فكذا في عطف البيانِ، لا عذرَ له عن ذلك، وأما التأكيدُ المعنويُّ فبألفاظٍ محصورةٍ، فلا كلامَ فيه.

[١٦٦]

مسألة

يُنصَبُ بالقول وفروعِه المفردُ المرادُ به مجرَّدُ اللفظِ، ومن ذلك: ﴿سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُۥٓ إِبْرَٰهِيمُ﴾(١)، أي: يُطلَقُ عليه هذا الاسمُ، ولو كان "يُقالُ" (مبنيًّا)(٢) للفاعل لنَصَبَ "إبراهيم"، فكان يُقالُ: يقولُ له الناسُ إبراهيمَ، كما يُقالُ: يُطلِقُ عليه الناسُ إبراهيمَ.

وممَّن اختار هذا المذهبَ صاحبُ "الكَشَّافِ"(٣)، ورجَّحه على قول مَنْ قال: التقديرُ: يُقالُ له: هذا إبراهيمُ، أو: يُقالُ له: يا إبراهيمُ.

[١٦٧]

مسألة

قيل: إن "أمْ" المنقطعةَ بمعنى "بَلْ"، قاله كثيرٌ(٤).

---

(١) الأنبياء ٦٠.

(٢) في الأصل: «مبني»، وهو خطأ.

(٣) ١٥/٣.

(٤) منهم: الفراء في معاني القرآن ١/٧٢، ٢/٢٩٩، وأبو عبيدة في مجاز القرآن ١/٥٦، ٢/١٣٠، والكسائي وهشام. ينظر: ارتشاف الضرب ٤/٢٠٠٨، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/١٠٠٤، والجنى الداني ص ٢٠٥، ومغني اللبيب ص ٦٦، والمساعد ٢/٤٥٦، والهمع ٥/٢٤٢.

واعتُرِض بقوله: ﴿أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾(١)، ﴿أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ﴾(٢)؛ لأن ذلك لا يصحُّ فيها.

وقيل: بمعنى "هل" فقط(٣).

واعتُرِض بقوله تعالى: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾(٤)؛ فقد اجتمعا.

وقيل: بمعنى "بَلْ" والهمزة، قاله فرقةٌ من المحقِّقين(٥).

والحقُّ أنها / على حَسَبِ الكلامِ، ففي مثل: ﴿هَلْ تَسْتَوِى﴾ بمعنى "بَلْ" ٤٩/ب
خاصَّةً، وفي مثل: ((إنها لإبلٌ أم شاءٌ؟))(٦) -لِمَنْ تحقَّق أنها شاءٌ- بمعنى "بَلْ"، ونقولُ إذا بدا لك شخصٌ: هذا زيدٌ، فإذا ظهر أنه خلافُه؛ جاز أن تقولَ: أم (عمرٌو)(٧)، تريد: بَلْ هو (عمرٌو).

[١٦٨]

مسألة

---

(١) الزخرف ١٦.

(٢) الطور ٣٩.

(٣) قاله أبو عبيدة في مجاز القرآن ١/٥٦، ٥٧. وفيه أيضًا ١/٥٩، ٧٢، وفي الأزهية ص ١٣٠ أنها تكون أحيانًا بمعنى همزة الاستفهام. ينظر: ارتشاف الضرب ٤/٢٠٠٧، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/١٠٠٤، والجنى الداني ص ٢٠٥، ومغني اللبيب ص ٦٦، والمساعد ٢/٤٥٦، والهمع ٥/٢٤٢.

(٤) الرعد ١٦.

(٥) هو قول البصريين. ينظر: ارتشاف الضرب ٤/٢٠٠٧، وتوضيح المقاصد ٢/١٠٠٤، والجنى الداني ص ٢٠٥، ومغني اللبيب ص ٦٦، والمساعد ٢/٤٥٦، والهمع ٥/٢٤٢.

(٦) تقدم في المسألة ٩٢.

(٧) في الأصل: «عمر»، وكذا ما بعده.

إن قيل: هل (تُبدَلُ)[1] الجملةُ مِنَ الجملة؟

فالجوابُ: نَعَمْ، لا مانعَ من ذلك، وقد قال في "الكَشَّاف"[2]، في: ﴿إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾[3]: إنه بَدَلٌ من ﴿إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ﴾[4].

قيل: وتَرَكَ بعضُ النحاةِ التنبيهَ عليه؛ لوُضُوحه، وإنما أجمعوا على ذكر وقوعِ البدلِ في الجملة الفعليةِ؛ لَمَّا كان يظهرُ أثرٌ في نحو: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَاعَفْ﴾[5]، لَمَّا تَرَتَّبَ عليه حكمٌ لفظيٌّ ذكروه، بخلاف الجملةِ الاسميةِ؛ لأنه لا إعرابَ يظهرُ في لفظها.

قلتُ: وهذا خطأٌ؛ لأن هذا إبدالٌ في الفعل، لا في الجملة، ولو كان في الجملة لم يتأثَّرِ الفعلُ ألبتَّةَ.

[١٦٩]

مسألة[6]

قد يُقالُ: إن المبتدأ إذا كان موصولًا مُضَمَّنًا معنى الشرطِ كان خبرُه صلتَه، كما أن جملة الشرطِ هي الخبرُ، وهي نظيرةُ الصلةِ، ويُؤيِّدُ ذلك: أنهم رُبَّما جزموا جوابَه.

وهي مسألةٌ يُحاجَى بها، فيُقالُ: أَيُّ تكونُ الصلةُ لها محلٌّ، وخبرُ المبتدأِ إذا كان جملةً لا محلَّ له؟

(١) في الأصل: «يبدل»، وهو خطأ.

(٢) ٣/٤٣٠.

(٣) الدخان ٥.

(٤) الدخان ٣.

(٥) الفرقان ٦٨، ٦٩.

(٦) نقل هذه المسألة السيوطي في الأشباه والنظائر ٤/٢٥٥، ٢٥٦.

[١٧٠]

مسألة

«"أَناسِيُّ" جمعُ: إنسيٍّ، وجوَّز الفرَّاءُ[1] أن يكون جمعَ: إنسانٍ، وأصلُه: أناسين. ولا قياسَ يُسعِدُه[2]؛ لأنه لو جاز ذلك؛ لجاز في "سَرَاحِين" جمع "سَرَاحِيّ"». / ٥٠/أ

غ: ولو جاز "إنسيٌّ" و"أناسيُّ"؛ لجاز "جِنِّيٌّ" و"جَنَانِيُّ"، فهو[3] أيضًا لا قياسَ يُسعِدُه، والذي نَقَلَه عن الفرَّاء هو قولُ البصريين[4]، والذي قاله أوَّلًا هو قولُ الكوفيين، والفرَّاءُ منهم[5].

(١) معاني القرآن ٢/٢٦٩، ٢٧٠.

(٢) أي: يعضده ويساعده، يقال: أسعده إذا أعانه، والإسعاد: المساعدة والمعاونة. ينظر: تاج العروس ٨/١٩٣ (س ع د).

(٣) أي: المقول عنه الكلام السابق، ولعله مكي بن أبي طالب؛ فإنه قال هذا الكلام بنصه في كتابه "مشكل إعراب القرآن" ص ٤٨٩.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ٤/١٨٦٩، وشرح الشافية للرضي ٢/١٦٣، ١٩٠، ٣/٢١١، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/١٤٠٧، وأوضح المسالك (مع ضياء السالك ٤/٢١١)، والتصريح ٥/١٣٢.

(٥) ما نقله عن الفراء قد نصَّ عليه الفراء، فقال في معاني القرآن ٢/٢٦٩، ٢٧٠: «وقوله: "وأناسيَّ كثيرًا" واحدُهم: إنسي، وإن شئت جعلته: إنسانًا، ثم جمعته: أناسي، فتكون الياء عوضًا من النون... وإذا قالوا: أناسين فهو بَيِّن، مثل: بستان وبساتين» ا.هـ؛ ومعنى قوله: «تكون الياء عوضًا من النون» أن جمع إنسان في الأصل: أناسين، ثم أبدلت النون ياء، فصار: أناسيّ. فظهر أن للفراء فيه قولين، كما قال النحاس في "إعراب القرآن" ٣/١٦٣: «قال الأخفش سعيد: واحدُ الأناسيّ: إنسيّ، وكذا قال محمد بن يزيد، وهو أحد قولي الفراء، وله قول آخر، وهو أن يكون واحدُ الأناسيّ: إنسانًا، ثم تبدل من النون ياء، فتقول: أناسيّ، ويجب على قوله أن يقول في جمع سرحان: سراحيّ، لا فرق بينهما». وفي المطبوعة: «لم يبدل... فيقول»، وهو تحريف.

وقد أعاد ابن هشام نحو هذا في حواشيه على الألفية، كما في النكت للسيوطي ٢/٢٩٥.

[١٧١]

مسألة

قيل: الواوُ للحال في: «ولا ذو عهدٍ في عهده»[١]؛ لأن الحديث قيل قبل الفتح، فكأنه قيل: ما دام الحالُ على ما نحن عليه من انتفاء المعاهَدين، و"ذو" مبتدأ، والظرفُ خبرٌ.

وقيل: الواوُ للعطف، و"في عهده" حالٌ، والكلامُ تامٌّ، أي: إن العهد عاصمٌ، فلا يُقتَلُ ذو عهدٍ حالةَ كونِه في عهده.

وقيل: للعطف، و"في عهده" حالٌ، والكلامُ محذوفٌ منه، أي: بكافرٍ، وهو الظاهرُ؛ لأن سياق الحديثِ في بيان مَنْ يُقتَلُ به ومَنْ لا يُقتَلُ به، لا فيمَنْ يُقتَلُ ومَنْ لا يُقتَلُ.

فنقولُ: إما أن يكون تقديرُها: ولا ذو عهدٍ في عهده بمسلمٍ، وهو باطلٌ إجماعًا، أو: بكافرٍ، وهو كذلك.

ثم هذا الكافرُ؛ إما أن يُؤخَذَ مطلقًا، وهو ممتنعٌ؛ لأن الكافر المعاهَدَ يُقتَلُ بكافرٍ معاهَدٍ مثلِه، أو مُقيَّدٌ بالحربيِّ، وهو المُدَّعَى.

قيل: ويلزمُ من هذا سَرَيانُ التخصيصِ إلى الكافر الأوَّلِ[٢]، وأن يكون التقديرُ: لا يُقتَلُ مسلمٌ بكافرٍ حربيٍّ.

[١٧٢]

(١) بعض حديثٍ أخرجه أحمد ١/١١٩، وأبو داود ٤٥٣٠، والنسائي ٨/١٩، وفيه: «لا يُقتَلُ مسلمٌ بكافرٍ، ولا ذو عهدٍ في عهده»، وصححه الألباني في إرواء الغليل ٧/٢٦٥-٢٦٧.

(٢) في قوله صلى الله عليه وسلم: «لا يُقتَلُ مسلمٌ بكافرٍ».

مسألة

قولُه تعالى: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾[١] فيه مباحثُ:

الأول: أن "اليوم" في الأصل ظرفٌ، لا مفعولٌ به، يدلُّك على ذلك: أنه تعالى مالكُ كلِّ الأيام، وأنه قد جاء: ﴿لِّمَنِ ٱلۡمُلۡكُ ٱلۡيَوۡمَۖ لِلَّهِ﴾[٢]، وجاء: ﴿وَٱلۡأَمۡرُ يَوۡمَئِذٖ لِّلَّهِ﴾[٣].

٥٠/ب الثاني: أنه تُوُسِّع في ذلك / الظرف، وجُعِلَ مفعولًا به على السَّعَة، حتى صحَّت الإضافةُ، وإلا فالظرفُ نُصِبَ على تقدير: في، ولا يصحُّ تقديرُها مع الإضافة؛ وإلا يلزمُ الفصلُ بين المتضايفين تقديرًا.

فأما قولُنا في: غلامِ زيدٍ: إنه بتقدير: غلامٌ لزيدٍ؛ فإنما (نريدُ)[٤] بهذا؛ وبقولنا: إنه على معنى اللام؛ أن هذا اللفظَ يفيدُ المِلكيةَ، عبارتان[٥]، لا أن مَعَنا (حرفًا مقدَّرًا)[٦]؛ وإلا يلزمُ هذا المحذورُ.

الثالث: ومفعولُ الوصفِ محذوفٌ، والأصلُ -والله سبحانه وتعالى أعلمُ-: مالكُ الأمرِ يومَ الدين، كما قال: ﴿وَٱلۡأَمۡرُ يَوۡمَئِذٖ لِّلَّهِ﴾[٧].

(١) الفاتحة ٤.

(٢) غافر ١٦.

(٣) الانفطار ١٩.

(٤) في الأصل: «يريد»، وهو خطأ.

(٥) كذا في الأصل.

(٦) في الأصل: «حرف مقدر»، وهو خطأ.

(٧) الانفطار ١٩.

الرابع: ثم يحتمِلُ أن يُقالَ: إن هذه الإضافةَ محضةٌ؛ لأنه أُريد بالوصفِ الثبوتُ والدوامُ، كما في قوله[1]:

أَلْقيتَ كاسِبَهُمْ في قَعْرِ مُظْلِمَةٍ[2] ...

ولم يُرِدْ زمنًا معيَّنًا، وإنما يريدُ: ألقيتَ الذي صفتُه الكسبُ، أو لأنه أُريد به الماضي، مثل: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْأَعْرَافِ﴾[3].

وقد أجاز الوجهين الزَّمَخْشَريُّ[4].

ويحتمِلُ أن يُقالَ: إنها غيرُ محضةٍ؛ لأنها في الأصل في تأويل الانفصالِ، ثم بَعُدَ الأصلُ أيضًا، وهو التوسُّعُ.

فهذه المباحثُ كلُّها في تقرير كلامِ الناسِ في الآية الكريمةِ مما (أعْتَدُّه)[5]، والذي أشكَلَ في هذا الفصلِ عندي أمران:

أحدهما: تجويزُ الزَّمَخْشَريِّ وغيرِه أن يكون ماضيًا أو مستمرًّا، ثم دعواهم حذفَ المفعولِ والتوسُّعَ، والماضي لا مفعولَ له، ولا يصحُّ في ظرفه التوسُّعُ؛ لأن

(١) هو الحطيئة.

(٢) شطر بيتٍ من البسيط، وتمامه:

أَلقيتَ كاسِبَهم في قعرِ مظلمةٍ ... فاغفرْ عليك سلامُ اللهِ يا عمرُ

روي: «غيّبت» بدل «ألقيت». ينظر: ديوان الحطيئة بشرح ابن السكيت ص ١٩٢، وبشرح السكري ص ٨٠، وطبقات فحول الشعراء ١/١١٧، والشعر والشعراء ١/٣٢٨، واللسان ٢/٥٣٢ (ط ل ح)، وتاج العروس ٦/٥٨٦ (ط ل ح).

(٣) الأعراف ٤٨.

(٤) الكشاف ١/٩.

(٥) في الأصل: «ما اعتده»، ولعل الصواب ما أثبت.

أنه لا ينصِبُ المفعولَ الحقيقيَّ الذي طلَبُه له من حيثُ الحقيقةُ أشدُّ؛ فهذا الغرضُ أولى، وهذا القولُ / نفسُه يقال في المستمرّ، فجوازُ التوسعةِ عندي (مشروطٌ بصحّةِ)[1] كونِ الوصفِ يعملُ، لا بُدَّ من ذلك، سواءٌ كان معَ التوسُّعِ فيه منصوبًا أو مخفوضًا. ٥١/أ

فإن قلت: الماضي والمستمرُّ يصحُّ لهما نصبُ الوصف له[2]، وإن لم يستكمِلْ شروطَ العملِ.

قلتُ: هذا باطلٌ؛ لأنه ما نُصِبَ حتى صُيِّرَ الفعلُ واقعًا عليه ألبتَّةَ، ونَصْبُه ظرفًا مما لا يعملُ؛ فيه ما فيه، فما ظنُّك بنَصْبه مفعولًا؟ ثم إن المحذوف مفعولٌ حقيقيٌّ؛ لا عذرَ لهم عنه.

الثاني: أن إضافة الصفةِ إلى الظرف المتَّسَعِ فيه غيرُ محضةٍ؛ لأنها إضافةُ الوصفِ العاملِ إلى مفعوله، فكيف صحَّ إجراءُ "مالك" نعتًا للمعرفة؟

وجوابُ الزَّمَخْشَريِّ عن ذلك بأن هذا ماضٍ أو مستمرٌّ؛ ليس بشيءٍ؛ لأنه لا يُجدي بعد تقديرِك المضافَ إليه معمولًا.

والحقُّ عندي في المسألة: أن الوصف أُضِيفَ إلى غير معمولِه، كما تقولُ: مُصارِعُ مِصْرَ، وجزّارُ العيدِ[3]، فكذا "مالك"؛ له نسبةٌ إلى اليوم على أيِّ وجهٍ كان، فأُضِيفَ إليه، ولم يكنْ قبلَ ذلك ظرفَه، ولا تُوُسِّعَ فيه، كما أنَّا لا نُقَدِّرُ في

(١) في الأصل: «شروط لصحة»، وهو خطأ.

(٢) كذا في الأصل، وكان المؤلف كتب: «الظرف» بدل «الوصف»، ثم ضرب عليها.

(٣) «مُصارع» و"جزّار" صفتان، و"مِصْر" و"العيد" ليسا معمولين لهما. ينظر: أمالي ابن الحاجب ١/٣٨٧، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٨١.

العبد والبصرِ ذلك، وإذا قدَّرنا: مالكُ الأمرِ يومَ الدين؛ فهو توسيعٌ وتفسيرُ معنًى، لا تفسيرُ صناعةٍ وإعرابٍ.

[١٧٣]

مسألة

قيل في قوله تعالى: ﴿فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ﴾[1]: إنه من القلب، أي: فعَمِيتم عنها.

وغيرُ هذا أحبُّ إليَّ؛ لأن الأصل عدمُ القلبِ؛ ولأنه قد جاء: ﴿ءَايَٰتُنَا مُبْصِرَةً﴾[2]، فلو صُرِفَ إلى المخاطَبين على القلب، أي: آياتُنا مُبصَرًا بها؛ لزم مدحُهم، وقد يُمنَع؛ لأنهم إنما (يُمدَحون)[3] إذا أبصَروها عاملين بمُقتَضاها، بل يكونُ هذا مثلَ: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ﴾[4]، / وإنما الجوابُ: أن القلب ٥١/ب
في "آياتُنا مُبصِرةٌ" لا يَحسُنُ؛ لعدم ذكرِ مَنِ الإبصارُ له حقيقةً، وهو القومُ، بخلافِ "عَمِيَتْ عليكم".

ويَحتَمِلُ أن يُقالَ في "مُبصِرةٌ": إنه من باب نسبةِ الحكمِ إلى سببه، فالحكمُ: الإبصارُ، وسببُه: الآياتُ، فنُسِبَ إليها، كما تقولُ: بَنَى الأميرُ المدينةَ، ونظيرُه: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ لِتَسْكُنُواْ فِيهِ وَٱلنَّهَارَ مُبْصِرًا﴾[1].

والظاهر في الآيتين ما قاله الزَّمَخشَريُّ[2] رحمه الله؛ أن الآياتِ دليلٌ إلى أحكام اللهِ تعالى، فإذا قيل فيها: إنما عَمِيَتْ؛ فإنما شُبِّهَتْ بالدليل الأعمى، فإنه لا يَهدِي ولا يُهتَدَى به، وذلك لا يكونُ صفةً لها مطلقًا، بل بالنسبة لقومٍ عاصِّين، وإذا وُصِفَت بالإبصار؛ فذلك وصفٌ لها في نفسها، أي: إنها مُتمكِّنةٌ من الهَدْي، وإن شئت كان بالنسبة إلى الغيرِ المهتدِي بها، فهذا لا مزيدَ عليه في الحُسْن، والله تعالى أعلمُ.

[١٧٤]

مسألة

قولُه عليه السلامُ: «مَنْ حَلَفَ على يمينِ صبرٍ»[3]؛ ينبغي أن يُقرَأَ بالإضافة، أي: يمين حبسٍ.

وإنما (أُضِيفتِ)[4] اليمينُ إلى الصبر؛ لأن صاحبها مصبورٌ عليها، أي: محبوسٌ؛ لأنه حُبِس عليها، وأُلزِم بها.

فإن قرأتَها بالتنوين؛ على أن اليمين نفسَها صبرٌ؛ أي: حَبْسٌ؛ فجائزٌ؛ لأنهم قالوا لها: اليمينُ المصبورةُ، أي: المحبوسةُ، وهذا مجازٌ؛ لأن المصبور إنما هو صاحبُها،

---

(١) هود ٢٨، وهي قراءة أبي عمرو بن العلاء وابن كثير وابن عامر ونافع وعاصم -من رواية أبي بكر-. ينظر: السبعة ص ٣٣٢، والتذكرة ٢/٣٧٠.

(٢) النمل ١٣.

(٣) في الأصل: «يمدحوا»، وهو خطأ.

(٤) النمل ١٤.

---

(١) غافر ٦١.

(٢) الكشاف ٢/٢١٣، ٣/١٣٥ بمعناه.

(٣) بعض حديث رواه البخاري ٦٦٧٦، ٦٦٧٧ ومسلم ١٣٨، وتمامه: «من حلف على يمين صبر يقتطع بها مال امرئ مسلم لقي الله وهو عليه غضبان».

(٤) في الأصل: «أضيف»، وهو خطأ.

ومعنى قولهم: قتلته صبرًا، أي: محبوسًا، ومادةُ: ص ب ر تقتضي ذلك(١).

وإنما كانت الإضافةُ أحسنَ؛ لأن في الوصف (مجازًا)(٢)، وهو الوصفُ بالمصدر، معَ أن سبيله أن يكون(٣) / بمعنى الفاعلِ لا بمعنى المفعولِ، ولو سُلِّم ٥٢/أ
جوازُها بمعنى المفعولِ؛ وأنه حَسَنٌ؛ إلا أن حقَّه أن يكون المفعولُ لو صُرِّح به؛ ضميرَه للموصوف، وهنا لو صُرِّح به لم يكن الضميرُ للموصوف إلا مجازًا، وإنما الصفةُ في الحقيقة لصاحب اليمينِ» انتهى من كلام الشيخ موفَّقِ الدينِ ابن يَعيشَ(٤) رحمه الله.

[١٧٥]

مسألة(٥)

«"آخَرُ" أَفْعَلُ تفضيلٍ، و"مِنْ" مُرادةٌ معه، بدليلِ امتناعِ صرفِه، ولو لم (تكن)(٦) "مِنْ" مُرادةً؛ لصُرِفَ، كما صُرِفَ أَفْكَلٌ(٧) ونحوُه مما هو على "أَفْعَل" ولا معنى للوصف فيه، إلا أنه لَمَّا لم تَظهرْ معه(٨)، وكَثُرَ استعمالُه بغير موصوفٍ، نحو:

---

(١) ينظر: المقاييس ٣/٣٢٩، واللسان ٤/٤٣٧ (ص ب ر)، وتاج العروس ١٢/٢٧١ (ص ب ر).

(٢) في الأصل: «مجاز»، وهو خطأ.

(٣) قوله: «أن يكون» مكرر أول الورقة التالية.

(٤) لم أقف على كلامه.

(٥) من شرح المفصل لابن يعيش ٦/٩٩، ١٠٠.

(٦) في الأصل: «يكن»، وهو خطأ.

(٧) هي الرِّعدة تعلو الإنسان من البرد أو الخوف. ينظر: اللسان ١١/٥٢٩ (ف ك ل)، وتاج العروس ٣٠/١٨٨ (ف ك ل).

(٨) أي: لم تظهر "مِنْ" مع "آخر".

مررت برجلٍ كذا وبآخرَ كذا؛ أجروه مُجرى الأسماء، فثنّوه وجمعوه وأنّثوه، قال الله تعالى: ﴿وَءَاخَرُونَ ٱعۡتَرَفُواْ بِذُنُوبِهِمۡ﴾(١)، ﴿وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞ﴾(٢)، وقالوا: أُخرَيات، وتقولُ: آخَران، في التثنية(٣)».

ع: ومنه: ﴿فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ﴾(٤) انتهى(٥).

«فصار له حُكمان: حكمُ الصفةِ في منع الصرفِ، وحكمُ الأسماءِ في التأنيث والتثنيةِ والجمعِ».

[١٧٦]

مسألة(٦)

«قالوا: امرأةٌ حائضٌ، وطامثٌ، وطالقٌ، وقاعدٌ -للآيسة من الحيض-، وفي التنزيل: ﴿جَآءَتۡهَا رِيحٌ عَاصِفٞ﴾(٧)؛ لأن كلَّ ذلك لم يَجْرِ على الفعل.

وإنما وجب تأنيثُ ما يجري على الفعل إذا أُسنِد إلى مؤنثٍ؛ لأن الفعل كذلك، وإذا لم يَجْرِ كان بمعنى المنسوب.

فـ"حائضة"(٨) بمعنى: حائضيّ، أي: ذاتُ حيضٍ، على حدِّ قولهم: رجلٌ

---

(١) التوبة ١٠٢.

(٢) آل عمران ٧.

(٣) ينظر: الصحاح ٢/٥٧٦، واللسان ٤/١٢ (أ خ ر)، وتاج العروس ١٠/٣١-٣٩ (أ خ ر).

(٤) المائدة ١٠٧.

(٥) أي: انتهى تعليق ابن هشام على الكلام السابق.

(٦) من شرح المفصل لابن يعيش ٥/١٠٠، ١٠١.

(٧) يونس ٢٢.

(٨) كذا في الأصل، والأقرب ما في شرح المفصل: «حائض».

دارعٌ، أي: دِرْعيٌّ، بمعنى: صاحبِ دِرْعٍ، ألا ترى أنك لا تقولُ: دَرِعَ، فتُجريَه على الفعلِ؟ بل إنما قولُك: دارعٌ، بمعنى: ذو دِرْعٍ.

و"طالقٌ" أي: ذاتُ طلاقٍ، ومنه: ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ﴾(1)، أي: ذاتُ انفطارٍ.

وقالوا: حائضةٌ غدًا، وطامثةٌ غدًا؛ لأنه شيءٌ لم يثبتْ، إنما أخبروا عن الفعلِ، ومنه: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ﴾(2)، ﴿وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً﴾(3).

٥٢/ب هذا / مذهبُ الخليلِ(4)، وأما س(5) فيتأوَّلُه على أنه صفةٌ لشيءٍ محذوفٍ، أي: شيءٌ حائضٌ، أو إنسانٌ.

واحتجَّ الخليلُ بأنه قد جاء فيما لا يختصُّ بالمؤنثِ، نحو: جملٌ بازلٌ، وناقةٌ بازلٌ(6)، ووجدناهم قد وصفوا بأشياءَ لا فِعْلَ لها، نحو: دارعٌ ونابلٌ، ولا وجهَ له إلا النَّسَبُ، فحُمِلَ عليه حائضٌ وطالقٌ.

وس احتجَّ بأنه لَمَّا جاء ذلك فيما يشترِكُ فيه المذكرُ والمؤنثُ، وكان الحملُ

(1) المزمل ١٨.

(2) الحج ٢.

(3) الأنبياء ٨١.

(4) ينظر: الكتاب ٣/٣٨٣.

(5) الكتاب ٣/٢٣٧، ٣٨٣.

(6) البازل من الإبل: الذي خرج نابه بعد بلوغه تسع سنين، وهو أقوى ما يكون فيها. ينظر: جمهرة اللغة ١/٣٣٤، وتهذيب اللغة ١٣/١٤٨، واللسان ١١/٥٢ (ب ز ل)، وتاج العروس ٢٨/٧٨ (ب ز ل).

على المعنى مَهْيَعًا(1) مستقيمًا، كقوله(2):

فَاتَتْ تُبَكِّيهِ عَلَى قَبْرِهِ ... مَنْ لِيَ مِنْ بَعْدِكَ يَا عَامِرُ

تَرَكْتَنِي فِي الدَّارِ ذَا غُرْبَةٍ ... قَدْ (ذَلَّ)(3) مَنْ لَيْسَ لَهُ نَاصِرُ(4)

ولم يَقُلْ: ذاتُ، كأنه حَمَلَ على "إنسان"؛ لأن المرأةَ إنسانٌ؛ فكذلك هذا.

واعلمْ أن حائضًا ونحوَه إذا سقطتْ منه التاءُ فهو مذكرٌ، وليس ذلك من المؤنثِ المعنويِّ، كـ(نَعْلٍ)(5) وسُوقٍ ودارٍ، اللاتي التاءُ مُرادةٌ فيها.

والذي يدلُّك على ذلك: أنا لو سمَّينا رجلًا بـ"حائضٍ" أو "طاهرٍ" (لصرفنا)(6)، ولو كان مؤنثًا لم ينصرفْ، كما لو سمَّينا بـ"سُعَادَ"، وذلك نصُّ س(7).

وأيضًا فالدليلُ على تذكيرِه: أن التاءَ قد (تدخلُ)(8) على الحدِّ الذي وصفنا.

وإنما وُصِفَ المؤنثُ بالمذكرِ؛ كما عُكِسَ في قولهم: رجلٌ رَبْعةٌ، ونُكَحةٌ،

(1) المَهْيَع: الطريق الواسع الواضح. ينظر: اللسان ٨/٣٧٩ (هـ ي ع)، وتاج العروس ٢٢/٤١٩، ٤٢٠ (هـ ي ع).

(2) نسب البيتان للأعشى، ولم أقف عليهما في ديوانه.

(3) في الأصل: «عز»، وهو خطأ، والتصويب من مصادر البيت.

(4) البيتان من السريع، ينظر: الأصول ٣/٤٣٨، ٤٣٩، وأمالي ابن الشجري ٢/٤٢٥، والإنصاف ٢/٤١٣، ٤١٤، ٦٢٨، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/١٠٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/١٠١، وينظر: اللسان ٤/٦٠٨ (ع م ر).

(5) في الأصل: «بغل»، وهو خطأ؛ لأن مؤنث البغل بالتاء، كما في القاموس المحيط ٢/١٢٨٠ (ب غ ل)، والتصويب من شرح المفصل.

(6) في الأصل: «لتصرفنا»، وهو خطأ.

(7) الكتاب ٣/٢٣٦-٢٣٩.

(8) في الأصل: «يدخل»، وهو خطأ.

ولَغَةٌ، وهُزْلَةٌ.

وقال ك[1]: (إنما)[2] كان سقوطُ التاءِ من هذه الأشياءِ؛ لأنها معانٍ مخصوصٌ بها المؤنثُ، فاستُغني عن علامة التأنيثِ».

[١٧٧]

مسألة[3]

«"ثوبٌ جديدٌ" و"ثوبٌ خَلَقٌ"، ولا تَلْحَقُهما التاءُ في المؤنث؛ لأن "جديدًا" أصلُه مَفْعُولٌ، فهو كقولهم: كَفٌّ خَضِيبٌ، وعَيْنٌ كَحِيلٌ، ولحيةٌ دَهِينٌ، وكذا جديدٌ، أي: مَجْدُودةٌ، أي: مقطوعةٌ من مِنْوال الناسجِ، هذا أصلُه.

وأما الخَلَقُ فمصدرٌ، والمصدرُ / يقعُ للمذكر والمؤنثِ بلفظٍ واحدٍ، ك: رجلٍ عدلٍ، وامرأةٍ عدلٍ. ٥٣/أ

فأما قولُ الفَرَّاءِ[4]: إنما قيل: "خَلَقٌ" بغير هاءٍ؛ لأنه كان يُستَعملُ في الأصل مضافًا، فيُقالُ: أعطني خَلَقَ جُبَّتِك، وخَلَقَ عِمامتِك، ثم استُعمل في الإفراد كذلك بغير هاءٍ؛ فليس بشيءٍ؛ لأنه يُقالُ له: فلِمَ وجب سقوطُ الهاءِ منه في الإضافة حتى يُحمَلَ الإفرادُ عليه؟»

(١) يشير المؤلف بهذا الرمز إلى اسم «الكوفيين». وينظر: الإنصاف ٢/٧٥٨- ٧٨٢.

(٢) في الأصل: «ان»، وهو خطأ. وفي شرح المفصل: وذهب الكوفيون إلى أن سقوط التاء...

(٣) من تفسير رسالة أدب الكاتب للزجاجي ص ٩٤، ٩٥. ونقلها عن "التذكرة": الشهاب الخفاجي في شرح درة الغواص ص ٢١١.

(٤) ينظر: الزاهر ١/٢٢، وتفسير رسالة أدب الكاتب للزجاجي ص ٩٥، واللسان ١٠/٨٩ (خ ل ق)، وتاج العروس ٢٥/٢٥٦ (خ ل ق).

يمكن[1] أن يقال في "الخَلَق" إنه حُمِل على نقيضه، فلَمْ تدخله تاءٌ، ونقيضه: جديدٌ.

[١٧٨]

مسألة[2]

«أجاز الفارسيُّ[3] في ﴿شَجَرَةٍ ... زَيْتُونَةٍ﴾[4] أن تكون "زيتونةٍ" عطفَ بيانٍ، وهو غلطٌ، لوجهين:

أحدهما: أنه في "الإيضاح"[5] نصَّ على أنه لا يكونُ إلا بالمعارف.

والثاني: أن شرطه أن يُوَضِّح المتبوعَ، ولهذا سُمِّي عطفَ بيانٍ.

فإن قلت: قد وجدناكم تُبَيِّنُون بالمجهول، نحو: برجلٍ صالحٍ؟

فالجوابُ: أنه لم يُبَيِّنْه بحيثُ (تُوضَعُ)[6] اليدُ عليه، بل أفاده (نوعًا)[7] من التخصيص».

[١٧٩]

(١) ألحق المؤلف هذا في الحاشية، أسفل الورقة ٥٣/أ، وصدَّره بـ«ح».

(٢) من رسالة في الفرق بين النعت والبدل وعطف البيان لابن السيد البطليوسي (ضمن مجموع "رسائل في اللغة" له ص ٢١٥)، ونقلها عن "التذكرة": الشهاب الخفاجي في حاشية تفسير البيضاوي ٦/٢٨١.

(٣) لم أقف عليه في كتب الفارسي.

(٤) النور ٣٥.

(٥) ص ٢١٩.

(٦) في الأصل: «يوضع»، وهو خطأ.

(٧) في الأصل: «نوع»، وهو خطأ.

مسألة

قال الرُّمَّاني[1] في قوله تعالى: ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ﴾[2]: «إنما جاز طَرْحُ "مِنْ"؛ للإيجاز معَ عدمِ الإخلالِ، إذ معلومٌ أنه يَختار الأقلَّ مِنَ الأكثر، ولو قلت: اخترت الأثوابَ الجديدَ؛ لم يَجُزْ طَرْحُ "مِنْ"؛ لأنه لا يُدرَى: أَخترتَ مِنَ الأثوابِ؛ أم مِنَ الجديد؟

وإنما جاز: كنَّيت زيدًا أبا عبدالله، أي: جعلت له كُنيةً أخرى، لم يَجُزِ الحذفُ؛ للإخلال به[3]، في أنهما لا يُدرى (أيُّهما)[4] جعلت له.

وإنما جاز: دعوته زيدًا، أي: سمَّيته بزيدٍ؛ لأن (الثاني)[5] اسمُ عَلَمٍ، وليس الأولُ كذلك، ولو قلت: دعوت عمرًا زيدًا، إذا كان له اسمان؛ لم يَجُزْ؛ لأنه لا يُدرى أيُّهما الذي جعلته.

وأما: استغفرت اللهَ ذنبًا؛ فمعلومٌ أن الذنب مستغفَرٌ منه، ولا يجوزُ: استغفرت اللهَ شيئًا عَرَضَ في نفسي؛ لأنه يَحتَمِلُ أن يكون التقديرُ: لشيءٍ، أو: من شيءٍ، أو: بشيءٍ؛ فلا دليلَ على المحذوف.

وجاز: أَمَرتُك / الخيرَ؛ لأن الخير مما يُؤمَرُ به، ولو قلت: أمرت زيدًا عمرًا؛ ٥٣/ب
لم يَجُزْ».

---

(١) شرح كتاب سيبويه (٢/١٩٢، ١٩٣ المجلد الثاني).

(٢) الأعراف ١٥٥.

(٣) كذا في الأصل.

(٤) في الأصل: «أنهما»، وهو خطأ.

(٥) في الأصل: «الثاني»، وهو خطأ.

[١٨٠]

مسألة

قال السِّيْرافيُّ[1]: «إذا قلت: هذا رجلٌ معَه رجلٌ؛ فـ"رجلٌ" الأولُ خبرُ "هذا"، و"رجلٌ" الثاني مبتدأٌ، وخبرُه "معَه"، (فرَفْعُ)[2] الرجلِ من جهتين، فلا تقُلْ بعدَهما: قائمان، على النعت؛ لأن "قائمان" لفظٌ واحدٌ، لا يصلُحُ أن يكون رفعًا بنَعْتِ المبتدأِ والخبرِ، بل يُحمَلُ على "معَه رجلٌ"، فيُنصَبُ على الحال، و(صاحبا)[3] الحالِ: الضميرُ في "معَه"، ولفظُ "رجلٌ"، والحالُ يكون من اسمين مختلفَي الإعرابِ، كقولك: ضرب زيدٌ عمرًا قائمَيْنِ.

والهاء في "معَه" و"رجلٌ" تأويلُهما تأويلُ فاعلَيْنِ، أو فاعلٍ ومفعولٍ؛ لأنك إذا قلت: معَ عمرٍو زيدٌ؛ فتأويلُه: اجتمعا، أو: جامَعَ زيدٌ عمرًا، ثم يكونُ الحالُ منهما على هذا التأويلِ».

[١٨١]

مسألة

إنما امتنعتْ "لو" من أن تَقَعَ حرفَ مجازاةٍ يجزمُ؛ لأنها إنما تَقَعُ لِمَا لم يَقَعْ، ويصيرُ الماضي معَها في معنى المُضِيِّ بحاله، وأدواتُ الجزاءِ يصيرُ بها الماضي

---

(١) شرح الكتاب ٢/٣٨٩ (ط. دار الكتب العلمية)، ٦/ ١٤٢ (ط. المصرية).

(٢) في الأصل: «فرع»، وهو خطأ. وفي مطبوعَتَي شرح الكتاب: فرفعاها، وهو تحريف، صوابه ما في نسخة جوروم ٢/٣٥٧/أ: فرَفْعُهما. وفي المطبوعتين أيضًا سقط قبل هذا الموضع.

(٣) في الأصل: «صاحبي»، وهو خطأ.

مستقبلًا»[1].

غ: "لو" خاصةٌ بالفعل، كأدوات الشروطِ، إلا أن ما بعدَها واجبُ الانتفاءِ، كما أن ما بعدَ "إذا" واجبُ الثبوتِ، وليس ذلك شأنَ الشروطِ، والماضي بعدَها ماضٍ مُحوَّلٌ، والمستقبلُ بعدَها ماضٍ، وغيرُها الماضي بعدَه مُحوَّلٌ للاستقبال، والمستقبلُ ثابتٌ، فلَمَّا لم تُخالِفْ من هذه الوجوهِ لم تُؤَثِّرْ تأثيرَها.

[١٨٢]

مسألة

قال ابنُ جِنِّيٍّ[2]: «تقولُ: كان يقومُ زيدٌ، أي: كان قائمًا زيدٌ؛ لقُرْبِ المضارعِ من اسم الفاعلِ، ولو قلت: كان قام زيدٌ؛ لم يحسُنْ أن تَحمِلَ "زيدًا" على "كان"؛ لبُعْدِ الماضي من اسم الفاعلِ، بل تَحمِلُ "زيدًا" على "قام"، وفي "كان" ضميرُ الحديثِ».

[١٨٣]

ظ/٥٤ ### مسألة /

عائدُ الصلةِ المجرورُ لا يُحذَفُ؛ لأن الجارَّ يبقى مُعَلَّقًا فيه، ولو حذَفته معه لأخْلَلت بحذف شيئين.

فأما ﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾[3]؛ فإن جعَلت "ما" موصولةً على "أمَرْتُك

(١) ينظر: الكتاب ٤/٢٢٤، والأصول ١/٢١١، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/١٥٥، ومغني اللبيب ص ٣٤٤، ٣٤٨، والتصريح ٤/٤٠٣.

(٢) الخصائص ١/٢٧٣، ٢٧٤ بنحوه.

(٣) الحجر ٩٤.

الخيرَ"[1]؛ فلا إشكالَ، وهو نظيرُ: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾[2]، وإن جعَلتها مصدريةً؛ لم تَحتَجْ إلى ضميرٍ عند س[3]، ولم يكنْ لها موضعٌ؛ لأنها حرفٌ، بل الموضعُ لها معَ المنسبكِ معَها.

[١٨٤]

مسألة

الصفةُ لا تُوصَفُ[4] إلا إذا كان في الثاني معنًى (زائدٌ)[5]، كـ"أصفرَ فاقعٍ"، و"أبيضَ ناصعٍ"، و"أسودَ حالكٍ".

[١٨٥]

مسألة

اختُلف في الحال مِنَ المضاف إليه[6]:

(١) أي: على التوسع في الفعل "أمر" بإسقاط الجار وتعديته بنفسه. ينظر: الكتاب ١/٣٧، ٣٨، والمقتضب ٢/٣٦، ٨٦، ٣٢١، ٤/٣٣١، والأصول ١/١٧٨، واللباب للعكبري ١/٢٧٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/٥٠.

(٢) الفرقان ٤١.

(٣) الكتاب ٣/١١، ١٥٦. وينظر: أمالي ابن الشجري ٢/٥٥٧، ٥٥٨.

(٤) أجاز سيبويه في: يا زيد الطويلُ ذو الجمة؛ أن يكون "ذو الجمة" نعتًا لـ"الطويل". ينظر: الكتاب ٢/١٩٣، والأصول ١/٣٧٢، ونتائج الفكر للسهيلي ص ١٦٣، ١٦٤، وارتشاف الضرب ٤/١٩٣٢، والهمع ٥/١٧٩، وحاشية الصبان ٣/١٠٦.

(٥) في الأصل: «زائدا»، وهو خطأ.

(٦) ينظر: نتائج الفكر للسهيلي ص ٢٤٥، ٢٤٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٤٢، وارتشاف الضرب ٣/١٥٨٠، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/٧٠٧، والهمع ٤/٢٣، ٢٤.

فمنعها الأخفشُ(1). وإنما يعني: إذا لم يكنِ المضافُ [إليه](2) فاعلًا أو مفعولًا، فإن كان(3) جاز، كـ: يعجبُني ركوبُ زيدٍ حسنًا، و: يعجبُني أكلُ الخبزِ نَضِيجًا؛ لأن الحال من الفاعل والمفعول، فذُكِرتْ.

وأجاز أبو زيدٍ(4) ذلك مطلقًا.

[١٨٦]

مسألة

في "التَّذكِرة" لأبي عليٍّ: «الأخفشُ(5) حَكَى: مررت بهم كُلًّا، على الحال».

قال أبو عليٍّ: «لا يقعُ "كُلًّا" (حالًا)(6)؛ لأنها معرفةٌ(7)، ولكنَّها مصدرٌ».

قال أبو محمدٍ ابنُ هشامٍ:

---

(١) ينظر: الهمع ٤/٢٤.

(٢) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، والسياق يقتضيه.

(٣) أي: كذلك.

(٤) أنشد في نوادره ص ٣٥٩ قول زيد الفوارس الضبي:

عَــوْدٌ وبُهْثَــةُ حاشِــدون، علــيهم ... حَلَــقُ الحديــدِ مُضَــاعفًا يتلهَّــبُ

وقال أبو علي الفارسي في المسائل الشيرازيات ١/٢٨٣، ٢٨٤ إن قوله: "مضاعفًا" حال من "الحديد"، وناقشه ابن الشجري في "أماليه" ١/٢٥٦، ٣/٩٦. وينظر: الخزانة ٣/١٦١-١٧٤.

(٥) ينظر: أمالي ابن الشجري ١/٢٣٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٤٥، وشرح الكافية الشافية ٢/٩٥٠، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/٧٩٨، والتصريح ٣/١٣٧.

(٦) في الأصل: «حال»، وهو خطأ.

(٧) كذا، والمنقول أن الفارسي يراها نكرةً. ينظر: أمالي ابن الشجري ١/٢٣٤، وشرح الكافية الشافية ٢/٩٥٠، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/٧٩٩، والتصريح ٣/١٣٧.

في هذا خلافٌ:

قيل: إنها مَعرفةٌ بِنِيَّةِ الإضافةِ(1). وقيل: نكرةٌ(2)، وهو القياسُ؛ لأن "كُلًّا" و"بعضًا" بمنزلة: نُصْفٍ وسُدُسٍ وثُمْنٍ، فلو كانت هذه معرفةً بالإضافة لم يدخل عليها "أل"، فإذا لم يُرَاعُوا الإضافةَ المعنويةَ بَقِيتْ على تنكيرها.

[١٨٧]

مسألة

يكونُ الكافُ بمعنى "على"، نحو: ﴿فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ﴾(3)، ﴿ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي﴾(4)، وقالوا: كُنْ كما أنت.

قال الفارسيُّ(5): فأما قولهم: هو لك(6)؛ فإنما هي كلمةٌ جُعِلتْ يبتدأ(7) ما

---

(١) هو مذهب سيبويه والجمهور، قال سيبويه ٢/١١٤، ١١٥: «هذا باب ما ينتصب خبره لأنه معرفة، وهي معرفة لا توصف ولا تكون وصفًا، وذلك قولك: مررت بكلٍّ قائمًا، ومررت ببعضٍ قائمًا، وببعضٍ جالسًا»، ثم قال: «وصار (أي: كل وبعض) معرفةً؛ لأنه مضاف إلى معرفة، كأنك قلت: مررت بكلهم وببعضهم، ولكنك حذفت ذلك المضاف إليه».

(٢) هو مذهب الأخفش، ووافقه أبو علي الفارسي في المسائل الحلبيات، ولم أقف عليه في المطبوع منها. ينظر: أمالي ابن الشجري ١/٢٣٤، وشرح الكافية الشافية ٢/٩٥٠، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/٧٩٩، والتصريح ٣/١٣٧.

(٣) هود ١١٢.

(٤) الإسراء ٢٤.

(٥) لم أقف على كلامه.

(٦) كذا في الأصل، ولعل الصواب: هو كذلك. وينظر: مغني اللبيب ص ٢٣٥-٢٣٧.

(٧) في الأصل: «بسدا»، ولعلها كما أثبت.

بعدَها، ودَخلتْ لهذا المعنى.

[١٨٨]

مسألة

((تَسمعَ بالمُعَيدِيِّ خيرٌ من أن تراه))[1]؛ "خيرٌ" خبرُ "تَسمعَ"؛ لأنه في تقدير: أن تَسمعَ، كقوله[2]:

... ... أَحْضُرَ الوَغَى[3] ...

يدلُّك على هذا: أنه رُوِي[4]: ((لأنْ تَسمعَ بالمُعَيدِيِّ)).

ويُروَى: ((لا أن تراه))، فالخبرُ محذوفٌ؛ للعلم / به، وحَسَّنه طولُ الكلام، ٥٤/ب

كأنه: سماعُك بالمُعَيدِيِّ خيرٌ، لا رؤيتُه خيرٌ؛ فحُذِفَ خبرُ الابتداء الذي هو "أن تراه"؛ لأنه معلومٌ من الأول، فهو بمنزلة المذكور في الأول.

---

(١) هذا مَثَلٌ مرَّ ص ٢٣٢.

(٢) هو طرفة بن العبد.

(٣) بعض بيتٍ من الطويل، وتمامه:

ألا أيُّهذا الزاجري أَحْضُرَ الوغى ... وأن أشهدَ اللذّاتِ هل أنت مُخلِدي؟

ينظر: ديوان طرفة بشرح الأعلم ص ٤٥، والكتاب ٣/٩٩، والمقتضب ٢/٨٥، ١٣٦، ومغني اللبيب ص ٥٠٢، ٨٠٤، وشرح أبياته ٦/١٨١، وينظر: اللسان ١٣/٣٢ (أن)، ١٤/٢٧٢ (د ن ا)، وتاج العروس ٣٤/٢١٣ (أن).

(٤) تنظر رواياته في جمهرة الأمثال ١/٢٦٦، وفصل المقال ص ١٣٥، ومجمع الأمثال ١/١٢٩، والمستقصى ١/٣٧٠.

ونظيرُه[1]: قوله: ﴿إِمَّا أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾[2]، فـ"إمّا" لا تدخلُ إلا على المعرفة في النفي، وحقُّه "ما" أو "ليس"، كما جاء من الشعر:

ولا هي إلا أن تعرفَ وصلَها[3]

لأن الأمثال قد يُستجازُ فيها ما لا يُستجازُ في الشعر؛ ألا تراهم قالوا: ((أطرِقْ كَرا))[4].

ويجوزُ أن (تكون)[5] "لا" هنا[6] بمنزلتها في قوله: ((لا سَواءٌ))[7]؛ لمّا حُذِفَ المبتدأُ صار بدلًا، كما صار في ذلك، ولا يلزمُ التكرارُ[8].

[١٨٩]

---

(١) في الحاشية، بيسار الورقة ٥٥/أ ما نصُّه: «غ: يعني: في حذف الخبر؛ وذلك لأن "إمّا" وما بعدها معمولُ القول، فلا يكونُ إلا جملةً، (فما) بعد "إمّا" معرفةٌ مبتدأً، مثل: ((أن تَسمعَ بالمُعَيدِيِّ)) وحُذِفَ الخبرُ». وقوله: «فما» في الأصل: «كما»، وهو خطأ. وينظر: المسائل البغداديات ص ٣٢١.

(٢) الكهف ٨٦.

(٣) كذا في الأصل، ولم أقف عليه في مصدر.

(٤) بعض مَثَلٍ، وتمامه: أطرِقْ كَرا، إنَّ النَّعامَ في القُرى. والكرا مرخَّمُ الكَرَوان، وهو طائر، تقال له هذه الكلمة، فيلبد، فيصاد. يضرب للذي ليس عنده غَناءٌ، ويتكلم؛ فيقال له: اسكت وتوقَّ انتشار ما تَلفَّظُ به، كراهة ما يتعقبه. ينظر: جمهرة الأمثال ١/١٩٤، ومجمع الأمثال ١/٤٣١، والمستقصى ١/٢٢١.

(٥) في الأصل: «يكون»، وهو خطأ.

(٦) أي: في رواية: ((لا أن تراه)).

(٧) رواه سيبويه في الكتاب ٢/٣٠٢، وأصله عنده: هذان لا سواءٌ، فجُعِلتْ "لا" بدلًا من اللفظ بالمبتدأ "هذان". وينظر: الأصول ١/٣٩٥.

(٨) أي: تكرار "لا". ينظر: الحجة للفارسي ١/٢٧٠.

مسألة

قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ غَيْبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[1] هو[2] مصدرٌ مضافٌ إلى الظرف بعدَ جَعْلِه مفعولًا على السَّعَة، وحُذِفَ الفاعلُ؛ للدليل عليه، مثل: ﴿مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾[3].

ويَحتمِلُ عندي أن يكون التقديرُ: لله ذو غيبِ السمواتِ والأرضِ، أي: ما غاب منهما، أو: ولله علمُ غيبِ السمواتِ، وفي كلا التقديرين الفاعلُ محذوفٌ، والمصدرُ مضافٌ إلى المفعول تَوَسُّعًا.

[١٩٠]

مسألة

سَألتُ[4] عن "نِعْمَ الرجلُ زيدٌ"؛ فيمن رَفَعَ "زيدًا" على الابتداء: ما يكونُ الراجعُ إلى "زيدٍ" من الخبر؟

فقال: لَمّا كان الرجلُ راجعًا إلى زيدٍ وإلى غيره؛ لأنه في معنى الجنسِ؛ جاز.

فإن قيل: أليس لا يجوزُ: بزيدٍ نِعْمَ الرجلُ؛ إذا وصفتم بـ"نِعْمَ"؛ وصار موضعُه جرًّا على الصفة؛ لأنه لا يَحتمِلُ ضميرَ الموصوفِ؛ لاشتغاله برفع المُظْهَرِ؛ فهَلَّا امتنع أن يكون "نِعْمَ الرجلُ" خبرًا لزيدٍ؛ إذ لا يَحتمِلُ ضميرَ المبتدأِ أيضًا؛

(١) هود ١٢٣، والنحل ٧٧.

(٢) أي: كلمة "غيب".

(٣) فصلت ٤٩.

(٤) لعل ابن هشام هنا ينقل عن غيره، ولم أقف على مصدر هذه المحاورة.

لاشتغاله برفع[1]، وليس الرجلُ زيدًا؟

قلنا: قد عَلِمنا أن / الرجل ليس زيدًا؛ لكنَّه يكونُ زيدًا وغيرَه في المعنى، ١/٥٥
ذ"زيدٌ" من هذه الجملةِ، فلا يَمتنِعُ حملُ "نِعْمَ الرجلُ" على أن يكون خبرًا لـ"زيدٍ" هنا، إذ قد جاء من خبر المبتدأِ المحمولِ على المعنى ما لم يكنْ في ظاهره ذِكْرٌ للمبتدأ، مثلُ: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾[2]، ألا ترى أن "سواءٌ" مبتدأٌ، لا يجوزُ فيه غيرُ ذلك، وليس يرجعُ إليه من ظاهر اللفظِ شيءٌ؟ لكن لَمّا كان المعنى: سواءٌ عليهم الإنذارُ وعدمُه؛ جاز. وقوله: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ﴾ الآيةَ[3].

وحَسُنَ ألّا يرجعَ من اللفظ شيءٌ؛ لطول الكلامِ، كطوله في "زيدٌ نِعْمَ الرجلُ"، و"نِعْمَ الرجلُ زيدٌ"، فهذا إن حملته على المعنى، وعلى: زيدٌ محمودٌ في الرجال؛ كما أرينا في نظيره؛ كان حَسَنًا، وإن حملته على أن في الرجل ذِكْرًا في المعنى لزيدٍ؛ لم يكنْ ممتنعًا.

فإن قيل: فأَجِزْ على هذا أيضًا: مررت برجلٍ نِعْمَ الرجلُ، على أن تَحملَ موضعَ "نِعْمَ الرجلُ" على الجرِّ، وتَتأَوَّلَ الصفةَ على المعنى، كما تأَوَّلت الخبرَ، فتُقدِّرَه: برجلٍ محمودٍ في الرجال، كما حَمَلت على المعنى في قولك: مررت برجلٍ قاعدٍ أبواه؛ لأن الصفة ينبغي عندهم أن تكون أشدَّ مطابقةً للموصوف من الخبر عَنِ المُخبَرِ عنه، ألا تراها تَتبَعُ الموصوفَ في إعرابها وتعريفِها وتنكيرِها، ومنزلتُها منه كمنزلةِ بعضِ أجزائِه؛ لأنها لا تُقدَّمُ عليه، ولا يُقدَّمُ ما اتَّصل بها أيضًا على الموصوف؟ وليس الخبرُ في المُخبَرِ عنه كذلك، فلا يُتَوَسَّعُ فيه ما يُتَوَسَّعُ في الخبر،

(١) كذا في الأصل، ولعل الصواب: برفعه، أو: برفع الرجل.

(٢) البقرة ٦.

(٣) المنافقون ٦.

ألا تراهم تَوَسَّعُوا فيه؛ بأن جعلوا موضعَه جملةً غيرَ خبريَّةٍ؛ حملًا على المعنى؟

كقولهم: زيدٌ كَمْ رأيته، وَ:

إنَّ الرِّيَاضَةَ لا تُنْصِبْكَ لِلشِّيْبِ[1] ...

فلَمَّا احتَمل هذا التَّوَسُّعَ؛ احتَمل الحملَ على المعنى، كما احتَمل الحذفَ؛ للدلالة عليه، والصفةُ ليست في شيءٍ من ذلك كلِّه.

ع[2]: هذا نصٌّ على أن النعت لا يُحذَفُ، ونصَّ المتأخرون على جوازه، وحَمَلوا عليه آياتٍ.

وإنما جاز: برجلٍ قائمٍ أبواه لا قاعدَيْنِ؛ لكون الصفة[3] / معطوفةً، ولولا ٥٥/ب

العطفُ ما جاز فيه هذا الحملُ، كما جاز:

الوَاهِــبُ الــمِائَةِ... وَعَبْــدِهَا[4] ...

---

(١) شطر بيتٍ من البسيط، للخُنَيح الأسدي، وتمامه:

ولــو أصــابتْ لقالــتْ وهــي صــادقةٌ   إنَّ الرياضــةَ لا تُنْصِــبْكَ للشِّــيبِ

روي: «أرادت» بدل «أصابت». الرياضة: المعالجة، وتنصبك: تتعبك، والشيب: الشيوخ. ينظر: المفضليات ص ٣٤، وسر صناعة الإعراب ١/٣٨٨، والخزانة ١٠/٢٤٦، وينظر: اللآلي في شرح أمالي القالي ١/٣١.

(٢) أورد المؤلف هذا إلى قوله: «وحملوا عليه آيات» في الحاشية، يمين الورقة ٥٥/ب.

(٣) مكررة في الأصل أول الورقة التالية.

(٤) بعض بيتٍ من الكامل، للأعشى، وتمامه:

الواهــبُ المائــةِ الهجــانِ وعبــدِها   عــوذًا تُزَجِّــي بينهــا أطفالَهــا

روي بنصب «المائة الهجان وعبدها»، وروي: «خلفها» بدل «بينها». والهجان: البيض، وعبدها: راعيها، والعوذ: الحديثات النتاج، تزجّي: تسوق برفق. ينظر: ديوان الأعشى ص ٢٩، والكتاب ١/١٨٣، والمقتضب ٤/١٦٣، والأصول ١/١٣٤، ٢/٣٠٨، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٤٨، والخزانة ٤/٢٥٦، ٥/١٣١، ٦/٤٩٨، وينظر: جمهرة اللغة ٢/٩٢٠.

وهذا نادرٌ، جاز للعطف، فلا تُقَاسُ عليه الصفاتُ.

[١٩١]

مسألة

إذا قلت: لبست مِنَ الثياب ألينَها؛ أجازه قومٌ، كما أجازوا: درهمَه أعطيت زيدًا، ومَنَعَه آخرون[1].

وعندي أن "مِنْ" إن عُلِّقَتْ بـ"لبست"؛ جاز، وكان حسنًا، مثل: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِۦمَ رَبُّهُۥ﴾[2]؛ لأن "الثياب" لَمَّا تقدَّم ذكرُها جاز إضمارُها في "ألينها"، كالآية.

وإن كان "مِنَ الثياب" هو متعلِّقٌ بـ"ألينها"؛ لم يَجُزْ تقديمُها عليه؛ لأنه ليس بفعلٍ ولا اسمِ فاعلٍ، فلا يتقدَّمُ معمولُه عليه، فلهذا -لا لغيره- تمتنعُ المسألةُ.

ولو قيل: ضربت من زيدٍ أحسنَه؛ لم يكنْ ذلك إلا جيدًا حسنًا، ولم يَحْتَمِلْ إلا وجهًا؛ لأن "مِنْ" لا تكونُ متعلِّقةً بـ"أحسن"؛ لأنك لم تُرِدْ: ضربت إنسانًا أحسنَ من زيدٍ، بل ظرفًا لـ"ضربت".

[١٩٢]

مسألة[3]

---

(١) المنع لئلا يعود الضمير على متأخر رتبة، والجواز لأن عائد الضمير متقدم لفظًا. ينظر: الأصول ٢/٢٣٩، وإعراب القرآن للنحاس ٢/١١، ٤/٤٤٠، وارتشاف الضرب ٣/١٤٦٦، ١٤٦٧، والهمع ٣/١٦، ١٧.

(٢) البقرة ١٢٤.

(٣) من الأصول لابن السراج ٢/٦٩.

«إنما لم يجز العطفُ على عاملين؛ لأن حرف العطفِ وُضِع نائبًا عن العامل، فإذا قلت: قام زيدٌ و(عمرٌو)[1]؛ فالواوُ نائبٌ عن الرافع، وكذا في: رأيت زيدًا، ومررت بزيدٍ، نائبٌ عن الناصب والخافضِ، فلو عطفت بها على عاملين؛ (لأخلْتَ)[2]؛ لأنك تكونُ أنبْتَها عن رافعٍ وناصبٍ أو غيرِ ذلك، ولو جاز العطفُ على عاملين؛ لجاز على أكثرَ».

[١٩٣]

مسألة

قوله تعالى: ﴿فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ﴾[3]، و: ﴿يَٰٓأَبَتِ ٱفۡعَلۡ مَا تُؤۡمَرُ﴾[4] يحتمِلُ وجهين:

(أحدهما)[5]: أن يكون بمعنى "الذي".

وأن يكون مصدرًا.

أما مَنْ قال: أمرتُك بالخيرِ؛ فلا يكونُ على قوله بمعنى "الذي"؛ لأنه لا يكونُ في صلتها ما يعودُ إليها، لأنه كان قبل بنائِه للمفعول متعديًا إلى اثنين، أحدُهما بنفسه، والآخرُ بالجارِّ، فلمَّا بُنِيَ صار متعديًا إلى واحدٍ بالجارِّ، فلا يجوزُ أن تُقدِّر: به، ألا ترى مَنْ / قال: الذي ضربت زيدٌ، لا يقولُ: الذي مررت زيدٌ، ٥٦/أ فيقدِّرُ: به؟

(١) في الأصل: «عمر».

(٢) أي: جئت بمُحالٍ، وفي الأصل: «لأحلت»، وهو خطأ.

(٣) الحجر ٩٤.

(٤) الصافات ١٠٢.

(٥) في الأصل: «أحدها»، وهو خطأ.

وأما على مَنْ يقولُ: أمرتُك الخيرَ؛ فيصحُّ، والتقديرُ: تُؤمَرُه.

[١٩٤]

مسألة

قوله تعالى: ﴿فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ﴾[1] يحتمِلُ وجهين:

أحدهما: أن يكون على لفظ التعجُّبِ، وفي التنزيل: ﴿قُتِلَ ٱلۡإِنسَٰنُ مَآ أَكۡفَرَهُۥ﴾[2]، و﴿أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِرۡ﴾[3]، و"صَبَرَ" فعلٌ متعدٍّ، فـ"ما أصبرَهم" مثلُ: ما أصبَرَهم، والمعنى: أن هؤلاء بطولِ مكثهم في النار، فهم ممَّنْ استحقَّ أن يُقال فيهم ذلك، كما أن "ويلٌ له" تُقالُ لصاحب الهلَكةِ والبلاء.

ويحتمِلُ أن يكون استفهامًا، فالتقديرُ: ما حَبَسَهم على النار؟ إن كان يُقال: أصْبَرْتُه، بمعنى: صَبَرْتُه[4]، وإن لم يُقَل؛ فعلى وجهٍ آخرَ، وهو بمنزلة قولك: ما أحبسك هاهنا؟ أي: ما الذي جعلك ذا حَبْسٍ، والمعنى على هذا يكونُ على التوبيخ، كما يُقالُ لِلِّصِّ: ما الذي (حَمَلَك)[5] على أن قَطَعتَ نفسك؟ ولم يقطعْ نفسَه، إنما فَعَل ما استحقَّ به القطعَ، فالتوبيخُ إنما وقع على فعله الذي استحقَّ به القطعَ، وعلى ما أوجب لهم في النار الحبسَ؛ لأنه يَحبِسُ نفسه عن إظهارِ ما يَعمَلُ

(١) البقرة ١٧٥.

(٢) عبس ١٧.

(٣) مريم ٣٨.

(٤) قال الزجاج في باب الصاد من فَعَلْت وأَفْعَلت والمعنى مختلف ص ٩٤: «وصَبَرت النفس: حَبَسْتها عن الأمر، وأصْبَرت الرجل: يمينًا، وأصْبرته: إذا قتلته صبرًا».

(٥) في الأصل: «حملت»، وهو خطأ.

إليها من الآلام.

وأما: ﴿وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ﴾(١)، فمَنْ ذهب إلى أن السحر أُنزل عليهما؛ فـ"ما" موصولةٌ، نُصِبتْ بـ"يُعَلِّمُون"، ومَنْ خالف ذلك(٢)، فـ"ما" عنده نفيٌ.

وسألني سائلٌ عن: ﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أُنذِرَ ءَابَآؤُهُمْ﴾(٣).

فقلت: "ما" نافيةٌ.

فقال: لِمَ لا جعلتَها زائدةً؛ لقوله: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا﴾(٤)؟

قلتُ: هذا خاصٌّ بقومٍ بأعيانهم، بدليلِ قوله بعدُ: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ وَأَخَاهُ﴾(٥)، و"ثُمّ" تدلُّ على أن الذي قبلها متقدِّمٌ.

ويُقوِّي ذلك في الآية قولُه: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِن نَّذِيرٍ﴾(٦)، وقوله: ﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٍ مِّن قَبْلِكَ﴾(٧).

---

(١) البقرة ١٠٢، وتمامها: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُوا۟ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ﴾.

(٢) أي: وما كفر سليمان وما أنزل السحر على الملكين. ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري ١/١١٤، والتبيان للعكبري ١/٥٥، والبحر المحيط ١/٤٩٧، والدر المصون ٢/٣١، وقال الأنباري: «وهذا الوجه ضعيف جدًّا؛ لأنه خلاف الظاهر والمعنى، فكان غيره أولى».

(٣) يس ٦.

(٤) المؤمنون ٤٤.

(٥) المؤمنون ٤٥.

(٦) سبأ ٤٤.

(٧) القصص ٤٦، والسجدة ٣.

وأجاز الفرّاءُ(١) كونَ "ما" موصولةً، / أي: لتُنذِر قومًا بما أُنذِر آباؤهم، ٥٦/ب فحذَفَ الباءَ، كما قال: ﴿فَقُلْ أَنذَرْتُكُمْ صَٰعِقَةً﴾(٢)، والعائدُ محذوفٌ، أي: ما أُنذِرَه.

ويجوزُ أن تكونَ مصدريةً، أي: إنذارَ آبائهم.

[١٩٥]

مسألة

كونُ اللامِ للابتداءِ أعمُّ من كونها للقسمِ؛ لأنها في "لَعَمْرُكَ لأفعلنَّ" للابتداء مجردةٌ عن معنى القسمِ؛ لأنّ القسمَ لا يجوزُ هنا؛ لامتناعِ دخولِ القسمِ على القسمِ؛ لأنّ القسمَ لا يُقسَمُ عليه، إنما يُذكَرُ لتحقيقِ أمرٍ غيرِ القسمِ.

[illegible](٣): وكذلك هي في: "لزيدٌ قائمٌ"؛ تكونُ للقسمِ ولغيرِه.

[١٩٦]

مسألة(٤)

قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾(٥).

قولُه: "إذا" [illegible] أن يَعملَ فيها "يُنبِّئكم"، أو "مزقتم"، أو "جديد":

---

(١) معاني القرآن [illegible].

(٢) فصلت ١٣.

(٣) أورد المؤلف هذه [illegible] الورقة ٥٧/أ.

(٤) ناقش ابن هشام باختصار هذه الآية في المغني ص ١٣٤، ١٣٥.

(٥) سبأ ٧.

لا جائزٌ أن يكون "مرقتم"؛ لأن ذلك (مُستلزِمٌ)(١) أن يُحكَمَ على "إذا" بأنها حازمةٌ(٢)؛ لأنه إذا لم يُجازَ بها(٣) أُضيفتْ إلى الفعل، والمضافُ إليه لا يَعملُ في المضاف، ولا فيما بعده، والجزمُ بها ضرورةٌ، فلا يُحمَلُ عليه الكتابُ.

والذي يدلُّك على أن "إذا" مضافةٌ إلى الجملة بعدها قولُك: إذا يقومُ زيدٌ، فترفعُ الفعلَ بعدها، وهو لا يرتفعُ إلا إن كان واقعًا في محلِّ اسمٍ مرفوعٍ أو منصوبٍ أو مخفوضٍ.

فأما وقوعُ الاسمِ بعدها في: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾(٤) ونحوِه، فما الفعلُ فيه النيةُ [به](٥) التقديمُ، ورَفْعُ الاسمِ بعدها على فعلٍ يفسِّرُه الظاهرُ، لِمَا فيها من الشرط والجزاءِ، وهما لا يكونان إلا بالفعل، فهي في هذا كـ"إنْ"، إلا أنها تُفارِقُها في التوقيت؛ ألا ترى أنها لا يُشترَطُ بها ولا يُجازَى إلا على أمرٍ معلومٍ كونُه، كقولك: إذا احمرَّ البُسْرُ جئتك، و: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ / ٱنشَقَّتْ﴾(٦)، و: ﴿إِذَا جَآءَكَ /٥٧
ٱلْمُنَٰفِقُونَ﴾(٧)، ونحوِ ذلك مِمَّا هو كائنٌ لا محالةَ؟ ولو جُوزِيَ في هذه الأشياء المؤقَّتةِ بـ"إنْ"؛ لم يَجُزْ، كما لو جُوزِيَ في الأشياء غيرِ المؤقَّتةِ (بـ"إذا")(٨) لم يَسُغْ، فلِمُفارقةِ

---

(١) في الأصل: «مستلزما»، وهو خطأ.

(٢) والجازمة هي التي تُعْمِل بشرطها -وهو هنا "مرقتم"- ولا تضاف إليه.

(٣) المراد بعدم المجازاة بها عدم الجزم، لأنها ظرف مضمن معنى الشرط دائمًا، جزم بها أو لا، والخلاف في محلها مرتب على الجزم بها وعدمه: فإن جزم بها عمل فيها شرطها، وإن لم يجزم بها أضيفت إلى شرطها. ينظر: مغني اللبيب ص ١٢٧، ١٢٨.

(٤) الانشقاق ١.

(٥) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، والسياق يقتضيه.

(٦) الانشقاق ١.

(٧) المنافقون ١.

(٨) في الأصل: «فاذا»، وهو خطأ.

"إذا" لـ"إنْ" فيما ذكرنا؛ فارقتْها في الجزم، فإذا جُوزِيَ بها؛ فموضعُها نصبٌ بالشرط، ولا تَنتصِبُ بفعلٍ قبلَها كسائر الأسماءِ التي يُجازَى بها.

ولا جائزٌ أن يكون العاملُ "جديد"؛ لأن ما بعدَ "إنَّ" لا يَعملُ فيما قبلَها.

فبقي أن يُقالَ: إن الناصب لـ"إذا" فعلٌ دلَّ عليه "جديد"، كأنه قال: إذا مزقتم كلَّ ممزَّقٍ بعثتم، أو (نُشِرتم)(١)، ولو قُدِّر قبلَ "إذا" كان سائغًا، أي: هل أدلكم على رجل ينبئكم يقول لكم: تبعثون إذا مزقتم.

وجوابُ "إذا" مضمرٌ، كأنه: تبعثون إذا مزقتم كل ممزق، و: بعثتم(٢)، واستُغنِي عن إظهاره؛ لأنه منويٌّ به التقديمُ، كما يُستغنى عن إظهار الجوابِ مع "إنْ" إذا تَقدَّمها دليلُ الجوابِ، نحو: أنت ظالمٌ إنْ فعلت.

والذي حَمَلَنا على الكلام على هذا أن بعض مشايخِنا أجاز نصبَ "إذا" بـ"مزقتم"، ويُفسِدُه ما ذكرت.

ومثلُ هذا عندي: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ﴾(٣)؛ لأن ما بعدَ "لا" لا يعملُ فيما قبلَها، كما أنَّ "إنَّ" كذلك، وليس العاملُ بـ"نفخ"؛ لِمَا ذكرت، فيجبُ أن يُنصَبَ بفعلٍ مضمرٍ يفسِّرُه: ﴿فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ﴾.

[١٩٧]

مسألة

---

(١) في الأصل: «بشرتم»، وهو خطأ.

(٢) كذا في الأصل. ولعلها زائدة.

(٣) المؤمنون ١٠١.

إذا كان الفعل يدوم[1]، فالماضي والمستقبلُ واحدٌ[2]: صلَّى يُصلِّي، و: صام يصومُ؛ واحدٌ.

[١٩٨]

مسألة

قال هِشامٌ[3]: «لم أسمعْ "فَعَّلْت" بمعنى "أَفْعَلْت" إلا في حرفين[4]، منهما قولُ زُهَيرٍ[5]:

وَمَــنْ لا يُكَــرِّمْ نَفْسَــهُ لا يُكَــرَّمِ[6]

...

(١) في الأصل: «يدوم»، ولعله كما أثبت.

(٢) لعل المراد: أن الشيء الذي يتكرر حدوثه، ويصبح فعله دائمًا؛ يكون التعبير عنه بالفعل الماضي كالتعبير بالفعل المضارع سواء.

(٣) هو ابن معاوية الضرير الكوفي، أبو عبدالله، أخذ عن الكسائي، له: المختصر، والقياس، وغيرهما، توفي سنة ٢٠٩. ينظر: نزهة الألباء ص ١٢٩، ومعجم الأدباء ٦/٢٧٨٢، وإنباه الرواة ٣/٣٦٤، وبغية الوعاة ٢/٣٢٨.

(٤) قال سيبويه في الكتاب ٤/٥٥: «وقد يجيء الشيء على "فعَّلت" فيشرك "أفعلت"، كما أنهما قد يشتركان في غير هذا». ثم ذكر أمثلة، وقال في ٤/٦٤: «وقد يجيء "فعَّلت" و"أفعلت" في معنى واحد مشتركين». وينظر: غريب الحديث لابن قتيبة ١/٤٠٨ (ت. الجبوري)، والأصول ٣/١٢٤، والمخصص ١٤/١٧٢، ٢٥٥.

(٥) هو ابن أبي سُلمى المزني، أحد شعراء الطبقة الأولى الجاهليين، ومن أصحاب المعلقات. ينظر: طبقات فحول الشعراء ١/٥١، والشعر والشعراء ١/١٣٧، والأغاني ١٠/٢٢٦.

(٦) شطر بيت من الطويل، وتمامه:

وَمَــنْ يَغْتَــرِبْ يَحْسِــبْ عَــدُوًّا صَــدِيقَهُ ... وَمَــنْ لا يُكَــرِّمْ نَفْسَــهُ لا يُكَــرَّمِ

ينظر: ديوان زهير بشرح ثعلب ص ٣٦، وعمدة الكتاب للنحاس ص ١٤٤، واللمع ص ١٩٤، وينظر: الزاهر ٢/١٢٢.

زاد: ومَنْ لا يُكْرَمْ، وقولهم: هَدَّيت الهديةَ، يُرَادُ: أَهْدَيت[1]».

وذَكَر / أنه سَمِع: صَلَّيت، ولم يَسْمعْ: أَصْلَيْت[2]. ٥٧/ب

[١٩٩]

مسألة[3]

يُقالُ: أَعْلَمت على الكتاب، وأنا أُعْلِم عليه، و"عَلَّمت" خطأً، إنما "عَلَّمت" من التعليم.

[٢٠٠]

مسألة

يُقالُ: عَدَلَ القاضي في الحكم عَدْلًا، وعَدَلَ السلطانُ عن الحق عَدْلًا، وعَدَلَ عن الطريق عَدْلًا، ولا يُقالُ في ذلك: عُدُولًا[4]، وعَدَلَ الشيءَ، أي: أقامه، عَدْلًا، وعَدَلَ هذا هذا -أي: صار له مُوَازِيًا- عُدُولًا، وهذا سماعٌ لا قياسَ له.

[٢٠١]

(١) ينظر: تاج العروس ٤٠/٢٨٨ (هـ د ي).

(٢) إن كان "صَلَّيت" و"أصليت" من اليائي اللام فقد جاء: صلاه وأصلاه إذا شواه أو ألقاه في النار للإحراق. ينظر: اللسان ١٤/٤٦٧ (ص ل ا)، وتاج العروس ٣٨/٤٣٣ (ص ل ي). وأما الواوي اللام فلم أقف على مجيئهما بمعنى واحد.

(٣) نقل هذه المسألة عن "التذكرة": الشهاب الخفاجي في شفاء الغليل ص ١٥٤.

(٤) في إسفار الفصيح ١/٥٠٣: «عدل عن الحق يعدُل -بضم الدال- عدولًا، إذا جار، أي: مال عنه»، وفي اللسان ١١/٤٣٤ (ع د ل): «عَدَل عن الشيء يعدل عَدْلًا وعُدُولًا: حاد»، ومثله في تاج العروس ٢٩/٤٤٩ (ع د ل).

مسألة

مِنْ "أمالي"(١) ثَعْلَب: «إسحاقُ يُجمَعُ على أَساحِق، وإبراهيمُ على أَبَارِه، وإسماعيلُ على أَسامِع، وأيوبُ على أَيَايِب»(٢).

[٢٠٢]

مسألة

مِنْ كلامِ ابنِ بَرِّي رحمه الله، لَمَّا سُئِل عن قول الخطيبِ على المنبر: «الحمدُ لله لا مَخْلُوقَ مِنْ رحمته»؛ هل يجوزُ؟

فقال(٣) ما مُلَخَّصُه: «لا بُدَّ من تقديرِ موصوفٍ يَجْري عليه "مَخْلُوق"؛ لأنه صفةٌ، والصفةُ لا بُدَّ أن يكون موصوفُها ظاهرًا أو مقدرًا، فإذا قَدَّرتَ موصوفًا فلا ضميرَ في "مَخْلُوق" يعودُ عليه، ضرورةَ أنه غيرُ مُتَعَدٍّ، فلا تُقَدِّرُ: لا شيءَ مخلوقٌ من رحمته، لم يَجُزْ(٤)، بخلافِ قولِك: لا موجودَ في الدار؛ فإن في "موجود" (ضميرًا)(٥) يعودُ على الموصوف، أي: لا شيءَ موجودَ، وأما "مَخْلُوق" فإنه مبنيٌّ للمفعول، ولا

(١) نقله السيوطي في المزهر ٢٩٣/١ عن أمالي ثعلب، وهو في الزيادات على مطبوعة مجالس ثعلب ٧٣٥/٢.

(٢) الهمزة أول الأسماء الأعجمية كإبراهيم وإسماعيل زائدة عند سيبويه، وأصلية عند المبرد، ويصغرها سيبويه لغير الترخيم على: بُرَيهيم وسُمَيعيل، والمبرد على: أُبَيره وأُسَيمِع. ينظر: الكتاب ٤٤٦/٣، ٤٧٦، والأصول ٥١/٣، ٦١، وارتشاف الضرب ٤٠٠/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٤٣٧/٣.

(٣) لم أقف على كلامه.

(٤) كذا في الأصل.

(٥) في الأصل: «ضمير»، وهو خطأ.

يتعدَّى، فلا ضميرَ فيه، وإنما مرفوعُه الظرفُ، فيجبُ أن تَرجعَ إلى اسم الفاعل، وتقولُ: لا حاليَ من رحمته، فيصحُّ، كما صحَّ: لا موجودَ في الدار، ولذلك تقولُ: (فررت)(١) من الموت، والموتُ مفرورٌ منه، فإذا نَفَيته قلت: لا فارًّا من الموت، ولا تقولُ: لا مفرورًا من الموت؛ لعدم الضميرِ العائدِ على اسم "لا".

ويُبطِلُ قولَه: لا مَخْلُوقَ من رحمته؛ شيءٌ آخرُ، وهو أن "مِنْ رحمته" من صلةِ "مَخْلُوق"، فيجبُ تنوينُ "مَخْلُوق"، فتقولُ: لا مَخْلُوقًا / من رحمته؛ لأنه طال بالصلة». ٥٨/أ

[٢٠٣]

مسألة

مِنْ كلامه(٢) أيضًا رحمه الله: «الكَلالةُ تقعُ على الموروث الذي لم يُخَلِّفْ ولدًا ولا والدًا، ومنه: ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً﴾(٣) فيمن جعل "كلالة" خبرَ "كان"، أي: وإن كان رجلٌ موروثٌ كلالةً، فيكونُ الكلالةُ هو الرجلُ الموروثُ الذي لم يُخَلِّفْ ولدًا ولا والدًا.

ويقعُ على الوارث الذي ليس بولدٍ ولا والدٍ، ومنه حديثُ جابرٍ(٤)، قال: «مَرِضت مرضًا أشفقت(٥) منه على الموت، فأتاني النبيُّ صلى الله عليه وسلم

(١) في الأصل: «فرر»، وهو خطأ.

(٢) أي: ابن بري، ولم أقف على كلامه.

(٣) النساء ١٢.

(٤) هو ابن عبدالله بن عمرو بن حرام الأنصاري، أحد الصحابة المشهورين، توفي سنة ٧٨، وقيل غير ذلك. ينظر: الإصابة ٥٤٦/١.

(٥) كذا في الأصل، ولعل صوابه: أَشْفَيتُ، كما في روايات الحديث.

يعودُني، فقلت: إني رجلٌ ليس يَرِثُني إلا كلالةٌ»[1]، أي: يَرِثُني ورثةٌ ليسوا بوالدٍ ولا ولدٍ، وإنما يَرِثُه إخوانُه.

واختُلف فيما اشتُقَّتْ منه[2]، فقيل: الكَلالُ الذي هو الإعياءُ، كأنه لضَعْفِ القرابةِ وبُعدِها تُوُصِّلَ به إلى الميراث بإعياءٍ وكَلالٍ، ومنه قولُهم: لم يَرِثْ هذا الأمرَ عن كلالةٍ، أي: عن تَباعُدٍ في النسب وغيرِ استحقاقٍ، بل عن قُربٍ واستحقاقٍ.

وقال أبو عُبَيدةَ[3]: إنه مِنَ النَّسَبِ إذا أحاطَ».

[٢٠٤]

مسألة

مِنْ كلامه[4] أيضًا رحمه الله تعالى: «ضميرُ النكرة معرفةٌ باتِّفاق النحويين[5]، كـ: مررت برجلٍ فضربته؛ لأنه كنايةٌ عن اسمٍ تَقدَّمه، ولا فرقَ في ذلك بين المعرفة

(١) رواه البخاري ١٩٤ ومسلم ١٦١٦ بنحوه.

(٢) ينظر: جمهرة اللغة ١/١٦٦، وتهذيب اللغة ٩/٣٣١، والمقاييس ٥/١٢١، واللسان ١١/٥٩٢ (ك ل ل)، وتاج العروس ٣٠/٣٤٢ (ك ل ل).

(٣) مجاز القرآن ١/١١٩. وأبو عبيدة هو مَعْمَر بن المثنى التيمي البصري، أخذ عن يونس بن حبيب وأبي عمرو ابن العلاء، له: مجاز القرآن، والأضداد، وغريب الحديث، وغيرها، توفي سنة ٢٠٨، وقيل غير ذلك. ينظر: نزهة الألباء ص ٨٤، ومعجم الأدباء ٦/٢٧٠٤، وإنباه الرواة ٣/٢٧٦، وبغية الوعاة ٢/٢٩٤.

(٤) أي: ابن بري، ولم أقف على كلامه.

(٥) وقيل: إنه نكرة؛ لأنه لا يخص من عاد إليه من بين أمته، وقيل: إن عاد على واجب التنكير كالحال والتمييز فهو نكرة، بخلاف ما إذا عاد على غيره كالفاعل والمفعول. ينظر: أمالي ابن الحاجب ٢/٧٥١، وارتشاف الضرب ٢/٩٠٩، والهمع ١/١٩٣. وتنظر المسألة ٢٦٤.

والنكرة؛ ولأن الضميرَ إنما يُعرفُ بكونه كنايةً عن الاسم، وأيضًا فإن النكرة الظاهرة إذا أُعيدَتْ جاءت معرفةً، كالمصباح والزجاجةِ في قوله تعالى: ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ﴾ الآية[1].

إلا أنه قد جاء في كلامهم ما يقتضي تنكيرَه من جهة الإعراب، نحو: «رُبَّ رجلٍ وأخيه»[2]، و: «كلُّ شاةٍ وسَخْلَتِها[3] بدرهم»[4]، و: «أيُّ رجلٍ كريمٍ أنت وأخيه»[5]؛ وذلك لكونه مُؤَدِّيًا عن النكرة، والمعنى فيهما واحدٌ.

وأنشد س[6] شاهدًا على الإخبار بالمعرفة عن النكرة قولَ الفَرَزْدَقِ:

فكيف / كان ابنَ المَراغةِ إذ هَجا تميمًا بجَوْفِ الشامِ أم (مُتَساكِرُ)[7] ٥٨/ب

قال أبو سعيدٍ[8] وغيرُه: أخبَرَ بـ"ابن المَراغة"، وهو معرفةٌ، عن الضمير في "كان"

(١) النور ٣٥.

(٢) رواه سيبويه في الكتاب ٢/٥٤، ٥٦.

(٣) السَّخْلة: ولد الشاة ما كان من المعز والضأن، ذكرًا كان أو أنثى. ينظر: اللسان ١١/٣٣٢ (س خ ل)، وتاج العروس ٢٩/١٩٢ (س خ ل).

(٤) رواه سيبويه في الكتاب ٢/٥٥، ٨٢، ١٨٧، ٣٠٠.

(٥) لم أقف عليه بهذا اللفظ، ومثله ما رواه سيبويه في الكتاب ٢/٥٥، ٥٦، ١٨٧: «أيُّ فتى هيجاءَ أنت وجارِها»، وسيأتي.

(٦) الكتاب ١/٤٩.

(٧) في الأصل: «متساكرا»، وهو خطأ. والبيت من الطويل. رُوي: «ببطن» و«بنجو» بدل «بجوف». المراغة: الأتان التي لا تمتنع من الفحول، يريد بها أم جرير. ينظر: الكتاب ١/٤٩، والمقتضب ٤/٩٣، والخصائص ٢/٣٧٧، ومغني اللبيب ص ٦٣٧، وشرح أبياته ٧/٦٩، والخزانة ٩/٢٨٨، وينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/١٨٦، واللسان ٤/٣٧٣ (س ك ر).

(٨) السيرافي في شرح الكتاب ١/٣٠٧ بمعناه.

العائدِ على النكرة، وهو نكرةٌ؛ لأنه عائدٌ عليها، ولا يُفِيدُ أكثرَ (مما)[1] يُفِيدُ، فحَكَى س[2] أن منهم مَنْ يرويه برفعِ "ابن المَرَاغة"، ونصبِ "سكران"، وهو الصوابُ، ويَرفَعُ "أم مُتَسَاكِرُ" على القطع، فهذا قولُ كثيرٍ من النحويين[3].

وأما الفارسيُّ فقال[4]: «إنما أراد سيبويه أن "سكران" مرتفعٌ بـ"كان" أخرى؛ لأن الاستفهام بالفعل أولى، والتقديرُ: أكان سكرانُ ابنَ المراغة؛ كان ابنَ المراغة، فحَذَفَ الخبرَ؛ لدلالة الثاني عليه، ويكونُ كلامُ س على أن ضميرَ النكرة بمنزلة النكرة».

فهذا قولٌ حسنٌ، والأكثرُ على القول الأولِ؛ لكون ذلك الضميرِ يُؤَدِّي عن نكرةٍ.

وبما جُعِل من المعرفة نكرةً؛ لأنه يُؤَدِّي في المعنى عن النكرة؛ قولُه[5]:

أيُّ[6] فَتَى هَيْجَاءَ أَنتَ وجارِها ... إذا ما رِجَالٌ بالرِّجَالِ اسْتَقَلَّتِ[7]»

[٢٠٥]

---

(١) في الأصل: «ما»، وهو خطأ.

(٢) الكتاب ١/٤٩.

(٣) في الحاشية بلا إلحاقٍ: «وكان الأجودُ نصبُ "سكران"، ورفعُ "ابن المَرَاغة"، وكذلك جاء أيضًا».

(٤) المسائل المنثورة ص ٢٠٨ بمعناه.

(٥) لم أقف على قائله.

(٦) كذا في الأصل، والبيت عليه مخروم، ويروى: وأيُّ.

(٧) البيت من الطويل. روي: «وأيُّ» بدل «أيُّ». الهيجاء: الحرب، وجارها: مجيرها، واستقلت: نهضت. ينظر: الكتاب ٢/٥٥، والأصول ٢/٣٩، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٤٧، ومغني اللبيب ص ٩٠٨، وشرح أبياته ٨/١٠٠.

مسألة

قوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾[1]، تقديره: وامسحوا رؤوسكم بالماء، فحَذَفَ المفعولَ، و(أَدخلتِ)[2] الباءُ على الممسوح، وحقُّها أن (تدخل)[3] على الممسوح به.

غ[4]: ففي الآية مجازان: حذفٌ وقلبٌ.

[٢٠٦]

مسألة

مِنْ كلام ابنِ بَرِّي رحمه الله في إضافة المصدرِ[5]: «اعلمْ أن المصادر بمنزلة أسماءِ الأجناسِ، كالتمرِ والشعيرِ والماءِ، وأسماءُ الأجناسِ هي الأسماءُ الأُوَل، وإنما (تكون)[6] الإضافةُ غيرَ محضةٍ في الأسماء الثواني المشتقةِ من المصادر النائبةِ عن الأفعال الصناعيةِ.

وأما / قولُك: أعجبني ضَرْبُ زيدٍ؛ فمعرفةٌ بتقدير اللامِ، ولهذا تَصِفُه ٥٩/أ
بالمعرفة، فتقولُ: الشديدُ، بخلافِ: ضاربُ زيدٍ الآنَ أو غدًا؛ فإنه في معنى: يضربُ.

---

(١) المائدة ٦.

(٢) في الأصل: «أدخل»، وهو خطأ.

(٣) في الأصل: «يدخل»، وهو خطأ.

(٤) أورد المؤلف هذا في الحاشية، يسار الورقة ٥٩/أ.

(٥) لم أقف على كلامه.

(٦) في الأصل: «يكون»، وهو خطأ.

قلنا: ضاربت زيد أمس، فمعرفة بتقدير اللام؛ لأنه -وإن كان من نحو اللقوي- لكنه نُزِّل منزلة ما لا معنى للفعل فيه، كـ: صاحب زيد، و: غلام عمرو، ألا تراه لا يحسن، كما أنها لا تعمل.

[٢٠٧]

مسألة

قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾(١) لأهل العربية في كاف نحو وجهان(٢):

أحدهما: أنها زائدة، ولولا ذلك لأدى إلى إثبات المثل -تعالى الله عن ذلك-(٣).

وأيضًا فلا يجوز مثل هذا إلا أن (تكون)(٤) زائدة، ولو كان في وصف المخلوقين؛ ألا ترى أنها إذا كانت غير زائدة فإنك قد أثبت مثلًا في قولك: زيد ليس كمثله شيء، ثم نفيت أن يكون له مثل؟ لأنك نفيت كون مثله له مثل، ومعلوم أن زيدًا شيء، وإنه قد لزم لحقه ضرورة أن تتماثلا كلًّا منهما مثل صاحبه، (فيتناقض)(٥) الكلام.

---

(١) الشورى ١١.

(٢) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري ٣٥٤/٢، والتبيان للعكبري ١١٣١/٢، والبحر المحيط ... ٤٨٩، والدر المصون ٥٤٣/٩-٥٤٦.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢٢/٣، والأخفش في معاني القرآن ...، والزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٣٩٥/٤، وابن قتيبة في تأويل مشكل القرآن ص ...، والنحاس في إعراب القرآن ٨١/٤، ومعاني القرآن ٢٩٧/٦.

(٤) في الأصل: «يكونه»، وهو خطأ.

(٥) في الأصل: «فيتناقضه»، وهو خطأ.

فيها. ومما نزل قال بزيادتها وهي مع مجرورها في موضع نصب حملًا (ليس)، ولا (تعمل)(١) بشيء؛ لزيادتها كالباء في: ليس زيد بقائم، و: ﴿...﴾(٢)، و(من)(٣) في: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ﴾(٤).

والقول الثاني: أن تكون غير زائدة فتتعلق باستقرار محذوف في موضع نصب، إلا أنه لا يصح نفي إلا بأن تجعل مثل الشيء هو الشيء، كقولك: مثلك لا يفعل كذا، و: أنا أكرم مثلك(٥).

وعليه حمل الفارسي: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ﴾(٦)، فقال(٧): "مثل ما قتل" هو بمعنى المقتول؛ لأنه إنما عليه جزاء المقتول.

وحمل(٨) عليه أيضًا ﴿فَمَن مَّثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ﴾ أي: كمن هو في الظلمات.

واعلم أنه يجوز أن تكون الكاف في هذا الوجه الثاني ... حرفًا (ليس)، ولا تعمل؛ لأنها ليست عاملة.

---

(١) في الأصل: «يعملو»، وهو خطأ.

(٢) الحجر ١١.

(٣) الأعراف ٥٩، ٦٥، ٧٣، ٨٥، وهود ٥٠، ٦١، ٨٤، والمؤمنون ٢٣، ٣٢.

(٤) ذكره ابن قتيبة في غريب القرآن ص ٣٩١، ومكي في تأويل مشكل القرآن ص ٣٩٨.

(٥) المائدة ٩٥.

(٦) الحجة ٣/...

(٧) الحجة ...

(٨) الأنعام ١٢٢.

[٢٠٨]

مسألة(1)

ما يسدُّ مسدَّ خبر المبتدأ عشرة أشياء: جوابُ "لولا"، نحو: لولا زيدٌ لأكرمتك، وجوابُ القسم، نحو: لعمرك لأفعلن، والمصدرُ الدالُّ على فعله، نحو: إنما أنت شربَ الإبل، ومعمولُ الكلام المشتمل معنى "مع"، نحو: كلُّ رجلٍ وضيعتُه، وفاعلُ اسم الفاعل المعتمد، نحو: أقائمٌ زيدٌ، والحالُ، نحو: ضربي زيدًا قائمًا، والشرطُ، نحو: ضربتُ زيدًا إنْ قام، وصفةُ النكرة، نحو: كلُّ رجلٍ يقولُ ذلك، وعجزُ المعطوف على المبتدأ، نحو: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾(2)، وما لحقه السؤال، نحو: مَن صدقك؟ فتقولُ: زيدٌ.

[٢٠٩]

مسألة

"سأل" يكونُ على أحد معنيين(3):

إما الاستعطاء، فيتعدّى إلى مفعولين، ثانيهما غيرُ الأول، ومنه: ﴿وَلَا يَسْأَلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ﴾(4)، أي: لا يستعطيكم إياها، ومنه: ﴿فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَىٰ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ﴾(1)، ومنه: ﴿وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِن فَضْلِهِ﴾(2)، أي: شيئًا من فضله، فحذف المفعول الثاني، وأقام صفته مقامه، كقوله: ((إذا سألت فاسأل الله))(3)، فحذف من قوله: "فاسأل الله" المفعول الثاني.

ويجوزُ حذفُ الأول، نحو: ﴿وَاسْأَلُوا مَا أَنفَقْتُمْ وَلْيَسْأَلُوا مَا أَنفَقُوا﴾(4)، أي: واسألوهم ما أنفقتم وليسألوكم ما أنفقوا.

وقد يحذفان، كقوله في الحديث: ((إذا سألت فاسأل الله))، أي: إذا سألت أحدًا شيئًا.

وإما بمعنى الاستخبار عن الشيء(5)، فيتعدّى إلى مفعولين، ثانيهما بحرف جر، كالاستخبار، نحو: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾(6)، ﴿وَاسْأَلْهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ﴾(7)، وقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُكَ النَّاسُ عَنِ السَّاعَةِ﴾(8).

وقد يحذف أحدُ مفعوليه، أو كلاهما، نحو: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾(9).

---

(1) من مجموع رسائل ابن هشام (الرسالة الخامسة فصول في العربية) ص ١٠١.

(2) التوبة ٦٢.

(3) ينظر: الحجة للفارسي ٤/٢٠٩-٢١٠.

(4) محمد ٣٦.

---

(1) النساء ١٥٣.

(2) النساء ٣٢.

(3) جزء من حديث أخرجه الترمذي ٢٥١٦ عن ابن عباس رضي الله عنهما، وقال: حسن صحيح، وقال الألباني في صحيح الجامع الصغير ٢/١٣١٧: صحيح.

(4) الممتحنة ١٠.

(5) قوله: "عن الشيء" مكرر في الأصل.

(6) البقرة ٢٢٢.

(7) الأعراف ١٦٣.

(8) الأحزاب ٦٣.

(9) المعارج ١.

أي: سأل سائل ربه عن عذاب، وقوله: ﴿فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ﴾(1)، أي: عن (جهلهم)(2).

وقد يُحذف الحال، نحو: ﴿وَلَا يَسْـَٔلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا﴾(3)، وقد يجوز أن يكون التقدير: ولا يسأل حميمٌ حميمه عن حاله، فحذف المفعول الثاني، مثل: ﴿فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ﴾(4).

فأما حذفهما فنحو قوله: واسأل ولا بأس عليك(5)

واعلم أن الجملة الاستفهامية قد (تقع)(6) موقع الثاني في هذا القسم نحو: سألت زيدًا أبو من هو؟ ومنه: ﴿سَلْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم﴾(7)، ﴿سَلْهُمْ أَيُّهُم بِذَٰلِكَ زَعِيمٌ﴾(8).

فإن قلت: سل زيدًا عن (عمرو)(9) أبو من هو؟ فلا يجوز أن تكون الجملة الاستفهامية سادّةً مسدّ المفعول الثاني؛ لكون "سأل" قد استوفى معموليه.

وحقيقته أنه على وجهين:

(1) النحل ٤٣، والأنبياء ٧.
(2) في الأصل: «جهلهم»، وهو خطأ.
(3) المعارج ١٠. والتقدير: ولا يسأل حميمٌ عن حميمه.
(4) النحل ٤٣، والأنبياء ٧.
(5) كذا في الأصل، ولعله يريد بيت أمية بن أبي الصلت الآتي قريبًا.
(6) في الأصل: «يقع»، وهو خطأ.
(7) البقرة ٢١١.
(8) القلم ٤٠.
(9) في الأصل: «عمرو».

أحدهما: أن يكون تحمل الكلام على معنى العلم؛ لأن السؤال طريق العلم، [illegible] على الاستفهام، وإن كان غير متعدٍّ إليه، كما جاز ذلك فيما لا [illegible] نحو: [illegible] أزيدٌ أفضل أم (عمرو)(1)؟ لما فيه من معنى العلم.

والثاني: أن يكون على إضمار / القول (فالمعنى)(2): سأل زيدًا عن عمرو [illegible]: أبو من هو؟

وعلى هذا قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا﴾(3)، أي: يقولون: [illegible] مرساها؟ لأن "يسألونك" قد أخذ معموليه، وقد يجوز أن يكون على القول [illegible].

وإنما جاز إضمار القول بعد "سأل" من حيث كان السؤال قولًا في المعنى أو [illegible] الكلام دليل على القول، وإنما جاز دخول "سأل" على الاستفهام وتعليقه عنه في قول من لم يُضمر القول، وإن لم يكن من أفعال العلم ولا الظن؛ من جهة أن السؤال قد يُقصد به معنى التبيين والعلم، ويشبهه لذلك قول أمية(4):

وسَلْ ولا بأس [illegible] ... إنّ السؤال [illegible](5)

(1) في الأصل: «عمر».
(2) في الأصل: «فالمعنى»، وهو خطأ.
(3) النازعات ٤٢.
(4) هو أمية بن أبي الصلت الثقفي، جاهلي، أدرك الإسلام ولم يسلم، مات سنة ٩، وقيل غير ذلك. طبقات فحول الشعراء ١/٢٦٢، والأغاني ٤/١٢٠، والإصابة ١/٢٤٨.
(5) البيت من البسيط، وفي ديوان أمية ص ٣٤٥ قصيدة من غير هذا البيت ورويّه، ولم أقف عليه [illegible]. وأنشده الفارسي في الحجة ٢/٢١٨، [illegible]. ينظر: اللسان [illegible]، والعروس [illegible].

فمعنى السؤال: شفاء الغرائب إنما فيه من طلب التبيين والعلم، ولو خلا من ذلك لم يكن شفاءً، كما جاز تعليق "فكّرْ" و"انظرْ"، لما فيه من معنى العلم، أي: ابحث فاعلم زيدًا أبو مَنْ هو؟

ع[1]: يمكن في هذا النحو (عندي)[2] وجه ثالث، وهو أن تكون الجملة بدلًا من (الساعة)[3] على تقدير حرف الجرّ داخلًا عليها، أي: عن الساعة أيّان مرساها، أي: عن مضمون هذه الجملة.

قال الشلوبين[4]: وحرفُ الجرّ اطّرد حذفه مع الجملة، كما اطّرد مع "أنّ" و"أنْ"، فإذا قيل: فكّرتُ في زيد أبو مَنْ هو؟ فأصله: في أبو من هو؟

[٢١٠]

مسألة

قال النحاس[5] في "الكافي"[6]: «اللذان عندك فأكرمهما» الأحسن الرفع لأنك تريد الإبهام، لمضارعته أسماء الشرط، وأسماء الشرط لا يعمل فيها ما قبلها،

(١) أورد المؤلف هذا في الحاشية يسار الورقة ١٩٠/أ.

(٢) في الأصل: [illegible]، وهو خطأ.

(٣) في الأصل: [illegible]، وهو خطأ.

(٤) شرح الكتاب ٢/ ١٣٤ نحوه.

(٥) هو أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، أبو جعفر، إمام في العربية والتفسير، أخذ عن الزجاج والأخفش الصغير، له: إعراب القرآن، والناسخ والمنسوخ، والقطع والائتناف، وغيرها، توفي سنة ٣٣٨. ينظر: نزهة الألباء ص ٢١٧، ومعجم الأدباء ١/ ٤٦٨، وإنباه الرواة ١/ ١٣٦، وبغية الوعاة ١/ ٣٦٢.

(٦) لم أقف على ما يفيد أنه موجود.

وإن أردت الذين بأعيانهما نصبت، فقلت: "اللذين"، لأنها ليست في معنى الشرط، فيجوز أن يعمل فيها ما قبلها[1]. وينبغي أن تسقط الفاء لأنه قد خرج من معنى الشرط المقتضي للجواب».

[٢١١]

١٩٠/ب ## مسألة /

(لمّا) الظرفية قد تكون شرطًا، كقوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾[2].

[٢١٢]

مسألة

"المَسجِد" اسمٌ للبيت المهيَّأ للصلاة والسجود، لا للموضع الذي يُسجَد فيه، ولولا ذلك لقيل "مَسجَد"، ألا تراه يُسمّى مسجدًا وإن لم يُسجَد فيه، ولا يُسمّى المكان مَسجَدًا إلا بعد السجود فيه؟

وكذا "المَقبُرة" اسمٌ للأرض التي تُهيَّأ لأن يُقبَر فيها وإن لم يُقبَر فيها، وإنما اسمُ مكان الفعل "المَقبَر" لا غير، وكذا باقي النظائر[3].

(١) أي: على الاستعمال، والتقدير: أكرم اللذين عندك أكرمهما.

(٢) التوبة ٧.

(٣) قياس اسم المكان من الثلاثي مضموم عين المضارع أن يصاغ على وزن "مَفْعَل"، مثل: مكتَب من كتب يكتُب، وقد جاء من هذا ألفاظ سُمعت على وزن "مَفْعِل"، منها: مسجِد ومشرِق ومغرِب ومسجِد، وأجاز بعض أهل اللغة الفتح في هذه الألفاظ، ولا يراد بها اسم المكان. ينظر: الكتاب ٤/ ٩٠، والمخصص ١٤/ ١٩٥، والأصول ٣/ ١٤٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٦/ ١٠٧، وشرح الشافية للرضي ١/ ١٨٣، ١٨٤.

[٢١٣]

مسألة

«كنْ كما أنتَ»(١) "ما" مُهيِّئة هي، والجملة بعد الكاف، والخبر محذوف، أي: كائن.

ويجوز أن تُقدَّر "ما" هنا بمنزلة "الذي"، ويكون "أنت" (مبتدأ)(٢) خبره محذوف، وهو عائد الموصول، أي: كنْ كالذي [هو](٣) أنت، وحذفه قبيح.

[٢١٤]

مسألة

قال ابن جنّي(٤): إنّما لم يجز: يا الرجل؛ لأنّ "أل" ليست للجنس؛ لأنّ المقصود رجلٌ بعينه، ولا للعهد؛ لأنّ تعريف النداء إنّما هو تعريف حضور بالإشارة إليه والقصد، فلا يجوز الجمع بين ما أُريد به الحضور وما أُريد به الغياب، فينبغي أن يُقدَّم قبله اسمًا مبهمًا (يبطله)(٥) من تعريف الجنس إلى تعريف الحضور، كما كان ذلك في غير النداء، نحو: يا أيّهذا الرجل، أو: يا أيّها الرجل.

(١) قول رواه الأخفش عن العرب. ينظر: سر الصناعة ١/٣٦٠، والمساعد ٢/٣١٢ (لا و ...)، وتاج العروس ٢٤/٣٥٤ (لا و ...). وينظر في أعاريبه: المسائل البغداديات ص ٢٩١، ورصف المباني ص ٢٧٦، وارتشاف الضرب ٤/١٧١٥، والجنى الداني ص ٤٨٠، ومغني اللبيب ص ٢٣٥، والتصريح ٣/٦١، ٦٢.

(٢) في الأصل: «مضمرة»، وهو خطأ.

(٣) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، والسياق يقتضيه.

(٤) لم أقف على كلامه.

(٥) في الأصل: «يبطله»، وهو خطأ.

وبهذا جاز: يا رجلُ؛ لأنّ "رجلًا" قد يُعرَّف بالإشارة إليه والقصد، فأغنى ذلك عن لام الحضور، ولا يجوز أن تُجمع بينهما؛ لأنّ كلًّا منهما يغني عن صاحبه.

فأمّا "يا هذا الرجل" فإنّ تعريف القصد وقع على "هذا"، ثم أُتبِعَ "الرجل"، فحصلت هنا لـ"هذا"، وأدّته إلى تعريف الحضور، وكذا في "أيّ"(١).

[٢١٥]

مسألة /

قوله صلى الله عليه وسلم: ((إنّ من أمنّ الناس عليّ في ماله أبو بكر))(١).

وجهُه أن يكون "من أمنّ الناس" صفة لمحذوف، أي: إنّ رجلًا أو إنسانًا من أمنّ الناس، وقوله: "أبو بكر" هو الخبر.

ثمّ يمكن عندي فيه غير ذلك، وهو أن يكون "من أمنّ الناس" (خبرًا)(٢) مقدّمًا، و"أبو بكر" (اسمًا تأخّر)(٣)، وجاز ذلك على الحكاية، أي: المشهور بقول الناس له: أبو بكر، ومثل هذا شرح: ((وكتب: عليّ بن أبو طالب))، و: ((معاوية بن أبو سفيان))(٤).

(١) ينظر حديث أخرجه الترمذي ٣٦٦٠ بهذا اللفظ، وأخرجه البخاري ٣٦٥٤، ٣٩٠٤ بلفظ: «أبا بكر».

(٢) في الأصل: «خبره»، وهو خطأ.

(٣) في الأصل: «اسم تقدّم»، وهو خطأ.

(٤) روى نحوه الفراء في معاني القرآن ٣/١٢٤، وابن قتيبة في تأويل مشكل القرآن ص ٢٥٧، والبطليوسي في الاقتضاب ص ٧٣. وينظر: مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة لمحمد حميد الله ص ١٠٩، ١٣٢.

[٢١٦]

مسألة(١)

قولُه تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ﴾ الآيةَ(٢)، حُكِيَ لي عن السُّهَيليّ(٣)، أن العلة في تكرار "القتالِ"، ولم يَقُلْ: هو فيه (كبير)(٤)؛ لئلا يُعتَقَدَ أن هذا الحكمَ خاصٌّ بالقتال الذي وقع السؤالُ عنه، وليس كذلك، وإنما الحكمُ أن القتال مطلقًا فيه كبيرٌ، فلذلك لم يأتِ بالضمير؛ لأنه كان يعودُ على قتالٍ خاصٍّ، بل أتى بما يَعُمُّ.

واعتُرِض على هذا بأن النكرة في الإثبات لا تَعُمُّ، وهذا غلطٌ؛ لأنها لا تَعُمُّ من حيثُ هي في الإثبات، (أمّا لغير)(٥) ذلك فلا يَمتَنِعُ أن يُرادَ بها العمومُ، نحو: تمرةٌ خيرٌ من جرادةٍ.

والجوابُ عندي إنما هو: أنه لو أتى بالضمير لم يَبْقَ للظرف ما يَعملُ فيه(٦)؛ لأن ضمير المصدرِ لا يعملُ، ألا ترى إلى أنه استُشْكِل قولُه(٧):

---

(١) أعاد المؤلف هذه المسألة بحروفها في حاشية الورقة ١١٢/ب.

(٢) البقرة ٢١٧.

(٣) نتائج الفكر ص ٢٤٣، ٢٤٤.

(٤) في الأصل: «كثير»، وهو خطأ.

(٥) في الأصل ملحقًا في الحاشية: «إنما تكون لغير»، والمثبت من حاشية الورقة ١١٢/ب، ولعل الصواب: في غير.

(٦) أي: لا يكون في الجملة ما ينصب الظرف «فيه».

(٧) هو زهير بن أبي سلمى.

وَمَا الحَرْبُ إلا ما عَـرَفْتُمْ وذُقْـتُمُ ... وَمَا هُـوَ عَنهـا بالحَـدِيثِ (الـمُرَجَّمِ)(١)؟

وهو حسنٌ بديعٌ.

[٢١٧]

مسألة

خطَرَ لي أن الحكمة في حذف المضافاتِ / في مثلِ: ﴿أَثَرِ ٱلرَّسُولِ﴾(٢) ٦٢/أ
ونحوِه، وهو(٣) أن أهل المعاني قالوا: «إيّاكم وتَتَابُعَ الإضافاتِ»(٤)، وعندهم أن ذلك خارجٌ عن الفصاحة(٥).

وهذا عندي مُقَيَّدٌ بما إذا أمكن العدولُ عن ذلك، مثلُ هذه الآياتِ، فإنه أمكن الاكتفاءُ بفَهْمِ المرادِ، وأما: جاءني زيدُ بنُ عمرِو بنِ بكرٍ، ونحوُه؛ فلا يمكنُ إلا ذلك، إذا أردتَ تعريفَه (ببيان)(٦) نَسَبِه(٧)، ولعلهم يُوجِبون أن تقول: ابنُ

---

(١) في الأصل: «المترحم»، وهو خطأ. والبيت من الطويل. والشاهد: أنه عمل في الجار والمجرور ما هو في غاية البعد، وهو الضمير «هو»، أي: وما حديثي عنها. ينظر: ديوان زهير بشرح ثعلب ص ٢٦، والخزانة ١١٩/٨، وينظر: أساس البلاغة ص ١٥٦ (ر ج م).

(٢) طه ٩٦. والتقدير: من أثر حافر فرس الرسول. ينظر: المحتسب ١٨٨/١، ٢٩٦/٢، والبحر المحيط ٢٥٤/٦.

(٣) كذا في الأصل.

(٤) قاله الصاحب بن عباد، كما في دلائل الإعجاز لعبدالقاهر الجرجاني ١٠٤/١، ولفظه: «إياك والإضافاتِ المداخلة».

(٥) ينظر: دلائل الإعجاز ١٠٤/١، والإيضاح (١٩/١ مع بغية الإيضاح).

(٦) في الأصل: «بيان»، وهو خطأ.

(٧) تتابع الإضافات نوعان: إضافات متداخلة، وهو أن يضاف الأول للثاني والثاني للثالث، وإضافات غير متداخلة، كما في سياق النسب، فكلمة "ابن" صفة أو بدل أو عطف بيان، والاسم بعدها مضاف إليه، ولا يكون مضافًا لما بعده. ينظر: بغية الإيضاح ١٩/١.

فلانٍ(١)، وهو ضعيفٌ.

[٢١٨]

مسألة(٢)

وقَعَ في كلامِ بعضِ النحاة أنّ "لا" في قولك: ما جاءني زيدٌ ولا عمرٌو زائدةٌ(٣)، وفيه نظرٌ؛ لأنّ حقّ الزائد أن لا يُطلَق على ما [illegible] تأسيسيّة، و"لا" هنا (تُفيدُ)(٤) التنصيصَ على انتفاءِ كلٍّ من الأمرين الواقعِ [illegible] فيهما والآخرِ عنهما، وأنه ليس المقصودُ نفيَ الجمعِ الذي لا يلزمُ منه انتفاءُ كلٍّ من الأمرين.

وأعجبُ من هذا قولُهم في: جئتُ بلا [illegible] مع أن المرادَ النفيُ، ولا شيءَ يفيدُه إلا لفظةُ "لا" في هذا الكلام(٥).

والأليقُ بحالِ هذه أن تُسمّى: مُعترِضةً بين الجارّ ومجروره، وبحالِ الأولى أن تُسمّى: المُسلَّطةَ على الأفراد؛ لأنها سلَّطت العاملَ على كلِّ فردٍ فردٍ مما يُذكر معها.

---

(١) أي: قطعه عن الإضافة.

(٢) أعاد المؤلف هذه المسألة بتمامها في حاشية "مختصر مغني اللبيب"، أعلى الورقة ١٤٩/ب ويمينها، وصدّرها بـ"فائدة"، ولم يعزها للتذكرة.

(٣) قال ابن السراج في الأصول ٢/٢٥٤: «من حروف [illegible] نحو ذلك: قولك: ما قام زيد ولا عمرو. والواو العاطفة، و"لا" [illegible] إذا كان معها؛ لأنه قد يجوز أن تقول: ما قام زيد وعمرو [illegible]». وينظر: الجنى الداني ص ١٦١، ٣٠١، ومغني اللبيب ص ٣٢٢.

(٤) في الأصل: «يفيد»، وهو خطأ.

(٥) ينظر: مغني اللبيب ص ٣٢٢.

[٢١٩]

مسألة(١)

قال رحمه الله:

قلتُ يومًا: الدليلُ على أن الجوابَ غيرُ عاملٍ في "إذا": (ورودُه)(٢) مقرونًا بـ"إذا" الفُجائية، وهي لا يَعملُ ما بعدَها فيما قبلَها، كـ"فاء" الجواب، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا ذُكِرَ الَّذِينَ مِن دُونِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾(٣)، وقياسُ الصَّنعةِ ألا
يكونَ العاملُ مدلولًا عليه بقوله: / "يستبشرون"، ولا بقوله: "ذُكِرَ"؛ لأن ما لا ٦٢/ب
يعملُ حقُّه أن لا يُفسِّر.

وأعدلُ ما يُقالُ في عاملِ "إذا" حيثُ جاءت: إنه الفعلُ الذي بعدها، وإنه غيرُ مضافٍ إليه، بمنزلةِ "متى" في قولك: متى تَقُمْ أقُمْ؛ ألا ترى كلًّا منهما يدلُّ على الشرطِ وعلى الزمانِ المبهمِ؟ فليست بمنزلةِ "حتى"، ولا بمنزلةِ "إذْ".

[٢٢٠]

مسألة(٤)

وقلتُ يومًا في: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾(٥): التقديرُ:

---

(١) أعاد المؤلف هذه المسألة بتمامها في حاشية "مختصر مغني اللبيب"، أعلى الورقة ١٥٠/أ ويسارها، وصدَّرها بـ"فائدة"، ولم يعزها للتذكرة.

(٢) في الأصل: «وورودُه»، وهو خطأ.

(٣) الزمر ٤٥.

(٤) أعاد المؤلف هذه المسألة بتمامها في حاشية "مختصر مغني اللبيب"، أعلى الورقة ١٥١/أ ويسارها، وصدَّرها بـ"فائدة"، وعزا في آخرها للتذكرة.

(٥) الروم ٣٧.

ويَقدِرُ له؛ إن قدَّرناه موافقًا لِمَا ظَهَر في سورةٍ أخرى[1]، أو: ويَقدِرُ عليه؛ إن قدَّرناه على أصلِ ما يتعدَّى به "قَدَرَ"، وهو "على"، كقوله تعالى: ﴿فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُۥ﴾[2].

وهذا أولى؛ لأن "يَقْدِرُ" إنما عُدِّي باللام في الآية التي ظَهَر فيها معمولُه مجرورًا باللام؛ طلبًا للمشاكلة بينه وبين "يَبْسُطُ"، كما جاز: ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾[3]؛ لأجلِ قوله: ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ﴾[4]، والمشاكلةُ أمرٌ لفظيٌّ، فينبغي أن لا يُعتَقَدَ، بل اعتقادُ ما هو الأصلُ أولى؛ لئلا يُجمَعَ بين مُجَوِّزَين، ألا ترى أنهم قالوا: دخلت الدارَ، ودخلت في الأمر، ولم يقولوا: دخلت الأمرَ؛ لأن نسبة الدخولِ إلى المعاني مجازٌ، وحَذْفُ "في" مجازٌ، فلم يكونوا ليَجمعُوا بين مجازَين؟

[٢٢١]
مسألة

هذا بحثٌ في أدوات الصَّدرِ، لم أرَ مَنْ نَبَّهَ عليه، ولا مَنْ تَنَبَّهَ له، وإن كان موجودًا عند أكثر الناسِ بالقوة، لكنْ لا بهذا الحُسْنِ، ومُوجِبُ ذلك: ما وقع النزاعُ فيه بيني وبين شخصٍ في: ضربت وما ضربني زيدٌ؛ هل تكونُ المسألةُ من باب

(١) كقوله تعالى في سورة العنكبوت ٦٢: ﴿ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ لَهُۥٓ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾.

(٢) الفجر ١٦.

(٣) الإسراء ٧.

(٤) الإسراء ٧.

التنازع أو لا؟ لأن ما قبلَ "ما" ينبغي أن لا يَعملَ فيما بعدَها.

٦٣/أ فأقولُ: / الذي له الصدرُ قسمان: حرفٌ واسمٌ:

فالحرفُ معنى صدريَّتِه: أنه لا يكونُ في أثناء جملةٍ هو بعضُها، فلا يجوزُ: زيدًا[1] ما ضربت.

وعلى ذلك مَنَعوا: زيدًا ما ضربته، على الاشتغال؛ لأن الفعل لو سُلِّط عليه لم يعملْ فيه، وأوجَبوا التعليقَ في: علمت ما زيدٌ قائمٌ؛ لأن الجملة واحدةٌ.

فأما كونُه يقعُ في أثناء جملةٍ ليس هو بعضُها فلا كلامَ في جوازه.

وعلى ذلك يجوزُ في: ضربت وما ضربني زيدٌ، أن يكون من باب (التنازع)[2]؛ لأنك إن أعملت الثانيَ فواضحٌ، وإن أعملت الأولَ فلم تقعْ "ما" في أثناء جملةٍ هي بعضُها.

ويدلُّك على أن حَدَّ أدواتِ الصدرِ كذلك: قولُ اللهِ تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ﴾[3]، فـ"الوصيةُ" فاعلٌ[4] بـ"كُتِبَ"، وإن كان الشرطُ قد اعترَض بينهما وله الصدرُ؛ لأنه على حَدِّ ما ذكرت لك.

وعلى ذلك أجازوا أن يكون من الاشتغال قولُك: زيدًا إن ضربته أضربُه،

(١) في الأصل: «زوبدا»، وهو خطأ.

(٢) في الأصل: «الاشتغال»، وهو خطأ.

(٣) البقرة ١٨٠.

(٤) يقصد: نائب فاعل؛ لأنه يطلق على نائب الفاعل فاعل تجاوزًا.

بالرفع، على مذهبِ س[1]، ألا تراه يرى أن "أضربُه" ليس جزاءً؟ وإذا كان كذلك فعَمَلُه فيما قبلَ الأداةِ لا يخرجُها عن الصدرية؛ لأنه[2] ليس في أثناء جملةٍ هو بعضُها.

والاسم معنى صدريَّته كذلك، فلا تقولُ: اضربْ أيَّ رجلٍ تلقاه، ولا تُعْمِلُ في "أيّ" في قوله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾[3] قولَه: "سيعلمُ"، بل قولَه: "ينقلبون"؛ لأنك حينئذٍ لم تُوَسِّطْه بين أثناء جملةٍ هو بعضُها.

وهذا قانونٌ كُلّيٌّ، فاعتبِرْه تَجِدْه.

[٢٢٢]

مسألة

بَحَثْتُ في قوله تعالى: ﴿مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَكُمُ / ٱلْعَذَابُ ثُمَّ لَا ٦٣/ب
تُنصَرُونَ﴾[4]، فقلتُ: لا يجوزُ أن يكون "لا تنصرون" عطفًا على "يأتيكم"؛ وإلا لَنَصَبَه، فقال: تُنصَروا، ولا على ("وأنيبوا")[5]؛ لأنه إنشاءٌ؛ ولأن المعنى ليس عليه[6]، ولا على "يأتيكم" بتقديرِ أن يكون "لا تنصرون" جملةً اسميةً، أي: ثم أنتم

(١) الكتاب ١/١٣٢، ١٣٣.

(٢) أي: الشرط.

(٣) الشعراء ٢٢٧.

(٤) الزمر ٥٤، وتمامها: ﴿وَأَنِيبُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُواْ لَهُۥ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلْعَذَابُ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ﴾.

(٥) في الأصل: «واتبعوا»، وهو خطأ.

(٦) بعدها في الأصل: «فبقي»، ولعله انتقال نظر.

لا تنصرون؛ لأنه لا يَصلُحُ لمباشَرة "أنْ"، فلا يُعطَفُ على مَصحُوبها.

فبَقِيَ أن يكون عطفًا على "أن يأتيكم"، أي: مِن قَبْلِ إتيانِ العذابِ، ثم انتفاءِ النصرِ، كما تقولُ: قبلَ مجيءِ العذابِ وانتفاءِ النصرِ بعد مجيئِه.

وصَحَّ أن أُقَدِّرَ الجملةَ بالمفرد؛ لعطفها على الجملة مضاف إليه اسم الزمان[1]، وهي لو باشَرَتِ الإضافةَ بنفسها لكانت في تأويل المفرد، كما في نحو: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾[2]، فكذا إذا عُطِفتْ على ما باشَرها.

ووجهٌ آخرُ، وهو أحسنُ من حيثُ المعنى، وذلك أن لا يكونَ معطوفًا على "مِن قَبْلِ أن يأتيكم"، بل تكونُ "ثُمَّ" للترتيب في الذِّكْر والإخبار، وذلك أنه لَمَّا قال: ﴿وَٱتَّبِعُوٓاْ أَحْسَنَ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلْعَذَابُ﴾[3]؛ تَضَمَّنَ هذا الكلامُ معنى: إن لم تفعلوا نزل بكم العذابُ، ثم (قيل)[4] بعد هذا: ثم أنتم لا تنصرون، أي: وأُخبِرُكم بأنكم لا تنصرون بعد ذلك، كما أخبَرْتُكم أنكم ينزلُ بكم العذابُ إن لم تفعلوا ما أمَرْتُكم به[5]، وهذا معنًى لطيفٌ، ومثلُه في أن "ثُمَّ" فيه للترتيب في الإخبار قولُه تعالى: ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى

(١) كذا في الأصل، ولعل الصواب: لعطفها على جملةٍ مضافٍ إليها اسم الزمان.

(٢) المائدة ١١٩.

(٣) الزمر ٥٥.

(٤) في الأصل: «قبل»، وهو خطأ.

(٥) يلحظ أن ترتيب الآيتين في المصحف هكذا: ﴿وَأَنِيبُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُواْ لَهُۥ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلْعَذَابُ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ * وَٱتَّبِعُوٓاْ أَحْسَنَ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلْعَذَابُ بَغْتَةً وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾، وهو عكس ما ذكره ابن هشام.

﴿ٱلْكِتَٰبَ تَمَامًا﴾[1]، ونظائرُه في التنزيل كثيرةٌ.

واعْلَمْ أنِّي بعد أن ذكرتُ هذين الوجهين ظَهَر لي ما يَقدَحُ في الأول منهما، وذلك أنك إذا قلت: ائتني يومَ الجمعةِ ثم يومَ الخميسِ؛ إذا أردت ذلك من جُمُعةٍ / ٦٤/أ معيَّنةٍ؛ لأن "ثم" تقتضي ترتيبَ الفعل، والإتيانُ يومَ الخميس لا يمكنُ إيقاعُه بعد الإتيانِ يومَ الجمعةِ، فإذا قلت: ائتني قبلَ يومِ الخميسِ ثم يومَ الجمعةِ، فالتقديرُ: ثم قبلَ يومِ الجمعةِ، أي: ثم ائتني قبلَ يومِ الجمعةِ.

فإذا جعلت قولَه: "ثم لا تنصرون" عطفًا على "أن يأتيكم"، فالتقديرُ: وأنيبوا قبلَ إتيانِ العذابِ ثم قبلَ انتفاءِ النصرِ، أي: ثم أنيبوا قبلَ انتفاءِ النصرِ.

فإما أن تَجعَلَ زمنَ إتيانِ العذابِ هو المتقدِّمَ، وزمنَ انتفاءِ النصرِ هو المتأخِّرَ، كما هو الظاهرُ؛ لأن العذاب ينزلُ، ثم (ينتفي)[2] النصرُ؛ فيُبطِلُه مجيءُ "ثُمَّ"، كما بَطَلَ: ائتني يومَ الجمعةِ ثم يومَ الخميسِ.

وإما أن تَجعَلَ زمنَ إتيانِ العذابِ هو زمنَ انتفاءِ النصرِ، ولا تَحملَ "يأتيكم العذابُ" على معنى: يَستَفتِحُكم ويَبتَدِئُكم، بل: يكونُ بكم، فيَصِحُّ أن يُجامِعَه انتفاءُ النصرِ؛ فالعطفُ يُبعِدُه، لا سِيَّما وهو بـ"ثُمَّ" المقتضيةِ للتراخي.

وإما أن تَجعَلَ زمنَ الانتفاءِ بعدَ زمنِ العذابِ، فيكونَ التقديرُ: أوقِعوا الإنابةَ قبلَ مجيءِ العذابِ، ثم بعدَ ذلك -أي: بعدَ هذا القبلِ- أوقِعوا الإنابةَ، وذلك لا يستقيمُ.

[٢٢٣]

(١) الأنعام ١٥٤.

(٢) في الأصل: «يبتغي»، وهو خطأ.

مسألة[1]

إذا وقع بعد "إلا" فعلٌ فإنك تصطادُ من لفظه اسمًا يكونُ هو المستثنى في المعنى، قال س[2]: مصدرٌ، وقال المبرِّدُ[3]: اسمٌ مشتقٌّ، والأولُ أولى؛ لقوة دلالةِ الفعلِ على مصدره بالاشتقاق.

فإن كان قبل "إلا" نفيٌ ظاهرٌ فالكلام على ظاهره فيما قبل "إلا"، وإن كان إثباتًا أُوِّلَ بالنفي؛ لأن الاستثناء في هذا البابِ مفرَّغٌ؛ لأنه استثناءٌ من مُتعلَّقِ الفعلِ العامِّ، إما من مفعوله العامِّ، أو من أحواله المقدَّرةِ، والمفرَّغُ لا يكونُ إلا بعد النفيِ؛ ليفيدَ.

٦٤/ب مثالُ الأولِ: ما يقومُ زيدٌ إلا ضَحِكَ، / وما يقومُ إلا بكى، تقديرُه عند س: ما يقومُ على حالٍ إلا الضَّحِكَ، وعند المبرِّدِ: ما يقومُ إلا ضاحكًا، والمعنى عندهما واحدٌ.

ومن ذلك: قولُه تعالى: ﴿لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَا﴾[4]، وقولُه تعالى: ﴿لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ﴾ إلى قوله: ﴿إِلَّا كُتِبَ لَهُم﴾[5]، وعند المبرِّدِ: إلا مكتوبًا لهم.

(١) نقل بعض هذه المسألة عن ابن هشام: الشهاب الخفاجي في حاشية تفسير البيضاوي ٥/١٩٠، ١٩١، ولم يعزها لـ"التذكرة".

(٢) لم أقف عليه في الكتاب، ولم أقف على من عزاه إليه.

(٣) لم أقف عليه في المقتضب ولا في غيره من كتبه، ولم أقف على من عزاه إليه.

(٤) الكهف ٤٩.

(٥) التوبة ١٢٠.

ومثالُ الثاني: نَشَدتُكَ اللهَ إلا فَعَلت، وأقسمت عليك إلا فَعَلت، أي: ما أطلبُ إلا فِعلَك، وما أسألُك إلا فِعلَك؛ لأن "نَشَدَ" بمعنى: طلب وسأل.

ومثلُه في (تأويله)[1] بالمنفيِّ: قوله تعالى: ﴿لَتَأْتُنَّنِي بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يُحَاطَ بِكُمْ﴾[2]، أي: لا تَمتَنِعُنَّ من الإتيان به لعِلَّةٍ من العِلَل إلا لعِلَّةِ الإحاطةِ، أو: في كلِّ زمانٍ إلا في زمن الإحاطةِ، فهو استثناءٌ من عامٍّ، إما عامٌّ في العِلَل، أو الأزمانِ، أو الأحوالِ، والاستثناءُ الذي هو كذلك لا يكونُ إلا في النفي لفظًا أو حكمًا.

ونظيرُه في التأويل بالنفي: «شَرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ»[3].

وقال ابنُ يَعِيشَ[4]: «إنما جاز وقوعُ "فَعَلت" في قولك: أنشُدُكَ اللهَ إلا فَعَلت؛ من حيثُ كان دالًّا على مصدره، كأنهم قالوا: ما أسألُك إلا (فِعلَك)[5]».

ونظيرُه: ما أنشده أبو زيدٍ[6] من قوله[7]:

---

(١) في الأصل: «تأويل»، وهو خطأ.

(٢) يوسف ٦٦.

(٣) هذا مثل يضرب في ظهور أمارات الشر، ومعناه: ما حمل ذا الناب -وهو السَّبُع- على الهرير -وهو التصويت- إلا شرٌّ. ينظر: مجمع الأمثال ١/٣٧٠، والمستقصى ٢/١٣٠. والشاهد: مجيء الإثبات في تأويل النفي.

(٤) شرح المفصل ٢/٩٤، ٩٥. وسيأتي لكلامه بقية، ويظهر أن كلام ابن يعيش أدخل في كلام ابن بري.

(٥) في الأصل: «فعلت»، وهو خطأ.

(٦) لم أقف عليه في نوادره، وأنشده عنه أبو علي الفارسي في كتاب الشعر ٢/٤٦٠، والمسائل الشيرازيات ١/٤٨، ٢/٥٦٣.

(٧) هو عروة بن الورد.

وقالوا: ما تَشاءُ؟ فقُلتُ: أَلهُو[1] ...

أوقعَ الفعلَ موقعَ المصدر؛ لدلالته عليه.

وإذا كان «شَرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ» محمولًا على النفي؛ فهذا أولى، أعني: نشدتُك اللهَ إلا فَعَلت؛ لقوة دلالةِ "إلا" على النفي».

ويدلُّك على [أن][2] النفيَ قد يُقدَّر: قراءةُ بعضِهم[3]: ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾[4] بالرفع، على تأويل: فما أطاعه -أو: أطاعوه- إلا قليلٌ منهم. ٦٥/ب

ذكر ذلك كلَّه ابنُ بَرِّي[5] رحمه الله تعالى. /

وعلَّل أبو الحسن الأخفشُ[6] وقوعَ الفعلِ بعد "إلا" في آيةِ براءةَ[7] بأنه كلامٌ

---

(١) صدر بيت من الوافر، وتمامه:

وقالوا: ما تَشاءُ؟ فقلتُ: ألهو ... إلى الإصباحِ آثِرَ ذي أثيرِ

روي: «وقالت» و«فقالوا» بدل «وقالوا»، و«تريد» بدل «تشاء». آثر ذي أثير: أول كل شيء. ينظر: ديوان عروة ابن الورد بشرح ابن السكيت ص ٤٥، وكتاب الشعر ٢/٤٦٠، والمسائل الشيرازيات ١/٤٨، ٢/٥٦٣، والخصائص ٢/٤٣٥، وينظر: معاني القرآن للفراء ٢/١١، والزاهر ١/٢٨٦، واللسان ٤/٩ (أ ث ر)، وتاج العروس ١٠/١٩ (أ ث ر).

(٢) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، والسياق يقتضيه.

(٣) هي قراءة ابن مسعود وأُبَي والأعمش. ينظر: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص ٢٢، وشواذ القراءات للكرماني ص [illegible]، والبحر المحيط ٢/٢٧٥، والدر المصون ٢/٥٢٨.

(٤) البقرة ٢٤٩.

(٥) لم أقف على كلامه.

(٦) لم أقف عليه في معاني القرآن له.

(٧) التي تقدمت أول المسألة، وهي قوله تعالى في الآية ١٢٠: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَطَـُٔونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ ٱلْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَّيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُم بِهِۦ عَمَلٌ صَـٰلِحٌ﴾.

في معنى الشرطِ؛ لأن ما قبل "إلا" سببٌ لِمَا بعدها، فأشبَهَ الشرطَ، فوقع بعدها الفعلُ، ألا ترى أن المعنى: إن أصابهم ذلك كُتِب لهم؟ وكذا قولُك: ما تزورُني إلا أكرمتُك، وإنما عُدِل عن أن يُقالَ: إن أصابهم ذلك كُتِب لهم، إلى هذه العبارة؛ لأن هذا أبلغُ، ألا ترى أن المعنى: لا يصيبُهم على حالةٍ من الأحوال إلا كُتِب لهم؟ وذلك أبلغُ بأن[1] يُوعَدوا بأنه إذا أصابهم كُتِب لهم.

«وممَّا[2] حُمِل على معناه: أقسمتُ عليك إلا فَعَلت، فقياسُه -لو أُجري على ظاهره- أن يُقالَ: لتَفعَلَنَّ؛ لأنه جوابُ قسمٍ في طرف الإيجابِ بالفعل، فتلزمُه اللامُ والنونُ، لكنْ حملوه على: نشدتُك اللهَ إلا فَعَلت؛ لأن معناهما واحدٌ.

قال س[3]: سألت الخليلَ رحمه الله عن قولهم: أقسمتُ عليك لَمَّا فَعَلت، و: إلا فَعَلت؛ لِمَ جاز هذا؛ وإنما "أقسمتُ" هاهنا كقولك: واللهِ؟

فقال: وجهُ الكلامِ: لتَفعَلَنَّ، ولكنَّهم أجازوا هذا؛ لأنهم شَبَّهوه بقولهم: نشدتُك اللهَ إلا فَعَلت، إذ كان المعنى فيهما معنى الطلبِ».

ومن الحمل على المعنى: قولُهم: «قَلَّ رجلٌ يقولُ ذلك إلا زيدٌ»[4]، أي: ما يقولُ ذلك أحدٌ إلا زيدٌ.

[٢٢٤]

(١) كذا في الأصل، ولعل الصواب: من أن.

(٢) أورد المؤلف هذا في الحاشية، يمين الورقة ٦٥/ب وأعلاها، بعد ختم المسألة، وصدَّره بـ«ح»، وهو تتمة كلام ابن يعيش السابق الذي أُدخل في أثناء كلام ابن بري، ولعل هذا موضعه.

(٣) الكتاب ٣/١٠٥، ١٠٦.

(٤) رواه سيبويه في الكتاب ٢/٣١٤.

مسألة

إذا أخرجتَ مفرداتٍ من متعدِّدٍ بـ"إلا" مكررةً معطوفةً؛ فالعطفُ بالواو لا غيرُ، تقول: ما جاءني إلا زيدٌ وإلا (عمرٌو)[1] وإلا بكرٌ، ولا يجوزُ: إلا زيدٌ فإلا (عمرٌو)، ولا: ثم إلا (عمرٌو)؛ لأن المقصود الإخراجُ، والإخراجُ نفسُه لا يقعُ مُرتَّبًا، إنما الترتيبُ في الفعلِ المسنَدِ إلى المخرَجِ إذا كان مُثبَتًا، لا إذا كان منفيًّا؛ لأن الترتيب إنما يكونُ في الفعل الحاصلِ في الوجود، ولا يكونُ في الخارج عنه باعتبار سقوطِه من الخارج؛ لأن ترتيب الأشياءِ فرعُ وجودِها.

ومثلُ هذا في أنه لا يُعطفُ فيه إلا بالواو نحوُ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ﴾[2]، و: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ﴾[3]؛ لأن المقصود ذكرُ المحرَّماتِ لا ترتيبُها. وقولُك: اختصم زيدٌ و(عمرٌو)؛ لأن الفعل المذكورَ لا يأتي من واحدٍ يَعقُبُه آخرُ فيه.

[٢٢٥]

مسألة

قال أبو محمدٍ بنُ بَرِّي[4]: «اختُلف في "إذا" التي للمفاجأة[5]:

(١) في الأصل: «عمر»، وكذا ما بعده.

(٢) النساء ٢٣.

(٣) المائدة ٣.

(٤) لم أقف على كلامه، ونقل الرضي في شرح الكافية ١/٢٦٩ عنه أنه يرى "إذا" الفجائية حرفًا.

(٥) ينظر: سر الصناعة ٢/٥٧٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٢١٤، وشرح الكافية للرضي ١/٢٦٨، ٤/١٣٧، وارتشاف الضرب ٣/١٤١٢، والجنى الداني ص ٣٧٤، ٣٧٥، ومغني اللبيب ص ١٢٠، والبرهان للزركشي ٤/١٩٠، والهمع ٣/١٨٢.

فاختار بعضُهم أنها حرفٌ؛ لأن المفاجَأة معنًى من معاني الكلام، كالاستفهام والنفي والتوقُّعِ، والأصلُ أن هذه المعانيَ وما أشبهَها تُؤدَّى بالحروف، نحو: "قد" و"ما"، ألا تراهم يقولون: أصلُ أدواتِ الشرطِ: "إنْ"، وأصلُ أدواتِ الاستفهامِ: الهمزةُ؛ لحرفيَّتِها؟

واختار / بعضُهم أنها ظرفُ زمانٍ؛ لأنها إذا لم تكنْ للمفاجَأة كانت ظرفَ ٦٥/ب
زمانٍ بلا خلافٍ، وجَعَلَها كلمةً واحدةً وَضَعتها العربُ لظرف الزمانِ، ولم تُخْلِها عنه، وأضافت إلى دلالتها على الزمان تارةً الشرطَ، نحو: إذا قام زيدٌ قمت، وتارةً المفاجَأةَ، نحو: خرجت فإذا السَّبُعُ، وتارةً جَرَّدتها عنهما، ومَحَّضَتها للزمان، نحو: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ﴾[1]، وهذا أولى مِنْ جَعْلِها لفظًا مشتركًا بين الاسميةِ والحرفيةِ، أو بين ظرفَي الزمانِ والمكانِ.

واختار بعضُهم أنها ظرفُ مكانٍ، وهو مذهبُ س[2] -وعليه شَرَحَ أبو سعيدٍ[3]- ومذهبُ الفَرَّاءِ[4] والمبرِّدِ[5] وأبي عليٍّ[6] وكثيرٍ من المحققين؛ لأن معنى المفاجَأة حضورُ الشيءِ معك بغتةً اتّفاقًا، وذلك في مكانِ فِعْلِك الذي باغَتَك فيه أقْعَدُ في معنى المفاجَأة وأَدْخَلُ فيها من حضوره معك في زمانِ فِعْلِك.

وقد تَكَلَّمتِ العربُ فيه على ثلاثة أوجهٍ:

---

(١) الليل ١.

(٢) الكتاب ٤/٢٣٢.

(٣) شرح الكتاب ٥/١٠٨.

(٤) لم أقف عليه.

(٥) ينظر: المقتضب ٢/٥٧، ٣/١٧٨، ٢٧٤، وشرح الكتاب للسيرافي ٥/١٠٨.

(٦) لم أقف على رأيه في كتبه، وينظر: مختار التذكرة لابن جني ص ١٢٤، ١٢٥.

الأول: خرجت فإذا زيدٌ، وله محملان من الإعراب:

أن يكون "زيدٌ" مبتدأً، و"إذا" خبره، وعلى هذا الوجهِ يتعيّنُ أن يكون "إذا" ظرفَ مكانٍ؛ لأن الحرف لا يفيدُ مع الاسم الواحدِ إلا في النداء، وظرفُ الزمانِ لا يجوزُ أن يكون خبرًا عن الجثّة، فهو نظيرُ قولك: عندي زيدٌ، ولولا تأويلُ "إذا" بـ"عندي" لم يَجُزْ أن تكون خبرًا بنفسها؛ لعدم الفائدةِ، كما أوّلوا "ذا" في الصفات بـ"صاحب"؛ ليصحَّ وقوعُه صفةً في قولك: جاء رجلٌ ذو مالٍ.

وأن يكون "زيدٌ" مبتدأً محذوفَ الخبرِ؛ لدلالة المفاجَأةِ عليه، أي: فإذا زيدٌ
حاضرٌ، وما أشبه ذلك، ومَحَلُّ "إذا" / نصبٌ على الظرف على قول مَنْ جَعَلها ٦٦/أ
ظرفًا، ولا مَحَلَّ لها على قول مَنْ جَعَلها حرفًا؛ لأنها على هذا باقيةٌ على احتمالاتها الثلاثةِ.

الثاني: خرجت فإذا زيدٌ قائمٌ، برفع "قائم" على أنه خبرُ "زيد"، و"إذا" ظرفٌ مَحَلُّه النصبُ، أو حرفٌ لا مَحَلَّ له.

الثالث: خرجت فإذا زيدٌ قائمًا، بنصب "قائمًا" على الحال، فإما أن يكون "إذا" ظرفَ مكانٍ خبرًا عن "زيد"، كما تقدم، وإما أن يكون خبرُ "زيد" محذوفًا، وتَبقى "إذا" على احتمالاتها الثلاثةِ، والعاملُ فيها عند مَنْ يرى ظرفيَّتَها ما دلَّت عليه من معنى المفاجَأة، فإذا قلت: خرجت فإذا السَّبُعُ، تأويلُه: فاجَأني أو: بَغَتَني أو: حَضَرني عند خروجي السَّبُعُ».

قال أبو (عمرٍو)[1] بنُ الحاجِبِ في "أماليه"[2]: «ومِنْ حذف الخبرِ: خرجت

---

(١) في الأصل: «عمر».

(٢) لم أقف عليه في الأمالي المطبوعة، ووجدت في الإيضاح في شرح المفصل ١/١٩٣ (ط. العليلي) ١/١٥٩ (ط. دار سعد الدين) أول كلامه فقط.

فإذا السَّبُعُ، "إذا" هنا للمفاجأة، وهي ظرفُ مكانٍ في أصحِّ الأقوالِ؛ لأن معنى المفاجأة خروجُ الشيء معك في وصفٍ من أوصافك الفعليةِ، وتصويرُه في هذا المثالِ: حضورُ السَّبُعِ معك في زمن وصفِك بالخروج، أو في مكان خروجك، وحضورُه معك في مكان خروجك ألصَقُ بك من حضوره في زمن خروجك؛ لأن حضور ذاتِك في مكان فعلِك حين تَلَبُّسِك به أمَسُّ به من حضورك في زمن فعلِك حين تَلَبُّسِك به؛ لأن ذلك المكانَ يَخُصُّك في ذلك الحينِ دون مَنْ أشبَهَك، وذلك الزمنُ لا يَخُصُّك دون مَنْ أشبَهَك، وكلما كان المفاجِئُ ألصَقَ بالمفاجَأ كانت المفاجَأةُ أقوى.

وهي تدلُّ على الوجود، فلا يخلو: إما أن تريد وجودًا مطلقًا، أو لا:

فإن أردت ذلك / جاز حذفُ خبرِ المبتدأِ بعدها، تقول: خرجت فإذا ٦٦/ب
السَّبُعُ، وإن شئت ذكرته، فقلت: حاضرٌ.

وإن لم تُرِدْ إلا وجودًا مقيَّدًا، كالضَّحِك والقيامِ والقعودِ، فلا بُدَّ من ذكره؛ إذ ليس في "إذا" ما يدلُّ على ذلك القيدِ؛ لأنه ليس فيها أكثرُ من مُطلَق الوجودِ، كما قالوا ذلك في نحو: زيدٌ في الدار، على هذا التفصيلِ» انتهى.

[٢٢٦]

مسألة

قال ابنُ دَقِيقِ العِيدِ[1] رحمه الله: «سألني مَنْ يُنسَبُ إلى الفضيلة عن الجمع

(١) لم أقف على كلامه. وابن دقيق العيد هو محمد بن علي بن وهب القشيري، تقي الدين، أبو الفتح، محدث فقيه أصولي، له: الإلمام بأحاديث الأحكام، وشرحه، والاقتراح في بيان الاصطلاح، وغيرها، توفي سنة ٧٠٢. ينظر: الوافي بالوفيات ١٣٧/٤، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٢٠٧/٩، والدرر الكامنة ٣٤٨/٥.

بين: «كلُّ عَمَلِ ابنِ آدمَ له إلا الصومَ»[1] وقوله: «قَسَمتُ الصلاةَ بيني وبين عبدي نصفين» الحديث[2].

ووجهُ الحاجةِ إلى الجمع: أن حديث الصومِ يقتضي أن لا تخرُجَ أعمالُه كلُّها من أن تكون له.

والجوابُ: أن المعنى في اللام مختلفٌ، ففي حديث الفاتحةِ[3] هي محمولةٌ على أن بعض معاني ألفاظِ الفاتحةِ مختصٌّ به، ومتعلِّقٌ بخصوصيَّته، كالعبادة وسؤالِ الهدايةِ، واللامُ في حديث الصومِ[4] على غير هذا الوجهِ، وفي ذلك أوجهٌ، أرجحُها: أن الأعمال قد كُشِفت لبني آدمَ مقاديرُ ثوابِها وتضعيفِها إلا الصيامَ، فإن الله تعالى يُثيبُ عليه بغير تقديرٍ.

ويَشهدُ لهذا: مَساقُ الروايةِ الأخرى[5]: «كلُّ عَمَلِ ابنِ آدمَ يُضاعَفُ، الحسنةُ بعشر أمثالِها، إلى سبعمائةِ ضعفٍ، قال الله تعالى: إلا الصومَ، فإنه لي، وأنا أجزِي» ، يعني -والله أعلمُ- أنه يُجازِي عليه كثيرًا من غير أن يُعَيِّنَ مقدارَه ولا

(١) بعض حديثٍ قدسيٍّ أخرجه البخاري ١٩٠٤، ٥٩٢٧، ومسلم ١١٥١ (١٦١، ١٦٣).

(٢) بعض حديثٍ قدسيٍّ أخرجه مسلم ٣٩٥، وتمامه: « قَالَ اللهُ تَعَالَى: قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ، فَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: حَمِدَنِي عَبْدِي، وَإِذَا قَالَ: الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: أَثْنَى عَلَيَّ عَبْدِي، وَإِذَا قَالَ: مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ، قَالَ: مَجَّدَنِي عَبْدِي -وَقَالَ مَرَّةً: فَوَّضَ إِلَيَّ عَبْدِي- فَإِذَا قَالَ: إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ، قَالَ: هَذَا بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ، فَإِذَا قَالَ: اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ، قَالَ: هَذَا لِعَبْدِي وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ».

(٣) هو المتقدم آنفًا، واللام المرادة هي في قوله: «ولعبدي ما سأل».

(٤) هي في قوله: «له».

(٥) أخرجها مسلم ١١٥١ (١٦٤).

تضعيفه، وهذا كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُوَفَّى ٱلصَّٰبِرُونَ أَجْرَهُم بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾[1]، وهم الصائمون، في أكثر / أقوالِ المفسرين». ٦٧/أ

وهذا قولٌ ظاهرُ الحُسْنِ، إلا أن القاضيَ (عِيَاضًا)[2] أو غيرَه أبطلَه أنه جاء في غير حديثٍ أن صوم اليومِ بعشرةٍ، وأن مَنْ صام ثلاثةَ أيامٍ من كلِّ شهرٍ وصام رمضانَ؛ صام الدهرَ[3]، وهذه نصوصٌ في إظهار التضعيفِ.

وأجاب عنه ابنُ دَقِيقِ العيدِ رحمه الله بأن الأعمال غيرَ الصومِ تقديرُها بالعشر هو الموعودُ به الذي يجبُ وقوعُه بالوعد، والصومُ لا تقديرَ فيه في أصل وضعِ الثوابِ، وما يُذكَرُ من عددٍ فلأنه فردٌ من أفراد الموعودِ به، لا أنه متعلِّقٌ بالوعد في أصل وضعِ الثوابِ.

وحاصلُ ما نقولُ: إن المبهمَ قَدْرُ التضعيفِ، والموعودَ به المقدرُ العشرُ[4]، كيفيةَ الأعمالِ.

[٢٢٧]

مسألة

لأهل الأدبِ طريقةٌ يمتحنون بها الأذهانَ، وهو أن يطلبوا الجمعَ بين شيئين يَبْعُدُ الجمعُ بينهما في الذِّهن.

---

(١) الزمر ١٠.

(٢) في الأصل: «عياض»، وهو خطأ. وينظر: إكمال المعلم للقاضي عياض ١١١/٤.

(٣) جاء ذلك في حديث أخرجه الترمذي ٧٦٢ وابن ماجه ١٧٠٨، وقال الألباني في إرواء الغليل ١٠٢/٤: «إسناده على شرط الشيخين».

(٤) كذا في الأصل.

وذكر الشيخُ تقيُّ الدين[1] من ذلك أن يُقالَ: في أيِّ شيءٍ يجتمعُ قولُه تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَى ٱلْأَمْرَ وَمَا كُنتَ مِنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ۝ وَلَٰكِنَّآ أَنشَأْنَا قُرُونًا فَتَطَاوَلَ عَلَيْهِمُ ٱلْعُمُرُ﴾[2]، وبين قوله صلى الله عليه وسلم: «فإن سابَّه أحدٌ أو قاتله فليَقُلْ: إني صائمٌ»[3]؟

والجوابُ: أنهما يشتركان في إقامة السببِ مُقامَ المُسبَّبِ، وبيانُه: أن طول العمرِ للقرون سببٌ لعدم علمِه بهم، وذلك سببٌ للإيحاء إليه عليه السلامُ بما كان من ذلك، وسببُ السببِ سببٌ، فطولُ العمرِ سببٌ للإيحاء، فكأنَّ المعنى: وما كنتَ بجانب الغربيِّ فأوحينا إليك، فوُضِعَ[4] / "فتطاول عليهم العمرُ" بالقرون – الذي قدَّرنا أنه سببٌ للوحي– موضعَ: أوحينا. ٦٧/ب

وكذلك الحديثُ: تِذكارُ النفسِ بأنه صائمٌ سببٌ للسكوت وعدمِ الجوابِ، فوُضِعَ "إني صائم" –الذي هو سببٌ– موضعَ: فلا تَسُبَّ.

ع[5]: فكأنَّ معنى الآيةِ –والله أعلمُ–: وما كان إخبارُك عن موسى عليه السلام مستندًا إلى ما شاهدتَه، أو كنتَ بجانب الغربيِّ، ولكنَّه مستنِدٌ إلى الوحي، فهنا كان ظاهرَه، إلا أنه أقام السببَ المقتضيَ لعدم العلمِ المقتضيَ للوحي، فقولُه: "ولكنَّا أنشأنا" في الحقيقة بمنزلةِ: ولكنَّا أوحينا بما أتى به في هذه الهيئةِ؛ لأنه إثباتٌ

---

(١) هو ابن دقيق العيد المتقدم في المسألة السابقة، ولم أقف على كلامه في مرجع.

(٢) القصص ٤٤، ٤٥.

(٣) بعض حديثٍ أخرجه البخاري ١٨٩٤، ١٩٠٤، ومسلم ١١٥١.

(٤) مكررة في الأصل أول الورقة التالية.

(٥) ألحق المؤلف هذا في الحاشية، يسار الورقة ٦٨/أ.

للوحي بالدليل؛ لأن تطاوُلَ العمرِ ينفي العلمَ بلا واسطةٍ.

[٢٢٨]

مسألة

قولُه تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَسَبِّحۡهُ﴾[1]، شاهدتُ بخطِّ الشيخِ زكيِّ الدين بن القَوْبَع[2] ما مثالُه: «والفاءُ في قوله: "فسبحه" أفادتْ تأكيدَ الأمرِ في تسبيحِ الليلِ، وكأنه قال: وأما من الليل فسبِّحْه، فتضمَّن معنى الشرطِ الذي يجبُ بوجوده الجزاءُ، فكأنه قال: النهارُ محلُّ الشواغلِ، وأما الليلُ فمحلُّ الفراغِ عنها، فهو وقتُ التسبيحِ، أو: الليلُ محلُّ النومِ والسُّبَاتِ للغافلين، أما أنت فلا تكنْ منهم، واذكرْ فيه ربَّك» انتهى.

قلتُ: وهو جيدٌ حَسَنٌ للفاء في مثل هذا النوعِ، فلْتُحمَلْ أبدًا عليه، أعني: أن ذلك يُشعِرُ بالشرط والجزاءِ، وقد كان يُشكِلُ عليَّ وجهُ الأمرِ في ذلك، وقد اتَّضح، والله أعلمُ.

[٢٢٩]

مسألة[3]

---

(١) ق ٤٠، والطور ٤٩.

(٢) لم أقف على كلامه. وابن القَوْبَع -بفتح القاف، ويقال: بضمِّها- هو محمد بن محمد بن عبدالرحمن القرشي التونسي المالكي، أبو عبدالله، حافظ وعالم متفنن، له: شعر، وأمالي في تفسير سورة ق، وغيرها، توفي سنة ٧٣٨. ينظر: الوافي بالوفيات ١/١٨٧، والدرر الكامنة ٥/٤٤٥، وبغية الوعاة ١/٢٢٦.

(٣) أعاد المؤلف هذه المسألة بتمامها في حاشية "مختصر مغني اللبيب"، أعلى الورقة ١٥٥/ب ويمينها وأسفلها، وصدَّرها بـ"فائدة"، ولم يعزها للتذكرة.

في تعليل وجوبِ تكرارِ "لا" وعدمِه:

ذكر ابنُ برِّي[1] شيئًا منها، وكمَّله ابنُ الضائعِ[2] [تكميلًا حسنًا][3]، وبتلخيصِ كلامِهما: أن السؤال إما عن مضمون جملةٍ، أو جملتين:

إن كان عن مضمون (اثنتين)[4] فالجوابُ لا بُدَّ أن يكون بجملتين أو تقديرِها، فلا بُدَّ من تكرار "لا"، فإذا قيل لك: أقام زيدٌ أم قعد؟ فإنك تقولُ: لا قام ولا قعد، وإذا قيل: أزيدٌ قائمٌ أم قاعدٌ؟ / فإنك تقولُ: لا زيدٌ قائمٌ ولا قاعدٌ. ٦٨/أ
فالتكرارُ لأجل التَّوفِيَةِ بجواب السؤالِ عنه، لا لأمرٍ آخرَ.

وإذا سُئِل عن مضمون جملةٍ، فقيل: أزيدٌ قائمٌ؟ فالجوابُ: لا، إذا كان بالنفي، و: نَعَمْ، إن كان بالإثبات، ولا حاجةَ إلى ذكر الجملةِ، فلا تقولُ: لا زيدٌ قائمٌ، أو: لا قام زيدٌ؛ لأن الجواب إذا كان عن مضمون جملةٍ فـ"لا" كافيةٌ، كما أن "نعم" كافيةٌ.

فإن قلت: فإنه يجوزُ لك: نَعَمْ، قام زيدٌ، فهَلَّا جاز: لا، قام زيدٌ؟

فالجوابُ: أنه إنما جاز ذلك بعد "نَعَمْ" على أن تكون الجملةُ مؤكِّدةً لـ"نَعَمْ" في المعنى، وذلك ممكنٌ فيها، ومُنْتَفٍ هنا؛ لأن "لا" نفيٌ، و"قام زيدٌ"

---

(١) لم أقف على كلامه في مرجع.

(٢) شرح الجمل ٢/١٠٢٦، ١٠٢٧. وابن الضائع هو علي بن محمد بن علي الكتامي الإشبيلي، أبو الحسن، من كبار نحاة الأندلس، أخذ عن الشلوبين، وأخذ عنه أبو حيان، له: شرح كتاب سيبويه، وشرح جمل الزجاجي، وغيرهما، توفي سنة ٦٨٠. ينظر: بغية الوعاة ٢/٢٠٤.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من الموضع الذي أعاد فيه المؤلف هذه المسألة في حاشية "مختصر مغني اللبيب".

(٤) في الأصل: «اثنين»، وهو خطأ.

إثباتٌ، ولا يُؤكَّدُ النفيُ بالإثبات، بخلافِ: نَعَمْ، قام زيدٌ.

هذا جوابُ أبي الحَسَنِ بنِ (الضَّائعِ)[1] رحمه الله، وهو كلامٌ عالٍ جدًّا.

ولم يَبْقَ في هذه المسألةِ مما يُشكِلُ عَلَيَّ إلا أن الفعل المضارعَ إذا دخلتْ عليه "لا" لا يجبُ تكرارُها بالإجماع، نحو: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَـٰعِدُونَ﴾[2]، ﴿لَا يَسْتَـْٔذِنُكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾[3]، وبمقتضى التعليلِ المذكورِ ينبغي أن يجبَ ذلك، كما وجب قبل الماضي والمبتدأِ والخبرِ، وليس كذلك[4].

ولْيُنظَرْ أيضًا في تعليل وجوبِ التكرارِ إذا دخلتْ على خبرٍ أو صفةٍ أو حالٍ مفرداتٍ غيرَ جُمَلٍ[5].

[٢٣٠]

مسألة

سُئِلتُ عن قولنا: جاء زيدٌ ثم عمرٌو ثم بكرٌ؛ هل الترتيبُ بين المفرداتِ أو بين مجموعِها مع الأولِ؟

قيل: وينبغي أن يَنبنِيَ ذلك على أن المعطوفاتِ هل هي معطوفةٌ على الأول أو هي متعاطفةٌ بعضُها على بعضٍ؟

فقلت: لا يَفهمُ مَنْ له حِسٌّ ودُرْبَةٌ بكلام الناسِ / عربِها وحضرِها جاهلِها ٦٨/ب

(١) في الأصل: «الصايغ»، وهو خطأ.

(٢) النساء ٩٥.

(٣) التوبة ٤٤.

(٤) ينظر: الجنى الداني ص ٢٩٧-٢٩٩، ومغني اللبيب ص ٣٢٢.

(٥) ينظر: الجنى الداني ص ٢٩٩، ومغني اللبيب ص ٣٢١.

وإسلامِها إلا أن الترتيب بين المفرداتِ.

ويدلُّ على ذلك: أن مَنْ قال بأن الواو للترتيب[1]، وخرَّجَ عليه آيةَ الوضوءِ[2]، نُوزِعَ في اقتضاء الواوِ للترتيب، ولم يُنَازَعْ في دعوى هذا الترتيبِ الخاصِّ، وكان ذلك إجماعًا على معنى الترتيبِ، وإلا لقيل لهذا القائلِ: ولو سلَّمنا لك أن الواو للترتيب؛ فإنَّا لا نُسلِّمُ الترتيبَ بين الأجزاء، بل بين المجموعِ مع المعطوفِ عليه، وحينئذٍ يكونُ الواجبُ تقديمَ الوجهِ[3] خاصَّةً، وأنت لا تقولُ به.

قال لي بعضُ الناسِ: ولو كان الترتيبُ ليس هو بين المفرداتِ، لم يكن حاجةٌ إلى الإتيان بـ"ثُمَّ" في الجميع.

قلتُ: ولا أدري لِمَ قال هذا؟ لأنه لو أُتِيَ بـ"ثُمَّ" في الأول خاصةً، وأُتِيَ بالواو فيما بعده، وقلنا: إن هذه الأشياءَ معطوفةٌ على الأول؛ فإنها قد تكونُ متقدِّمةً عليه في الوجود. فلا بُدَّ من "ثُمَّ" إذا أُريد الإعلامُ بالترتيب، سواءٌ قلنا: إنها معطوفةٌ كلُّها على الأول، أو إن بعضَها معطوفٌ على بعضٍ؛ لأن هذا الخصمَ يُثبِتُ الترتيبَ أيضًا، لكنْ بين كلٍّ من المعطوفات مع المعطوفِ عليه.

[٢٣١]

(١) نسب في شرح الكافية الشافية ٣/١٢٠٦ وشرح قطر الندى لابن هشام ص ٣٣٧ إلى بعض الكوفيين، ونسب في الجنى الداني ص ١٥٨، ١٥٩، ومغني اللبيب ص ٤٦٤ إلى قطرب والربعي والفراء وثعلب وأبي عمر الزاهد وهشام والشافعي.

(٢) هي قوله تعالى في سورة المائدة ٦: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾.

(٣) أي: على غيره من أعضاء الوضوء.

مسألة

"ما زيدٌ قائمًا، ولا عمرٌو ذاهبًا" جائزٌ، ومَنَعه قومٌ(1)؛ لأنه لا يُقدَرُ على تقدير "ما" لو قلت: ولا ما عمرٌو قائمًا.

ورَدَّ عليهم س(2) بإجماعنا على (إجازة)(3): ما زيدٌ ولا عمرٌو قائمَيْنِ، مع أنه لا يجوزُ: ما زيدٌ ولا ما عمرٌو، فقد أجازوا في أصل المسألةِ ما مَنَعوه في فرعها.

[٢٣٢]

مسألة(4)

قال لي بعضُ أصحابِنا: خَطَرَ لي أن الهمزة / في "أَقْسَط" للسَّلْب، ٦٩
والأصلُ: قَسَطَ، بمعنى: جار، فإذا قلت: أَقْسَط، فالمعنى: رَفَعَ الجورَ.

فقلتُ: هذا فاسدٌ؛ لأن قاعدة همزةِ السَّلْبِ أن تَدخُلَ لسَلْب المعنى المشتقِّ منه عن الفاعل، ويصيرَ الفاعلُ مفعولًا(5)، تقولُ: شكا زيدٌ فأَشْكَيته، أي: أَزَلْت شِكَايَته.

فكان على ذلك حقُّ "أَقْسَط" أن يَتَعَدَّى، فتقولُ: أَقْسَطت زيدًا، بمعنى: أَزَلْت قِسْطَه، أي: جَوْرَه، أي: الجورَ الذي فَعَلَه، لَمَّا عَلِمتَ من أنه كان فاعلًا،

---

(1) ينظر: الكتاب ١/٦٠، وارتشاف الضرب ٣/١٢٠٤، والهمع ٢/١٣٠.

(2) الكتاب ١/٦٠.

(3) في الأصل: «إحازت»، وهو خطأ.

(4) أعاد المؤلف هذه المسألة بتمامها في حاشية "مختصر مغني اللبيب"، أعلى الورقة ١٧٤/أ ويسارها، وصدَّرها بـ"فائدة أخرى من التذكرة".

(5) ينظر: الخصائص ٣/٧٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/١٥٩، وشرح الشافية للرضي ١/٨٣، ٩١، ٩٤، وارتشاف الضرب ١/١٧٣، والهمع ٦/٢٢، ٢٣.

وهذا لم يُستَعملْ متعديًا، وليس المعنى هنا كذلك، فبَطَل ما قال.

[٢٣٣]

مسألة

خَطَرَ لي أنه قد يكونُ للكوفيِّ مُستَمسَكٌ على أن "مَيْتًا" فَعِيلٌ، لا فَيْعِلٌ(1)، بقوله تعالى: ﴿أَحْيَيْنَا بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا﴾(2)، ولم تَلحَقِ الصفةَ التاءُ، وذلك إنما يجوزُ على أن يكون الأصلُ "فَعِيلًا"؛ لأنه الذي يقعُ بلفظٍ واحدٍ لكل شيءٍ(3)، نحو: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾(4)،

... فَبَيْنَنَـــا وبَيْـــنَهُمْ فَرِيـــقُ(5)

---

(1) يرى الكوفيون أن وزن: سيِّدٍ وهيِّنٍ وميِّتٍ وأشباهِها: فَعِيلٌ؛ لأن له نظيرًا في العربية، وأصلُها: سَوِيدٌ وهَوِينٌ ومَوِيتٌ، ثم أعلت عين الكلمة كما أعلت في الفعل، فقدمت الياء على الواو، فاجتمعت الواو والياء، والسابق منهما ساكن، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء. ويرى البصريون أن وزنها: فَيْعِلٌ. ينظر: الإنصاف ٢/٦٥٦.

(2) ق ١١. وهي قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع. ينظر: النشر ٢/٢٢٤.

(3) استدل سيبويه في الكتاب ٣/٦٤٣ بالآية نفسِها على أن وزن "فَيْعِل" يستوي فيه المذكر والمؤنث.

(4) التحريم ٤.

(5) شطر بيتٍ من الوافر، للمفضَّل النُّكري، وتمامه:

أحقًّـــا أنَّ جيرتَنـــا اســـتقلُّوا   فنيَّتُنـــا ونيَّـــتُهم فريـــقُ

روي: «ألم تر» بدل «أحقًّا». نيةٌ فريق: متفرقة. ينظر: الكتاب ٣/١٣٦، والأصول ١/٢٧٣، والتصريح ٢/٤٢، والخزانة ١٠/٢٧٧، وينظر: الأصمعيات ص ٢٠٠، واللسان ١٠/٣٠١ (ف ر ق)، وتاج العروس ٢٦/٢٩٨ (ف ر ق).

إلى غير ذلك.

فعرضت ذلك على بعضهم، فقال لي: إن "البلدة" ليست بمؤنث، وقد نص النحاة على أن التاء فيها ليست للتأنيث(٢).

فقلت: فرق بين قولهم: إن التاء فيه ليست للتأنيث، وبين قولك: إن اللفظ ليس (مؤنثا)(٣)، فلا يلزم من انتفاء كون التاء هنا للتأنيث كونُ اللفظة مؤنثا، وقد قال تعالى: ﴿رَبَّ هَٰذِهِ ٱلْبَلْدَةِ ٱلَّذِى حَرَّمَهَا﴾(٤).

فقال لي: إنما تكون التاء ممتنعة من "فعيل" الذي بمعنى مفعول، نحو: قتيل وجريح.

قلت: هيهات! "فعيل" بمعنى مفعول فيه تُرِكَ التاء إذا لم يُلبِس الأمر، وبمعنى / فاعل يجب فيها التاء، نحو: ظريفة وكريمة، إلا إذا استُعمل اللفظ للمفرد المذكر والمثنى والمجموع بلفظ واحد؛ فإنه يجوز أن يُستعمل للمؤنث كذلك، كما

(١) عجز بيت من الطويل، لم أقف على قائله، وتمامه:

[illegible] ... وأنت صديق

روي ... ينظر: المفصل ص ٣٥٤، والإنصاف ١/١٦٦، واللباب في علل البناء والإعراب ١/٢٢٠، والجنى الداني ص ٢١٨، ومغني اللبيب ص ٤٧، وشرح أبياته ١/٤٥٦، وخزانة ٥/٤٢٥، ١٠/٣٨١، وينظر: معاني القرآن للفراء ٢/٩٠، والزاهر ١/٢١٥، واللسان ٤/١٨١ (ح ر ر)، ١٠/١٩٤ (ص د ق)، ١٣/٣٠ (أ ن ن)، وتاج العروس ١٠/٥٢٣ (ح ر ر)، ٣٤/١٩٩ (أ ن ن).

(٢) ينظر: الأصول ٢/٤٠٨.

(٣) في الأصل: مؤنثه، وهو خطأ.

(٤) النمل ٩١.

[٢٣٤]

مسألة

خطر لصاحبنا شمس الدين ابن الصائغ(١) في نحو: ضربت لزيد، ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾(٢)، ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾(٣) أن اللام الزائدة هنا تتعلق.

قال: لأنها أُتي بها لتقوية العامل ضعيف بالتأخر، أو بكونه فرعا، فتتوقف على الوصول، بخلاف اللام في نحو:

(أريد)(٤) لأنسى ذكرها(٥) ... ...

فإنها لا تتعلق؛ لأنها زائدة، لا لتقوية العامل، فلم تشبه اللام في نحو: ضربت(٦)

(١) هو محمد بن عبد الرحمن بن علي الزمردي الحنفي، من علماء اللغة والأدب بمصر، أخذ عن أبي حيان، له: التذكرة، وشرح ألفية ابن مالك، وحاشية على مغني اللبيب، وغيرها، توفي سنة ٧٧٦. ينظر: الدرر الكامنة ٥/٢٤٨، وبغية الوعاة ١/١٥٥.

(٢) البروج ١٦.

(٣) البقرة ٩١.

(٤) في الأصل: ... وهو خطأ.

(٥) بعض بيت من الطويل، لكثير، وتمامه:

أريد لأنسى ذكرها فكأنما ... تمثل لي ليلى بكل سبيل

ينظر: اللامات للزجاجي ص ١٣٨، والجنى الداني ص ١٢١، ومغني اللبيب ص ٢٨٥، وشرح أبياته ٤/٣٠٥، وينظر: معاني القرآن للأخفش ١/١٦٩، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/١٥٥، ٣/٤٢٦، واللسان ٢/١٨٨ (ر و د).

(٦) كذا في الأصل، ولعل الصواب: ضربت.

يزيد، في أنها وسلّت، لأن ما قوي على الشيء، كالمتحوّز له.

قلت: والنزاع يؤول بينه وبين الناس في التسمية، فهو يسمّيها (التعظيم)(١)، وغيره لا يقول ذلك، وهذا قريب، ولا شك أن لهذه مزية على سائر الحروف الزائدة.

[٢٣٥]

مسألة

قوله صلى الله عليه وسلم: «يُجمع خلقُ أحدكم في بطن أمه أربعين يومًا نطفةً، ثم يكون علقةً مثل ذلك، ثم يكون مضغةً مثل ذلك، ثم يُرسِلُ الله إليه الملك»(٢)، وفي حديث آخر: «إذا مرّ عليه ثنتان وأربعون أرسل الله الملك»(٣) هذا معنى الحديثين، وظاهرهما التعارض كما ترى.

وأجاب عن ذلك بعضُ المحققين بإقرار الثاني على ظاهره لمّا لم يُمكنه فيه التأويل(٤)، و(تأوّل)(٥) الأول بأن قوله: "ثم يُرسِلُ الله الملك" ليس معطوفًا على ما يليه، بل على قوله: "أربعين يومًا / نطفةً"، وإنما أخّره؛ لأن هذه الأشياء -التي هي /٨٠
نطفة، وكونه علقة، وكونه مضغة- أمورٌ متناسبة، لأنها حدثتْ في خَلْقه، وإنما

---

(١) في الأصل: «متعظم»، وهو خطأ.

(٢) أخرجه البخاري ٣٢٠٨، ٣٣٣٢، ٦٥٩٤، ٧٤٥٤، ومسلم ٢٦٤٣.

(٣) أخرجه مسلم ٢٦٤٥.

(٤) في الحاشية تعليق، لعله للمؤلف، نصه: «قلت: وفيه نظر، لأن الذي يحتمل التأويل أيضًا بأن يكون "ثنتان" عبارة عن أربعين، ويكون قوله: "وأربعون" «مكمّلًا» لها، فهو مثل قوله في الحديث الآخر: "يجمع خلق أحدكم" إلى آخره. وفي الأصل: «مكمل»، وهو خطأ.

(٥) في الأصل: «تأويل»، وهو خطأ.

إرسال الملك فأمر خارج عنها، وأجنبيٌّ منها، فلهذا أخّر.

ويجعله مثل قوله تعالى: ﴿وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنسَانِ مِن طِينٍ * ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُ مِن سُلَالَةٍ مِّن مَّاءٍ مَّهِينٍ * ثُمَّ سَوَّاهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِن رُّوحِهِ﴾(١)، وبيانه: أن الإنسان آدم عليه السلام، وتسويته لم (تكن)(٢) بعد خلق نسله من سلالة من ماء مهين، بل قبل ذلك، فثبت أن قوله: "ثم سوّاه" إنما هو عطفٌ على خلق الإنسان، لا على خلق نسله، وإنما أخّره؛ لأنه لمّا ذكر أصل أبي البشر ناسب ذكر أصل بنيه، فلهذين الشيئين تناسبٌ اقتضى أن لا يُفصَل بينهما بالمعطوف الذي هو من تتميم الخلق.

قلت: وهذا المحكيُّ عنه هذا القول هو ابن الحاجب(٣) رحمه الله، وهو قولٌ حسنٌ لو سلم من القدح؛ فإن إرسال الملك إنما هو لاثنين و(أربعين)(٤)، لا بعد الأربعين، وكلامه إنما يمشي لو كان إرساله بعد الأربعين.

ويمكن أن يُجاب عن هذا بأن قوله: "يكون أربعين يومًا نطفةً ... ثم يُرسِلُ الله الملك" لا يُنافي أن يقول: "إذا مرّت عليه اثنتان وأربعون أرسل الله الملك"، لأن الأول مع الثاني صادقٌ بأن يُقال: ثم يُرسِل الله الملك بعد ذلك، وذلك أعمّ من أن يُرسِلَه بعد الأربعين بيوم أو يومين، وهذه هي الجهة التي تقتضيها ثمّ، لا

---

(١) السجدة ٧-٩.

(٢) في الأصل: «يكن»، وهو خطأ.

(٣) ينظر: البرهان في علوم القرآن للزركشي ٤/٢٩٥، وفتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر ١١/٤٨٥.

(٤) في الأصل: «الأربعين»، وهو خطأ.

ترى أنه لو كان إرسالُ المَلَكِ عقيبَ تمام الأربعين لم يَحْسُن استعمالُ "ثُمَّ"، فتدبَّرْ ما قلتُه، فإنه بديعٌ إن شاء الله تعالى.

فإن قلتَ: فهذا يُبْرِزُ عليك سؤالًا آخر، وهو ألا يكون انتقاله من المضغة إلى العلقة على رأس الأربعين، / وكذا في النطفة مع المضغة؛ لِمَا يقتضيه "ثُمَّ" من التراخي(1)، وظاهرُ الحديث خلافُه؛ لأنه لو بقي علقةً أو مضغةً أكثر من أربعين لم يُحَدَّدْ بالأربعين.

ووجهُ وُرُودِ هذا السؤال: أنك قرَّرتَ نزولَ المَلَك عند انقضاء المئة وأربعين، وجعلتَ ذلك في قوله: "ثم يُرسِلُ اللهُ المَلَكَ"، أي: بعد الأربعين، وذلك في الاثنين والأربعين، كما فسَّره الحديثُ الآخر، فهلَّا وجب أن يكون قوله: "ثم يكون مضغةً كذلك" بعد تمام الأربعين بمهلة يومٍ أو يومين، وحينئذٍ ينتقل من قوله إلى كونه مضغةً أو علقةً مثلَ ذلك، أي: أربعين، فدلالةُ "ثُمَّ" تنافي التنصيصَ على هذا العدد؟

قلتُ: الجوابُ من وجهين:

الأول: أنا نُسَلِّمُ المهلة، لكن لا نُسَلِّمُ أنها هنا في الأيام، بل بالنسبة إلى الساعات، وحينئذٍ لا يُنافيه التحديدُ بالأربعين، بل يبقى علقةً في نصف اليوم الذي هو الحادي و(الأربعون)(2)، ثم يبقى مضغةً إلى آخر اليوم الحادي والأربعين بعد ذلك.

والثاني: أن الشيء إذا كان واقعًا على إِثْرِ عددٍ مخصوص، تارةً يُعَبَّرُ عنه في

(1) كتب المؤلف أولًا: «الترتيب»، ثم كتب فوقها: «التراخي»، وصحح عليها، ولم يضرب على الأولى.
(2) في الأصل: «الأربعين»، وهو خطأ.

ويكونه بعد الأول بحسب أول المدة(1)، فتأتي بـ "ثُمَّ"، وتارةً بحسب آخرها، فتأتي بالفاء.

وهذا الجواب يُحِلُّ الإشكالَ(2) الذي يُورَدُ على قوله تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰهُ نُطْفَةً فِى قَرَارٍ مَّكِينٍ * ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً﴾(3) مع قوله تعالى: ﴿فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ﴾(4)، بالنظر إلى خلق العلقة مضغةً، جاء في هذه الآية معطوفًا / بـ "ثُمَّ"، وفي تلك بالفاء، والسِّرُّ فيه ما ذكرتُ لك، والله أعلم.

[٢٣٦]

مسألة

قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ﴾(5)، لم يتقدَّم على "حتى" ما يكون غاية له، وسُئلنا عن ذلك، فقال أحمدُ الحلبيُّ(6): هذا غاية لحمله وفصاله، فكأنَّ غاية ذلك: "حتى إذا بلغ".

(1) كتب المؤلف لحقًا بين السطرين: «أي: أول المدة الواقعة هي بعضها».
(2) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٢٠٨، ١٢٠٩، ومغني اللبيب ص ٢١٤، ٢١٥، والبرهان للزركشي ٤/٢٩٦، ٢٩٧.
(3) المؤمنون ١٣، ١٤.
(4) الحج ٥.
(5) الأحقاف ١٥.
(6) هو أحمد بن يوسف المعروف بالسمين، أبو العباس، نشأ بحلب، ونزل ومات في مصر، عالم بالقراءات والنحو، أخذ عن أبي حيان، له: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، وعمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، وشرح التسهيل، وغيرها، توفي سنة ٧٥٦. ينظر: غاية النهاية ١/١٥٢، والدرر الكامنة ١/٤٠٢، وبغية الوعاة ١/٤٠٢.

فقلتُ: هذا يقولُه النحاةُ في لام العاقبةِ في: ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾[1]، وأنَّ المعنى: الْتَقَطُوه، فكانت العاقبةُ هذه، وأما الغايةُ فباطلٌ؛ لأنه يُشتَرطُ في الغاية الاستمرارُ إلى الحدِّ الذي جُعِل غايةً، والحَمْلُ والفِصَالُ ليس مستمرًّا إلى بلوغ الأَشُدِّ، وإنما هذا غايةٌ لمحذوفٍ، أي: و(استمرَّ به)[2] الحالُ ومضى على شأنه، إلى أن بلغ أَشُدَّه[3].

[٢٣٧]

مسألة

قولُك: بَيْنَا أنا جالسٌ جاء عمرٌو:

اعْلَمْ أن "بين" تقعُ للزمان والمكانِ، فالذي للزمان كقولك: سرت طويلًا بين يومٍ وليلةٍ، ومثالُه للمكان:

... ... بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ[4]

(١) القصص ٨.

(٢) في الأصل: «استمرته»، وهو خطأ.

(٣) كأنَّ السمين الحلبي رجع إلى قول ابن هشام، فإنه قال في الدر المصون ٦٦٩/٩: «قوله: "حتى إذا بلغ": لا بد من جملةٍ محذوفةٍ تكون "حتى" غايةً لها، أي: عاش واستمرت حياته حتى إذا».

(٤) بعض بيتٍ من الطويل، لامرئ القيس، وهو أول معلقته، وتمامه:

قِفَا نَبْكِ مِن ذِكرى حبيبٍ ومنزلِ ... بِسِقْطِ اللِّوَى بين الدَّخُولِ فحَوْمَلِ

روي: «وحومل» بدل «فحومل». السِّقْط: مُنقَطَع الرمل، واللِّوَى: حيث يسترق ويلتوي، والدخول وحومل: موضعان. ينظر: ديوان امرئ القيس ص ٨، والإنصاف ٥٤٠/٢، وشرح الكافية الشافية ١٢٠٧/٣، والجنى الداني ص ٦٣، ومغني اللبيب ص ٢١٤، ٢١٥، ٤٦٦، وشرح أبياته ٢١/٤، والخزانة ٦/١١-٢٥، وينظر: الصاحبي ص ١٤٢، وجمهرة اللغة ٥٦٧/١، ٥٨٠، واللسان ١٨٢/١١ (ح م ل)، وتاج العروس ٣٥٨/١٩ (س ق ط)، ٣٥٥/٢٨ (ح م ل)، ٤٨٤/٢٨ (د خ ل).

وفي هذين لا (تستدعي)[1] جوابًا، ولا تلحَقُها ألِفٌ.

وأما التي تُضافُ للمصدرِ والجملةِ، فقد يجيءُ الجوابُ، وتَلحَقُها الألفُ، ولا تضافُ لمفردٍ غيرِ مصدرٍ، ومِنْ ثَمَّ لم يَجُزْ في قول الشاعر:

تَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَـهُ[2] ... ...

أن يكون الضميرُ في موضع خفضٍ، كما قدَّمنا.

قال ابنُ جِنِّي[3]: «لا بُدَّ من تقديرِ مضافٍ، فيُقَدَّرُ في نحو قولِ الشاعرِ:

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَـهُ ... ...

بين أوقاتِ هو يَشري». قال: «وجاز أن يُضافَ للأوقات؛ لمُشَابَهته المصدرَ».

قال: «ولا يجوزُ: جلست بينا أمامِك وورائِك؛ لأن ظرف المكانِ جُثَّةٌ، فلا نِسبةَ بينه وبين المصدرِ».

وذهب ابنُ عصفورٍ[4] إلى أنه لا حَذْفَ، إذ لا داعيَ لذلك؛ لأن إضافة

٧١/ب ظروفِ الزمانِ إلى الجُمَل سائغٌ، وأيضًا فإن المضاف / المحذوفَ لا يجوزُ أن تُقَدَّرَ الجملةُ قائمةً مَقَامَه؛ لأن ذلك إنما فَعَلَتْه العربُ في المفردات، فإذا كان كذلك

(١) في الأصل: «يستدعي»، وهو خطأ.

(٢) بعض بيتٍ من الطويل، للعُجَير السلولي، وتمامه:

فبيناهُ يشري رحلَه قال قائلٌ: ... لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاطِ نَجِيبُ؟

روي: «رث المتاع» بدل «رخو الملاط»، و«طويل» بدل «نجيب». ينظر: الأصول ٤٣٩/٣، ٤٦٠، والخصائص ٦٩/١، والإنصاف ٤١٧/٢، ٥٥٧، واللباب في علل البناء والإعراب ٤٨٨/١، ١٠١/٢، وينظر: اللسان ٤٣٥/٣ (هـ د ب د)، ٤٧٦/١٥ (ها)، وتاج العروس ٣٩٣/١ (ك ف أ)، ٥٤٠/٤٠ (ها).

(٣) لم أقف على كلامه، وله كلام بنحوه في التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص ٣٩٠، ٥٥٧.

(٤) لم أقف على كلامه.

فيَلزمُه[1] أن المضاف إليه حُذِفَ[2]، ولم يُقَمْ مُقامَه شيءٌ، وذلك إنما يجوزُ في الشعر أو شذوذٍ من الكلام، بشرطِ تَقَدُّمِ ذكرِ المضافِ المحذوفِ، كقراءة بعضِهم[3]: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْآخِرَةِ﴾[4].

وإذا كان كذلك فيَنبغي أن لا يُذهَب في نحو:

فَبَيْنَـــاهُ يَشْـــرِي رَحْلَـــهُ ... ...
...

أن الأصل: بينَ أوقاتٍ؛ لأن عنه مندوحةً، ولأن المضاف إليه (المحذوفَ)[5] لم يَتَقَدَّمْ ذكرُه، ولأن المضاف إليه إذا حُذِف ولم يُقَمْ شيءٌ مُقامَه لم يكنْ بُدٌّ من تنوينه[6]، نحو: ﴿وَكُلًّا فَضَّلْنَا﴾[7].

قال[8]: اللهمَّ إلا أن يكون المضافُ بعد الحذفِ على صورة ما لم يُحذَفْ ما أُضِيف إليه؛ فإنه لا تنوينَ مع: «قُطِعَ يدَ ورِجْلَ مَنْ قالها»[9]، الأصلُ عند س[10]:

(١) أي: يلزم ابن جني.

(٢) تردد الكلام في هذه المسألة بين وصف "أوقات" بالمضاف ووصفه بالمضاف إليه، ويصح فيه الأمران، لأنه مضافٌ إلى الجملة بعده، وأضيف "بينا" إليه.

(٣) هو ابن جماز. ينظر: المحتسب ٢٨١/١، وشواذ القراءات للكرماني ص ٢٠٩.

(٤) الأنفال ٦٧.

(٥) في الأصل: «للمحذوف»، وهو خطأ.

(٦) أي: تنوين المضاف.

(٧) الأنعام ٨٦.

(٨) يعني: ابن عصفور.

(٩) رواه الفراء في معاني القرآن ٣٢٢/٢ عن أبي ثروان العُكْلي، بلفظ: «قطع الله الغداةَ يدَ ورِجْلَ من قاله».

(١٠) الكتاب ١٧٦/١-١٨٠.

يدَ مَنْ قالها ورِجْلَه، فحُذِف الضميرُ، وقُدِّم حرفُ العطفِ والمعطوفُ على المضاف إليه، ولم يُنَوَّنِ "الرِّجْلُ"؛ لأنه مضافٌ في المعنى.

واختُلف في ألف "بينا" على أربعة أقوالٍ:

أحدها: أنها زائدةٌ للإشباع.

وهو الصحيحُ.

والثاني: أنها كألِفِ "شَرْوَى" للتأنيث.

وهو مردودٌ بأن الظرف الغالبُ عليه التذكيرُ، وألفُ التأنيثِ إنما بابُها أن تلحق من الأسماء ما كان واقعًا على مؤنثٍ.

والثالث قولُ الفَرَّاءِ[1]: إنها محذوفةٌ من "بَيْنَمَا".

قال أبو الفَتْحِ[2]: وهذا يَحتَاجُ إلى وَحْيٍ يُصَدِّقُه.

والرابع لابن خَرُوفٍ[3]: إنْ دخلتْ على جملةٍ فالألفُ زائدةٌ، و"بينَ" مضافةٌ إلى الجملة، أو كافَّةٌ لـ"بين" عن الإضافة، فلا موضعَ (للجملة)[4]. قال[5]: وهذا الثاني المختارُ؛ لرفع المفردِ بعدها.

(١) ينظر: تأويل مشكل القرآن ص ٣٠٧، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص ٣٩٠، ٥٥٧، والخزانة ٦٢/٧.

(٢) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص ٣٩٠، ٥٥٧، نقلًا عن الفارسي.

(٣) هو علي بن محمد بن علي الإشبيلي، أبو الحسن، من كبار علماء النحو بالأندلس، أخذ عن أبي بكر بن طاهر الخِدَب، له: شرح كتاب سيبويه، وشرح الجمل، وغيرها، توفي سنة ٦٠٩، وقيل غير ذلك. ينظر: معجم الأدباء ١٩٦٩/٥، وإنباه الرواة ١٩٢/٤، وبغية الوعاة ٢٠٣/٢.

(٤) في الأصل: «للحمل»، وهو خطأ.

(٥) يعني: ابن خروف.

وردُّ هذا القولُ بأنه لم يثْبُتْ كونُ الألفِ كافّةً، وأيضًا فقد ثبت أنها زائدةٌ غيرُ كافَّةٍ، بدليلِ خفضِ المصدرِ بها، فلْتُحْمَلْ على ذلك إذا[1]/ وقع بعدها الجملةُ. ٧٢

[٢٣٨]

مسألة

من "التَّذْكِرة" للفارسي[2]: «قولُه تعالى: ﴿هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ﴾[3]، أي: هل يسمعون دعاءكم؛ لأنك لا تقولُ: سمعت؛ حتى تَصِلَ به شيئًا مسموعًا، ويدلُّ عليه: ﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَآءَكُمْ﴾[4]».

[٢٣٩]

مسألة[5]

قولُه تعالى: ﴿وَقَالَتْ أُولَىٰهُمْ لِأُخْرَىٰهُمْ﴾[6] قد يُستَشكلُ، فيُقالُ: الوجهُ أن يُستعمل مع الأُولَى: الآخِرةُ، لا: الأُخرى، مثلُ: ﴿نَكَالَ ٱلْآخِرَةِ وَٱلْأُولَىٰٓ﴾[7]، و: ﴿لَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلْأُولَىٰ وَٱلْآخِرَةِ﴾[8].

(١) مكررة في الأصل في ظهر الورقة.
(٢) لم أقف عليه في مختار التذكرة لابن جني.
(٣) الشعراء ٧٢.
(٤) فاطر ١٤.
(٥) أشار إلى هذه المسألة من "التذكرة": الشهاب الخفاجي في شرح درة الغواص ص ١٦٨.
(٦) الأعراف ٣٩.
(٧) النازعات ٢٥.
(٨) القصص ٧٠.

والجوابُ: أن العرب فَعَلَتْ غيرَ ما اعترض به السائلُ، وهو قولُ أميةَ[1]، وهو جاهليٌّ:

وَقَدْ عَلِمْنَا لَوَ انَّ العِلْمَ يَنْفَعُنَا ... أَنْ سَوْفَ تَلْحَقُ أُخْرَانَا بِأُولَانَا[2]

وليس الشيءُ وإن كَثُرَ يدلُّ على امتناعِ استعمالِ غيرِه، ألا ترى إلى قوله: ﴿ثَالِثُ ثَلَـٰثَةٍ﴾[3] و﴿ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ﴾[4]؟ وليس يمتنعُ: ثاني واحدٍ، ولا: ثالثُ اثنين، وقال الله تعالى: ﴿رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾[5]، وقال تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَـٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾[6].

ألا ترى أن أول الأشياءِ أحدُها الذي هو أوّلُ؟ فيجوزُ أن يُقابَلَ بواحدٍ من الأشياءِ هو تمامُها، فيُقالَ فيه: آخِرٌ.

[٢٤٠]

مسألة

قولُه تعالى حاكيًا عن فِرعونَ: ﴿أَلَيْسَ لِى مُلْكُ مِصْرَ وَهَـٰذِهِ ٱلْأَنْهَـٰرُ تَجْرِى

(١) هو ابن أبي الصلت.
(٢) البيت من البسيط. روي: «يلحق» و«تتبع» بدل «تلحق». ينظر: ديوان أمية بن أبي الصلت ص ١٣٥، وكتاب الشعر للفارسي ٤٢٢/٢، والمسائل الشيرازيات ٢٧/١، وأمالي ابن الشجري ٤٣/١، ٤٥٧/٢، ١٥٦/٣.
(٣) المائدة ٧٣.
(٤) التوبة ٤٠.
(٥) الكهف ٢٢.
(٦) المجادلة ٧.

مِن تَحۡتِيٓۚ أَفَلَا تُبۡصِرُونَ ۝ أَمۡ أَنَا۠ خَيۡرٞ﴾[1]، في هذا الموضعِ بحثٌ في أمرين:

أحدهما: الجملةُ من قوله: "وهذه الأنهار تجري"، فنقولُ: هي حاليَّةٌ من الياء المجرورة باللام.

وأجاز قومٌ[2] كونَ "هذه الأنهار" معطوفًا على "مُلكُ مِصرَ"، وعلى هذا يكونُ قولُه: "تجري من تحتي" حالًا من المعطوف.

وهذا يُؤدِّي إلى ما فرَّ منه بعضُ أهلِ الأصولِ[3] في: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ / تَأۡوِيلَهُۥٓ ٧٢/ب
إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾[4]؛ فإنهم مَنَعوا كونَ "الراسخون" معطوفًا على الفاعل؛ لأن "يقولون" حالٌ من "الراسخون" لا غيرُ، فيُؤدِّي إلى مجيء الحالِ من المعطوف دونَ المعطوفِ عليه.

ورُدَّ عليه بقوله تعالى: ﴿وَوَهَبۡنَا لَهُۥٓ إِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ نَافِلَةٗ﴾[5]، وبأن ذلك لا مانعَ منه لا في الصناعة ولا في المعنى.

وهذا الـمُجَوِّزُ آيتُنا أن تكون من ذلك؛ هو وهذا المانعُ طَرَفًا -في اعتقاد الجوازِ- نقيضٍ[6]، فهذا جَوَّزَ -بلا مُحْوِجٍ- ما مَنَعَه ذاك.

---

(١) الزخرف ٥١، ٥٢.

(٢) كالزمخشري في الكشاف ٣/٤٢٢.

(٣) ينظر: المحصول للرازي ١/٣٨٧، والإحكام للآمدي ١/١٦٧، وبيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب لأبي الثناء الأصفهاني ١/٤٧٥.

(٤) آل عمران ٧.

(٥) الأنبياء ٧٢.

(٦) كذا في الأصل.

الثاني: في "أم"، فنقولُ: اختُلف فيها: هل هي متصلةٌ أو منقطعةٌ؟[1]

فعلَى دعوى الانقطاعِ تكونُ بتقديرِ "بل"، أي: بل أنا خيرٌ، كما في: ﴿أَمۡ هَلۡ تَسۡتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ﴾[2]، أو "بل" والهمزة، مثل: ﴿أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخۡلُقُ بَنَاتٖ﴾[3]، أي: بل أتَّخذَ بناتٍ؟ وذلك على سبيل التقريرِ؛ لأنهم يقولون في جواب ذلك: نَعَمْ، أنت خيرٌ، كما في: "أم اتَّخذَ ممَّا يخلقُ"، لا بُدَّ من تقديرها بـ"بل" والهمزةِ.

وعلى دعوى الاتصالِ -وهو الراجحُ، وسيبويهِ[4] في هذا الطَّرَفِ- اختُلف في الـمُعَادِلِ:

فقيل: محذوفٌ[5]، كقول الشاعرِ[6]:

دَعَـانِي إِلَيْهَـا القَلْـبُ إِنِّي لِأَمْـرِهِ سَمِيـعٌ، فَمَـا أَدْرِي أَرُشْـدٌ طِلَابُهَـا؟[7]

التقديرُ: أم غَيٌّ.

وهذا باطلٌ؛ لأن في الآية حَذْفَ المعطوفِ وإبقاءَ حرفِ العطفِ، وفي

---

(١) ينظر: الكتاب ٣/١٧٣، والمقتضب ٣/٢٩٥، وينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٣٥٧، والتبيان للعكبري ٢/٢٢٨، والبحر المحيط ٨/٢٢، ٢٣، والدر المصون ٩/٥٩٧.

(٢) الرعد ١٦.

(٣) الزخرف ١٦.

(٤) الكتاب ٣/١٧٣.

(٥) والتقدير: أفلا تبصرون أم تبصرون، ثم استأنف، فقال: أنا خير.

(٦) هو أبو ذُؤيب الهذلي.

(٧) البيت من الطويل. روي: «عصاني» بدل «دعاني»، و«سريع» و«مطيع» بدل «سميع». ينظر: شرح أشعار الهذليين للسكري ١/٤٣، وشرح الكافية الشافية ١/٥٠١، ومغني اللبيب ص ١٨، ٦٤، ٨٢٠، وشرح أبياته ١/٢١، وينظر: المزهر ٢/٢٨٥.

البيت حذفُهما، وهو أسهلُ، فلا يلزمُ من جواز البيتِ جوازُ الآيةِ على هذا التقديرِ.

وقال بعضُهم -أظنُّه الواحِديُّ[1]-: هذا كما تقولُ: أتفعلُ هذا أم لا؟

قلتُ: وهذا أيضًا غيرُ جَيِّدٍ؛ لأن في المثال "لا"، والفعلُ يُحذَفُ بعدها، كما قالوا: ((افْعلْ هذا (إمَّا)[2] لا))[3]، أي: إنْ كنت لا تفعلُ غيرَه.

وقيل: المعادلُ: "أنا خيرٌ"، وكأنه قال[4]: / أم أنتم بُصَراءُ؟ وأقام "أنا خيرٌ" ٧٣
مُقامَه؛ لأنهم إذا عَلِموا أنه خيرٌ كانوا بُصَراءَ عنده، فالمُعادِلُ في الحقيقة إبصارُهم، لكنَّه أُقِيم السببُ مُقامَ المُسَبَّبِ؛ لأن إخبارَهم بخيريَّته وزيادةِ فَضْله ناشئٌ عندهم عن إبصارهم، وإلى هذا نَحا سِ[5]، والزَّمَخْشريُّ[6] تَبِعه في ذلك.

وعلى القول بأن المعادل محذوفٌ، فالوقفُ على "أم"، وعلى القول الآخرِ لا يجوزُ، والله أعلمُ.

[٢٤١]

---

(١) البسيط ٥٧/٢٠ نقلًا عن أبي علي الجرجاني صاحب كتاب "نظم القرآن". والواحدي هو علي بن أحمد بن محمد النيسابوري، أبو الحسن، أحد أئمة التفسير واللغة، له: البسيط، والوسيط، والوجيز في التفسير، وأسباب النزول، وغيرها، توفي سنة ٤٦٨. ينظر: معجم الأدباء ١٦٥٩/٤، وإنباه الرواة ٢٢٣/٢، وبغية الوعاة ١٤٥/٢.

(٢) في الأصل: «ام»، وهو خطأ.

(٣) ينظر: الكتاب ٢٩٤/١، والمقتضب ١٥١/٢، والزاهر ١٦٠/١.

(٤) قوله: «وكأنه قال» مكرر في الأصل في ظهر الورقة.

(٥) الكتاب ١٧٣/٣.

(٦) الكشاف ٤٢٣/٣.

مسألة

غ: خطَرَ لي في وقتٍ أن مِنْ تقييد المعطوفِ بما لم يُقيَّدْ به المعطوفُ عليه قولَه تعالى: ﴿وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥ وَرُسُلَهُۥ بِالْغَيْبِ﴾[1]؛ فإن "بالغيب" تقييدٌ لنصرة الرسولِ عليه السلامُ دون نصرته تعالى، إذ لا يغيبُ شيءٌ عنه تعالى.

ثم رأيتُه مُنتقِضًا بقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِالْغَيْبِ﴾[2]، ﴿مَّنْ خَشِيَ الرَّحْمَٰنَ بِالْغَيْبِ﴾[3].

فيُقالُ: قولُه في سورة الحديدِ: "بالغيب" حالٌ منهما، والجوابُ عن نسبة الغيبِ في جهة اللهِ تعالى واحدٌ في الجميع، وإنما المعنى -واللهُ أعلمُ-: خَشِيَ الرحمنَ غائبًا عن مراءاة الناسِ، وكذا: "يخشون ربَّهم بالغيب"، وكذا: "ينصره بالغيب"، أي: لا يُقاتِلُ رياءً، بل ينصرُ اللهَ ورُسُلَه مُلتبِسًا بالغيب عن المراءاة.

[٢٤٢]

مسألة[4]

قولُ الناسِ: ما أعظمَ اللهَ، و: ما أحكمَ اللهَ.

---

(١) الحديد ٢٥.

(٢) الأنبياء ٤٩، وفاطر ١٨، والملك ١٢.

(٣) ق ٣٣.

(٤) ينظر: فتاوى تقي الدين علي بن عبدالكافي السبكي ٣٢٠/٢-٣٢٣، ففيها ما هاهنا سوى آخر المسألة. وقال الشهاب الخفاجي في حاشية تفسير البيضاوي ٩٢/٦: «وسئل ابن هشام عنه؛ فكتب رسالة في جوازه». وينظر: المقتضب ١٧٦/٤، والبرهان للزركشي ٣١٨/٢، والهمع ٤٦/٦-٤٧.

هذه مسألةٌ سُئِلَ عنها جماعةٌ من علمائنا، ووقع فيها نِزاعٌ شديدٌ، فمِنْ مُجَوِّزٍ، ومِنْ مانعٍ، وحَكَى بعضُهم الإجماعَ على مَنْعها، وهو غَلَطٌ، وسنذكرُ ما وقع لنا فيها، وبالله التوفيق:

قال ابنُ السَّرَّاجِ(١): «وقد حُكِيَتْ ألفاظٌ من أبوابٍ مختلفةٍ مُستَعملةٌ بحالِ التعجبِ، فمِنْ ذلك: ما أنت من رجلٍ، تعجُّبٌ، ولا إله إلا الله، وكاليوم رجلًا، / ٧٣/
وحسبُكَ بزيد رجلًا، ومن رجلٍ، والعظمةُ لله من ربٍّ» انتهى.

فقولُه: "العظمةُ لله من ربٍّ" دليلٌ لجواز التعجبِ في صفات اللهِ تعالى، وإن لم تكنْ بصيغة "ما أَفْعَلَه" و"أَفْعِلْ به"، ومن جهة المعنى لا فرقَ من حيثُ كونُه تعجبًا.

وقال كمالُ الدينِ أبو البركاتِ عبدُالرحمنِ بنُ محمدِ بنِ أبي سعيدٍ الأنباريُّ(٢) في كتاب "الإنصافِ"(٣) ما مُلَخَّصُه: «ذهب الكوفيون إلى أن "أَحْسَنَ قومًا" و"أَحْسَنَ زيدًا" اسمٌ، والبصريون إلى أنه فِعْلٌ، والتقديرُ: شيءٌ حَسَّنَ زيدًا.

وأورد الكوفيون عليهم قولَهم: ما أعظمَ اللهَ، وقالوا: لو كان التقديرُ ما زعمتم وجب أن يكون التقديرُ: شيءٌ أعظمَ اللهَ، واللهُ تعالى عظيمٌ لا بجَعْلِ جاعلٍ.

والجوابُ: أن معنى: ما أعظمَ اللهَ: شيءٌ أعظمَ اللهَ، أي: وَصَفَه بالعظمة،

---

(١) الأصول ١/١٠٩.

(٢) أحد أئمة النحو واللغة، أخذ عن ابن الشجري والجواليقي، وأكثر التصنيف، له: نزهة الألِبَّاء في طبقات الأدباء، والإنصاف في مسائل الخلاف، وأسرار العربية، وغيرها، توفي سنة ٥٧٧. ينظر: إنباه الرواة ٢/١٦٩، وبغية الوعاة ٢/٨٦.

(٣) ١/١٠٤-١٠٦، ١١٨، ١١٩.

كما تقولُ: عَظَّمتُ عظيمًا، ولذلك الشيءِ ثلاثةُ معانٍ:

أحدها: أن يُعنَى بالشيء مَنْ يُعَظِّمُه من عباده.

والثاني: ما يدلُّ على عظمته وقدرته من مصنوعاته.

والثالث: نفسُه تعالى، أي: إنه عظيمٌ لنفسه، لا لشيءٍ جَعَلَه عظيمًا، فرقًا بينه وبين غيره.

وحُكِيَ لي أن بعض أصحابِ المُبرِّدِ قَدِمَ من البصرة إلى بغدادَ قبل قدومِ المُبرِّدِ، فحضر حلقةَ ثَعْلَبٍ، فسُئِلَ عن هذه المسألةِ، فأجاب بجواب أهلِ البصرة، وقال: التقديرُ: شيءٌ أَحْسَنَ زيدًا، فقيل له: ما تقولُ في قولنا: ما أعظمَ اللهَ؟ فقال: شيءٌ أعظمَ اللهَ، فأنكروا عليه، وقالوا: هذا لا يجوزُ؛ لأنه عظيمٌ لا بجَعْلِ
جاعلٍ، ثم سَحَبوه من الحلقة، فأخرجوه، فلما قَدِمَ المُبرِّدُ، أوردوا عليه هذا(١) / ٧٤/
الإشكالَ، فأجاب بما قدَّمنا، فبان بذلك قُبحُ إنكارِهم عليه، وفسادُ ما ذهبوا إليه.

وقيل: يَحتملُ أن يكون قولُنا: "شيءٌ أعظمَ اللهَ" بمنزلة الإخبارِ أنه عظيمٌ، لا أنَّ شيئًا جَعَلَه عظيمًا؛ لاستحالة ذلك.

وأما "ما أقدرَ اللهَ" فإنه -وإن كان للتعجب- فالمرادُ به المبالغةُ في وَصْفه تعالى بالقدرة، كقوله تعالى: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾(٢)، جاء بصيغة الأمرِ، وإن لم يكن في الحقيقة أمرًا، وإن شئت قدَّرته على ما قدَّمنا» انتهى مُلَخَّصُ كلامِ ابنِ الأنباريِّ.

وهو نصٌّ صريحٌ في المسألة، وناطقٌ بالاتفاق على صحة إطلاقِ هذا

---

(١) مكررة في ظهر الورقة.

(٢) مريم ٧٥.

اللفظِ، وأنه غيرُ مستَنكَرٍ، ولكنَّهم جَوَّزوا أن يَبْقى على حقيقته من التعجب على الأوجه الثلاثةِ، أو يُجْعَلَ مجازًا عن الإخبار، وأما إنكارُ اللفظِ فلم يَقُلْ به أحدٌ.

وذكر أبو الوليدِ الباجيُّ[1] في كتاب "السُّنَنِ" من تَصْنيفه أدعيةً، منها: «ما أَحْلَمَكَ عَمَّنْ عَصَاكَ، وأقربَكَ مِمَّنْ دعاكَ، وأعطفَكَ على مَنْ سألكَ»[2]، وأنشد لبعضهم[3]:

سُـــبْحَانَكَ اللَّهُـــمَّ مَـــا أَحَـــلَّ عِنْـــدِي مَثَلَـــكْ[4]

وقال الزَّمَخْشريُّ[5] في قوله تعالى: ﴿أَبْصِرْ بِهِۦ وَأَسْمِعْ﴾[6]: «إنه جاء بما دلَّ على التعجب من إدراكه للمسموعات والمُبصَراتِ؛ للدلالة على أن أمرَه في الإدراك خارجٌ عن حدِّ ما عليه إدراكُ السامعين والمبصِرين؛ لأنه يُدرِكُ أَلطَفَ الأشياءِ وأصغرَها كما يُدرِكُ أكبرَها حَجْمًا و(أَكْثَفَها)[7] جِرْمًا، ويُدرِكُ البواطنَ كما يُدرِكُ الظواهرَ».

(١) هو سليمان بن خلف بن سعد الأندلسي، أحد أئمة الفقه والحديث، له: المنتقى في شرح الموطأ، والتعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، والسنن في الرقائق والزهد، وغيرها، توفي سنة ٤٩٤. ينظر: معجم الأدباء ١٣٨٧/٣، وسير أعلام النبلاء ٥٣٥/١٨، والوافي بالوفيات ٢٢٩/١٥.

(٢) أورده ابن الحاج (ت ٧٣٧) في آخر كتابه "المدخل" ٣٠٨/٤-٣١١ ضمن دعاء طويل، قال فيه: «وهذا دعاء أختم به الكتاب، رجاءَ الاستجابة من فضل الله الكريم المنان».

(٣) لم أقف له على قائل.

(٤) البيت من الرجز، من قصيدة أنشدها أحمد بن سليمان الراوية في أمالي القالي ٢٣٢/٢.

(٥) الكشاف ٣٨٧/٢.

(٦) الكهف ٢٦.

(٧) في الأصل: «أكثفها»، وهو خطأ.

وذَكَرَ أبو محمدٍ عبدُاللهِ الصَّيْمَريُّ[1] في كتاب "التَّبصِرة والتَّذْكِرة"[2] في النحو: «وإذا قلت: ما أعظمَ اللهَ، فتقديرُه: شيءٌ أعظمَ اللهَ، وذلك الشيءُ عِبَادُه الذين يُعَظِّمونه ويعبدونه، ويجوزُ أن يكون ذلك الشيءُ ما يُستَدَلُّ به على عظمته من بدائع خلقِه، ويجوزُ / أن يكون ذلك الشيءُ هو اللهُ تعالى، فيكونُ لنفسه ٧٤/ب
عظيمًا لا لشيءٍ جَعَلَه عظيمًا، ومثلُ هذا كثيرٌ في كلام العربِ». وهو نظيرُ كلامِ ابنِ الأنباريِّ.

وقال ابنُ الدَّهَّانِ سعيدُ بنُ المباركِ بنِ عليٍّ[3] في "شرح الإيضاحِ"[4]: «فإذا قلت: إنَّ تقديرَ "ما أَحْسَنَ زيدًا": شيءٌ أحسنَ زيدًا؛ فما تقولُ في قولهم: ما أعظمَ اللهَ؟»، ثم أجاب بالثلاثة الأوجهِ التي ذَكَرها ابنُ الأنباريِّ رحمه اللهُ[5].

وعن السِّيرافيِّ[6] أنه قال في قول الشاعرِ[7]:

(١) هو عبدالله بن علي بن إسحاق، من نحاة القرن الرابع في المغرب، قدم مصر، له: التبصرة والتذكرة. ينظر: إنباه الرواة ١٢٣/٢، الوافي بالوفيات ١٨١/١٧، وبغية الوعاة ٤٩/٢.

(٢) ٢٦٥/١.

(٣) البغدادي، أبو محمد، من كبار النحويين، أخذ عن الرماني، له: شرح الإيضاح، والغرة في شرح اللمع، والفصول، وغيرها، توفي سنة ٥٦٩. ينظر: معجم الأدباء ١٣٦٩/٣، وإنباه الرواة ٤٧/٢، وبغية الوعاة ٥٨٧/١.

(٤) لم أقف على ما يفيد أنه موجود.

(٥) إلى هنا في فتاوى السبكي ٣٢٣/٢.

(٦) لم أقف على كلامه. وله كلام في هذه المسألة في شرح الكتاب ٣٥٤/١، ٣٥٥.

(٧) هو حُنْدُج بن حُنْدُج المُرِّي.

مَا أَقْدَرَ اللهُ أَنْ يُدْنِي عَلَى شَحَطٍ[1]: ...
«إن هذا كلامُ جاهلٍ بالصفات».

قلتُ: يمكنُ أن يُحمَل كلامُ أبي سعيدٍ على أنَّ جهل هذا القائلِ من حيثُ إنه استعظم قدرةَ اللهِ تعالى في أمرٍ حقيرٍ، وهو أن دُنُوَّ شخصٍ من شخصٍ بينهما مسافةٌ[2]، وذلك غيرُ عجيبٍ في الظاهر، ولو قال مثلًا: ما أقدرَ اللهُ أن يُذهِبَ النهارَ، ويَجعَلَ الليلَ سَرْمدًا، ونحوَ ذلك مما هو مخالفٌ للمألوفات؛ لكان ذلك من الأمور العجيبةِ العظيمةِ التي تُستعظمُ بالنسبة إلى ما أَلِفْناه.

وإطلاقُ هذه الصيغةِ بالمعاني المتقدمةِ غيرُ منكرٍ، وتلك المعاني صحيحةٌ، والفعلُ في هذه الأشياءِ ثلاثيٌّ مستكملٌ للشروط، وهو: عَظُم وقَدِر وحَلُم، وإذا صحَّ المعنى ولم يظهرْ مانعٌ من الصناعة فلا وجهَ للمنع، واللهُ تعالى أعلمُ.

ومن الدليل على ذلك أيضًا: قولُه عزَّ وجلَّ: ﴿لَهُۥ غَيْبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَبْصِرْ بِهِۦ وَأَسْمِعْ﴾[3]، المعنى: ما أَسْمَعَه وما أَبْصَرَه، فقد وَرَد التنزيلُ بذلك، وحَمَلَه المفسرون عليه.

(١) شطر بيتٍ من البسيط، وتمامه:

مـــا أقـــدرَ اللهُ أن يُـــدْنِي علـــى شَـــحَطٍ ... مَـــنْ دارُه الحَـــزْنُ مِمَّـــنْ دارُه صُـــولُ

شَحَط: بُعْد، والحَزْن وصُول: موضعان. ينظر: الإنصاف ١/١٠٥، وتوضيح المقاصد والمسالك ١/٣٥٣، وينظر: أمالي القالي ١/٩٩، وشرح الحماسة للمرزوقي ٤/١٨٣١، وتاج العروس ٢٩/٣٣٦ (ص و ل).

(٢) لعله سقط هاهنا: عجيب، أو: بعيد، ونحوهما.

(٣) الكهف ٢٦.

وقال الشيخُ أبو عليٍّ الفارسيُّ[1]: «بابُ التعجبِ: اللفظُ الذي / يختصُّ بالتعجب لفظان: أحدهما: ما أَفْعَلَ، والآخر: أَفْعِلْ به، فمثالُ الأولِ: قولُك: ما أحسنَ زيدًا، وما أعلمَ عمرًا، وما أعظمَ اللهَ»، هذا نصُّه. ٧٥/أ

[٢٤٣]

مسألة

قال رَحِمه اللهُ:

ذكَر لي شيخُنا[2]، عن ابن هشام[3] صاحبِ "المُقرِّب"، أن فاعلَ ما بعدَ لامِ الجحودِ لا يكونُ إلا ضميرًا لِمَا قبلها، تقولُ: ما كان زيدٌ ليقومَ، ولا يجوزُ: ما كان زيدٌ ليقومَ غلامُه.

واعترض عليه بعضُ الناسِ بقوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ﴾[4].

وأجاب عن ذلك شيخُنا -بعد التزامِ صحةِ القاعدةِ، وقال لي: لا يكادُ أحدٌ من العرب ولا من غيرهم ممَّن له ذوقٌ أن يقول: ما كان زيدٌ ليقومَ غلامُه، أو: ليقومَ عمرٌو عنده- بأنه جاء على إيقاع المسبَّبِ موقعَ السببِ، كأنَّ أصله:

(١) الإيضاح ص ١١٤، وليس فيه موضع الشاهد.

(٢) لعله ابن المرحّل، كما تقدم في المسألة ١٢٦.

(٣) هو محمد بن أحمد بن عبدالله بن هشام الفهري، أبو عبدالله، من علماء الأندلس، أخذ عن الجزولي والسهيلي، له: المقرب، وهو كتاب لطيف، توفي سنة ٦١٩. ينظر: البلغة ص ٢٥٥، وبغية الوعاة ١/٢٨.

(٤) إبراهيم ٤٦.

وما كان مكرُهم ليُزيلَ الجبالَ فتزولَ منه، ثم غُيِّرَ إلى هذا.

قلتُ: وهذا نظيرُ قولِ النحاةِ[1] في قولِ الشاعر[2]:

وَقَـدْ جَعَلْتُ إِذَا مَـا قُمْـتُ يُثْقِلُـنِي ... ثَـوْبِي فَـأَنْهَضُ نَهْـضَ الشَّـارِبِ الثَّمِـلِ[3]

لأن أخواتِ "عسى" لا (ترفعُ)[4] أخبارُها إلا ضميرَ الاسمِ المتقدمِ، وأما "عسى" فقد تَرفعُ السببيَّ، كقوله[5]:

وَمَـاذَا عَسَـى الحَجَّـاجُ يَبْلُـغُ جَهْـدُهُ ... إِذَا نَحْـنُ جَاوَزْنَـا بِـلَادَ زِيَـادِ[6]

في (رواية)[7] رفعِ "الجهد"، وقولِ الآخرِ[8]:

(١) ينظر: المقرب ص ١٥٥، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٣٩٨، ومغني اللبيب ص ٧٥٤، والتصريح ١/٦٨٤.

(٢) هو عمرو بن أحمر الباهلي، وقيل: أبو حية النميري.

(٣) البيت من البسيط. روي: «ردفي» بدل «ثوبي»، و«السَّكِر» بدل «الثمل». ينظر: شعر عمرو بن أحمر الباهلي ص ١٨٠، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٩٠، ٣٩٨، ومغني اللبيب ص ٧٥٤، وشرح أبياته ٧/٢١٣، والخزانة ٩/٣٥٥، وينظر: المعاني الكبير ٣/١٢١٥، وتاج العروس ٢٨/٢٠٨ (ج ع ل).

(٤) في الأصل: «يرفع»، وهو خطأ.

(٥) هو برج التميمي، وقيل: الفرزدق، وقيل: مالك بن الريب.

(٦) البيت من الطويل. روي: «فماذا» بدل «وماذا»، و«ترى» بدل «عسى»، و«خلَّفنا» بدل «جاوزنا»، و«خفير» و«قناة» بدل «بلاد». ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ١/١١٤، والتصريح ١/٦٨٤، وينظر: الشعر والشعراء ١/٣٥٤، والكامل ٢/٦٣٠، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢/٦٧٧.

(٧) في الأصل: «زواية»، وهو خطأ.

(٨) هو هُدْبة بن خَشْرَم العُذْري.

عَسَى الكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ ... يَكُـونُ وَرَاءَهُ فَـرَجٌ قَرِيـبُ[1]

وقال بعضُ أهلِ زمانِنا حينَ ذُكِرتْ هذه الآيةُ، وأورد السؤالَ: ليست "إنْ" هنا نافيةً، واللامُ لامَ الجحودِ، وإنما "إنْ" هنا شرطيةٌ، والجوابُ: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ﴾[2]، أي: إن كان مكرُهم لإرادة إزالةِ الجبالِ فلا تحسبنَّ اللهَ مُخلِفَ ما أوعد رسلَه / به من الانتقام منهم، والمرادُ بالجبال: شريعتُه صلى الله عليه وسلم. ٧٥/ب

هذا معنى كلامِ هذا القائلِ، وهذا تحريفٌ لكلامِ اللهِ تعالى، وكَذِبٌ على اللهِ ورسولِه.

ومما أوَّلْتُه على هذا النحوِ قولُه تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ (عَلَيْكَ)[3] وَرَحْمَتُهُۥ لَهَمَّت﴾[4]؛ لأن مقتضى ظاهرِه أنهم لم يَهُمُّوا بإضلاله، وذلك غيرُ مجتمِعٍ مع قولِه: ﴿وَإِن كَادُوا۟ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ لِتَفْتَرِىَ عَلَيْنَا غَيْرَهُۥ﴾[5].

قلتُ: إن الأصلَ: ولولا فضلُ اللهِ عليك ورحمتُه لأضلُّوك، ولكنه أقام السببَ مُقامَ المُسبَّبِ؛ لأنهم إذا همُّوا بشيءٍ وفَعَلُوه كان فعلُه مُسبَّبًا عن الهمِّ به.

وعَرَضْتُ هذا على شيخنا، فأخبرني أنه قال بذلك في هذه الآيةِ.

(١) البيت من الوافر. ينظر: الكتاب ٣/١٥٩، والمقتضب ٣/٧٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/١١٧، ١٢١، وشرح الكافية الشافية ١/٤٥٥، ومغني اللبيب ص ٢٠٣، ٧٥٤، وشرح أبياته ٣/٣٣٨، والخزانة ٩/٣٢٨.

(٢) إبراهيم ٤٧.

(٣) في الأصل: «عليكم»، وهو خطأ.

(٤) النساء ١١٣.

(٥) الإسراء ٧٣.

قال: ويدلُّ عليه: مقابلتُه بقوله: ﴿وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ﴾(1)، فهذا دليلٌ على أن الأول في معنى: لأضلُّوك، فهذا جوابٌ عن الآية.

وقال بعضُ علمائِنا في الجواب عنها: إن الهمَّ لم يقعْ؛ لأنهم كانوا يعلمون أنه لا ينتقلُ عن مُدَّعاه، فلم يقعْ منهم همٌّ قَطُّ.

فاعتُرِض عليه بقوله: ﴿وَإِن كَادُوا۟ لَيَفْتِنُونَكَ﴾(2).

فقال: لا بُدَّ من تأويلها؛ لأنهم لم يُقارِبوا إفْتانَه في شيءٍ ما، وإنما ذلك على جهة التخييلِ والتمثيلِ بشدة مكرِهم.

قلتُ: فتَضَمُّنُ (آيةِ)(3) النساءِ نفيَ الهمِّ، وآيةِ "سُبْحَانَ" إثباتَ المقاربةِ التي هي بَعدَ الهمِّ؛ بمنزلة القراءتين(4) في: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ﴾(5)، فإن إحداهما نَفَتْ، و(الأُخرى)(6) أَثْبَتَتْ، ومُتعلَّقُ النفيِ والإثباتِ واحدٌ، ووجهُ ذلك: أن مَنْ قرأ بالإثبات كان على جهة المجازِ والتخييلِ بعِظَم مكرِهم، وثبوتِه صلى الله عليه وسلم على ما أُمِر به، ومَنْ قرأ بالنفي كان على وجه الحقيقةِ.

وهذه المسألةُ / سُئِلتُ عنها قديمًا، فأزلت ما يُشكِلُ (فيها)(7) من ظهور ٧٦/

(1) النساء ١١٣.
(2) الإسراء ٧٣.
(3) في الأصل: «انه»، وهو خطأ.
(4) قرأ الكسائي: ﴿لَتزولُ﴾ على أن "إنْ" مخففةٌ من الثقيلة، وقرأ باقي العشرة: ﴿لِتزولَ﴾ على أن "إنْ" نافيةٌ. ينظر: السبعة ص ٣٦٣، والنشر ٢/٣٠٠.
(5) إبراهيم ٤٦.
(6) في الأصل: «الاخر»، وهو خطأ.
(7) في الأصل: «فيهما»، وهو خطأ.

التعارضِ، وأجاب أبو حَيَّانَ(1) -وقد سُئِل عنها- بأن الهمَّ بإضلاله عليه السلامُ لمّا كان لا أثَر له نُفِيَ.

ومعنى ما يقولُ: أن الهمَّ بالشيء قد لا يصحُّ بعده إيقاعُ ذلك الشيء، لِمَا مَنَع اللهُ تعالى من مُطاوَعة ذلك الفعلِ لمَنْ أراد فعلَه، كمَنْ أراد إضلالَ نبيٍّ، فإن اللهَ تعالى لا يُقدِرُه على ذلك؛ لأنه عَصَم أنبياءَه عليهم الصلاةُ والسلامُ، فلمَّا كان الهمُّ بإضلال الرسولِ عليه السلامُ لا يُمكِنُ أن يترتَّبَ عنه ما قد يترتَّبُ على الهمِّ كسائر الأفعالِ؛ صحَّ نفيُه، كما قال تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ۝ يَعْلَمُونَ ظَٰهِرًا مِّنَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾(2)، نَفَى عنهم العلمَ، ثم أَثْبَتَه لهم؛ لأنه عِلْمٌ كلا عِلْمٍ، كما أن هذا الهمَّ كلا هَمٍّ.

[٢٤٤]

مسألة

قولُه تعالى: ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَٰبَ ٱلْقَرْيَةِ﴾(3)، ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا﴾(4)، وما أشبهَ ذلك؛ "ضربت هذا مَثَلًا" أي: صيَّرته مَثَلًا، وبهذا المعنى

(1) ينظر: البحر المحيط ٣/٣٦٢. وأبو حيان هو محمد بن يوسف بن علي الغرناطي، نزيل مصر، إمام النحو واللغة بمصر في زمانه، أخذ عن الأبذي وابن الضائع وابن النحاس، وأخذ عنه: المرادي وابن عقيل وناظر الجيش، له: البحر المحيط، والتذييل والتكميل في شرح التسهيل، وارتشاف الضرب من لسان العرب، وغيرها، توفي سنة ٧٤٥. ينظر: الوافي بالوفيات ٥/١٧٥، وبغية الوعاة ١/٢٨٠.
(2) الروم ٦، ٧.
(3) يس ١٣.
(4) الزمر ٢٩.

يتعدَّى الفعلُ إلى اثنين، كما تقولُ: جعلت الطينَ خزَفًا[1].

والمعنى على أن المَثَل ثانٍ؛ لأنه الذي صارتِ الأشياءُ إليه، وجاء في الآيات مُقدَّمًا؛ لأن "المَثَل" مفردٌ، والذي صار مَثَلًا يَحتاجُ إلى جملةٍ أو جُمَلٍ، فيُؤخَّرُ؛ لِئلا يطولَ العهدُ، فحينئذٍ يَضعُفُ ذكرُ المَثَل؛ ألا تراه لَمَّا اقتصر على ذكر المضروب مَثَلًا أخَّر المَثَلَ، قال الله تعالى: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا﴾[2].

وقال بعضُهم[3]: إن المَثَل حالٌ مُقدَّمٌ، لا مفعولٌ ثانٍ، وإن التقدير[4]: ضرب اللهُ القريةَ -أي: وَصَفها- في حالة كونِها مَثَلًا.

وهذا مُمكِنٌ من حيثُ المعنى، كما أن الذي ذكرناه مُمكِنٌ في المعنى والصناعةِ، إلا أن ما قاله يَفسُد في الصناعة؛ لرَفْعه إذا بُنِي الفعلُ للمفعول، نحو: ﴿ضُرِبَ مَثَلٌ﴾[5].

وأما قولُهم[6]: إن الجزء الثانيَ بدلٌ؛ فمُمكِنٌ من حيثُ المعنى، باطلٌ من

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٨٥، والتذييل والتكميل ٦/٥١، ٥٢، والهمع ٢/٢٢٠.

(٢) الزخرف ٥٧.

(٣) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٢/٤٠٧، وإعراب القرآن للنحاس ١/٢٠٣، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/٦٥، ٦٦، والتبيان للعكبري ٢/٦٨، ٨٤، والبحر المحيط ١/٢٦٦، ٢٦٧، ٥/٤١٠، والدر المصون ١/٢٢٥.

(٤) في قوله تعالى في سورة النحل ١١٢: ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً﴾.

(٥) الحج ٧٣.

(٦) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٢/٤٠٧، وإعراب القرآن للنحاس ١/٢٠٣، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/٦٥، ٦٦، والتبيان للعكبري ٢/٦٨، ٨٤، والبحر المحيط ١/٢٦٦، ٢٦٧، ٥/٤١٠، والدر المصون ١/٢٢٥.

حيثُ الصناعةُ؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا﴾[1]، فحين رُفِع أحدُ الجزأين لم يرتفعِ الآخَرُ، بل بَقِي منصوبًا، وهذا يدلُّنا / على أنه في حالة النصب لم ٧٦/ب
يكنْ بدلًا منه، بل مفعولٌ (ثانٍ)[2] كما ذكرنا.

فحاصلُ هذا الكلام: أن المعنى أرْشَدَنا إلى أن المَثَل مؤخَّرٌ؛ لأنه إما حالٌ، أو مفعولٌ (ثانٍ)[3]، وكونُ المَثَلِ رُفِع حين بناءِ الفعلِ للمفعول مُبْطِلٌ لكونه حالًا، وكونُه نُصِب مع رَفْعِ الذي قبلَه مُبْطِلٌ لكونه بدلًا إذا تأخَّر، فتَعَيَّنَ ما قلناه من أنه مفعولٌ ثانٍ؛ لأنه لا يأباه المعنى ولا الصناعةُ.

واحتَجَّ مَكِّيٌّ[4] كذلك بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ﴾[5]، وفي موضعٍ آخَرَ: ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ﴾[6]، فدَخلتْ "اِضْرِبْ" في هذه الآيةِ على ما تَحقَّق كونُه مبتدأً وخبرًا في تلك الآيةِ.

[٢٤٥]

مسألة

---

(١) الزخرف ٥٧.

(٢) في الأصل: «ثاني»، وهو خطأ.

(٣) في الأصل: «ثاني»، وهو خطأ.

(٤) مشكل إعراب القرآن ص ٥٥٧. ومكي هو ابن أبي طالب حموش بن محمد القيسي، من علماء النحو والقراءات، له: التبصرة في القراءات السبع، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ومشكل إعراب القرآن، وغيرها، توفي سنة ٤٣٧. ينظر: نزهة الألباء ص ٢٥٤، ومعجم الأدباء ٦/٢٧١٢، وإنباه الرواة ٣/٣١٣، وبغية الوعاة ٢/٢٩٨.

(٥) يونس ٢٤.

(٦) الكهف ٤٥.

سُئِلتُ عن قول القائلِ: الذي ضربته فأوجعته زيدٌ؛ هل يجوزُ حذفُ الضميرين، أو يجوزُ حذفُ أحدِهما دون الآخرِ؟

فقلتُ: يجوزُ كلُّ ذلك.

فقيل: أين أنت عن قولهم(1): إذا كان في الصلة ضميران لم يَجُزِ الحذفُ، نحو: جاءني الذي ضربته في داره؟

قلتُ: تلك القاعدةُ ليست على عمومها، بل يُستثنى منها صورةُ ما يُؤْمَنُ فيه اللَّبسُ، نحو: جاءني الذي ضربته لسُوء (أَدَبِه)(2)؛ لأنك لو حَذفتَ لم يَتخَيَّلْ مُتخَيِّلٌ أن المعنى: جاءني الذي ضربت عمرًا لسُوء أدَبِه؛ لأنك لا تَضربُ شخصًا لسوء أدبِ آخرَ.

فكذلك ما نحن بصَدَده إذا حَذفتَ الضميرين، فلا بُدَّ من أن يكون ضميرٌ مقدرٌ من أحد الفعلين راجعٌ إلى الموصول، وأيًّا ما كان مُقدَّرًا في الأول أو في الثاني؛ يَلزَمُ أن يكون في الذي لم (تَعتَمِدْه)(3) بالتقدير ضميرٌ مقدرٌ؛ (لأنك)(4) لا (تضربُ)(5) شخصًا فتُوجِعُ آخرَ.

فقد ظهر / أن هذا مخالفٌ لـ"جاءني الذي ضربته في داره"؛ لأنه يجوزُ إذا حَذفتَ أن يكون المعنى: جاءني الذي ضربت عمرًا في داره، ولا يَمنعُ من ذلك مانعٌ. ١٧٧

(١) ينظر: التصريح ١/٤٧١، والأشباه والنظائر للسيوطي ٣/٨٥-٨٧.

(٢) في الأصل: «اذ به»، وهو خطأ.

(٣) في الأصل: «يعتمده»، وهو خطأ.

(٤) في الأصل: «لا بل»، وهو خطأ.

(٥) في الأصل: «يضرب»، وهو خطأ.

فاعترَض هذا القائلُ، وقال: أليس إنه يجوزُ أن يكون المعنى: الذي ضربت عمرًا فأوجعتُه بسبب ضربي إياه زيدٌ؟ لأن الشخص قد يُؤلِمُه ضربٌ لشخصٍ، ويُرَشِّحُ ذلك قولُه(1):

... يَـرَاهُ لَـوْ أُصِـيْـبُ هُـوَ الـمُـصَابَا(2)

في روايةِ مَنْ رواه: "يَراهُ" بالإسناد إلى ضمير "الصَّدِيقِ"، أي: يرى نفسَه هو المصاب، ونظائرُه كثيرةٌ.

إلا أن الجواب عن هذا الاعتراضِ: أن هذا أوَّلًا مجازٌ، فلا يَلزمُ اعتبارُه، وأيضًا فإنه مجازٌ بعيدٌ، والظاهرُ من ذلك الضربِ وتعقيبِه بالإيجاع أنهما لشيءٍ واحدٍ، والذهنُ عند الإطلاقِ إنما يَتبادَرُ إلى الحقائق، ولهذا احتاجتِ المجازاتُ إلى قرائنَ تُوَضِّحُها بخلاف الحقائقِ.

ونظيرُ ذلك في العربية: أن الفروع محتاجةٌ إلى العلامات، كالتعريف والتأنيثِ والتثنيةِ والجمعِ، والأصولُ لا (تحتاجُ إليها)(3)؛ لأن الأصلَ (بابُه)(4) الحقيقةُ، والفرعُ

(١) هو جرير.

(٢) شطر بيت من الوافر، وتمامه:

وكـــائنْ بالأبـــاطحِ مـــن صَـــدِيقٍ ... يـــراهُ لـــو أُصِـــيْـبُ هـــو المصـــابا

الرواية المشهورة: «يراني». ينظر: ديوان جرير بشرح ابن حبيب ١/٢٤٤، والإيضاح ص ١٨٧، وإيضاح شواهده للقيسي ١/٢٦٢، وأمالي ابن الشجري ١/١٦٠، ومغني اللبيب ص ٦٤٣، وشرح أبياته ٧/٧٥، والخزانة ٥/٣٩٧.

(٣) في الأصل: «يحتاج اليه»، وهو خطأ.

(٤) في الأصل: «بان»، وهو خطأ.

(بابُه)[1] المجازُ، وإن لم يَتَّحِدا.

ولَمَّا قررتُ هذا الجوابَ -يعني: ما ذكرتُه لك- رأيتُ السائلَ كالقائل لِمَا قلتُه، ثم حَكَى لي ابنُ الحاجِّ[2]، عن ابن السَّرَّاجِ[3]، إجازةَ حذفِ الثاني دونَ الأولِ، وقال هذا السائلُ: إنه لا فرقَ يَظهرُ له، فرأيتُه قد رجع إلى ما (قلتُه)[4].

[٢٤٦]

مسألة

إذا تَسلَّط نفيٌ على مقيَّدٍ؛ هل المنفيُّ ذلك المقيَّدُ، فينتفيَ القيدُ من باب الأَوْلى؛ لأن انتفاء الصفةِ لانتفاء الموصوفِ ضروريةٌ؛ أو المنفيُّ القيدُ خاصةً، ويكونُ[5] / المقيَّدُ غيرَ منفيٍّ، بل مثبتٌ؛ لأنه لو قُصِد إلى نفي الذاتِ مطلقًا لم ٧٧/ب
يكنْ لذكر القيدِ وجهٌ؛ أو يكونُ المقيَّدُ غيرَ منصوصٍ على نفيه أو إثباتِه، بل في موضع احتمالٍ؟

(١) في الأصل: «بازه»، وهو خطأ.

(٢) كذا في الأصل، فلعله: محمد بن محمد بن محمد ابن الحاج العبدري الفاسي، نزيل مصر، له: المدخل، توفي سنة ٧٣٧. ينظر: الدرر الكامنة ٥/٥٠٧. أو لعل الصواب: «ثم حَكَى لي [عن] ابن الحاج»، والحاكي هو السائل، وابن الحاج هو أحمد بن محمد بن أحمد الإشبيلي، أبو العباس، أخذ عن الشلوبين، له: إملاء على كتاب سيبويه، وإيرادات على المقرب، وغيرهما، توفي سنة ٦٤٧، وقيل غير ذلك. ينظر: البلغة ص ٦٣، وبغية الوعاة ١/٣٥٩.

(٣) قال في الأصول ٢/٣٥٢: «وتقول: الذي ضربت فأوجعت زيد، تريد: الذي ضربته فأوجعته، إذا كان الفعلان متفقين في التعدي وفي الحرف الذي يتعديان به، جاز أن تضمر في الثاني». كذا في المطبوعة، ولعل الصواب: وتقول: الذي ضربته فأوجعت زيد...

(٤) في الأصل: «قلبه»، وهو خطأ.

(٥) مكررة أول الورقة التالية.

وذلك قولُك: ما جاءني زيدٌ راكبًا، فهذا يحتمِلُ أن يكون جوابًا لمَنْ قال: جاءك زيدٌ راكبًا، فقصدتَ إلى نفي ما قال، و[1]قد يكونُ جاءك غيرَ راكبٍ، وقد لا يكونُ جاءك بالكلية، وإنما ذكرتَ القيدَ لوقوعه في كلام المدَّعي، أو لتقديرِ وقوعِه ووقوعِ دعوى، وإن لم يكنْ شيءٌ من ذلك وَقَع، فهذان معنَيان يَصْدُقُ الكلامُ معهما، وليس في القِسْمة أن يكون جاءك راكبًا؛ لأنه يصيرُ كذبًا، وذلك ليس مدلولَ الكلام.

فقد عَلِمتَ أن انتفاء القيدِ لازمٌ[2]، سواءٌ انتفى محَلُّه أو لم ينتفِ، ولا يقدحُ في إمكان انتفاءِ المحلِّ أنه لو أُريد نفيُه رأسًا لم يُؤْتَ بالقيد؛ لأن المعتمَد بالنفي قد يكونُ القيدَ، ويرادُ نفيُه بطريقٍ بديعٍ، وذلك بنفي سببه، فيصيرُ ذلك منتفيًا من باب الأَوْلى، ويكونُ (انتفاؤه)[3] بالدليل، كقوله تعالى: ﴿لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا﴾[4]، فانتفاءُ الإلحافِ محكومٌ به على كل حالٍ، وانتفاءُ أصلِ السؤالِ محلُّ الكلامِ.

وينبغي أن يُحَرَّر هذا كما ذكرتُ من أنَّ هذه احتِمالاتٌ لا خلافٌ، كما قد يقعُ في ألسنة بعضِ الناسِ.

والنظرُ هنا في تمثيلهم الآيةَ بقول القائلِ[5]:

(١) هنا خَرجةٌ إلى الحاشية، وفي الحاشية: «وذلك»، وفوقها: «ط»، ولم أعرف المراد، والكلام في المتن مستقيم.

(٢) كأنها في الأصل: لازمة، وهو خطأ.

(٣) في الأصل: «انتفائه»، وهو خطأ.

(٤) البقرة ٢٧٣.

(٥) هو امرؤ القيس.

عَلَى لَاحِبٍ لَا يُهْتَدَى بِمَنَارِهِ[1] ...

فإنهم يقولون[2]: المعنى: على لاحبٍ لا منارَ له فيُهتَدَى [به][3].

فيُقالُ: إن بين الآيةِ والبيتِ لفرْقًا؛ فإن المنفيَّ في البيت الاهتداءُ بالمنار، وهو شيءٌ واحدٌ، وفي الآية الذي يلي النفيَ صفةٌ وموصوفٌ، فلا يصحُّ الاستشهادُ بالبيت على إمكان / أحدِ المعنيين في الآية، وقولُكم: المعنى: لا منارَ ٢٨أ
له فيُهتَدَى به[4]، وإنما يصحُّ ذلك لو كان التركيبُ: على لاحبٍ لا منارَ له يُهتَدَى به.

والجوابُ: أن قولنا: "لا يُهتَدَى بمناره" متضمِّنٌ ذكرَ المنارِ وذكرَ صفتِه، وهي الاهتداءُ، لا شكَّ في ذلك، والذي تَوَجَّهَ النفيُ عليه في اللفظ الاهتداءُ، وهو محكومٌ بانتفائه قطعًا، والذي لم يُبَاشِرِ النفيَ المنارُ؛ لأنه إنما ذُكِر لأجل نسبةِ الانتفاءِ إليه، وهي منتفيةٌ قطعًا، فدلَّنا ذلك على أن انتفاء الصفةِ يصحُّ مع كونِ

(١) شطر بيتٍ من الطويل، وتمامه:

علـــى لاحـــبٍ لا يُهْتَـــدَى بمنـــاره ... إذا سَـــافَهُ العَـــوْدُ النُّبَـــاطِيُّ جَرْجَـــرَا

رُوي: «الدِّيَافِيّ» بدل «النُّبَاطِيّ». لاحب: طريق واضح، والمنار: العلامة على الطريق، وسافه: شمَّه، والعَوْد: المُسِنُّ من الإبل، والنُّباطي: المنسوب إلى النَّبَط، وهو البعير الضخم، وجرجر: صوَّت ورغا. ينظر: ديوان امرئ القيس ص ٦٦، والخصائص ١٦٧/٣، ٣٢٤، والخزانة ١٩٣/١٠، ٢٥٨، وينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٥٧/١، والزاهر ٥١١/١، واللسان ١٦٥/٩ (س و ف)، ٣١٥ (ل ح ف)، وتاج العروس ٤٧٢/٢٣ (س و ف)، ٣٥٨/٢٤ (ل ح ف).

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٥٧/١، والكشاف ١٦٤/١، والبحر المحيط ٣٤٣/٢، والدر المصون ٦٢٣/٢، وينظر: تهذيب اللغة ٧٠/٥، والخصائص ١٦٧/٣.

(٣) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، والسياق يقتضيه.

(٤) لعله سقط هاهنا: لا يصح، أو: غير صحيح، ونحوها.

الموصوفِ منتفيًا، وأنه لا يَمتنِعُ وصفُ المعدومِ بأمرٍ عدَميٍّ.

وإذا ثبت ذلك ثبت لنا إمكانُ وجهٍ في: ﴿لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا﴾[1]، وهو أن[2] ينتفي الإلحافُ والسؤالُ معًا، فأما انتفاءُ الإلحافِ وبقاءُ السؤالِ فلا يَحتاجُ أن يُستدلَّ عليه بالسماع كما استدلَلْنا على هذا الوجهِ؛ لأنه الظاهرُ، بخلاف هذا الوجهِ.

فإن قلت: لِمَ [لا][3] قلتم: لو كان له منارٌ لاهتُدِي به؟

قلتُ: لأن ذلك من شأن المنارِ، فلذلك لا يصحُّ أن تقول: لِمَ لا يكونُ المنارُ موجودًا، والاهتداءُ به منتفيًا؟ لأن ذلك يقدحُ في تسميته منارًا؛ لأن المنار من شأنه أن يُهتَدَى به، والسياقُ يشهدُ بذلك ويقتضيه.

وينبغي لمن يقولُ بالمفهومِ أن لا يكونَ لهذا الكلام عنده إلا وجهٌ واحدٌ، وهو انتفاءُ القيدِ وثبوتُ المقيَّدِ.

وقال لي بعضُ الناسِ: لعل القائلَ بالمفهوم إنما يقولُ به في الإيجاب.

قلتُ: وهذا لا معنى له.

واعْلَمْ أنَّا إذا قلنا: إن الكلام تضَمَّن إثباتَ الموصوفِ فذلك من اللفظ لا من المفهوم، بل اللفظُ / تضَمَّن قضيتين: (إحداهما)[4]: نفيُ القيدِ، والأخرى: إثباتُ الذاتِ، وهذا أَوْجَهُ الاحتمالاتِ. ٢٨/ب

(١) البقرة ٢٧٣.

(٢) مكررة في الأصل.

(٣) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، والسياق يقتضيه.

(٤) في الأصل: «أحدهما»، وهو خطأ.

[٢٤٧]

مسألة[1]

هل يجوزُ إبدالُ الجُمَلِ من المفرداتِ أم لا؟

أجازه ابنُ جنّي[2] وابنُ مالكٍ[3] والزَّمَخْشريُّ[4]، وذكر ابنُ مالكٍ عليه شواهدَ، وجعَل منه الزَّمَخْشريُّ آياتٍ.

منها: قولُه عزَّ وجلَّ: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾[5]، فـ"سواءً محياهم" بدلٌ عنده[6] من "كالذين آمنوا".

وقال أبو عبدِالله محمدُ بنُ العِلْجِ الإشبيليُّ[7] في كتابه "البَسِيط"[8]: «إن ذلك لا يجوزُ؛ لأنه يَحتاجُ إلى تأويل الجملةِ بمشتقٍّ، ثم يُؤوَّلُ المشتقُّ بجامدٍ؛ حتى يصحَّ الإبدالُ، فيكثُرُ التجوُّزُ».

(١) من البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ٤٧/٨.

(٢) المحتسب ١٦٥/٢، ١٦٦.

(٣) التسهيل ص ١٧٣، وشرحه لابن مالك ٣٣٩/٣، ٣٤٠.

(٤) الكشاف ٣/٣، ٤٣٩.

(٥) الجاثية ٢١.

(٦) الكشاف ٤٣٩/٣.

(٧) هو محمد بن علي بن العلج، ضياء الدين، سكن اليمن، وصنف بها، واشتهر بكتابه البسيط. ينظر: بغية الوعاة ٣٧٠/٢، وفيه: «أكثر أبو حيان وأتباعه من النقل عنه، ولم أقف له على ترجمة».

(٨) لم أقف على كلامه.

وقال بعضُهم[1]: «إن على قولنا بجواز ذلك لا يجوزُ في هذه الآية، لا تقول: صيَّرت زيدًا أبوه قائمٌ؛ لأن التصيير نَقْلَ المفعولَ الأولَ إلى حالٍ لم تكنْ له».

[٢٤٨]

مسألة

قولُه تعالى: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾[2]، قال المبرِّدُ[3]: «إن نحن إلا نظنُّ ظنًّا»، وقال الزَّمَخْشريُّ[4]: «أصلُه: نظنُّ ظنًّا، ومعناه: إثباتُ الظنِّ فحسب، وأُدخِل حرفا النفي والاستثناءِ ليُفادَ إثباتُ الظنِّ معَ نفيِ ما سواه» انتهى.

فالمبرِّدُ جعل ("إلا")[5] واقعةً في غير موضعِها، والمعنى معَه، والزَّمَخْشريُّ جعل الاستثناءَ مفرَّغًا، وفيه نظرٌ؛ لأن الاستثناء المفرَّغَ لا يجوزُ في المصدرِ المؤكِّدِ، لا تقولُ: ما ضربت إلا ضربًا؛ لأن دلالته مساويةٌ لدلالة الفعلِ على الحدث، فلا يستقيمُ إخراجٌ.

وتصحيحُ قولِه بأن يكون المعنى: ما نظنُّ إلا ظنًّا / مجرَّدًا عن العلم، فحذَف ٧٩/أ

الصفةَ، وأقام الموصوفَ مُقامَها، فلا يكونُ المصدرُ مؤكِّدًا، وقولُه: «معناه: إثباتُ الظنِّ فحسب» يقتضي ذلك، فتأمَّلْه؛ فإن أبا حيَّانَ[6] اعترض عليه، وما أراه أراد

(١) هو أبو حيان الأندلسي في البحر المحيط ٤٧/٨.

(٢) الجاثية ٣٢.

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١٥٥/٤، ومشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ص ٦١٦، والبحر المحيط ٥١/٨، والدر المصون ٦٥٧/٩.

(٤) الكشاف ٤٤٠/٣.

(٥) في الأصل: «لا»، وهو خطأ.

(٦) البحر المحيط ٥١/٨، ٥٢.

غيرَ ما قلتُ.

ونظيرُ الآيةِ: قولُ الشاعرِ(١):

(أحَلّ)(٢) بِهِ الشَّيْبُ أثقالَهُ ... وَمَا اغْتَرَّهُ الشَّيْبُ إلّا اغْتِرارا(٣)

[٢٤٩]

مسألة(٤)

«بَعَثَ الكِسائيُّ إلى محمدِ بنِ الحَسَنِ الشَّيْبانيِّ(٥) يسأله عن قولِ الشاعرِ(٦):

إنْ تَرْفُقِي يَا هِنْدُ فَالرِّفْقُ أَيْمَنُ ... وَإنْ تَخْرَقِي يَا هِنْدُ فَالخُرْقُ أَشْأَمُ

فَأَنْتِ طَلَاقٌ، وَالطَّلَاقُ عَزِيمَةٌ ... ثَلَاثٌ، وَمَنْ يَخْرَقْ أَعَقُّ وَأَظْلَمُ

فَبِينِي بِهَا أَنْ كُنْتِ غَيْرَ رَفِيقَةٍ ... فَمَا لِامْرِئٍ بَعْدَ الثَّلَاثِ مُقَدَّمُ(٧)

---

(١) هو الأعشى.

(٢) في الأصل: «وحل»، وهو خطأ.

(٣) البيت من المتقارب. ورواية الديوان: «اعْتَرَّه... اعتِرارا». أحَلّ: أنزل، واعتَرّه: عرض له. ينظر: ديوان الأعشى ص ٤٥، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/٧، والجنى الداني ص ٤٩٧، ومغني اللبيب ص ٣٨٩، وشرح أبياته ٢٠٩/٥، والخزانة ٣٧٤/٣.

(٤) من التذكرة لأبي علي الفارسي. ينظر: مختار التذكرة لابن جني ص ٣١٩-٣٢١.

(٥) هو أحد أئمة الفقه والأصول، وصاحب أبي حنيفة، ولي القضاء للرشيد، له: الحجة على أهل المدينة، والمبسوط، والآثار، وغيرها، توفي سنة ١٨٩. ينظر: سير أعلام النبلاء ١٣٤/٩.

(٦) لم أقف عليه.

(٧) الأبيات من الطويل. روي: «فإنْ» بدل «إن»، و«أَلْيَة» بدل «عزيمة»، و«ثلاثًا» بدل «ثلاث»، و«تَخْرَقْ» بدل «تَخْرَقي». الخُرْق: الحُمْق. ينظر: مجالس العلماء للزجاجي ص ٢٥٩-٢٦١، ومختار تذكرة الفارسي لابن جني ص ٣٢٠، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢/١، ١٣، ومغني اللبيب ص ٧٦، ٧٧، وشرح أبياته ٣٢٤/١-٣٣٦، والخزانة ٤٥٩/٣-٤٧١.

فأجاب بأنه إن نَصَب "الثلاثَ" فهي ثلاثُ تطليقاتٍ، وإن رَفَع فهي واحدةٌ، كأنه أراد أن يُخبِر أن عزيمةَ الطلاقِ ثلاثٌ.

قال السائلُ: فرجعتُ إلى الكِسائيِّ، فأخبرتُه، فتعجَّب من فِطنته.

قال(١): إذا نَصَب فكأنه جَعَله تفسيرًا للطلاقِ الذي ذَكَره، والتفسيرُ بعد وقوعِه على معنى الثلاث، فإذا رَفَع فإنه استأنَف الإخبارَ بأن عزيمةَ الطلاقِ ثلاثٌ، ولم يكنْ على جهة التفسير.

قيل(٢): لا يخلو إذا نَصَب "ثلاثًا" من أن يتعلَّق بـ"طلاقٌ" أو بغيره، فلا يتعلَّق بـ"طلاقٌ"؛ لأنه إمّا الطلاقُ(٣) الأولُ أو الثاني، والأولُ ممتنعٌ؛ لأنه قد عَطَف عليه، والثاني ممتنعٌ؛ لأن "عزيمةٌ" خبرُه، ولا يُخبَرُ عن المصدر قبل تمامه».

قلتُ: قولُه: إن الأولَ ممتنعٌ، وتعليلُه بما ذَكَر ليس بشيءٍ؛ لأن الطلاقَ الثانيَ ليس معطوفًا على الطلاقِ الأول، بل هو مبتدأٌ أُخبِر عنه بـ"عزيمةٌ"، / والجملةُ ٧٩/ب معترضةٌ، وإنما الصوابُ في الاعتراض عليه أن يُقَالَ: لا يُفصَلُ المصدرُ من معموله بجملةٍ اعتراضيةٍ ولا غيرِها.

على أنه يُجابُ عن هذا: أن "طلاقٌ" إن قدَّرتَه هنا اسمَ (فاعلٍ)(٤) جاز هذا الفصلُ، كما يجوزُ في اسم الفاعلِ، وإن جُعِل على حذف مضافٍ -أي: ذاتُ طلاقٍ- فإنه قد يُمنَعُ؛ لأنه مصدرٌ لفظًا ومعنًى، ولك الحكمُ أنه لا يُمنَعُ؛ لأنه ليس

---

(١) هذا اختصار لاسم أبي علي الفارسي، وكذا جاء في مختار التذكرة لابن جني ص ٣٢٠، ومثله أيضًا ما سيأتي في المسألة ٢٥٣.

(٢) قائله أبو علي الفارسي كما في مختار التذكرة لابن جني ص ٣٢٠.

(٣) أي: المذكور في البيت.

(٤) في الأصل: «الفاعل»، وهو خطأ.

في تقدير حرفٍ مصدريٍّ مع الفعلِ، والمنعُ إنما يكونُ للتقدير بالحرف المصدريِّ، لا لأنه مصدرٌ.

ويَحتَمِلُ عندي أنه إذا نَصَبَ لا تَطْلُقُ ثلاثًا، وذلك بأن يُجعَلَ حالًا من ضميرِ "عزيمةٌ" العائدِ على الطلاق، أي: عزيمةٌ حالةَ كونِه ثلاثًا.

[٢٥٠]

مسألة

جاءتْ علامةُ العاقلِ لغيره في ثمانيةَ عشرَ موضعًا[1]: موضعٌ في البقرة: ﴿ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ﴾[2]، وثلاثةٌ في الأعراف: ﴿وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْرًا وَلَآ أَنفُسَهُمْ يَنصُرُونَ﴾[3]، وسبعةٌ في الأنبياء: ﴿فَجَعَلَهُمْ جُذَٰذًا إِلَّا كَبِيرًا لَّهُمْ﴾[4]، ﴿فَتًى يَذْكُرُهُمْ﴾[5]، ﴿كَبِيرُهُمْ هَـٰذَا فَسْـَٔلُوهُمْ إِن كَانُوا۟ يَنطِقُونَ﴾[6]، وموضعٌ في يوسف: ﴿رَأَيْتُهُمْ لِى سَـٰجِدِينَ﴾[7]، وثلاثةُ مواضعَ في النمل: ﴿ٱدْخُلُوا۟

(١) عِدَّة المذكور هنا سبعةَ عشرَ موضعًا، وبقي في الأنبياء ٣٣ قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ ۖ كُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾، ومثله في يس ٤٠: ﴿لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِى لَهَآ أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ ۚ وَكُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾.

(٢) البقرة ٣١.

(٣) الأعراف ١٩٢.

(٤) الأنبياء ٥٨.

(٥) الأنبياء ٦٠.

(٦) الأنبياء ٦٣.

(٧) يوسف ٤.

مَسَـٰكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ﴾[1]، وموضعان في السجدة حم: ﴿لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا ۖ قَالُوٓا۟﴾[2].

قيل[3]: في الاستدلال بالآية الأُولى شيءٌ؛ لأنه يجوزُ أن يكون التقديرُ: ثم عَرَض مُسمَّياتِهم.

قلتُ: التقديرُ كذلك بلا شكٍّ، لقوله: ﴿أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَـٰٓؤُلَآءِ﴾[4]، والأسماءُ لا يكونُ لها أسماءٌ، ولكنَّ الاستدلالَ صحيحٌ؛ ألا تراك لو صرَّحتَ بذلك، فقلتَ: ثم عَرَض مُسمَّياتِهم؛ لكان الضميرُ أيضًا للأسماء قطعًا؟ وهو المرادُ. / ١/٨٠

[٢٥١]

مسألة[5]

«قال أبو عُثمانَ[6]: "أزيدٌ عندك أم لا؟"؛ أعَطفَ بـ"أم" جملةً أم مفردًا؟

فإن قيل: جملةٌ.

فـ"لا" ليست بجملةٍ.

وإن قيل: مفردًا ناب عن جملةٍ.

قيل: فأَظْهِرْها.

(١) النمل ١٨.

(٢) فصلت ٢١.

(٣) ينظر: الكشاف ١/٦٢.

(٤) البقرة ٣١.

(٥) من التذكرة لأبي علي الفارسي. ينظر: مختار التذكرة لابن جني ص ١٣٢.

(٦) هو المازني. ينظر: مختار التذكرة لابن جني ص ١٣٢.

(فإن)[1] قال: أم ليس هو عندك؟

قيل: لم يَذْكُرْ "ليس"، فكيف عنى بها؟

فإن قال: أقولُ: أم لا هو عندك؟

قيل: "لا" إذا وقعتْ قبل معرفةٍ كُرِّرتْ.

قال: والحجةُ في مثل هذه قولُه: «لا سَوَاءٌ»[2]، وإنما يريدُ: لا هما سَوَاءٌ، فلو أَظْهَرَها لكَرَّر، وذلك لأنك جَعَلتَ "لا" بدلًا من "هما"، وأنت لو قلتَ: هما سَوَاءٌ، لم يكنْ ما تُكَرِّرُ».

[٢٥٢]

مسألة

سُئِلتُ عن قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلْبَغْيُ هُمْ يَنتَصِرُونَ﴾[3]؛ فقلتُ: المعنى يُرشِدُ إلى أن "إذا" شرطيةٌ، وأن جوابها "هم ينتصرون".

قيل لي: فأين الفاءُ؟

فقلتُ: لا يَبْعُدُ أن يُقَالَ: إن "إذا" يُتَجَوَّزُ فيها ما لا يُتَجَوَّزُ في غيرها من أدوات الشرطِ؛ لأنها ليست نصًّا في الشرط، فيجوزُ حذفُ الفاءِ من جوابها في النثر[4].

---

(١) في الأصل: «بان»، وهو خطأ.

(٢) تقدم في المسألة ١٨٨.

(٣) الشورى ٣٩.

(٤) ردَّ ابن هشام في مغني اللبيب ص ١٣٥، ١٣٦كونها شرطيةً، وجعلها ظرفًا للخبر، أي: وهم ينتصرون إذا أصابهم البغي، وعليه فالفاء لم تحذف.

على أنه يجوزُ أن يكون الجوابُ محذوفًا، والأصلُ: "ينتصرون"، فحُذِفَ الفعلُ، فانفصل الضميرُ، ويكونَ قولُه: "ينتصرون" المذكورُ (مُفسِّرًا)[1] للمحذوف، كما أجاز س[2]: إنْ (تَقُمْ)[3] زيدٌ (يَقُمْ)[4]، على هذا المعنى.

فإن قلتَ: فإن بعض المتأخرين[5] نصَّ على ضعف قولِ س ومخالفتِه في ذلك، فهل يُعتَبَرُ قولُه أم لا؟

قلتُ: ولو اعتبرتَ قولَه فإن ذلك لا ينقُضُ عليَّ هنا؛ لأن وجه المنعِ: إما وقوعُ ما هو بصورة الجملةِ الاسميةِ جوابًا بغير الفاءِ، وقد ذكرتُ أن هذا مُستَسهَلٌ في "إذا"، لا سيَّما والمذكورُ في الحقيقة ليس هو الجوابَ؛ / وإما بناءُ فعلٍ مجزومٍ على ٨٠/ب
اسمٍ؛ لأن قولك: زيدٌ يقُمْ، في الظاهر بمنزلة فعلٍ بُنِيَ على اسمٍ، ومتى بُنِيَ الفعلُ على الاسم لم يُجزَمْ، وذلك مفقودٌ هنا؛ لأن الجزاء بعد "إذا" مرفوعٌ، فإذا ثبت هذا فيكونُ مجيءُ هذا في الجزاء كمجيئه في الشرط في نحو: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾[6].

وأجاز بعضُهم[7] كونَ "هم ينتصرون" صلةً، و"إذا أصابهم البغيُ" (ظرفًا)[8] لـ"ينتصرون" قُدِّم عليه، أي: والذين هم ينتصرون وقتَ إصابةِ البغيِ.

---

(١) في الأصل: «مفسر»، وهو خطأ.

(٢) الكتاب ٣/ ١١٤.

(٣) في الأصل: «نعم»، وهو خطأ.

(٤) في الأصل: «نعم»، وهو خطأ.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٠١، والدر المصون ٧/ ٣٤٥.

(٦) الانشقاق ١.

(٧) ينظر: البحر المحيط ٧/ ٤٩٩.

(٨) في الأصل: «ظرف»، وهو خطأ.

وهذا ضعيفٌ بعيدٌ، وإذا كان أبو الحَسَنِ[1] أجاز في: ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ﴾[2] كونَ الفاءِ محذوفةً، والأصلُ: فالوصيةُ؛ فما أجَزْناه في الشرط الذي ليس بصريحٍ أجْوَزُ.

[٢٥٣]

مسألة[3]

لا يجوزُ: يا غلامَك؛ لأنك إن عَنَيتَ بالكاف غيرَ المخاطبِ وجب أن يكون على لفظ الغَيبةِ، وإن كان المَعْنِيُّ مخاطبًا لم يَجُزْ؛ لأنه يكونُ غلامَ نفسِه، وأيضًا فأنت إنما تريدُ (مخاطبةَ)[4] الغلامِ.

قال أبو العَبَّاسِ في "المُقْتَضَب"[5]: «لا يجوزُ: يا غلامَك؛ لأنك تَنْقُضُ المخاطبةَ بمخاطبةِ الغلامِ[6] بإقبالك على صاحب الكافِ»، قال: «ولو نَدَبتَ، فقلتَ: يا غلامَك جاز؛ لأن المندوب غيرُ مخاطبٍ».

فا[7]: «يُقَوِّي (عندي)[8] هذا الذي سَلَكه [9] تركُهم التاءَ في "أرأيتَ" على

(١) معاني القرآن ١/١٦٨.

(٢) البقرة ١٨٠.

(٣) من المسائل البصريات لأبي علي الفارسي ١/٥٧٨، ٥٧٩.

(٤) في الأصل: «مخاطب»، وهو خطأ.

(٥) ٤/٢٤٥.

(٦) كذا في الأصل، وفي المسائل البصريات: «بالمخاطبة مخاطبة الغلام»، وعبارة المقتضب: «وذلك لأنك إذا قلت: يا غلامَك أقْبِلْ؛ فقد نقضت مُخاطَبَةَ المنادى بمخاطبتك الكاف».

(٧) هذا اختصار لاسم أبي علي الفارسي، وقد تقدم مثله في المسألة ٢٤٩.

(٨) في الأصل: «عندهم»، والمثبت من "المسائل البصريات".

(٩) في الأصل هنا: «في»، وهي زيادة لا معنى لها.

حالٍ واحدٍ للمذكر المفردِ وفروعِه، كأنه لَمَّا كان علامةُ الخطابِ فيما بعدَ التاءِ خرَجَتْ هي عن كونها علامةَ الخطابِ، فكما لم يَجتَمِعْ هنا كلمتان للخطاب؛ لم يَجتَمِعْ في "يا غلامَك".

فأما الندبةُ فلو قيل فيها بالمنع من حيثُ كان مُنَزَّلًا منزلةَ المخاطبِ -وإن كان (ميتًا)[1]- لكان قولًا؛ ألا تراه (يُبْنَى)[2] كما يُبْنَى المخاطبُ؛ لوقوعه موقعَ حرفِ / الخطابِ، فالبناءُ يدلُّ على أنه بمنزلة المخاطبِ المواجِهِ، ولو قيل: إنه بمنزلة ٨١/أ
«أيَّتُها العِصَابةُ»[3]»

[٢٥٤]

مسألة

لا يعملُ ما بعد الاستثناءِ فيما قبله، نحو: ما زيدٌ طعامَك إلا يأكلُ؛ لأن "إلا" كحرف النفيِ، ألا تَرَاكَ إذا قلتَ: قام القومُ إلا زيدًا؛ فقد نفيتَ عن زيدٍ القيامَ؟

فإن قلتَ: فـ"ما" يمتنعُ أن يعمل ما قبله فيما بعده[4]، فلا تُجِزْ: ما زيدٌ يأكلُ إلا طعامَك.

قلتُ: ذلك غيرُ لازمٍ؛ ألا تَرَاكَ تقولُ: ما ضربت زيدًا، فلا (تُقَدِّمُ)[5] على

(١) في الأصل: «مثبتا»، وهو خطأ.

(٢) في الأصل: «يبنى»، وهو خطأ.

(٣) بعدها بياض في الأصل مقداره نصف سطر، وكذا في المسائل البصريات. و«أيتها العصابة» قولٌ رواه سيبويه ٢/٢٣٢، ٢٣٦، ٣/١٧٠ عن العرب، وتمامه: «اللهم اغفر لنا أيَّتُها العصابةُ».

(٤) أي: فلتحمل عليه "إلا" أيضًا؛ لأن فيها معنى النفي كما تقدم.

(٥) في الأصل: «يقدم»، وهو خطأ.

"ما" شيئًا، و(تقولُ)[1]: عَلِمت ما زيدٌ قائمٌ، فيعملُ ما قبل "ما" فيما بعدها؟

[٢٥٥]

مسألة

قولُه تعالى: ﴿وَإِن يَكُ صَادِقًا يُصِبْكُم بَعْضُ ٱلَّذِى يَعِدُكُمْ﴾[2]، فيه دليلٌ على قوة إقامةِ الصفةِ مُقامَ الموصوفِ، وتقريرُه: أنك تقولُ: وعدتُه خيرًا، أو: شرًّا، إذا ذكرتَ الموعودَ ما هو، فإن لم تذكرْه قلتَ في الخير: وَعَدَ، وفي الشر: أوْعَدَ، وهنا لم يُذْكَرِ الموعودُ، وليس المرادُ: يصبْكم بعضُ ما يَعِدُكم من الخير، وإنما المرادُ: الشرُّ فقط، فلا بُدَّ أن يكون التقديرُ: بعضُ الشرِّ الذي يَعِدُكم، أي: يَعِدُكموه.

إلا أن حذف الموصوفِ إنما يَقْوَى إذا كان معرفةً؛ لأنه إذ ذاك (تَقْوَى)[3] الدلالةُ عليه، وأما النكرةُ فإن الدلالة عليه ضعيفةٌ، فإن سُمِع شيءٌ من ذلك كان عندنا مِمَّا أُلحِق بالضرورة، ولهذا استَضعَفْنا قولَ مَنْ قال[4] في قوله تعالى: ﴿وَدَانِيَةً﴾[5]: إنه بتقديرِ: وجنةً دانيةً، على أنه في هذه الآية قد قَوِيَ شيئًا بتقدُّم

(١) في الأصل: «يقول»، وهو خطأ.

(٢) غافر ٢٨.

(٣) في الأصل: «يقوى»، وهو خطأ.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٥٩/٥، وإعراب القرآن للنحاس ١٠٠/٥، والمحتسب ٢٣٧/١، ومشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ص ٧٣٤، والبيان في غريب إعراب القرآن ٤٨٢/٢، والتبيان للعكبري ١٢٧٦/٢، والدر المصون ٦٠٥/١٠.

(٥) الإنسان ١٤، وتمام الآية: ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا وَذُلِّلَتْ قُطُوفُهَا تَذْلِيلًا﴾.

الجنةِ في قوله: ﴿وَجَزَىٰهُم بِمَا صَبَرُوا جَنَّةً وَحَرِيرًا ... وَدَانِيَةً﴾[1]، وعلى أنه في السَّعَة كثيرٌ مُستعذَبٌ. / ٨١/ب

[٢٥٦]

مسألة

إذا دَخَلتْ "لا" على معرفةٍ وجب تكرارُها، وخالفَنا المبرِّدُ[2].

ورُدَّ عليه[3] بأن "لا" جوابٌ لظاهرٍ أو مقدَّرٍ، فإذا كانت جوابًا لقولك: أزيدٌ في الدار؟ فكلامُهم[4]: الاستغناءُ بـ"لا"؛ لأنها نَقِيضةُ "نَعَمْ"، وهي مُستَغنًى بها.

وأجاب ابنُ الضَّائعِ[5] عنه بأنه يجوزُ مع "نَعَمْ" أن تُكَرَّر، فينبغي أن يجوز في "لا".

وأجاب بأنك إذا قلتَ: نَعَمْ، زيدٌ في الدار، فالجملةُ توكيدٌ لِمَا تَضَمَّنَتْه "نَعَمْ"، كما تقولُ: نَعَمْ نَعَمْ، ولا يُتَصَوَّرُ في "لا"؛ لأن الجملة بعدها مُثْبَتةٌ مع قطعِ النظرِ عن "لا"، فإذا كانت إيجابًا امتنع أن (تكون)[6] مُؤَكِّدةً.

[٢٥٧]

مسألة

(١) الإنسان ١٢-١٤.

(٢) المقتضب ٣٥٩/٤-٣٦١.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٧٥/٢.

(٤) أي: العرب.

(٥) شرح الجمل ١٠٢٦/٢، ١٠٢٧. وتنظر المسألة ٢٢٩.

(٦) في الأصل: «يكون»، وهو خطأ.

"النعتُ" و"الوصفُ" و"الصفةُ" عند جمهور النحاةِ بمعنًى واحدٍ.

وقال ابنُ القُوطِيَّةِ(١) في "شرح رسالةِ أدبِ الكُتَّابِ"(٢): «ذهب بعضُ أهلِ النظرِ أن الوصفَ بالحال المنتقلةِ، كالكَرَم واللُّؤمِ، والنعتَ باللازم، كالأسودِ والأحمرِ».

وقيل: النعتُ بالحِلْية، كالطويل والقصيرِ، والصفةُ بالأفعال، كالضاربِ والخارجِ.

فعَلَى هذا يُقَالُ للباريْ تعالى: موصوفٌ، لا: منعوتٌ، وعلى الثاني(٣) بالعكس.

وقال السَّخاويُّ(٤): «فرَّق بعضُهم(٥) بأن النعت ما كان لنوعٍ خاصٍّ من الجَسَد، كالأعمى والأعرجِ، والصفةَ بما لم يكنْ لشيءٍ مخصوصٍ، كالعظيمِ والكريمِ».

---

(١) هو محمد بن عمر بن عبدالعزيز القرطبي، أبو بكر، إمام في اللغة والأدب، أخذ عن أبي علي القالي، له: الأفعال، وشرح رسالة أدب الكتاب، والمقصور والممدود، وغيرها، توفي سنة ٣٦٧. ينظر: معجم الأدباء ٦/٢٥٩٢، وإنباه الرواة ٣/١٧٨، وبغية الوعاة ١/١٩٨.

(٢) ذكر الدكتور عبدالفتاح سليم أن الكتاب مخطوط، ولم يشر إلى مكانه. ينظر: مقدمة تحقيق "تفسير رسالة أدب الكتاب" للزجاجي ص ٩، ٣١.

(٣) هو ما ذكر أولًا أن بعض أهل النظر ذهب إليه.

(٤) لم أقف على كلامه. والسخاوي هو علي بن محمد بن عبدالصمد، أبو الحسن، من كبار علماء القراءات واللغة، له: شرح الشاطبية، والمفضل في شرح المفصل، وسفر السعادة وسفير الإفادة، وغيرها، توفي سنة ٦٤٣. ينظر: معجم الأدباء ٥/١٩٦٣، وإنباه الرواة ٢/٣١١، وبغية الوعاة ٢/١٩٢.

(٥) منسوب لثعلب في تاج العروس ٥/١٢٣، ١٢٤ (ن ع ت).

[٢٥٨]

مسألة(١)

«إذا كان المفعولُ مُستفهَمًا عنه في المعنى، كـ: عرفت زيدًا أبو مَنْ هو؟ التقدير: عرفت أزيدٌ أبو عمرٍو / أم غيرُه؟ جاز التعليقُ؛ لأنه مُستفهَمٌ عنه في ٨٢/أ
المعنى، والإعمالُ؛ نظرًا إلى لفظه».

[٢٥٩]

مسألة(٢)

«لا (يُعَلَّقُ)(٣) من غير أفعالِ القلوبِ إلا "سَلْ"، نحو: سَلْ زيدًا أبو مَنْ هو؟ لأن السؤال سببٌ للعِلْم، وهو فعلٌ قلبيٌّ، فأجْروا السببَ مُجرى المُسَبَّبِ.

وزَعَم المازِنيُّ(٤) أنه يجوزُ تعليقُ "رأيت" البَصَرِيةِ؛ لأنها من أسباب العِلْمِ، واحتَجَّ بقولهم: «أما تَرَى أيُّ بَرْقٍ هاهنا»(٥).

ولا حُجَّةَ فيه؛ لأنه يُمكِنُ أن يكون "رأى" هنا بمعنى العِلْمِ».

[٢٦٠]

---

(١) من شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٣٢٦، ٣٢٧.

(٢) من شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٣٢٧.

(٣) في الأصل: «تعلق»، وهو خطأ.

(٤) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٢/١٣٥، والمخصص ١/١١٣، والنكت للأعلم الشنتمري ١/٤٤٥، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٣٢٧.

(٥) رواه سيبويه في الكتاب ١/٢٣٦.

مسألة(١)

«إذا كان المعلَّقُ يتعدَّى بحرف جرٍّ فإنهم (يستَقبِحون)(٢) تعليقَ الخافضِ؛ لضَعْفه، فيحذفونه، ويُوصِلون الفعلَ [إليه](٣) بنفسه، وما بعده في موضع نصبٍ، نحو: فَكَّرت أيُّهم أبوك؟ والأصلُ: في أيهم أبوك؟

وإن كان يتعدَّى إلى اثنين أصلُهما المبتدأُ والخبرُ سدَّتِ الجملةُ مَسَدَّ المفعولين، نحو: عَلِمت أيُّهم زيدٌ؟(٤) أبو مَنْ هو؟ فالجملة مِنْ "أبو مَنْ هو؟" سادَّةٌ مَسَدَّ المفعولِ الثاني.

أو متعدِّيًا إلى واحدٍ بنفسه، كـ: عرفت زيدًا أبو مَنْ هو؟ ففي محل الجملةِ خلافٌ(٥)، قيل: هي في محل الحالِ.

ويُبطِلُه: أنها لا يجوزُ دخولُ الواوِ عليها مع بقاءِ المعنى، بخلاف: جاء زيدٌ

(١) من شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٣٢٧-٣٢٩.

(٢) في الأصل: «يستفتحون»، وهو خطأ.

(٣) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، وهو في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور.

(٤) هاهنا سقط يدل عليه ما في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور إذ قال بعد هذا: «فإن كان الاسم مما يجوز تعليق الفعل عنه وإعماله فيه، ثم أعملت الفعل فيه، فنصبته؛ فإن ذلك الفعل العامل فيه لا يخلو من أن يكون متعديًا إلى واحد بنفسه، أو إلى اثنين أصلُهما المبتدأ والخبر، ولا يتصور أن يكون العامل فيه ما يصل بحرف جر، فلا تقول: فكرت زيدًا أبو من هو؟ لأن "فكرت" لا يصل بنفسه إلى مفعول، وليس حذف حرف الجر قياسًا كما تقدم. فإن كان الفعل من باب ما يتعدى إلى مفعولين أصلُهما المبتدأ والخبر، نحو: علمت زيدًا أبو من هو؟ كان الاسم المنصوبُ المفعولَ الأولَ، وسدت الجملةُ مسدَّ المفعول الثاني».

(٥) ينظر: الكتاب ١/٢٣٧، والتذييل والتكميل ٦/١٠٦، وارتشاف الضرب ٤/٢١٢١، والهمع ٢/٢٣٨.

يدِه على رأسه».

غ: وأنها غيرُ خبريةٍ.

«وقيل: في موضع المفعولِ الثاني على تضمين الفعلِ معنى ما يتعدَّى لاثنين، أي: عَلِمت.

وليس بجيِّدٍ؛ لأن التضمين لا يَنْقاسُ(١).

وقيل: بدلٌ من الأول بدلَ شيءٍ من شيءٍ.

فإن قيل: كيف تُبدَلُ الجملةُ من الاسم؟(٢)

فالجوابُ: أن التقدير: عَلِمت أمرَ زيدٍ.

وهو الصحيحُ.

ولا يُمكِنُ أن يكون العاملُ من باب ما يَصِلُ بحرف الجرِّ، لا تقولُ: فَكَّرت زيدًا / أبو مَنْ هو؟ لأن "فَكَّرت" لا يَصِلُ بنفسه إلى مفعولٍ، وليس حذفُ حرفِ الجرِّ قياسًا(٣)». ٨٢/ب

غ: فكيف أجَزتَ(٤) أوَّلًا أن يُقَال: فَكَّرت أيُّهم أفضلُ؟ على حذف الجارِّ،

(١) تقدم الحديث عن التضمين في حاشية المسألة ١٢٢.

(٢) أجاز بعض النحويين إبدال الجملة من المفرد. تنظر المسألة ٢٤٧.

(٣) حذف حرف الجر لا يجوز إلا سماعًا أو في مواضع مخصوصة، منها: أن يكون الحرف المحذوف حرف قسم، أو "رُبَّ"، أو لام التعليل داخلة على "كي" وصلتها، أو يكون المجرور "أنْ" وصلتها أو "أنَّ" وصلتها. ينظر: الكتاب ١/١٥٩، ٣٩٥، ٣/١٥٤، ١٥٥، والأصول ١/١٧١، ١٧٧، ١٨٠، وشرح الكافية الشافية ٢/٦٣٣، وشرح شذور الذهب لابن هشام ص ٤١٨.

(٤) الخطاب لابن عصفور.

ولِمَ (تنظرْ)[1] إلى قياسٍ ولا غيرِه؟

«ولا يجوزُ في المستفهَم عنه التعليقُ إن كان العاملُ "أرأيتَكَ"؛ لأنها بمعنى: أخبِرني، وإن كان معناها في الأصل العلمَ، و"أخبِرْ" لا يتعلَّقُ؛ لأنه ليس قلبيًّا».

[٢٦١]

مسألة[2]

«ويجوزُ في أفعال القلوبِ -وهو ممَّا اختصَّتْ به- أن تُضمَّن معنى القسَم، (فتُتلقَّى)[3] بما يُتلقَّى به القَسَمُ.

فإن كانت غيرَ متعدِّيةٍ فلا موضعَ للجملة بعدها، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَـٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾[4].

أو متعدِّيةً، نحو: عَلِمت ليقومنَّ زيدٌ، و: عرفت ليخرجَنَّ (عمرٌو)[5]؛ فمِنَ النحاة مَنْ جعل الجملةَ نائبةً مَنابَ المفعولِ أو المفعولين، ومنهم مَنْ قال: لا موضعَ لها؛ لأن الفعل وإن كان متعدِّيًا فقد ضُمِّن معنى ما لا يتعدَّى، كما أن "نُبِّئْتُ[6]" وإن كانت في الأصل لا تتعدَّى إلى ثلاثةٍ، إلا أنها ضُمِّنت معنى ما يتعدَّى لهم، فتعدَّت مثلَه، وهذا الصحيحُ عندي».

---

(١) في الأصل: «ينظر»، وهو خطأ.

(٢) من شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٣٢٩، ٣٣٠.

(٣) في الأصل: «فيتلقى»، وهو خطأ.

(٤) يوسف ٣٥.

(٥) في الأصل: «عمر».

(٦) كذا في الأصل، وفي شرح جمل الزجاجي: «أنْبأت».

[٢٦٢]

مسألة

إذا قلت: ضربته زيدًا يومَ الجمعةِ؛ احتَمل "يومَ الجمعةِ" أن يكون مُتَّسَعًا فيه، وأن يكون غيرَ مُتَّسَعٍ فيه، وإنما يتَبَيَّنُ الاتِّساعُ فيه إذا أضمرتَه، ولم تُوصِلِ الفعلَ إليه بالحرف، أو إذا أُضيف إليه، نحو: هذا ضاربُ يومِ الجمعةِ زيدًا؛ إذ لا يُتصوَّرُ أن يُضَاف إليه وهو ظرفٌ حقيقةً؛ لأن الظرف فيه معنى "في"، والإضافةَ على معنى اللامِ، ومحالٌ أن يكون اسمٌ واحدٌ في وقتٍ واحدٍ على معنى حرفين مختلفين.

٨٣/أ وأما ما عَلَّل به النحاةُ من أن ذلك إنما هو لأن الظرف / على معنى "في"، بدليلِ ظهورِها مع الضميرِ، فلو أضفتَه وهو ظرفٌ لفَصَلتَ بين المضافِ والمضافِ إليه بـ"في"؛ فباطلٌ عندي؛ لأن العرب فَصَلتْ بين المتضايفين بالجارِّ الظاهرِ، نحو: لا أبا لك، و: يا ويحَ لزيدٍ، (فما)[1] أحرى أن يجوز ذلك في المَنْويِّ، وإنما جاز: يا ويحَ لزيدٍ؛ لأن اللام لا يُنَاقضُ معناها الإضافةَ، بل هي مؤكِّدةٌ لمعناها.

ولا يجوزُ الاتِّساعُ فيما يتعدَّى إلى ثلاثةٍ؛ لأنه لا أصلَ له فيُلحَقَ به.

قيل: ولا فيما يتعدَّى لاثنين؛ لأن باب "أَعْلَمَ" و"أَرَى" ليس بأصلٍ؛ لأن "أَعْلَمَ" و"أَرَى" منقولان من "عَلِمَ" و"رَأَى"، وما (عداهما)[2] محمولٌ عليهما، ومُضَمَّنٌ معناهما، والحملُ إنما بابُه أن يكون على الأصول.

وهذا الصحيحُ، وحُجَّتُه السماعُ والقياسُ:

---

(١) في الأصل: «فلما»، وهو خطأ.

(٢) في الأصل: «عداها»، وهو خطأ.

أما القياسُ؛ فلأنه لَمَّا كان المتَّسَعُ فيه مُشبَّهًا بالمفعول به، بدليل وصول العاملِ إلى ضميره بنفسه؛ وجب أن يكون العاملُ مُشبَّهًا بعامل المفعولِ به.

وأما السماعُ؛ فلأنه قد سُمِع الاتِّساعُ فيما لا يتعدَّى، نحو: يومَ الجمعةِ صُمْتُه، وفيما يتعدَّى إلى واحدٍ، كقوله(١):

وَيَوْمًا شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا(٢) ...

ولا يُحفَظُ فيما عدا ذلك.

[٢٦٣]

مسألة(٣)

«إذا اجتمع اسمان معرفتان جَعَلْتَ ما قَدَّرتَ أن المخاطَب يجهلُه الخبرَ.

وزَعَم ابنُ الطَّرَاوةِ(٤) أن الذي تريدُ إثباتَه تجعلُه الخبرَ، والذي لا تريدُ إثباتَه تجعلُه الاسمَ، فتقولُ: كانت عقوبتُك عَزْلَتَك، بنصب "العَزْلةَ" إن كنتَ عَزَلْتَه ولم

---

(١) هو رجل من بني عامر.

(٢) شطر بيتٍ من الطويل، وتمامه:

وبومًا شهِدْناه سُلَيمًا وعامرًا ... قليلًا سِوَى الطَّعْنِ النِّهَالِ نَوافِلُهْ

روي: «ويومٍ» بدل «ويومًا»، و«قليلٍ» بدل «قليلًا». شهدناه: شهدنا فيه، والطعن: جمع طعنة، والنهال: جمع ناهلة، وهي المرتوية بالدم، والنوافل: الغنائم. ينظر: الكتاب ١/١٧٨، والمقتضب ٣/١٠٥، ٤/٣٣١، وأمالي ابن الشجري ١/٧، ٢٨٧، ٣/٢٢٦، ومغني اللبيب ص ٦٥٤، وشرح أبياته ٧/٨٤، وينظر: اللسان ١٤/١٤٤ (ج ز ي).

(٣) من شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٤٠٦.

(٤) لم أقف عليه في الإفصاح، وينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٤٠٦، والتذييل والتكميل ٣/٣٢٣.

نُعاقِبْه، و(برفعها)(١) إن كان بالعكس».

عَ: يعني: أن الثابت في نفس الأمرِ وتريدُ تخبرُ بأن ذلك الشيءَ هو إيَّاه؛ تجعلُه خبرًا، والذي تريدُ الإخبارَ به الآنَ أنه ذلك؛ مبتدأً.

[٢٦٤]

مسألة(٢)

«واعْلَمْ أن ضمير النكرةِ في باب الإخبارِ كالنكرة؛ لأنك إذا قلت: لَقِيت رجلًا فضربته، فأنت لم تَعْنِ بالضمير إلا الأولَ، ولم تَعْنِ بإضماره شخصَ الرجلِ بعينه، وتعريفُه إنما هو / لفظيٌّ». ٨٣/ب

عَ: وإنما حَكَمَ عليه بالتعريف؛ لأنه في مقام المعرفةِ؛ لأن الظاهر إذا كُرِّر كان بـ"أل". هـ(٣).

«والإخبارُ عن النكرة إنما امتَنع من طريق المعنى، لا من طريق اللفظِ، فلا يُخبَرُ بالمعرفة عن ضمير النكرةِ.

فأما:

أَسَكْرَانُ كَانَ ابْنَ الـمَرَاغَةِ إِذْ هَجَا ... تَمِيمًا بِجَوْفِ الشَّامِ أَمْ مُتَسَاكِرُ؟(٤)

فضرورةٌ، وهو من المقلوب؛ لأن المعنى على الإخبار عن ابن المَرَاغةِ بالسَّكران، كأنه قال: أكان ابنُ المَرَاغةِ سَكرانَ؟ ولم يُرِدْ أن يقول: أكان سَكرانُ من

---

(١) في الأصل: «ترفعهما»، وهو خطأ.

(٢) من شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٤١١. وتنظر المسألة ٢٠٤.

(٣) أي: انتهى تعليق ابن هشام على الكلام السابق.

(٤) تقدم البيت في المسألة ٢٠٤.

السُّكَّاري يُعْرَفُ بابن المَرَاغةِ؟».

[٢٦٥]

مسألة

أجمَعوا على أن "العالَمَ" في قولنا: خلق اللهُ العالَمَ؛ مفعولٌ به[١]، وعبدُالقاهر[٢] في "أَسرار البلاغةِ"[٣] مفعولٌ مطلقٌ[٤].

حُجَّتُنا: أنَّا نَصِفُه تعالى بأنه خالقٌ، فلو كان الخَلْقُ هو العالَمَ لكنَّا وَصَفناه بالعالَم، وأيضًا فالمفعولُ المطلقُ حَدَثٌ، والعالَمُ معنًى لا حَدَثٌ.

حُجَّتُه: أن المفعول به هو الذي كان موجودًا، فأَوْجَد الفاعلُ فيه شيئًا، نحو: ضربت زيدًا، والمفعولَ المطلقَ هو الذي لم يكن موجودًا، بل كان عدمًا محضًا، والفاعلُ أَوْجَده من العدم، والعالَمُ كذلك.

والجوابُ: أن المفعول به بالنسبة إلى فِعْلِ غيرِ الإيجادِ يقتضي ما ذكرت؛ فإن إثبات حقيقةِ غيرِ الوجودِ يَستَدعي ثبوتَ الموصوفِ أَوَّلًا، وأما بالنسبة إلى الإيجاد فلا، بل يقتضي العدمَ، وإلا لكان تحصيلًا للحاصل.

يدلُّك على ذلك: قولُك: بَنَيت الدارَ، و: خِطتَ القميصَ، و: كتبت الكتابَ، فهذه كلُّها لم تُوجَدْ إلا بَعْدُ، وليست سابقةً على فعل الفاعلِ، كما في: ضربت زيدًا، ممَّا وُضِع للتأثير في المفعول، / لا لإيجاده. ٨٤/أ

---

(١) ينظر: أمالي ابن الحاجب ٢/٧٠٢، ومغني اللبيب ص ٨٦٧، والتصريح ١/٢٦٨.

(٢) مكررة في الأصل.

(٣) ص ٣٦٩، ٣٧٠، وينظر: المقتصد ١/٥٨٠.

(٤) كذا في الأصل، والمعنى أنه يقول: إنه مفعول مطلق.

وقَوَّى بعضُهم كلامَ عبدِالقاهرِ بأن الأصح أن الخلق غيرُ المخلوق، فـ"خلق اللهُ العالَمَ" مثلُ: ضربت ضربًا، وأجاب عن الاعتراضين بالإبهام، وبأن التركيب المسوِّغ لذلك زال، وبأن الأسماء توقيفيةٌ، وبأن العالَمَ يُمكِنُ أن يكون بالنسبة إليه تعالى كالإحداث بالنسبة إلينا.

تنبيهٌ: سُمِّي "مفعولًا مطلقًا"؛ لأنه يُطلَق عليه لفظُ "مفعولٌ" بغير قيدٍ؛ لأنه المفعولُ الحقيقيُّ، وأما غيرُه فلا يَصدُقُ إلا مُقيَّدًا؛ لأنه يصحُّ: فَعَلت الضربَ، ولا يصحُّ: فَعَلت ذاتَ زيدٍ.

غ: وهذا يُقوِّي تنبيه[١] عبدِالقاهرِ؛ لأن المفعول متى كان ذاتُه مُوجَدةً فذاك ليس إلا المفعولَ المطلقَ، ولا يصحُّ أن يُقَالَ فيه: مفعولٌ به؛ لأنه يَستَدعي ثبوتَه أوَّلًا. انتهى.

وقيل: سُمِّي "مطلقًا"؛ لأن الفعل لا يَصِلُ إليه بواسطةٍ، وأما غيرُه فإنه ملازمٌ للواسطة فيما عدا المفعولَ به، فإن الواسطة تقعُ فيه وإن لم تلزمْ.

[٢٦٦]

مسألة

في الإخبار عن "كان" وأخواتِها بالفعل الماضي.

اعلمْ أن هذه الأفعالَ إذا كانت بلفظ الماضي فهي على ثلاثة أقسامٍ:

قسمٌ لا يُخبَرُ عنه بالماضي ألبتَّةَ، وذلك سبعةٌ: صار ودام وزال ودام وأخواتُها[٢]. أما "زال" وأخواتُها فلأنها للاستمرار والدوام، وكذلك "دام"، فلا

---

(١) رسمت في الأصل هكذا: بسهه.

(٢) كذا في الأصل، ولعل الصواب: صار وليس ودام وزال وأخواتها؛ بدليل قوله: «وأما "ليس"...» إلخ.

يناسبُهن الماضي، وأما "ليس" فإنها لنفي الحالِ، فلا يناسبُها الماضي، وشذَّ نحو: «ليس خَلَقَ اللهُ مثلَه»[1].

وقسمٌ يُخبَرُ عنه به بلا إشكالٍ، وذلك ما دخل عليه الشرطُ، نحو: ﴿إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَٰدًا﴾[2]، ﴿إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ﴾[3]، ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ﴾ الآية[4]، أو دخل عليه "قد"، نحو: ﴿وَلَقَدْ كَانُوا۟ عَٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ﴾[5]، أو على الماضي نفسِه، نحو: كان زيدٌ قد قام.

وقسمٌ اختلفوا فيه[6]، / وهو ما عدا ذلك، فقيل: لا يصحُّ إلا بـ"قد"، ٤٨/ب
وقيل: يصحُّ مطلقًا، ورجَّحه ابنُ مالكٍ[7]، لقول الشاعرِ[8]:

وَكُنَّا حَسِبْنَا كُلَّ بَيْضَاءَ شَحْمَةً[9] ...

(١) رواه سيبويه في الكتاب ١/٧٠.

(٢) الممتحنة ١.

(٣) الأنفال ٤١، ويونس ٨٤.

(٤) يوسف ٢٦.

(٥) الأحزاب ١٥.

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٤٤، والتذييل والتكميل ٤/١٤٨، وارتشاف الضرب ٣/١١٦٧، والجنى الداني ص ٤٩٩، ومغني اللبيب ص ٨٣٣، والهمع ٢/٧٩.

(٧) شرح التسهيل ١/٣٤٤.

(٨) هو زُفَر بن الحارث الكِلابي.

(٩) شطر بيتٍ من الطويل، وتمامه:

وكُنّا حَسِبنا كلَّ بيضاءَ شحمةً   عَشِيَّةَ لاقَينا جُذامَ وحِمْيَرا

روي: «ليالي» بدل «عشية»، و«قارعنا» بدل «لاقينا». جُذام وحمير: قبيلتان. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٤٤، ومغني اللبيب ص ٨٣٣، وشرح أبياته ٧/٣٣٠، وينظر: شرح الحماسة للمرزوقي ١/١٥٥.

وممَّن اشترط "قد" مَنْ أجاز أن (تكون)[1] مُقدَّرةً، فلا يَرِدُ عليه هذا الشعرُ ونحوُه. وتقديرُ حروفِ المعنى بعيدٌ من الصواب، ولأبي بكرٍ[2] فيه كلامٌ مشهورٌ، ولم أرَ أحدًا حرَّر هذه المسألةَ غيري، (فاعْضُضْ)[3] عليه بالنواجذ.

واعلمْ أن "أمسى" و"أصبح" و"أضحى" و"ظلّ" و"بات" إذا كنَّ بمعنى: صار -وهو الغالبُ عليهن- فحكمُهن مثلُها، وعلى هذا فقولُه[4]:

أَمْسَتْ خَلَاءً وَأَمْسَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا[5] ...

مُشكِلٌ.

واعلمْ أنه إنما استُقبِح عند قومٍ: كان زيدٌ قام؛ لأنه لا دلالةَ لـ"كان" على أكثرَ من الزمان الماضي، وهو مفهومٌ من قولك: قام، وإنما يُحتاجُ إلى "كان" مِثْلَ: كان زيدٌ أخاك، ممَّا أُريد فيه الإخبارُ بأن مضمون الجملةِ ماضٍ، وليس في لفظ الجملةِ ما يدلُّ على ذلك، فإذا اقترن الفعلُ الأولُ بالشرط صار مستقبلًا، أو

(١) في الأصل: «يكون»، وهو خطأ.

(٢) لعله ابن السراج، ولم أقف في الأصول على كلام له في هذا.

(٣) في الأصل: «فاعضدد»، وهو خطأ.

(٤) هو النابغة الذبياني.

(٥) شطر بيتٍ من البسيط، وتمامه:

أمستْ خلاءً وأمسى أهلُها احتَمَلوا   أخنى عليها الذي أخنى على لُبَدِ

روي: «أضحت» و«أضحى» بدل «أمست» و«أمسى». أخنى عليها: أهلكها، ولُبَد: اسم نسرٍ يضرب به المثل في طول العمر. ينظر: ديوان النابغة ص ١٦، وشرح الكافية الشافية ١/٣٩٥، والخزانة ٤/٥، وينظر: جمهرة اللغة ٢/١٠٥٧، واللسان ٣/٣٨٦ (ل ب د)، ١٤/٢٤٥ (خ ن ا)، وتاج العروس ٩/١٢٦ (ل ب د)، ٣٨/٢٠ (خ ن ي).

بـ"قد" صار قريبًا من الحال، وكذا إن اقترن (الثاني)(١) ، فحصل من ذلك التخالُفُ بين الفعلين في الزمان، فزال الاتّحادُ المانعُ عنده من الجواز.

[٢٦٧]

مسألة

«الفرقُ بين المصدرِ واسمِ المصدرِ: أن المصدر له فعلٌ يَجري عليه، كالانطلاق مثلًا في: انطلَقَ، واسمُ المصدرِ، وهو اسمٌ لمعنًى، ولا فعلَ له يَجري عليه من (لفظه)(٢).

غ(٣): كالقَهْقَرى، فإنه نوعٌ من الرجوع، ولا فعلَ له يَجري عليه من لفظه. انتهى.

وقد يقولون: مصدرٌ [واسمُ مصدرٍ](٤) للشيئين المتقاربين لفظًا، وأحدُهما للفعل، والآخرُ (للآلة)(٥) التي يُستَعملُ بها / الفعلُ، مثلُ: الطَّهورِ والطُّهورِ، ٨٥أ
والأَكلِ والأُكلِ(٦)».

---

(١) في الأصل: «الماضي»، وهو خطأ. وبعدها في الأصل بياض مقداره كلمة أو كلمتان، ولعل مكانه: بـ"قد".

(٢) في الأصل: «لفظ»، وهو خطأ.

(٣) هذا التعليق بنصه في أمالي ابن الحاجب ٨٥١/٢ المنقول منها، ولعل المؤلف رآه ملحقًا في الحاشية، فنسها بتصوره أنه من تعاليق ابن هشام.

(٤) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، وهو في أمالي ابن الحاجب.

(٥) في الأصل: «للدلالة»، وهو خطأ.

(٦) الطَّهور -بالفتح-: ما يُتَطهَّر به، وبالضم: التطهُّر، والأكل -بالفتح-: مصدر "أكل"، وبالضم: ما يؤكل. ينظر: اللسان ٥٠٥/٤ (ط هـ ر)، ١٩/١١ (أ ك ل)، وتاج العروس ٤٤٦/١٢، ٤٤٧ (ط هـ ر)، ١٠/٢٨، ١١ (أ ك ل).

من "أمالي" ابنِ الحاجبِ(١).

[٢٦٨]

مسألة(٢)

«إذا توَسَّط استثناءٌ بين ما يَصلُحُ أن يكون لكلٍّ منهما فالأول، نحو: ﴿قُمِ ٱلَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا * نِّصْفَهُۥ﴾(٣)، و"القليلَ" مستثنًى من "الليل"، لا من "النصف"، لأن الأصل في الاستثناء أن يكون بعد المستثنى منه، لا قبلَه، و"النصفُ" بدلٌ من "القليل".

وإذا تأخَّر عنهما فكونُه من الآخِرِ أَوْلى، نحو: غلَب مائةُ مؤمنٍ مائتي كافرٍ إلا اثنين، وكذا: غلَب مائتي كافرٍ مائةُ مؤمنٍ إلا اثنين، لا فرقَ بين كونِ المتأخِّرِ مفعولًا أو فاعلًا. وعِلَّةُ ذلك: مراعاةُ القُرْبِ.

وإذا تقدَّم ولم يكن أحدُهما مرفوعًا ولا في حكمه فالاستثناءُ من الأول، نحو: استبدَلتُ إلا زيدًا من أصحابنا (بأصحابكم)(٤).

فإن كان أحدُهما مرفوعًا لفظًا ومعنًى، نحو: ضَرَب إلا زيدًا أصحابُنا أصحابَكم، و: ضَرَب إلا زيدًا أصحابَكم أصحابُنا، أو مرفوعًا معنًى دون لفظٍ، نحو: مَلَكْتُ [إلا](٥) الأصاغرَ عبيدَنا أبناءَنا، و: مَلَكْتُ إلا الأصاغرَ أبناءَنا

---

(١) ٨٥٠/٢، ٨٥١.

(٢) من شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٣/٢، ٢٩٤.

(٣) المزمل ٢، ٣.

(٤) في الأصل: «أصحابكم»، وهو خطأ.

(٥) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، والسياق يقتضيه.

عبيدَنا؛ فالاعتبارُ بالمرفوع مطلقًا، تقدَّم أو تأخَّر، ما لم يمنعْ مانعٌ، نحو: مَلَكْتُ إلا زيدًا أبانا عبيدَنا، و: طلَّقَ إلا الحسناتِ نساءَهم الزيدون، و: ضَرَبَ إلا هندًا بنونا بناتِنا».

ع: ينبغي أن يُنظَر في العلة في التفصيل بين المرفوعِ وغيرِه.

[٢٦٩]

مسألة

قد يُكتَفى بـ"إلا" وبـ"غير" عن المستثنى إذا عُرِف المعنى، ولم يَستَعملوا ذلك إلا بعد "غير" و"ليس"(١)، نحو: قبضت عشرةً ليس إلا، وليس غيرُ، وليس غيرَ، فالأولُ بتقديرِ: ليس غيرُ ذلك مقبوضًا، والثاني / بتقديرِ: ليس المقبوضُ غيرَ ذلك. ٥١/ب

[٢٧٠]

مسألة

قولُ النحاةِ(٢): إذا تعدَّدتِ المستثنَياتُ أَسقَطتَ الأوتارَ، وأَثبتَّ الأشفاعَ، فما تَحَصَّل فهو الباقي؛ لِمَ ذاك؟

الجوابُ: أن الاستثناء الأولَ في مثلِ: له عليَّ عشرةٌ إلا خمسةً إلا ثلاثةً إلا

(١) كذا في الأصل، ولعل الصواب: إلا بعد "ليس". ينظر: مغني اللبيب ص ٢٠٩، وشرح شذور الذهب لابن هشام ص ١٣٨. وناقش السيوطي في النكت ٢/٥٩ ابنَ هشام في ذلك، ناقلًا عن جماعة من العلماء مجيئها بعد "لا".

(٢) ينظر: الأصول ١/٣٠٤، واللباب في علل البناء والإعراب ١/٣٠٦، ٣١٢، وشرح الكافية الشافية ٢/٧١٣، والجنى الداني ص ٥١٢.

اثنين إلا واحدًا؛ إخراجٌ من العشرة؛ لأن "إلا" في الاستثناء من الإثبات نفيٌ، فيجبُ إسقاطُه، وما بعده مستثنًى من منفيٍّ، وهو الاستثناءُ الأولُ، فيجبُ إثباتُه، وكذا في الباقي، وكذا (تعتبِرُه)(١) في النفي.

[٢٧١]

مسألة

قال ابنُ الخبَّازِ(٢): «[إن](٣) قلتَ: لِمَ لا جاز الإبدالُ في الموجَب؟

قلتُ: لفساد المعنى؛ لأن: قام القومُ إلا زيدٌ (نقيضُ)(٤): ما قام القومُ إلا زيدٌ، والنفيُ يدلُّ على نفي القيام عن القوم مجتمعين ومتفرقين، فينبغي أن يكون نقيضُه إثباتًا لقيامهم مجتمعين ومتفرقين، وهو محالٌ؛ لأنه جَمْعٌ بين الضدين، وفي النفي لا يلزمُ ذلك؛ ألا ترى أنه (يجوزُ)(٥): هذا الثوبُ لا أسودُ ولا أبيضُ؛ لجواز كونِه أحمرَ، ولا يجوزُ: هذا الثوبُ أسودُ وأبيضُ؛ لأنه جَمْعٌ بين السوادِ والبياضِ، وهو محالٌ؟» انتهى.

[٢٧٢]

مسألة

قال رحمه اللهُ:

(١) في الأصل: «يعتبره»، وهو خطأ.

(٢) توجيه اللمع ص ٢١٦.

(٣) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، وهو في توجيه اللمع.

(٤) في الأصل: «يقتضي»، وهو خطأ.

(٥) في الأصل: «لا يجوز»، وهو خطأ.

رأيتُ بخطِّ بعضِهم، عن ابن النَّحَّاسِ(١)، عن أبي البقاءِ(٢)، أن البدل في لغة تميمٍ في المنقطع أرجحُ من النصب، كما (يقولُ)(٣) الجميعُ في المتصل(٤).

وهو غريبٌ.

[٢٧٣]

مسألة

مِمَّا يُستعملُ للاستثناء بمعنى "إلا" ولا يذكرُه النحاةُ في باب "إلا": "لَمَّا" في قولهم: «أسألُك بالله لَمَّا فَعَلْتَ» ، أي: ما أسألُك إلا فِعْلَك، و"أو" في باب نواصبِ الفعلِ، / مثل: لأَلْزَمَنَّك أو تعطيَني حقِّي، أي: إلا أن (تعطيَني)(٥) حقِّي؛ ٨٦
لأن المعنى: لأَلْزَمَنَّك على كل حالٍ إلا على هذه الحالةِ.

وأما ما ذكره ابنُ هشامٍ الخَضْرَاويُّ(٦) من قولهم: مَيْد، بمعنى: غير، فهو

(١) هو بهاء الدين الحلبي، ولم أقف على المنقول عنه هاهنا في "تعليقته" على المقرب.

(٢) شرح إيضاح أبي علي الفارسي ٣/١٠٢٥. وأبو البقاء هو عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري، من كبار نحاة بغداد، وكان ضريرًا، أخذ عن ابن الخشاب، له: التبيان في إعراب القرآن، واللباب في علل البناء والإعراب، والتبيين عن مذاهب النحويين، وغيرها، توفي سنة ٦١٦. ينظر: معجم الأدباء ٤/١٥١٥، وإنباه الرواة ٢/١١٦، وبغية الوعاة ٢/٣٨.

(٣) في الأصل: «تقول»، وهو خطأ.

(٤) نصُّ كلامه: «وأما بنو تميم فيختارون البدل، كما هو المختار في المتصل، ويقولون: الوجه في قولك: ما بالدار أحد إلا حمارٌ، التقدير: ما بالدار إلا حمارٌ». وفي الدر المصون ٥/١٩٦: «ولغة التميميين يجعلونه (أي: المنقطع) كالمتصل (أي: في جواز النصب والاتباع)، فإن كان في الكلام نفيٌ أو شبهه رُجِّح البدل».

(٥) في الأصل: «يعطيني»، وهو خطأ.

(٦) لم أقف على كلامه.

"بَيْدَ"، في قوله عليه السلامُ: «بَيْدَ أنّي من قريشٍ»(١)، وقد ذكرها النحاةُ(٢).

[٢٧٤]

مسألة(٣)

«تقولُ: ما رأيت أحدًا إلا زيدًا، فنَصْبُه من وجهين: الاستثناء، والبدل، ويظهرُ أثرُ ذلك في: ما أعطيت الناسَ درهمًا إلا عمرًا دينارًا، يجوزُ في البدل دونَ الاستثناء».

[٢٧٥]

مسألة

قال ابنُ الخَبَّازِ(٤): «إذا قلت: جاءني غيرُ زيدٍ، فالمتعارَفُ في مخاطَبات الناس أن "زيدًا" قد امتنع من المجيء؛ لذِكْر "غير"، والذي تقتضيه اللغةُ عدمُ الامتناع؛ لأن إثبات الحكمِ لشيءٍ لا يوجبُ نفيَه عمَّا عداه، ألا ترى أنك إذا قلت: أهلُ مكةَ يأكلون الطعامَ ويمشون في الأسواق؛ لم يوجبْ ذلك الإثباتُ نفيَ الحكمِ بالأمرين عن أهل بغدادَ؟ ثم أبْلَغُ ما في "غير" أن تكون بمعنى: ضِدّ، وأنت لو قلت: جاءني ضِدُّ زيدٍ، لا يوجبُ ذلك عدمَ مجيءِ زيدٍ».

(١) بعض حديثٍ يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم، وتمامه: "أنا أفصح من نطق بالضاد، بيد أني من قريش"، ولا أصل له بهذا اللفظ، ينظر: تفسير ابن كثير ١/١٤٣، والبدر المنير ٨/٢٨١-٢٨٣، والمقاصد الحسنة ص ٩٥، وكشف الخفاء ١/٢٣٢.

(٢) ينظر: مغني اللبيب ص ١٥٥، والهمع ٣/٢٨٠.

(٣) من توجيه اللمع لابن الخباز ص ٢١٧.

(٤) توجيه اللمع ص ٢٢٣.

ع: لا يَذهَبْ وَهْمُ أحدٍ إلى ما قاله أحمدُ بنُ الخبّازِ رحمه الله، وكأنه اشتبه عليه "غير" الذي في الاستثناء بـ"غير" في غير ذلك. انتهى[1].

[٢٧٦]

مسألة

«قولُه تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾[2]، أما الأولُ[3] فاستثناءٌ متصلٌ من وجهين:

أحدُهما: أن المراد بـ"ما دامتِ السمواتُ والأرضُ" جميعُ الأزمانِ بعد البعثِ، فاستُثني زمنُ إقامتِهم في المحشر، فإنهم ليسوا في النار حينئذٍ.

والثاني: أن المراد به المؤمنُ العاصي والكافرُ، فيكونُ الاستثناءُ بالنسبة إلى المؤمن / مما شاء، استثناءً للمدة الكائنةِ بعد إخراجِ العصاةِ، أو لمن يَخرُجُ، استعمالًا لـ"ما" استعمالَ "مَنْ".

وأما الثاني[4] فلا يظهرُ فيه الاتصالُ إلا على الأول.

ويضعُفُ الانقطاعُ فيه[5]؛ لأنه لا بُدَّ من تقديرِ خبرٍ في المعنى، فإن جعلته

(١) أي: انتهى تعليق ابن هشام على الكلام السابق.

(٢) هود ١٠٧، و١٠٨.

(٣) وهو الوارد في قوله تعالى في الآية ١٠٧: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُواْ فَفِي ٱلنَّارِ لَهُمۡ فِيهَا زَفِيرٞ وَشَهِيقٌ ۝ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَۚ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ﴾.

(٤) وهو الوارد في قوله تعالى في الآية ١٠٨: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِي ٱلۡجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَۖ عَطَآءً غَيۡرَ مَجۡذُوذٖ﴾.

(٥) كذا في الأصل، وفي أمالي ابن الحاجب ١/٢٢٧ المنقول منها: «فيهما»، يعني: الآيتين كلتيهما.

أجنبيًا عمّا تقدّم ضَعُفَ؛ لأن الاستثناء المنقطع لا يكونُ غيرُه أجنبيًا، وإن جعلته من معنى ما قبله جاء معنى الاتصالِ، ولا حاجةَ إلى تقديرِ الانفصالِ مع إمكانِ الاتصالِ».

من "أمالي" ابن الحاجب[1].

[٢٧٧]

مسألة

تحقيقُ القولِ عندي في امتناعِ الإبدالِ في الموجَب أنك إذا قلت: ضربت القومَ إلا زيدًا؛ لكان في تقديرِ: ضربت إلا زيدًا؛ لأن البدل النيةُ به يُحِلُّ محلَّ المبدلِ منه، لكن "ضربت إلا زيدًا" لا يجوزُ؛ لأنه تفريغٌ في الإيجاب، فما كان في معناه لا يجوزُ.

وإنما كان التفريغُ في الإيجاب لا يجوزُ؛ لأنك في هذا المثالِ -أعني: ضربت إلا زيدًا- لا بُدَّ أن تقدِّر محذوفًا، ليكونَ "زيدًا" مستثنًى منه؛ لأن الاستثناء إخراجٌ، فلا يُعقَلُ بغيرِ مُخرَجٍ منه، فإن قدَّرت: ضربت كلَّ أحدٍ إلا زيدًا؛ فباطلٌ؛ لأنه كذبٌ، ولا يُقصَدُ، وإن قدَّرت: ضربت قومًا إلا زيدًا؛ لم يصحَّ الإخراجُ؛ لأن شرطه تحقُّقُ الدخولِ أو غَلَبَةُ تحقُّقِه، فلما بطل على تقدير العامِّ والخاصِّ بطلتِ المسألةُ، إذ لا واسطةَ بينهما.

وهذا بخلاف النفيِ مثلًا؛ لأنك تقولُ: ما ضربت إلا زيدًا، فتقدِّرُ: ما ضربت أحدًا إلا زيدًا، ويصحُّ؛ لأن نفيَ الضربِ عن كل أحدٍ ممكنٌ، وأما إيقاعُه

(١) ١/٢٢٦، ٢٢٧.

بكل أحدٍ فلا يمكنُ.

ولهذا الذي قدَّرتُه امتنع بنو تميمٍ في المنقطع من الإبدال[1] في نحو: ما زاد إلا ما نَقَص؛ لأنهم لو أبدلوا لكان التقديرُ: ما زاد إلا النقصُ، وهذا فاحشٌ، وإن كان النصبُ بتقديرٍ: ما زاد شيئًا إلا النقصَ، لكن الاستثناء بتقديرِ "لكن"، أي: لكن النقصُ وقع، فهذا قريبٌ، ولم يمتنعوا من الإبدال في: ما فيها أحدٌ إلا حمارٌ؛ لأنه / يصحُّ: ما فيها إلا حمارٌ. ٨٧/أ

[٢٧٨]

مسألة

خَطَر لي في توجيه صحةِ الاستثناءِ شيءٌ لا أعتقدُ أن أحدًا قال بمثله في الحُسْن، وذلك يتقرَّرُ بعد ذكرِ الإشكالِ الذي يُورَدُ، وإن كان مشهورًا:

اعلمْ أنك إذا قلت: قام القومُ إلا زيدًا؛ فإما أن يكون "زيد" قد دخل في القوم أو لا: إن كان لم يدخلْ فلا يستقيمُ إخراجُه بالاستثناء؛ لأن الاستثناء إخراجٌ بالإجماع، ولو لم يكنْ إخراجًا لم يكن له فائدةٌ، وصار ذكرُ ما بعده ضائعًا، وإن كان قد دخل فيلزمُ التناقضُ.

والجوابُ بالأول، ولا يلزمُ ما ذُكِر من المحذور؛ وذلك لأن "القوم" ونحوَه ممَّا ظاهرُه العمومُ إذا استُعمل وأُريد به الخصوصُ فيما عدا المستثنى؛ فلا قرينةَ تدلُّ على ذلك، فأُتِي بالاستثناء؛ دفعًا لفَهْم المخاطبِ منه العمومَ، فكأنك قلت: قام القومُ ولم أُرِدْ به ما يشملُ زيدًا، بل أردتُ ما عداه، فالاستثناءُ منه باعتبارك

(١) أي: إن لم يمكن تسليط العامل على المستثنى. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/٨١، والجنى الداني ص ٥١٥، والتصريح ٢/٥٥٨.

وباعتبار ما يفهمُه هو من العموم، لا باعتبار ما أردتَ أنت، حتى لو فُرِض أنك تكلَّمْ نفسَك بذلك لم تحتَجْ إلى الاستثناء، وكذا لو كلَّمت مَنْ هو عالمٌ بمرادك.

ويدلُّك على هذا؛ أنهم يطلِقون العامَّ ويريدون به الخاصَّ، ولا يكونُ المخصِّصُ متصلًا: نحوُ: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾[1]، المرادُ به: ما عدا الرهبانَ والشيوخَ، فهو بمثابته لو ذُكِر الاستثناءُ عَقِيبَه، ولكنَّه هنا لم يُبيِّنِ المتكلمُ للمخاطب مرادَه بهذا العمومِ، وفي مثل مسألةِ الاستثناءِ أراد البيانَ عَقِيبَه.

ويتفرَّعُ لي من هذا: الجوابُ عن الاستثناء (من)[2] الأعداد؛ فإن التحقيق عدمُ جوازِه؛ لأنها نصوصٌ، فكما لا يجوزُ في قولك: جاءني زيدٌ و(عمرٌو)[3] وبكرٌ وخالدٌ؛ أن تستثنيَ أحدَ هذه الأسماءِ؛ كذلك في قولك: له عندي عشرةٌ، مثلًا.

وإنما جاز: ﴿أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾[4]؛ لأن الألْف عُهِد التكثيرُ بها في نحو قولك: لَبِثتُ ببابك ألفَ سنةٍ، ولا تريدُ هذه العِدَّةَ قطعًا، بل المبالغةَ، فإذا كان كذلك صار قولُك[5]: لَبِث نوحٌ -على نبينا وعليه أفضلُ الصلاةِ والسلامِ-
٨٧/ب في قومه ألفَ سنةٍ[6] / محتمِلًا لإرادة هذه العدَّةِ، وهو الحقيقةُ، ولإرادة التكثيرِ، وهو المجازُ، فصارتِ الألْفُ ليستْ نصًّا في مفهومها المعروفِ من العدَّة الخاصةِ، فجاز الاستثناءُ، كما جاز في "القوم"؛ لأن القوم لا يجبُ أن يكون مستوعبًا،

(١) التوبة ٥.

(٢) في الأصل: «عن»، وهو خطأ.

(٣) في الأصل: «عمر».

(٤) العنكبوت ١٤.

(٥) قوله: «صار قولك» مكرر في الأصل.

(٦) قوله: «ألف سنة» مكرر في الأصل أول الورقة التالية.

وليس هو بنصٍّ في الجميع، وإنما هو ظاهرٌ، بخلاف نحوِ: له عندي سبعةٌ، أو عشرةٌ؛ فإنه لا يُستعملُ في غيرِ اللغةِ وعُرْفِ الناسِ في التكثير، فلم يطرأْ عليها ما يجعلُها محتمِلةً لغيرِ مفهومِها الحقيقيِّ، ويُخرجُها عن النصِّيَّة، والله أعلمُ.

[٢٧٩]

مسألة

قال ابنُ الحاجبِ[1] رحمه الله: «العربُ تُجرِي الظروفَ المعنويةَ مُجرى الحقيقيةِ، فيقولون: جلس فلانٌ مكانَك، وأنت عندي مكانَه، ولا يعنون بذلك إلا المنزلةَ التي في الذِّهْن، فينصبونه نصبَ الظروفِ الحقيقيةِ.

وكذلك: مررت برجلٍ سِوَاك، إنما يعنون: مكانَك وعِوَضًا منك، من حيثُ المعنى، فانتصب ذلك الانتصابَ».

قلتُ: وهذا التقريرُ حسنٌ، وهو يدفعُ بَحْثَ ابنِ مالكٍ في "سِوَى" في نفي الظرفيةِ عنها، بقوله[2]: «ليستْ زمانًا ولا مكانًا بالإجماع».

[٢٨٠]

مسألة

قال ابنُ الحاجبِ[3]: «"ليس" لنفي مضمونِ الجملةِ حالًا عند الأكثرين،

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٣١٩/١ (ط. العليلي) ٢٨٤/١ (ط. دار سعد الدين).

(٢) قال في التسهيل ص ١٠٧: "والأصحُّ عدمُ ظرفيته"، وقال في شرح الكافية الشافية ٧١٦/٢: "لا أحدَ منهم يقولُ: إن "سِوَى" عبارةٌ عن مكانٍ أو زمانٍ، وما لا يدلُّ على مكانٍ ولا زمانٍ فمعزولٌ عن الظرفية".

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ٨٠/٢ (ط. دار سعد الدين).

وذهب بعضُهم إلى أنها للنفي مطلقًا[1].

ولا بُعْدَ في هذا، بدليل: ﴿لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[2]، وهذا مستقبلٌ قطعًا، وهو عينُ ما زعموا خلافَه، لأنهم يقولون: لو قلت: ليس زيدٌ قائمًا غدًا، لم يجزْ[3]، وقد صرَّح به في "المُفَصَّل"، فقال[4]: فلا (تَقُلْ)[5]: ليس زيدٌ قائمًا غدًا».

[٢٨١]

مسألة

قالوا[6]: إن مِنْ ورود / الاستثناء من الاستثناء: ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ * إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ﴾[7]، وتصحيحُ ذلك بوجهين: ٨٨/ب

الأول: أنه لـمَّا عاد ضميرُ "منجوهم" على "آل لوط"، وقد استُثني (منه)[8] المرأةُ، صار كأنه استثناءٌ من "آل لوط"؛ لأن الضميرَ هو الظاهرُ في المعنى.

والثاني: أن "آل لوط" لـمَّا حُكِم عليهم بغيرِ الحكمِ على "قوم مجرمين" اقتضى نجاتَهم، فجاء "إنا لمنجوهم" تأكيدًا لمعنى الاستثناء، إذ المعنى: إلا آلَ لوطٍ

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل ١٤٨/٤، ١٤٩، والجنى الداني ص ٤٩٩، ومغني اللبيب ص ٣٨٦، والبرهان للزركشي ٣٩٦/٤.

(٢) هود ٨.

(٣) مثَّل به المبرد في المقتضب ٨٧/٤، ولم يرده.

(٤) ص ٣٢١.

(٥) في الأصل: «يقل»، وهو خطأ، وفي المفصل والإيضاح: "ولا تقولُ".

(٦) ينظر: الكشاف ٣١٦/٢، والبحر المحيط ٤٤٧/٥، ٤٤٨، والدر المصون ١٦٨/٧.

(٧) الحجر ٥٩، ٦٠.

(٨) في الأصل: «منها»، وهو خطأ.

فلم يُرسَلْ إليهم بالعذاب، ونجاتُهم مُرتَّبةٌ بلا شكٍّ على عدم الإرسال إليهم بالعذاب، ونظيرُه: قام القومُ إلا زيدًا فإنه لم يَقُمْ.

[٢٨٢]

مسألة

قال أبو عليٍّ في "الحُجّة"(١): «أجمع عامةُ العربِ -فيما زَعَم أبو الحسن(٢)- على أنهم يستعملون "سَوَاء" ظرفًا، ولا يستعملونه اسمًا، كما أن "وَسْطَ" -الساكنَ الوَسَطِ- ظرفٌ، فإذا اضطُرُّوا استعملوه اسمًا».

[٢٨٣]

مسألة

أجاز بعضُهم -وأظنُّه في "الكَشَّاف"(٣)- في قوله تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾(٤) أن يكون "قليلًا" نعتًا لمصدرٍ محذوفٍ، أي: إلا فِعْلًا قليلًا.

ورُدَّ(٥) بوجهين:

أحدهما: أن قوله: "منهم" يصيرُ ضائعًا.

والثاني: أنه يلزمُ تَنَافي القراءتين.

---

(١) ١/ ٢٥٠.

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري ١/ ٣٥٩، ٢/ ٣٧٢، والإنصاف ١/ ٢٩٤، والخزانة ٣/ ٤٣٥.

(٣) ١/ ٢٧٩.

(٤) النساء ٦٦. وهي قراءة ابن عامر، وقراءة الجمهور: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾. ينظر: السبعة ص ٢٣٥، والتذكرة ٢/ ٣٠٧، والنشر ٢/ ٢٥٠.

(٥) ينظر: البحر المحيط ٣/ ٢٩٨، والدر المصون ٤/ ٢٢.

قلتُ: الجوابُ عن الأول: أن "منهم" صفةٌ لـ"قليلًا"، أي: إلا فِعْلًا قليلًا كائنًا منهم، فلا فسادَ.

وعن الثاني: أنه يكونُ في إحدى القراءتين من العام الذي لم يُخصَّصْ، وفي الأخرى من العام المخصَّصِ، فلا فسادَ، ولا تنافيَ.

[٢٨٤]

مسألة

قال جَمْعٌ من الفقهاء والمفسرين(١): ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَـًٔا﴾(٢): إن المعنى: ولا خَطَأً، وهذا فيه ضعفٌ من أوجهٍ: / ٨٨/ب

أحدها: أنه إثباتٌ لِمَا لا يعرفُه أهلُ العربيةِ من كون "إلا" بمعنى: ولا، فهو بناءٌ على فسادٍ.

والثاني: أنك إذا قلت: ولا خَطَأً، احتَجْتَ إلى حذفٍ من الأول، فيكونُ الأصلُ: ما كان له أن يقتلَه عمدًا ولا خطأً، والأصلُ عدمُ الحذفِ.

والثالث: أن "ما كان لك أن تفعل" معناه: ما يُبَاحُ لك أن تفعل، فإذا قلت: ولا خَطَأً، فمعناه: ولا يُبَاحُ خَطَأً، والخَطَأُ -كفِعْلِ النائمِ والبهائمِ- لا يُوصَفُ بإباحةٍ ولا غيرِها.

وقد يُقَالُ: قَدِّرْ: ما يَتَأَتَّى له فِعْلُ ذلك، ولكنَّه فاسدٌ؛ لأنه يصيرُ: ما يَتَأَتَّى عمدًا ولا خَطَأً ولكنَّه خَطَأً مُتَأَتٍّ.

---

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١/ ٤٨٠، والبحر المحيط ٣/ ٣٣٤، والدر المصون ٤/ ٧٠. وينظر: أحكام القرآن للجصاص ٣/ ١٩٢.

(٢) النساء ٩٢.

وإنما هو عندي مثلُ: ﴿إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾[1]، كأنه قيل: فَفِعْلُ ذلك يُوقِعُ في الإثم إلا فِعْلَه خطأً، فهو مستثنًى مما أفْهَمَه الكلامُ من التأثيم بالفعل.

[٢٨٥]

مسألة[2]

قال أبو نِزارٍ[3] في قوله تعالى: ﴿أَيَعِدُكُمْ﴾ الآيةَ[4]: «خبرُ "أنَّ" في الآية محذوفٌ، دلَّ عليه خبرُ الثانيةِ، وهو العاملُ في "إذا"، أي: يَعِدُكم أنكم مخرجون بعد وقتِ موتِكم، إلا أن "بَعْدًا" قد حُذِفت وأُرِيدت، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾[5]، أي: بعد إذ ظلمتم، وإلا فـ"ينفع" لا يعملُ في ظرفين مختلفين، أحدُهما حالٌ، والآخرُ ماضٍ، وذلك محالٌ، وكذلك التقديرُ في: ﴿إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾[6]؛ لأن العسر ضدُّ اليسرِ، فلا يجتمعان، ولكنَّ[7] الأصلَ: إن مع انقضاءِ العسرِ يسرًا».

---

(١) النساء ٢٢، و٢٣.

(٢) من سفر السعادة وسفير الإفادة لعلم الدين السخاوي ٢/٧٧٣-٧٨٥. وينظر: جواب المسائل العشر لابن بري ص ٥-١٩.

(٣) هو الحسن بن صافي بن عبدالله، الملقِّب نفسه بملك النحاة، كان نحويًّا وأديبًا، له: المسائل العشر المتعبة إلى الحشر، والحاوي في النحو، والمقتصد في التصريف، وغيرها، توفي سنة ٥٦٨. ينظر: معجم الأدباء ٢/٨٦٦، وإنباه الرواة ١/٣٤٠، وبغية الوعاة ١/٥٠٤.

(٤) المؤمنون ٣٥. وتمامها: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾.

(٥) الزخرف ٣٩.

(٦) الشرح ٦.

(٧) مكررة في الأصل.

ع: فالتقديرُ على هذا (يقتضي)[1]: إن بعد العسرِ يسرًا.

«فأما فائدةُ تكريرِ "أنَّ" فالعربُ (تكرِّرُ)[2] الشيءَ في الاستفهام استبعادًا، كما يقولُ الرجل لمخاطَبِه وهو يستبعدُ أن يجيءَ منه الجهادُ: أأنت تجاهدُ؟ [أأنت تجاهدُ؟][3] فكذا هنا، قالوا: أيَعِدُكم أنكم مخرجون أنكم مخرجون؟».

وقال / المعترضُ[4]: «معظمُ النحاةِ على أن خبر "أنَّ" في الآية الكريمةِ غيرُ ٨٩/أ
محذوفٍ، وأقوالُهم فيها أربعةٌ:

الأولُ لأبي العبَّاسِ المبرِّدِ[5] ومَنْ تابعه، قالوا: "أنكم مخرجون" مبتدأٌ، و"إذا" خبرُه، والجملةُ خبرُ "أنَّ"، كما تقولُ: أيَعِدُكم أنكم يومَ الجمعةِ إخراجُكم؟

الثاني للجَرْمي[6]: "مخرجون" خبرُ الأُولى، وأما الثانيةُ فتأكيدٌ لتراخي الكلامِ، على حدِّ تكرُّرِ "رأيتُهم" في: ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ﴾[7]؛ لأن انتصاب "ساجدين"

---

(١) في الأصل: «مقتضي»، وهو خطأ.

(٢) في الأصل: «يكرر»، وهو خطأ.

(٣) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، وهو في سفر الإفادة وجواب المسائل العشر.

(٤) أي: على أبي نزار، وقد حقق الدكتور محمد أحمد الدالي أنه ابن بري. ينظر: مقدمة تحقيق جواب المسائل العشر ص ٣٦-٣٨.

(٥) عزاه إليه السيرافي في شرح الكتاب ٣/٣٥٤، والذي رجَّحه المبرد في المقتضب ٢/٣٥٦ والردِّ على سيبويه (كما في حاشية المقتضب ٢/٣٥٨)، وعزاه إليه الفارسي في الإغفال ٢/٤٥٠، ٤٥٢، ومكي في مشكل إعراب القرآن ص ٤٦٨؛ أن "أنَّ" الثانية كُرِّرت توكيدًا، موافقًا بذلك رأي الجرمي، وقال: «فهذا أحسن الأقاويل عندي في هذه الآية».

(٦) ينظر: المقتضب ٢/٣٥٦، وشرح الكتاب للسيرافي ٣/٣٥٤، والإغفال ٢/٤٥٠، والمسائل المنثورة ص ١٩٣، والمسائل البصريات ١/٦٧٣، ومشكل إعراب القرآن لمكي ص ٤٦٨.

(٧) يوسف ٤.

بـ"رأيت" الأولى. ومثلُه: ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ ... فَلَا تَحْسَبَنَّهُم ﴾[1]، وقولُهم: «يا تيمَ تيمَ عديٍّ»[2].

الثالثُ للأخفش[3]: "أنكم" فاعلٌ بـ"إذا"، كما تقولُ: في يوم الجمعةِ الخروجُ.

الرابعُ لسيبويه[4] -رحمهم اللهُ أجمعين-: "أنكم مخرجون" بدلٌ من "أنّ" (الأولى)[5] على حدِّ: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يَوْمَئِذٍ يَخْسَرُ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾[6].

---

(١) آل عمران ١٨٨.

(٢) رواه سيبويه في الكتاب ١/٥٣، ٢/٢٠٥-٢٠٨، ٢٧٧، ٢٨٢، ٢٨٤، ٢٩٠، وهو بعضُ بيتٍ من البسيط، لجرير، وتمامه:

يا تيمَ تيمَ عديٍّ لا أبا لكمُ ... لا يُلقينَّكمُ في سوأةٍ عمرُ

روي: «يوقعنكم» بدل «يلقينكم». ينظر: ديوان جرير بشرح ابن حبيب ١/٢١٢، والمقتضب ٤/٢٢٩، والأصول ١/٣٤٣، والخصائص ١/٣٤٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/١٠، ١٠٥، والخزانة ٢/٢٩٧، وينظر: اللسان ١٤/١١ (أ ب ي)، وتاج العروس ٣٧/٢٠ (أ ب ي).

(٣) ينظر: الإغفال ٢/٤٥٠، والمسائل المنثورة ص ١٩٢، والمسائل البصريات ١/٦٧١، ٦٧٢، ومشكل إعراب القرآن لمكي ص ٤٦٨، وذكر هذا القولَ بلا نسبةٍ المبردُ في المقتضب ٢/٣٥٧ والردُّ على سيبويه (كما في حاشية المقتضب ٢/٣٥٧)، وقال: «فهذا قولٌ حسنٌ جميلٌ». والذي في معاني القرآن للأخفش ١/١١٩: «فالآخِرة (أي: أنّ) بدلٌ من الأولى»، وما نُسِب إليه هنا يوافق مذهبه الذي وافق فيه الكوفيين، وهو أن الاسم المؤخَّر بعد الظرف والجار والمجرور مرتفعٌ بهما، نحو: عندك زيدٌ، و: في الدار زيدٌ، (ينظر: الإنصاف ١/٥١)، فيشبه أن يكون ذلك تخريجًا على قوله، لا قولًا له.

(٤) الكتاب ٣/١٣٢، ١٣٣.

(٥) في الأصل: «الأول»، وهو خطأ.

(٦) الجاثية ٢٧.

وفيه شيءٌ؛ لأن الإبدال منها يتوقَّفُ على تمامها وكمالها.

وقد وجَّه أبو عليٍّ[1] قولَ س في هذه الآية على وجهين:

أحدهما: أن يكون قد حُذِف مضافٌ من "أنّ" الأولى، تقديرُه: أيَعِدُكم أن إخراجكم إذا مِتُّم؟ فيصحُّ حينئذٍ أن يُبدل "[أنكم][2] مخرجون" من "أنّ" الأولى؛ لأنها قد تمّت، وإنما احتاج إلى حذف هذا المضافِ من جهة أن "إذا" ظرفُ زمانٍ، فلا يقعُ خبرَ الجثةِ، فإذا جُعِلَتْ "أنكم إذا مِتُّم" على تأويل: أن إخراجكم إذا مِتُّم؛ تمّ الكلامُ، وصارت "إذا" خبرًا لـ"أنّ"، على حدِّ: الليلةَ الهلالُ، أي: حدوثُه. ومثلُ الآية الكريمةِ في ذلك: ﴿هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ﴾[3]، أي: هل يسمعون دعاءَكم.

التوجيهُ الثاني: أن الخبر محذوفٌ[4] / من الأول، كقوله[5]: ٨٩/ب

نحنُ بما عندَنا وأنتَ بما ... عندَكَ راضٍ والرأيُ مُختلِفُ[6]

فقد ظهَر أن ما التزمْتَه من حذف الخبر إنما يلزمُ على أحد توجيهَيْ قولِ س.

وأما تقديرُك "إذا مِتُّم" على حذف "بعْدَ" فباطلٌ؛ لأن "إذا" و"لمّا" عند

---

(١) المسائل البصريات ١/٦٧٠، ٦٧١، والمسائل المنثورة ص ١٩٢.

(٢) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، وهو في جواب المسائل العشر وسفر الإفادة.

(٣) الشعراء ٧٢.

(٤) مكررة في الأصل أول الورقة التالية.

(٥) هو عمرو بن امرئ القيس بن ثعلبة الخزرجي، وقيل: قيس بن الخطيم، وقيل: درهم بن زيد الأنصاري.

(٦) البيت من المنسرح. روي: «والأمر مختلف» بدل «والرأي مختلف». ينظر: الكتاب ١/٧٥، والمقتضب ٣/١١٢، ٤/٧٣، والإنصاف ١/٧٩، ومغني اللبيب ص ٨١٠، وشرح أبياته ٧/٢٩٩، والخزانة ٤/٢٧٥- ٢٨٣، وينظر: معجم الشعراء ص ٢٣٣، واللسان ٣/٣٦٠ (ق ع د)، ٥/٤٦ (ف ج ر).

جميع النحاة لا يُضافُ إليهما «توطيهما»(1) في البناء، وقلنا لتكيهما: لا تقول: أكرمتك بعد إذا أكرمتني، ولا: قبل إذا أكرمتني، ولا: بعد لمّا أكرمتني، ولم تستبع ذلك إلا في "إذْ"، والمعنى يصحّ على نحو ما ذكرته؛ لأن في مفهوم الخطاب في قوله تعالى: ﴿وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا﴾(2) أن الإخراج ليس هو وقت الموت، وإنما هو بعد زمان تتراخى بمقتضى الاستحالة من اللحمية والدموية إلى الترابية، ثم الإخراج بعد ذلك، و"إذا" -وإن كانت بمعنى الوقت- فليس بلازم أن يكون وقوع الفعل في أول ذلك الوقت دون آخره، مثال ذلك: إذا جاء زيدٌ أحسنتُ إليه، ومعلوم أن الإحسان لم يكن في أول المجيء، إنما كان بعده، وتقدير الإعراب يُوجب أن وقت المجيء وقتُ الإحسان، وليس كذلك، وسببه: أنه لمّا تقارب الزمانان صارا كالزمن الواحد، وإن كان لا بدّ أن تُقدّر تغايرهما؛ لأن الزمان الأول سببٌ في الثاني، ويكون تقدير الآية على هذا: أيعدكم أنكم مخرجون آخر وقت موتكم وكونكم عظامًا وترابًا؟

ثم قلت بعد هذا: فأما فائدة تكرير "أنّ"... إلى آخره، وإنما يُعرف (التكرير)(3) في العربية للتأكيد. والحمد لله أولًا وآخرًا.

[٢٨٦]

٦٠ **مسألة /**

"عن" و"على" يفعلان اسمين وحرفين:

(1) في الأصل: «توطيهما»، وهو خطأ.
(2) المؤمنون ٣٥.
(3) في الأصل: «التأكيد»، وهو خطأ.

ودليل اسميّتهما:

من عن يمين الحُبيّا نظرةٌ قَبَلُ(1) ......

...... من عليه(2) ......

ودليل حرفيّتهما: دخلتُ على الذي دخلتَ، و: رغبتُ عن الذي رغبتَ، وهما في هذه المواطن على أمر واحد، وهو الأصل، كما في الأول، ومما

(1) البيت من البسيط، للقطامي، وتمامه:
فقلتُ للركب لما أن علا بهمُ ... من عن يمين الحُبيّا نظرةٌ قَبَلُ
قبل: موضع بالشام، نظرة قبل: لم يتقدمها نظر. ينظر: ديوان القطامي ص ٢٨، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ١/٢٩٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/٤١، والمقرب ص ٢٦٦، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٥٥٥، وشرح الكافية الشافية ٢/٨١٠، ومغني اللبيب ص ١٩٣، وينظر: اللسان [illegible] (ع ن ن)، ٤٢١ (م ن ن)، ١٤/١٦٣ (ح ب و)، وتاج العروس ٣٥/٤٢٥ (ع ن ن)، [illegible] ٣٧/٣٩٦ (ح ب و).
(2) البيت من الطويل، لمزاحم العقيلي، يصف قطاة، وتمامه:
غدت من عليه بعدما تمّ ظِمْؤها ... تصِلُّ وعن قيضٍ بزيزاءَ مجهلِ
[illegible] ينظر: شعر مزاحم العقيلي ص [illegible]، والكتاب ٤/٢٣١، والمقتضب ٣/٥٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/٣٨، والمقرب ص ٢٦٨، وشرح الكافية الشافية ٢/٨١٠، ومغني اللبيب ص ١٩٤، ٦٩٠، وشرح أبياته ٣/٢٦٥، وخزانة الأدب ١٠/١٥٢، وينظر: جمهرة اللغة ٣/١٣١٤، واللسان ١١/٣٨٣ (ص ل ل)، ١٥/٨٨ (ع ل ي)، وتاج العروس ٢٨/٤٥٧ (ع م ل)، ٢٩/٣٩٦ (ص ل ل)، ٣٩/١٠٦ (ع ل ي).

عدا ذلك لتحقيق الاسمية والحرفية، هذا التحقيق.

ويقع في عبارة بعضهم(١) أنهما لا يكونان اسمين إلا إذا دخل عليهما حرف الجر(٢)، وليس كذلك، وقد ردّ الجزري(٣) ذلك على ابن عصفور(٤).

[٢٨٧]

مسألة

لا (تضاف)(٥) "أيّ" لمفرد معرفة في جميع أقسامها، إلا إذا تكررت، نحو:

فأيّي ما وأيّك كان شرًّا (فقيد)(٦) إلى المقامة لا يراها(٧)

---

(١) ينظر: المقرب ص ٢٦٦، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٤٨٥، ومغني اللبيب ص ٩٠، والهمع ٤/٢١٩، والخزانة ١٠/١٤٧، ١٥٨.

(٢) في الجنى الداني ص ٢٤٢-٢٤٥، ومغني اللبيب ص ١٩٩، ٢٠٠ موضعان آخران تكون فيهما "عن" اسمًا، إضافة إلى دخول "من" عليها.

(٣) لعله: إبراهيم بن أحمد بن محمد الأنصاري الجزري -بسكون الزاي-، أبو إسحاق، أخذ عن ابن حزي والزيدي، له: إيضاح غوامض الإيضاح، والمنهج المعرب في الرد على المقرب، وغيرهما. ينظر: بغية الوعاة ١/٤٠٦، ونفح الطيب ٤/١٤٨.

(٤) المقرب ص ٢٦٦، وشرح جمل الزجاجي ١/٤٨٥.

(٥) في الأصل: «يضاف»، وهو خطأ.

(٦) في الأصل: «فقيل»، وهو خطأ.

(٧) البيت من الوافر، للعباس بن مرداس. روي: «فسيق» بدل «فقيد». "ما" زائدة، والمقامة: مكان الجلوس، يدعو على الأشرّ منهما بأن يصيبه الله في الدنيا حتى يقاد إلى مجلسه قيادًا. ينظر: الكتاب ٢/٤٠٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/١٣١، والخزانة ٤/٣٦٦، وينظر: مجاز القرآن ١/٨١، ٢/١٠٩، ١٣٤، واللسان ١٢/٥٠٦ (ق و د)، ١٤/٥٦ (أ ي ا)، وتاج العروس ٢٣/٣١٠ (ق و د)، ٣٧/١٣٤ (أي).

و[illegible] أُبهمت على الأجزاء، كقولك: أيُّ زيدٍ أحسن؟، أي: أيُّ أجزائه أحسن؟ ولا [illegible] فيما عدا ذلك.

وأما قولهم: يا أيُّهذا الرجل، فإن "أيًّا" ليست مضافة إلى الإشارة، وإنما هي منادى مفرد مضموم حُذف تنوينه للبناء، لا للإضافة كما في: يا عبدالله، وإلا لنُصب؛ لأن المنادى المضاف يُنصب، وموقع اسم الإشارة الرفع على الوصف لـ"أيّ"، كما أن "الإنسان" في قولك: يا أيها الإنسان، كذلك.

[٢٨٨]

مسألة

قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا﴾(١)، قال الزمخشري(٢): «الباء متعلقة بـ"مجراها" لا بـ"اركبوا"».

قلت: كقوله: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾(٣) في تعلّق الباء بفعل الجريان لا غير، وكقوله: ﴿وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ﴾(٤)، وإن كان معنى الباء (مختلفًا)(٥). / ٩٠/ب

وقال الحريري(٦) في: ﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا﴾(٧): «إن الباء بمعنى "على"».

---

(١) هود ٤١.

(٢) الكشاف ٢/٢١٦، لكنه أجاز في الباء الوجهين: أن تعلّق بـ"اركبوا"، فيصير الكلام جملة واحدة، وأن تعلّق بـ"مجراها"، فيصير الكلام جملتين.

(٣) القمر ١٤.

(٤) هود ٤٢.

(٥) في الأصل: «مختلف»، وهو خطأ.

(٦) درة الغواص ص ٢٠٦.

(٧) هود ٤١.

قلتُ: فهي متعلِّقة بـ"اركبوا"، أي: اركبوا على اسم الله، وحقيقة الأمر أنها في موضع الحال، وعاملُها محذوف، أي: معتمدين على اسم الله.

وقال ابنُ الشَّجريِّ(١) في "أماليه"(٢) في: نزلتُ على اسم الله: «إنَّ "على" بمعنى الباء، أي: بسم الله».

فانظرْ إلى هذا التخالُف: الحريريُّ يجعلُ الباءَ في هذا النحو بمعنى "على"، والشجريُّ: "على" (بمعنى)(٣) الباء.

ومن مجيء الباء بمعنى "على": ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ﴾(٤)، أي: على قنطار -كما قال ابنُ مالكٍ(٥)- ﴿لَا تَأْمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ﴾(٦).

[٢٨٩]

مسألة

(١) هو هبة الله بن علي بن محمد العلوي، أبو السعادات، من أئمة النحو واللغة في بغداد، أخذ عن ابن فضال والخطيب التبريزي، وأخذ عنه تاج الدين الكندي، له: الأمالي، والحماسة، وشرح الإيضاح، وغيرها، توفي سنة ٥٤٢. ينظر: نزهة الألباء ص ٢٩٩، ومعجم الأدباء ٦/٢٧٧٥، وإنباه الرواة ٣/٣٥٦، وبغية الوعاة ٢/٣٢٤.

(٢) ٢/٦١٠.

(٣) في الأصل: «معنى»، وهو خطأ.

(٤) آل عمران ٧٥.

(٥) شرح التسهيل ٣/١٥٢.

(٦) يوسف ١١، والآية سبقت شاهدًا لتأويل آية آل عمران المتقدمة، حيث تعدَّى الفعل "أمن" بـ"على".

رَدَّ الأندلسيُّ(١) على مَنْ قال: «الباءُ تأتي بمعنى كذا، وبمعنى كذا، وتأتي للتعدية» بأن التعديةَ ليست قسمًا آخر، بل تنخرطُ في تلك المعاني؛ لأن الإلصاقَ تعديةٌ في المعنى.

وقال ابنُ الخبَّاز(٢) رادًّا على الجزوليِّ(٣) قولَه(٤): «وتكونُ للتعدية»: عيبُه حقٌّ؛ لأنه يؤذِنُ أن ما تقدَّم ليس للتعدية».

وصوَّب بعضُهم كلامَ الجزوليِّ؛ لأن الإلصاقَ قد ينفكُّ عن التعدية؛ لكونها أعمَّ. قال(٥): «ألا ترى إلى قول أبي الفتح(٦): "أمسكتُ زيدًا" يحتمل المباشرة، والمنعَ عن التصرُّف من غير مباشرة، و"أمسكتُ بزيد" يدلُّ على المباشرة له (بالبدن)(٧)، فالباءُ مُلصِقةٌ غيرُ مُعدِّية» انتهى.

قال ابنُ هِشَامٍ رحمه الله:

(١) المباحث الكاملية في شرح الجزولية ٢/١٣. والأندلسي هو القاسم بن أحمد بن الموفق اللورقي، أبو محمد، إمام في العربية، أخذ عن العكبري وتاج الدين الكندي، له: المحصل في شرح المفصل، والمباحث الكاملية في شرح الجزولية، وغيرهما، توفي سنة ٦٦١. ينظر: معجم الأدباء ٥/٢١٨٨، وإنباه الرواة ٤/١٦٧، وبغية الوعاة ٢/٢٥٠.

(٢) في شرح الجزولية، ولم أقف على ما يفيد أنه موجود.

(٣) هو عيسى بن عبدالعزيز بن يَلَلْبَخْت، أبو موسى، من علماء العربية وفقهائها، أخذ عن ابن بري، له: المقدمة، وتسمى: القانون، وشرح الأصول، وغيرهما، توفي سنة ٦٠٧. ينظر: إنباه الرواة ٢/٣٧٨، وبغية الوعاة ٢/٢٣٦.

(٤) المقدمة الجزولية (بتحقيق د. شعبان عبدالوهاب محمد) ص ١٢٢.

(٥) لم أقف على قائله.

(٦) سر صناعة الإعراب ١/١٢٣.

(٧) في الأصل: «بالباء»، وهو خطأ.

التعدية تُطلق باعتبارين:

أحدهما: أن يُراد بها نقلُ الفعل عن فاعله إلى فاعلٍ حاملٍ، وجَعْلُ الفاعلِ الأصليِّ مفعولًا، كما يُقال: إن الهمزة والتضعيف للتعدية، فلا يصحُّ التمثيلُ لذلك إلا بنَحْو: ذهب زيدٌ، / وذهبتُ بزيدٍ، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾(١)؛ لأن حقيقته قبل التعدية بالباء: ذهب نورُهم، فهذا كما تقول: إن الهمزة في: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ﴾(٢) مُعدِّية، وإن التضعيف في: فرَّحتُ زيدًا، مُعدٍّ، ولا يصحُّ التمثيلُ بـ: مررت بزيدٍ، وهذا التعدِّي لا يفيدُ معنًى إلا التعدية، كما أن الهمزة كذلك.

والثاني: أن يُراد بها توصيلُ العامل إلى المعمول فقط، فيصحُّ أن تُمثِّل له بـ: مررت بزيدٍ، والتعدية بهذا المعنى لا (تكونُ)(٣) إلا في حروف الجرِّ خاصَّةً، أعني: معنى التوصيل من غير تحويل الفاعل مفعولًا، ثم إنه لا يمتنعُ أن يُستفاد بالحرف مع التعدية معنًى آخرُ غيرُ التوصيل.

نُبِّهتُ مسألةٌ أخرى: و(هي)(٤) أن الحرف قد يُفيدُ المعنى دون التعدية، كما في: أمسكتُ زيدًا، إذا قلت فيه: أمسكتُ بزيدٍ، فهذا حقيقةُ القول في المسألة.

[٢٩٠]

مسألة

(١) البقرة ١٧.

(٢) الأحقاف ٢٠.

(٣) في الأصل: «يكون»، وهو خطأ.

(٤) في الأصل: «هو»، وهو خطأ.

قال رحمه الله:

ويحدثُ من كلام العلامة أبي الفتح ابن دقيق العيد ما معناه(١): لا يخفى عليَّ مآخذُ تعسُّف البصريين -فيما يُحكى عنهم- من تأويل ما يذكره الكوفيون(٢) بعضُهم لما يدَّعونه من ثبوت (معانٍ متنكرة)(٣) لحروف الجرِّ، كقولهم في: ﴿مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾(٤): إن التقدير: مَن يُضيفُ نُصرته إلى نصر الله؟ وفي: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾(٥): إن المصلوب لازمٌ للجذع ثابتٌ فيه، فيصحُّ أن يُقدَّر "في"، وتأوَّلوا: ﴿إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾(٦) بأن المعنى: إذا حكموا على ٩١/ب
الناس في الكيل استوفوا، ونظيرُ هذا كثيرٌ.

ويقولُ(٧): إن كان مخالفوهم يدَّعون في كون هذه الحروف بهذه المعاني أنها

(١) يُنظر: شرح الإلمام ٣/٤٤٠-٤٤٣.

(٢) لم يجعل ابن دقيق العيد هذه المسألة خلافية بين البصريين والكوفيين، إنما قال: «فالمتأخرون من نحاة الأندلس، أو من شاء الله سبحانه»، ثم قال: «وإن كان مخالفوهم يدعون ....». وقد بيَّن ابن هشام هذه المسألة في المغني ص ١٥٠، ١٥١، ويُنظر: الكتاب ٤/٢١٧، ومعاني القرآن للفراء ١/٣٢٤، ١٨٦/٢، ومعاني القرآن للأخفش ١/٥٦، ٢٣٦، وتأويل مشكل القرآن ص ٥٦٧، والمقتضب ١٣٩/٤، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٤١٧، ٢/٢٦٧، والأصول ١/٤١٤، ومعاني القرآن للنحاس ١/٤٠٥، والخصائص ٢/٣٠٨، والأزهية ص ٢٦٧.

(٣) في الأصل: «معاني متنكرة»، وهو خطأ.

(٤) آل عمران ٥٢، والصف ١٤.

(٥) طه ٧١.

(٦) المطففين ٢.

(٧) القائل هو ابن دقيق العيد.

حقيقةً؛ لظهور المعنى فيه، وكون الأصلِ الحقيقةَ؛ فقد يُرجَّح قولُ ص(1) بأن المجازَ أَوْلى من الاشتراك، وإن كانوا يدَّعون أنها استُعملت هذه الاستعمالاتِ مجازًا، فلْيُنظَرْ في أيِّ المجازَين أَوْلى: المجازُ في الحرف أو في الفعل؟ وهو في الفعل أَوْلى قطعًا بالإجماع.

ولكنَّ الاعتراضَ على البصريين من جهة أنهم في بعض المواضع يحملون الفعلَ على المجاز، ويلزمُهم مع ذلك المجازُ في الحرف، مثالُه في: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾(2) أنهم يجعلون "في" على حقيقتها من الظرفية، ويصرِّحون بذلك، ويقولون: لأن المصلوبَ متمكِّنٌ من الجذع، فهو كالحالِّ فيه، وهذه الظرفيةُ مجازٌ قطعًا، لكنه مجازٌ غيرُ الذي يدَّعيه غيرُهم.

[٢٩١]

مسألة

اللامُ قد تكونُ زائدةً لا غيرُ، نحو: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾(3)، و: ﴿قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم﴾(4)، وغيرَ زائدةٍ لا غيرُ، نحو: المالُ لزيدٍ، و: الحمدُ لله، وجاريةً مجرى الزائدِ من وجهٍ دون وجهٍ في موضعين(5):

---

(1) يشير المؤلف بهذا الرمز إلى اسم «البصريين».
(2) طه ٧١.
(3) النساء ٢٦.
(4) النمل ٧٢.
(5) ذكر هنا ثلاثة مواضع، لكن الثالث داخل في الثاني.

أحدهما: اللامُ المقوِّيةُ، نحو: ﴿هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾(1)، و: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ
يَدَيَّ﴾(2)، ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾(3)، فهذا من حيثُ إن عاملها يتعدَّى بنفسه كالزائدة
غيرِ الموصولةِ، ومن حيثُ إنها إنما اجتُلبتْ لضعف عاملِها؛ قصدًا لتقويته -بدليل
أنه إذا كان فعلًا مُقدَّمًا لا (تكونُ)(4) اللامُ معه ألبتَّةَ، لا تقولُ قياسًا مطردًا:
ضربت لزيدٍ، (فإن)(5) جاء لم (يُقَسْ)(6) عليه، وأنت تقولُ / قياسًا مطردًا: ٩٢/أ
(لزيدٍ)(7) ضاربٌ- كانت كالمعدِّيةِ، ومن حيثُ إن هذا العاملَ يتعدَّى بنفسه هي
كالحروف الزوائدِ(8).

والثاني: قولُهم: لا أبَا لزيدٍ، فمن حيثُ ثَبَتَتْ ألفُ "الأبِ"؛ اللامُ (كالزائدِ بين)(9) المتضايفين، ومن حيثُ إن "لا" لا تعملُ في المعارف؛ اللامُ غيرُ زائدةٍ.

والثالث: لا غلامَيْ لزيدٍ، كذلك، إلا أنك تقولُ بدلَ "ثبوتِ الألفِ": حذفُ النونِ.

---

(1) الأعراف ١٥٤.
(2) الصف ٦.
(3) هود ١٠٧، والبروج ١٦.
(4) في الأصل: «يكون»، وهو خطأ.
(5) في الأصل: «فاذ»، وهو خطأ.
(6) في الأصل: «يعس».
(7) في الأصل: «الزيد»، وهو خطأ.
(8) في الحاشية بلا إلحاق: «الإتيانُ باللام في: ﴿لِسَتَيْهَا رَابِيَةً﴾ أقوى منه في: ﴿لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ و﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾؛ لاجتماع شيئين: ضعفِ العامل، وهو التأخُّر، وكونِه فرعًا في العمل».
(9) في الأصل: «كالزائدتين»، وهو خطأ.

قال عبدالقاهر ما نصُّه[1]: «وأما إذا تقدّم المعمول، كقوله سبحانه وتعالى: ﴿إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾[2]، فإن الأجود فيه ألا (تكون)[3] اللام، وتكون مؤكِّدةً لعمل الفعل، وناصرةً له على العمل؛ لأن المعمول لمّا تقدّم عليه ضعُف الفعلُ قليلاً، ألا ترى أنهم قد يُبطلون عمله، فيقولون: زيدٌ ضربتُ، على تقدير ضربته؟ فإذا دخل اللامُ، فقيل: لزيدٍ ضربتُ، صرفْتَ الابتداء عن الاسم وخصصته بالفعل الذي يعمل فيه النصب في حال التأخير أيضًا، نحو: ضربت زيدًا، فاعرفه. وقد حكى أبو الحسن[4] عنهم: لزيدٍ ضربتُ، وجاء ذلك في التنزيل كما ترى، وهو حسنٌ في القياس» انتهى كلامُه.

وما قدّمتُه من أن لها منزلة بين منزلتين أولى من دعوى الزيادة وتسويتها بالباء في: ما زيدٌ بقائمٍ، ومن دعوى عدم الزيادة المحضة وتسويتها بالباء في: مررت بزيدٍ، وكم لهم من شيءٍ له مرتبةٌ بين مرتبتين[5]، من ذلك: الضمةُ في: يا زيدُ[6]، والفتحةُ في: الرجل[7]، وفي التصريف يُسهِّلون بين بين، ويجعلون السين بين الصاد والزاي، كلُّ ذلك مراعاةً لجانبين.

[٢٩٢]

(١) المقتصد ٢/٨٢٨.

(٢) يوسف ٤٣.

(٣) في الأصل: «يكونه»، وهو خطأ.

(٤) لم أقف على حكايته.

(٥) ينظر: مغني اللبيب ص ٥٧٥، ٥٧٦، وأوضح المسالك ٢/٢٥٦ مع ضياء السالك.

(٦) فليست ضمة إعراب ولا بناء. ينظر: أمالي ابن الشجري ٢/٣٦٧.

(٧) فالكلمة لا منصرفة ولا غير منصرفة. ينظر: الخصائص ٢/٣٥٧.

مذهبُ سيبويه[1] والجماعة أن الخفض بعد واو "رُبَّ" "رُبّ" مضمرة، لا بالواو، وإنما الواو على عطفها من الإتباع والعطف.

[٢٩٣]

مسألة

من حروف الجرّ: "حتى"، والجرُّ بها تارةً واجبٌ، وتارةً جائزٌ[2].

فالواجبُ: إذا كان بعدها اسمٌ غيرُ داخلٍ فيما قبلها، كقوله سبحانه وتعالى: ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾[3]، أو لكونه حرفًا له، ولم يكن الفعلُ واقعًا عليه، نحو: صمت الأيام حتى يوم الفطر.

والجائزُ: إذا كان ما بعدها اسمٌ هو جزءٌ من الأول، وأريد دخوله، نحو: صمت الأيام حتى يوم الثلاثاء، فهذا يجوز، لكن فيه النصبُ على العطف، والخفضُ على أنها جارّة.

وإنما امتنع العطفُ في الأولى؛ لأن "حتى" إنما تعطف بعضًا على كلٍّ، وفي الثانية؛ لأن "حتى" العاطفة تُراد بها إدخالُ ما بعدها مع ما قبلها في الحكم، كما

(١) الكتاب ١/١٠٦، ٢٦٣، ٢/١٦٣، ٣/١٢٥، ١٩٨، وينظر: سر الصناعة ٢/٦٣٧، ٦٣٨، والإنصاف ١/٣٧٦، واللباب للعكبري ١/٣٦٥، والجنى الداني ص ١٥٤، ومغني اللبيب ص ٤٧٣.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/١٣٧، والأصول ١/٤٢٦، والجنى الداني ص ٥٥٠، ومغني اللبيب ص ١٦٦-١٦٥.

(٣) القدر ٥.

أن المعطوف بالواو كذلك، وإنما لجئ إلى "حتى" دونها؛ لإفادة قوّته أو ضعفه خاصّةً، فمن ثَمّ لا يُعطَفُ بها ما يُساوي الأولَ في القوة والضعفِ؛ لأنه مُفوِّتٌ[1] بحُكْمه وضعَ "حتى"، والموضوعُ لذلك إنما هو الواوُ.

[٢٩٤]

مسألة

"مُذْ" و"مُنْذُ" يُستعملان (حرفَيْ)[2] جرٍّ، فينخفضُ ما بعدهما، واسمين، وظرفين، فيقعُ بعدهما الجملةُ الاسميةُ والفعليةُ.

وقيل: إنهما ملازمان للظرفية، وإنَّ خفْضَ الاسمِ بعدهما بالإضافة، لا بأنهما حرفا جرٍّ.

والزمانُ الذي بعدهما إن كان حاضرًا فعامةُ العربِ على الجر بعدهما، أو ماضيًا فالأكثرُ ألا يُجَرَّ بعد "مُذْ"، وأن يُجَرَّ بعد "مُنْذُ".

ولا يَخلو ما بعدهما من أن يكون معدودًا، أو لا:

إن كان فهما للأَمَد والمدَّةِ، نحو: ما رأيته مُذْ يومان، أو: مُنْذُ يومان، المعنى: أمَدُ ذلك يومان.

وإن كان غيرَ معدود؛ فإن كان حالًا فهما لابتداء الغايةِ، نحو: / ما رأيته [٩٣/أ]
مُذْ يومُنا، أي: أولُ ذلك يومُنا، أو ماضيًا فهما بمعنى الأَمَدِ، نحو: ما رأيته مُذْ يومُ الجمعة، أي: أمَدُ ذلك يومُ الجمعةِ.

والفرقُ بين تقديرِ "الأوّل" وتقديرِ "الأَمَدِ": أنه في تقدير الأَمَدِ يلزمُ

---

(١) في الأصل: «مفوسه»، ولعلها كما أثبت.

(٢) في الأصل: «حرفا»، وهو خطأ.

الاستغراقُ؛ لأن الأَمَد جميعُ المدّةِ، وفي تقدير الأول قد ينتفي الجميعُ، وقد لا ينتفي.

قال رحمه الله:

كان يخطرُ لي أن قائلًا قد يقولُ: لا دليلَ على دعوى حرفيةِ "مُذْ" و"مُنْذُ"، بل قد تثبت (اسميَّتُهما)[1] إذا ارتفع ما بعدهما، نحو: مُذْ يومان، و: مُنْذُ يومان، أو كان جملةً فعليةً، نحو: مُذْ كان عندي؛ فلْيُحكَمْ عليهما حالةَ الجرِّ بهما بأنهما اسمان أُضيفا إلى ما بعدهما وهو مفردٌ، كما يُضافان إلى الجملة في نحو: مُذْ كان عندي؛ حتى رأيتُه منقولًا [كما][2] قدَّمتُ لك.

وقال[3] في موضعٍ آخرَ:

اعلَمْ أن "مُذْ" و"مُنْذُ" لا يكونان إلا جوابًا لسؤالٍ ملفوظٍ به أو مقدَّرٍ، فإذا أُجيب بهما السؤالُ على الوجهين المذكورين، فتارةً يكونُ السؤالُ المجابُ بهما عن الأَمَد، وتارةً يكونُ عن أوّلِ المدّةِ، فلهذا قلنا: تارةً يكونُ معناهما الأَمَدَ، وتارةً معناهما أولَ المدّةِ.

فإذا قيل: "ما رأيتُه": فإن كان جوابًا لمَنْ قال: ما أَمَدُ انقطاعِ الرؤيةِ؟ أوقعتَ بعدهما اسمًا نكرةً معدودًا، فقلتَ: مُذْ يومان، ويجوزُ أن تُعرِّفَه، فهذا للعَدَد ويَنتظِمُ أولَ الوقتِ وآخرَه، فإن قلتَ -وأنت في يوم الإثنين مثلًا-: ما رأيته مُذْ

---

(١) في الأصل: «اسميتها»، وهو خطأ.

(٢) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، والسياق يقتضيه.

(٣) أورد المؤلف هذا في الحاشية، بيسار الورقة ٩٣/أ وأسفلها ويمينها.

يومان ... [1] ، وكنتَ قد رأيتَه يومَ الجمعةِ، أو يومَ السبتِ؛ جاز، ولم تُخلَّ بالناقص، و(قيل: لو)[2] رأيتَه أمسِ، فقلتَ اليومَ: ما رأيتُه مُذْ يومان؛ جاز.

وزعم الأخفشُ[3] أنهم يقولون: ما رأيتُه مُذُ اليوم، و: مُذُ العام، ولا يقولون: مُذُ الشهر، ولا: مُذْ يوم.

وإن كان جوابًا لمَنْ قال: ما أوّلُ ذلك؟ فلا يكونُ الاسمُ بعدها إلا معرفةً؛ لأن السؤالَ عن وقتٍ معينٍ، ولا ينتظمُ أولَ الوقتِ وآخرَه، وإنما يُعرَفُ الأخيرُ بقرينةٍ، فتقولُ: مُذْ يومُ الجمعةِ، أي: أولُ المدةِ التي انقطعتْ فيها الرؤيةُ يومُ الجمعةِ.

فَرْعٌ: وإذا لم يَظهرْ أثرُها، نحو: ما رأيته مُذْ قام زيدٌ؛ فإن عطفتَ قلتَ: ويومَ الجمعةِ، بالنصبِ لا غيرُ، وإن (ظَهَر)[4] أثرُها حَمَلْتَ عليه، فقلتَ: مُذْ يومان وليلتان، ويجوزُ النصبُ، كأنك قلتَ: ما رأيته مُذْ ليلتين.

[٢٩٥]

مسألة

قد عَلِمتَ أن "مُنْذُ" تجُرُّ الماضيَ والحاضرَ، وأن "مُذْ" تجُرُّ الحاضرَ في الأكثرِ، وقد تجُرُّ الماضيَ، وأنهما بمعنى الأَمَدِ تارةً، وأوَّلِ المدَّةِ أخرى.

(١) هنا كلمة في حاشية الأصل ذهب بها قطعٌ في طرف الورقة، ولم يظهر منها شيء.

(٢) الكلمتان في حاشية الأصل ذهب بهما قطعٌ في طرف الورقة، ولعلهما كما أثبت.

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي ٤/١٦١.

(٤) في الأصل: «ظهرت»، وهو خطأ.

ثم اعْلَمْ أنه لا يكونُ الاسمُ (بعدهما)[1] إلا زمانًا، أو كنايةً عن الزمان.

والزمانُ لا يكونُ إلا معرفةً، نحو: يومُ الجمعةِ، أو نكرةً مخصوصةً، نحو: يومان، ولا يكونُ مبهمًا، لا تقولُ: ما رأيته مُذْ حينٍ؛ لأن المبهم لا توقيتَ فيه.

ومثالُ الكنايةِ عن العددِ: مُنْذُ كَمْ لقيتَ زيدًا؟

[٢٩٦]

مسألة

"رُبَّ" عندهم كالحروفِ الزوائدِ، فيُحكَمُ على موضعِ مجرورِها بالإعرابِ، وإن كان الفعلُ بعدها لازمًا فمجرورُها في موضعِ رفعٍ بالابتداءِ، نحو: رُبَّ رجلٍ قامَ، وإن كان متعديًا ناصبًا لسَبَبِيِّ مجرورِ "رُبَّ" فكذلك، نحو: رُبَّ رجلٍ رأيته، أو متعديًا غيرَ عاملٍ في منصوبٍ فهو في موضعِ نصبٍ، نحو: رُبَّ رجلٍ أكرمت.

فيجوزُ العطفُ على موضعِ "رجلٍ" بالرفعِ في الأولِ والثاني، وبالنصبِ على موضعه في الثالث، / وأما العطفُ بالجرِ على اللفظِ في الجميعِ فظاهرٌ. ٩٣/ب

وتقولُ: رُبَّ رجلٍ ضربَ عمرٌو أخاه، فإذا عَطفتَ على "الرجل" جاز في المعطوفِ ثلاثةُ أوجهٍ: الجرُّ على اللفظِ، والرفعُ على أن "رجلًا" في موضعِ رفعٍ بالابتداءِ، والنصبُ على أنه في موضعِ نصبٍ بالاشتغالِ.

[٢٩٧]

مسألة

القياسُ أن يُكتَبَ وأن يُقالَ في أوائلِ الأشياءِ بعد "بسمِ اللهِ الرحمنِ الرحيمِ"

(١) في الأصل: «بعدها»، وهو خطأ.

ما لفظُه: "وبالصلاة على محمدٍ وآله"؛ لأن متعلَّق الباء في: "بسم اللهِ" محذوفٌ، تقديرُه: أبدأ، على رأي الكوفيين، فالمعنى: أبدأ بهذا وبهذا، و: كائنٌ ومستقرٌّ، على رأي البصريين؛ لأنهم يرون أن الجار والمجرورَ في محل رفعٍ بالخبرية، فالمعنى: ابتدائي كائنٌ بهذا وبهذا[1].

فأما كتابتُهم: "وصلَّى اللهُ" فوجهُه أن يكون: أبدأ بالبسملة وأُصلِّي على محمدٍ، فوَضَعَ الخبرَ موضعَ الطلبِ، مثلُ: «اتَّقَى اللهَ امرؤٌ»[2]، و: «أَنجَزَ حُرٌّ ما وَعَدَ»[3]، و: «فَعَلَ (خيرًا)[4] يُثَبْ عليه»[5]، وهو من باب عطفِ إنشاءٍ على إنشاءٍ، فلا يختلفُ عاقلٌ في جوازِه.

(وقولُ)[6] قومٍ: إنه من باب عطفِ الخبرِ على الإنشاء؛ فلا يجوزُ إلا بغيرِ عاطفٍ؛ فاسدٌ من أوجهٍ[7]:

أحدها: أنه ليس كما ادَّعَوا.

والثاني: أن الإتيان به بغيرِ عطفٍ يُؤدِّي إلى عدم الارتباطِ، وكونِه كلامًا

(١) ينظر: الإنصاف ١/٢٤٥، وأسرار العربية ص ٧٣، ٧٤، والتبيين ص ٢٤٩، ٣٧٦، واللباب ١/١٣٩.

(٢) رواه سيبويه في الكتاب ٣/١٠٠، ٥٠٤.

(٣) هذا مثلٌ يضرب في إنجاز المواعيد. ينظر: جمهرة الأمثال ١/٣٠، وفصل المقال ص ٨٥، ومجمع الأمثال ٢/٣٣٢، والمستقصى ١/٣٨٤.

(٤) في الأصل: «خير»، وهو خطأ.

(٥) رواه سيبويه في الكتاب ٣/١٠٠، ٥٠٤.

(٦) في الأصل: «وقال»، وهو خطأ.

(٧) فصّل ابن هشام في مغني اللبيب ص ٦٢٧-٦٣٠ القول في عطف الخبر على الإنشاء والعكس، وينظر: مفتاح العلوم ص ٢٥٩، ٢٦٠، والإيضاح (٢/٦٠، ٦٥، ٧٤، ٧٥ مع بغية الإيضاح).

آخر منفصلًا، وهو غيرُ سديدٍ.

والثالث: أن الطلب يُعطَفُ على الخبر وبالعكس في الأصح، وإنما ضَعْفُه
من جهةِ أنه لا يفيدُ أن الصلاة (مبدوءٌ)[1] بها قصدًا، بل يفيدُ أنه إنما بَدَأَ
بالبسملة، / وأنه صلَّى على النبي صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، أما كونُ الصلاةِ للابتداء ٩٤/أ
أو لغير ذلك فلا، والمقصودُ غيرُ ذلك.

ونظيرُ متعلَّقِ البسملةِ في دوام حذفِه واطِّرادِ ذلك: قولُهم: «رُبَّ رجلٍ لَقِيتُه»[2].

[٢٩٨]

مسألة

إضافةُ "كُلّ" بمعنى اللامِ؛ لأنك إذا قلت: كلُّ الشيءِ، كان بمعنى: جميعِ أجزاءِ الشيءِ، وأجزاءُ الشيءِ بتقدير اللامِ، فـ"كُلّ" كـ"لَكَ"، غايةُ ما بينهما من الفرق أن "كُلًّا" اسمٌ للأجزاء المستغرِقةِ لا لمُطلَقِ الأجزاءِ.

أشار إلى شيءٍ من هذا التعليلِ أبو عليٍّ في "الإيضَاحِ"[3].

[٢٩٩]

مسألة

اعْلَمْ أن الكافَ إذا كانت مزيدةً أو غيرَ مزيدةٍ معناها تشبيهُ ما قبلها بما بعدها، نحو: زيدٌ كالأسد، فإذا كُفَّتْ بـ"ما" المزيدةِ فإنه يتعلَّقُ التشبيهُ المفهومُ منها

(١) في الأصل: «مبدوا»، وهو خطأ.

(٢) القول في الصاحبي ص ٢٢٨، واللمع ص ١٢٩.

(٣) ص ٢١٠.

مقصود بالمعنى قبلها وبعدها، نحو: زيدٌ صديقي كما (عمرٌو)(1) أخي؛ لأن معناها هنا متعلّق بالجملتين، كما أنه ثَمَّ متعلّق بالمفردين، فأنت قد شبّهت كون زيدٍ صديقًا بكون عمرٍو أخًا.

[٣٠٠]

مسألة

قال قومٌ منهم: ابن مالك(2)، وعليٌّ(3) بن عثمان بن جني(4) - في:

... مثلِ كعصفٍ مأكولْ(5)

إن الكاف اسمٌ بمعنى "مثل".

---

(1) في الأصل: «عمرو».

(2) شرح الكافية الشافية ٢/٨١٢، ٨١٣، وينظر: شرح التسهيل ٣/١٧٠، ١٧١.

(3) كان لأبي الفتح بن جني ثلاثة أبناء: عليٌّ وعالي وعلاء، كلهم أدباء فضلاء، خرّجهم والدهم وحسّن خطوطهم. ينظر: معجم الأدباء ٤/١٥٨٩، والمشهور منهم: عالي، أبو سعد العالي، أخذ عن أبيه وأبي علي الفارسي، توفي سنة ٤٥٧، أو ٤٥٨. تنظر ترجمته في: معجم الأدباء ٤/١٤٢٥، وإنباه الرواة ٢/٣٨٥، وبغية الوعاة ٢/٢٤، فلعل ما في الأصل خطأ، صوابه: عالي.

(4) لم أقف على كلامه في مرجع، ولأبي الفتح ابن جني في المسألة كلام مفصل في سر الصناعة ١/٢٩٦-٣٠٢.

(5) عجز بيت من مشطور السريع الموقوف، لحميد الأرقط، وقيل: لرؤبة، وتمامه:

فصيّروا مثلَ كعصفٍ مأكولْ

ويروى «فأصبحت» و«فأصبحوا» بدل «فصيّروا». ينظر: الكتاب ١/٤٠٨، والمقتضب ٤/١٤١، ٣٥٠، والأصول ١/٤٣٨، وسر صناعة الإعراب ١/٢٩٦، وشرح الكافية الشافية ٢/٨١٣، والجنى الداني ص ٩٠، ومغني اللبيب ص ٢٣٨، وشرح أبياته ٤/١٢٩، والخزانة ١٠/١٨٤، وينظر: اللسان ٩/٢٤٧ (ع ص ف) وتاج العروس ٢٤/١٦١ (ع ص ف).

وهو عندي قولٌ فاسدٌ، وإنما الحكم أن "مثلًا" مضافةٌ إلى "العصف"، وبذلك حُذف منها التنوين، والكافُ زائدةٌ، وهم يقولون: إن "مثلًا" مضافةٌ إلى الكاف، ولا يمتنع زيادةُ حرفٍ بين المتضايفين، فقد جاء: لا أبا ليزيدٍ، و:

يا بؤسَ للحربِ(1) ... ...

وإن كانت اللامُ مؤكِّدةً لمعنى الإضافة، لا لمعنى المضاف، إلا أن ذلك حَسَنٌ في الصنعة.

[٣٠١]

مسألة / ٩٤/ب

"غير" و"سوى" لا يستفيدان بالإضافة تعريفًا، فتقول: مررت برجلٍ غيرِك وبرجلٍ سواك.

قال عبدالقاهر(2) ما معناه: «وبينهما فرقٌ من وجهين:

أحدهما: أنك تقول: مررت بغيرك، ولا تقول: مررت بسواك؛ لأن "سوى" ظرف، والظروفُ حقُّها أن تلي العوامل؛ لأن المعنى المقدَّر فيها عاملٌ وناصبٌ لها، وقلَّ أن تلي معمولَ عاملين في حالٍ واحدة، فلهذا كان الأحسن: مررت برجلٍ

---

(1) صدر بيت من مجزوء الكامل، لسعد بن مالك بن ضُبيعة، وتمامه:

يا بؤسَ للحربِ التي ... وضعتْ أراهطَ فاستراحوا

ينظر: الكتاب ٢/٢٠٧، واللامات للزجاجي ص ١٠٨، والخصائص ٣/١٠٦، وأمالي ابن الشجري ٢/٤٢١، ٣/٢٠٧، وشرح الكافية الشافية ٢/٩٠٣، والجنى الداني ص ١٠٧، ومغني اللبيب ص ٢٨٦، وشرح أبياته ٤/٣١١، وينظر: اللسان ٧/٣٠٥ (ر هـ ط) وتاج العروس ١٩/٣١٣ (ر هـ ط).

(2) المقتصد ٢/٨٧٥.

سِواك، وقَبُحَ: مررت بسِوَاك؛ لأنه في معنى: مكانك، فإذا قلت: مررت برجلٍ سِوَاك، فكأنك قلت: مررت برجلٍ استقرَّ في مكانك، أو: سَدَّ مكانَك، وإذا قصدت إيلاءه العاملَ أبْطلتَ عنه معنى الظرفيةِ، وذلك خارجٌ للاسم عن موضوعه».

الوجهُ الثاني: أنه لا يتعرّفُ أصلًا. قال عبدُالقاهرِ[1] -بعد أن ذَكَر ما قدَّمنا-: «وإذْ قد ثَبَتَتْ هذه الجملةُ، فينبغي أن يُقال: القياسُ في "سِوًى" أن لا يجوز فيها التعريفُ كما جاز في "غيرٍ"؛ لأنه إذا كان في تقديرِ: مكانَك، كان ظرفًا، ومُحالٌ تعريفُ الظرفِ، ولو جاز فيه التعريفُ لجاز أن يُوصَف بالظرف، نحو: مررت بزيدٍ في الدار، تريدُ أن تجعل "في الدار" صفةَ زيدٍ، وهم إذا قصدوا هذا المعنى توصَّلوا إليه بـ"الذي"، كما يفعلون ذلك عند قصدهم وصفَ المعارفِ بالجمل، فيقولون: مررت بزيدٍ الذي في الدار، و: بزيدٍ الذي أخوه منطلقٌ، فكذلك "سِوًى" لا يكونُ صفةً للمعرفة إلا بـ"الذي"، نحو: مررت بزيدٍ الذي سِوَاك، وأما "غير" فلا يُحتاجُ إلى "الذي"، بل إذا كانت بحيثُ لا تُنافي التعريفَ وُصِف بها المعرفةُ كما بيَّنا».

[٣٠٢]

مسألة

«"واحدُ أُمِّهِ" و"عبدُ بطنِه"، الضميران لا يعودان إلى نفس "واحدٍ" و"عبدٍ"؛ لأن / ذلك بمنزلةِ: واحدُ أُمِّ الواحدِ، وعبدُ بطنِ العبدِ، فيلزمُ تعريفُ ٨٥

(١) المقتصد ٢/٧٨٦.

الشيء بنفسه؛ لأنك تأخذُ التعريفَ لـ"أُمّ" من ضمير "واحدٍ"، ثم تأخذُ لـ"واحدٍ" التعريفَ من إضافته لـ"أُمّ" المضافةِ لضمير "الواحدِ"، وكذا في: "عبدُ بطنِه"، وإنما الضميران لغير ذلك، كأنه يقولُ: زيدٌ واحدُ أُمِّه، وعمرٌو عبدُ بطنِه، فالضميران لـ"زيدٍ" و("عمرٍو")[1]، لا لـ"الواحدِ" و"العبدِ"، وكذا: نَسيجُ وحدِه.

وإذا قلت: واحدُ أُمِّه، جاز أن يكون معرفةً، بأن يكون تقدَّم في الذكر، نحو أن تقول: زيدٌ واحدُ أُمِّه، فيكونَ ذلك كنايةً عنه، فكأنك إذا قلت: جاءني واحدُ أُمِّه، قلت: جاءني الكاملُ النبيلُ الذي عَرَفت، وإذا جُعِل نكرةً فعلى أنه صفةٌ لنكرة، قال[2]:

أَمَــاوِيَّ، إنِّي رُبَّ واحِـــدِ أُمِّــهِ ... قَتَلْتُ، فَلا غُرْمٌ عَلَيَّ وَلا (جَدْلُ)[3]

كأنه قال: رُبَّ إنسانٍ واحدِ أُمِّه».

هذا ملخَّصُ كلامِ عبدِالقاهرِ[4].

[٣٠٣]

مسألة

«إذا قلت: خلْفَ زيدٍ، فالمعنى: خَلْفٌ لزيدٍ، وكذا: فوقَه و: تحتَه؛ لأنك

(١) في الأصل: «عمر».

(٢) هو حاتم الطائي.

(٣) في الأصل: «جدل»، وهو خطأ. والبيت من الطويل. روي شطره الثاني روايات، ورواية الديوان: «أخذت، فلا قتل عليه ولا أسْرُ». أماويّ: مرخَّمُ ماويَّة، وهي زوجته، والخَذْل: قليل بالظلم. ينظر: ديوان حاتم ص ٢٠١، والمقتصد ٢/٨٧٨، والخزانة ٤/٢١٠، وينظر: الزاهر ١/٢٣٢، وأساس البلاغة ص ٤٩٣ (و ح د)، واللسان ٣/٤٤٩ (و ح د)، وتاج العروس ٩/٢٧٢ (و ح د).

(٤) المقتصد ٢/٨٧٧، ٨٧٨.

تقولُ في كل ذلك: جهةٌ لزيدٍ، وهذا مثلُ: مثلِك وغيرِك، في البُعد من الاختصاص؛ لأن "خلْفَ زيدٍ" لا يختصُّ بمكانٍ دون مكانٍ، وكذا الباقي.

فإن أشرتَ إلى جهةٍ مخصوصةٍ في حال حضورِ زيدٍ كان تعريفًا للجهة، وإن لم يكن للمكان، إذ كلُّ ما يَلي ظهرَه فهو خلْفُه، غير أنه إذا عُلِم أن ظهره يُقابلُ اليمينَ (أو)[1] اليسارَ مثلًا كان ذلك ضربًا من التعريف، نحو أن يُعرِّفَ الرجلُ بمشابهةٍ مخصوصةٍ ومغايرةٍ مخصوصةٍ، وأما تعريفُ العينِ فلا يكونُ في هذا النحوِ من أسماء الأمكنةِ، إنما يكون في نحو: المسجدِ والدارِ».

هذا مُلخَّصُ كلامِ عبدِالقاهرِ[2].

٩٥/ب ويدلُّ على الإبهام: جوازُ وصفِ النكراتِ / بهذه الظروفِ.

[٣٠٤]

مسألة

"إذْ" على أقسامٍ[3]:

أحدها: التي[4] هي ظرفٌ لِمَا مضى من الزمان، وهذه التي يلزمُ إضافتُها إلى الجُمَل، وقد يُرادُ بها المستقبلُ.

---

(١) في الأصل: «و»، وهو خطأ.

(٢) المقتصد ٢/٨٧٩، ٨٨٠.

(٣) ينظر: رصف المباني ص ١٤٨، والجنى الداني ص ١٨٥، ومغني اللبيب ص ١١١.

(٤) مكررة في الأصل. وكتب المؤلف فوقها «ع»، ثم ألحق في الحاشية: «ينبغي أن تُقيَّد إضافتُها إلى الجملة بأن لا تكون الاسميةُ فعليَّةَ العجُزِ وفعلُها ماضٍ؛ فإنه قال في "شرح التَّسْهيلِ": إن "إذْ زيدٌ قام" قبيحٌ؛ لأن مدلول "إذْ" و"قام" واحد بالنسبة إلى الزمان، وقد اجتمعا في كلامٍ؛ فحَسُنَ الفصلُ بينهما». ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٠٨.

و(الثاني)[1]: "إذْ" المفاجَأةِ، وهذه لا يليها إلا الفعلُ الواجبُ، نحو: بينما نحن كذلك إذْ جاء زيدٌ، وقولِ الشاعرِ[2]:

بَيْنَمَا نَحْنُ بِالْأَرَاكِ مَعًا ... إِذْ أَتَى رَاكِبٌ عَلَى جَمَلِهْ[3]

فهذه حرفٌ موضوعٌ للمفاجأة، كما أن "إذا" كذلك في بعض مواقعِها.

ومَنْ قال: لا تُضافُ "إذْ" إلا إلى الجملة، أو: "إذْ" واجبةُ الإضافةِ إلى الجملة؛ ليس مرادُه هذه، واستَغنى عن هذا التقييدِ؛ للعلم بأن الذي يُضافُ الأسماءُ.

وقياسُ المذاهبِ الثلاثةِ في "إذا" المفاجَأةِ ما هي؟[4] أن تأتيَ فيها.

و(الثالث)[5]: "إذْ" الزائدةُ في قول بعضِ اللُّغويين، قال ذلك في مثل: ﴿وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰ﴾[6]، قال: التقديرُ: وَوَعَدنا موسى[7].

وكذلك يقولُ: إنَّ "إذا" تقعُ زائدةً، كقوله[8]:

---

(١) في الأصل: «الثانية»، وهو خطأ.

(٢) هو جميل بن مَعْمَر العُذْري.

(٣) البيت من الخفيف. روي: «هُنَّ» بدل «نحن»، و«بدا» بدل «أتى». الأراك: موضع. ينظر: ديوان جميل ص ٥٢، ومغني اللبيب ص ٤١٠، وشرح أبياته ٥/٢٧٢، والخزانة ١٠/٢١، وينظر: تاج العروس ٤٠/٥٠٣ (ما).

(٤) هل هي حرف، أو ظرف مكان، أو ظرف زمان؟ والأقوال مفصلة ص ٢٨٣.

(٥) في الأصل: «الثالثة»، وهو خطأ.

(٦) البقرة ٥١، وهي قراءة أبي عمرو بن العلاء. ينظر: السبعة ص ١٥٥، والتذكرة ٢/٢٥٢.

(٧) قال به أبو عبيدة في مجاز القرآن ١/٣٦، ٣٧، ٤١، ١٨٣، ٢٣١، ٣٣٥، ٢/٢٠٣، وابن قتيبة في تأويل مشكل القرآن ص ٢٥٢، وينظر: الصاحبي ص ١٩٣.

(٨) هو عبدمناف بن رِبْع الهذلي.

حتى إذا أسلكوهم في (قُتَائِدَةٍ)(1) شَلًّا كما تطرُدُ الجمَّالةُ الشُّرُدا(2)

أي: حتى أسلكوهم؛ لأن البيت آخرُ القصيدةِ(3).

ومِمَّنْ أجاز زيادتَهما: الجَوْهَرِيُّ(4).

والرابعة: "إذ" التي للتعليل، نحو قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾(5)، أي: لأجل ظُلْمِكم، فهذا أجودُ ما خُرِّجتْ عليه الآيةُ(6)، واختُلف: هل هي حرفٌ أو اسمٌ؟(7)

[٣٠٥]

(1) في الأصل: «فتائده»، وهو خطأ.

(2) البيت من البسيط. أسلكوهم: اضطرُّوهم، وقُتَائِدَة: موضع، والشَّلُّ: الطَّرْد، والجَمَّالة: أصحاب الإبل، والشُّرُد: جمع شارد. ينظر: ديوان الهذليين ٤٢/٢، وشرح أشعار الهذليين للسكري ٦٧٥/٢، والإنصاف ٤٦١/٢، والخزانة ٣٩/٧، وينظر: جمهرة اللغة ٣٩٠/١، ٤٩١، ٨٥٤/٢، واللسان ٢٣٧/٢ (ش ر د)، ٣٤٢ (ق ت د)، ٤٤٢/١٠ (س ل ك)، ١٢٥/١١ (ج م ل)، وتاج العروس ٢٤٨/٨ (ش ر د)، ٨/٩ (ق ت د)، ٢٣٣/٢٨ (ج م ل).

(3) ينظر: مجاز القرآن ٣٧/١.

(4) الصحاح ٢٥٤٣/٦. والجوهري هو إسماعيل بن حماد الفارابي، أبو نصر، أحد أئمة اللغة والأدب، أخذ عن أبي علي الفارسي والسيرافي، له: الصحاح، وعروض الورقة، وغيرهما، توفي سنة ٣٩٨، وقيل غير ذلك. ينظر: معجم الأدباء ٦٥٦/٢، وإنباه الرواة ٢٢٩/١، وبغية الوعاة ٤٤٦/١.

(5) الزخرف ٣٩.

(6) ناقش ابن هشام هذه الآية بالتفصيل في المسألة ٣٢٤، وفي مغني اللبيب ص ١١٣-١١٥.

(7) قيل: هي حرف تجرد عن الظرفية وتمحّض للتعليل، وقيل: هي باقية على ظرفيتها، والتعليل مستفاد من قوة الكلام لا من اللفظ. ينظر: الجنى الداني ص ١٨٩، ومغني اللبيب ص ١١٣.

مسألة(1)

زَعَم بعضُهم(2) أن "إذا" تكونُ ظرفًا للحال، مُستدِلًّا بنحو: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾(3)؛ لأنه لا يكونُ مستقبلًا؛ لأنه ليس ظرفًا لليمين؛ لأن قَسَمَه تعالى قديمٌ لا يُوجَدُ وقتَ ذلك، ولا لشيءٍ مقدَّرٍ حالٍ من المقسَم به؛ لأن الحال لا تكونُ مستقبلةً؛ للتناقض، فدلَّ على الحال.

ورُدَّ بأن الحال تصحُّ في المستقبل، وهي المقدَّرةُ، نحو: «صائدًا»(4)، فالتقديرُ: أُقسِمُ بالليل كائنًا إذا يغشى.

[٣٠٦]

مسألة

قولُه عليه الصلاةُ والسلامُ: «حَدِّثُوا عن بني إسرائيلَ ولا حَرَجَ»(5)، قيل: الواوُ للحال، أي: إذا لم يكنْ حرجٌ، أي: إذا لم يكنْ كذبًا، فعَبَّر بالمسبَّب عن السَّبَب.

(1) أورد المؤلف هذه المسألة في الحاشية، بيسار الورقة ٩٦/أ وأسفلها.

(2) ذكر ابن هشام هذا القول في مغني اللبيب ص ١٣٠، وردَّه بمثل ما هاهنا. وينظر: أمالي ابن الحاجب ١١٥/١، ١١٦، والبحر المحيط ٤٧٤/٨، ٤٧٥، والدر المصون ١٥/١١، ١٦.

(3) الليل ١.

(4) بعض قولٍ رواه سيبويه في الكتاب ٥٢/٢، وتمامه: مررت برجلٍ معه صقرٌ صائدًا به غدًا، والتقدير: مقدِّرًا -أو: مريدًا- الصيدَ به غدًا. وينظر: المقتضب ٢٦١/٣، والأصول ٣٨/٢، ٢٦٨، ومغني اللبيب ص ١٣٠.

(5) بعض حديثٍ رواه البخاريُّ في صحيحه ٣٤٦١، وتمامه: «بلِّغوا عني ولو آية، وحدِّثوا عن بني إسرائيلَ ولا حرجَ، ومَن كذَب عليَّ متعمدًا فليتبوَّأْ مقعده من النار».

وقيل: الواوُ للاستئناف، أي: ولا(١) / حَرَجَ عليكم أن لا تحدِّثوا، رَفَع بذلك توَهُّمَ مَنْ يتوَهَّمُ أن الحديثَ عنهم تَوَاجُبٌ بالأمر(٢). [٤٩]

وهذا قد يَحتجُّ به مَنْ يقولُ: الأمرُ للوجوب، فإنه عليه السلامُ نَفَى -بعد أن أمَرَ- الوجوبَ؛ لَمّا كان هو الأصلَ، وأعلَمَ أن مُرادَه الإباحةُ.

[٣٠٧]

مسألة(٣)

"جاؤوا الأولَ فالأولَ" يُنصَبُ على الحال، أي: منفردِينَ، ويُنوَى باللام الحذفُ، كما قلت في: «جاؤوا الجَمَّاءَ الغَفِيرَ»(٤)، ويجوزُ أن يُرفَع على البدل.

فإن قلتَ: ادخُلوا الأولَ فالأولَ، فالنصبُ لا غيرُ؛ لأن الأمر لا يكونُ إلا للمواجهة.

وقال أبو علي(٥): «يجوزُ الرفعُ على مذهب الجَرْميِّ؛ لأنه أراد: لِيَدْخُلْ، فجَعَل "ادخُلوا" دليلًا عليه» انتهى.

قلتُ: هذا قولُ الكوفيين قاطبةً(٦)؛ لأنهم يَرَون أن الأمر مجزومٌ بلامِ أمرٍ محذوفةٍ.

(١) مكررة في الأصل في ظهر الورقة.

(٢) نقل السيوطي في عقود الزبرجد ١/٢٢٠ القولين في واو «ولا حرج» عن أمالي الشيخ عز الدين بن عبدالسلام.

(٣) من المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي ص ٤٠، ٤١.

(٤) قول للعرب رواه سيبويه في الكتاب ١/٣٧٥، ٣٧٧، ٣٨٩، ٢/١٣، ١٠٧.

(٥) المسائل المنثورة ص ٤٠، ومختار تذكرة الفارسي لابن جني ص ٤٦٦.

(٦) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/١٥٩، ١٦٠، وينظر: الإنصاف ٢/٥٢٤، والتبيين ص ١٧٦.

«وإذا قلتَ: ادخُلوا الصغيرُ والكبيرُ، أو: الأولُ والآخِرُ، وجب الرفعُ؛ لأنه بمنزلة التأكيدِ، فكأنَّك قلتَ: ادخُلوا كُلُّكم.

ويجبُ العطفُ هنا بالواو، فلا تقولُ: الأولُ فالآخِرُ؛ لأن الفاء تُفرِّق، والواو تَجمَعُ، وأنت لم تُرِدْ: هذا في حالٍ وهذا في حالٍ».

ذَكَرَ ذلك أبو عليٍّ(١).

[٣٠٨]

مسألة

قولُه تعالى: ﴿قَالَ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ﴾(٢)؛ مَنْ نَصَبَهما(٣)، فالأولُ مقسومٌ به حُذِف منه حرفُ الجرِّ، فانتَصب ما بعده، كما قال(٤):

إنَّ عَلَيَّ اللهَ أنْ تُبَايِعَا(٥)

والمرادُ به: اللهُ سبحانه وتعالى، كقوله: ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ٱلْمُبِينُ﴾(٦)، أو:

(١) المسائل المنثورة ص ٤١.

(٢) ص ٨٤.

(٣) أي: لفظتا "الحق" في الآية، وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر والكسائي. ينظر: السبعة ص ٥٥٧، والتذكرة ٢/٥٢٧، والنشر ٢/٣٦٢.

(٤) لم أقف له على قائل.

(٥) البيت من مشطور الرجز، وبعده:

تُؤْخَذَ كَرْهًا أو تَجِيءَ طائِعَا

ينظر: الكتاب ١/١٥٦، والمقتضب ٢/٦٣، والأصول ٢/٤٨، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٧٦، والخزانة ٥/٢٠٣.

(٦) النور ٢٥.

ضدُّ الباطلِ، أقسَمَ به تعظيمًا له، والجوابُ: ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾[1]، و"الحقَّ أقولُ" جملةٌ فعليةٌ معترِضةٌ قُدِّم مفعولُها، والأصلُ -واللهُ أعلمُ-: وأقولُ الحقَّ.

ومَنْ رَفَعَهما[2]، فـ"الحقُّ" الأولُ مبتدأٌ حُذِف خبرُه، كقولك: يمينُ اللهِ، و: عهدُ اللهِ لأفعَلَنَّ، أي: فالحقُّ قَسَمي لأملأنَّ، و"الحقُّ أقولُ" جملةٌ / اسميةٌ معترِضةٌ حُذِف عائدُها، أي: والحقُّ أقولُه، كما قال[3]: ٩٦/ب

... ... كُلُّـــــهُ لَمْ أَصْـــــنَعِ[4]

[٣٠٩]

مسألة

(١) ص ٨٥.

(٢) وهي قراءة رواها المُطَّوِّعي عن الأعمش. ينظر: إتحاف فضلاء البشر ص ٤٧٩. وينظر توجيه القراءتين في: معاني القرآن للفراء ١/١٥٥، ٣٧٣، ٢/٤١٢، ٤١٣، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/٣٤٢، ومشكل إعراب القرآن لمكي ص ٥٨٢، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/٣١٩، ٣٢٠، والبحر المحيط ٧/٣٩٢، ٣٩٣، والدر المصون ٩/٤٠٠.

(٣) هو أبو النَّجم العِجلي.

(٤) البيت من مشطور الرجز، وتمامه:

عَلَـــيَّ ذَنْبًـــا كُلُّـــهُ لَمْ أَصْـــنَعِ

وقبله:

قَـــدْ أَصْـــبَحَتْ أُمُّ الخِيَـــارِ تَـــدَّعِي

ينظر: ديوان أبي النجم ص ٢٥٦، والكتاب ١/٨٥، والخصائص ٣/٦٣، ٣٠٦، وشرح الكافية الشافية ١/٣٤٣، ومغني اللبيب ص ٢٦٥، وشرح أبياته ٤/٢٤٠، والخزانة ١/٣٥٩، وينظر: اللسان ١٤/١١٢ (ث ر ا)، وتاج العروس ١١/٢٤٤ (خ ي ر).

"قَبْلُ" و"بَعْدُ" إذا قُطِعا عن الإضافة، وكان المضافُ إليه معرفةً، ونُوِي معناه؛ بُنِيَا على الضم، بخلافِ ما إذا كان نكرةً، وذلك لوجهين:

أحدهما: أن المضاف إلى نكرةٍ كغيرِ المضافِ، وهو في الإضافة معربٌ، فكذا في القطع عن الإضافة، وذلك بخلاف المضافِ إلى المعرفة؛ لأنه كان مع المعرفةِ مُعرَّفًا.

والثاني: أنَّا إنما (بَنَيْنَاها)[1] لافتِقارِها إلى المحذوف، والافتقارُ في المعرفة أَزْيَدُ منه في النكرة.

[٣١٠]

مسألة

حروفُ الجرِّ تتَعَلَّقُ إلا الزائدَ؛ فإن خروجه ودخولَه سواءٌ، وهو إذا فُقِد فلا يُعَلَّقُ، و"لَعَلَّ" و"لولا"؛ لأنهما لم يُوضَعا على أن يُوصِلا الفعلَ أو معناه إلى الاسم، ولكنَّهما تُجُوِّزَ فيهما، فخَفَضَا، وأُبْقِي عليهما ما كان لهما، ألا تَرَاهما لو لم يَخْفِضَا لم يتَعَلَّقا؟ فكذا في الخفض.

قال ابنُ عصفورٍ[2]: «وكاف التَّشْبِيهِ»، واحتَجَّ عليه: «بأنك تقولُ: زيدٌ كعمرٍو، فلو جَعلتَ الكافَ متعلِّقةً وجب كونُ ما تعلَّقتْ به مُناسبًا لها؛ ألا تَرَاك تُقدِّرُ في "زيدٌ في الدار": زيدٌ استقرَّ في الدار؛ لأن الظرفية دالةٌ على الاستقرار فيها، ولا تُقدِّرُ: ضاحكٌ في الدار؛ لأن الظرفية لا (تدلُّ)[3] على الضَّحِك مثلًا؟

(١) في الأصل: «بيناها»، وهو خطأ.

(٢) شرح جمل الزجاجي ١/٤٩٢.

(٣) في الأصل: «يدل»، وهو خطأ.

فيجب أن تُقدِّر هنا: أَشْبَهَ، ولكنّ "أَشْبَهَ" لا يتعدَّى بالواسطة، إنما يتعدَّى بنفسه» انتهى.

فإن قلت: يَرِدُ عليه قولُه: لله يَبْقَى أحد[1]، مع أن فعل القَسَمِ المحذوفَ لا يتعدَّى باللام، فهذا يدلُّ على أن العامل المحذوفَ يتعدَّى بما لا يتعدَّى به لو ذُكِر. / ٩٧ب

قلتُ: فعلُ القَسَمِ المحذوفُ مُضَمَّنٌ معنى: أَعْجَبُ؛ فلهذا عُدِّي باللام.

ولكن يَرِدُ قولُه: أن النحاة -وهو منهم[2]- نَصُّوا على أن مُتعلَّق الجارّ والظرفِ في المبتدأ لا يكونُ إلا كونًا مطلقًا، وهو صالحٌ في كل مسائلِ البابِ، والمجروراتُ كلُّها (تدلُّ)[3] على الكون المطلقِ؛ لأن الخاصَّ يدلُّ على العامِّ، ولا ينعكسُ، فتأمَّله، ولولا أنه كونٌ مطلقٌ ما وَجَبَ حذفُه، فإذا عَلِمتَ ذلك فتُقدِّرُ في "زيدٌ (كعمرٍو)[4]": زيدٌ استقرَّ كعمرٍو.

---

(١) كذا في الأصل، ولعله أراد قول مالك بن خالد الهذلي:

لِلّـــهِ يَبْقَـــى عَلَـــى الأَيّـــامِ ذو حَيَـــدٍ ... بِمُشْمَـــخِرٍّ بِـــهِ الظَّيّـــانُ وَالآسُ

والبيت من البسيط، وقد رُوي شطره الأول رواياتٍ. وقوله: «يبقى» أصله: لا يبقى، فحذف حرف النفي، والحَيَد: الرَّوَغان، يَصِفُ الوعل، والمشمخِرّ: الجبل العالي، والظَّيّان: ياسمين البَرّ، والآسُ: نُقَط العسل تسقط من النحل على الحجارة. ينظر: ديوان الهذليين ٣/٢، وشرح أشعار الهذليين ٤٣٩/١، والكتاب ٤٩٧/٣، والمقتضب ٣٢٤/٢، والأصول ٤٣٠/١، ومغني اللبيب ص ٢٨٣، وشرح أبياته ٢٩٧/٤، والخزانة ١٧٧/٥، ٩٥/١٠.

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٣٥٥/١.

(٣) في الأصل: «يدل»، وهو خطأ.

(٤) في الأصل: «كعمر».

وقال[1] في موضعٍ آخرَ:

احتجَّ ابنُ عصفورٍ[2] في أن الكاف لا تتعلَّقُ بأنهم قالوا: جاءني الذي كزيدٍ، وليس له ما يتعلَّقُ به ظاهرًا -وهو واضحٌ- ولا مقدَّرًا؛ إذ لا يُحذَفُ ما يعملُ في المجرور إذا وقع صلةً إلا ما يُناسِبُ الحرفَ، تقولُ: جاءني الذي في الدار، تريدُ: الذي استقرَّ؛ لأن "في" للوِعَاء، والاستقرارُ يناسبُ الوِعَاءَ، ولا يصحُّ لك أن تريدَ: جاءني الذي ضَحِكَ في الدار؛ إذ ليس ما يدلُّ عليه، فلا يمكنُ أن يكون المحذوفُ إلا ما يناسبُ الكافَ، وهو: أَشْبَهَ، وأنت لو قلت: جاءني الذي أَشْبَهَ كزيدٍ، لم يَحْسُنْ؛ لأن "أَشْبَهَ" لا يتعدَّى إلا بنفسه، [بلا][3] وَساطةِ الحرفِ، وأيضًا فإنهم لم يُصرِّحوا في (الكلام)[4] بعاملِ هذا الشَّبَهِ أصلًا، فدلَّ على (أنه)[5] لا يُعلَّقُ بشيءٍ.

قلتُ: كلامُه مخالفٌ للنحاة في موطنَين:

الأول: أنهم أجمعوا على أن حرف الجرِّ لا بُدَّ أن يتعلَّقَ إلا في مسألتين: إحداهما: الزائدُ، والثانيةُ: ما أصلُه أن يكون غيرَ جارٍّ، ثم تجوَّزوا فيه، وخفَضوا به، وذلك: "لعلّ" و"لولا"[6].

والثاني: أنهم أجمعوا على أن الصلة التي موصولُها غيرُ "ال" لا تكونُ إلا جملةً

---

(١) أورد المؤلف هذا في حواشي الورقة ٩٧/أ الأربعة.

(٢) شرح جمل الزجاجي ٤٩٢/١.

(٣) ما بين المعقوفين [illegible] في الأصل، والسياق يقتضيه.

(٤) كلمة في حاشية الأصل ذهب بها قطعٌ في طرف الورقة، ولم يظهر منها سوى «له»، ولعلها كما أثبت.

(٥) في الأصل: «أن»، وهو خطأ.

(٦) ينظر: مغني اللبيب ص ٥٧٥-٥٧٨، والهمع ١٣٢/٥-١٣٦.

ظاهرةً أو مؤولةً[1]، وعلى قوله؛ تكونُ "جاءني الذي كزيدٍ" لا ظاهرةً ولا مقدَّرةً، وكلُّ ما خالفَ إجماعَهم وجب اطِّراحُه.

ثم قولُه: «إنه إنما جاز: جاءني الذي في الدار، بتقديرِ: استقرَّ؛ لأن الاستقرار مناسِبٌ للوعاء» مردودٌ بقولك: أخذت المالَ الذي من الصندوق، ولا بعضٍ من مال زيدٍ، بل يُقدَّرُ بالثبوت والاستقرارِ[2].

فإن قال: إن "مِنْ" ملازمةٌ لابتداء الغايةِ، كما يقولُه بعضُهم، وإن التقديرَ: ابتداءً من الصندوق، و: ابتداءً من مال زيدٍ.

فإنَّ مذهبه هو[3] أن "مِنْ" تكونُ لغيرِ الابتداءِ، وأنها في نحو هذه المُثُلِ للتبعيض.

والحقُّ أنه يُقدَّرُ الاستقرارُ في الجميع، وهو كونٌ مطلقٌ، لا بُدَّ من وجوده لكل مخبَرٍ عنه، ثم الجارُّ والمجرورُ يُبَيِّنان جهةَ الاستقرارِ ما هي؟ فافْهَمْه.

وإنما لم يُقدِّروا (كونًا)[4] خاصًّا؛ لأن الذي يَثبُتُ لكل مخبَرٍ عنه الكونُ العامُّ، فهو الذي يقومُ عليه الدليلُ، لا الكونُ الخاصُّ، وليس ذلك من جهة الحرفِ.

وقال[5] في موضعٍ آخرَ:

(١) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٤٤٣/١، وشرح قطر الندى لابن هشام ص ١٣٠، والتصريح ٤٥٦/١.

(٢) كذا في الأصل، ولعل فيه سقطًا.

(٣) شرح جمل الزجاجي ٤٩٣/١.

(٤) في الأصل: «كون»، وهو خطأ.

(٥) أورد المؤلف هذا في الحاشية، أعلى الورقة ٩٧/ب.

كان ينبغي لابن عصفور إذ نصَّ على أن الكاف لا تتعلَّقُ أن يقول: بشرطِ أن لا تكون للتعليل[1]؛ (لأنها)[2] إذ ذاك كاللام، ولا يتأتَّى فيها التعليلُ الذي ذكره.

[٣١١]

مسألة

مَنْ يقولُ: إن "مِنْ" التي لبيان الجنسِ هي التي يصلُحُ في موضعها قولُك: "الذي هو"؛ يَرِدُ عليه نحوُ: خاتمٌ من فضةٍ، و: ﴿مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ﴾[3].

والصوابُ عندي أن يُقالَ: هي التي يصلُحُ في موضعها: "الذي هو"، أو: "هو" فقط، فالأولُ نحو: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾[4]. والثاني: ﴿شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ﴾[5].

قال الزَّمَخْشريُّ[6] في: ﴿لَءَاكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ﴾[7]: «"مِنْ" الأولى لابتداء الغايةِ، والثانيةُ لبيان الشَّجَرِ وتفسيرِه» انتهى.

(١) كونها للتعليل مختلف فيه، ومن أمثلته: قوله تعالى في سورة البقرة ١٩٨: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾، أي: اذكروه لأنه هداكم. ينظر: الجنى الداني ص ٨٤، ومغني اللبيب ص ٢٣٤.

(٢) في الأصل: «لأنه»، وهو خطأ.

(٣) الواقعة ٥٢.

(٤) الحج ٣٠.

(٥) الواقعة ٥٢.

(٦) الكشاف ٥٩/٤.

(٧) الواقعة ٥٢.

وإن قُدِّر في الأول "الذي هو"؛ لأن الذي معرفة، وفي الثاني "هو" عطفه لأنه نكرة تُحَدّ بالجملة.

[٣١٢]

مسألة

قوله تعالى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾ الآية(١) يدلُّ عندي على أمرين وقع الخلاف فيهما بين النحاة والمفسرين:

أحدهما: أن "لا" زائدة في: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾(٢) و: ﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾(٣)، لأنها هنا زائدة قطعًا، بدليل قوله: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾(٤).

وإن / قيل: قد يكون المراد النفي، أي: لا أُقسم بهذا مع أنه عظيم، بل أُقسم بأعظم منه.

فالجواب: أنه بعيد، وأن قوله: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ﴾(٥) لا يتأتى فيه ذلك(٦).

الثاني: أن المقدَّر في: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى﴾(٧) محذوفًا، أي: أُقسم بسقوطه إذا

(١) الواقعة ٧٥.

(٢) القيامة ١.

(٣) البلد ١.

(٤) الواقعة ٧٦.

(٥) المعارج ٤٠.

(٦) ذكر ابن هشام هذه المسألة في مغني اللبيب ص ٣٢٨، ٣٢٩.

(٧) النجم ١.

هوى، ونحو ذلك(١)، ولعل ذلك المحذوف هو العامل في "إذا".

والأمر الثالث: وهو أن المراد بالنجم نجمُ السماء لا غيره، فإن في ذلك خلافًا كثيرًا(٢).

والأمر الرابع: وهو أن "أل" في "النجم" للجنس، بدليل قوله هنا: ﴿النُّجُومِ﴾(٣)، وليس المراد الزهرة أو غيرها، وفيه أيضًا خلاف(٤).

وإنما ذكرنا هذا كله؛ لأن القرآن العظيم يُفسِّر بعضه بعضًا.

[٣١٣]

مسألة

إنما لم تُخفَض بـ"رُبَّ" إلا النكرة؛ لأن المفرد بعدها في معنى جمعٍ، ولا يكون المفرد بمعنى جمعٍ إلا نكرة، وأما إذا كان معرفةً فلا يجوز ذلك إلا في ضرورة.

قاله ابن عصفور(٥).

فإن(٦) اعتُرض بقولهم: ((رُبَّهُ رجلًا))(٧).

يُجاب: بأن الضمير ضميرٌ نكرةٍ، وهو مجهولٌ؛ لعوده على المتأخر، فجرى

(١) وجه الاستدلال على ذلك من آية الواقعة المذكورة آنفًا أنه صرح فيها بأن المقسم به هو مواقع النجوم لا النجوم، وعليه يكون المقسم به في سورة النجم ليس النجم وإنما هو وقوعه أو سقوطه.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ٩٤/٣، ٩٥، وجامع البيان للطبري ٥٠٣/١١، ٥٠٤، ٥٢٤، ٥٢٥، والكشاف ٣٧/٤، والبحر المحيط ١٥٤/٨.

(٣) الواقعة ٧٥.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ٩٤/٣، ٩٥، وجامع البيان للطبري ٥٠٣/١١، ٥٠٤، ٥٢٤، ٥٢٥، والكشاف ٣٧/٤، والبحر المحيط ١٥٤/٨.

(٥) شرح جمل الزجاجي ٥١٣/١.

(٦) أورد المؤلف هذا في الحاشية، بيسار الورقة ٩٨أ.

(٧) رواه سيبويه في الكتاب ١٧٦/٢.

لذلك مجرى النكرة، ألا ترى أن الكسائي(١) أجرى ضمير الغيبة مجرى النكرة، حين وصفه مع كونه عائدًا على المتقدم؟ فما ظنك بهذا؟

[٣١٤]

مسألة

لا تزاد "من" إلا بشرطين: النفي وشبهه، والنكرة.

فأما اشتراط التنكير؛ فلأن المفرد الواقع بعد "من" الزائدة في معنى جمع؛ لأنك إذا قلت: ما قام(٢) من رجل، فقد نفيت القيام عن جنس الرجال، والمفرد لا يكون في معنى جمع إلا نكرة، كقولهم: عندي عشرون رجلًا، فـ"رجل" وقع موقع "رجال"؛ لأنه نكرة، ولو كان معرفًا لم يجز ذلك.

وأما قوله(٣):

...... فأما عظامها فبيض(٤) ......

فضرورة.

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٩١.

(٢) في الأصل: «جاءني»، والمثبت من شرح جمل الزجاجي ١/٤٩٥ المنقول منه هذا الكلام، وهو المناسب لقوله بعد: «فقد نفيت القيام».

(٣) هو علقمة بن عبدة.

(٤) بعض بيت من الطويل، وتمامه:

بها جيف الحسرى فأما عظامها ... فبيض وأما جلدها فصليب

بها: أي بالطريق، والحسرى: جمع حسير، وهي الناقة الساقطة، والصليب: اليابس. ولم يذكر الشاهد، وهو في قوله: «وأما جلدها فصليب»، إذ المراد: جلودها، فأوقع المفرد في المعرفة موقع الجمع. ينظر: ديوان علقمة بشرح الأعلم ص ٤٢، ٤٨، والكتاب ١/٢٠٩، والمقتضب ٢/١٧٣، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٤٩٦، والخزانة ٧/٥٥٩.

وأما اشتراط كون الكلام غير موجب؛ فلأنك /إذا قلت: ما جاءني من ٢٩٨
رجل، فقد نفيت أن يجيئك رجل واحد، وقد نفيت أن يجيئك أكثر من واحد، فإذا قلت: جاءني من رجل، لزمك أن يكون قولك: "من رجل" على حده بعد النفي، فيكون كأنك قلت في حين واحد: جاءني رجل وحده، لم يجئني رجل وحده أكثر من رجل واحد، وذلك تناقض؛ لأنه يلزمك اجتماع الضدين، وهو مجيء رجل [وحده](١) ومع غيره، ولا يلزم ذلك في غير الواجب، إذ قد يجوز اجتماع الإسناد فيما ليس بواجب، ألا ترى أنك تقول: ما زيد أبيض ولا أسود؟ ولو قلت: زيد أبيض وأسود، لم يتصور ذلك. انتهى كلام ابن عصفور(٢) في التعليل.

وقال(٣): «وأما الكوفيون(٤) فلا يشترطون أكثر من دخولها على النكرة، وأجازوا زيادتها في الواجب، وحكوا في ذلك: «قد كان من مطر»(٥).

وهذا لا حجة فيه؛ لاحتمال أن تكون "من" تبعيضية، ويكون التقدير: قد كان شيء من مطر، و: قد كان كائن من حديث(٦)، فحذف الموصوف، وإن كانت الصفة غير مختصة.

(١) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، وهو في شرح جمل الزجاجي ١/٤٩٦ المنقول منه هذا الكلام.

(٢) شرح جمل الزجاجي ١/٤٩٥، ٤٩٦.

(٣) شرح جمل الزجاجي ١/٤٩٤، ٤٩٥.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/١٣٨، ١٣٩، وارتشاف الضرب ٤/١٧٢٣، والجنى الداني ص ٣١٨، ومغني اللبيب ص ٤٢٨.

(٥) رواه الأخفش في معاني القرآن ١/٢٧٦.

(٦) هذا التقدير ما رواه الأخفش أيضًا في معاني القرآن ١/٢٧٦ من قولهم: «قد كان من حديث».

لذلك مجرى النكرة، ألا ترى أن الكِسائيَّ[1] أجرى ضميرَ الغَيبةِ مُجْرى النكرةِ، حتى وُصِف، مع كونِه عائدًا على المتقدِّم؟ فما ظنُّك بهذا؟

[٣١٤]

مسألة

لا تُزادُ "مِنْ" إلا بشرطين: النفيِ وشِبْهِه، والنكرةِ:

«أما اشتراطُ التنكيرِ؛ فلأن المفرد الواقعَ بعد "مِنِ" الزائدةِ في معنى جميعٍ؛ لأنك إذا قلت: ما (قام)[2] من رجلٍ، فقد نَفَيت القيامَ عن جنس الرجالِ، والمفردُ لا يكونُ في معنى جميعٍ إلا نكرةً، كقولهم: عندي عشرون رجلًا، فـ"رجلٌ" واقعٌ موقعَ: رجالٍ؛ لأنه نكرةٌ، ولو كان معرفةً لم يَجُزْ ذلك.

فأما قولُه[3]:

... ... فأمَّـــا عِظَامُهَـــا فَبِـــــــيضٌ[4] ... .

فضرورةٌ.

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٢١.

(٢) في الأصل: «جاءني»، والمثبت من شرح جمل الزجاجي ١/٤٩٥ المنقول منه هذا الكلام، وهو المناسب لقوله بعدُ: «فقد نفيت القيامَ».

(٣) هو علقمة بن عبدة.

(٤) بعض بيتٍ من الطويل، وتمامه:

بِهَا جِيَفُ الحَسْرَى فأمَّا عِظَامُهَا ... فَبِيضٌ، وأمَّا جِلْدُهَا فَصَلِيبُ

بها: أي: بالطريق، والحسرى: جمع حسير، وهي الناقة الناقهة، والصليب: اليابس. ولم يذكر المؤلف الشاهد، وهو في قوله: «وأما جلدها فصليب»، إذ المراد: جلودها، فأوقع المفردَ في المعرفة موقعَ الجمع. ينظر: ديوان علقمة بشرح الأعلم ص ٢٧، ٢٨، والكتاب ١/٢٠٩، والمقتضب ٢/١٧٣، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٤٩٦، والخزانة ٧/٥٥٩.

وأما التزامُ كونِ الكلامِ غيرَ موجَبٍ؛ فلأنك / إذا قلت: ما جاءني من ٩٨/أ
رجلٍ، فقد نَفَيت أن يجيئَك رجلٌ واحدٌ، وقد نَفَيت أن يجيئَك أكثرُ من واحدٍ، فلو قلت: جاءني من رجلٍ، لَلَزِمَك أن يكون قولُك: "من رجلٍ" على حَدِّه بعد النفي، فيكونَ كأنك قلت في حينٍ واحدٍ: جاءني رجلٌ وحدَه، لم يجِئْ رجلٌ وحدَه بل أكثرُ من رجلٍ واحدٍ، وذلك تناقُضٌ؛ لأنه يلزمُك اجتماعُ الضدين، وهو مجيءُ رجلٍ [وحدَه][1] ومع غيرِه، ولا يلزمُ ذلك في غير الواجبِ، إذ قد يجوزُ اجتماعُ الأضدادِ فيما ليس بواجبٍ، ألا ترى أنك تقولُ: ما زيدٌ أبيضَ ولا أسودَ؟ ولو قلت: زيدٌ أبيضُ وأسودُ؛ لم يُتَصوَّرْ ذلك» انتهى كلامُ ابنِ عصفورٍ[2] في التعليل.

وقال[3]: «وأما الكوفيون[4] فلا يشترطون أكثرَ من دخولها على النكرة، وأجازوا زيادتَها في الواجب، وحَكَوا في ذلك: «قد كان من مطرٍ»[5]».

وهذا لا حُجَّةَ فيه؛ لاحتمال أن تكون "مِنْ" مُبَعِّضةً، ويكونَ التقديرُ: قد كان ما كان من مطرٍ، و: قد كان كائنٌ من حديثٍ[6]، فحُذِف الموصوفُ، وإن كانت الصفةُ غيرَ مختصةٍ.

(١) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، وهو في شرح جمل الزجاجي ١/٤٩٦ المنقول منه هذا الكلام.

(٢) شرح جمل الزجاجي ١/٤٩٥، ٤٩٦.

(٣) شرح جمل الزجاجي ١/٤٩٤، ٤٩٥.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/١٣٨، ١٣٩، وارتشاف الضرب ٤/١٧٢٣، والجنى الداني ص ٣١٨، ومغني اللبيب ص ٤٢٨.

(٥) رواه الأخفش في معاني القرآن ١/٢٧٦.

(٦) هذا تقدير ما رواه الأخفش أيضًا في معاني القرآن ١/٢٧٦ من قولهم: «كان من حديثٍ».

وأما الأخفشُ(١) فلم يَشترطْ في زيادتها شيئًا، بل أجاز ذلك في الواجب وغيرِه، وفي المعارف والنكراتِ».

غ: أما قولُ كُ(٢) فقد يُقوِّيه إجازةُ الجميعِ: رُبَّ رجلٍ لَقِيته، مع [أن](٣) "رجلٍ" المقصودُ به العمومُ -على ما ذُكِر- مع أنه في الموجَب.

وأما قولُ الأخفشِ فحَسَنٌ عندي في نحو: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾(٤)؛ لأن هذه الإضافةَ تفيدُ العمومَ، فهو كالنكرة. انتهى(٥).

«واختُلف: هل تُزادُ في الشرط؟

والحقُّ أنه لا يجوزُ؛ لأنه وإن كان غيرَ واقعٍ، كالنفي، كما احتَجَّ به مَنْ أجاز، إلا أنه مفروضُ الوقوعِ، ولا يصحُّ أن يُفرَض إلا ما لا تَنَاقُضَ فيه، / ألا ترى أنك إذا قلت: إن قام من رجلٍ قام عمرٌو؛ فمعناه: إن قُدِّر وقوعُ هذا الخبرِ الذي هو "قام من رجلٍ" قام عمرٌو، و"قام من رجلٍ" لا يمكنُ وقوعُه؛ لِمَا ذكرنا من أنه يلزمُه أن يقوم الرجلُ وحدَه مع غيرِه في حينٍ واحدٍ»(٦).

غ: كيف تصنعُ(٧) بقوله(٨):

---

(١) معاني القرآن ١/٢٧٦.

(٢) يشير المؤلف بهذا الرمز إلى اسم "الكوفيين".

(٣) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، والسياق يقتضي زيادته.

(٤) الأحقاف ٣١، ونوح ٤.

(٥) أي: انتهى تعليق ابن هشام على الكلام السابق.

(٦) شرح جمل الزجاجي ١/٤٩٦، ٤٩٧.

(٧) الخطاب لابن عصفور.

(٨) هو زهير بن أبي سُلْمى.

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ ... وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ (تُعْلَمِ)(١)

وأما قولُه تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾(٢) فلا دليلَ فيه؛ لأن "مِن آيةٍ" بيانٌ لـ"مهما"(٣)، كما تقولُ: مَنْ جاء مِنْ بني تميمٍ فأكْرِمْه.

[٣١٥]

مسألة

قال ابنُ يَعِيش(٤): «قال ابنُ السَّرَّاجِ(٥): حَقُّ المُلْغَى عندي ألا يكونَ عاملًا ولا معمولًا فيه حتى يُلغَى من الجميع، ويكونَ دخولُه كخروجه، لا يُحدِثُ معنًى غيرَ التأكيدِ» انتهى.

ونقل ابنُ الخبّاز(٦) عنه(٧) أنه قال: «ليس في كلام العربِ (زائدٌ)(٨)، وإنما الذي يُقالُ فيه: زائدٌ؛ مفيدٌ للتوكيد».

فهذان أمران عنه في الزائد، والثاني هو مخالفٌ فيه للنحاة في اللفظ دونَ المعنى.

---

(١) في الأصل: «يعلم»، وهو خطأ. والبيت من الطويل. ينظر: ديوان زهير بشرح ثعلب ص ٣٧، والجنى الداني ص ٦١٢، ومغني اللبيب ص ٤٢٦، ٤٣٥، وشرح أبياته ٥/٣٢٧، والخزانة ٩/٢٦.

(٢) الأعراف ١٣٢.

(٣) والبيانية لا تكون زائدة.

(٤) شرح المفصل ٨/١٣٧.

(٥) الأصول ٢/٢٥٩.

(٦) لم أقف على كلامه.

(٧) أي: ابن السراج. قال في الأصول ٢/٢٢٠: «لأني لم أر زائدًا لغير معنى، فإن قيل: إنما زيدت توكيدًا فهو قول». وينظر: ١/٩٢، ٢٣٧، ٢٧٩، ٣٠٥، ٤١٠، ٢/٦٣، ١٨٧، ٢١٠، ٢٥٩.

(٨) في الأصل: «زائدا»، وهو خطأ.

[٣١٦]

مسألة

التصريحُ بفعلِ القَسَمِ مع الباءِ كثيرٌ، ومِنْ تَرْكِه: قولُه سبحانه وتعالى - حكايةً-: ﴿بِعِزَّةِ فِرْعَوْنَ إِنَّا لَنَحْنُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾[1]، فهذا قَسَمٌ.

قال ابنُ الخبّازِ[2]: «قيل: ولأجله بَطَل سِحْرُهم عقوبةً».

قلتُ: إنّما بَطَل تعجيزًا لهم، وإظهارًا لحجّة نبيِّ اللهِ تعالى.

والباءُ للقَسَمِ كما ذكروا؛ إذ لو لم تكنْ للقَسَمِ لتعلّقتْ بما بعد "إنَّ"، وهو باطلٌ، وأيضًا فوجودُ "إنَّ" واللامِ دليلُ القَسَمِ.

[٣١٧]

مسألة[3]

«إنّما احتاج القَسَمُ لحروفٍ؛ لأن أفعاله كلَّها قاصرةٌ، وهي: / أُقسِمُ، ٤٩
وأحلِفُ، وآلي».

[٣١٨]

مسألة

إنّما التزم بعد "إذا" فعلٌ؛ لِمَا فيها من معنى الشرطِ.

وإنّما لم يَجزموا بها؛ لمخالفتها لمعاني الشروطِ؛ وذلك لأن الذي بعدها واجبُ

(١) الشعراء ٤٤.

(٢) توجيه اللمع ص ٤٧٤، ٤٧٥.

(٣) من توجيه اللمع ص ٤٧٥، والغرة المخفية في شرح الدرة الألفية ٢٦/أ وكلاهما لابن الخباز.

الوقوعِ، تقولُ: إذا احمرَّ البُسْرُ فأْتِني، وهو بعد أدواتِ الشرطِ محتمِلُ الوقوعِ، تقولُ: إنْ دخلتِ الدارَ فأنتِ طالقٌ، ولا يَحسُنُ: إن أقام اللهُ القيامةَ؛ لأنه يجعلُ ما أخبر اللهُ بوقوعه مشكوكًا فيه.

وقد تُستعمَلُ إحداهما موضعَ (الأخرى)[1] إذا أُمِنَ اللَّبسُ، نحو: ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ﴾[2].

قال ابنُ يَعيش[3]: «إلا أن بعضها أحسنُ من بعضٍ، فقولُنا: إن مات زيدٌ كان كذا، أحسنُ من قولنا: إن احمرَّ البُسْرُ؛ لأن موت زيدٍ مجهولُ الوقتِ، واحمرارُ البُسْرِ له وقتٌ معلومٌ».

قلتُ: وعِلَّةُ عدمِ "لو" عندي أنها خالفتْ أيضًا أدواتِ الشروطِ بأنها للتعليق في الماضي، وأدواتُ الشروطِ للتعليق في المستقبل، هذا هو التعليلُ عندي، لا ما ذكره ابنُ مالكٍ[4].

[٣١٩]

مسألة

(١) في الأصل: «الاخرى»، وهو خطأ.

(٢) آل عمران ١٤٤.

(٣) شرح المفصل ٩/٤.

(٤) في شرح الكافية الشافية ٣/١٦٣٦ بقوله: «"لو" لَمّا لم تصحبْ غالبًا إلا فعلًا ماضيًا، وهو لازمُ البناءِ؛ لم تكنْ عاملةً»، لكنه قال في التسهيل ص ٢٤٠: «واستعمالُها في المُضيّ غالبًا؛ فلذا لم يُجزَمْ بها إلا اضطرارًا».

أجاز بعضُهم(١) في: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوٓا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾(٢) كونَ "أيّ" معمولةً للعلم، وتكونُ موصولةً، و"ينقلبون" صلةً، وعائدُ "أيّ": وسيعلمُ الذين ظلموا الذي ينقلبونه، و"عَلِم" بمعنى: عَرَف.

وهذا عندنا لا يجوزُ؛ لأن الموصولة لا تُضافُ للنكرة.

[٣٢٠]

مسألة(٣)

الإضافةُ غيرُ المحضةِ قسمان: قياسيةٌ وسماعيةٌ، بخلاف المحضةِ، فكلُّها قياسيةٌ.

فالقياسيةُ سبعةُ أبوابٍ: اسمُ الفاعلِ، واسمُ المفعولِ، والأمثلةُ المحمولةُ على اسم / الفاعلِ(٤)، والصفةُ المشبهةُ؛ لأن إضافتهن من نصبٍ، فهي في تقدير الانفصالِ. ٩١/ب

قال ابنُ عصفورٍ(٥): «وأفعلُ التفضيلِ؛ لأنه يُقَدَّرُ بالفعلِ والمصدرِ».

قلتُ: وبيانُه: أن المعنى: زيدٌ يزيدُ فضلُه على فضل غيرِه.

ويلزمُ على هذا عَدُّ إضافةِ المصدرِ؛ لأنه بتأويل الفعلِ، وأيضًا فإنها من نصبٍ أو رفعٍ، فهي في تقدير الانفصالِ، ولم يَعُدَّها، ولا أعلمُ حُجَّتَه في ذلك هو وغيرُه.

(١) كابن عصفور وابن الضائع. ينظر: التصريح ١/٤٣٦.

(٢) الشعراء ٢٢٧.

(٣) من شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٦٨-٧٢، بتصرف.

(٤) المقصود بها صيغ المبالغة: فعّال وفعُول ومِفعال وفَعِيل وفَعِل.

(٥) شرح جمل الزجاجي ٢/٧٠.

والسادسُ: إضافةُ الصفةِ للموصوف، نحو: أخلاقُ ثيابٍ، وقراءةِ بعضِهم(١): ﴿وَأَنَّهُۥ تَعَٰلَىٰ جُدُّ رَبِّنَا﴾(٢)، أي: ثيابٌ أخلاقٌ، وربُّنا الجدُّ، أي: العظيمُ.

والسابعُ: عكسُه، نحو: دارُ الآخرةِ، ودارُ الدنيا، أي: الدارُ الآخرةُ، والدارُ الدنيا، وذلك أن الشيءَ لا يُعَرِّفُ نفسَه.

والسماعيةُ نحو: عُبْرُ الهَواجرِ، وقَيْدُ الأوابدِ(٣) -حملًا على اسم الفاعلِ؛ لأنهما بمعناه، أي: عابرُه، ومقيِّدُه-.

مثلُك وشِبْهُك وغيرُك، وفي تعليلهن ثلاثةُ مذاهبَ:

أحدُها لابن السَّرَّاجِ(٤): أن المُماثِلَ والمُغايِرَ كثيرٌ.

وبَنَى على ذلك أنك إذا قلت: مررت بالجامد غيرِ المتحركِ، و﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾(٥)، ومررت بمثلك -إذا لم يكنْ له إلا مثلٌ واحدٌ-، وكذا: شِبْهُك؛ أنه يكون معرفةً.

وردَّه ابنُ عصفورٍ(٦) بأنَّا وجدنا من الأسماء ما لا يَشْرَكُه فيه غيرُه، وهو مع

(١) هي قراءة نسبت لحميد بن قيس ولطلحة بن مصرف. ينظر: شواذ القراءات للكرماني ص ٤٨٧، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري ٢/٦٢٦، والبحر المحيط ٨/٣٤١، والدر المصون ١٠/٤٨٧. وينظر: الكتاب ٣/٦٣٠، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٢٠٦، ٢٢١.

(٢) الجن ٣.

(٣) في قولهم: ناقة عُبْرُ الهواجر، وفرس قَيْدُ الأوابد، أي: عابرة للهواجر -وهي الصحاري شديدة الحر- ومقيد للأوابد. ينظر: الكتاب ١/٤٢٤، وسر صناعة الإعراب ٢/٤٥٨.

(٤) الأصول ١/١٥٣.

(٥) الفاتحة ٧.

(٦) شرح جمل الزجاجي ٢/٧١.

ذلك نكرةٌ، نحو: خمسٌ، و: قمرٌ، فظهر أن العبرة ليس بذلك.

وأيضًا فقولُه: إن الأمثال و«الأعيان»(١) إن تعدَّدت فنكرةٌ، وإن كانت واحدةً فمعرفةٌ؛ باطلٌ؛ لأن القائل: غلامُ زيدٍ، يريدُ به واحدًا مخصوصًا معرفةً، وكذا: مثلُك وغيرُك، إذا أردت / بهما مُماثلًا ومُغايرًا خاصَّيْنِ، فإن أردت غلامًا لزيدٍ قلت: غلامٌ ١٠٠/أ
لزيدٍ، فثبت أنه لا يمتنع أن يقع "مثلُك" و"غيرُك" على خاصَّيْنِ مع تعدُّدِ المماثلِ والمغايرِ، كما لا يمتنع ذلك في "غلامِ زيدٍ"، وإن تعدَّدتِ الغلمانُ.

المذهبُ الثاني مذهبُ الأخفشِ(٢): أن هذه الأسماءَ نكراتٌ؛ لأن الأسماءَ في الأصلِ نكرةٌ، وهذه أوَّلُ وضعِها الإضافةُ، فثبت أن إضافتها لا تُفيدُ من حيثُ هي في الأصلِ، بخلافِ نحو: غلامُ زيدٍ؛ فإنه مسبوقٌ بـ: غلامٌ (لزيدٍ)(٣)، وليس "غيرُك" و"شِبْهُك" مسبوقَيْنِ بـ: غيرٍ لك، و: شِبْهٍ لك.

وأما شَبِيهُك فإنه وإن لم يُسبَقْ بـ: شَبِيهٍ لك؛ فإنه مسبوقٌ بـ: شَبِيهٍ بك، وهو قولٌ حَسَنٌ.

والثالثُ قولُ المبرِّدِ(٤): أنها محمولةٌ على اسمِ الفاعلِ بمعنى الحالِ والاستقبالِ؛ لأن "غيرَك" بمعنى: مُغايِرِك، و"شِبْهُك" و"مِثْلُك" بمعنى: مُشابِهُك ومُماثِلُك، فأما "شَبِيهُك" فمحمولٌ على اسمِ الفاعلِ بمعنى الماضي.

---

(١) في الأصل: «الأعيان»، وهو خطأ.

(٢) معاني القرآن ١/١٦، ١٧.

(٣) في الأصل: «زيده»، وهو خطأ. وفي الحاشية: «قلتُ: الظاهرُ: بغيرِ غلامِ زيدٍ»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٤) المقتضب ٤/٢٨٦-٢٨٩.

[٣٢١]

مسألة(١)

قوله تعالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ ﴾(٢)، في الآية أمورٌ:

الأول: قُرئ: "رُبَّما" و"رُبَّتَما" بالتشديد، و"رُبَما" و"رَبَما" بالضم والفتح مع التخفيف(٣).

الثاني: إنما دخلتْ على الفعلِ؛ لكفِّها بـ"ما" عن الجر، فصارت من حروف الابتداء.

الثالثُ: إنما كان الفعلُ مضارعًا، وقد أبَوا دخولَها إلا على الماضي؛ لأن المترقَّب في أخباره تعالى بمنزلة الماضي المقطوعِ به في تحقُّقه، فكأنه قيل: رُبَما وَدَّ.

الرابعُ: وَدَادُهم عند الموت، / أو في القيامة إذا عاينوا حالَ المسلمين، أو إذا ١٠٠/ب
رأوا المسلمين يخرجون من النار؟

قال الزَّمَخْشَريُّ(٤) -بعد حكايةِ هذا القولِ(٥)-: «وهذا بابٌ أيضًا من الوَدَادَة».

قلتُ: وهذا جارٍ على طريقته في الاعتزال(٦).

الخامسُ: والتقليلُ هنا واردٌ على مذهب العربِ في قولهم: لعلك ستندمُ على

---

(١) من الكشاف للزمخشري ٢/٣٠٩، ٣١٠.

(٢) الحجر ٢.

(٣) ينظر: السبعة ص ٣٦٦، ومختصر ابن خالويه ص ٧٤، وشواذ القراءات للكرماني ص ٢٦٤، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري ١/٧٤٢، ٧٤٣، والنشر ٢/٣٠١، وإتحاف فضلاء البشر ص ٣٤٥.

(٤) الكشاف ٢/٣٠٩.

(٥) أي: الأخير.

(٦) لأن المعتزلة لا يرون أن أحدًا من المسلمين يخرج من النار بعد أن يدخلها. ولم يعلق ابن المنيِّر في "الانتصاف" على هذا بشيء.

فعلِك، و: رُبَّما نَدِم الإنسانُ على ما يَفعلُ، ولا يَشُكُّونَ في نَدَمه، ولا يقصِدون تقليلَه، ولكنهم أرادوا: لو كان الندمُ مشكوكًا فيه، أو كان قليلًا؛ لحَقَّ عليك أن لا تفعلَ هذا الفعلَ؛ لأن العقلاء (يتَحرَّزون)[١] من التعرُّض لِلغَمِّ المظنونِ، كما (يتَحرَّزون)[٢] [من][٣] المتيَقَّنَ، ومن القليل منه، كما من الكثير، وكذا المعنى في الآية: لو كانوا يوَدُّون الإسلامَ مرةً واحدةً فبالحَرِيِّ أن يُسَارعوا إليه؛ فكيف وهم (يوَدُّونه)[٤] في كل ساعةٍ؟

السادسُ: "لو كانوا مسلمين" حكايةُ وَدَادَتِهم على جهة الخبرِ، كقولك: حَلَفَ ليفعلنَّ، ولو قيل: حَلَفَ بالله لأفعلنَّ، و: "لو كُنَّا"[٥]؛ لجاز أيضًا، وكان حسنًا.

[٣٢٢]

مسألة

مِمَّا كَثُر تَسَآلُ الناسِ عنه قولُ القائلِ[٦]:

مَــا يَقُــولُ الفَقِيــهُ أَيَّــدَهُ اللَّــ ــــهُ وَلَا زَالَ عِنْـــدَهُ الإِحْسَــانُ
فِي فَــتًى عَلَّــقَ الطَّــلَاقَ بِشَــهْرٍ قَبْــلَ مَــا قَبْــلَ قَبْلِــهِ رَمَضَــانُ؟[٧]

(١) في الأصل: «يتحرون»، وهو خطأ.

(٢) في الأصل: «يتحرون»، وهو خطأ.

(٣) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، والسياق يقتضيه، وهو في الكشاف ٢/٣١٠ المنقول منه هذا الكلام.

(٤) في الأصل: «يودونهم»، وهو خطأ.

(٥) أي: ولو قيل في الآية: لو كنا مسلمين، بدل: لو كانوا مسلمين.

(٦) لم أقف عليه.

(٧) البيتان من الخفيف، وهما من الألغاز الفقهية. ينظر: الفروق للقرافي ١/٦٢، وبدائع الفوائد لابن القيم ٣/٢٤٣، وفتح القدير لابن الهمام ٤/٥٧.

ذكَر ابنُ الحاجِبِ[١] أن البيت يُنْشَدُ على ثمانية أوجهٍ[٢]؛ لأن الظرفين الثاني والثالثَ (يكونان)[٣] قبلَيْنِ وبعدَيْنِ ومُتَخالفَيْنِ، فهذه أربعةٌ[٤]، كلٌّ (منها)[٥] يكونُ قبلَه "قبلَ"، ويكونُ قبلَه "بعدَ"، صارتْ ثمانيةً.

وذكَر قاعدةً يُعرَفُ بها تفسيرُ ذلك، / وهي أنه كلما كان قبلٌ وبعدٌ فألْغِهما؛ لأن كل شهرٍ حاصلٌ قبلَ ما هو بعدَه، وبعدَ ما هو قبلَه، فلا يبقى (إلا: ١٠١/أ
"بعده")[٦] رمضانُ"، فيكونُ شعبانَ، أو: "قبلَه رمضانُ"، فيكونُ شوَّالًا، فلم يبقَ إلا ما (جميعُه)[٧] قبلٌ أو بعدٌ، والأولُ هو الشهرُ الرابعُ من رمضان، وهو ذو الحجةِ، والثاني هو الرابعُ على العكس، وهو جمادى الآخِرةُ.

[٣٢٣]

مسألة[٨]

"مِنْ" التي لابتداء الغايةِ تُعرَفُ بأن يصحَّ بعدها "إلى"، نحو: ﴿مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾[٩]، وقد يُرمَى بها لغرض الابتداءِ فقط، نحو: أعوذُ بالله من

(١) الأمالي ٢/٦٦٨.

(٢) وذلك بالتبديل والتقديم والتأخير بين لفظتي "قبل" و"بعد".

(٣) في الأصل: «يكون»، وهو خطأ.

(٤) وهي: ما قبل قبله، وما بعد بعده، وما قبل بعده، وما بعد قبله.

(٥) في الأصل: «منهما»، وهو خطأ.

(٦) في الأصل: «بعده إلا»، وهو خطأ.

(٧) في الأصل: «حمعه»، وهو خطأ.

(٨) من الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢/١٣٥ (ط. دار سعد الدين)

(٩) الإسراء ١.

الشيطان، و: زيدٌ أفضلُ من (عمرو)[1].

والمبعِّضة بأن يصحَّ بعدها[2] "بعضٌ"، نحو: أخذت من الدراهم.

والمبيِّنةُ بأن تكون لِمَا قبلها كالصفة، نحو: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾[3]، أي: الذي هو (وثنٌ)[4].

قال ابنُ الحاجب[5]: «و(قيل)[6]: إن المبعِّضة يكونُ ما قبلها بعضًا (مِمَّا)[7] بعدها، والمبيِّنة بالعكس.

فعلى هذا: أخذت درهمًا من الدراهم، "مِنْ" فيه للتبعيض على التفسير الثاني، وللتبيين على التفسير الأول.

والمَزيدةُ تُعرَفُ بأن (تُسقِطَها)[8] ويبقى معنى الكلام على أصل معناه».

[٣٢٤]

مسألة

قولُه تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾[9]، إن قيل: كيف وقعَ

(١) في الأصل: «عمر».

(٢) كذا في الأصل، والأقرب ما في الإيضاح: موضعَها.

(٣) الحج ٣٠.

(٤) في الأصل: «وثر»، وهو خطأ.

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ٢/١٣٥ (ط. دار سعد الدين).

(٦) في الأصل: «قبل»، وهو خطأ.

(٧) في الأصل: «لما»، وهو خطأ.

(٨) في الأصل: «تسقطه»، وهو خطأ.

(٩) الزخرف ٣٩، وتمامها: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾.

الماضي -وهو "إذ"- ظرفًا للمستقبل -وهو "ينفعُ"- المنفيِّ بـ"لن"؟

فقد (أُجيبَ)[1] عنه بأمورٍ:

أحدُها: أن "إذ" بمعنى: "إذا".

وهذا خطأ؛ لأن "ظلمتم" لا يكونُ يومَ القيامةِ، فلا يصحُّ: اشتراكُكم في العذاب إذ ظلمتم.

الثاني: أن "إذ" حرفُ تعليلٍ لا ظرفٌ، أي: لن ينفعكم لأجل ظلمِكم اشتراكُكم في[2] / العذاب. ١٠١/ب

وارتضاه كثيرٌ، وفيه نظرٌ؛ لأن مفهومه أن عدم انتفاعِهم بالتأسِّي والاشتراكِ في العذاب لأجل ظلمِهم، ولولاه كانوا ينتفعون به، وهذا محالٌ.

الثالثُ: أنه على حذف مضافٍ: ولن ينفعكم اليومَ بعدَ إذ ظلمتم، أي: بعد أن فعَلتُم ما فعَلتُم من وضع الأشياء في غير موضعِها.

الرابعُ: أنه على حذف مضافٍ أيضًا، أي: ولن ينفعكم اليومَ اشتراكُكم في العذاب نَفْعَ إذ ظلمتم، قال عبدُاللَّطيفِ البَغْدَاديُّ[3]: «أي: (نَفْعَ)[4] اشتراكِكم في الظلم» انتهى.

قلتُ: ويلزمُ على هذا نسبةُ النفعِ لزمن الظلم، وهو مجازٌ، وحَمْلُ "ظلمتم"

(١) في الأصل: «أجبت»، وهو خطأ.

(٢) مكررة في الأصل أول الورقة التالية.

(٣) لم أقف على كلامه. وعبداللطيف هو ابن يوسف بن محمد، أبو محمد البغدادي، أخذ عن أبي البركات الأنباري، له: غريب الحديث، وذيل الفصيح، وشرح مقدمة ابن بابشاذ، وغيرها، توفي سنة ٦٢٩. ينظر: معجم الأدباء ٤/١٥٧١، وإنباه الرواة ٢/١٩٣، وبغية الوعاة ٢/١٠٦.

(٤) في الأصل: «بفع»، وهو خطأ.

على: اشتراكِكم في الظلم، وهو لا يُعطِيه.

ثم إنه لا يلزمُ من هذا الكلامِ نفيُ النفعِ عنهم يومَ القيامة مطلقًا، بل نَفْيُه بالنسبة إلى انتفاعهم بالظلم في الدنيا، والواقعُ أنهم لا ينتفعون في الآخرة بشيءٍ ما.

ولعبدِاللطيفِ في المسألة قولٌ مُخَبَّطٌ لا يَلْتَئِمُ منه شيءٌ.

والخامسُ: أن "إذ" بدلٌ من "اليومَ"، وجاز ذلك مع تَخَالُفِهما؛ لأن الدنيا والآخرةَ عندَ اللهِ تعالى كالزمن الواحدِ الممتدِّ، فيجوزُ إبدالُ بعضِه من بعضٍ.

وذَكَرَ[1] في موضعٍ آخرَ[2]: أنه «يجوزُ أن يكون "إذ ظلمتم" (بدلًا)[3] من "اليومَ"، فيكونُ المعنى: إذ ثَبَت ظلمُكم، والعاملُ في "إذ" ما عَمِل في "اليومَ"، وهو إما "ينفعُ" المنفيُّ، على[4] معنى: أن انتفاعكم في ذلك اليومِ مُنْتَفٍ، كما تقولُ: ما نَفَعَني زيدٌ في الدنيا، فالمنفيُّ النفعُ باعتبار الدنيا، وهو معنى العاملِ، وعلى هذا لا يكونُ المنفيُّ من جهة الآيةِ النفعَ مطلقًا، وإنما هو نفيُ نفعٍ مخصوصٍ مقيدٍ بكونه في الآخرة.

ويجوزُ أن يكون العاملُ ما في "لن" من معنى النفيِ، أي: انتفى في هذا اليومِ النفعُ، فيكونُ المنفيُّ النفعَ مطلقًا.

فإن قلتَ: فالإشكالُ في "إذ" باقٍ؛ لأنها للمضيِّ، وإذا جعلتَها من "اليومِ"

---

(١) أورد المؤلف هذا في الحاشية، أعلى الورقة ١٠٢/أ ويسارها وأسفلها.

(٢) من أمالي ابن الحاجب ١/١٤٢، ١٤٣.

(٣) في الأصل: «بدل»، وهو خطأ.

(٤) في الأصل هنا: «أن»، وهي زيادة لا معنى لها.

-واليومُ يومُ القيامةِ- فقد استعملتَها لِمَا هو مستقبلٌ.

والجوابُ: أن النفعَ المقدرَ في ذلك اليومِ المقصودَ بالنفي -على أن يكون النفيُ هو العاملَ- إنما يُقَدَّرُ بعد ثبوتِ (ظلمِهم)[1]، فصار زمانُ ثبوتِ الظلمِ سابقًا للنفع المقدَّرِ مستمرًّا، فصحَّ التعبيرُ عنه بلفظ المضيِّ بالنسبة إلى ما تعلَّق به.

وإن كان العاملُ النفيَ فهو انتفاءٌ حاصلٌ بعد ثبوتِ ظلمِهم؛ لأن المعنى: يُقالُ لهم: ولن ينفعكم اليومَ إذ ظلمتم، فالنفيُ المقولُ لهم بعد زمانِ ثبوتِ ظلمِهم واستمرارِه، فصحَّ التعبيرُ عنه بلفظ المضيِّ؛ (لأنه)[2] بالنسبة إلى عامله ماضٍ مستمرٌّ».

[٣٢٥]

مسألة

قال ابنُ الخبّازِ[3]: «ذَهَب الأكثرون[4] إلى أن إضافةَ "أفعَلِ" التفضيلِ في تقدير الانفصالِ، وهو قولُ عبدِالقاهرِ[5]؛ لأنك تَصِفُ به النكرةَ، فتقولُ: برجلٍ أفضلِ القومِ، وقال / قومٌ: إنها ليست في تقدير الانفصالِ؛ لأنها قد أَثَّرت معنى ١٠٢/أ
البعضيةِ، وبيانُه: أنك تقولُ: زيدٌ أفضلُ من القوم، فلا يجبُ أن يكون منهم».

---

(١) في الأصل: «ظلمكم»، وهو خطأ.

(٢) في الأصل: «لا»، وهو خطأ.

(٣) توجيه اللمع ص ٢٥٤.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٢٨، ٢٢٩، وشرح الكافية للرضي ٢/٣١٤، وارتشاف الضرب ٤/١٨٠٥، والهمع ٤/٢٧٢، ٢٧٣.

(٥) المقتصد ٢/٨٨٤، ٨٨٥.

غ: بل لا يجوزُ. انتهى[1].

«فإذا أضفتَ وجب أن يكون منهم، ويُوَضِّحُه أنك تقولُ: الملائكةُ أفضلُ من البشرِ، ولا تقولُ: الملائكةُ أفضلُ البشرِ، وتقولُ: الحريرُ أَلْيَنُ من الكَتَّانِ، ولا تقولُ: أَلْيَنُ الكَتَّانِ».

[٣٢٦]

مسألة

لا تَتعرَّفُ "مِثْلٌ" بالإضافة، وكذلك "شِبْهٌ"؛ لأن المعنى: ما يُشابِهُك في معنًى ما، وذلك كثيرٌ، كما أن "غيرك" لا يَتعرَّفُ؛ لصِدْقه على كل مغايرٍ له.

وأما "شَبِيهٌ" فيَتعرَّفُ؛ لأن معناه: ما يَغْلِبُ عليه شَبَهُك، فكأنك قلت: مررت بزيدٍ المعروفِ بمشابهتك.

ويُقالُ: مَثِيلٌ، في معنى: مِثْلٍ، وحكمُهما واحدٌ، أعني: مَثِيلًا وشَبِيهًا.

[٣٢٧]

مسألة

الإضافةُ بأدنى وجهٍ:

قوله تعالى: ﴿ٱتَّخَذُوا۟ دِينَهُمْ لَعِبًا وَلَهْوًا﴾[2]، فهذا إن أُرِيد بـ"دينهم" الكفرُ فهم لم يتَّخذوه لعبًا ولهوًا، ولا يُلامون على ذلك، وإن أُرِيد الإيمانُ فهم لم يتديَّنُوه. والجوابُ بالثاني، وأُضِيف إليهم بمعنى أنه واجبٌ عليهم، بدليلِ:

(١) أي: انتهى تعليق ابن هشام على الكلام السابق.

(٢) الأنعام ٧٠.

﴿وَلِيَلْبِسُوا۟ عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ﴾[1]، ومنه:

إِذَا كَوْكَبُ الخَرْقَاءِ لَاحَ بِسُحْرَةٍ[2] ...

وذَكَر[3] في موضعٍ آخرَ: أن الإضافة بأدنى مُلابسةٍ:

قوله تعالى: ﴿فَأَنسَىٰهُ ٱلشَّيْطَـٰنُ ذِكْرَ رَبِّهِۦ﴾[4]؛ لأن معنى ﴿ٱذْكُرْنِى عِندَ رَبِّكَ﴾[5]: اذكرْ قضيتي له، فالأصلُ: ذِكْرُه لربه، فأُضِيف إليه، وإن لم يكنْ فاعلًا ولا[6] مفعولًا؛ للمُلابَسة.

قاله الزَّمَخْشَرِيُّ[7].

[٣٢٨]

(١) الأنعام ١٣٧.

(٢) شطر بيت من الطويل، لم أقف على قائله، وتمامه:

إذا كوكبُ الخرقاءِ لاح بسُحْرةٍ ... سُهَيلٌ أذاعتْ غزلَها في القرائبِ

روي: «الغرائب» بدل «القرائب». الخرقاء: التي لا تحسن عملًا، والسحرة: آخر الليل، وأذاعت: نشرت وفرّقت، والقرائب: القرابات. والشاهد: «كوكب الخرقاء»، حيث أضاف الكوكب إلى الخرقاء؛ لملابسة أنها لمّا فرّطت في غزلها في الصيف، ولم تستعد للشتاء؛ استغزلت قرائبها عند طلوع سُهَيل سحرًا، وهو زمان مجيء البرد. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨/٣، والخزانة ١١٢/٣، وينظر: جمهرة اللغة ١١٠٨/٢، واللسان ٦٣٩/١ (غ ر ب)، وتاج العروس ٤٧٨/٣ (غ ر ب).

(٣) أي: ابن هشام. وقد أورد المؤلف هذا في الحاشية، يمين الورقة ١٠٢/ب.

(٤) يوسف ٤٢.

(٥) يوسف ٤٢.

(٦) مكررة في الأصل.

(٧) الكشاف ٢٥٨/٢.

مسألة

«مِمَّا يُشكِلُ على أن "إذْ" لِمَا مضى قولُه سبحانه وتعالى: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ﴾ الآية[1]؛ / فإن الظاهر أنها ظرفٌ لـ"سيقولون"، وهو مستقبلٌ. ١٠٢/ب

والجوابُ من أوجهٍ:

أحدُها: أن يُقدَّر: وإذ لم يهتدوا به جحدوا، أو: كفروا، ثم استُؤنِف ذِكْرُ ما يُوقِعونه في المستقبل، وأُتِيَ بالفاء إيذانًا (بأنه)[2] مُتَسَبِّبٌ عما (قُدِّر)[3] متعلِّقًا لـ"إذ"[4].

الثاني: أن "إذ" -وإن كانت لِمَا مضى- إلا أن ما بعدها مستمرٌّ، فصار فيها شائبتان: شائبةٌ تقتضي المضيَّ؛ لوقوع ذلك، وشائبةٌ تقتضي الاستقبالَ؛ لاستمراره، فعُبِّر بـ"إذ" باعتبار المضيِّ، وعُلِّق "فسيقولون" باعتبار استمرارِه؛ لأنه مستقبلٌ في المعنى.

الثالث: أن (تكون)[5] متضمِّنةً معنى الشرطِ؛ لوجود الفاءِ بعدها، وكونِها في معنى "إذا"، وذلك إنما يكونُ للشرط، فكأن المعنى: إذا لم يهتدوا به فسيقولون، وحَسُنَ التعبيرُ بـ"إذ"؛ لدلالتها على تحقيق ذلك؛ لأنها في أصل وضعِها لتحقيق الشيءِ؛ لكونها للماضي.

---

(١) الأحقاف ١١.

(٢) في الأصل: «فانه»، وهو خطأ.

(٣) في الأصل: «قدم»، وهو خطأ.

(٤) ينظر: الكشاف ٣/٤٤٤، ٤٤٥، والبحر المحيط ٨/٥٩، والدر المصون ٩/٦٦٥.

(٥) في الأصل: «يكون»، وهو خطأ.

وكذا: ﴿فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾[1]، تصحُّ فيه الوجوهُ كما قدَّمتُ».

من "أمالي ابنِ الحاجبِ"[2].

[٣٢٩]

مسألة

"حتى" إن كان ما بعدها ليس جزءًا مِمَّا قبلها لم يتوجَّهْ عليه الفعلُ، نحو: سرتُ النهارَ حتى الليلِ.

وكذا إن كان جزءًا ودلَّت قرينةٌ على عدم الدخولِ، كـ: صمت الأيامَ حتى يومِ الفطرِ.

وإن دلَّت قرينةٌ على الدخول أو لم (تدلَّ)[3] قرينةٌ كان داخلًا، فالأول كـ: صمت الأيامَ حتى يومَ الخميسِ صمته، فـ"صمته" قرينةُ إدخالٍ، والثاني: حتى يومَ الخميسِ، من غير ذكرِ ("صمته")[4].

١٠٣/أ وإنما / وجب الدخولُ حملًا على الأكثر في أن ما بعدها جزءٌ، وأيضًا فإنهم جعلوها جارَّةً بمنزلتها عاطفةً، والعاطفةُ مُشرِّكةٌ.

وأما "إلى" فإن دلَّت قرينةٌ على الدخول أو الخروجِ أيضًا عُمِل بها، كـ:

---

(١) المجادلة ١٣.

(٢) ١/٢١٥، ٢١٦.

(٣) في الأصل: «يدل»، وهو خطأ.

(٤) في الأصل: «دخلته»، وهو خطأ.

اشتريت (الشُّقَّةَ)[1] إلى طَرَفِها؛ لأن العادة ألّا يُخَصَّ ما دون الطرفِ بالشراء، و: اشتريت الفَدّانَ إلى الطريق؛ لأن الطريق ليس مما يُبَاعُ.

وإن فُقِدتِ القرينةُ؛ فقيل بالدخول، وقال الجمهورُ من المحقِّقين بالخروج[2]، وهو الحقُّ؛ لأن الأكثر في كلامهم أن يكون ما بعدها غيرَ داخلٍ، فلْيُحْمَلْ عليه عند [عدم][3] القرينة.

وأيضًا فإنها لانتهاء الغاية، فإذا قيل: اشتريت المكانَ إلى الشجرة، فما بعد "إلى" هو الذي انتهى إليه المكانُ المُشترَى، فلا تكونُ الشجرةُ من المُشترَى؛ لأن الشيء لا ينتهي ما بَقِيَ منه شيءٌ، فكيف (تكونُ)[4] الشجرةُ النهايةَ للمكان مع (أنها)[5] جزؤُه؟ إلا أن يُتَجَوَّزَ، فيُجعَلَ ما قَرُبَ من الانتهاء انتهاءً، فإذا لم يُتَصَوَّرْ أن يكون ما بعدها داخلًا فيما قبلها إلا مجازًا وجب أن يُحمَل على أنه غيرُ داخلٍ فيما قبلها؛ لأنه لا يُحمَلُ على المجاز ما أمْكَنَتِ الحقيقةُ، إلا أن (تقوم)[6] قرينةٌ، كما تقدَّم.

[٣٣٠]

مسألة

---

(١) هي القطعة من الثياب. ينظر: اللسان ١٠/١٨٤ (ش ق ق)، وتاج العروس ٢٥/٥١٤، ٥١٥ (ش ق ق). وفي الأصل: «السعه»، والمثبت موافق لما في رصف المباني ص ١٦٧.

(٢) ينظر: رصف المباني ص ١٦٧، والجنى الداني ص ٣٨٥، ومغني اللبيب ص ١٠٤.

(٣) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، والسياق يقتضيه.

(٤) في الأصل: «يكون»، وهو خطأ.

(٥) في الأصل: «انه»، وهو خطأ.

(٦) في الأصل: «يقوم»، وهو خطأ.

إذا قلت: أين زيدٌ جالسًا؟ جاز لك: جالسًا، و: جالسٌ، ولا يجوزُ ذلك في نحو: متى زيدٌ قائمٌ؟ بل لا يجوزُ إلا الرفعُ، وإلا لَزِمَ تقديرُ جوازِ: متى زيدٌ؟ وكذا: أيّانَ زيدٌ جالسٌ؟ فهذا ممتنعٌ[1]، كما يمتنعُ: زيدٌ يومَ الجمعةِ قائمًا، بالنصب، و(تقولُ)[2]: متى انطلاقُك سريعًا؟ و: سريعٌ؟

[٣٣١]

مسألة[3]

قولُه[4]:

أَمَـا تَـرَى حَيْـثُ سُـهَيْلٍ طَالِعَـا؟[5]

أي: أمَا تَنْظرُ؟ / لا: أمَا تَعْلَمُ؟ لأنها تحتاجُ لجزءين.

وقد يُجعَلُ عِلْمِيَّةً؛ لأن "حيثُ" مفعولٌ به لا ظرفٌ، فهو كقوله: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾[6].

---

(١) أي: ممتنعٌ فيه نصبُ "جالس".

(٢) في الأصل: «يقول»، وهو خطأ.

(٣) أعاد المؤلف هذه المسألة بتمامها في حاشية "مختصر مغني اللبيب"، بيمين الورقة ١٥٤مكرر/ب، وصدَّرها بـ"وقال المصنف رحمه الله في تذكرته".

(٤) لم أجد قائله في مرجع.

(٥) البيت من مشطور الرجز. روي: «سهيل» بالرفع والجر. سهيل: نجم. ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/٩٣٧، ومغني اللبيب ص ١٧٨، وشرح أبياته ٣/١٥١، والخزانة ٧/٣، وينظر: اللسان ٢/١٤٠، ١٤١ (ح ي ث)، وتاج العروس ٥/٢٣٠ (ح ي ث).

(٦) الأنعام ١٢٤.

ولا تحتاجُ عندي في الآية وفي الشِّعر إلى حزء ثانٍ، وسببُه: أن هذا الجزءَ(١) محتاجٌ إلى الجملة التي بعده بسبب الإضافةِ، فأغنى وجودُ المسندِ والمسندِ إليه عن ذلك، فهذا ما لم يذكرْه النحاةُ، وهو حقٌّ لِمَنْ تأمَّل بصحيحِ النظرِ.

فإن قلتَ: "عَلِمَ" بمعنى: عَرَفَ.

قلتُ: فكيف تصنعُ بـ"رأى"؟ لا تكونُ بمعنى: عَرَفَ.

[٣٣٢]

مسألة

ذَكَر سِ(٢) رحمه الله أن الظرفَ المبهمَ الماضيَ يُحمَلُ على "إذْ" في الإضافة للجملتين، والمستقبلَ المبهمَ يُحمَلُ على "إذا" في الإضافة للفعلية.

ورَدَّ عليه ابنُ مالكٍ(٣) بقوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ﴾(٤).

والجوابُ عن ذلك من ثلاثة أوجهٍ:

الأولُ لابن عصفورٍ؛ فإنه تعرَّض للآية الكريمةِ في "شرح المُقَرَّب"(٥)، ونفى ورودَها (عليه)(٦)، بأن "يومَ" بدلٌ من ﴿يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ﴾(٧)، و"يومَ التلاقِ" مفعولٌ لا

(١) وهو "حيث".

(٢) الكتاب ٣/١١٩.

(٣) شرح الكافية الشافية ٢/٩٤٥.

(٤) غافر ١٦، وقبلها: ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ﴾.

(٥) لم أقف على ما يفيد أنه موجود.

(٦) أي: على سيبويه. وفي الأصل: «عنه»، وهو خطأ.

(٧) غافر ١٥.

ظرفٍ، مثلَ: "بأسًا" في: ﴿لِّيُنذِرَ بَأْسًا﴾(١)، وكلامُه(٢) إنما هو في اسم الزمانِ المنصوبِ على الظرفية، لأنه ما لم يكنْ ظرفًا لا يشبهُ "إذا".

والثاني ذَكَره ابنُ(٣) جمالِ الدينِ المُعْتَرِضِ في "شرح الخلاصةِ"(٤)؛ فإنه أوْمأ إلى أن "إذا" هنا مُنَزَّلَةٌ مَنْزِلَةَ "إذْ"؛ لتحقُّق الساعةِ عند اللهِ تعالى، فلهذا أُضِيفت إلى الاسمية.

والثالثُ أجزتُه أنا، وهو أن يكون "هم" فاعلًا بفعلٍ يُفسِّرُه "بارزون"، أي: يوم برزوا، فيكونَ مثلَ: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾(٥)، / ويكونَ "بارزون" خبرًا لمحذوفٍ، ١٠٤/أ

أي: هم بارزون، كما قيل في قوله(٦):

... ... فَهَــلَّا نَفْــسُ لَيْلَــى شَــفِيعُهَا(٧):

إن التقدير: فهلَّا شَفَعتْ نفسُ ليلى، وجُعِل بتقديرِ: هي شفيعُها المقبولُ.

(١) الكهف ٢.

(٢) أي: سيبويه.

(٣) هو بدر الدين ابن مالك.

(٤) هو شرح الألفية، ينظر: ص ٢٨٠.

(٥) الانشقاق ١.

(٦) هو الصِّمَّة بن عبدالله القُشيري.

(٧) بعض بيتٍ من الطويل، وتمامه:

وَنُبِّئْــتُ لَيْلَــى أَرْسَــلَتْ بِشَــفَاعَةٍ ... إِلَيَّ، فَهَــلَّا نَفْــسُ لَيْلَــى شَــفِيعُهَا

روي: «يقولون» بدل «ونبئت». ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ١/٧٤، وشرح الكافية الشافية ٢/١٦٥٤، والجنى الداني ص ٥٠٩، ٦١٣، ومغني اللبيب ص ١٠٣، ٧٥٩، وشرح أبياته ٢/١١٩، والخزانة ٣/٦٠، ٨/٥١٣، ١١/٢٤٥، وينظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة لابن جني ص ٢٩٤، وشرح الحماسة للمرزوقي ٣/١٢٢٠.

و(هذان)[1] الجوابان وإن كانا ممكنَيْنِ، ولكنَّ الجوابَ السديدَ ما ذكره ابنُ عصفورٍ، وكأنَّ جواب بدرِ الدينِ ذهولٌ عن شرط المسألةِ[2]، كما ذُهِل أبوه، وأما ما ذكرتُه فزيادةُ تجويزٍ لا غيرُ.

[٣٣٣]

مسألة

ذكر المَهْدَويُّ[3] أن الظروف التي تُضافُ للجملة خمسةٌ: إذْ، وإذا، وحيثُ، ولمَّا، وكلَّما.

[٣٣٤]

مسألة

إن قلت: كيف أُضيفَ "قبلُ" و"بعدُ" مبنيَّيْنِ، نحو: ﴿ثُمَّ أَغْرَقْنَا بَعْدُ ٱلْبَاقِينَ﴾[4]، ﴿وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ﴾[5]؟

قلنا: لا إضافةَ فيهما:

(١) في الأصل: «هذا»، وهو خطأ.

(٢) وهو كون المبهم زمانًا منصوبًا على الظرفية، لا مفعولًا أو غيره.

(٣) منسوب إلى المهدية مدينة في إفريقية (تونس الآن)، ونقل ابن هشام في مغني اللبيب ص ٥٤٨، ٦٣٢ عن المهدوي، وذكر في الموضع الأول أنه شارح الدُّرَيدية، وأنه ليس بالمهدوي المفسر المقرئ، ولم أقف على ترجمته. والمقرئ المفسر المشهور هو أبو العباس أحمد بن عمار بن أبي العباس، عالم بالقراءات والنحو، له: التفصيل في التفسير، ومختصره التحصيل، والهداية في القراءات السبع، وشرحها، توفي نحو سنة ٤٤٠. ينظر: معجم الأدباء ٥٠٨/٢، وإنباه الرواة ١٢٦/١، وبغية الوعاة ٣٥١/١.

(٤) الشعراء ١٢٠.

(٥) يوسف ٨٠.

أما الأولُ فليس مثلَ: «واللهِ ما طلعتْ شمسٌ ولا غربتْ بعدَ النبيين على مثل أبي بكرٍ»[1]، بل "الباقين" مفعولٌ لـ"أغرقنا"، مثلُ: ﴿فَأَغْرَقْنَٰهُمْ﴾[2]، فالياءُ علامةُ نصبٍ لا جرٍّ، و"بعدُ" غيرُ مضافةٍ.

وأما الثاني فليس مثلَ: ﴿مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ تَزِيغُ﴾[3]، بل "ما" زائدةٌ، أو مصدريةٌ مبتدأٌ، و"في يوسف" خبرٌ، أو صلةُ "فرطتم"، والخبرُ محذوفٌ، أي: ثابتٌ.

[٣٣٥]

مسألة

مِمَّا تختصُّ به باءُ القَسَمِ أنها تُستعملُ في إنشاء القَسَمِ، وفي الإخبار عن القَسَمِ، نحو: ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ﴾[4]، وأخواتُها لا تُستعملُ إلا في الإنشاء.

[٣٣٦]

مسألة

قال ابنُ الحاجبِ[5] في ﴿وَإِن جَٰهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِى﴾ الآيةَ[6]: «إن "ما"[7]

(١) الحديث أخرجه أحمد في فضائل الصحابة ١٣٥، وعبد بن حميد في مسنده (٢١٢-المنتخب) بنحوه، وقال محققا المنتخب: «في إسناده مقال».

(٢) الأعراف ١٣٦، والأنبياء ٧٧.

(٣) التوبة ١١٧، وهي قراءة غير حمزة وحفص عن عاصم. ينظر: السبعة ص ٣١٩، والنشر ٢٨١/٢.

(٤) الأنعام ١٠٩، والنحل ٣٨، والنور ٥٣، وفاطر ٤٢.

(٥) الأمالي ٢٠٢/١، ٢٠٣.

(٦) العنكبوت ٨، وتمامها: ﴿وَإِن جَٰهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِى مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَآ﴾، وكلام ابن الحاجب إنما هو على آية لقمان ١٥: ﴿وَإِن جَٰهَدَاكَ عَلَىٰٓ أَن تُشْرِكَ بِى مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا﴾.

(٧) في قوله تعالى: ﴿مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾.

مفعولٌ، / ولا يستقيمُ أن يكون بدلًا(١)؛ لأمرين: ١٠٤/ب

أحدهما: أنه يُقال: أشرك زيدٌ كذا بكذا، أي: جعَله شريكًا له(٢)، قال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ﴾(٣)، وقال -حكايةً عن إبليس-: ﴿إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ مِن قَبْلُ﴾(٤)، أي: بجَعْلِكم إيّاي شريكًا.

فأما: ﴿وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِ مُشْرِكِينَ﴾(٥)، فإنما عُدّي بالباء؛ لتقدُّمه على اسم الفاعلِ، كما تقولُ: أنا بالله (مستعينٌ)(٦).

والثاني: أنه لو جُعِل بدلًا لكان من بدل الغَلَطِ؛ لأنه لا يستقيمُ فيه شيءٌ من أنواع البدلِ، والقرآنُ لا يقعُ فيه غلطٌ».

قال: «ويصحُّ فيه نصبُ "ما" على المصدر، بأن يكون "تشرك" بمعنى: تكفر، و"ما" موصولةً، أو نكرةً موصوفةً» انتهى.

قلتُ: اقتضى كلامُه أن اسم الفاعلِ قُوِّيَ بالباء؛ لتأخُّره، وهذا إنما يُعرَفُ كلامُ الناسِ فيه إذا كان الجارُّ اللامَ، فليُتأمَّلْ.

و"استعان" يتعدَّى بنفسه، مثلُ: ﴿إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾(٧).

وإنما عُدّي بالباء في الآية -واللهُ أعلمُ- لِمَا قال؛ لأن العامل ضَعُف بكونه

---

(١) من الضمير في "بي".

(٢) ينظر: اللسان ١٠/٤٤٨ (ش ر ك)، وتاج العروس ٢٧/٢٢٤ (ش ر ك).

(٣) الأنعام ١٠٠.

(٤) إبراهيم ٢٢.

(٥) غافر ٨٤.

(٦) في الأصل: «نستعين»، وهو خطأ.

(٧) الفاتحة ٥.

فرعًا، وكونه متأخرًا.

[٣٣٧]

مسألة

قال ابنُ الحاجبِ(١): «ولا بُدَّ في الماضي المثبتِ من "قد" ظاهرةً أو مقدَّرةً»، أعني: في الحال.

قال ابنُ مالكٍ(٢): «لا حاجةَ لتقديرها؛ فقد جاء: ﴿فَانقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ﴾(٣)، و"قد" لا يجوزُ هنا تقديرُها».

قال ابنُ هشامٍ:

من قال: إن الذي يشترِطُ "قد" يُجوِّزُ وقوعَ المنفيِّ بـ"لم" حالًا؟ فقد الْتَبَسَ في كلام بعضهم في: "كأنّك بالدنيا لم تكنْ، وبالآخرة لم تزلْ"(٤)؛ أنّا إذا جعلنا الضمير في ("تكنْ")(٥) و"تزلْ" للدنيا والآخرة لا للمخاطب، فالتقديرُ: كأنك بالدنيا دنيا / لم تكنْ، وبالآخرة آخرةً لم تزلْ، وأنَّ ذلك مذهبُ أبي عليٍّ(٦)؛ لأنه ١٠٥/أ

---

(١) الكافية (٢/٨١ مع شرح الرضي).

(٢) التحفة (النكت على الحاجبية) ص ٩٠.

(٣) آل عمران ١٧٤. يعني أن قوله: ﴿لَمْ يَمْسَسْهُمْ﴾ كأنه ماضٍ؛ لأن "لم" تقلب المضارع ماضيًا.

(٤) قائله الحسن البصري أو عمر بن عبدالعزيز رحمهما الله، أخرجه أحمد في الزهد ١٣٦٣، وابن أبي الدنيا في الزهد ٢٦٣ وذم الدنيا ٢١٣، وقصر الأمل ٢٢٦. ولابن هشام في هذه المقولة رسالة مفردة أوردها السيوطي في الأشباه والنظائر ٧/٥٨-٦٧.

(٥) في الأصل: «يكن»، وهو خطأ.

(٦) ينظر في تقديره "قد" مع الماضي المثبت: مختار تذكرة الفارسي لابن جني ص ٢٥٢، ٢٥٣، والمسائل الشيرازيات ١/١٥٣، ١٥٤، وكتاب الشعر ١/٥٦.

مفعولٌ، / ولا يستقيمُ أن يكون بدلًا[1]؛ لأمرين: ١٠٤/ب

أحدهما: أنه يُقالُ: أشرك زيدٌ كذا بكذا، أي: جعَله شريكًا له[2]، قال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ﴾[3]، وقال -حكايةً عن إبليسَ-: ﴿إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ مِن قَبْلُ﴾[4]، أي: بجعْلِكم إيّايَ شريكًا.

فأما: ﴿وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِ مُشْرِكِينَ﴾[5]، فإنما عُدِّي بالباء؛ لتقدُّمه على اسم الفاعلِ، كما تقولُ: أنا بالله (مستعينٌ)[6].

والثاني: أنه لو جُعِل بدلًا لكان من بدل الغَلَطِ؛ لأنه لا يستقيمُ فيه شيءٌ من أنواع البدلِ، والقرآنُ لا يقعُ فيه غَلَطٌ».

قال: «ويصحُّ فيه نصبُ "ما" على المصدر، بأن يكون "تشرك" بمعنى: تكفر، و"ما" موصولةٌ، أو نكرةٌ موصوفةٌ» انتهى.

قلتُ: اقتضى كلامُه أن اسم الفاعلِ قُوِّيَ بالباء؛ لتأخُّره، وهذا إنما يُعرَفُ كلامُ الناسِ فيه إذا كان الجارُّ اللامَ، فليُتأمَّلْ.

و"استعان" يتعدَّى بنفسه، مثلُ: ﴿إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[7].

وإنما عُدِّي بالباء في الآية -واللهُ أعلمُ- لِمَا قال؛ لأن العامل ضَعُف بكونه

(١) من الضمير في "بي".

(٢) ينظر: اللسان ٤٤٨/١٠ (ش ر ك)، وتاج العروس ٢٢٤/٢٧ (ش ر ك).

(٣) الأنعام ١٠٠.

(٤) إبراهيم ٢٢.

(٥) غافر ٨٤.

(٦) في الأصل: «نستعين»، وهو خطأ.

(٧) الفاتحة ٥.

فرعًا، وكونِه متأخِّرًا.

[٣٣٧]

مسألة

قال ابنُ الحاجبِ[1]: «ولا بُدَّ في الماضي المثبتِ من "قد" ظاهرةً أو مقدَّرةً»، أعني: في الحال.

قال ابنُ مالكٍ[2]: «لا حاجةَ لتقديرها؛ فقد جاء: ﴿فَانقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ﴾[3]، و"قد" لا يجوزُ هنا تقديرُها».

قال ابنُ هِشَامٍ:

مَنْ قال: إن الذي يَشترِطُ "قد" يُجوِّزُ وقوعَ المنفيِّ بـ"لم" حالًا؟ فقد ألْفيتُ في كلام بعضِهم في: «كأنّك بالدنيا لم تكنْ، وبالآخرة لم تزلْ»[4]، أنَّا إذا جعلنا الضميرَ في ("تكنْ")[5] و"تزلْ" للدنيا والآخرة لا للمخاطب، فالتقديرُ: كأنك بالدنيا دنيا / لم تكنْ، وبالآخرة آخرةً لم تزلْ، وأنَّ ذلك مذهبُ أبي عليٍّ[6]؛ لأنه ١٠٥/أ

(١) الكافية (٨١/٢ مع شرح الرضي).

(٢) التحفة (النكت على الحاجبية) ص ٩٠.

(٣) آل عمران ١٧٤. يعني أن قوله: ﴿لَمْ يَمْسَسْهُمْ﴾ كأنه ماضٍ؛ لأن "لم" تقلب المضارع ماضيًا.

(٤) قائله الحسن البصري أو عمر بن عبدالعزيز رحمهما الله، أخرجه أحمد في الزهد ١٣٦٣، وابن أبي الدنيا في الزهد ٢٦٣ وذم الدنيا ٢١٣، وقصر الأمل ٢٢٦. ولابن هشام في هذه المقولة رسالة مفردة أوردها السيوطي في الأشباه والنظائر ٥٨/٧-٦٧.

(٥) في الأصل: «يكن»، وهو خطأ.

(٦) ينظر في تقديره "قد" مع الماضي المثبت: مختار تذكرة الفارسي لابن جني ص ٢٥٢، ٢٥٣، والمسائل الشيرازيات ١٥٣/١، ١٥٤، وكتاب الشعر ٥٦/١.

لا يَستجيزُ وقوعَ مثلِ هذا حالًا، وأنَّ مَنْ أجاز في: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[1] أن يكون حالًا؛ أجاز ذلك هنا.

[٣٣٨]

مسألة

قال الرُّنْديُّ[2] في أوَّل "شرحِ الجُمَلِ"[3] في إعراب البسملةِ: «لا تكونُ الباءُ في موضع نصبٍ على الحال، والتقديرُ: أقرأُ، أو: أبدأُ مُتبرِّكًا باسم الله؛ لأن الحال لا يُحذَفُ».

وهذا خلافُ ما نصَّ عليه غيرُه[4].

ومن الدليل على جواز الحذفِ: «السَّمْنُ مَنَوَانِ بدرهمٍ»[5]، أي: مَنَوانِ منه، وقولُ وَرَقَةَ[6]: «وإن يدركْني زمنُك أنصرْك نصرًا مُؤَزَّرًا»[7]، وفي بعض الرواياتِ:

(١) النساء ٩٠.

(٢) هو عمر بن عبدالمجيد بن عمر، أبو علي الرُّنْدي الأندلسي، أخذ عن السهيلي، له: شرح جمل الزجاجي، توفي سنة ٦١٠، وقيل غير ذلك. ينظر: البلغة ص ٢٢٠، وبغية الوعاة ٢/٢٢٠.

(٣) لم أقف على ما يفيد أنه موجود.

(٤) ينظر: الخصائص ٢/٣٨٠، ٣٨١، والكشاف ١/٥، ومغني اللبيب ص ٨٣٠، والهمع ٤/٥٩.

(٥) رواه ابن السراج في الأصول ١/٦٩، ٢/٣٠٢. والمَنَوان: تثنية مَنًا، وجمعه: أمناء، وهو ما يوزن به السمن ونحوه. ينظر: اللسان ١٥/٢٩٧ (م ن ى)، وتاج العروس ٣٩/ ٥٧٢ (م ن و).

(٦) هو ورقة بن نوفل بن أسد بن عبدالعزى القرشي، أحد المتحنفين في الجاهلية، وابن عم خديجة بنت خويلد زوجة النبي صلى الله عليه وسلم، وأدرك بدء الوحي، وتوفي أول الإسلام. ينظر: الإصابة ٤/٤٧٤.

(٧) بعض حديثٍ أخرجه البخاري ٣، ٤٩٥٣، ٦٩٨٢، ومسلم ١٦٠.

«وإن يدركْني زمنُك [حيًّا][1]».

[٣٣٩]

مسألة[2]

ما وَرَدَ من قوله صلى الله عليه وسلَّم: «مَنْ يعملُ لي مِنْ نصفِ النهارِ إلى صلاةِ العصرِ» إلى آخره[3]؛ قد استُعملتْ "مِنْ" في هذا الحديثِ لابتداءِ غايةِ الزمانِ أربعَ مراتٍ[4].

قال الشيخُ[5]: «وتكونُ "مِنْ" لابتداءِ الغايةِ في غيرِ مكانٍ ولا زمانٍ، كقولك: قرأت من أول سورةِ البقرةِ إلى آخرها، و: أعطيت الفقراءَ من درهمٍ إلى دينارٍ، و: من فلانٍ إلى فلانٍ».

(١) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، وهو في إحدى روايات البخاري ٤٩٥٣، وبه يتم المعنى.

(٢) من شرح التسهيل لابن مالك ٣/١٣١، ١٣٢.

(٣) بعض حديثٍ أخرجه البخاري ٣٤٥٩، عن ابن عمر رضي الله عنهما، ونصه: «إنَّما أجلُكم في أجلِ مَنْ خلا من الأممِ ما بَيْنَ صلاةِ العصرِ إلى مغربِ الشمسِ، وإنَّما مَثَلُكم ومَثَلُ اليهودِ والنصارى كرجلٍ استعملَ عُمَّالًا، فقال: مَنْ يعملُ لي إلى نصفِ النهارِ على قيراطٍ قيراطٍ؟ فعملَتِ اليهودُ إلى نصفِ النهارِ على قيراطٍ قيراطٍ، ثُمَّ قال: مَنْ يعملُ لي مِنْ نصفِ النهارِ إلى صلاةِ العصرِ على قيراطٍ قيراطٍ؟ فعملَتِ النصارى مِنْ نصفِ النهارِ إلى صلاةِ العصرِ على قيراطٍ قيراطٍ، ثُمَّ قال: مَنْ يعملُ لي مِنْ صلاةِ العصرِ إلى مغربِ الشمسِ على قيراطَيْنِ قيراطَيْنِ؟ ألا فأنتم الذين يعملونَ مِنْ صلاةِ العصرِ إلى مغربِ الشمسِ على قيراطَيْنِ قيراطَيْنِ، ألا لكمُ الأجرُ مرَّتَيْنِ، فغضبتِ اليهودُ والنصارى، فقالوا: نحنُ أكثرُ عملًا وأقلُّ عطاءً، قال اللهُ: هل ظلمتُكم مِنْ حقِّكم شيئًا؟ قالوا: لا، قال: فإنَّه فضلي أُعطيهِ مَنْ شئتُ».

(٤) في قوله مرتين: «من نصف النهار»، وقوله مرتين: «من صلاة العصر».

(٥) هو ابن مالك في شرح التسهيل ٣/١٣٢.

[٣٤٠]

مسألة(١)

مثالُ "مِن" التبعيضيةِ: ﴿مِنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾(٢)، وتُعرَفُ بجواز الاستغناء عنها بـ"بعضٍ".

والتي للجنس: ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّن سُندُسٍ﴾(٣).

وللتعليل، نحو: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ﴾(٤)، ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا﴾(٥).

وللمُجاوزة، نحو: بَرِئت منه، و: شَبِعت، و: رَوِيت، و: زيدٌ أفضلُ من (عمرو)(٦)، أي: جاوَز زيدٌ عمرًا في الفضل.

وهذا أولى من أن يُقال: / إنها لابتداء الارتفاعِ في: زيدٌ أفضلُ من ١٠٥/أ
(عمرو)(٧)، والانحطاطِ في: شرٌّ منه، كما زَعَم سِ(٨)؛ إذ لو كان للابتداء لجاز وقوعُ

(١) من شرح التسهيل لابن مالك ٣/١٣٣-١٣٦.

(٢) البقرة ٢٥٣.

(٣) الكهف ٣١.

(٤) البقرة ١٩.

(٥) المائدة ٣٢.

(٦) في الأصل: «عمر».

(٧) في الأصل: «عمر».

(٨) الكتاب ٤/٢٢٥.

"إلى".

وزَعَم سِ أن الابتداء قد يُقصَدُ دونَ إرادةِ انتهاءٍ، قال(١): «وتقول: ما رأيته مُذ يومين، فجعلتَها غايةً، كما قلتَ: أخذتُه من ذلك المكانِ، فجعلته غايةً، ولم تُرِدْ مُنتهًى».

ع: وأجاب الشيخُ(٢) عن ذلك بأن "مِن" [في](٣): "أخذتُه من ذلك المكانِ" للمُجاوزة، وكلامُه فيه ضعيفٌ.

قال(٤): وأشار سِ إلى أن "مِن" الزائدةَ قُصِد بها التبعيضُ، قال(٥) في: ما أتاني من رجلٍ: «أدخلت "مِنْ"؛ لأن هذا موضعُ تبعيضٍ، فأراد به(٦): لم يأتِ بعضُ الرجالِ».

وليس هذا بمَرْضِيٍّ؛ لأنه يَلزمُ منه أن تكون ألفاظُ العمومِ للتبعيضِ، وإنما المقصودُ بها النصُّ على العموم، وإنما تكونُ للتبعيض إذا لم يُقصَدْ عمومٌ، وحَسُن في موضعها "بعضٌ".

وقال سِ(٧) في: هو أفضلُ من زيدٍ: «فَضَّله على بعضٍ، ولم يَعُمَّ»، يريدُ: أن "مِنْ" للتبعيض، ويَرُدُّه: عدمُ صلاحيةِ "بعضٍ" هنا، وثبوتُ صلاحيةِ الكلِّ، نحو:

(١) الكتاب ٤/٢٢٦.

(٢) هو ابن مالك في شرح التسهيل ٣/١٣٥.

(٣) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، والسياق يقتضيه.

(٤) شرح التسهيل ٣/١٣٥.

(٥) الكتاب ٤/٢٢٥.

(٦) كذا في الأصل، وفي الكتاب وشرح التسهيل: «أنه».

(٧) الكتاب ٤/٢٢٥.

اللهُ أعظمُ من كل عظيمٍ، وأرحمُ من كل رحيمٍ، فوَقَع مجرورُها عامًّا.

فقد بَطَل قولاه[1] في "مِنْ" بعدَ "أفْعَل"[2].

وتكونُ "مِنْ" للانتهاء، قال س[3]: «وتقولُ: ما رأيته من ذلك الموضعِ، فجعلتَه غايةَ رؤيتِك، كما جعلتَه غايةً حين أردتَ الابتداءَ».

قال ابنُ السَّرَّاجِ[4]: «وحقيقةُ هذه المسألةِ أنك إذا قلت: رأيتُ الهلالَ من موضعي، فـ"مِنْ" لك، / وإذا قلت: رأيتُ الهلالَ من خَلَلِ السحابِ، فـ"مِنْ" للهلالِ، والهلالُ غايةٌ لرؤيتك». ١٠٦

[٣٤١]

مسألة

قال عبدُاللَّطيفِ البَغْدَاديُّ في "اللُّمَعِ الكَامِلةِ"[5]: «الصفةُ المشبَّهةُ لا تَعملُ إلا في السَّبَبِيِّ، و"أَفْعَلُ" التفضيلِ لا يَرفعُ إلا النفسَ دونَ السببِ، والعلةُ في ذلك: أنه إنما يُستَعملُ غالبًا مضافًا، أو مع "مِنْ"، فثَقُل عليهم أن يَقَعَ الفاعلُ الذي هو جزءٌ من الفعلِ مفصولًا عن رافعه، حتى لا يُمكِنَ أن يَقَعَ إلى جانبه، فإنَّ مرتبةَ الفاعلِ أن يكون بعد العاملِ بلا حاجزٍ، فإن حَجَز شيءٌ في اللفظ فذلك عارضٌ مُعرَّضٌ للزوال، وإيصالُ ("أَفْعَلَ")[6] بالإضافة أو بـ"مِنْ" لازمٌ، فكَرِهوا شيئًا يَلزَمُ

(١) أي: سيبويه.

(٢) أنها تكون لابتداء الغاية، وللتبعيض.

(٣) الكتاب ٤/٢٢٥.

(٤) الأصول ١/٤١١.

(٥) لم أقف على ما يفيد أنه موجود.

(٦) في الأصل: «الفعل»، وهو خطأ.

منه تأخيرُ الفاعلِ، فلذلك رَفَعوا بـ"أَفْعَلَ" النفسَ دونَ السببِ، فلا يقولون: زيدٌ أفضلُ الناسِ أبوه، ولا: أفضلُ من (عمرٍو)[1] أبوه، ولا بينهما وقد غَنُوا عن ذلك بالتمييز، فقالوا: زيدٌ أفضلُ الناسِ أبًا، وأكرمُهم عمًّا وخالًا.

ويَجيءُ أيضًا "أَفْعَلُ" بلام التعريفِ، فيقولون: جاء الأكرمُ أبًا.

وإذا كان "أَفْعَلُ" لا يَرفعُ الظاهرَ فلا بُدَّ فيه من ضميرٍ، ولم يَرفعِ الظاهرَ إلا في مسألتين[2]:

قال أبو بكرٍ[3] في: «ما رأيت رجلًا أحسنَ في عينه الكُحْلُ منه في عينِ زيدٍ»[4]: «هذا الظاهرُ في المعنى الأولُ؛ لأن المعنى في الحُسْنِ لزيدٍ، فصار بمنزلة الضميرِ؛ (إذ)[5] كان الوصفُ في الحقيقة له».

وكذلك المسألةُ الثانيةُ: «ما مِنْ (يومٍ)[6] أحبُّ إلى الله فيه الصومُ منه في عشرِ ذي الحِجَّةِ»[7]، والأصلُ: منه إليه في عشرٍ، فحُذِفَ اختصارًا، وتَقدُّمُه في

(١) في الأصل: «عمر».

(٢) يعني: بالطَّرد، والمسألتان -وإن اختلفتا لفظًا- حقيقتهما واحدة، وهي أن يكون "أفعلُ" حالًا على الفعل، وذلك بأن يسبقه نفي، ويكون مرفوعُه أجنبيًا، مفضَّلًا على نفسه باعتبارين. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٦٥، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/٩٤٣، وأوضح المسالك ٣/١٢٢-١٢٣ مع ضياء السالك، والتصريح ٣/٤٥٥.

(٣) الأصول ١/١٣١.

(٤) رواه سيبويه في الكتاب ٢/٣١، وهي المسألة المسماة بالكُحْلية.

(٥) في الأصل: «اذا»، وهو خطأ.

(٦) في الأصل: «قوم»، وهو خطأ.

(٧) الحديث أخرجه البخاري ٦٩٦ بلفظ: «مَا العَمَلُ فِي أَيَّامٍ أَفْضَلَ مِنْهَا فِي هَذِهِ» قالوا: ولا الجهاد؟ قال: «وَلَا الجِهَادُ، إِلَّا رَجُلٌ خَرَجَ يُخَاطِرُ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ، فَلَمْ يَرْجِعْ بِشَيْءٍ»، واللفظ المذكور هنا ذكره سيبويه في الكتاب ٢/٣٢.

قوله: "إلى الله"، فاكتفى بأحدهما؛ (لأنهما)[1] يرجعان إلى واحدٍ.

وقولُه: "فيه الصومُ" بمنزلة: في عينه الكُحْلُ.

وضميرُ / "منه" للصوم في هذه المسألةِ، وللكُحل في الأولى. ١٠٦/أ

وأما قولُه: "إلى الله فيه الصومُ" فهو من معمولِ "أحبَّ".

وأما "أحسنَ" فإنه لا يحتاجُ إلى ذلك، فإنك تقولُ: زيدٌ أحسنُ من (عمرٍو)[2].

ويقولون: «أحسنَ في عينه الكُحْلُ من زيدٍ»، وهو مختصرٌ من الأول، والمعنى إنما هو الأولُ، لا أنّك فضّلت الكُحْلَ على زيدٍ، وإنما اخترتَ أن الكُحْلَ في (عينِ)[3] زيدٍ أحسنُ منه في غيرها.

وقد يُختصَرُ هكذا: «ما رأيت رجلًا أحسنَ كُحْلًا في عينٍ من زيدٍ»، لمّا أضمرتَ "الرجلَ" في "أحسنَ" نصَبتَ "كُحْلًا" تمييزًا، فيصحُّ الاختصارُ».

[٣٤٢]

مسألة

اعْلَمْ أن "آخرَ مِنْ" لا يُثنّى ولا يُجمَعُ، ولا يُعترَضُ عليه بقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَءَاخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا۟ بِهِمْ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا

---

(١) في الأصل: «لأنه»، وهو خطأ.

(٢) في الأصل: «عمر».

(٣) في الأصل: «غير»، وهو خطأ.

(٤) الجمعة ٣.

تَعْلَمُونَهُمُ﴾[1]؛ لأن "مِنْ" هذه للبيان، لا الجارّةُ للمفضول.

[٣٤٣]

مسألة

في الحديث: «الحربُ خَدْعَةٌ»[2]، ومعناه: (تكونُ)[3] بالخِدَاعِ، كما (تقولُ)[4]: الموتُ ضَرْبةٌ بالسيف، أي: يكونُ بها.

ويُروَى: «خُدَعَةٌ» بضم الخاءِ، وفتحِ الدالِ، أي: يُخدَعُ صاحبُها، نَسَبَ الفعلَ إليها، كقولهم: «ليلٌ نائمٌ»[5].

[٣٤٤]

مسألة

في "أفْعِلْ به" تجوُّزاتٌ:

أحدها: أنه مُحَوَّلٌ من "فَعَلَ"[6] بالهمزة إلى "أفْعَلَ" بمعنى: صار كذا.

والثاني: أنه صُيِّرَ إلى صيغة الأمر مُرَادًا به الخبرُ.

ويدلُّ على الأول أن "أفْعِلْ" بالقَطْعِ كـ"أكْرِمْ" لا يكونُ إلا من رباعيٍّ.

---

(١) الأنفال ٦٠.

(٢) أخرجه البخاري ٣٠٣٠، ومسلم ١٧٣٩، ١٧٤٠.

(٣) في الأصل: «يكون»، وهو خطأ.

(٤) في الأصل: «يقول»، وهو خطأ.

(٥) أي: يُنام فيه. ينظر: غريب الحديث لابن قتيبة ٤٣/٢، والصاحبي ص ٣٦٨، والزاهر ١٠/٢.

(٦) كذا في الأصل بفتح العين، ولعل الصواب بضمها؛ لِمَا سيأتي من أن "فَعَلَ" و"فَعِلَ" يحوَّلان عند التعجب إلى "فَعُلَ"، قبل تحويلهما إلى "أفْعَلَ" الرباعي.

فهذان اثنان مسبوقان بتحويلِ / "فَعَلَ" و"فَعِلَ" إلى "فَعُلَ". ١٠٧/أ

فهذه ثلاثةٌ، وثالثُها لا يستقيمُ في "فَعُلَ"[1].

ويجوزُ رابعٌ: وهو بقاءُ الفاعلِ اسمًا ظاهرًا مع ثبوتِ صيغةِ الأمرِ.

وخامسٌ: وهو زيادةُ الباءِ فيه.

وسادسٌ: وهو لزومُها.

[٣٤٥]

مسألة[2]

«حكمُ "ما أَفْعَلَ زيدًا" و"أَفْعِلْ به" في التعدّي.

اعْلَمْ أن ما يتعلَّقُ بهما، وليس مُتعجَّبًا منه، ولا ظرفًا ولا حالًا ولا تمييزًا، إن كان فاعلًا في المعنى [عُدّي][3] بـ"إلى"، نحو: ما أحبَّني إلى زيدٍ، معناه: أنه يُحِبُّكَ حُبًّا بليغًا.

وإن لم يكنْ فاعلًا في المعنى؛ فإن كان الفعلُ دالًّا على عِلْمٍ أو جَهْلٍ فبالباء، نحو: ما أعرفني بزيدٍ، وأجهلني بغيره، أو غيرَ دالٍّ عليهما، وكان متعدّيًا قبل التعجبِ عُدّي باللام، نحو: ما أضربني لزيدٍ، وأنصرني (لعمرٍو)[4]، أو بحرف جرٍّ عُدّي به، نحو: ما أزهدني في الدنيا، وأصبرني على الأذى، وأبعدني من الفحشاء.

---

(١) أي: ما كان أصله "فَعُلَ" بالضم -كخشُن وكَرُم- غير محوَّلٍ من "فَعَل" أو "فَعِل" إلى "فَعُل"، فتكون التحوُّرات فيه اثنان لا ثلاثة.

(٢) من شرح التسهيل لابن مالك ٤٣/٣.

(٣) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، والسياق يقتضيه.

(٤) في الأصل: «لعمر».

وإن كان قبل التعجبِ متعدّيًا لاثنين جَرَرت الأولَ باللام، ونَصبت الثاني بمضمرٍ عند البصريين، وبالمذكور عند الكوفيين[1]، نحو: ما أكسى زيدًا للفقراء الثيابَ، وما أظنَّ عمرًا لبشرٍ صديقًا.

ذكر هذه المسألةَ ابنُ كَيْسانَ[2] في "المُهَذَّب"[3]».

[٣٤٦]

مسألة

اختُلف في "فُعْلَلٍ"؛ فالأخفشُ[4] أثبتَه، وروَى: جُخْدَبٌ[5]، وسيبويهِ[6] يرويه بضم الدالِ، فعلى هذا: وزنُ "جُنْدَبٍ" و"عُنْصَلٍ" و"حُنْظَبٍ"[7] عند س: فُنْعَلٌ، وعند الأخفشِ: فُعْلَلٌ.

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤٣/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠٩٥/٢، وارتشاف الضرب ٢٠٧٦/٤، والتصريح ٣٨٩/٣.

(٢) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم، أبو الحسن النحوي، أخذ عن المبرد وثعلب، وكان ممن خلط بين المذهبين، له: المهذب، والموفقيّ، واللامات، وغيرها، توفي سنة ٢٩٩. ينظر: معجم الأدباء ٢٣٠٦/٥، وإنباه الرواة ٥٧/٣، وبغية الوعاة ١٨/١.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤٣/٣.

(٤) ينظر: الأصول ٣٣٦/٣، والخصائص ٦٨/١، ٢٧٥، والمنصف ٢٧/١، ٣٧، وشرح الشافية للرضي ٤٧/١، ٥٥، وينظر: جمهرة اللغة ٤٩/١، والمخصص ٣٢/٨، ١٩٥/١٥، ١٦/١٦.

(٥) الجُخْدَبُ: الضخمُ الغليظُ من الرجال والجِمال. ينظر: اللسان ٢٥٤/١ (ج خ د ب).

(٦) ينظر: المنصف ٢٧/١، ٣٧، وشرح الشافية للرضي ١٦/١، ٥٥، وينظر: المخصص ٣٢/٨، ١٩٥/١٥، ١٦/١٦.

(٧) الجُنْدَبُ: نوع من الجَراد، والعُنْصَلُ: البَصَلُ البَرّيّ، والحُنْظَبُ: ذَكَرُ الخنافس. ينظر: اللسان ٢٥٧/١ (ج د ب)، ٤٨٠/١١ (ع ن ص ل)، ٣٣٦/١ (ح ن ظ ب).

فهذان اثنان مسبوقان بتحويلٍ / "فَعَلَ" و"فَعِلَ" إلى "فَعُلَ". ١٠٧/أ

فهذه ثلاثةٌ، وثالثُها لا يستقيمُ في "فَعُلَ"[1].

ويجوزُ رابعٌ: وهو بقاءُ الفاعلِ اسمًا ظاهرًا مع ثبوتِ صيغةِ الأمرِ.

وخامسٌ: وهو زيادةُ الباءِ فيه.

وسادسٌ: وهو لزومُها.

[٣٤٥]

مسألة[2]

«حكمُ "ما أَفْعَلَ زيدًا" و"أَفْعِلْ به" في التعدِّي.

اعْلَمْ أن ما يتعلَّقُ بهما، وليس مُتعجَّبًا منه، ولا ظرفًا ولا حالًا ولا تمييزًا، إن كان فاعلًا في المعنى [عُدِّي][3] بـ"إلى"، نحو: ما أَحَبَّني إلى زيدٍ، معناه: أنه يُحِبُّك حُبًّا بليغًا.

وإن لم يكنْ فاعلًا في المعنى؛ فإن كان الفعلُ دالًّا على عِلْمٍ أو جَهْلٍ فبالباء، نحو: ما أعرفني بزيدٍ، وأجهلني بغيره، أو غيرَ دالٍّ عليهما، وكان متعدِّيًا قبل التعجبِ عُدِّي باللام، نحو: ما أضربني لزيدٍ، وأنصرني (لعمرٍو)[4]، أو بحرف جرٍّ عُدِّي به، نحو: ما أزهدني في الدنيا، وأصبرني على الأذى، وأبعدني من الفحشاء.

(١) أي: ما كان أصله "فَعُلَ" بالضم -كخشن وكَرُم- غير محوَّلٍ من "فَعَل" أو "فَعِل" إلى "فَعُل"، فتكون التحوُّلات فيه اثنان لا ثلاثة.

(٢) من شرح التسهيل لابن مالك ٤٣/٣.

(٣) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، والسياق يقتضيه.

(٤) في الأصل: «لعمرو».

وإن كان قبل التعجبِ متعدِّيًا لاثنين جَرَرْتَ الأولَ باللام، ونَصبتَ الثاني بمضمرٍ عند البصريين، وبالمذكور عند الكوفيين[1]، نحو: ما أكسى زيدًا للفقراء الثيابَ، وما أظَنَّ عمرًا لبشرٍ صديقًا.

ذَكَر هذه المسألةَ ابنُ كَيْسَانَ[2] في "المُهَذَّب"[3]».

[٣٤٦]

مسألة

اختُلف في "فُعْلَلٍ"؛ فالأخفشُ[4] أثبته، وروَى: جُخْدَبٌ[5]، وسيبَوَيْهِ[6] يَرويه بضم الدالِ، فعلى هذا: وزنُ "جُنْدَبٍ" و"عُنْصَلٍ" و"خُنْظَبٍ"[7] عند س: فُنْعَلٌ، وعند الأخفشِ: فُعْلَلٌ.

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤٣/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠٩٥/٢، وارتشاف الضرب ٢٠٧٦/٤، والتصريح ٣٨٩/٣.

(٢) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم، أبو الحسن النحوي، أخذ عن المبرد وثعلب، وكان ممن خلط بين المذهبين، له: المهذب، والموفقيّ، واللامات، وغيرها، توفي سنة ٢٩٩. ينظر: معجم الأدباء ٢٣٠٦/٥، وإنباه الرواة ٥٧/٣، وبغية الوعاة ١٨/١.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤٣/٣.

(٤) ينظر: الأصول ٣٣٦/٣، والخصائص ٦٨/١، ٢٧٥، والمنصف ٢٧/١، ٣٧، وشرح الشافية للرضي ٤٧/١، ٥٥، وينظر: جمهرة اللغة ٤٩/١، والمخصص ٣٢/٨، ١٩٥/١٥، ١٦/١٦.

(٥) الجُخْدَبُ: الضخمُ الغليظُ من الرجال والجِمَال. ينظر: اللسان ٢٥٤/١ (ج خ د ب).

(٦) ينظر: المنصف ٢٧/١، ٣٧، وشرح الشافية للرضي ١٦/١، ٥٥، وينظر: المخصص ٣٢/٨، ١٩٥/١٥، ١٦/١٦.

(٧) الجُنْدَبُ: نوع من الجَرَاد، والعُنْصَلُ: البَصَلُ البَرِّيّ، والخُنْظَبُ: ذَكَرُ الخنافس. ينظر: اللسان ٢٥٧/١ (ج د ب)، ٤٨٠/١١ (ع ن ص ل)، ٣٣٦/١ (خ ن ظ ب).

[٣٤٧]

مسألة

الاسمُ الذي يُفهَمُ منه الجمعُ اسمُ جمعٍ، وهو الذي لا واحدَ له من لفظه، ولم يكنْ على بِنْيةِ الجمعِ المطَّردةِ.

واسمُ الجنسِ هو الذي بينه وبين مفردِه التاءُ، وقد / يأتي العكسُ، نحو: ١٠٧/ب
كَمْأَةٌ للجمعِ، وكَمْءٌ للمفرد.

وللعرب في اسم الجنسِ مذهبان: التذكيرُ، ومنه: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾(١)، و﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾(٢)، وإذا أُنِّثَ فتارةً يُؤنَّثُ تأنيثَ الجمعِ، وتارةً تأنيثَ المفردِ، ومنه: ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾(٣)، ﴿وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَٰتٍ﴾(٤).

[٣٤٨]

مسألة

أشكَلُ ما في أقسام "أل": الجِنْسيةُ، فينبغي أن يُفرَّق بين: اسقني ماءً، و: اسقني الماءَ، و: اشترِ لحمًا، و: اللحمَ، و"أل" في ذلك لتعريف الجنسِ، كالعَلَمية في: أُسامةَ، بمعنى أن صورته صورةُ المعرفةِ، ومعناه النكرةُ.

واسمُ الجنسِ إنما هو معلَّقٌ بالحقيقة، ولذلك يقعُ على ما قلَّ أو كَثُر، نحو:

---

(١) فاطر ١٠.

(٢) القمر ٢٠.

(٣) الحاقة ٧.

(٤) ق ١٠.

لبَنٍ، يقعُ على جميعِ اللَّبنِ، وعلى القطعة منه؛ لأن الحقيقةَ كما هي موجودةٌ في الجميعِ موجودةٌ في القطعة، فإذا أُدخِلتْ "أل" عليهما دَخلتْ لتعريفِ الحقيقةِ، فإن كان أُريد باسم الجنسِ جميعُ آحادِ الحقيقةِ (فتكونُ)(١) "أل" فيه للعموم، وصحَّ الاستثناءُ منه، ووَصْفُه بما يُوصَفُ به الجمعُ، نحو: ﴿وَٱلْعَصْرِ ۞ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِي خُسْرٍ﴾ الآية(٢)، وقالوا: «أَهْلَكَ الناسَ الدينارُ الصُّفْرُ والدرهمُ البِيضُ»(٣)، فوصفهما بما يُوصَفُ به الجمعُ، فمن حيثُ الوضعُ (تكونُ)(٤) "أل" لتعريفِ الجنسِ، التي لا تقتضي بوضعها تقليلًا ولا تكثيرًا، ومن حيثُ الاستعمالُ يجوزُ أن يُراد بها الكثرةُ، ويجوزُ أن يُراد بها أقلُّ ما تَنطلقُ عليه الحقيقةُ.

ولهذا اختلف الناسُ في أن المفرد والمحلَّى بـ"أل" التي ليست للعهد؛ هل يجوزُ أن (تكون)(٥) فيه للعموم؟(٦)

فمَنْ نَظَر إلى أن ذلك تعريفُ الحقيقةِ من حيثُ هي هي؛ لم يُجِزْ أن (تكون)(٧) للعموم؛ إذ الحقيقةُ من حيثُ هي هي شيءٌ واحدٌ، ومَنْ نَظَر إلى الاستعمال، وأنه يُرادُ بالاسم الذي فيه "أل" ما يَحتمِلُه من الكثرة لا من حيثُ

---

(١) في الأصل: «فيكون»، وهو خطأ.

(٢) العصر ١، ٢.

(٣) رواه الأخفش كما في الخصائص ٢٧/١، واللسان ٥٢٣/١٢، ٥٢٤ (ك ل م).

(٤) في الأصل: «يكون»، وهو خطأ.

(٥) في الأصل: «يكون»، وهو خطأ.

(٦) ينظر: العدة في أصول الفقه لأبي يعلى ٥١٩/٢، واللمع للشيرازي ص ٢٦، والأصول للسرخسي ١٦٠، وقواطع الأدلة للسمعاني ١٦٧/١، والمستصفى ص ٢٣٣.

(٧) في الأصل: «يكون»، وهو خطأ.

الوضعُ؛ جَوَّزَ ذلك.

وأعرَفُ الأسماءِ التي فيها "أل": الذي / فيه "أل" للحضور، ثم الذي هي فيه للعهد، ثم الذي هي فيه للجنس. ١٠٨

[٣٤٩]

مسألة

الفعلُ من حيثُ هو فعلٌ يدلُّ دائمًا على شيئين بالمطابقة: الحدثِ والزمانِ، وعلى أربعةٍ بالالتزام: فاعلٍ يُحدِثُه، وباعثٍ يبعثُه عليه، ومكانٍ يقعُ فيه، وزمانٍ يُنسَبُ إليه.

والاسمُ من حيثُ هو اسمٌ لا يَستدعي شيئًا من ذلك، فخَفَّ، وثَقُل الفعلُ، فنَبَّهوا على خِفَّته بأن ألحقوه زيادةً، فإن الزيادة إنما تَلحقُ الخفيفَ لا الثقيلَ، هذا مقتضى الحكمةِ، وتلك الزيادةُ هي التنوينُ، وسمَّوه: تنوينَ التمكينِ.

[٣٥٠]

مسألة

التعليقُ: تركُ العملِ لفظًا لعارضٍ، والإلغاءُ: تركُه لفظًا ومعنًى لا لعارضٍ[1].

[٣٥١]

مسألة

(١) مثال التعليق: علمت لزيدٌ قائمٌ، ومثال الإلغاء: زيدٌ ظننتُ قائمٌ. ومن الفروق بينهما: أن العامل الملغى لا عمل له ألبتة، والمعلَّق له عمل في المحل، ومنها: أن سبب التعليق موجبٌ للتعليق، وسبب الإلغاء مجوِّز للإلغاء. ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/٥٥٦-٥٦٠، وأوضح المسالك (١/٣٤٦-٣٥٢ مع ضياء السالك)، والهمع ٢/٢٢٧، ٢٣٢.

الفرقُ بين الابتداءِ والمبتدأِ[1]:

أما الابتداءُ فعلى ضربين: لغويٌّ وصناعيٌّ؛ فاللغويُّ: هو تقديمُ الشيءِ على غيره وجَعْلُه أوّلًا، والصناعيُّ: هو جعلُ الاسمِ أوّلًا ليُخبَر عنه، وقيل: هو التعرِّي عن العوامل الظاهرة مع الإسنادِ، وهو قولُ أبي عليٍّ الفارسيِّ[2].

وأما المبتدأُ فهو أيضًا على ضربين: لغويٌّ وصناعيٌّ؛ فاللغويُّ: هو مُقدَّمُ الشيءِ على غيره، والصناعيُّ: هو الاسمُ المجعولُ أوّلًا ليُخبَر عنه.

وأما الفرقُ بين المبتدأِ والابتداءِ في الاصطلاح فمِنْ وجهين:

أحدهما: أن الابتداء معنًى، والمبتدأ لفظٌ.

والثاني: أن الابتداء عاملٌ، والمبتدأ معمولٌ.

[٣٥٢]

١٠٨/ب

مسألة /

قال قُطْرُبٌ[3] في "الردِّ على المُلْحِدِ"[4]: «السؤالُ ثلاثةُ أقسامٍ[5]: سؤالُ

(١) ينظر: الأصول ١/٥٨، وأسرار العربية ص ٦٦، واللباب في علل البناء والإعراب ١/١٢٤.

(٢) الإيضاح ص ٨٥.

(٣) هو محمد بن المستنير بن أحمد، أبو علي البصري، يعرف بقطرب، وهي دويبّة تخرج في الليل، كان من علماء اللغة والنحو، أخذ عن سيبويه، له: المثلث، والأضداد، والأزمنة، وغير ذلك، توفي سنة ٢٠٦. ينظر: نزهة الألباء ص ٧٦، ومعجم الأدباء ٦/٢٦٤٦، وإنباه الرواة ٣/٢١٩، وبغية الوعاة ١/٢٤٢.

(٤) في متشابه القرآن. ولم أقف على ما يفيد أنه موجود.

(٥) ينظر: تأويل مشكل القرآن ص ٢٧٩، ٢٨٠، والصاحبي ص ٢٩٢-٢٩٧، والبرهان للزركشي ٢/٣٢٦-٣٤٤.

استرشادٍ عن شيءٍ جَهِلَه، وسؤالُ توبيخٍ وتقريرٍ، وسؤالُ تحقيقٍ.

فالأولُ نحو: هل زيدٌ عندك؟ و: أين زيدٌ؟

والثاني نحو: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ﴾[1]، ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ﴾[2].

والثالثُ نحو: هلَّا تأتيني، و: لولا تمرُّ بي، والمعنى: ائتني، و: مُرَّ بي.

وعلى ذلك: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ * عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾[3]، ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَن ذَنبِهِ إِنسٌ وَلَا جَانٌّ﴾[4]، فالمثبَتُ: سؤالُ التقريرِ؛ لأن الله تعالى عالمٌ بذلك، والمنفيُّ سؤالُ الاسترشادِ، ألا ترى إلى قوله تعالى لهم: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ﴾[5]، ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ﴾[6]؟ فهذا كلُّه تقريرٌ وتوبيخٌ.

وعلى ذلك: ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ﴾[7]، وقولُه: ﴿فَلَا أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ﴾[8]؛ لأن الأول سؤالُ التوبيخِ، نحو: ﴿أَنتُمْ قَدَّمْتُمُوهُ لَنَا﴾[9]، والثاني الاسترشادُ».

---

(١) الأنعام ١٣٠، والزمر ٧١.

(٢) يس ٦٠.

(٣) الحجر ٩٢، ٩٣.

(٤) الرحمن ٣٩.

(٥) الأنعام ١٣٠، والزمر ٧١.

(٦) يس ٦٠.

(٧) الصافات ٢٧.

(٨) المؤمنون ١٠١.

(٩) ص ٦٠.

غ: قلتُ: آخرُ كلامِه فيه نظرٌ؛ لأن ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ﴾ الآيةَ[1] إخبارٌ عن أهل الجنةِ إذ هم فيها، لا عن أهل الموقفِ، وصدرُ الآيةِ شاهدٌ بذلك[2]، و(قولُه)[3]: ﴿فَلَا أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ﴾[4]، أي: يومَ الحسابِ، فلم يَتَوارَدا على محلٍّ.

وفي الاثنتين الأُولَيَيْنِ للناس تأويلٌ آخرُ مشهورٌ[5].

وكلامُ قُطْرُبٍ فيه حُسْنٌ.

وذكَر[6] أن (التقرير)[7] تارةً يَصحَبُه التعريفُ، كقول جريرٍ:

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ المَطَايَا[8] ...

---

(١) الطور ٢٥.

(٢) جاءت الآية في القرآن الكريم باللفظ نفسِه مرتين، مرةً في سورة الصافات، في أهل الموقف من الكفار، وهي التي أراد قطرب، والأخرى في سورة الطور، في أهل الجنة إذ هم فيها، وهي التي أراد ابن هشام.

(٣) في الأصل: «قولهم»، وهو خطأ.

(٤) المؤمنون ١٠١.

(٥) وهو أنهم لا يُسألون في موطن، ويُسألون في موطن آخر. ينظر: الكشاف ١/١٧٧، والجامع في أحكام القرآن للقرطبي ١٠/٦٦، والدر المصون ٣/٤٨.

(٦) أي: قطرب.

(٧) في الأصل: «التقدير»، وهو خطأ.

(٨) شطر بيتٍ من الوافر، وتمامه:

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ المطايا ... وأَنْدَى العالمينَ بُطُونَ رَاحِ

ينظر: ديوان جرير بشرح ابن حبيب ١/٨٩، والمقتضب ٣/٢٩٢، والخصائص ٢/٤٦٥، ٣/٢٧٢، والجنى الداني ص ٣٢، ومغني اللبيب ص ٢٥، وشرح أبياته ١/٤٧، وينظر: اللسان ٧/١٠١ (ن ق ص).

أي: أنتم كذلك، وهو مُقرِّرٌ لذلك، معرِّفٌ بحالهم، ولو كان مسترشدًا كان ذمًّا لا مدحًا، وتارةً يَصحَبُه توبيخٌ، كقوله:

أَطَرَبًـــا وأَنْـــتَ قِنَّسْـــرِيُّ[1]

يُقالُ: قَنْسَرَ الرجلُ إذا كَبُرَ[2]. / ١٠٩

[٣٥٣]

مسألة

النطقُ عبارةٌ عن القوة التي يُقْتَدَرُ بها على فَهْمِ العلومِ وغيرِها من الأمورِ النظريةِ، لا حركةُ اللسانِ الناشئُ عنها الحروفُ المقطَّعةُ.

وهذا الذي ذكرناه هو المأخوذُ في قولنا: الإنسانُ حيوانٌ ناطقٌ، وإلا لَزِمَ أن يكونَ الأخرسُ غيرَ إنسانٍ، وهو معنى تسميةِ علمِ اليونانِ -علمِ المنطقِ-: علمَ الفِكْرِ.

[٣٥٤]

مسألة

قولُه صلى الله عليه وسلم: «بِمَا أَهْلَلْتَ؟، قلتُ: لَبَّيْكَ»[3].

فيه إثباتُ ألفِ "ما" الاستفهاميةِ المجرورةِ، وهو شاذٌّ[4]، وجَوَّزه

(١) تقدم البيت في المسألة ١٠٩.

(٢) ينظر: اللسان ٥/١١٧ (ق ن س ر)، وتاج العروس ١٣/٤٨٠ (ق ن س ر).

(٣) بعض حديثٍ أخرجه البخاري ١٧٢٤، ١٧٩٥، بهذا اللفظ.

(٤) ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ص ١٦٠-١٦٢.

الدِّينَوَرِيُّ[1]، وجَعَل منه: ﴿بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾[2]، وجَوَّزه الزمخشريُّ[3] في الآيةِ، ومَنَعَه[4] في: ﴿بِمَا أَغْوَيْتَنِي﴾[5]، فناقَضَ قولَه.

وفيه إسقاطُ القولِ كراهيةَ التكرارِ، والأصلُ: قلتُ: قلتُ: لَبَّيْكَ.

[٣٥٥]

مسألة

في حديث [عبدِاللهِ بنِ][6] عَمْرِو بنِ العاصِ[7]: «أن رجالًا سألوه صلى الله عليه وسلم، وهو يخطبُ يومَ النحرِ: طُفْتُ قبلَ أن أنحرَ، نحرتُ قبلَ أن أرميَ،

(١) لم أعرف من هو، ولعله أحمد بن جعفر، أبو علي، المعروف بختن ثعلب، من النحاة المشهورين بمصر، أخذ عن المازني والمبرد، له: المهذب، وضمائر القرآن، توفي سنة ٢٨٩. ينظر: معجم الأدباء ١/٢٠٦، وإنباه الرواة ١/٦٨، وبغية الوعاة ١/٣٠١. ويمكن أن يكون المراد بالدينوري: ابن قتيبة؛ إذ قال في أدب الكاتب ص ٢٣٤: «تقول: ادعُ بمَ شئت، و: سل عمَّ شئت، و: خذه بمَ شئت، و: كن فيمَ شئت، إذا أردتَ معنى: سَلْ عن أي شيء شئت، نقصت الألف، وإن أردتَ: سَلْ عن الذي أحببت؛ أتممت الألف، فقلت: ادعُ بما بدا لك، و: سلْ عما أحببت، و: خذه بما أردت، كل هذا تتم فيه الألف، إلا "بمَ شئت" خاصةً؛ فإن العرب تنقص الألف منها خاصةً، فتقول: ادعُ بمَ شئت، في المعنيين جميعًا».

(٢) يس ٢٧.

(٣) الكشاف ٣/٢٨٤.

(٤) الكشاف ٢/٣١٣.

(٥) الحجر ٣٩.

(٦) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، وهو في روايات الحديث.

(٧) هو السهمي القرشي، أحد الصحابة المكثرين من رواية الحديث، أسلم قبل أبيه، وتوفي سنة ٦٥، وقيل غير ذلك. ينظر: الإصابة ٤/١٦٥.

«افعَلْ ولا حَرَج، لهنَّ كلِّهن»[1].

وأشباه ذلك، فقال: لهم كلِّهم، ولكنْ أُعِيدَ الضميرُ للأفعال، واللامُ متعلِّقةٌ ب"قال"، وليست لامَ التبليغ، مثلَها: ﴿قُل لِّعِبَادِىَ﴾[2]، بل بمعنى "عن"، أو للتعليل، وهما مقولان[3] في: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَوْ كَانَ خَيْرًا﴾ الآية[4].

[٣٥٦]

مسألة

قولُه عليه السلامُ: «لا ترجعوا بعدي كفارًا يضربُ بعضُكم رقابَ بعضٍ»[5].

"يضربُ" إما مرفوعٌ على أن الجملة صفةٌ / لـ"كفارًا"، أو حالٌ من مرفوعِ ١٠٩/ب
"ترجعوا"، أو خبرٌ عنه، كما أن "كفارًا" كذلك، أو من ضميرِ "كفارًا"، أو من "كفارًا" وإن كان نكرةً في سياق النهيِ، أو مُفسِّرةٌ لـ"كفارًا" على سبيل التغليظِ.

وإما ساكنٌ للإدغام، فالجملةُ على الأوجه السابقةِ، أو بدلٌ من "ترجعوا"، أو جوابٌ للنهي على قول الكِسائيِّ[6] في: لا تَدْنُ من الأسد يأكلْك.

[٣٥٧]

(١) أخرجه البخاري ١٧٣٧، ٦٦٦٥ بنحوه.

(٢) إبراهيم ٣١.

(٣) ينظر: الجنى الداني ص ٩٩، والدر المصون ٩/٦٦٤، ٦٦٥، ومغني اللبيب ص ٢٨٢.

(٤) الأحقاف ١١.

(٥) أخرجه البخاري ١٢١، ١٧٣٩، ١٧٤١، وغيرها، ومسلم ٦٥، ٦٦.

(٦) تقدم في المسألة ١٤٠.

مسألة

في حديث ابنِ عبَّاسٍ[1] رضي الله عنه، «أنه[2] خطب يومَ النحر، فقال: أتدرُون أيُّ يومٍ هذا؟ قلنا: اللهُ ورسولُه أعلمُ، فسكتَ، حتى ظننَّا أنه سيُسمِّيه بغير اسمِه»... إلى أن قال: «أليس ذو الحجَّةِ؟»[3].

ارتفاعُ "ذو الحجَّةِ"؛ إما على أنه اسمُ "ليس"، وحُذِف الخبرُ، أي: أليسَه، كما قال[4]:

وَالأَشْرَمُ المَغْلُوبُ لَيْسَ الغَالِبُ[5]

وكما قالت عائِشةُ[6] رضي الله عنها في الأبطَح[7]: «إنما كان (مَنزِلٌ)[8] ينزِلُه رسولُ

(١) هو عبدالله بن العباس بن عبدالمطلب الهاشمي القرشي، ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم، كان من علماء الصحابة، ومن المكثرين من الرواية والفتيا، توفي سنة ٦٨. ينظر: الإصابة ٤/١٢١.

(٢) أي: النبي صلى الله عليه وسلم.

(٣) أخرجه البخاري ١٧٣٩ بنحوه، وأخرجه ١٧٤١ بهذا اللفظ من حديث أبي بكرة الثقفي.

(٤) هو نُفَيل بن حبيب الخثْعَمي.

(٥) البيت من مشطور الرجز. الأشرم: هو أبرهة. ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٢٣٣، والجنى الداني ص ٤٩٨، ومغني اللبيب ص ٣٩٠، وشرح أبياته ٥/٢١١.

(٦) هي أم المؤمنين بنت أبي بكر الصديق القرشية، زوجة النبي صلى الله عليه وسلم، توفيت سنة ٥٨. ينظر: الإصابة ٨/٢٣١.

(٧) هو وادٍ بين مكة ومنى، بين المنحنى والحجون، تصب فيه شعاب مكة، وهو اليوم شارع يسمى بشارع الأبطح، عليه عمارات وأسواق. ينظر: معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية لعاتق البلادي ص ١٣، ١٤.

(٨) في الأصل: «منزله»، وهو خطأ.

الله صلى الله عليه وسلم»[1]، أي: إنما كانه، أي: إن الذي كانه الأبطح {مَنْزِلٌ}[2]
يَنزِلُه، ليكون أسمح لخروجه، {لا أنَّ}[3] نزوله سُنَّةٌ للحاج[4].
أو على إضمار القول صلةً لموصولٍ محذوفٍ أيضًا، أي: أليس الذي يُقال
له: هو المحصَّبُ؟ كما قال الخليل[5] في: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[6]: إن الأصل: لننزعنَّ
{الذين}[7] يُقالُ فيهم: أيُّهم أشدُّ؟ وعلى هذا فاسمُ "ليس" {مُستترٌ}[8]، والموصولُ
خبرٌ.

[٣٥٨]

مسألة /

في حديث عائشة رضي الله عنها: «ومَوْعِدُكِ مكانَ كذا وكذا»[9].

---

(١) أخرجه البخاري ١٧٦٥.

(٢) في الأصل: «منزله»، وهو خطأ.

(٣) في الأصل: «لاانه»، وهو خطأ.

(٤) يُنظر: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص ٣٤-٣٧.

(٥) يُنظر: الكتاب ٢/٣٩٩. والخليل هو ابن أحمد، أبو عبدالرحمن الأزدي الفراهيدي، رأس الطبقة الثالثة البصرية، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر، وأخذ عنه سيبويه، توفي سنة ١٧٥، وقيل غير ذلك. يُنظر: نزهة الألباء ص ٤٥، ومعجم الأدباء ٣/١٢٦٠، وإنباه الرواة ١/٣٧٦، وبغية الوعاة ١/٥٥٧.

(٦) مريم ٦٩.

(٧) في الأصل: «الذين»، وهو خطأ.

(٨) في الأصل: «مستتراً»، وهو خطأ.

(٩) أخرجه البخاري ١٧٦٢، ١٧٧٢، ومسلم ١٢١١.

ضبطوا "مكانَ" بالنصب[1]، والظاهرُ الرفع[2]، مثل: ﴿مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ الزِّينَةِ﴾[3].

[٣٥٩]

مسألة

في حديث ابن عبَّاسٍ موقوفًا: «كان ذو المَجاز وعُكاظ مَتْجَرَ الناس في الجاهلية»[4].

المَتْجَرُ هنا: اسمُ مكانٍ من "تَجَرَ"[5]، كالمَدْخَل والمَخْرَج من "دَخَل" و"خَرَج".

[٣٦٠]

مسألة

في حديث مُجاهِدٍ[6]: «أنه دَخَل وعروةُ بنُ الزُّبير[7] في المسجد[8]، فإذا ابنُ

---

(١) على أنه ظرف منصوب متعلق بمحذوف خبر، أي: مستقر في مكان كذا وكذا.

(٢) على أنه خبر "موعدك"، وقد جاء ذلك في بعض نسخ البخاري. يُنظر: إرشاد الساري ٣/٢٦٠.

(٣) طه ٥٩.

(٤) أخرجه البخاري ١٧٧٠.

(٥) يُنظر: اللسان ٤/٨٩ (ت ج ر)، وتاج العروس ١٠/٢٧٩ (ت ج ر)، ويُنظر: فتح الباري لابن حجر ٣/٧٤٩، وعمدة القاري للعيني ١٠/١٠٤، وإرشاد الساري للقسطلاني ٣/٢٥٨.

(٦) هو ابن جَبْر، أبو الحجاج المكي، من كبار التابعين، أخذ عن ابن عباس وغيره، توفي سنة ١٠٤، وقيل غير ذلك. يُنظر: سير أعلام النبلاء ٤/٤٤٩.

(٧) هو ابن العوام، أبو عبدالله الأسدي القرشي، من كبار التابعين، أخذ عن عائشة وغيرها، توفي سنة ٩٤، وقيل غير ذلك. يُنظر: سير أعلام النبلاء ٤/٤٢١.

(٨) كذا في الأصل، وسياق الرواية: عن مجاهد، قال: دخلت أنا وعروة بن الزبير المسجد، فإذا عبدالله بن عمر ...

عُمَرَ(١) يُسأل: كم اعتمر رسولُ الله صلى الله عليه وسلم؟ فقال: أربعًا(٢).

وفي بعض الروايات: «أربع» بغير ألف(٣)، فإما أنه منصوبٌ منوَّنٌ، وكُتِب على لغة من يقف بغير ألف، وهم ربيعة(٤).

أو أنه منصوبٌ غيرُ منوَّنٍ؛ لنيّة المضاف [إليه](٥)، أي: أربعَ عُمَرٍ، كما قيل في: ﴿لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾(٦)، فيمن قرأ بالضم بغير تنوين(٧): إنَّ تقديره: فلا خوفُ شيءٍ عليهم.

أو أنه مرفوعٌ بتقدير: عُمَرُهُ أربعٌ؛ لأن تطابُقَ جملتي السؤال والجواب في الاسمية والفعلية غيرُ لازم، لكنه الأرجح(٨).

[٣٦١]

مسألة

قولُ ابن عُمَرَ رضي الله عنه: «أليس حسبُكم سنةَ محمدٍ صلى الله عليه

(١) هو عبدالله بن عمر بن الخطاب، أبو عبدالرحمن العدوي القرشي، من مشاهير الصحابة ومن المكثرين من رواية الحديث، توفي سنة ٧٣، وقيل غير ذلك. ينظر: الإصابة ٤/١٥٥.

(٢) أخرجه البخاري ١٧٧٥، ٤٢٥٣، ومسلم ١٢٥٥.

(٣) هي رواية الأكثر. ينظر: فتح الباري ٣/٧٥٥، وعمدة القاري ١٠/١١١، وإرشاد الساري ٣/٢٦٣.

(٤) حكاها الأخفش ولم ينسبها. ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥/٣٨، والخصائص ٢/٩٩، وسر صناعة الإعراب ٢/٤٧٧-٤٧٩، والإنصاف ٢/٧٣٦، وجاءت منسوبة إلى ربيعة في: شرح الكافية الشافية ٤/١٩٨٠، وشواهد التوضيح والتصحيح ص ٣٧، ٣٩، وشرح الشافية للرضي ٢/٢٧٥.

(٥) ما بين المعقوفين مكانه في الأصل بياض، والسياق يقتضيه.

(٦) يونس ٦٢.

(٧) هو ابن محيصن. ينظر: إتحاف فضلاء البشر ص ١٧٦.

(٨) ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ص ٣٧-٤١.

وسلم(١)».

يعني أن يكون "حسبُكم" اسمها، و"سنةَ" خبرها، وإن كان معرفةً، و"حسبكم" نكرةً؛ لتذكير الفعل، وقلّة التصرف في نحو "ليس" بالتوسط، حتى إن بعضهم منعه(٢)، وأخطأ من حكى الإجماع على جوازه(٣).

والنكرة هنا مُسوِّغان: النفيُ والتخصيصُ / بالإضافة. ١١٠/ب

[٣٦٢]

مسألة

قولُ ابن عُمَرَ أيضًا في الحج والعمرة: «ما (أمرهما)(٤) إلا واحدًا(٥)».

كذا في بعض النسخ، فينبغي أن يُقرأ: "أمرَهما" بالنصب، بتقدير: ما أرى أمرَهما إلا واحدًا.

(١) أخرجه البخاري ١٨١٠.

(٢) هو ابن دُرُسْتَوَيْه، كما في التذييل والتكميل ٤/١٧١، وارتشاف الضرب ٣/١١٦٩، وأوضح المسالك ١/٢١٧ مع ضياء السالك، وشرح قطر الندى لابن هشام ص ١٤٤، ونسب ابن مالك ذلك في شرح التسهيل ١/٣٤٩ إلى ابن معطي في ألفيته، مع أنه قال في ٢٦/ب منها: ولا يجوز أن تُقدِّم الخبر على اسم "ما دام"، وجاز في الأخبر ... قال في الفصول الخمسون ص ١٨١: ووسّطا "ليس" فيجوز تقدّم خبرها على اسمها. ونقل الزركشي في "تكملة" ١٤٧/ب عن ابن الوردي (ت ٧٤٩) أنه خطّأ ابن مالك في نسبة ذلك إلى ابن معطي.

(٣) كالفارسي في الإيضاح ص ١١٧، وابن مالك في شرح التسهيل ١/٣٤٩. ينظر: التذييل والتكميل ٤/١٧١.

(٤) في الأصل: «أمراهما»، وهو خطأ.

(٥) أخرجه البخاري ١٨١٣، ومسلم ١٢٣٠، وفيهما: «إلا واحد».

ونظيره: قول عبدالرحمن بن عوف[1] حين استشار عمرُ الناسَ في حدِّ شارب الخمر: «أخفَّ الحدود ثمانين»[2]، يُقرأ: "أخفّ" بالنصب، بتقدير: أرى أخفَّ، لأجل قوله: "ثمانين".

وعن يونس[3] أن "ما" قد تعمل في إيجاب خبرها، ووافقه ابن مالك[4]، فعلى هذا المذهب يجوز أن يُقرأ: "أخفُّ" بالرفع.

[٣٦٣]

مسألة

قول كعب بن عُجرة[5]: «نزلتْ فيَّ خاصةً، وهي لكم عامةً»[6].

"خاصةً" و"عامةً" منصوبان على الحال، وصاحبُ الأول فاعلُ "نزلتْ"، وصاحبُ الثانية الضميرُ الذي في الظرف، أو المبتدأ، إن أجزنا اختلاف عامل الحال وصاحبها، وهو قول س[7].

(1) هو أبو محمد الزهري القرشي، أحد الصحابة العشرة المبشرين بالجنة، توفي سنة ٣٢، وقيل غير ذلك. ينظر: الإصابة ٤/٢٩٠.

(2) أخرجه مسلم ١٧٠٦.

(3) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٧٣، والتذييل والتكميل ٤/٢٦٩، ٢٧٠، وارتشاف الضرب ٣/١١٩٩، ١٢٠٠.

(4) شرح التسهيل ١/٣٧٤.

(5) هو ابن أمية، أبو محمد الأنصاري، أحد الصحابة المخرج لهم في الصحيحين، توفي سنة ٥١، وقيل غير ذلك. ينظر: الإصابة ٥/٤٤٨.

(6) أخرجه البخاري ١٨١٦، ٤٥١٧، ومسلم ١٢٠١.

(7) الكتاب ٢/٧٨-٨١. وينظر: الخصائص ٢/٢٢، ٣/٦٢، ومغني اللبيب ص ٨٦٥، ٨٦٦.

ولا يحسُنُ رفع "عامة" على الخبر؛ لأنها قرينة قوله: "خاصةً".

[٣٦٤]

مسألة مسموعة

ذكرها الطبري[1] -فيما ذكر السهيلي في "الروض"[2]، وابن عصفور في "شرح المقرّب"[3]، كلاهما عنه-، قال: «يقولون لمن نوبّخه في أمر: تصنع ماذا؟ تفعل ماذا؟ يريدون: تريد أن تصنع، و: أن تفعل، فإذا قالوا: تريد ماذا؟ لم يكن إلا رفعًا؛ لأن المعنى الذي تجلبُ "أن" الناصبة ليس بمشكلٍ معه، إذ لا يستقيم أن تقول: أتريد أن تريد ماذا؟»، يعني أن الإرادة لا تُراد.

قلتُ: وفي هذه المسألة أمران:

أحدهما: أن العرب تطّرد[4]

إذا حذفتْ "أنْ"، وارتفع ما بعدها، فتارةً يُقصَد معناها، وتارةً لا، فقد قال س[5] في: "مُرْه يحفرُها": «إنه على تقديرين: أحدهما: أن تريد الحال، أي: مُرْه حافرًا. والثاني: أن تريد: مُرْه أن يحفرَها، وارتفع لمّا ذهبتْ "أنْ" من اللفظ».

(1) جامع البيان ١/٢٦٤، ٢٦٥. والطبري هو محمد بن جرير بن يزيد أبو جعفر، إمام في التفسير والفقه والحديث والتاريخ، له: تاريخ الأمم والملوك، وتهذيب الآثار، وجامع البيان عن تفسير آي القرآن، وغير ذلك، توفي سنة ٣١٠. ينظر: سير أعلام النبلاء ١٤/٢٦٧.

(2) ٤/٢٢.

(3) لم أقف على ما يفيد أنه موجود.

(4) بعدها في الأصل بياض، مقداره أربع كلمات.

(5) الكتاب ٣/٩٩.

ومن ثَمَّ حكى الفرق بين المقدَّرين، وقال(١): «وإذا نوّنت "كلًّا" فالفعل مستقبل، وإذا لم تنوّنها(٢) فالفعل حاضر».

[٣٦٥]

مسألة

قال س(٣) رحمه الله: «كلُّ رجلٍ يأتيك فاضربْ».

واستُشكل من وجهين:

أحدهما: أنّ ("كلًّا")(٤) في العموم إذا وُصلت بفعلٍ أو ظرفٍ، وجُعل ما بعدها مستحقًّا بالصلة أو الصفة؛ جارية مجرى الشرط، فقولك: "اضربْ" جواب، فكيف عمل فيما قبل "كلّ"؟

والثاني: أنّ الفاء ستقطع ما بعدها عمّا قبلها، فلا يصحّ لأن تعمل فيه، ولا أن تطلبه.

ومن ثَمَّ ردّ الخليلُ على يونس(٥) حيث ذهب إلى أنّ الاستفهام مع الشرط كالقسم معه؛ يُبنى الثاني على المتقدِّم، بقوله سبحانه وتعالى: ﴿أَفَإِين مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ﴾(٦)؛ لأنّ الفاء تقطع ما بعدها عمّا قبلها، فلا يكونُ دليلٌ على الجواب،

---

(١) سر صناعة الإعراب ١/٢٨٥، بنحوه.

(٢) كذا في الأصل، ولعل الصواب: وإذا لم تنونها.

(٣) الكتاب ١/١٣٦.

(٤) في الأصل: «كل»، وهو خطأ.

(٥) الكتاب ٣/٨٣، والرد فيه لسيبويه، وينظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٦١٨.

(٦) الأنبياء ٣٤.

ومن ثَمَّ كان من يقول: أنت طالقٌ إن دخلتِ، غيرَ قائلٍ: أنت طالقٌ فإن دخلتِ(١) / [illegible]

قال الصفّار(٢): «والذي ظهر فيها بعد البحث أنّ "زيدًا فاضرب" أصله: تنبّه فاضرب زيدًا، فحُذف "تنبّه"، وقُدِّم "زيدًا" إصلاحًا للفظ».

ع: كما في: أمّا زيدًا فاضرب.

«وكذا: "كلّ رجل" ... المثال، أصله: تنبّه فاضرب كلَّ رجلٍ يأتيك، فليس جوابًا، ولا الفاء؛ أصلُها أن تدخل هنا، إنما دخلت لربط [illegible]».

[٣٦٦]

مسألة(٣)

ع: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ﴾(٤) ليس "تقعدَ" عندي جوابًا للنهي الأول ولا الثاني؛ لأنه إن جُعل لأحدهما فقد أُخذ فيه تعليق ما لم يُجعل جوابًا له عليه؛ ألا ترى أنّ المعنى: لا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك؛ فتقعد ملومًا، ولا تبسطها كلّ البسط؛ فتقعد محسورًا؟ فاختصر ذلك، بأنْ لُفَّ ونُشِر(٥)، فذُكر الفعلان المنهيّ عنهما، [illegible]

---

(١) مكررة في الأصل أول الورقة التالية.

(٢) لم أقف على كلامه، ونقله أبو حيان في البحر المحيط ١/٣٣١، وسمّاه بعض أصحابنا.

(٣) نقل هذه المسألة عن ابن هشام: الزركشي في "التذكرة" ١٠٠ب.

(٤) الإسراء ٢٩.

(٥) اللفّ والنشر من المحسّنات المعنوية، وهو ذكر متعدّد على التفصيل أو الإجمال، ثم ذكر ما لكلٍّ من غير تعيين، ثقةً بأنّ السامع يردّه إلى كلّ واحد منهما ما له، ومثاله قوله تعالى في سورة القصص ٧٣: ﴿وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾. ينظر: التعريفات للجرجاني ص ١٩٣، والكليات للكفوي ص ٢٩٨.

بقوله تعالى: "فتقعدَ"، عاملًا في العلّتين.

ولا يكونُ جوابًا لهما معًا؛ لأن الفعل الواحدَ لا يكونُ جوابًا لفعلين.

وإنما هو جوابٌ لِمَا ينعقدُ من معناهما، وكأنه قيل: لا تفعلْ هذين الفعلين؛ فتقعدَ.

[٣٦٧]

مسألة

سُئِل ابنُ الرشيدِ(١) عن قول أبي عَليٍّ(٢): «وتقولُ: ثلاثةُ دَوَابَّ، إذا أردتَ المذكَّرَ؛ لأن الأصل صفةٌ، فأجرِي على الأصل» إلى آخر كلامِه.

فأجاب: «إنما يتَّضحُ ذلك / بتقديم أصلين: ١١٢/أ

أحدهما: أن تعلم أن العدد قياسُه أن يُضَاف من الثلاثة للعشرة إلى الاسم لا الصفةِ؛ لأن المضاف هو إليه مُبَيِّنٌ لجنسه، فهو تمييزٌ، والتمييزُ بالجوامد، تقولُ: ثلاثةُ رجالٍ، وخمسةُ أفراسٍ، ولا تقولُ: ثلاثةُ طِوَالٍ، وإنما امتنع؛ لأن "طِوَالًا" لا يختَصُّ بالرجال دونَ غيرِهم، فإن سُمِع فعَلَى حذف الموصوفِ، وهو ضعيفٌ لا يُقَاسُ عليه، أو تكونُ الصفةُ قد غَلَبَتْ على موصوفها، و(شُهِر بها، حتى)(٣) أغنَته، وشُهِرتْ، حتى حلَّتْ محلَّ الاسمِ، نحو: الأبطحِ والأزرقِ، تقولُ: ثلاثةُ

(١) لعله: إبراهيم بن لاجين بن عبدالله الرشيدي، ويقال: ابن الرشيدي، من علماء الفقه والحديث والنحو في مصر، أخذ عن ابن النحاس وأبي حيان، توفي سنة ٧٤٩. ينظر: الوافي بالوفيات ١٠٥/٦، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٣٦/٣، والنجوم الزاهرة ٢٣٤/١٠، وحسن المحاضرة ٥٠٨/١، وشذرات الذهب ٢٧١/٨.

(٢) التكملة ص ٢٨٣.

(٣) في الأصل: «شهرلها حين»، وهو خطأ.

أزارِقَ، وخمسةُ أباطحَ.

وأما الصفةُ التي تخصُّ نوعًا دونَ نوعٍ، نحو: رأيت خمسةَ مُهلَّبيين؛ فإن هذا أبينُ وأذهبُ في الجواز من: رأيت خمسةَ طِوَالٍ.

والأصلُ الثاني: أن العدد تارةً يُحمَلُ على اللفظ، وتارةً على المعنى، والمعتبَرُ في ذلك ألفاظُ الأسماءِ لا ألفاظُ الصفاتِ، فتقولُ: رأيت ثلاثةَ أعيُنٍ، إذا حَمَلتَ على اللفظ؛ لأن العين اسمٌ، و: ثلاثَ أعيُنٍ، إذا حَمَلتَ على المعنى، و: رأيت ثلاثةَ نَسَّاباتٍ، ولم تَحذِفِ الهاءَ، وإن كنت قد أضفت لمؤنَّثٍ؛ لأن "نسَّابةً" صفةٌ، فالمعنى: ثلاثةُ رجالٍ نَسَّاباتٍ، فهناك موصوفٌ حُذِف، / فوَجَب الحملُ عليه. ١١٢/ب

إذا عَرَفتَ (هذين)(١) الأصلين، فنقولُ: إن العرب اختَلفتْ في "دَوَابّ"، فقال بعضُهم: رأيت ثلاثةَ دَوَابَّ، فذَكَّر، وقال [بعضُهم](٢): ثلاثَ، فأنَّث(٣)، فالأوَّلون رَأَوا أن الدَوَابَّ صفةٌ في الأصل من: دَبَّ يَدِبُّ، (فقدَّروا)(٤) الموصوفَ، أي: ثلاثَ رجالٍ، والآخرون رَأَوا أن الدابَّة صفةٌ (غَلَبت)(٥) على موصوفها، حتى جَرَت مَجرى الأسماءِ، وأَغْنَت عن ذكر موصوفها؛ ألا ترى أن القائل: بَعَثت إليك بالدابَّة، كالذي يقولُ: بَعَثت إليك بالفرس؟».

[٣٦٨]

(١) في الأصل: «هذان»، وهو خطأ.

(٢) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، والسياق يقتضيه.

(٣) ينظر: الكتاب ٥٦٣/٣، والأصول ٤٢٨/٢، وشرح الكافية الشافية ١٦٦٦/٣.

(٤) في الأصل: «فقدر»، وهو خطأ.

(٥) في الأصل: «غلب»، وهو خطأ.

مسألة

حكمُ العددِ مع المذكرِ والمؤنثِ معلومٌ، فأما إذا اجتمعا:

فإن كان العددُ مضافًا راعيت الأسبقَ، فتقولُ: عندي عشرةُ أعبُدٍ وجوارٍ، و: عشرُ جوارٍ وأعبُدٍ، ولا فرقَ بين العاقلِ وغيرِه في ذلك.

وإن كان مركَّبًا:

فإن كانا عاقلين راعيت المذكرَ، قدَّمته أو أخَّرته، فتقولُ: عندي خمسةَ عشرَ رجلًا وامرأةً، و: خمسةَ عشرَ امرأةً ورجلًا، ولا فرقَ بين ألا يُفْصَل -كما مَثَّلتُ- أو يُفْصَل، نحو: خمسةَ عشرَ بين رجلٍ وامرأةٍ، و: خمسةَ عشرَ بين امرأةٍ ورجلٍ.

وإن كانا غيرَ عاقلين؛ فإما أن يُفْصَل أو لا:

إن لم يُفْصَلْ راعيت الأسبقَ، فقلت: نَحَرت خمسةَ عشرَ جملًا وناقةً في خمسةَ عشرَ يومًا وليلةً، و: رَكِبت خمسَ عشرةَ ناقةً وجملًا في خمسَ عشرةَ ليلةً ويومًا.

وإن فَصَلت راعيت المؤنثَ مطلقًا، فتقولُ: ستَّ عشرةَ / بين ناقةٍ وجملٍ، ١١٣/أ

و: بين جملٍ وناقةٍ، سواءٌ.

فالحاصلُ أن في مسألةٍ يجبُ مراعاةُ المؤنثِ، وفي مسألةٍ يجبُ مراعاةُ المذكرِ، وفي مسألةٍ يُراعَى الأسبقُ.

واعْلَمْ أن المراد في نحو: خمسَ عشرةَ ناقةً وجملًا [1] ونحوِه أن نِصْفَ العددِ ذكورٌ، ونصفَه إناثٌ، إلا في الليالي والأيامِ إذا قلت: كُتِب لعشرٍ بين يومٍ وليلةٍ؛

(١) هنا في الأصل: «السدا»، ولم أعرفها، ولعلها زائدة.

فإنما يُرادُ: عشرةُ أيامٍ وعشرُ ليالٍ، ومِن ثَمَّ لم يَجُز: خمسٌ بين يومٍ وليلةٍ؛ لأن الخمسة لا تُضافُ إلى دون الثلاثةِ.

[٣٦٩]

مسألة

إذا قلتَ: يا أيُّها الرجلُ؛ فـ"ها" نائبةٌ في اللفظ عما تقتضيه "أيٌّ" من الصلة، أو الإضافةِ اللفظيةِ أو المقدَّرة؛ لأنها في غير النداءِ لا تنفكُّ عن ذلك.

فإذا قلت: يا أيُّهذا الرجلُ، و:

ألا أيُّهذا البَاخِعُ الوَجْدُ نَفْسَهُ[1] ...

فـ"ها" تَحتمِلُ أن تكون لـ"أيٍّ" كما كانت قبل الإشارة، وتَحتمِلُ أن تكون للإشارة، وأغنَتْ عما تقتضيه "أيٌّ" من ذِكْرِ "ها"، اكتفاءً بصورتها في اللفظ.

قد يُقَالُ: لو كانت "هذا" في: يا هذا الرجلُ، أُتِيَ بها عوضًا من نداءِ ما فيه "أل"، كما أن "أيًّا" كذلك؛ لم يَجمَعوا بينها وبين "أيٍّ"؛ إذ لا (يَجمَعون)[2] بين عِوَضين.

(١) شطر بيتٍ من الطويل، لذي الرمة، وتمامه:

ألا أيُّهذا الباخعُ الوجدُ نفسَه ... لشيءٍ نَحَّتْهُ عن يديه المقادرُ

رُوي: «لأمر» بدل «لشيء»، و«يديه» بدل «يديك». الباخع: القاتل نفسه من شدة الحزن، ونحّته: صرفته. ينظر: ديوان ذي الرمة ١٠٣٧/٢، والمقتضب ٢٥٩/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/٢، وشرح الكافية الشافية ١٣١٩/٣، وينظر: اللسان ٥/٨ (ب خ ع)، ٣١٢/١٥ (ن ح ا)، وتاج العروس ٣٠٥/٢٠ (ب خ ع)، ٤٧/٤٠ (ن ح ي).

(٢) في الأصل: «يجمعوا»، وهو خطأ.

وقد يُجابُ: بأن "هذا" هنا مقدَّرٌ بها غيرُ العِوَضية، كما أن "أمْ" في:

أمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ(١) ... .

...

لا يُرادُ بها الاستفهامُ، ولا يَبْعُدُ أن يُحكَم للشيء بحكمين باعتبار محلَّين.

وقال(٢) **في موضعٍ آخرَ**، في "يا أيُّها": إن "ها" قد جُعِلتْ كالجزء من "أيّ"؛ لأنها عوِّضتْ عن (إبانة "أيّ" من)(٣) المضاف إليه، ومِنْ ثَمَّ ضَمَّها ابنُ عامرٍ(٤) في: ﴿ أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾(٥)، و: ﴿ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ ﴾(٦)، و: ﴿ أَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ ﴾(٧)، جعَل النداءَ كأنه أثَّر في الهاء؛ لأنها الآخِرُ في اللفظ، على لغة(٨) مَنْ

---

(١) بعض بيتٍ من الكامل، لعنترة، وهو أول معلقته، وتمامه:

هـل غـادر الشـعراءُ مـن متردَّمِ ... أم هـل عرفـت الـدار بعـد تـوهُّمِ؟

المتردَّم: الموضع الذي يصلح ويرقع. ينظر: ديوان عنترة ص ١٨٢، وجمهرة اللغة ٦٣٩/٢، واللسان ٢٣٦/١٢ (ر د م)، وتاج العروس ٢٤٤/٣٢ (ر د م).

(٢) أورد المؤلف هذا في الحاشية، يمين الورقة ١١٣/ب وأعلاها.

(٣) في الأصل: «ابانه ما من»، ولعل الصواب ما أثبت. والمراد: أن "ها" عوِّضت "أيًّا" عن قطعها وإبانتها من المضاف إليه بعد أن كانت ملازمة للإضافة. ينظر: الجنى الداني ص ٣٤٧، ومغني اللبيب ص ٤٥٦، والمسألة ٣٧٦ الآتية.

(٤) ينظر: السبعة ص ٤٥٥، والتذكرة ٤٥٩/٢، والنشر ١٤٢/٢. وابن عامر هو عبدالله بن عامر بن يزيد، أبو عمران اليحصُبي، أحد القراء السبعة، وإمام أهل الشام في القراءة، قرأ على أبي الدرداء وواثلة والمغيرة بن أبي شهاب وغيرهم، وتوفي سنة ١١٨. ينظر: معرفة القراء الكبار ١٨٦/١، وغاية النهاية في طبقات القراء ٤٢٣/١.

(٥) النور ٣١.

(٦) الرحمن ٣١.

(٧) الزخرف ٤٩.

(٨) هي لغة بني أسد. ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ١٠٧٥/٢، ومغني اللبيب ص ٤٥٦، والهمع ٥١/٣، ٥٢.

حذف الألفَ منها، وهذا مما يُؤكِّدُ شدةَ الاتصال، وإلا لم تُحذف الألف.

وأنشد الفرَّاءُ:

يَـا أيُّـهُ القَلْـبُ اللَّجُـوجُ النَّفْسِ

أفِـقْ عَـنِ البِيضِ الحِسَـانِ (اللُّعْـسِ)(١)

[٣٧٠]

مسألة

قال ابنُ الخبَّازِ(٢): «دخولُ همزةِ الوصلِ في الأسماءِ غيرِ المصادرِ غيرُ قياسي؛ إنما لا (تدخلُ)(٣) إلا بعد / إسكانِ الأولِ، وهو إعلالٌ، وذلك من أحكام ١١٣/ب الأفعالِ، ودخولُها في الأسماءِ التي هي مصادرُ إنما اطَّرَد؛ لأن المصادرَ محمولةٌ على أفعالها».

غ: في الإعلال، كما أن أفعالَها محمولةٌ عليها في الاشتقاق، كأنهم قصدوا أن يحملوا كلًّا منهما على الآخر في شيءٍ؛ ليَتعادلا.

[٣٧١]

---

(١) في الأصل: «اللعس»، وهو خطأ. والبيتان من مشطور الرجز، ولم أقف لهما على قائل. واللجوج: المتمادي في الباطل، واللُّعْس: جمع لَعْساء، واللَّعَس: سواد اللثة والشفة. ينظر: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ٢٧٨/١، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٤١/١٢، ٩٥/١٦، واللسان ٣٥٣/٢ (ل ج ج)، ٢٠٧/٦ (ل ع س).

(٢) توجيه اللمع ص ٥٧٢.

(٣) في الأصل: «يدخل»، وهو خطأ.

مسألة[1]

قال السيرافي[2]: «جماعةٌ من النحويين[3] يرون أن إلحاق النونِ (لازم)[4] في القَسَم، وهو الظاهرُ من كلام س، وذلك قولُه[5]: إنما لَزِمتِ اليمينَ كما (لَزِمتِ)[6] النونُ اللامَ. انتهى.

وعِلّةُ ذلك: أن لا (تَلتبس لامُ)[7] الابتداءِ باللام الواقعةِ في خبر "إنَّ"، إذا قلتَ: إن زيدًا لَيَقومُ، فلا تَعلمُ هلِ الكلامُ على القَسَم أم لا؟ فإذا قلتَ: لَيَقومَنَّ عُلِم أنها لامُ القَسَم؛ لأجل النونِ، وأنه مستقبَلٌ».

ابنُ يَعِيشَ[8]: «ذَهَب أبو عَلِيٍّ إلى أن النون غيرُ لازمةٍ، وحَكاه عن سِيبَوَيهِ، قال[9]: ولَحاقُها أكثرُ».

[٣٧٢]

(١) من شرح المفصل لابن يعيش ٣٩/٩.

(٢) شرح كتاب سيبويه ٢٤٧/٤، ٢٤٨ بمعناه.

(٣) كذا في الأصل، وفي شرح المفصل لابن يعيش ٣٩/٩ المنقول منه هذا الكلام: «والسيرافيُّ وجماعةٌ من النحويين يرون...». وينظر: شرح الكافية الشافية ٨٣٥/٢-٨٣٧، ١٤٠٣/٣-١٤١١، وارتشاف الضرب ١٧٧٩/٤، والتصريح ١٧٩/٤-١٩١، والهمع ٣٩٧/٤-٤٠١.

(٤) في الأصل: «لازما»، وهو خطأ، وفي شرح المفصل لابن يعيش ٣٩/٩: «يقع لازمًا».

(٥) الكتاب ٥١٨/٣.

(٦) في الأصل: «زلت»، وهو خطأ.

(٧) في الأصل: «يلتبس تمام»، وهو خطأ.

(٨) أي: قال ابنُ يعيش. ينظر: شرح المفصل ٣٩/٩.

(٩) الإيضاح ص ٢٥٣، وليس فيه حكايةٌ عن سيبويه.

مسألة

قراءةُ ابنِ ذَكْوانَ[1]: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾[2] مُشكِلةٌ، فإن الظاهر أن "لا" ناهيةٌ، فيستحيلُ كونُ النونِ نونَ الرفعِ، فبَقِي أن (تكون)[3] نونَ التأكيدِ، وذلك مُشكِلٌ على كل قولٍ:

أما على قول الجمهورِ[4] فلأن التأكيدَ بالخفيفة لا يكونُ بعد الألفِ.

وأما على قول يُونُسَ[5] فلأنه يُجيزه ويَجمعُهما ساكنَين؛ لأنه يَستدلُّ بـ: «حَلْقَتا البِطَانِ»[6]، وبقراءة نافِعٍ: ﴿وَمَحْيَايْ﴾[7]، وشِبْهِ ذلك، وهذه متحركةٌ.

وكأنَّ سكونَ النونِ الخفيفةِ عند النحاةِ مُجمَعٌ عليه، ولكنْ منهم مَنْ لا يرى جمعَ ساكنَين، فمَنَع، ومنهم مَنْ يَرَاه، فأجاز.

(١) هو عبدالله بن أحمد بن بشير بن ذكوان، أبو عمرو الدمشقي، إمام القراءة بدمشق في زمانه، قرأ على أحمد بن تميم وغيره، توفي سنة ٢٤٢. ينظر: معرفة القراء الكبار ٤٠٢/١، وغاية النهاية في طبقات القراء ٤٠٤/١.

(٢) يونس ٨٩. ينظر: التذكرة ٣٦٧/٢، والنشر ٢٨٦/٢.

(٣) في الأصل: «يكون»، وهو خطأ.

(٤) ينظر: الكتاب ٥٢٧/٣، والمقتضب ٢٤/٣، والأصول ٢٠٣/٢، والخصائص ٩٣/١، والإنصاف ٦٥٠/٢.

(٥) ينظر: الكتاب ٥٢٧/٣، والمقتضب ٢٤/٣، والأصول ٢٠٣/٢، والخصائص ٩٣/١، والإنصاف ٦٥٠/٢.

(٦) بعض مَثَلٍ من أمثال العرب، وتمامه: «التقت حلقتا البطان»، وهو يضرب للأمر يبلغ الغاية في الشدة والصعوبة، والبِطَان: الحزام الذي يجعل تحت بطن البعير، وفيه حلقتان، فإذا التقتا فقد بلغ الشدُّ غايته. ينظر: جمهرة الأمثال ١٨٨/١، ومجمع الأمثال ١٨٦/٢، والمستقصى ٣٠٦/١.

(٧) الأنعام ١٦٢. ينظر: السبعة ص ٢٤٧، والتذكرة ٣٣٨/٢، والنشر ١٧٢/٢، ٢٦٧.

(نَحْوُ)[1] ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِّ﴾؛ / الموجِبُ لحذف نونِ الرفعِ فيه شيئان: الجازمُ، واجتماعُ النوناتِ، هذا على قولنا: إن هذا الفعلَ معرَبٌ، وأما على قول الجُزُوليِّ[2] وأبي عَلِيٍّ[3]: إنه مبنيٌّ؛ فالموجِبُ أيضًا شيئان: البناءُ، واجتماعُ النوناتِ.

و"هل تَفْعَلانِّ" الموجِبُ عندهما أيضًا: الشيئان، وعند القائلين بالإعراب: شيءٌ واحدٌ، وهو اجتماعُ النوناتِ.

[٣٧٣]

مسألة[4]

مَنْ تَأمَّل قوانينَ أقيسةِ كلامِ العربِ عَلِم أن الواضع لم يُحجِّرْ أبي عَلِيٍّ[5] في مَنْعه أن يُقَال: مُستَهَلٌّ، في أول يومٍ من الشهر، قال: «وذلك لأن استهلال الهلالِ إنما يكونُ في الليلة»، ذَكَره في "التَّذْكِرة"[6]، ونَقَله عنه الحَرِيريُّ في "الدُّرَّة"[7].

وقد أجاز النحاةُ أن يقول في أول يومٍ: مُفتَتَحٌ، و: هِلَالٌ، قالوا: فإن خَفِي الهلالُ في أول يومٍ قيل في الثاني: هلالٌ.

واختَلفوا[8]: هل يصحُّ استعمالُ "هِلَالٍ" في الثاني، ولو أنه ظَهَر في أول

(١) في الأصل: «يجوز»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٢) الجزولية ص ٢٨٦.

(٣) الإيضاح ص ٢٥٣، ٢٥٤.

(٤) نقل هذه المسألة عن "التذكرة": الشهاب الخفاجي في شرح درة الغواص ص ١١٥.

(٥) كذا في الأصل، ولعل الصواب: لم يحجّرْ تحجير أبي علي، أو: لم يحجّرْ كأبي علي. وفي شرح درة الغواص: «لم يحجّرْ فيما منعه أبو علي من أنه لا يقال».

(٦) لم أجده في مختار تذكرته لابن جني ولا غيره.

(٧) ص ٨٩.

(٨) ينظر: شرح الكافية للرضي ٤/٢٦٧، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٧٩، وارتشاف الضرب ٢/٧٧٤.

يومٍ؟ وهل يُستعملُ أيضًا في الثالث؟

فالمحقِّقون مَنَعوه، وظاهرُ كلامِهم أن الغُرَّة يُستعملُ في أول يومٍ وفي الثاني والثالثِ بلا خلافٍ.

هذا كلُّه من "شَرْحِ الجُمَلِ" لابن عُصْفُورٍ[1].

وتحريرُ هذا المقامِ: أنك تارةً تُؤَرِّخُ تأريخًا تفصيلًا، وتارةً إجمالًا:

فالإجمالُ: يُستعملُ فيه في الأول والثاني والثالث: غُرَّةٌ، و: هِلَالٌ -عند بعضهم-.

والتفصيلُ: أن يُقَال في الأول: مُفتَتَحٌ، ثم في الثاني: (ثانٍ)[2]، وهلُمَّ جرًّا، وأن إطلاق "المُستَهَلّ" على اليوم الأولِ جائزٌ؛ لأن اليوم تابعٌ لِلَيلته، وهي محلُّ الاستهلالِ، فهو كقولك: هِلَالٌ، سواءٌ. / ١١٤/ب

عَ: مثلُ: «البَيِّعان بالخِيَار»[3] في إطلاق الصفةِ باعتبارِ ما كان.

[٣٧٤]

مسألة

يُؤَرَّخُ بالليالي؛ لسَبْقها، لا للتغليب[4]، كما يزعُمُ مَنْ لا نَظَرَ عنده؛ لأن حقيقة التغليبِ أن يكون في لفظٍ يَعُمُّ القَبِيلين، ويَجري عليهما معًا باعتبار حكمِ

(١) ٢/٧٩.

(٢) في الأصل: «ثاني»، وهو خطأ.

(٣) بعض حديثٍ أخرجه البخاري ٢٠٧٩، ٢٠٨٢، ٢١٠٨، ٢١٠٩، ٢١١٠، ٢١١٤، ومسلم ١٥٣٢، وتمامه: «البيِّعان بالخيار ما لم يتفرَّقا».

(٤) أي: تغليب المؤنث على المذكر.

أحدِهما، كقوله تعالى: ﴿أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ رَحْمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَـٰتُهُۥ عَلَيْكُمْ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾[1]، وقوله سبحانه وتعالى -بعد خطابِ النساءِ-: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ﴾[2]، وكقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾[3].

وهذا الاعتراضُ لجماعةٍ، منهم: ابنُ إيازٍ[4]، وجمالُ الدينِ ابنُ مالكٍ[5]، وإن كان بين كلامَيْهما تخالُفٌ مّا، وهو اعتراضٌ بحَقٍّ.

فإذا أرَّختَ في أول ليلةٍ قلتَ: كُتِب لأول ليلةٍ منه، أو: لغُرَّتِه، أو: مُهَلِّه، أو: مُستَهَلِّه.

ثم في اليومِ الأولِ تَكتبُ: لِلَيلةٍ خَلَتْ، وكذلك تَكتبُ في ليلة اليومِ الثاني.

ولا (تُؤرِّخْ)[6] بليلةٍ وأنت فيها، إلا الليلةَ الأولى فقط؛ للاحتياج إلى التاريخ بأول الشهرِ وآخرِه، وإنما (يكونان)[7] ليلًا.

ثم في اليومِ الثاني تَكتبُ: لِلَيلتين خَلَتا، وكذا في ليلة اليومِ الثالثِ.

ثم في اليومِ الثالثِ تَكتبُ: لثلاثٍ خَلَون.

---

(١) هود ٧٣.

(٢) الأحزاب ٣٣.

(٣) النور ٤٥.

(٤) المحصول في شرح الفصول ٢/٩٣١.

(٥) شرح التسهيل ٢/٤١١.

(٦) في الأصل: «يورخ»، وهو خطأ.

(٧) في الأصل: «يكونا»، وهو خطأ.

أما قولُك: لثلاثٍ، بغير تاءٍ؛ فلأن مُرادَك: لثلاثِ ليالٍ؛ لأنك إنما تُؤرِّخُ بالليالي كما مضى.

وأما قولُك: خَلَون، بالنون؛ فلأن التمييز الذي يُذكَرُ لِلَيلته فما فوقَها إنما يكونُ جمعًا، فالضميرُ العائدُ عليه قياسُه كذلك؛ ألا (تَراك)[1] لو قلتَ: (لثلاثِ)[2] ليالٍ خَلَون؛ أتيتَ بالنون؛ لدلالتها على الجمع؟ / ١١٥/أ

وكذلك تفعلُ إلى العَشَرة.

وقد يُقَالُ: خَلَتْ، في كل ذلك على معنى الجماعةِ، قال تعالى: ﴿وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ﴾[3].

ثم: خَلَت، إلى النصف؛ لأن التمييز مفردٌ، فإذا قلتَ في يوم الثاني عشرَ: لإحدى عشرةَ خَلَت؛ فالمعنى: لإحدى عشرةَ ليلةً خَلَت، وقد يُقَالُ: خَلَون؛ حملًا على المعنى؛ لأن "ليلةً" في قولك: خمسَ عشرةَ ليلةً، في الأصل جمعٌ، فهذا كقول عَنْتَرةَ[4]:

فِيهَا اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً ... سُودًا[5] ... ...

---

(١) في الأصل: «يراك»، وهو خطأ.

(٢) في الأصل: «ليلاتٍ»، وهو خطأ.

(٣) البقرة ٢٥.

(٤) هو ابن شداد العبسي، أحد شعراء الطبقة السادسة الجاهليين، ومن أصحاب المعلقات. ينظر: طبقات فحول الشعراء ١/١٥٢، والمؤتلفُ والمختلف للآمدي ص ١٩٧.

(٥) بعض بيتٍ من الكامل، وتمامه:

فيها اثنتان وأربعون حلوبةً ... سودًا كخافيةِ الغُرابِ الأسْحَمِ

الخافية: آخر الريش مما يلي الظهر، والأسحم: الأسود. ينظر: ديوان عنترة ص ١٩٣، والأصول ١/٣٢٥، والخزانة ٧/٣٩٠.

وعلى هذا التعليلِ تخريجُ قولِهم: «الجذوعُ انكسرن، و: انكسرتْ، و: الأجذاعُ انكسرتْ، و: انكسرن»[1]؛ فإنهم يُجرون جمعَ القلةِ مُجرى المفردِ، وجمعَ الكثرةِ على حقيقته.

وفي اليوم الخامسَ عشرَ تقولُ: كُتِب للنصف من كذا، أو: لمُنتصَف كذا.

وفي السادسَ عشرَ تقولُ: لأربعَ عشرةَ بَقِيت.

وفي السابعَ عشرَ: لثلاثَ عشرةَ بَقِيت، إلى: عشرٍ بَقِين.

وبعضُهم لا يقولُ: بَقِيت، بل: إنْ بَقِيت.

وفي الحادي والعشرين: لتسعٍ بَقِين، أو: إنْ بَقِين.

وفي ليلة الثلاثين: لآخرِ ليلةٍ بَقِيت منه.

وفي اليوم الثلاثين: لسَلْخه، أو: انسلاخِه، أو: آخرِ يومٍ منه.

هذا الذي ذكرتُه هو القياسُ عندي، وفي كلام بعضِ النحاةِ ما يُخالفُه، وفيه عندي نظرٌ.

قال ابنُ مالكٍ في كتاب "التَّسْهِيلِ"[2]: «ثم: خَلَت، إلى: النصف من كذا، وهو أجودُ من: خمسَ عشرةَ خَلَت، أو: بَقِيت» انتهى.

وأقولُ: "النصفُ من كذا" تصحُّ كتابتُه في اليوم الخامسَ عشرَ [3] وفي ليلتِه، كما يصحُّ في اليومِ الثالثِ والتي بعده أن يُقَال: لِلَيلتين خَلَتا، وفي كلٍّ منهما يصحُّ أن يُكتَب: / لخمسَ عشرةَ خَلَت، ولا يصحُّ: بَقِيت، في الليلة التي بعدَها السادسَ ١١٥/أ

(١) رواه أبو عثمان المازني، ينظر: التكملة ص ٣١٠، والمخصص ١٦/٨١، والمفصل ص ٢٤١.

(٢) ص ١٢٠.

(٣) في الأصل هنا: «لا»، وهي زيادة لا معنى لها.

عشرَ.

وقال أيضًا[1]: «ثم: لآخر ليلةٍ منه، أو: سَلْخِه، أو: انسلاخِه، ثم: لآخر يومٍ منه، أو: سَلْخِه، أو انسلاخِه».

قلتُ: تَكَرُّرُ السَّلْخِ والانسلاخِ في اليوم الثلاثين والليلةِ التاسعةِ والعشرين)[2] مُشكِلٌ؛ لأنه لا يَنقضي الشيءُ مرَّتين، وليس هذا ككِتَابتنا في اليوم الثاني والليلةِ الثالثةِ: لِلَيلتين خَلَتا؛ لأنه صادقٌ، بخلاف قولِك: انْسَلَخ، ولم يَنسلخ، ثم إنَّا لم نَعْهدْ شيئًا في التاريخ يُؤَرَّخُ به مرَّتين.

[٣٧٥]

مسألة

قال ابنُ السِّيدِ في "مَسَائِله"[3] في: يا حليمًا لا يَعجلُ، و: يا جَوَادًا لا يَبخلُ: «لَمَّا كان الحِلْمُ والجودُ يُقَالُ للبارئ تعالى وعلى[4] غيره بطريق الاشتراكِ، وكان المرادُ وصفًا خاصًّا؛ لأنه لا يُرَادُ بهذا النداءِ بالفرض إلا اللهُ سبحانه وتعالى؛ كان منادًى مُطوَّلًا، فنُصِب لذلك».

قال: «ويدلُّ على ذلك: قولُ عَطَاءٍ الخُراسانيِّ[5] في: بسم اللهِ الرحمنِ الرحيمِ: لَمَّا كان البارئُ تعالى يُوصَفُ بالرحمن، فلمَّا تسمَّى به المخلوقون زِيدَ عليه:

(١) ص ١٢١.

(٢) في الأصل: «عشرة»، وهو خطأ.

(٣) ١١/ب - ١٣/أ بمعناه.

(٤) كذا في الأصل، ولم ترد بهذه الصياغة في مسائل ابن السيد.

(٥) ينظر: جامع البيان للطبري ١/٨٦. وعطاء الخراساني هو ابن أبي مسلم، روى عن سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وغيرهما، توفي سنة ١٣٥. ينظر: سير أعلام النبلاء ٦/١٤٠.

الرحيم، فهذا نصٌّ جَلِيٌّ على أنهم قصدوا تخصيصَه بوصفٍ لا يُوصَفُ به سواه».

[٣٧٦]

مسألة

ألفاظُ الشرطِ منها ما لا يدلُّ على شرطٍ إلا بـ"ما"، وهو "إذْ"؛ لأن "إذْ" ظرفٌ لِمَا مضى، لا يدلُّ على / معنى شرطٍ ألبتَّةَ، فإن أُدخِلت عليها "ما" قَلَبت معناها للاستقبال، ووَلِيَها الجزمُ والشرطُ معًا. ١١٦/أ

ومنها ما يكونُ فيها معنى الشرطِ إلا أنه لا يَجزمُ إلا مع "ما"، وهو "حيثُ"، تقولُ: حيثُ يجلسُ أجلسُ، برفع الفعلين -وإن وُجد معنًى للشرطِ-، وإن أتيتَ بـ"ما" جَزَمتَ.

ومنها ما يلحقُه "ما" توكيدًا، وأنت مخيَّرٌ في إلحاقها، وذلك: "إنْ" و"متى" و"أين" و"أيٌّ" -غيرَ مضافةٍ- و"ما"، إلا أنها (١) إذا لَحِقت "ما" قَلَبتَ ألفَها هاءً، أعني: ألفَ "ما" الشرطيةِ؛ كراهيةً لتكرار اللفظِ.

ومنها ما لا يلحقُها، وذلك: "مَنْ" و"أنَّى" و"أيّهم".

واعْلَمْ أن لَحَاقها لـ"أيٍّ" أقوى في القياس من لحاقها لـ"متى" ونحوِها؛ لأنها في "أيٍّ" مؤكِّدةٌ لمعنى الشرطِ، كما في "متى"، وعِوَضٌ من المضاف إليه، كما أن "ها" في "يا أيُّها" عِوَضٌ، فقد ثَبَت أن مضافَ "أيٍّ" تارةً عُوِّضَ منه لفظةُ "ها"، وتارةً "ما"، إلا أن تعويضَ "ها" واجبٌ، وتعويضَ "ما" جائزٌ.

وتَلَخَّصَ أيضًا أن ألف "ما" تارةً تُغَيَّرُ بالحذف، وذلك إذا كانت

---

(١) في الأصل هنا: «ألا»، وهي زيادة لا معنى لها.

استفهامية مخفوضةً بالحرف أو الاسمِ، وتارةً بالبدل، وذلك في "مهما"، وفي قول بعضهم (١):

مِــنْ بَعْـــدِما وَبَعْــــدِما وَبَعْدِمَـــةْ (٢)

[٣٧٧]

مسألة

إن قلتَ: هل يظهرُ فرقٌ بين "إنْ" وأخواتها؟

قلتُ: نَعَمْ، لا بُدَّ في أخواتها من اتِّحاد / المتعلَّقِ، بخلافها هي. ١١٦/ب

وبيانُه: أنك تقولُ: متى تأتِني آتِك، فالزمانُ واحدٌ، ولا يجوزُ أن تقولَ: متى تأتِني يومَ الجمعةِ آتِك يومَ السبتِ، إنما هذا الموضعُ خاصٌّ بـ"إنْ"، وكذا: مَنْ تضرِبْ أضربْ، ولا يجوزُ: مَنْ تضربْ عمرًا عنده أضربْ بكرًا، بل تقولُ: إن تضربْ عمرًا، وكذا: ما تركبْ أركبْ، لا تقولُ فيه: ما تركبْ فرسًا أركبْ حمارًا، إنما ذلك لـ"إنْ"، وكذا الباقي.

و"إنْ" تستعملُ في المتَّحد والمختلفِ، ولا ينوبُ الاسمُ عنها إلا في المتَّحد، ولعموم "إنْ"، وعدمِ وقوفِها عند شيءٍ تظهرُ أُمُومتُها للباقين.

---

(١) هو أبو النجم العجلي.

(٢) البيت من مشطور الرجز. والرواية: «بعدمَتْ» بدل «بعدمَهْ»، أبدل ألف «بعدما» هاء، ثم تاء، موافقة للأبيات الأخرى. ينظر: ديوان أبي النجم ص ٤٠٩، ومجالس ثعلب ص ٢٧٠، وسر صناعة الإعراب ١/١٦٠، ١٦٣، والخصائص ١/٣٠٥، وشرح الكافية الشافية ١/٣١٢، وشرح الشافية للرضي ٢/٢٨٩، وشرح شواهد شرح الشافية ص ٢٢٠، ٢٢١، والخزانة ٤/١٧٧، وينظر: اللسان ١٥/٤٧٢ (ما)، وتاج العروس ٤٠/٥٠٨ (ما).

[٣٧٨]

مسألة

قال ابنُ أبي الرَّبيعِ[1]: «قال بعضُ مَنْ لم تثبتْ قدمُه في هذه الصناعة: إن "أيهم" في نحو: أيَّهم تضربْ أضربْ، منصوبٌ بالجواب، وهذا منكرٌ من القول؛ لأن الجزاء لا يأتي إلا بعد الشرطِ، فيَلزمُ جعلُ أداةِ الشرطِ والشرطِ في النية مُؤخَّرَيْنِ عن الجواب، ضرورةَ أن أداةَ الشرطِ معمولةٌ له.

فإن قيل: وكذلك يلزمُك جعلُ أداةِ الشرطِ في نية التأخيرِ بعد فعلِ الشرطِ.

قلتُ: الأصلُ في: أيَّهم تضربْ أضربْ: إن تضربْ زيدًا أو عمرًا أو خالدًا، ثم أرادُوا الاختصارَ، فقدَّموا ما يصحُّ تقديمُه، / وهو المفعولُ، فصار: إنْ زيدًا أو عمرًا أو خالدًا تضربْ أضربْ، ثم جعلوا مكانَها ومكانَ "إنْ" طلبًا للاختصار "أيًّا"، فـ"أيٌّ" نائبةٌ مَنابَ معمولٍ، فصحَّ أن تُنصَبَ بالشرط، ونائبةٌ مَنابَ حرفِ الشرطِ، فصحَّ أن تَجزِمَ، ووَجَبَ لها التقدُّمُ، فهي وإن لم تتأخَّرْ نائبةٌ مَنابَ ما يصحُّ تأخيرُه، أو ما الأوْلَى تأخيرُه، وإذا جعلتَها معمولةً للجزاء فمعمولُ [الجزاء][2] لا يتقدَّمُ قبل الشرطِ». ١١٧

[٣٧٩]

مسألة

الزَّمَخشَريُّ رحمه الله يَرَى[3] أنَّ[4] "أنْ" لا يقعُ تفسيرًا لصريح القول، كما قال

(١) لم أقف على كلامه.

(٢) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، والسياق يقتضيه.

(٣) المفصل ص ٣٧٤، والكشاف ١/٣٧٣، ٣٧٤.

(٤) مكررة في الأصل.

الجمهورُ، وقال في تعليله[1]: «لأن فعل القولِ يُحكَى بعده الكلامُ من غير أن يَرتبِط[2] بينهما حرفُ تفسيرٍ، لا تقولُ: ما قلتُ لهم إلا أنِ اعبدوا».

وأجاز[3] في: ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُواْ ﴾[4] أن تكون "أنْ" تفسيريةً، مع أنها بعد القولِ، على أن المعنى: ما أمرتُهم إلا بما أمرتني به: أن اعبدوا، وأن تكون موصولةً عطفَ بيانٍ على الهاء.

[٣٨٠]

مسألة

قال ابنُ أبي الرَّبيعِ[5]: «ذَهَب الكوفيون[6] إلى جواز الجزمِ في نحو: لا تَدْنُ من الأسد يأكُلْكَ، و: لا تتَّبعْ خطواتِ الشيطانِ تُهلِكْكَ، وقالوا: كلُّ ما ينتصبُ جوابُه بالفاء فإنه ينجزمُ بغير فاءٍ، واستدلُّوا بقوله صلى الله عليه وسلم: «لا ترجِعوا بعدي كُفَّارًا يضربُ بعضُكم رقابَ بعضٍ»[7].

وقال الأستاذُ أبو عليٍّ[8]: هذا إدغامٌ لا جَزْمٌ، كما أدْغَم أبو

(١) الكشاف ١/٣٧٣، ٣٧٤.

(٢) كذا في الأصل، وفي الكشاف: «يتوسط».

(٣) الكشاف ١/٣٧٣، ٣٧٤.

(٤) المائدة ١١٧.

(٥) لم أقف على كلامه.

(٦) انظر المسألة ٤٠.

(٧) تقدم الحديث في المسألة ٣٥٦.

(٨) هو الشلوبين، ولم أقف على كلامه.

(عمرو)[1]: ﴿فَهَلْ / نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا﴾[2].

ويُؤيِّدُ ما قاله: أنه رُوِيَ بالرفع[3]، وهي الروايةُ الصحيحةُ، ويجوزُ عندي -إنْ ١١٧/ب
لو ثَبَت أنه مجزومٌ- أن يكون بدلًا من "تَرجِعوا"، ويلزمُ على هذا أن يُقَال: لا تَدْنُ من الأسد تَملكْ، بالجزم على البدل؛ لأنه مُسَبَّبٌ».

[٣٨١]

مسألة[4]

يقولون: يمتنعُ صرفُ الاسمِ للعَلَمية والعدلِ، فيُوهِمُ قولُهم: "العدل" صِيَغًا كثيرةً، ولا أعرفُ العدلَ مانعًا مع العَلَمية إلا في "فُعَلَ" خاصَّةً، كـ: عُمَرَ، و: زُفَرَ، و: ﴿طُوَى﴾[5] -في قراءة مَنْ لم يُنَوِّنْ[6]-.

وليس مَنْعُه[7] عندي لذلك، وإن كانوا قد قالوه، بل للعَلَمية والتأنيثِ، بدليلِ أن منهم مَنْ صَرَفه، ولو كان معدولًا لم يُصرَفْ ألْبَتَّةَ، وحُجَّةُ مَنْ صَرَفه: أنه جعَله اسمًا للموضع، وأما إذا كان معدولًا فمُحَالٌ أن يُنوَى به أنه غيرُ معدولٍ.

---

(١) في الأصل: «عمر». وأبو عمرو هو ابن العلاء بن عمار المازني، أحد أئمة النحو واللغة، وأحد القراء السبعة، أخذ عن الحسن البصري ونصر بن عاصم وغيرهما، توفي سنة ١٥٤. ينظر: نزهة الألباء ص ٣٠، ومعجم الأدباء ٣/١٣١٦، وإنباه الرواة ٤/١٣١، وبغية الوعاة ٢/٢٣١.

(٢) الكهف ٩٤. ينظر: السبعة ص ١١٦، والتذكرة ١/٧٢، والنشر ١/٢٧٥.

(٣) أي: الحديث المذكور آنفًا، وتقدم توجيهه في المسألة ٣٥٦.

(٤) أعاد المؤلف هذه المسألة بحروفها في متن الورقة ١١٩/ب.

(٥) طه ١٢، والنازعات ١٦.

(٦) وهم ابن كثير ونافع وأبو عمرو. ينظر: السبعة ص ٤١٧، والتذكرة ٢/٤٣٠، والنشر ٢/٣١٩.

(٧) أي: طُوَى.

فأما "أُخَرُ" فليس للعَلَمية والعدلِ، بل للصفة والعدلِ، ونحن لم نَقُلْ: لا يكونُ "فُعَلُ" معدولًا إلا في العَلَمية، بل العكسُ.

وأما "جُمَعُ" فتعريفُه شبيهٌ بتعريف العَلَميةِ؛ لأنه بغير أداتِه.

ويقولون: يُمْنَعُ الاسمُ الصرفَ للوزن والصفةِ، فيُوهِمون بـ"الوزن" أوزانًا، ولا أعرفُه ثابتًا في غير "أَفْعَلَ"، كـ: أحمرَ.

[٣٨٢]

مسألة

إن قيل: زَعَمتُم / في "أربعةٍ" أنه صُرِف مع وجودِ الصفةِ والوزنِ فيه؛ لأن ١١٨/أ
الصفة طارئةٌ وليست أصليةً، وزَعَمتُم في "مَثْنَى" و"ثُلَاثَ" أن مانع الصرفِ العدلُ والصفةُ، فلِمْ تجعلوا الصفةَ عارضةً، فما الفرقُ؟

قلتُ: قال عبدُالقاهرِ[1]: «إذا عُدِل "ثلاثةٌ" إلى "ثُلَاثَ" لَزِم الوصفيةَ؛ إذ لا يُقَالُ: جاءني ثُلَاثَ ورُبَاعَ، وإنما يُقَالُ: جاءني رجالٌ ثُلَاثَ ورُبَاعَ، وذلك لأن "ثُلَاثَ" (معدولٌ)[2] عن: ثلاثةً ثلاثةً، بمعنى[3]: ثلاثةً بعد ثلاثةٍ، وكَمَا لا يجوزُ: جاءني ثلاثةٌ ثلاثةٌ، وإنما يُقَالُ: جاءني القومُ ثلاثةً ثلاثةً، فيُجعَلَ تابعًا لشيءٍ؛ فكذلك يجبُ ألا يكونَ "جاءني ثُلَاثَ" جائزًا، وإنما يجبُ أن يقول: جاءني القومُ ثُلَاثَ ورُبَاعَ، فيجعلَها تابعةً لشيءٍ.

فالحاصلُ أنها إنما عُدِلت عن ألفاظ العددِ بقَيْد الصفةِ، وهي التكريرُ، ولو

---

(١) المقتصد ٢/١٠١٠، ١٠١١.

(٢) في الأصل: «معدولا»، وهو خطأ.

(٣) مكررة في الأصل.

جاز العدلُ نحو تكرير لفظ: جاء القوم أحادَ، بمعنى: واحدًا، وهو محالٌ، إذ القوم لا يكونُ واحدًا».

[٣٨٣]

مسألة(١)

قال عبدالقاهر(٢): «اعْلَمْ أن الألف والنون لا أصلَ لهما في منع الصرف، ولكنَّهما أشبهتا ألفي التأنيث، من حيثُ إن الألف والنون زائدتان، زيدتا معًا، ولا يلحقُهما تاءُ التأنيث، كما أن ألفي التأنيث كذلك».

قلتُ: وأيضًا فإن المؤنث والمذكر في ألف التأنيث وفيما آخره ألفٌ ونونٌ يختلفُ صيغة المؤنث(٣)، وأيضًا فكلٌّ / من الزيادتين أوَّلُهما ألفٌ، وآخرهما حرفٌ [illegible] صحيحٌ يكونُ حرفًا من حروف المضارعة.

فإن قلتَ: فلِمَ اشترطت العَلَمية والصفة؟

قلتُ: لأن العَلَمية تمنع دخول التاء، والصفة تمنع ذلك أيضًا، لأن الغالب أن الصفة التي على هذا الوزن لا يلحقُها التاءُ.

والحقُّ أن الصفة ليست شرطًا، بدليل أنها توجدُ في مثل: نَدْمانٍ وقُرْبانٍ، وإنما الحكمُ أن النون إن لم تلحقْها التاءُ وجب منع الصرف وانتفاءُ التاء، إما بكون الكلمة علَمًا، وإما بكونها صفةً مؤنثها "فَعْلى".

نحو: سَعْدانٍ، مصروفٌ؛ لأن التاء تلحقُه إذا قلت: سَعْدانة، لا لأنه لا علَمٌ ولا صفةٌ، خلافًا للنحاة غير المحققين، ونحو "سَعْدان" علَمًا ممنوعُ الصرف؛

(١) من المقتصد لعبدالقاهر ٢/٩٩٧-١٠٠١.
(٢) المقتصد ٢/٩٩٧، ٩٩٨.
(٣) كذا في الأصل.

الصفة التاء، وشبَّهه أبو علي(١) بـ"أرطى" علَمًا، لأن "أرطى" فَعْلى عنده من(٢) بناء الإلحاق دون التأنيث؛ لأنه يُقال: أرطاة، غير أنك إذا نقلته إلى العلمية لم يجز أن يُقال: أرطاة، كما يجوزُ ذلك في حالة التنكير، لأن التسمية تُحرز الحذف والزيادة، وإنما امتنع ألف "أرطى" من أن يجمع بعد التاء، لأنه في اللفظ ألف "بشرى"، من حيثُ إنه ألفٌ مزيدةٌ لا يدخل عليه التاءُ، فلا ينصرف، ويجري مجرى ما فيه التأنيث والتعريف، فإن نكّرت صرفت، لأجل أنه فرعٌ على الألف، لا يكونُ له قوةٌ يجري بها مجرى شيئين، وإنما أحال أحوالَه أن يجري مجرى التاء. / [illegible]

[٣٨٤]

مسألة

قولُهم: "العدلُ" يحتمل أن يريدوا به أن صيغة "عُمَر" مثلًا عُدِلت عن صيغة "عامر"، أي: بدلًا، ويحتمل أن يريدوا أنها عُدِلت عنها، أي: حُوِّلت، والظاهر من مرادهم: الثاني.

وقد اختلفوا في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾(٣) أن يكون المعنى: أنهم يعدلون به غيره، فيكون الباءُ في "بربهم" من صلة "يعدلون"، أو من صلة "كفروا". أو: يعدلون عنه إلى غيره، فيكون الباءُ من صلة "كفروا"(٤).

(١) الإيضاح ص ٢٣٣.
(٢) الكتاب ٤/٢٥٥.
(٣) الأنعام ١.
(٤) ينظر: مجاز القرآن ١/١٨٥، ومعاني القرآن للنحاس ٢/٣٩٨، ٥٩٥، وتهذيب اللغة ٢/٢١٢، والتبيان للعكبري ١/٢٣٤، وشرح شذور الذهب لابن هشام ص ١٨٥، ١٨٦، ومغني اللبيب ص ٦٥٥.

ورشّح الأول بقوله تعالى -حكاية عن الكفار بالله-: ﴿إِن كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ * إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[1].

[٣٨٥]

مسألة[2] /

قال عبدالقاهر في باب "الجمع الذي هو صيغة منتهى الجموع"[3]: «اعلم ١١٩/ب
أن هذا الباب أصلُه مبنيٌّ على: أكالب وأراهط؛ لأنه قد جُمع مرّتين، فقيل: كَلْبٌ
وأكْلُبٌ وأكالب، فحصل فيه سببٌ متكرّرٌ، كما في "حُبْلى"، بل هو هنا أقوى؛
لأن "حُبْلى" لم يؤنَّث في اللفظ مرّتين، ونحو "مساجد" و"مسائر" محمولٌ على:
أكالب؛ لمشابهته له في الوزن، وأنه جمع مثلُه، ولا يُجْمَع مرةً أخرى، كما في
كذلك.

وكذا مثال "مفاعيل"، أصلُه: أناعيم، في: أنعام، و: أعاريب، في: أعراب،
لأنه جُمع مرّتين، ونحو "مفاتيح" و"مصابيح"؛ للمشابهة المذكورة.

وإذا جاز إجراءُ "فَعْلان فَعْلى" مجرى ما فيه ألفُ التأنيث، لمشابهةٍ بينهما،
مع أن ذلك مذكّر؛ كان إجراءُ هذا مجرى ما هو بمعناه وموافقٌ له في الجمع أولى».

قولُهم[4] في هذا الجمع: شرطُه: التحرّزُ من الهاء، يجبُ أن يُزاد: وياءِ النسبة؛
ليخرج نحو: مَدائنيّ.

---

(١) الشعراء ٩٧، ٩٨.

(٢) مكررة في الأصل أول الورقة التالية.

(٣) المقتصد ٢/١٠٢٥، ١٠٢٦.

(٤) أورد المؤلف هذا في الحاشية يسار الورقة ١٢٠/أ.

وكأنهم اقتصروا على الهاء لوجهين:

أحدهما: للمضارعة التي بينها وبين ياء النسبة[1].

والثاني: أن النسبة إلى الجمع شاذّة.

[٣٨٦]

مسألة

التركيبُ المقتضي لمنع الصرف هو الموجِبُ لبناء الأول فقط، وذلك كـ:
بعلبك، ومعدي كرب؛ لأنه وجب بناءُ الأول لتنزّله منزلة الصدر من العجز، ولم
يجب فيه بناء الثاني؛ لعدم تضمّن الحرف، كما في: خمسة عشر.

[٣٨٧]

مسألة

"فُعَل" أقسام:

اسمٌ جنسٍ، كـ: صُرَد، و(نُكَس)[2]، كـ: غُرَف، ومصدرٌ، كـ: هُدًى،
وصفةٌ، كـ: حُطَم، وهذه الأربعة منصرفة.

وثبت معدولاً في الأعلام المذكَّرة، كـ: عُمَر، وزُفَر، / وزُحَل، وفي الصفة في ١٢٠/أ
باب "فُعَل" التفضيل في "أُخَر" خاصّةً، وفي ألفاظ التوكيد في "جُمَع" و"كُتَع"

---

(١) في أن كل واحدة منهما لفرق بين الواحد والجمع في مثل: تمرة وتمر، وزنجي وزنج. ينظر: الأصول ٢/٤٠٥.

(٢) في الأصل: «مكرر».

و"جُمَع" و"كُتَع"، والنظرُ فيها(١) مُشكِلٌ من وجهين(٢):

أحدهما: تحقيقُ ما هي (معدولة)(٣) عنه.

والثاني: تحقيقُ العلة الأخرى ما هي؟

فقيل: معدولةٌ عن "فُعْل"، كـ: حَمْراء وحُمْر.

ورُدَّ بأمرين:

أحدهما: أن "فُعْلًا" إنما يكونُ جمعًا لـ"فَعْلاء" الصفة، كـ: حمراء، و"جَمْعاء" ليس بصفة، بدليل: أجمع وأجمعون، و"أَفْعَل" الذي مؤنثه على "فَعْلاء" لا يُقال فيه: أفعلون.

الثاني: أن "فَعْلاء" إنما يكونُ قياسُها "فُعْلًا" في الألوان والعيوب.

ووجهٌ ثالثٌ: وهو أن ("فُعْلًا")(٤) في باب "فَعْلاء" لا يختصُّ بالمؤنث، ألا ترى أن "حُمْرًا" يقعُ على المذكر والمؤنث؟ فكان يلزمُ انطلاقُ "جُمَع" على المذكر والمؤنث؛ لأنه معدولٌ (عمَّا)(٥) هو مشتركٌ بينهما.

وقيل: عن "فَعَالَى"، كـ: صحراء وصَحَارَى.

ورُدَّ بأن "فَعْلاء" إنما يكونُ على "فَعَالَى" إذا لم يكنْ لها مذكرٌ، فأما إذا كان

---

(١) أي: في ألفاظ التوكيد المذكورة.

(٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣/٤٠-٤٩، وشرح الكافية الشافية ٣/١٤٧٥، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٢٧٨، وشرح الكافية للرضي ١/١٠٩، وارتشاف الضرب ٢/٨٦٨، والمساعد ٣/٣٥، والتصريح ٤/٢٥٦، والهمع ١/٨٧.

(٣) في الأصل: «معدوله»، وهو خطأ.

(٤) في الأصل: «فعل»، وهو خطأ.

(٥) في الأصل: «عمما»، وهو خطأ.

... أن يُنظر إلى (مذكَّره)(١)، فإن جُمِع بالواو والنون فإن مؤنثه يُجمع بالألف والتاء، والقياس: جَمْعاوات، وهي معدولةٌ عنه.

واختاره ابنُ مالكٍ(٢).

وأما العلة الثانية فهي التعريفُ:

فقيل: بالعَلَمية.

ورُدَّ بأن العَلَم إما عَلَمٌ شخصي، وهو الذي لا يصلحُ لغيره، أو عَلَمٌ جنسي، الذي لا يصلحُ لجنسٍ غيره، / وهذه ليست كذلك. ١٢٠/ب

قاله ابنُ مالكٍ في "شرح الكافية"(٣).

وليس بشيءٍ؛ لأنه قد يُقال: عَلَمٌ جنسي في المعاني لا في المرئيات، فيُبيِّن ثَمَّ يختصُّ بأشخاصٍ معينة.

وقيل: بالإضافة المنوية، فإن أصل "رأيتُ النساءَ جُمَعَ": رأيتُ النساءَ جُمَعَهُنَّ، كما يُقال: رأيتُهن كلَّهن، فحُذف الضميرُ؛ للعِلْم به، واستُغني بنية الإضافة، وصار "جُمَع" -لكونه معرفةً بغير (علامةٍ ملفوظٍ)(٤) بها- كأنه عَلَمٌ.

وقيل: العلة الثانية: الصفة.

وقد تقدَّم فسادُه.

ومما يُحسِّنه: أن "فُعَلًا" لم يَثبتْ عَدْلُه إلا في التعريف، وأن باب "جُمَع" لو

---

(١) في الأصل: «مذكره»، وهو خطأ.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/١٤٧٥.

(٣) ٣/١٤٧٥.

(٤) في الأصل: «علامه ملفوظه»، وهو خطأ.

كان من باب الصفةِ لم يَجُزْ: مررت بهم أجمعين؛ لأن الضمير لا يُوصَفُ، ولم يُجْرِ على المعرفة في: القومُ أجمعون؛ لأنه بتقدير الوصفِ.

وأما سِ فقال[1]: «وسألتُه -يعني: الخليلَ- عن "جُمَعَ" و"كُتَعَ"، فقال: هما معرفةٌ، بمنزلةِ: كلِّهم، وهما معدولتان عن جَمْعِ جَمْعَاءَ، و(جَمْعِ)[2] كَتْعَاءَ» هذا نصُّه.

فاقتضى كلامُه أنها ليست صفةً، وأنها معرفةٌ، وأنها معدولةٌ عن جَمْعِ جَمْعَاءَ وكَتْعَاءَ، ولم يُبَيِّنْه.

وقال بعضُهم: إن هذه صيغةٌ مرتَجلةٌ للجَمْع بمنزلته.

وهو الحقُّ إن شاء الله تعالى، وبه يُسْلَمُ من التعارُض[3].

[٣٨٨]

مسألة

قال ابنُ الأَنْبَارِيِّ[4]: «"أَحْمَرُ" / إذا سُمِّي به رجلٌ أحمرُ لم يَجُزْ صرفُه في ١٢٦/أ

(١) الكتاب ٣/٢٢٤.

(٢) في الأصل: «كتع»، وهو خطأ.

(٣) وجه التعارض أن ألفاظ التوكيد هذه من حيث إن مذكَّرها "أَفْعَل" ومؤنثها "فَعْلاء" قياسُها أن تُجمع على "فُعْل" كما يُجمع أَحْمَر وحمراء على حُمْرٍ، ومن حيث هي اسم لا صفة قياسُها أن تُجمع على "فَعَالَى"، كصحارى، فيُقال: جَمَاعَى وكَتَاعَى...، ومن حيث إن مذكرها يُجمع بالواو والنون قياسُها أن تُجمع على "فَعْلاوات"؛ لأن قياس كل ما جُمع مذكره بالواو والنون أن يُجمع مؤنثه بالألف والتاء. ولهذه الاعتبارات اختلف النحاة فيها. ينظر: الهمع ١/٩٠.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/٨٨٨، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/١٢٢٣، والمساعد ٣/٣٠، والهمع ١/١١٦. وابن الأنباري هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر البغدادي، إمام في اللغة والنحو، أخذ عن ثعلب، له: الزاهر، والأضداد، والمذكر والمؤنث، وغيرها، توفي سنة ٣٢٨. ينظر: نزهة الألباء ص ١٩٧، ومعجم الأدباء ٦/٢٦١٤، وإنباه الرواة ٣/٢٠١، وبغية الوعاة ١/٢١٢.

معرفةٍ ولا نكرةٍ؛ لأنه سُمِّي بنعته، فجَرَى الاسمُ مَجرى النعتِ في ذا المعنى، فإن سُمِّي الأسودُ أحمرَ، أو الأسودُ بأبيضَ جَرَى ذلك في النكرةِ دون المعرفةِ، لخلوص الاسمية له، وذهابِ معنى النعتِ عنه، وأنه في الباب بمنزلةِ: أحمدَ.

هذا قولُ الفَرَّاءِ[1]، وتفسيرُ أحمدَ بنِ يحيى[2]».

ع: هذا غيرُ قولِ أبي الحَسَنِ[3]، وغيرُ قولِ سِ[4]، ولا أرى الحقَّ سواه؛ لأن المُسمَّى ما لم يكنْ فيه معنى الصفةِ لا يمكنُ تَخيُّلُها فيه، ولا تَلَمُّحُها.

وقال ابنُ الأَنْبَارِيِّ[5]: «مَنْ زَعَم أن "مِصْرَ" تُجرى وهي معرفةٌ كما تُجرى "هندٌ" فقد أخطأ؛ لأن "هندًا" تَتَرَدَّدُ على جماعةٍ من النساء، فيُخفِّفُها التردُّدُ والتنقُّلُ، فتُجرَى لذلك، مع قلةِ حروفِها، وكذلك "دَعْدٌ" و"جُمْلٌ" وشِبْهُهن، فأما "مِصْرُ" و"حَلَبُ" و"فَيْدُ"[6] وشِبْهُهن من أسماء البلادِ فإنهن لا يُنقَلن، ولا يُسمَّى بهن غيرُهن، فثَقُل التعريفُ والتأنيثُ بلزومهما، فلا يجرين[7] للعلتين[8]».

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/٨٨٨، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/١٢٢٣، والمساعد ٣/٣٠، والهمع ١/١١٦.

(٢) هو ثعلب، ولم أقف على كلامه.

(٣) أنه مصروف. ينظر: المقتضب ٣/٣١٢، وما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص ١٢.

(٤) أنه غير مصروف. ينظر: الكتاب ٣/١٩٣، ١٩٨.

(٥) لم أقف على كلامه هذا، وله كلام نحوه في المذكر والمؤنث ١/١١٤، ٢/٣٣. وينظر: معاني القرآن للفراء ١/٤٢، ٤٣.

(٦) بلدة جنوب حائل، كان يمر بها طريق حاج العراق، وكان لها حمًى. ينظر: معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية لعاتق البلادي ص ٢٣٩، ٢٤٠.

(٧) هاهنا في الأصل: «للد»، ولعلها أول الكلمة التالية، أعاد المؤلف كتابتها، ولم يضرب عليها.

(٨) هاهنا في الأصل: «لمـــدنا»، ولم أعرفها.

[٣٨٩]

مسألة

اختُلف في "سكرانَ"؛ ما المانعُ له من الصرف؟ وكذلك في "عثمانَ"، بعد الاتفاقِ على أن الزيادتين مانعتان، ولكن اختُلف[1]: هل هما مُستقلان بالمنع أو لا؟

فقيل: إنهما مستقلان بالمنع؛ لأنهما أشبَها زيادتي "حمراءَ"، وهما / مستقلان ١٢١/ب
بالمنع، فعلى هذا: الصفةُ في "سكرانَ" كالصفة في "حمراءَ"، لا تأثيرَ لها، بدليل زوالِها في "صحراءَ"، مع بقاءِ منعِ الصرفِ، والعَلَميةُ في "عثمانَ"، كالعَلَمية في "حمراءَ" -لو سُمِّيت به مذكَّرًا- في أنها لا اعتدادَ بها.

فإن قلتَ: لو صحَّ هذا القولُ لوَجَب منعُ صرفِ كلِّ ما فيه ألفٌ ونونٌ (مزيدتان)[2]، سواءٌ كان عَلَمًا أو صفةً أو جنسًا، وفي بطلانِ ذلك ما يَدفعُ هذا القولَ رأسًا.

قلتُ: إنما امتنع في نحو "سَعْدانَ" على هذا القولِ؛ لأجل إمكانِ لحاقِ التاءِ له، فإنه يجوزُ أن تقول: سَعْدانةٌ، فاشتراطُ العَلَميةِ في نحو "عثمانَ" إنما كان ليَعصِمَ من الهاء، لا لأنه مُعتبَرٌ؛ ألا تَرى أنك (تشترطُ)[3] في الصفة وجودَ "فَعْلى"، أو

(١) ينظر: الكتاب ٣/٢١٥، ٢١٦، والمقتضب ٣/٣٣٥، والأصول ٢/٨٥، والمقتصد ٢/٩٦٥، ٩٩٧، واللباب للعكبري ١/٥٠٢، ٥٠٣، وشرح الكافية الشافية ٣/١٤٣٨-١٤٤١، ومغني اللبيب ص ٨٥٧.

(٢) في الأصل: «مزيدتين»، وهو خطأ.

(٣) في الأصل: «يشترط»، وهو خطأ.

فعلاة "فَعْلانَة"، وليس شيءٌ منهما مانعًا من الصرف بإجماعٍ، إنما هو (مشترطٌ)[1] منع الصرفِ؟

وقيل: المانعُ في "سكرانَ" الصفةُ والزيادةُ، وفي "عثمانَ" العَلَميةُ والزيادةُ.

وهذا الذي تَداوله الناسُ، ويَظنُّونه القولَ المنصورَ، ورأيتُ ابنَ الخبّازِ نقل في "شرحِ الدُّرَّة" هذا القولَ عن الكوفيين، ونَقَل الأولَ عن البصريين، إلا أنه إنما نقله في الصفة فقط، ولا فرقَ، فقال ما نصُّه[2]: «قال البصريون[3]: الألفُ والنونُ في آخر "سكرانَ" / يُشبهان ألفَي التأنيثِ في "حمراءَ"، من حيثُ إنهما زيادتان ١٢٢/أ
زِيدَتا معًا، وجيءَ بهما بعد سلامةِ (الصدرِ)[4] واستيفاءِ الأصولِ، وقال الكوفيون[5]: لا يَنصرفُ "سكرانُ" للوصفِ والألفِ والنونِ.

و"فَعْلانُ" الذي ليس مؤنثُه "فَعْلَى"، كـ: سَيْفان، وما كان اسمًا من "فَعْلانَ"، كـ: سَعْدانَ، وما كان على غيرِ هذا الوزنِ، نحوُ: عِمْرانَ، وعُثْمانَ، كلٌّ لا ينصرفُ في المعرفة؛ تشبيهًا له بـ"فَعْلانَ فَعْلَى"؛ لأنه جَرَى مَجراه في منعِ الزيادةِ عليه بالتعريف» انتهى كلامُ أحمدَ ابنِ الخبّازِ في هذا الفصلِ في "شرحِ الدُّرَّة"، والحمدُ لله.

وقال ابنُ عُصْفُورٍ في "شرحِ الجُمَلِ" في "سكرانَ" ونحوِه[6]: «امتنع الصرفُ؛

(١) في الأصل: «مشرط»، وهو خطأ.

(٢) ٢٩/ب.

(٣) ينظر: الكتاب ٣/٢١٥، ٢١٦، والمقتضب ٣/٣٣٥، والأصول ٢/٨٥.

(٤) في الأصل: «المصدر»، وهو خطأ.

(٥) ينظر: مغني اللبيب ص ٨٥٧، وائتلاف النصرة ص ١٠١.

(٦) ٢/٢١٦.

لزيادة الألف والنون والصفة عند بعضهم»، وقال: «"عثمانُ" امتنع الصرفُ؛ لزيادة الألف والنون والتعريف عند بعضهم»، ثم قال بعدُ[1]: «وزعم بعضهم أن الاسم العَلَم الذي في آخره ألفٌ ونونٌ زائدتان امتنع الصرفُ فيه؛ لشبه الألف والنون بألفي التأنيث»، ثم قال: «وكذلك زعم أن الصفة التي في آخرها ألفٌ ونونٌ زائدتان، ومؤنثها "فَعْلَى"، إنما امتنع الصرفُ؛ لشبه الألف والنون أيضًا بألفي التأنيث»، / ثم قال: «وهذا هو الصحيح، إذ لو كان مجردُ الزيادة يمنع الصرفَ لوجب أن يمتنع مثل: ("سَيْفان")[2] للصفة والزيادة، ولو كان "عثمانُ" يمنع الصرفُ فيه للتعريف والزيادة لوجب أن ينصرف "سكرانُ"؛ إذ لا تعريفَ فيه» ١٢٢/ب

انتهى بنصّه.

وعبارته في ذلك: «وبعضهم ... وبعضهم»[3] كما كَتَبْتُ عنه، وقد نَصَرَ مذهبَ مَنْ يرى أن المانع الشَّبَهُ، كما ترى.

[٣٩٠]

مسألة

قال ابنُ الخبّاز[4]: «لم أرَ أحدًا يدري معنى قول النحاة: إن "أُخَرَ" معدولٌ، ولقد كشفه أبو سعيد، فقال[5]: "أُخَرُ" جَمْعُ "أُخْرَى" مؤنثِ "آخَر"، وحقُّها أن

(١) ٢١٧/٢.

(٢) في الأصل: «سيفان»، وهو خطأ.

(٣) على الكلمتين في الأصل تضبيب، وهو رأس صاد صغيرة، للدلالة على أن الكلمة في الأصل المنقول منه جاءت هكذا. ينظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٩٢.

(٤) توجيه اللمع ص ٤٢٣، ٤٢٤.

(٥) شرح الكتاب ٤٩١/٣ بمعناه.

تُستعمل بـ"أل"، أو بالإضافة، فيقال: أُخَرُهنّ، و: الأُخَر، كما يقال: الكُبَرُهنّ، و: الكُبَر، فتركُ ذلك، فمعنى العدل: أنها عُدِل بها عن طريقة استعمال أمثالها»

قال أحمد: وقولُ ابن جني[1]: المعدولُ عن "آخَرَ مِنْ كذا" يشذُّ إليه، إلا أن فيه غلطًا؛ لأن المعدول عن "آخر مِنْ" إنما هو "آخَر" في "برجلٍ آخَرَ"، لا "أُخَر"

الذي كلامُه فيها».

[٣٩١]

مسألة[2]

وإنما تلحق الجمعَ تاءُ الصرف، وهذه التاء على خمسة أقسام:

أحدها: أن تكون للتعويض من ياء "مَفاعيل"، كـ: زنادِقة. / ١٢٣/أ

والثاني: أن تكون لتوكيد التأنيث، نحو: صَياقِلة[3]؛ لأن الجمع مؤنث، والتاء مؤكِّدة، كما في "بلدة"[4].

والثالث: أن تكون عوضًا من ياء النَّسَب، كـ: مَشابِعة[5] في (جمع)[6]

(١) اللمع ص ٢١٩.

(٢) من توجيه اللمع لابن الخباز ص ٤٢٥.

(٣) جمع صَيْقَل، وهو من صناعته صَقْل السيوف وجلاؤها. ينظر: اللسان ١١/٣٨٠ (ص ق ل)، وتاج العروس ٢٩/٣١٧ (ص ق ل).

(٤) الكلمة "بلد" يصح تأنيثها قبل دخول التاء. ينظر: الأصول ٢/٤٠٨، والمصباح المنير ص ٦٤ (ب ل د).

(٥) جمع مِشْمَعيّ، وهم قوم من العرب يُنسبون إلى جدٍّ لهم اسمه: مِشْمَع. ينظر: اللسان ٨/١٦٨ (ش م ع)، وتاج العروس ٢١/٢٧٧ (ش م ع).

(٦) في الأصل: «جمع»، وهو خطأ.

يستعمل.

الرابع: أن تكون للتعريب، كـ: موازجة جمع موزج، وهو الخف بالفارسية، وأصله: موزه، ومنه قولهم: سر موزه، يعنون: رأس الخف[1]، و: كيالجة جمع كيلجة، لمكيال خاص[2].

والخامس: أن تكون للنسب والعجمة، كـ: سبابجة، قوم يبذرقون[3] المراكب في البحر.

وإنما انصرف كل ذلك؛ لشبهه بالآحاد، نحو: الكراهية والعلانية -وهو الحمار الغليظ-، ورفاهية[4].

[٣٩٢]

مسألة

غلط القرطبي[4] فأعرب في سورة النساء[5]: ﴿مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾[6] حالًا

(١) ينظر: المعرب للجواليقي ص ٣١٦، والألفاظ الفارسية المعربة ص ٤٤٥.

(٢) أي: يصفونها بالشدة: الخفارة والحراس. ينظر: اللسان ١٠/١٤ (ب ذ ر ق)، وتاج العروس ٣٦/٢٥ (ب ذ ر ق).

(٣) هي حلواء تصنع من صحين رقيق، تحشى في الزيت وتقلى، ثم تعقد بالدبس. ينظر: تاج العروس ٢٤/٣ (ز ل ب)، والمعجم الوسيط ٣٩٧/١.

(٤) هو محمد بن أحمد أبو عبدالله الأنصاري، أحد أئمة التفسير والفقه، له: الجامع لأحكام القرآن والتذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة وغيرها، توفي سنة ٦٧١. ينظر: طبقات المفسرين للسيوطي ص ٩٢.

(٥) الجامع لأحكام القرآن ٥/٢٠.

(٦) النساء ٣.

أيضًا، وبعده[1] لا تقع إلا حالًا، أو خبرًا، أو صفة. والطرق، فقال[2]: وهي معارف، كـ: عشرة؛ لأنها تقع حالًا وصفة.

[٣٩٣]

مسألة

قيل: لمَ صُرف "الربع"، وقد اجتمع فيه الوزن والتأنيث؟

أجيب: بأنه جارٍ مجرى "يقتتل"[3]؛ لأنه مُعرَّضٌ لدخول الهاء.

قلت له[4]: "الربع" مؤنثٌ بغير علامة، وأنت لو نزعت الهاء من "الربعة" لكان الاسم مذكرًا، مهما مذكرًا، ولهذا قال أصحابنا[5] في رجل سمّيته "ثلاثًا": لا

١٢٣/ب يصرفه؛ لأنه جارٍ مجرى "عناق" في تأنيثه، هذا إذا كان / "ثلاث" من قولك: ثلاث نسوة، وأما إذا نزعت الهاء من "ثلاثة"، فسمّيت به رجلًا، فإنك تصرفه، فكيف جاز أن تلحق "أربعة" بـ"يقتتل"، وليست "أربعة" تأنيث "الربع"، وليس يقتلة تأنيث "يقتتل"؟

[٣٩٤]

مسألة

(١) أي: مثنى وثلاث ورباع.

(٢) جامع البيان ٥٧٩/٣ بمعناه.

(٣) اليقتتل: أحمل السحب المختصر للمشرع على العمل، والأنثى: يقتلة. ينظر: اللسان ٤٣٦/١١ (ع ت ل)، وتاج العروس ٥٨/٣٠، ٥٩ (ع ت ل).

(٤) كذا في الأصل، ولعله مما نقله ابن هشام عن غيره، ولم أقف على مصدر هذه القطعة.

(٥) ينظر: الكتاب ٢٣٦/٣، والمقتضب ١٥٧/٩، والأصول ٨٨/٢.

"يَهُودُ" اسمَ قبيلةٍ إذا سُمِّي به مذكرٌ، ثم نُكِّر، قيل: ينصرفُ[1].

فإن قلتَ: فإن فيه التأنيثَ والوزنَ.

فقال[2]: إنه لا يفيدُ التأنيثَ إلا مع المعرفةِ، فإذا نُكِّر بَطَل التأنيثُ.

[٣٩٥]

مسألة

ذكَر الحَرِيريُّ في "المَقَاماتِ"[3] في "سِرْوَالٍ" قولين:

أحدهما: أنه مفردٌ، جمعُه: سَرَاوِيلاتٌ.

والثاني: أنه جمعُ سِرْوَالٍ وسَرَاوِيل، ك: شِمْلَالٍ وشَمَالِيلَ.

ع: والذي يقولُه النحويون: إنه جمعُ سِرْوَالةٍ، تقديرًا[4].

[٣٩٦]

مسألة

"أَحْمَرُ" يُصغَّرُ على: أُحَيمِرُ، ولا ينصرفُ، و("مَثْنَى")[5] و"مَثْلَثُ" يُصغَّران، ويُصرَفان.

(١) وقيل: لا ينصرف. ينظر: الكتاب ٢٥٤/٣، والأصول ١٠١/٢، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١٢٠/٢.

(٢) كذا في الأصل، ولعله مما نقله ابن هشام عن غيره، ولم أقف على مصدر هذه المحاورة.

(٣) ص ١٨٥.

(٤) ينظر: المقتضب ٣٤٥/٣، ٣٤٦، واللباب للعكبري ٥٠٤/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٤/١، وشرح الكافية الشافية ١٥٠١/٣.

(٥) في الأصل: «معنى»، وهو خطأ.

والفرقُ: أن الأول لم يَزُلْ بتصغيره ما امتنع صرفُه لأجله، وهو وزنُ الفعلِ؛ ألا تراه على وزنِ: يا ما أُخَيْسِنَه، و: يا ما أُمَيْلِحَه؟ بخلاف الآخرَيْنِ؛ فإن (تصغيرهما)[1] أزال صيغتَهما المعدولةَ. / ١٢٤/أ

[٣٩٧]

مسألة

"أَجْمَعُ" له ثلاثُ حالاتٍ:

التأكيدُ، وصرفُه ممتنعٌ؛ للتعريف بنيَّة الإضافةِ والوزنِ.

والعَلَميةُ بالتسمية به، وصرفُه ممتنعٌ أيضًا؛ للوزن والعَلَميةِ.

والتنكيرُ بعد العَلَميةِ، وهو مصروفٌ بإجماعٍ.

ولم يختلفوا فيه كما اختلفوا في "أَحْمَرَ" المنكَّرِ بعد العَلَميةِ[2]؛ لأنه لا صفةَ له أصليةً نَرجِعُ إليه.

هذا قولُ أبي عليٍّ في "الإيضاحِ"[3].

قلتُ: وقياسُ قولِ ابنِ الحاجبِ في "أَماليه"[4] وقولِ غيرِه: إن مانعه في حالة التأكيدِ: الوصفُ والوزنُ؛ ألا تعودَ إليه الصفةُ[5] بإجماعٍ، فلا يجري فيه خلافٌ؛ لأنه صفةٌ مقيَّدةٌ بحالةِ استعمالِه مؤكِّدًا.

(١) في الأصل: «تصغيرها»، وهو خطأ.

(٢) تنظر المسألة ٣٨٨.

(٣) ص ٢٢٩.

(٤) ٨٠٩/٢.

(٥) أي: بعد التنكير.

[٣٩٨]

مسألة

هل يُقالُ: ادخُلوا واحدًا واحدًا، و: اثنين اثنين؟

الجوابُ: قال الحَريريُّ[1]: «لا يجوزُ؛ لأن العرب عَدَلَتْ عنه إلى غيره، فإنما يُقالُ: أُحادَ، ومَثْنى».

[٣٩٩]

مسألة

إن قيل: كيف جاء: «أُولاهنَّ بالتراب»، و«أُخراهنَّ بالتراب»[2]، وذلك متناقضٌ؟

قلتُ: قال الشيخُ تقيُّ الدينِ في "شرحِ الإِلْمَامِ"[3]: «الذي يَفهمُ الناسُ من هذا: أن المراد بـ"الأُولى" المبتدأةُ، وبـ"الأُخرى" المختتَمُ بها، وفيه نظرٌ؛ لأن "الأُخرى" تأنيثُ "آخَرَ"، بفتح الخاءِ، وذلك لا يدلُّ إلا على المغايَرة، لا على الانتهاء.

قال / ابنُ مالكٍ[4]: الفرقُ بين "آخِرَةٍ" و"أُخرَى": أن التي هي أنثى "آخَرَ" ١٢٤/ب

(١) درة الغواص ص ١٧٥.

(٢) بعض حديثٍ أخرجه مسلم ٢٧٩، وتمامه: «طُهُورُ إناءِ أحدِكم إذا وَلَغ فيه الكلبُ أن يغسِلَه سبعَ مراتٍ أُولاهن بالتراب»، وفي روايةٍ للترمذي ٩١: «أُولاهن، أو: أُخراهن بالتراب».

(٣) ١/٣٥٧-٣٥٩.

(٤) شرح الكافية الشافية ٣/١٤٤٨، ١٤٤٩.

لا (تدلُّ)[1] على انتهاءٍ، كما لا يدلُّ عليه مذكَّرُها، فلذلك يُعطَفُ عليها مثلُها من صنفٍ واحدٍ، كقولك: عندي رجلٌ وآخَرُ وآخَرُ، وعندي امرأةٌ وأُخرى وأُخرى، وليس كذلك "آخِرةٌ"، بل (تدلُّ)[2] على الانتهاء، كما يدلُّ عليه مذكَّرُها، ولذلك لا يُعطَفُ عليها مثلُها من صنفٍ واحدٍ[3].

قال الشيخُ ابنُ الحاجبِ[4]: لا يُقالُ: العشرُ الأُخَرُ؛ لأن "الأُخَرَ" جمعُ "أُخرى"، و"أُخرى" تأنيثُ "آخَرَ"، ومدلولُه: وصفٌ لمُغايرٍ تقدَّم ذكرُه، حتى صار معناه: أحدَ الشيئين، ولا يُفهَمُ من ذلك كونُه متأخرًا وجودًا، ومِنْ ثَمَّ قالوا: ربيعٌ الآخِرُ، و: جُمادى الآخِرةُ، ولم يقولوا: الآخَرُ، و: الأُخرى؛ لعِلْمهم بانتفاء دلالةِ ذلك على مقصودهم؛ لأن مقصودهم التأخُّرُ الوجوديُّ».

[٤٠٠]

مسألة

قال ابنُ الحاجِبِ[5]: «والعَدْلُ: خروجُه عن صيغته الأصليةِ».

فيه أمران:

أحدهما: أنه كان / الصوابُ أن يُقال: خروجُه عن استعماله الأصليِّ؛ وإلا ١٢٥/أ

(١) في الأصل: «يدل»، وهو خطأ.

(٢) في الأصل: «يدل»، وهو خطأ.

(٣) بعده في الأصل بياض مقداره نصف سطر، وتمامه في "شرح الإلمام" -ولم أجده في شرح الكافية الشافية-: «فلا يُقالُ: جاء زيدٌ أوّلُ، وعمرٌو آخِرٌ، ورجلٌ آخِرٌ».

(٤) نحوه في الأمالي ١/١١٦، والإيضاح في شرح المفصل ١/٥٤٥ (ط. العليلي) ١/٥٢١ (ط. دار الدين).

(٥) الكافية (١/١٠٢ مع شرح الرضي).

وَرَد عليه نحوُ: أُخَرَ؛ فإنه رأى(١) أنها معدولةٌ عن "الأُخَر"، و: سَحَرَ؛ فإنها معدولةٌ عن "السَّحَر"، فليس ذلك عَدْلًا عن الصيغة، وإنما هو عَدْلٌ عن استعمال الكلمةِ على ذلك الاستعمالِ الخاصِّ.

و(الثاني)(٢): لا بُدَّ أن يُقال: مع بقاءِ المعنى الأصليِّ؛ وإلا وَرَد نحوُ: ضَرَّابٍ وقَتَّالٍ وجَرِيحٍ؛ وإلا فيلزمُه: إما أن تكون معدولةً، ولم يلزمْ صرفُها، فيلزمُ ترجيحُ أحدِ المتساويين على الآخر، أو أن (تكون)(٣) غيرَ معدولةٍ، وأن الحدَّ تناوَلها، فقد دَخَل في الحدِّ ما ليس منه.

واعْلَمْ أن نحو: قَتِيلٍ، لا أجدُ عن وجوده مَهْرَبًا؛ لأني -وإن قلتُ: مع بقاءِ المعنى الأصليِّ- فذلك موجودٌ في: قَتِيلٍ، ولا يُجابُ عنه بما أُجيبَ في "جَرِيحٍ"؛ لأن الجَرْحَ يَقِلُّ ويكثرُ، ويصغرُ ويعظُمُ، والقتلَ لا يتفاوتُ، فلا يمكنُ دعوى فرقٍ بين: قَتِيلٍ ومقتولٍ.

[٤٠١]

مسألة

اعْلَمْ أن حقيقة: "عَدَلْتُ عن هذا إلى هذا" أنك اطَّرحتَ المعدولَ عنه، ولم تلتفتْ إليه أَلبتَّةَ، ولم تستعملْه، ألا تَرَى أنهم لم يستعملوا في: "أُخَرَ" ما هو الأصلُ؟ وكذا في: "مَفْعَلَ" و"فُعَالَ"، وكذا حين قالوا: عُمَرُ، / في العَلَمية، اطَّرحوا ١٢٥ب
ما كان قياسُه أن يكون، وهو: عامرٌ، ولم يَلْوُوا عليه، ولا بُدَّ من مراعاة هذا؛ وإلا

(١) أي: ابن الحاجب، كما في الأمالي ٢/٨٦١، ٨٦٢.

(٢) في الأصل: «المثال»، وهو خطأ.

(٣) في الأصل: «يكون»، وهو خطأ.

وَرَد أمورٌ كثيرةٌ.

ولَمَّا غَفَل عن هذا بَدْرُ الدِّين(١) وغيرُه أَوْرَدوا -اعتراضًا- أبنيةَ المبالغةِ، وقالوا: هلَّا مُنِعتِ الصرفَ (للعدل)(٢) والصفةِ؟

وأجابوا: بأن حقيقة العدلِ ألا (يُعتَبر)(٣) المعنى الأصليُّ.

ثم أَوْرَدوا: جَرِيحًا، وقَتِيلًا؛ فإنهما عُدِلا عن "مفعولٍ"، والمعنى باقٍ، ولم يمنعوا الصرف.

وأجابوا: بمَنْعِ اتِّحادِ المعنى، وأن معناهما ونحوَهما المبالغةُ في أمر الحدَثِ، فلا يُقالُ: "جَرِيحٌ" لمن جُرِح في أُنْمُلته بمُدْيةٍ، بل لمَنْ أُثْخِن بالجراح.

وأقولُ: يَرِدُ على هؤلاء المتمحِّلين: قَتِيلٌ، و: ذَبِيحٌ.

[٤٠٢]

مسألة

لا يجوزُ في:

أنـــا ابـــنُ خـــلَا(٤) ... ...

(١) شرح الألفية ص ٥٠٦.

(٢) في الأصل: «العدل»، وهو خطأ.

(٣) في الأصل: «يتعبر»، وهو خطأ.

(٤) بعض بيتٍ من الوافر، لسُحيم بن وَثِيل اليَرْبُوعي، وتمامه:

أنـــا ابـــنُ خـــلَا وطَـــلَّاعُ الثَّنايـــا ... مـــتى أَضَـــعِ العِمامـــةَ تعرِفـــوني

ينظر: الكتاب ٢٠٧/٣، وشرح الكافية الشافية ١٤٦٧/٣، ومغني اللبيب ص ٢١٢، ٨١٧، وشرح أبياته ٦/٤، والخزانة ٢٥٥/١.

عنز الحكاية[١]؛ لأنه مدحٌ، والأعلامُ لا مدحَ فيها ولا ذمَّ، إنما ذلك في الصفات، وهذه الجملُ بمنزلة الصفاتِ؛ لأنها بمعنى "الذي"، فكأنه قال: أنا ابنُ الذي جلا، وكذا: تأبَّطَ شرًّا، في معنى: الذي تأبَّطَ شرًّا.

[٤٠٣]

مسألة[٢]

«الجموعُ ثلاثةُ أقسامٍ: عامٌّ، ومتوسِّطٌ، وخاصٌّ: /

فالعامُّ: التكسيرُ؛ لأنه يكونُ في ذوي العِلْمِ وغيرِهم، في أسمائهم وفي ١٢٦
صفاتهم، ك: زيدٍ وزيودٍ، وكريمٍ وكرامٍ، وفرسٍ وأفراسٍ».

غ: وفي المذكر والمؤنثِ، ك: هنودٍ، وزيانبَ. انتهى[٣].

«والمتوسِّطُ: جمعُ التأنيثِ المصحَّحُ؛ لأنه في المؤنث من ذوات العِلْمِ وغيرِهن، من الأسماء والصفاتِ، ك: هندٍ وهنداتٍ، وخَدْلةٍ وخَدْلاتٍ، وشجرةٍ وشجراتٍ، وصَعْبةٍ وصَعْباتٍ، ولا يكونُ في المذكر.

فأما قولُه سبحانه: ﴿فِيٓ أَيَّامٖ مَّعۡدُودَٰتٖ﴾[٤]؛ فإنه جمعٌ لـ"معدودةٍ"، على جَعْلِ الأيامِ طوائفَ، وكذلك: ﴿فِيٓ أَيَّامٖ مَّعۡلُومَٰتٍ﴾[٥].

والخاصُّ: الجمعُ بالواوِ والنونِ».

(١) أي: لا يكون "جلا" علمًا مفردًا، ولكنه جملة فعلية محكية.

(٢) من توجيه اللمع لابن الخباز ص ٤٤٧.

(٣) أي: انتهى تعليق ابنِ هشامٍ على الكلام السابق.

(٤) البقرة ٢٠٣.

(٥) الحج ٢٨.

[٤٠٤]

مسألة

«مِنْ إطلاق الجمعِ بالألف والتاءِ على الكثير: ﴿وَهُمۡ فِي ٱلۡغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ﴾[١]، وعلى القليل: ﴿مِن وَرَآءِ ٱلۡحُجُرَٰتِ﴾[٢]؛ لأن المراد: (حُجَرُ)[٣] نسائِه عليه السلامُ» انتهى.

ابنُ الخبَّازِ[٤]:

«قال بعضُ النحاةِ: إذا فَتَحتَ فقُلْ: غُرَفاتٌ، فهو جمعُ غُرَفٍ، و"غُرَفٌ" جمعُ غُرْفَةٍ، وهذا (بعيدٌ)[٥]؛ لأن "غُرَفًا" جمعُ غُرْفَةٍ، والجمعُ بالألف والتاءِ جمعُ قِلَّةٍ».

غ: كأنه يمنعُه؛ لأن "فُعْلةً" و("فُعَلًا")[٦] من باب جمعِ الكثرةِ، فلا يُجمعُ جمعَ قِلَّةٍ[٧].

(١) سبأ ٣٧

(٢) الحجرات ٤.

(٣) في الأصل: «حجرة»، وهو خطأ.

(٤) توجيه اللمع ص ٤٧٠.

(٥) في الأصل: «يفيد»، وهو خطأ.

(٦) في الأصل: «فعل»، وهو خطأ.

(٧) اختُلف في جمع الكثرة هل جمعه قياسي أو سماعي؟ فمذهب سيبويه أنه سماعي، سواء جُمع جمعَ تكسير أو تصحيح، قال في الكتاب ٦١٩/٣: «واعلم أنه ليس كل جمع يجمع»، ومذهب المبرد والرماني أنه إذا اختلفت أنواعه جمع، وأجاز ابن مالك جمع الجمع مطلقًا إلا ما كان على وزن "مفاعل" أو "مفاعيل". ينظر: شرح الكافية الشافية ١٨٨٨/٤، ١٨٨٩، وشرح الشافية للرضي ٢٠٨/٢-٢١٠، وارتشاف الضرب ٤٧٣/١، ٤٧٤، والمساعد ٤٨٦/٣، والهمع ١٢٣/٦، ١٢٤،

ولِيُنظَرْ في: أيَامِنُونَ[١]، و: «صَوَاحِبَاتُ يُوسُفَ»[٢]، والحقُّ الجوازُ؛ لأنكَ / ١٢٦/ب
تريدُ أن هذا الجمعَ معكَ قليلٌ من مجموعِه، لا من آحادِه، فلا تناقُضَ.

[٤٠٥]

مسألة

اختلف كلامُ النحاةِ[٣] في "عَلَى" و"إِلَى" لو سمَّيتَ (بهما)[٤]، ثم ثنَّيتَ، وهو مبنيٌّ على مسألةٍ، وهي أن ألفَ الثلاثيِّ المجهولةَ التي لم تُمَلْ، هل تُحمَلُ على الياء أو على الواو؟

المشهورُ عند النحاةِ: الحملُ على الواو، ولهذا يقولون في التثنية: إن ما جُهل أصلُه ولم يُمَلْ يُحملُ على الواو.

وعند العَبْديِّ[٥] وجماعةٍ: الحملُ على الياء، حكَاه عنه ابنُ عُصْفُورٍ في "شرحِ الأبياتِ"[٦].

---

(١) جمع "أيامِن" بالواو والنون، و"أيامِن" جمعُ "أيْمَن".

(٢) بعض حديثٍ أخرجه النسائي ٨٣٣، وابن ماجه ١٢٣٢، وتمامه: «إنكنَّ لأنتنَّ صَوَاحِبَاتُ يُوسُفَ»، وهو في البخاري ٦٦٤، ٦٧٨، ٦٧٩، ومسلم ٤١٨، ٤٢٠ بلفظ: «صواحب».

(٣) ينظر: الكتاب ٣٨٦/٣، والمقتضب ٤٠/٣، والخصائص ٢٧٦/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٩١/١، وشرح الشافية للرضي ٢٦/٣.

(٤) في الأصل: «بما»، وهو خطأ.

(٥) هو أحمد بن بكر بن بقية، أبو طالب العبدي، إمام في النحو، أخذ عن السيرافي والرماني والفارسي، له: شرح الإيضاح، توفي سنة ٤٠٦. ينظر: نزهة الألباء ص ٢٤٦، ومعجم الأدباء ٢٠٤/١، وإنباه الرواة ٣٨٦/٢، وبغية الوعاة ٢٩٨/١.

(٦) هو شرح أبيات الإيضاح، ولم أقف على ما يفيد أنه موجود.

قلتُ: فمَنْ قال: يُثَنَّى نحوُ: "عَلَى" بالياء، يُمكنُ أن يكونَ من أهل هذا المذهب، أو من الذين نظَروا إلى صيرورة ألفِها ياءً مع المضمر، مثلَ الإمالةِ في نحو: "حُبْلَى" في التقريبِ من الياء، بل هذا أشدُّ؛ لأنهم جعَلوها (عينَ)[١] الياء.

[٤٠٦]

مسألة

الذي عندي في النَّسَبِ إلى "كِلْتَا" أنه ينبغي أن يُقال: كِلَوِيٌّ[٢]، وذلك أن التحقيق أن "كِلْتَا" في الأصل: كِلَا، ثم أُريد أن (تُخَصَّ)[٣] المؤنثُ بصيغةٍ، فسُكِّنَتِ اللامُ المحائيةُ التي هي العينُ؛ لترجعَ الألفُ إلى أصلها من الواو، ثم أُبدلتِ الواوُ تاءً، كما في: أُخْتٍ وبِنْتٍ، ثم زادوا ألفًا للتأنيث، ففيه ما في "أُخْتٍ" من الصيغة، وما في "حُبْلَى" من الألف، ونظيرُه قولُهم: أَحَدٌ، في المذكر، و: إِحْدَى، في المؤنث، فغيَّروا الصيغةَ، وزادوا حرفَ التأنيثِ، مثلُه في: / ذِكْرَى، وأنت ١٢٧/أ
في "أُخْتٍ" تقولُ: أَخَوِيٌّ، تُزيلُ الصيغةَ، فإذا أزَلْتَها هنا بَقِيتِ الألفُ رابعةً، وثانيها متحركٌ، فتحذِفُ الحرفَ، كما في: جَمَزَى، فتقولُ: كِلَوِيٌّ.

ويجوزُ عندي: كِلْتَوِيٌّ، و: كِلْتَاوِيٌّ، على أن تُجريَها مُجرى "حُبْلَى"، حيثُ تقولُ: حُبْلِيٌّ، و: حُبْلَاوِيٌّ، وهذا أَوْجَهُ عندي؛ لأن التاء ينبغي أن تُجعَل

---

(١) في الأصل: «غير»، وهو خطأ.

(٢) هذا مذهب سيبويه، ووزن "كلتا" عنده: فِعْلَى، ومذهب الجرمي: كِلْتَوِيٌّ، ووزن "كلتا" عنده "فِعْتَل". ينظر: الكتاب ٣٦٣/٣، وشرح الكتاب للسيرافي ١١٧/٤، والأصول ٧٧/٣، ٧٨، واللباب للعكبري ٣٣٨/٢، ٣٣٩، وشرح الشافية للرضي ٧٠/٢، وينظر: اللسان ٢٢٧/١٥ (ك ل ا)، وتاج العروس ٤١٤/٣٩، ٤١٥ (ك ل و).

(٣) في الأصل: «تخص»، وهو خطأ.

(كالتاء)(١) في: كَيْتَ وذَيْتَ، لا معنى للتأنيث فيها، وكذلك الصيغةُ التي [هي](٢) كسرةُ كافِ "كِلْتَا" هي كسرةُ كافِ "كِلَا"، بخلاف كسرةِ باءِ "بِنْتٍ"، وضمةِ همزةِ "أُختٍ"، فالصيغةُ ليست للتأنيث، وإلا كان كاجتماع علامتَيْ تأنيثٍ.

فهذا الأخيرُ عندي الحقُّ، والأولُ قد يُقَالُ.

[٤٠٧]

مسألة

قال ابنُ الخَشَّابِ(٣): «ظَنَّ الحَرِيرِيُّ(٤) أن "الخُلَاصَةَ" خالصُ الشيء، وكذا ربما ظنَّته العامَّةُ، وليس كذلك، بل هي ما يُلقَى من الشيء ويَسقُطُ عند التخليصِ، وعلى ذلك بناءُ "الفُعَالَةِ"، كـ: النُّحَاتَةِ، لِمَا يُلقَى من النَّحْتِ، و: البُرَايَةِ، لِمَا يُلقَى من البَرْيِ، و: النُّخَالَةِ، والكُسَاحَةِ، والقُمَامَةِ، والكُنَاسَةِ، وأمثلةُ ذلك كثيرةٌ جدًّا، و"الخُلَاصَةُ" أيضًا ما يُلقَى في السَّمْنِ إذا صُفِّيَ، مثلُ بَعْرٍ أو تمرةٍ، ليَجتَمِعَ إليها وَسَخُها، ليُلقَى» انتهى مُلَخَّصًا.

وقال ابنُ بَرِّيٍّ(٥) مُعترِضًا على ابن الخَشَّابِ: / «لفظُ "الخُلَاصَةِ" مُختَلَفٌ فيه من جهة المعنى، فذَهَبَتْ طائفةٌ إلى ما قال الحَرِيرِيُّ، وطائفةٌ إلى ما قال ابنُ الخَشَّابِ.

(١) في الأصل: «كالياء»، وهو خطأ.

(٢) ما بين المعقوفين ليس في الأصل، والسياق يقتضيه.

(٣) الاستدراكات على المقامات، ص ٧٤، ٧٥.

(٤) المقامات ص ٣٤٦، وهو قوله: «ثم إنه اختبَن خُلاصةَ النَّضِّ، ونَدَر ضاربًا في الأرض».

(٥) الانتصار للحريري على ابن الخشاب ص ٧٥ (مع الاستدراكات على المقامات لابن الخشاب).

قال الجَوْهَرِيُّ(١): خُلَاصَةُ السَّمْنِ: ما خَلَص منه، لأنهم إذا طَبَخوا الزُّبْدَ ليتَّخذ سَمْنًا طَرَحوا فيه شيئًا من سَوِيقٍ أو تَمْرٍ أو أَبْعارِ غِزْلانٍ، فإذا جاد وخَلَص من الثُّفْل فذلك السَّمْنُ هو الخُلَاصَةُ. انتهى.

وقال الهَرَوِيُّ(٢): الخِلَاصُ: ما أَخْلَصتْه النارُ من الذهب، وكذا الخُلَاصَةُ.

وقال الفَارَابِيُّ في "دِيوانِ الأَدَبِ"(٣): الخُلَاصَةُ: ما خَلَص من السَّمْنِ» انتهى.

وأقولُ: كلٌّ من هذين الرجلين -أعني: ابنَ الخَشَّابِ وابنَ بَرِّيٍّ- قد ذُهِلَ عن توجيه الصوابِ في المسألة، والحقُّ أن "الخُلَاصَةَ" للشيء الخالصِ الصفوةِ المختارِ، هذا استعمالُ الناسِ.

والجوابُ عن شُبْهة ابنِ الخَشَّابِ: أن (دلالة)(٤) الوزنِ مُعَارَضةٌ بدلالة المادةِ(٥). / ١٢٨/أ

[٤٠٨]

(١) الصحاح ١٠٣٧/٣ (خ ل ص).

(٢) الغريبين ٥٨٢/٢. والهروي هو أحمد بن محمد، أبو عبيد، إمام في اللغة، أخذ عن الأزهري والخطابي، له: كتاب الغريبين في غريب القرآن والحديث، توفي سنة ٤٠١. ينظر: معجم الأدباء ٤٩١/٢، وإنباه الرواة ١٥٠/٤، وبغية الوعاة ٣٧١/١.

(٣) ٤٤٩/١. والفارابي هو إسحاق بن إبراهيم، أبو إبراهيم، خال الجوهري صاحب الصحاح، أديب وعالم باللغة، له: ديوان الأدب، وشرح أدب الكاتب، وغيرهما، توفي نحو سنة ٣٥٠. ينظر: معجم الأدباء ٦١٨/٢، وبغية الوعاة ٤٣٧/١.

(٤) في الأصل: «دلالته»، وهو خطأ.

(٥) هنا انتهى متن "مختصر التذكرة"، والمسائل الآتية أوردها المؤلف متفرقةً في حواشي المخطوط، ولا مناسبة بينها وبين ما في المتن، فأوردتها حسب مجيئها.

فائدة[1]

قال في "التَّذْكِرةِ":

في قوله تعالى: ﴿وَٱسْتَشْهِدُوا۟ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ﴾[2]:

إن قيل: لِمَ ذُكر "من رجالكم" بعد ذِكْرِ "شهيدين"؟

قلتُ: لأن "الشهيد" -وإن كان لفظُه لفظَ المذكرِ- إلا أن "فَعِيلًا" كثيرٌ مجيئُه للمذكر والمؤنثِ، فنَصَّ على أن المراد المذكرُ؛ ألا تَرَى إلى قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ﴾[3]، أي: فإن لم يكنِ الشهيدان رجلين؟ فلو كان "الشهيدان" لا يُحمَلُ على غير "الرجلين" لم يصحَّ؛ إذ لا يُقَالُ: فإن لم يكنِ الغلامان رجلين، إذ الغلامان لا يكونان إلا رجلين.

فإن قلتَ: لعل ذلك لأن التقدير: فإن لم يكنِ الشخصان الشهيدان.

قلتُ: لا يستقيمُ؛ لأن "الشهيد" غَلَبتْ فيه الاسميةُ، كـ"الأَبْطَح"، فلا يُحتاجُ لموصوفٍ محذوفٍ.

[٤٠٩]

فائدة[4]

قال في "التَّذْكِرةِ"[5]:

(١) أورد المؤلف هذه المسألة في الحاشية، أعلى الورقة ٧٢/أ ويسارها.

(٢) البقرة ٢٨٢.

(٣) البقرة ٢٨٢.

(٤) أورد المؤلف هذه المسألة في الحاشية، أعلى الورقة ٨٦/أ ويسارها وأسفلها.

(٥) من الحجة للفارسي ٣/٢٣٩-٢٤٤.

«"أرسَلَ" فعلٌ يتعدَّى إلى اثنين ثانيهما مجرورٌ بالحرف، نحو: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ﴾[1]، ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِا۟ئَةِ أَلْفٍ﴾[2].

ويجوزُ الاقتصارُ على أحدهما؛ لأنه من باب "أعطيت" دون "حسِبت"، فمِنَ الاقتصار على الأول: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ شَٰهِدًا﴾[3]، وقولُه: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا﴾[4]، ومن الاقتصار على الثاني: ﴿فَأَرْسِلْ إِلَىٰ هَٰرُونَ﴾[5]، أي: رسولًا إليه.

ومن الأول: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾[6]؛ لأن "البينات" حالٌ.

وقد يُستعملُ الإرسالُ على التَّخْلية بين الشيئين، لا على البَعْث، كقوله[7]:

أَرْسَلَ فِيهَا (بَازِلًا يُقَرِّمُهْ)[8]

وَهْوَ بِهَا يَنْحُو طَرِيقًا يَعْلَمُهْ[9]

فهذا إنما يريدُ: خَلَّى بين الفَحْل وطَرُوقَته، وقال[10]:

(١) نوح ١.

(٢) الصافات ١٤٧.

(٣) الأحزاب ٤٥، والفتح ٨.

(٤) المؤمنون ٤٤.

(٥) الشعراء ١٣.

(٦) الحديد ٢٥.

(٧) هو رجل من كلبٍ.

(٨) في الأصل: «نازلا يغرمه»، وهو خطأ.

(٩) البيتان من مشطور الرجز. البازل: البعير في التاسعة من عمره. ويقرِّمه: يحجزه عن العمل ليقوى على الضِّراب. ينظر: شرح شواهد شرح الشافية ص ١٧٦، وينظر: النوادر لأبي زيد ص ٤٦١، واللسان ١٤/٤٠١ (س م ا).

(١٠) هو لبيد بن ربيعة العامري.

فأرسلها العِراكَ ولم يَذُدْها ... ولَمْ يُشفِقْ على (نَغَصِ الدِّخالِ)[1]

أي: خَلَّى بين الإبلِ وشُرْبِها، لم يمنعْها من ذلك.

ومن هذا النوعِ: ﴿أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾[2].

واستعملوا "الرسولَ" تارةً بمعنى المُرسَلِ، نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾[3]، و﴿إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾[4].

ومِنْ "فَعُولٍ" بمعنى ("مفعولٍ")[5]:

وما زِلْتُ خيرًا منكَ مُذْ عَضَّ كارِهًا ... بِلَحْيَيْكَ عادِيُّ الطَّرِيقِ رَكُوبُ[6]

المعنى: أنه طريقٌ مركوبٌ مسلوكٌ.

وتارةً بمعنى الرسالةِ، فيجوزُ على هذا في: ﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[7] أن

(١) في الأصل: «بعض الرحال»، وهو خطأ. والبيت من الوافر. روي: «فأوردها» بدل «فأرسلها». العِراك: جماعة معتركة، ويذدها: يحبسها، ولم يشفق على نغص الدخال: لم يَخَفْ أمرًا ينغِّص عليها دِخالها، والدِّخال: أن يشرب بعضها ثم يرجع فيزاحم الذي على الماء. ينظر: شرح شعر لبيد للطوسي ص ٨٦، والكتاب ٣٧٢/١، والمقتضب ٢٣٧/٣، والخزانة ١٩٢/٣، وينظر: جمهرة اللغة ٨٩٠/٢، واللسان ٩٩/٧ (ن غ ص)، وتاج العروس ١٨٥/١٨ (ن غ ص)، ٢٧٣/٢٧ (ع ر ك).

(٢) مريم ٨٣.

(٣) آل عمران ١٤٤.

(٤) يس ٣.

(٥) في الأصل: «بمفعول»، وهو خطأ.

(٦) البيت من الطويل، لأرطاة بن سُهَيَّة المُرِّي. روي: «فما» بدل «وما»، و«برأسك» بدل «بلحييك»، و«النَّجاد» بدل «الطريق». العاديُّ: القديم، والمعنى: ما زلت خيرًا منك منذ ولدتك أمُّك. ينظر: المعاني الكبير ٥٠٨/١، وأمالي القالي ٤/٢، والمخصص ٩٢/٩.

(٧) الشعراء ١٦. وفي الأصل: «انا رسول ربك»، وهي من الآية ١٩ من سورة مريم، وعليه جرى في التقدير، وما أثبت موافق لحديثه عن التثنية.

يكون التقديرُ: إنَّا (ذَوُو)[1] رسالةِ ربِّك، فلم يُثَنِّ "رسولَ" كما لم يُثَنِّ المصدرَ. ويجوزُ أن يكون وُضِع الواحدُ موضعَ التثنيةِ، كما وُضِع موضعَ الجمعِ، كما في قوله: ﴿فَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ عَدُوٍّ لَّكُمْ﴾[2]، ومنه: ﴿فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّيٓ﴾[3].

[٤١٠]

فائدة[4]

قال في "التَّذْكِرةِ":

"هَيْتَ لَكَ"؛ "لَكَ" تَبْيِينٌ، بمنزلته في: هَلُمَّ لَكَ.

بيَّنوا "هَا" و"هَاءَ" بالكاف، فقالوا: هَاكَ و: هاءَكَ[5].

و"لَكَ" في "هَلُمَّ لَكَ" تتعلَّقُ بهذا الاسمِ الذي سُمِّي به الفعلُ، لا بمضمرٍ؛ لأنه

(١) في الأصل: «دو»، والتصويب من الحجة.

(٢) النساء ٩٢.

(٣) الشعراء ٧٧.

(٤) أورد المؤلف هذه المسألة في الحاشية، أعلى الورقة ١١٥/أ.

(٥) فصَّل ابن هشام في المغني ص ٢٩١-٢٩٣ أمر لام التبيين، وجعل منها "هَيْتَ لك" باعتبار "هَيْتَ" اسمَ فعلِ أمرٍ، والمعنى: إرادتي لك، أو: أقول لك. وذكر أن لام التبيين ثلاثة أقسام: الأول: ما يبين المفعول من الفاعل، وضابطها: أن تقع بعد فعلِ تعجبٍ أو اسم تفضيلٍ مفهمَين حبًّا أو بغضًا، مثل: ما أحبني وما أبغضني لزيد، فالمتكلم فاعلُ الحب والبغض، و"زيد" مفعولهما. الثاني والثالث: ما يبين فاعليةً غير ملتبسةٍ بمفعوليةٍ، وما يبين مفعوليةً غير ملتبسةٍ بفاعليةٍ، ومصحوبُ كلٍّ منهما إما غير معلوم مما قبلها أو معلوم لكن استؤنف بيانه تقوية للبيان وتوكيدًا له، واللام في ذلك كله متعلقة بمحذوف، مثال المبينة للمفعولية: سقيًا لزيد وجدعًا له، فاللام مبينة للمدعو له أو عليه إن لم يكن معلومًا من سياقٍ أو غيره، أو مؤكدةٌ للبيان إن كان معلومًا. ومثال المبينة للفاعلية: تبًّا لزيد وويحًا له، فإنهما في معنى خسر وهلك. وينظر: اللامات للزجاجي ص ١٢٢، والجنى الداني ص ٩٧.

يصيرُ وصفًا، والأسماءُ التي سُمِّيَتْ بها الأفعالُ لا تُوصَفُ، كما أن الأفعال كذلك.

[٤١١]

فائدة[1]

قولُه تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾[2]؛ قال بعضُ المفسِّرين[3]: ولن ينفعَكم اليومَ تَبرُّؤُ بعضِكم من بعضٍ، فتكونُ "أنَّ" مفعولًا له[4]، وهذا حَسَنٌ؛ لأن قبلَه: ﴿(يَٰلَيْتَ)[5] بَيْنِى وَبَيْنَكَ بُعْدَ ٱلْمَشْرِقَيْنِ فَبِئْسَ ٱلْقَرِينُ﴾[6]، وهذا يدلُّ على [7] التبرُّؤ، فهو نظيرُ: ﴿فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا﴾[8]، أي: زادهم القولُ، فأُضمِر، لَمَّا تقدَّمَ: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ﴾[9].

ويجوزُ أن (تكون)[10] "أنَّ" فاعلةً[11].

"تَذْكِرة".

---

(١) أورد المؤلف هذه المسألة في الحاشية، أعلى الورقة ١١٩/أ ويسارها، وختمها بـ"تذكرة".

(٢) الزخرف ٣٩.

(٣) ينظر: المكتفى للداني ص ١٩٠.

(٤) أي: لن ينفعكم لأجل اشتراكِكم في العذاب تبرّؤُ بعضِكم من بعضٍ.

(٥) في الأصل: «يا ليتني»، وهو خطأ.

(٦) الزخرف ٣٨.

(٧) هاهنا في الأصل: «السفرو»، ولم أعرفها، ولعلها: التبرؤ، ثم كررها المؤلف، ولم يضرب عليها.

(٨) آل عمران ١٧٣.

(٩) آل عمران ١٧٣.

(١٠) في الأصل: «يكون»، وهو خطأ.

(١١) تنظر المسألة ٣٢٤.

[٤١٢]

فائدة[1]

قال في "التَّذْكِرة"[2]:

قولُه تعالى: ﴿جَنَّٰتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ﴾[3]، ليس "الأبوابُ" رفعًا بـ"مفتَّحة"، و"أل" قائمةً مَقامَ الإضافةِ، أي: أبوابُها، وإن كان المعنى عليه؛ لأن ذلك لو سَدَّ مَسَدَّ الراجعِ لم يقولوا: هندٌ حسنةُ الوجهِ، ولَقالوا: هندٌ حسنُ الوجهِ، كما قالوا: حسنٌ وجهُها، ففي قولِهم: حسنةُ الوجهِ، دليلٌ على أن "أل" لا (تسُدُّ)[4] مَسَدَّ الضميرِ الراجعِ.

وإذا انتفى ذلك بَقِيَ أن يكون في "مفتَّحةً" ضميرُ الجناتِ، و"الأبوابُ" بدلٌ منه، إما على بدل البعضِ، أو الاشتمالِ؛ لأن الجنة تشتَمِلُ على الأبواب، كما اشتَمل الأخدودُ على النار، والشهرُ على القتال[5].

فإن قلتَ: هل يكونُ التقديرُ: الأبوابُ منها، فحُذِف "منها"، كما جاء: «السَّمْنُ مَنَوَانِ بدرهمٍ»[6]؟

---

(١) أورد المؤلف هذه المسألة في الحاشية، أعلى الورقة ١٢١/أ ويسارها.

(٢) من المسائل البغداديات ص ١٤١-١٤٥.

(٣) ص ٥٠.

(٤) في الأصل: «يسد»، وهو خطأ.

(٥) يشير إلى الآيتين ٤، ٥ من سورة البروج: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ﴾، والآية ٢١٧ من سورة البقرة: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾.

(٦) تقدم في المسألة ٣٣٨.

قيل: لا؛ لأن خبر المبتدأ قد يُحذَفُ بأسْره، فيجوزُ أن يُحذَف بعضُه، وليست الصفةُ كذلك؛ لأنه موضعُ تخصيصٍ، ولا يجوزُ أن تُراد الصفةُ وتُحذَفَ.

وأيضًا فلو جاز أن يكون المرادُ: الأبوابُ منها؛ لجاز: هندٌ حسنُ الوجهِ، بتقديرِ: منها، فكَمَا لم يستَعملوا هذا، لكنَّهم أنَّثوا الصفةَ، وضمَّنوها ضميرَ الموصوفِ؛ كذلك لا يجوزُ أن يكون المعنى: مفتَّحةً لهم الأبوابُ منها.

[٤١٣]

فائدة[1] من "التَّذْكِرة"[2]

«قرَأ عليٌّ[3]، وزيدُ بنُ ثابتٍ[4]، وأبو جَعْفرٍ محمدُ بنُ عليٍّ[5]، والرَّبيعُ بنُ أنسٍ[6]، وأبو العَالِيةِ[7]: ﴿وَٱتَّقُوا۟ فِتۡنَةً لَّتُصِيبَنَّ﴾[8]، وهي مخالفةٌ لقراءة الجماعة

---

(١) أورد المؤلف هذه المسألة في الحاشية، أسفل الورقة ١٢١/ب.

(٢) من المحتسب لابن جني ١/٢٧٧.

(٣) هو ابن أبي طالب، أبو الحسن الهاشمي القرشي، ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم، استشهد سنة ٤٠. ينظر: الإصابة ٤/٤٦٤.

(٤) هو ابن الضحاك، أبو سعيد الأنصاري، كاتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم، توفي سنة ٤٥، وقيل غير ذلك. ينظر: الإصابة ٢/٤٩٠.

(٥) هو ابن الحسين بن علي بن أبي طالب، الملقب بالباقر، أخذ عن أبيه وابن عباس، توفي سنة ١١٨، وقيل غير ذلك. ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء ٢/٢٠٢.

(٦) هو ابن زياد، البكري الخراساني، عالم مرو في زمانه، روى عن أنس بن مالك والحسن البصري، توفي سنة ١٣٩. ينظر: سير أعلام النبلاء ٦/١٧٠.

(٧) هو رفيع بن مهران، الرياحي البصري، من كبار التابعين، قرأ على أبي بن كعب وزيد بن ثابت، توفي سنة ٩٠، وقيل ٩٦. ينظر: معرفة القراء الكبار ١/١٥٥، وغاية النهاية في طبقات القراء ١/٢٨٤.

(٨) الأنفال ٢٥. ينظر: المحتسب ١/٢٧٧، ومختصر ابن خالويه ص ٥٤، وشواذ القراءات للكرماني ص ٢٠٤، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري ١/٥٩١.

في المعنى، ولا يجوزُ أن تُجعَل "لا" زائدةً؛ لأن النون لا تأتي في الإيجاب».

غ: لا يَبعُدُ أن يُقال: جاءت باعتبار لفظِ "لا"، وإن كان محصولُ معناها غيرَ النفي؛ ألا ترى أن بعضهم[1] جعَل "إنَّ" في: ﴿هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[2] بمعنى: نعَمْ؟ قال: ودَخلتِ اللامُ في خبر المبتدأِ اعتبارًا بلفظ "إنَّ"، وهو حَسَنٌ بديعٌ. انتهى[3].

[٤١٤]

فائدة[4]

قال في "التَّذْكِرة" -نَقْلًا عن "المُحْتَسَب"[5] لأبي الفتحِ ابنِ جِنِّي-:

«قرَأ الشَّعْبِيُّ[6]: ﴿مَا لِيُطَهِّرَكُم بِهِۦ﴾[7]، فـ"ما" موصولةٌ، صِلَتُها حرفُ الجرِّ والمجرورُ، كأنه قال: ما للطَّهُور، وكذا: كسوته الثوبَ الذي لدَفْعِ البرد، و: دفعت إليه المالَ الذي للجهاد؛ ألا ترى أن التقدير: الذي لأنْ يطهِّرَكم به، أي: الذي

---

(١) ينظر: مغني اللبيب ص ٥٧.

(٢) طه ٦٣.

(٣) أي: انتهى تعليق ابن هشام على الكلام السابق.

(٤) أورد المؤلف هذه المسألة في الحاشية، أعلى الورقة ١٢٢/أ ويسارها.

(٥) ١/٢٧٤، ٢٧٥.

(٦) هو عامر بن شراحيل بن عبد، أبو عمرو الهمْداني، من كبار التابعين، قرأ على أبي عبدالرحمن السلمي وعلقمة بن قيس، توفي سنة ١٠٥. ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء ١/٣٥٠.

(٧) الأنفال ١١. ينظر: المحتسب ١/٢٧٤، وشواذ القراءات للكرماني ص ٢٠٣، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري ١/٥٨٨.

لطَهَارتكم، أو: لتطهيركم؟

واللامُ في قراءة الجماعةِ لامُ المفعولِ له، ولا ضميرَ فيها؛ لتعلُّقها بالظاهر، فهي كقوله: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ﴾(1)؛ ألا تَرَى أنها متعلقة بنفس "فَتَحْنا"؟

وأما اللامُ في هذه القراءةِ فمتعلِّقةٌ بمحذوفٍ، ك: دفعت إليه المالَ الذي له، أي: الذي استقرَّ له، وفيها ضميرٌ؛ لتعلُّقها بالمحذوف، وأما لامُ المفعولِ له فلا تتعلَّقُ إلا بالظاهر، نحو: زُرته ليكرِمَني، أو بظاهرٍ قائمٍ مَقَامَ الفعلِ، كقولك: المالُ لزيدٍ لينتَفعَ به، فالأُولى متعلِّقةٌ بمحذوفٍ، ففيها ضميرٌ، والثانيةُ لامُ المفعولِ له، وهي متعلِّقةٌ بنفس "لزيدٍ"، كتعلُّقها بالظرف النائبِ عن المحذوف في قولك: زيدٌ عندك لتنتَفعَ بحضوره.

و(قراءةُ)(2) الجماعةِ أصرحُ في أن المطهِّر الماءُ».

[415]

وقال(3) المصنِّفُ في "التَّذْكِرة":

يُقَالُ: نَبَتَ البقلُ، وأَنْبَتَ البقلُ(4)، والأَصْمَعيُّ(5) يَأْبى إلا "نَبَتَ"(6)، ويَزْعُمُ

---

(1) الفتح 1.

(2) في الأصل: «قرا»، وهو خطأ.

(3) أورد المؤلف هذه المسألة في حاشية "مختصر مغني اللبيب"، أسفل الورقة 153/أ.

(4) ينظر: فعلت وأفعلت للزجاج ص 121، وللجواليقي ص 71، 72.

(5) هو عبدالملك بن قُرَيب بن علي، أبو سعيد الباهلي، إمام في اللغة والأدب، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء والخليل، له: غريب القرآن، وخلق الإنسان، والأمثال، وغيرها، توفي سنة 215، وقيل: 216. ينظر: نزهة الألباء ص 90، وإنباه الرواة 2/197، وبغية الوعاة 2/112.

(6) ينظر: جمهرة اللغة 1/257، والمخصص 14/251.

أن قصيدة زُهير التي فيها:

...... حتَّى إذا أَنْبتَ البَقْلُ(1)

مُتَّهمةٌ.

وإذا ثَبَت أن "أَنْبتَ" بمعنى: نَبَتَ، جاز أن تكون الباءُ(2) للتعدية، كما أنها لو كانت مع "نَبَتَ" كان كذلك.

[416]

فائدة(3)

قال في "التَّذْكِرة":

مسألةٌ مُشكِلةٌ

قال النحاةُ: لا يُحذَفُ العائدُ على الموصول إلا إذا كان متصلًا، وقالوا: إذا اجتمع ضميران (مُتَّحِدا)(4) الرتبةِ يجبُ الفصلُ، نحو: زيدٌ الدرهمُ أعطيته إيَّاه.

---

(1) بعض بيتٍ من الطويل، وتمامه:

رأيتُ ذوي الحاجاتِ حولَ بيوتِهم ... قَطِينًا لهم، حتى إذا أَنْبتَ البَقْلُ

روي: «لها» و«بها» بدل «لهم». القطين: الساكنون النازلون في الدار، وأنبتَ البقلُ: أخصب الناسُ.
ينظر: ديوان زهير بشرح ثعلب ص 92، ومغني اللبيب ص 139، وشرح أبياته 2/293، والخزانة 1/50، وينظر: معاني القرآن للفراء 2/233، والمعاني الكبير 1/539، وجمهرة اللغة 1/257، واللسان 2/96 (ن ب ت)، 13/343 (ق ط ن)، وتاج العروس 5/110 (ن ب ت)، 36/11 (ق ط ن).

(2) في قوله تعالى: ﴿تُنْبِتُ بِالدُّهْنِ﴾ (المؤمنون 20)، على قراءة ابن كثير وأبي عمرو. ينظر: السبعة ص 445، والتذكرة 2/450، والنشر 2/328.

(3) أورد المؤلف هذه المسألة في حاشية "مختصر مغني اللبيب"، أعلى الورقة 173/ب ويمينها وأسفلها.

(4) في الأصل: «متحدي»، وهو خطأ.

ويُشكِلُ على مجموع القاعدتين قوله تعالى: ﴿فَٰكِهِينَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمْ رَبُّهُمْ﴾(1)؛ فإن العائد على الموصول محذوف، وهو المفعول الثاني لـ"آتى"، فإما أن يُقدَّر أنه حُذف متصلًا؛ فيلزمهم عدمُ وجوب الفصل بين الضميرين المتحدين في الرتبة، أو يُقدَّر أنه حُذف منفصلًا؛ فيلزمهم إجازةُ ما منعوه في باب الموصول من حذف العائد المنفصل.

ولمّا ذكرتُ هذا الاعتراض أجاب بعضُ الناس عنه(2) بمنع كون "ما" هنا موصولة، قال: وإنما نجعلها مصدرية، أي: (بإيتائه)(3) ربُّهم، ولا تحتاج إلى عائد في الكلام يحتاج إلى مفعول ثانٍ عائد إلى "المتقين"، لا إلى "ما"؛ لأن "ما" حرف، وذلك الضمير يُحذف منفصلًا، ولا محذور. هذا مُلخّصُ ما قال.

وهذا إنما يكونُ جوابًا على تقدير أن يكون لم يَرِدْ مثلُ هذا مما هو نصٌّ في الموصولية، أما إذا ورَد ما هو نصٌّ، ولا يحتمل المصدرية، فلا يتأتّى فيه هذا التأويل وقد جاء، وهو قوله تعالى: ﴿جَنَّٰتِ عَدْنٍ ٱلَّتِى وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ عِبَادَهُۥ﴾(4)، ﴿رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّٰتِ عَدْنٍ ٱلَّتِى وَعَدتَّهُمْ﴾(5)، إلى غير ذلك.

والجوابُ عن النحاة فيه يحتاج إلى تلطُّف؛ لأن السؤال في غاية القوة وغاية

---

(1) الطور 18.

(2) في الحاشية بغير خط المؤلف: هذا الشيخ أبو حيان رحمه الله. وقد أعربها أبو حيان في البحر المحيط 8/145 مصدرية، فقال: هو"ما" مصدرية، أي: فاكهين بإيتائهم ربهم النعيم.

(3) في الأصل: «بإيتائه»، وهو خطأ.

(4) مريم 61.

(5) غافر 8.

مما يمكن أن يقال: إن الحذف لا يستدعي تقدُّمَ المحذوف مذكورًا ثم يطرأ عليه الحذف، وإنما هو عبارة عن عدم وجوده في الكلام، وعدمُ وجود الضمير حالة تقدير المتكلم إياه متصلًا، ولا يلزم من امتناع النطق به متصلًا امتناع تقديره متصلًا؛ لأن منع اتصاله لأمر لفظيّ، وهو قبح اللفظ، وذلك لا يلزم على تقديره متصلًا(1).

[٤١٧]

فائدة أخرى منه(2)

قال عبدُالقاهر رحمه الله في كتابه "المقتصد"(3): «الخِفاءُ: الكِساءُ الذي يُستر به(4)، وقالوا: أخفيته، إذا أظهرته، وإذا سترته، والثاني ظاهر، والأول على أن الهمزة للسَّلْب(5)، مثل: أشكيته، إذا نزعت شكايته، ولا يكون هذا النوع فيما يُسمّى الأضداد في التحقيق».

---

(1) في الحاشية بغير خط صاحب الحاشية السابقة: «يقول الفقير: حيثُ بُني السؤال على وجوب الفصل عند اجتماع الضميرين المتحدين و... أنه جواب عن هذه الأولى لا عن الأخرى، والجواب عن الأولى هو الأول، فافهم». وموضع النقط كلمة لعلها كأنها، فانطمست.

(2) أورد المؤلف هذه الفائدة في حاشية "مختصر مغني اللبيب"، ينظر الورقة 174/أ، بعد المسألة السابقة.

(3) لم أقف عليه في شرح الإيضاح منه، وفي شرح التكملة منه 2/950، 1057، 1085، 1092 نحوه.

(4) ينظر: اللسان 14/236 (خ ف ي)، وتاج العروس 37/566 (خ ف ي).

(5) هي التي تفيد إزالة المتكلم عن مفعول "أفعل" ما اشتق منه، مثل: أعجمت الكتاب إذا أزلت عجمته. ينظر: الخصائص 3/77، وشرح المفصل لابن يعيش 7/159، وشرح الشافية للرضي 1/83، 91، 92، وارتشاف الضرب 1/173، والهمع 6/22، 23.

غ: لأن الهمزتين (مختلفتان)(1)، فكأنهما لفظان، وإن كان اللفظ واحدًا، كما أن «فُلْكًا» و«دِلاصًا»(2) و«هِجانًا»(3) كذلك(4).

(1) في الأصل: «مختلفين»، وهو خطأ.

(2) هي الدروع اللينة الملساء البراقة. ينظر: اللسان ٧/٣٧ (د ل ص)، وتاج العروس ١٧/٥٨٦ (د ل ص).

(3) هي الإبل الكرام البيض الخالصة اللون. ينظر: اللسان ١٣/٤٣١ (هـ ج ن)، وتاج العروس ٣٦/٢٧٥ (هـ ج ن).

(4) أي: تطلق على المفرد والجمع بلفظ واحد. ينظر: الكتاب ٣/٦٣٩، والمقتضب ٢/٢٠٥، والخصائص ٢/٩٦، وشرح الشافية للرضي ٢/١٣٥، ١٣٦، والممتع ٦/١٢٥.

الفهارس العلمية

فهرس الآيات القرآنية

﴿وهو الحق مصدقا لما معهم﴾	٩١	٢٣٤، ١٩١
﴿يود أحدهم لو يعمر ألف سنة﴾	٩٦	١٣٦
﴿من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال﴾	٩٨	٢٩
﴿وما أنزل على الملكين﴾	١٠٢	١٩٤
﴿يا أيها الذين آمنوا﴾	١٠٤	٦
﴿واتقوا يوما﴾	١٢٣	٤٥
﴿وإذ ابتلى إبراهيم ربه﴾	١٢٤	١٩١
﴿وإنه في الآخرة لمن الصالحين﴾	١٣٠	٢
﴿أين ما تكونوا﴾	١٤٨	١٥٢
﴿فما أصبرهم على النار﴾	١٧٥	١٩٤
﴿كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيرا الوصية﴾	١٨٠	١١٥، ٢٢١، ٢٥٢
﴿وأن تصوموا﴾	١٨٤	١٦٣
﴿الحج أشهر معلومات﴾	١٩٧	٢٣
﴿في أيام معدودات﴾	٢٠٣	٤٠٣
﴿فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه ومن تأخر فلا إثم عليه﴾	٢٠٣	١٢٣

﴿سل بني إسرائيل كم آتيناهم﴾	٢١١	٢٠٩
﴿يسألونك عن الشهر الحرام﴾	٢١٧	٢١٦، ٤١٢
﴿ويسألونك عن المحيض﴾	٢٢٢	٢٠٩
﴿وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسكوهن﴾	٢٣١	١١٥
﴿وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن﴾	٢٣٢	١١٥
﴿منهم من كلم الله﴾	٢٥٣	٢٤٠
﴿لم يتسنه﴾	٢٥٩	٥٠
﴿فنعما هي﴾	٢٧١	٧٠
﴿لا يسألون الناس إلحافا﴾	٢٧٣	٢٤٦
﴿واتقوا يوما﴾	٢٨١	٤٥
﴿واستشهدوا شهيدين من رجالكم﴾	٢٨٢	٤٠٨
﴿فإن لم يكونا رجلين﴾	٢٨٢	٤٠٨

آل عمران

﴿وأخر متشابهات﴾	٧	١٧٥
﴿وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به﴾	٧	٢٤٠

المائدة

الأنعام

الأعراف

﴿ما لكم من إله غيره﴾	٥٩، ٦٥، ٧٣، ٨٥	٢٠٣
﴿قال الملأ الذين استكبروا﴾	٧٥	١٢٨
﴿حقيق على أن لا أقول على الله إلا الحق﴾	١٠٥	٤
﴿مهما تأتنا به من آية﴾	١٣٢	٣١٤
﴿فأغرقناهم﴾	١٣٦	٣٣٤
﴿فتم ميقات ربه أربعين ليلة﴾	١٤٢	١٢
﴿لئن لم يرحمنا ربنا﴾	١٤٩	١٤٤
﴿هم لربهم يرهبون﴾	١٥٤	٢٩١
﴿واختار موسى قومه سبعين﴾	١٥٥	٢٨، ١٧٩
﴿واسألهم عن القرية﴾	١٦٣	٢٠٩
﴿ولقد ذرأنا لجهنم كثيرا من الجن والإنس﴾	١٧٩	٤
﴿ولا يستطيعون لهم نصرا ولا أنفسهم ينصرون﴾	١٩٢	٢٥٠

الأنفال

﴿ولو علم الله فيهم خيرا لأسمعهم﴾	٢٣	١٣٨
﴿ولو أسمعهم لتولوا﴾	٢٣	١٣٦
﴿نعم المولى ونعم النصير﴾	٤٠	٧٠
﴿إن كنتم آمنتم بالله﴾	٤١	٢٦٦

﴿وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم﴾	٦٠	٥٢، ٣٤٢

التوبة

﴿فاقتلوا المشركين﴾	٥	٢٧٨
﴿فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم﴾	٧	٢١١
﴿ولما يعلم الله الذين﴾	١٦	١٣٥
﴿إن الله معنا﴾	٤٠	٢٣٩
﴿لا يستأذنك الذين يؤمنون بالله﴾	٤٤	٢٢٩
﴿والله ورسوله أحق أن يرضوه﴾	٦٢	٢٠٨
﴿ذرنا نكن مع القاعدين * رضوا بأن يكونوا مع الخوالف﴾	٨٦-٨٧	٩
﴿تولوا وأعينهم تفيض من الدمع حزنا ألا يجدوا ما ينفقون﴾	٩٢	٥
﴿وآخرون اعترفوا بذنوبهم﴾	١٠٢	١٧٥
﴿وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم﴾	١٠٣	٥
﴿في ساعة العسرة﴾	١١٧	١٦٠
﴿لا يصيبهم ظمأ ولا نصب ... إلا كتب لهم﴾	١٢٠	٢٢٣

يونس

﴿وآخر دعواهم﴾	١٠	٥٧

﴿جاءتها ريح عاصف﴾	٢٢	١٧٦
﴿إنما مثل الحياة الدنيا كماء﴾	٢٤	٢٤٤
﴿وما كان هذا القرآن أن يفترى﴾	٣٧	٧٧
﴿أم يقولون افتراه﴾	٣٨	٩٢
﴿إن كنتم آمنتم بالله﴾	٨٤	٢٦٦
﴿ولا تتبعان﴾	٨٩	٣٧٢
﴿وإن كثيرا من الناس عن آياتنا لغافلون﴾	٩٢	١٣٩

هود

﴿ليس مصروفا عنهم﴾	٨	٢٨٠
﴿أم يقولون افتراه﴾	١٣، ٣٥	٩٢
﴿وقال اركبوا فيها بسم الله مجراها ومرساها﴾	٤١	٢٨٨
﴿وهي تجري بهم في موج﴾	٤٢	٢٨٨
﴿ما لكم من إله غيره﴾	٥٠، ٦١	٢٠٧
﴿فبشرناها بإسحاق ... عجيب﴾	٧١-٧٢	٨٢
﴿أتعجبين من أمر الله رحمت الله وبركاته عليكم أهل البيت﴾	٧٣	٨٢، ٣٧٤
﴿ولا يلتفت منكم أحد﴾	٨١	١٨

﴿ما لكم من إله غيره﴾	٨٤	٢٠٧
﴿واستغفروا ربكم ثم توبوا إليه إن ربي رحيم ودود﴾	٩٠	٥
﴿ذلك يوم مشهود﴾	١٠٣	١٣٩
﴿خالدين فيها ما دامت السماوات والأرض إلا ما شاء ربك﴾	١٠٧	٢٧٦
﴿فعال لما يريد﴾	١٠٧	٢٩١
﴿خالدين فيها ما دامت السماوات والأرض إلا ما شاء ربك﴾	١٠٨	٢٧٦
﴿وإن كلا لما ليوفينهم﴾	١١١	١٣٥
﴿فاستقم كما أمرت﴾	١١٢	١٨٧
﴿ولله غيب السماوات والأرض﴾	١٢٣	١٨٩

يوسف

﴿رأيتهم لي ساجدين﴾	٤	٢٥٠، ٢٨٥
﴿لا تأمنا على يوسف﴾	١١	٢٨٨
﴿وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين﴾	١٧	١٣٦
﴿وكانوا فيه من الزاهدين﴾	٢٠	٢

الرعد

إبراهيم

الحجر

النحل

الإسراء

الكهف

﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَاعَفْ﴾	٦٨-٦٩	١٦٨
﴿مَا يَعْبَأُ بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ﴾	٧٧	٥
﴿فَقَدْ كَذَّبْتُمْ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا﴾	٧٧	٥

الشعراء

﴿فَأَرْسِلْ إِلَىٰ هَارُونَ﴾	١٣	٤٠٩
﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾	١٦	٤٠٩
﴿بِعِزَّةِ فِرْعَوْنَ إِنَّا لَنَحْنُ الْغَالِبُونَ﴾	٤٤	٣١٦
﴿هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ﴾	٧٢	١٠٩، ٢٣٨، ٢٨٥
﴿فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾	٧٧	٤، ٤٠٩
﴿إِن كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ * إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾	٩٧-٩٨	٢٨٤
﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾	١٠٢	١٣٦
﴿ثُمَّ أَغْرَقْنَا بَعْدُ الْبَاقِينَ﴾	١٢٠	٣٣٤
﴿أَوَعَظْتَ أَمْ لَمْ تَكُن مِّنَ الْوَاعِظِينَ﴾	١٣٦	٢
﴿إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ الْقَالِينَ﴾	١٦٨	٢
﴿إِلَّا عَجُوزًا فِي الْغَابِرِينَ﴾	١٧١	٢
﴿لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ حَتَّىٰ يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ * فَيَأْتِيَهُم	٢٠١-	١١٥

بَغْتَةً﴾	٢٠٢	
﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾	٢٢٧	٢٢١، ٣١٩

النمل

﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾	١٠	٤١، ٤٤
﴿آيَاتُنَا مُبْصِرَةً﴾	١٣	١٣٣
﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ﴾	١٤	١٣٣
﴿ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ﴾	١٨	٢٥٠
﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾	١٩	٤١
﴿سَنَنظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾	٢٧	٢
﴿قُلْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم﴾	٧٢	٢٩١
﴿وَمَن جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ﴾	٩٠	٦٣
﴿رَبَّ هَٰذِهِ الْبَلْدَةِ الَّذِي حَرَّمَهَا﴾	٩١	٢٣٣

القصص

﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾	٨	٢٣٦
﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾	٣١	٤١، ٤٤
﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَا إِلَىٰ مُوسَى الْأَمْرَ وَمَا كُنتَ مِنَ الشَّاهِدِينَ * وَلَٰكِنَّا أَنشَأْنَا قُرُونًا﴾	٤٤-٤٥	٢٣٧

العنكبوت

الروم

لقمان

السجدة

الأحزاب

﴿أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ﴾	٧٦	١٦٥
﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ﴾	٨٤	٣٠٨
﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾	٨٥	٣٠٨

الزمر

﴿إِنَّمَا يُوَفَّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُم بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾	١٠	٢٢٦
﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا﴾	٢٩	٢٤٤
﴿وَإِذَا ذُكِرَ الَّذِينَ مِن دُونِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾	٤٥	٢١٩
﴿مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ﴾	٥٤	٢٢٢
﴿وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ﴾	٥٥	٢٢٢
﴿بَلَىٰ قَدْ جَاءَتْكَ﴾	٥٩	١٣٧
﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ﴾	٧١	٣٥٢

غافر

﴿رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّاتِ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدتَّهُمْ﴾	٨	٤١٦
﴿يَوْمَ التَّلَاقِ﴾	١٥	٣٣٢
﴿يَوْمَ هُم بَارِزُونَ﴾	١٦	٣٣٢
﴿لِّمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ﴾	١٦	١٧٢

﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ كَانُوا مِن قَبْلِهِمْ﴾	٢١	١٣٥
﴿وَإِن يَكُ صَادِقًا يُصِبْكُم بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ﴾	٢٨	٢٥٥
﴿اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا﴾	٦١	١٧٣
﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ * إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾	٧٠-٧١	٢٧
﴿وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِ مُشْرِكِينَ﴾	٨٤	٣٣٦

فصلت

﴿فَقُلْ أَنذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً﴾	١٣	١٩٤
﴿لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا قَالُوا﴾	٢١	٢٥٠
﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ﴾	٣٤	١١٣
﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾	٤٦	٣
﴿مِن دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾	٤٩	١٨٩

الشورى

﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾	١١	٢٠٧
﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنتَصِرُونَ﴾	٣٩	٢٥٢

الزخرف

الدخان

الجاثية

الأحقاف

محمد

الفتح

الحجرات

ق

الطور

النجم

القمر

الرحمن

الواقعة

الحديد

المجادلة

[illegible]

الصف

﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾	٥	[illegible]
﴿اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾	٦	[illegible]
﴿مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾	١٤	[illegible]

الجمعة

﴿وَآخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ﴾	٣	[illegible]

المنافقون

﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ﴾	١	[illegible]
﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ﴾	٦	١٤٠

الطلاق

﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾	٣	٢٢٠

التحريم

﴿إِن تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾	٤	١٤٥
﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾	٤	٢٣٣

الملك

﴿سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾	٨	٢٠٩

[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]

القلم

﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾	٤	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]

الحاقة

[illegible]	[illegible]	[illegible]

المعارج

[illegible]	١	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	٤٠	[illegible]

نوح

﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ﴾	١	٤٠٩
﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾	٤	٥٤، ٣١٤

المزمل

﴿قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا * نِّصْفَهُ﴾	٢-٣	٢٦٨
﴿السَّمَاءُ مُنفَطِرٌ بِهِ﴾	١٨	١٧٦

الليل

الشرح

التين

العلق

القدر

البينة

العصر

الإخلاص

السورة	الآية	رقم الآية	المسألة
البقرة	﴿وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰ﴾	٥١	٣٠٤
البقرة	﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾	٢٤٩	٢٢٣
النساء	﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾	٦٦	٢٨٣
المائدة	﴿وَأَرْجُلِكُمْ﴾	٦	٨٩
الأنعام	﴿وَمَحْيَايْ﴾	١٦٢	٣٧٢
الأعراف	﴿حَقِيقٌ عَلَىٰ أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾	١٠٥	٤
الأنفال	﴿مَا لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ﴾	١١	٤١٤
الأنفال	﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَتُصِيبَنَّ﴾	٢٥	٤١٣
الأنفال	﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةِ﴾	٦٧	٢٣٧
التوبة	﴿مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ تَزِيغُ﴾	١١٧	٣٣٤
يونس	﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾	٥٨	٦٤
يونس	﴿لَا خَوْفُ عَلَيْهِمْ﴾	٦٢	٣٦٠
يونس	﴿وَلَا تَتْبَعَانِ﴾	٨٩	٣٧٢
هود	﴿فَعَمِيَتْ عَلَيْكُمْ﴾	٢٨	٤، ١٧٣

إبراهيم	﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾	٤٦	٢٤٣
الكهف	﴿فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا﴾	٩٤	٣٨٠
طه	﴿طُوًى﴾	١٢	٣٨١
المؤمنون	﴿تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ﴾	٢٠	٤١٥
النور	﴿أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ﴾	٣١	٣٦٩
ص	﴿وَلَاتَ حِينَ﴾	٣	٨٥
ص	﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ﴾	٨٤	٣٠٨
غافر	﴿إِنَّا كُلٌّ فِيهَا﴾	٤٨	١٢٩
الزخرف	﴿أَيُّهَ السَّاحِرُ﴾	٤٩	٣٦٩
ق	﴿أَحْيَيْنَا بِهِ بَلْدَةً مَيْتًا﴾	١١	٢٣٣
الرحمن	﴿أَيُّهَ الثَّقَلَانِ﴾	٣١	٣٦٩
الرحمن	﴿شُوَاظٌ مِن نَارٍ وَنُحَاسٌ﴾	٣٥	٨٩
الجن	﴿وَأَنَّهُ تَعَالَى جَدُّ رَبِّنَا﴾	٣	٣٢٠
النازعات	﴿طُوًى﴾	١٦	٣٨١

الحديث والأثر

	المسألة
«أُخراهنّ بالتراب»	٣٩٩
«أخفّ الحدودِ ثمانين»	٣٦٢
«إذا سألت فاسألِ الله»	٢٠٩
«إذا مرّ عليه ثنتان وأربعون أرسل الله المَلَكَ»	٢٣٥
«أليس حَسْبُكم سنةَ محمدٍ صلى الله عليه وسلم»	٣٦١
«أن رجالًا سألوه صلى الله عليه وسلم، وهو يخطبُ يومَ النحر: حلقتُ قبلَ أن أنحرَ، نحرتُ قبلَ أن أرميَ، وأشباه ذلك، فقال: افعَلْ ولا حَرَجَ، لهنّ كلِّهن»	٣٥٥
«إن مِن أَمَنِّ الناسِ عليَّ في ماله أبو بكرٍ»	٢١٥
«إنما كان مَنزلٌ يَنزِلُه رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم»	٣٥٧
«أنه خطَب يومَ النحرِ، فقال: أتدرُون أيُّ يومٍ هذا؟ قلنا: اللهُ ورسولُه أعلمُ، فسكَتَ، حتى ظنَنَّا أنه سيُسمِّيه بغير اسمِه»... إلى أن قال: «أليس ذو الحجَّةِ؟»	٣٥٧
«أنه دخَل وعروةُ بنُ الزُّبَيرِ في المسجد، فإذا ابنُ عُمَرَ يُسأل: كم اعتمر رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم؟ فقال: أربعًا»	٣٦٠
«أُولاهنّ بالتراب»	٣٩٩

فهرس الأقوال

فهرس الأمثال

فهرس الأشعار والأرجاز

البيت وبحره		المسألة
فما من وسطه وبُقيمُ فيهم	ويُمشي إن أُرِيد به المَشاءُ الوافر	٥٦
ولولا يومُ يومٍ ما أردنا	جزاءك [والقروضُ لها جزاءُ] الوافر	٧٩
[وكائنْ بالأباطِحِ من صَدِيقٍ]	يراهُ لو أُصِبْتُ هو المصابا الوافر	٢٤٥
[فما جيَف الحَسْرى] فأما عظامُها	فبيضٌ، [وأما جِلْدُها فصَليبُ] الطويل	٣١٤
فإيّاك إيّاك المِرَاءَ [فإنهُ	إلى الشر دَعَّاءٌ وللشر جالِبُ] الطويل	٢٤
فيما يشري رحلَه [قال قائلٌ	لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاطِ نَجِيبُ؟] الطويل	٢٣٧
فلا تَتْرُكَنّي بالوَعيدِ كأنّني	إلى الناسِ مَطْلِيٌّ بِهِ القارُ أجْرَبُ الطويل	٤
وما زِلْتُ خيرًا مِنْكَ مُذْ عَضَّ كارِهًا	بِلَحْيَيْكَ عادِيُّ الطَّرِيقِ رَكُوبُ الطويل	٤٠٩

[رأيتُ ذوي الحاجاتِ حولَ بيوتِهم	قطينًا لهم،] حتى إذا أنبتَ البقلُ	الطويل	٤١٥
أماويَّ، إنّي رُبُّ واحدِ أُمِّهِ	قتلتُ، فلا غُرْمٌ عليَّ ولا خذلُ	الطويل	٣٠٢
ويومًا شهدناه سُلَيمًا وعامرًا	[قليلًا سِوى الطَّعنِ النِّهالِ نوافِلُهْ]	الطويل	٢٦٢
[إن الذي سمكَ السماءَ بنَى لنا	بيتًا] دعائِمُه أعزُّ وأطولُ	الكامل	٧٥
[فقلتُ للرَّكبِ لمَّا أنْ علا بِهِمُ]	مِنْ عَنْ يَمينِ الحُبَيّا [نَظْرَةٌ قَبَلُ]	البسيط	٢٨٦
ما أقدرَ اللهَ أن يُدْني على شَحَطٍ	[مَنْ دارُه الحَزْنُ ممَّن دارُه صُوَلُ]	البسيط	٢٤٢
[غَدَتْ] مِنْ عَلَيْهِ [بعدَما تمَّ خِمْسُها	تَصِلُّ، وعَنْ قَيْضٍ، بِبَيْداءَ مَجْهَلِ]	الطويل	٢٨٦
[قِفَا نبكِ من ذكرى حبيبٍ ومنزلِ	بسِقْطِ اللِّوَى] بين الدَّخولِ فحَوْمَلِ	الطويل	٢٣٧
[يَغطُّ غطيطَ البَكْرِ شُدَّ خِناقُهُ	لِيَقْتُلَني] والمرءُ ليس بقتَّالِ	الطويل	٣
ولو أنَّ ما أسْعَى لأدنى معيشةٍ	كفاني -ولم أطْلُبْ- قليلٌ من المالِ		

ولكنَّما أسْعَى لمجدٍ مُؤثَّلٍ	[وقد يدركُ المجدَ المؤثَّلَ أمثالي]	الطويل	١٣٦
أريدُ لأنسى ذكرها [فكأنَّما	تمثَّلُ لي ليلى بكلِّ سبيلِ]	الطويل	٢٣٤
عليْنَ بِكِدْيَونٍ وأُشْعِرْنَ كُرَّةً	فهُنَّ إضاءُ صافياتُ الغلائِلِ	الطويل	٨
وقد جعلتُ إذا ما قُمْتُ يُثْقِلُني	ثوبي فأنهضُ نهضَ الشاربِ الثَّمِلِ	البسيط	٢٤٣
فأرسلَها العِراكَ ولم يَذُدْها	ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ	الوافر	٤٠٩
بينما نحنُ بالأراكِ معًا	إذْ أتى راكِبٌ على جَمَلِهْ	الخفيف	٣٠٤
فأُقسِمُ أنْ لو التقينا وأنتمُ	[لكان لكم يومٌ من الشرِّ مُظلِمُ]	الطويل	١٤٢
تَعَدَّيتُ شيئًا والدَّريسُ كأنَّما	يُزَعْزِعُه وِرْدٌ من المُومِ مُرْدِمُ	الطويل	٤٧
إنْ تَرْفُقي يا هِنْدُ فالرِّفقُ أيْمَنُ	وإنْ تَخْرُقي يا هِنْدُ فالخُرْقُ أشأمُ		
فأنتِ طَلاقٌ، والطَّلاقُ عَزيمةٌ	ثلاثٌ، ومَنْ يَخْرِقْ أعقُّ وأظلَمُ		
فبِيني بها أنْ كُنْتِ غيرَ رفيقةٍ	فما لامرِئٍ بعدَ الثلاثِ مُقدَّمُ	الطويل	٢٤٩

[ومَنْ يغترِبْ يحسِبْ عدوًّا صديقَه]	ومَنْ لا يُكَرِّمْ نفسَه لا يُكَرَّمِ	١٩٨	الطويل
أتَغضَبُ إنْ أُذْنَا قُتَيبةَ حُزَّتَا	جِهارًا ولم تغضبْ لِقَتْلِ ابنِ حازمِ؟	١٤٥	الطويل
وَمَا الحَرْبُ إلا ما عَرَفْتُمْ وذُقْتُمُ	وَمَا هُوَ عَنها بالحَدِيثِ المُرَجَّمِ	٢١٦	الطويل
وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ	وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ	٣١٤	الطويل
[هل غادر الشعراءُ من متردَّمِ]	أم هل عرفتَ الدار [بعد توهُّمِ؟]	٣٦٩	الكامل
فيها اثنتان وأربعون حلوبةً	سودًا [كخافية الغُرابِ الأسْحَمِ]	٣٧٤	الكامل
فَنِعْمَ صاحبُ قومٍ [لا سلاحَ لهم	وصاحبُ الركبِ عثمانُ بنُ عفانا]	٧٠	البسيط
وَاسْأَلْ وَلا بَأْسَ إن كُنْتَ امْرَأً عَمِهًا	إنَّ السُّؤَالَ شِفَا مَنْ كان حَيْرَانَا	٢٠٩	البسيط
وَقَدْ عَلِمْنَا لَوَ انَّ العِلْمَ يَنْفَعُنَا	أَنْ سَوْفَ تَلْحَقُ أُخْرَانَا بِأُولَانَا	٢٣٩	البسيط
ولِلْمَوتِ تَغْذُو الوالِداتُ سِخَالَهَا	كَمَا لِخَرَابِ الدُّورِ تُبْنَى المَسَاكِنُ	٤	الطويل
ما يَقُولُ الفَقِيهُ أيَّدَهُ اللَّـ	ـهُ وَلا زَالَ عِنْدَهُ الإحْسَانُ		
في فَتًى عَلَّقَ الطَّلاقَ بِشَهْرٍ	قَبْلَ مَا قَبْلَ قَبْلِهِ رَمَضَانُ؟	٣٢٢	الخفيف
ولو سُئِلَتْ عَنِّي نَوَارُ وأَهْلُها	إذًا أَحَدٌ لم تَنْطِقِ الشَّفَتَانِ	١٨	الطويل
نِعْمَ مُرْتَكَأً مَنْ ضَاقَتْ مَذاهِبُهُ	ونِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وإِعْلانِ	٧٠	البسيط
أنا ابنُ جَلا [وطَلّاعُ الثَّنَايا	متى أَضَعِ العِمَامَةَ تعرفُوني]	٤٠٢	الوافر
وتَفَرَّدُوا بالمَكْرُمَاتِ فَلَمْ يَكُنْ	لِسِوَاهُمُ مِنْهُمْ سِوَى الحِرْمَانِ	٤٠	الكامل
فَأَيِّي مَا وَأَيُّكَ كَانَ شَرًّا	فَقِيدَ إِلَى المَقَامَةِ لا يَرَاهَا	٢٨٧	الوافر

الأرجاز

المسألة	الرجز
٣٥٧	وَالْأَشْرَمُ الْمَغْلُوبُ لَيْسَ الْغَالِبُ
	يَا أَيُّهَا الْقَلْبُ اللَّحُوحُ النَّفْسِي
٣٦٩	أُفِقْ عَنِ الْبِيضِ الْحِسَانِ اللُّعْسِ
٣٠٨	إِنَّ عَلَيَّ اللهَ أَنْ تُبَايِعَا
٣٣١	أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعَا؟
٣٠٨	[عَلَيَّ ذَنْبًا] كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ
٣٠٠	[فَصُيِّرُوا] مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ
٢٤٢	سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ مَا أَحَلَّ عِنْدِي مَنْلَكْ
٣٧٦	مِنْ بَعْدِمَا وَبَعْدِمَا وَبَعْدِمَهْ
	أُرْسِلَ فِيهَا بَازِلًا يُقَرِّمُهْ
٤٠٩	وَهْوَ بِهَا يَنْحُو طَرِيقًا يَعْلَمُهْ
٧	اِمْتَلَأَ الْحَوْضُ وَقَالَ: قَطْنِي
٣٥٢ ،١٠٩	أَطَرَبًا وَأَنْتَ قِنَّسْرِيُّ؟

فهرس الأعلام

العلم	المسألة
ابن الأخذ	٩٥
أحمد ابن الخباز	٥٩، ١١١، ١١٢، ١١٤، ٢٧١، ٢٧٥، ٢٨٩، ٣١٥، ٣١٦، ٣٢٥، ٣٧٠، ٣٨٩، ٣٩٠، ٤٠٤
أحمد الحلبي	٢٣٦
أحمد بن يحيى = ثعلب	
الأخفش	٤٧، ٥٨، ٦٩، ٨٣، ٨٧، ١٢٦، ١٢٩، ١٨٥، ١٨٦، ٢٢٣، ٢٥٢، ٢٨٢، ٢٨٥، ٢٩١، ٢٩٢، ٣١٤، ٣٢٠، ٣٤٦، ٣٨٨
الأخفش الصغير = علي بن سليمان	
الأستاذ أبو علي = الشلوبين	
ابن إسحاق = ابن أبي إسحاق	
ابن [أبي] إسحاق	٢٤
الأصمعي	٤١٥
امرؤ القيس	٣، ١٣٦
أمية [بن أبي الصلت]	٢٠٩، ٢٣٩

فهرس الأماكن والبلدان

فهرس الكتب الواردة في النص المحقق

المصادر والمراجع

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبداللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت ٨٠٢)، تحقيق الدكتور طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٧.
- ابن الضائع وأثره النحوي مع دراسة وتحقيق القسم الأول من شرحه لجمل الزجاجي، للدكتور يحيى علوان حسون البلداوي، رسالة دكتوراه قدمت إلى كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر، ١٤٠٦.
- ابن هشام الأنصاري (آثاره، ومذهبه النحوي)، للدكتور علي فوده نيل، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، ط ١، ١٤٠٦.
- ابن هشام النحوي (بيئته، فكره، مؤلفاته، منهجه، ومكانته في النحو)، للدكتور سامي عوض، دار طلاس، دمشق، ط ١، ١٩٨٧م.
- ابن هشام وأثره في النحو العربي، للدكتور يوسف عبدالرحمن الضبع، دار الحديث، القاهرة، ط ١، ١٤١٨.
- أبو العتاهية (أشعاره، وأخباره)، للدكتور شكري فيصل، مطبعة جامعة دمشق، ١٣٨٤.
- إتحاف فضلاء البشر بقراءات الأئمة الأربعة عشر، لأحمد بن محمد البناء الدمياطي (ت ١١١٧)، تحقيق أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٩.
- أحكام القرآن، لأبي بكر الجصاص (ت ٣٧٠)، مصورة دار الفكر،

بيروت.
- الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي (ت ٦٣١)، تحقيق عبدالرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت.
- أخبار أبي القاسم الزجاجي (ت ٣٤٠)، تحقيق عبدالحسين المبارك، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٠م.
- أخبار النحويين البصريين، للسيرافي (ت ٣٦٨)، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة، ط ١، ١٤٠٥.
- أدب الكاتب، لابن قتيبة (ت ٢٧٦)، تحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٢٠.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥)، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٨.
- إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري، للقسطلاني (ت ٩٢٣)، المطبعة الأميرية، بولاق، ١٣٢٣.
- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٤٠٥.
- الأزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد الهروي (ت نحو ٤١٥)، تحقيق عبدالمعين الملوحي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤١٣.
- أساس البلاغة، للزمخشري (ت ٥٣٨)، تحقيق عبدالرحيم محمود، مصورة دار المعرفة، بيروت.

- الاستدراكات على مقامات الحريري (ت ٥١٦)، لابن الخشاب (ت ٥٦٧) مع انتصار ابن بري (ت ٥٨٢)، نسخة جامعة الملك سعود بالرياض، بالرقم ٥٣٨.
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبدالبر (ت ٤٦٣)، تحقيق علي محمد البجاوي، مصورة دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١٢.
- أسد الغابة في معرفة الصحابة، لعز الدين ابن الأثير (ت ٦٣٠)، مصورة دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩.
- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧)، تحقيق محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق.
- إسفار الفصيح، لأبي سهل الهروي (ت ٤٣٣)، تحقيق الدكتور أحمد بن سعيد قشاش، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٢٠.
- الأشباه والنظائر، للسيوطي (ت ٩١١)، تحقيق عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٦.
- الإصابة في معرفة الصحابة، لابن حجر (ت ٨٥٢)، تحقيق عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٥.
- إصلاح المنطق، لابن السكيت (ت ٢٤٤)، تحقيق محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤٢٣.
- الأصمعيات، اختيار عبدالملك بن قريب الأصمعي (ت ٢١٦)، تحقيق

- [illegible]

- [illegible]

- [illegible]

- [illegible]

- [illegible]

- [illegible]

- [illegible]

- [illegible]

- [illegible]

- [illegible]

- [illegible]

- [illegible]

- [illegible]

- [illegible]

- [illegible]

- [illegible]

- [illegible]

- [illegible]

الجيل، بيروت، ودار عمار، عمّان، ١٤٠٩.

- أمالي ابن الشجري (ت ٥٤٢)، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٣.
- أمالي أبي علي القالي (ت ٣٥٦)، عناية محمد عبدالجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط ٢، ١٣٤٤.
- إنباء الغمر بأنباء العمر، لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢)، تحقيق الدكتور حسن حبشي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٩.
- إنباه الرواة عن أنباه النحاة، للقفطي (ت ٦٢٤)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مصورة دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤٠٦. ونسخة مكتبة فيض الله بإسطنبول في تركيا، بالرقم ١٣٨٢.
- الانتصار للحريري على ابن الخشاب، لابن بري (ت ٥٨٢)، مع الاستدراكات على المقامات لابن الخشاب، نسخة جامعة الملك سعود بالرياض، بالرقم ٥٣٨.
- الانتصار لسيبويه على المبرد، لأحمد بن محمد ابن ولاد (ت ٣٣٢)، تحقيق زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٦.
- الانتصاف من الكشاف، لابن المنيّر الإسكندري (ت ٦٨٣)، بحاشية الكشاف للزمخشري، مصورة دار المعرفة، بيروت.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧)، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام (ت ٧٦١)، مع ضياء السالك إلى أوضح المسالك، لمحمد بن عبدالعزيز النجار، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.
- الإيضاح، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧)، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط ٢، ١٤١٦.
- إيضاح شواهد الإيضاح، للحسن بن عبدالله القيسي (من القرن السادس)، تحقيق الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٠٨.
- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب (ت ٦٤٦)، تحقيق الدكتور موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد. وتحقيق الدكتور إبراهيم محمد عبدالله، دار سعد الدين، دمشق، ط ١، ١٤٢٥. ونسخة مكتبة رشيد أفندي بمدينة قيصري في تركيا، بالرقم ٧٠٧. ونسخة مكتبة مغنيسا العامة في تركيا، بالرقم ٢٤٢٠.
- الإيضاح لتلخيص المفتاح، للخطيب القزويني (ت ٧٣٩)، مع بغية الإيضاح، لعبدالمتعال الصعيدي، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤٢٠.
- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، لأبي بكر ابن الأنباري (ت ٣٢٨)، تحقيق محيي الدين رمضان، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩١.

- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥)، تحقيق عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٣.
- بدائع الزهور في وقائع الأيام والشهور، لابن إياس الحنفي (ت نحو ٩٣٠)، تحقيق محمد مصطفى، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت، ط ١، ١٣٩٥.
- بدائع الفوائد، لابن قيم الجوزية (ت ٧٥١)، دار الكتاب العربي، بيروت.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، لمحمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠)، مصورة دار المعرفة، بيروت.
- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، لابن الملقن (ت ٨٠٤)، تحقيق مصطفى أبو الغيط وعبدالله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة، الثقبة، ط ١، ١٤٢٥.
- البديع في علم العربية، لمجد الدين ابن الأثير (ت ٦٠٦)، تحقيق الدكتور فتحي أحمد علي الدين والدكتور صالح بن حسين العايد، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٢٠، ١٤٢١.
- البرهان في علوم القرآن، للزركشي (ت ٧٩٤)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مصورة المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٩.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع (ت ٦٨٨)، تحقيق الدكتور عياد ابن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١،

١٤٠٧.
- بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح، لعبدالمتعال الصعيدي، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤٢٠.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي (ت ٩١١)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مصورة المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٩.
- بقية الخاطريات، لابن جني (ت ٣٩٢)، تحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤١٣.
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، للفيروزآبادي (ت ٨١٧)، تحقيق محمد المصري، مركز المخطوطات والتراث، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، ط ١، ١٤٠٧.
- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧)، تحقيق الدكتور طه عبدالحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط ٢، ٢٠٠٦م.
- بيان المختصر (شرح مختصر ابن الحاجب)، لأبي الثناء الأصفهاني (ت ٧٤٩)، تحقيق الدكتور محمد مظهر بقا، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٦.
- تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة (ت ٢٧٦)، تحقيق السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط ٢، ١٣٩٣.
- تاج التراجم في طبقات الحنفية، لقاسم بن قطلوبغا الحنفي (ت ٨٧٩)، تحقيق محمد خير رمضان يوسف، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤١٣.

- تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد مرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥)، تحقيق مجموعة من الأساتذة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط ١، ١٣٨٥-١٤٢٢.
- تاريخ ابن قاضي شهبة (ت ٨٥١)، تحقيق الدكتور عدنان درويش، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، دمشق، ١٩٩٤م.
- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، للمفضل بن محمد التنوخي (ت ٤٤٢)، تحقيق الدكتور عبدالفتاح محمد الحلو، دار هجر، القاهرة، ط ٢، ١٤١٢.
- تاريخ مدينة السلام، للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣)، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٢٢.
- التبصرة والتذكرة، لأبي محمد الصيمري (من القرن الرابع)، تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى علي الدين، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٢.
- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، لابن حجر (ت ٨٥٢)، تحقيق علي محمد البجاوي، نشر الدار العلمية، دلهي، الهند، ط ٢، ١٤٠٦.
- التبيان في إعراب القرآن، للعكبري (ت ٦١٦)، مطبوع باسم إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، مصورة دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٩.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، للعكبري (ت ٦١٦)، تحقيق الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض،

ط ١، ١٤٢١.
- التحرير والتنوير، لمحمد الطاهر ابن عاشور (ت ١٣٩٣)، دار سحنون، تونس، ١٩٩٧م.
- التحفة والنكت على الحاجبية، لابن مالك (ت ٦٧٢)، مطبوع باسم شرح كافية ابن الحاجب لبدر الدين ابن جماعة (ت ٧٣٣)، تحقيق محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٢.
- تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب، للسيوطي (ت ٩١١)، تحقيق الدكتور حسن الملخ والدكتورة سهى نعجة، عالم الكتب الحديث، إربد، وجدارا للكتاب العالمي، عمان، ط ٢، ١٤٢٩.
- [illegible] في شرح الكافية، لتقي الدين النيلي (من القرن السابع)، نسخة مكتبة جوروم العامة في تركيا، بالرقم ٢٥٩٤.
- تحفة [illegible] فيمن ولي مصر من الملوك والسلاطين، لعبدالله الشرقاوي، تحقيق [illegible] عبدالحميد القاري، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٤١٦.
- التذكرة في القراءات الثمان، لطاهر ابن غلبون (ت ٣٩٩)، تحقيق أيمن رشدي سويد، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، جدة، ط ١، [illegible].
- تذكرة النحاة، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥)، تحقيق الدكتور عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٦.
- التذكرة النحوية، للزركشي (ت ٧٩٤)، نسخة مكتبة كوبرلي في تركيا، برقم ١٤٥٧.

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥)، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ودار كنوز إشبيليا، الرياض، ط ١، ١٤١٩-١٤٢٦.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك (ت ٦٧٢)، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٣٨٧، ونسخة مكتبة الدولة ببرلين، بالرقم ٦٦٢٨.
- التصريح بمضمون التوضيح، لخالد بن عبدالله الأزهري (ت ٩٠٥)، تحقيق الدكتور عبدالفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، ط ١، ١٤١٨.
- التعريفات، للشريف الجرجاني (ت ٨١٦)، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٠٣.
- التعليقة على المقرب، لبهاء الدين ابن النحاس (ت ٦٩٨)، تحقيق الدكتور خيري عبدالراضي عبداللطيف، مكتبة دار الزمان، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٢٦.
- التفسير البسيط، للواحدي (ت ٤٦٨)، تحقيق مجموعة من الأساتذة، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط ١، ١٤٣٠.
- تفسير رسالة أدب الكاتب، للزجاجي (ت ٣٤٠)، تحقيق الدكتور عبدالفتاح سليم، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ١٩٩٣م.
- تفسير القرآن العظيم، لابن كثير (ت ٧٧٤)، تحقيق سامي بن محمد السلامة، دار طيبة، الرياض، ط ٢، ١٤٢٠.

- التكملة، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧)، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط ٢، ١٤١٩.
- التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، لابن جني (ت ٣٩٢)، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط ١، ١٤٣٠.
- تنبيه الغبي إلى تكفير ابن عربي، لإبراهيم بن عمر البقاعي (ت ٨٨٥)، ضمن كتاب مصرع التصوف، تحقيق عبدالرحمن الوكيل، مكتبة عباس أحمد الباز، مكة المكرمة.
- تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري (ت ٣٧٠)، تحقيق مجموعة من الأساتذة، ١٩٦٤-١٩٦٩.
- توجيه اللمع، لابن الخباز (ت ٦٣٩)، تحقيق الدكتور فايز زكي دياب، دار السلام للطباعة، القاهرة، ط ٢، ١٤٢٨.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩)، تحقيق الدكتور عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط ١، ١٤٢٨.
- جامع البيان في تأويل القرآن، لمحمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٣، ١٤٢٠.
- الجامع الصغير في النحو، لابن هشام (ت ٧٦١)، تحقيق الدكتور أحمد الهرميل، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٠.
- الجامع في أحكام القرآن، لأبي عبدالله القرطبي (ت ٦٧١)، تحقيق

الدكتور محمد إبراهيم الفيومي، دار الحديث، القاهرة، ط ١، ١٤١٨هـ.

- جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري (ت نحو ٣٩٥هـ)، مصورة دار الفكر، بيروت.

- جمهرة اللغة، لابن دريد (ت ٣٢١هـ)، تحقيق رمزي منير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١، ١٩٨٧م.

- الجنى الداني في حروف المعاني، حسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، مصورة دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٣هـ.

- جواب المسائل العشر المتعبة للحريري، لابن بري (ت ٥٨٢هـ)، تحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي، دار البشائر، دمشق، ط ١، ١٤١٨هـ.

- جواهر القرآن، جامع العلوم الباقولي (ت ٥٤٣هـ)، مطبوع باسم إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، تحقيق إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ودار الكتاب اللبناني، بيروت.

- الجواهر المضية في طبقات الحنفية، عبد القادر بن محمد القرشي الحنفي (ت ٧٧٥هـ)، نشر مير محمد كتبخانه، كراتشي.

- حاشية التصريح، لياسين بن زين الدين العليمي (ت ١٠٦١هـ)، على التصريح بمضمون التوضيح للأزهري، تحقيق أحمد السيد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة.

- حاشية تفسير البيضاوي (عناية القاضي وكفاية الراضي)، لشهاب الدين الخفاجي (ت ١٠٦٩هـ)، دار صادر، بيروت.

- حاشية شرح الأشموني [illegible] محمد بن علي الصبان (ت [illegible])، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، [illegible].

- حاشية على [illegible] (ت [illegible])، [illegible] دار السلام، القاهرة، ط ١، [illegible].

- [illegible] لأبي علي الفارسي (ت [illegible])، تحقيق [illegible]، دار [illegible]، دمشق، ط ١، [illegible].

- [illegible] شرح [illegible] (ت [illegible])، تحقيق [illegible]، دار إحياء الكتب العربية [illegible]، القاهرة، ط ١، [illegible].

- [illegible] عبد القادر بن عمر البغدادي (ت [illegible])، [illegible] مكتبة الخانجي، القاهرة، ط [illegible].

- [illegible] (ت [illegible])، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب [illegible].

- [illegible] لابن بري (ت [illegible])، تحقيق الدكتور [illegible]، دمشق، ط ١، [illegible].

- [illegible] عبد القادر بن محمد [illegible] (ت [illegible])، تحقيق [illegible]، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، [illegible].

- [illegible] في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي (ت [illegible])، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط ١، [illegible].

- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبدالخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة.
- درة الغواص في أوهام الخواص، للحريري (ت ٥١٦)، تحقيق عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط ١، ١٤١٨.
- درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة، للمقريزي (ت ٨٤٥)، تحقيق الدكتور محمود الجليلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٢٣.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر (ت ٨٥٢)، مراقبة محمد عبدالمعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، الهند، ط ٢، ١٣٩٢.
- دلائل الإعجاز، لعبدالقاهر الجرجاني (ت ٤٧١)، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، ط ٣، ١٤١٣.
- الدلائل في غريب الحديث، للقاسم بن ثابت السرقسطي (ت ٣٠٢)، تحقيق الدكتور محمد بن عبدالله القناص، مكتبة العبيكان، الرياض، ط ١، ١٤٢٢.
- الدليل الشافي على المنهل الصافي، لابن تغري بردي (ت ٨٧٤)، تحقيق فهيم محمد شلتوت، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط ٢، ١٩٩٨م.
- دليل الهدى شرح قطر الندى، لمحمد بن علي الحريري الحرفوشي (ت ١٠٥٩)، ورقة منه، فيها ترجمة ابن هشام فقط، في ٢٦ سطرًا، ضمن مجموع بدار الكتب المصرية، بالرقم ٨٤٠.

- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، لابن فرحون المالكي (ت ٧٩٩)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ديوان ابن مقبل، تحقيق الدكتور عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، ١٤١٦.
- ديوان أبي النجم العجلي، تحقيق الدكتور محمد أديب جمران، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٢٧.
- ديوان الأدب، للفارابي (ت ٣٥٠)، تحقيق الدكتور أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب، القاهرة، ١٤٢٤.
- ديوان الأعشى الكبير، تحقيق محمد محمد حسين، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٩٥٠م
- ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط ٥، ١٩٩٠م.
- ديوان أمية بن أبي الصلت، تحقيق الدكتور سجيع جميل الجبيلي، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٩٩٨م.
- ديوان جرير، بشرح محمد بن حبيب، تحقيق الدكتور نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، ط ٣، ١٩٨٦م.
- ديوان جميل بثينة، دار بيروت، بيروت، ١٤٠٢.
- ديوان الحطيئة، بشرح ابن السكيت، تحقيق الدكتور نعمان محمد أمين طه، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤٠٧. وبشرح السكري، تصحيح محمد بن الأمين الشنقيطي، مطبعة التقدم، مصر.

- ديوان ذي الرمة، بشرح أحمد بن حاتم الباهلي، تحقيق الدكتور عبدالقدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط ١، ١٤٠٢.
- ديوان زهير بن أبي سلمى، بشرح ثعلب، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، مكتبة هارون الرشيد، دمشق، ط ٣، ١٤٢٨.
- ديوان شعر حاتم الطائي، صنعة يحيى بن مدرك الطائي، تحقيق الدكتور عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٢، ١٤١١.
- ديوان طرفة بن العبد، بشرح الأعلم الشنتمري، تحقيق درية الخطيب ولطفي الصقال، إدارة الثقافة والفنون، البحرين، والمؤسسة العربية، بيروت، ط ٢، ٢٠٠٠م.
- ديوان العجاج، تصحيح وليم بن الورد، لايبزج، ١٩٠٣م.
- ديوان عروة بن الورد، بشرح ابن السكيت، تحقيق ابن أبي شنب، مطبعة حول كربونل، الجزائر، ١٩٢٦م.
- ديوان علقمة بن عبدة الفحل، بشرح الأعلم الشنتمري، تحقيق الدكتور حنا نصر الحتي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤١٤.
- ديوان عنترة، تحقيق محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، بيروت.
- ديوان الفرزدق، بشرح إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة، بيروت، ط ١، ١٩٨٣م.
- ديوان القطامي، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي والدكتور أحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت، ط ١، ١٩٦٠م.
- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف،

القاهرة، ط ٢، ١٩٨٥م.
- ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط ٢، ١٩٩٥.
- ذم الدنيا، لابن أبي الدنيا (ت ٢٨١)، تحقيق محمد عبدالقادر عطا، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط ١، ١٤١٤.
- ذيل التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، للتقي الفاسي (ت ٨٣٢)، تحقيق محمد صالح بن عبدالعزيز المراد، مركز البحوث وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤١٨.
- ذيل الدرر الكامنة، لابن حجر (ت ٨٥٢)، تحقيق الدكتور عدنان درويش، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ١٤١٢.
- ذيل العبر في خبر من غبر، للحسيني (ت ٧٦٥)، ضمن ذيول العبر للذهبي، تحقيق محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٥.
- رسائل في اللغة، لابن السيد البطليوسي (ت ٥٢١)، تحقيق الدكتور وليد محمد السراقبي، مركز الملك فيصل، الرياض، ط ١، ١٤٢٨.
- رسالة في الفرائض وشرح آية الوصية، لأبي القاسم السهيلي (ت ٥٨١)، تحقيق محمد إبراهيم البنا، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط ٢، ١٤٠٥.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي (ت ٧٠٢)، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط ٢، ١٤٠٥.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لمحمود الآلوسي (ت ١٢٧٠)، تحقيق علي عبدالباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت،

١٤١٥.

- الروض الأنف في شرح السيرة النبوية، لأبي القاسم السهيلي (ت ٥٨١)، تحقيق عبدالرحمن الوكيل، دار الكتب الإسلامية، مصر، ط ١، ١٣٨٧.
- زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي (ت ٥٩٧)، تحقيق عبدالرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤٢٢.
- الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر ابن الأنباري (ت ٣٢٨)، تحقيق الدكتور حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٢.
- الزهد لابن أبي الدنيا (ت ٢٨١)، تحقيق ياسين محمد السواس، دار ابن كثير، دمشق، ط ١، ١٤٢٠.
- الزهد، لأحمد بن حنبل (ت ٢٤١)، تحقيق محمد عبدالسلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٠.
- السبعة، لابن مجاهد (ت ٣٢٤)، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط ٢، ١٩٨٠م.
- سر صناعة الإعراب، لابن جني (ت ٣٩٢)، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط ٢، ١٤١٣.
- سفر السعادة وسفير الإفادة، لعلم الدين السخاوي (ت ٦٤٢)، تحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي، دار صادر، بيروت، ط ٢، ١٤١٥.
- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط ١، ١٤١٧.
- السلوك لمعرفة دول الملوك، للمقريزي (ت ٨٤٥)، تحقيق محمد عبدالقادر

عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨.

- السنن، لابن ماجه (ت ٢٧٣)، تحقيق خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، ط ٢، ١٤١٨.
- السنن، لأبي داود السجستاني (ت ٢٧٥)، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت.
- السنن، للترمذي (ت ٢٧٩)، تحقيق أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبدالباقي وإبراهيم عطوة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط ٢، ١٣٩٥.
- السنن، للنسائي (ت ٣٠٣)، دار المعرفة، بيروت، ط ٥، ١٤٢٠.
- سير أعلام النبلاء، للذهبي (ت ٧٤٨)، تحقيق مجموعة من الأساتذة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٤٠٥.
- السيف المهند في سيرة الملك المؤيد، للعيني (ت ٨٥٥)، تحقيق محمد فهيم شلتوت، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط ٢، ١٩٩٨م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩)، تحقيق عبدالقادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط ١، ١٤١٣.
- شرح أبيات مغني اللبيب، لعبدالقادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣)، تحقيق عبدالعزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون، دمشق، ط ٢، ١٤٠٧.
- شرح أشعار الهذليين، لأبي سعيد السكري (ت ٢٧٥ أو ٢٩٠)، تحقيق عبدالستار أحمد فراج ومراجعة محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة،

القاهرة.

- شرح الألفية، لابن عقيل (ت ٧٦٩)، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٤.
- شرح الألفية، لبدر الدين ابن مالك (ت ٦٨٦)، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٠.
- شرح الإلمام بأحاديث الأحكام، لابن دقيق العيد (ت ٧٠٢)، تحقيق محمد خلوف العبدالله، دار النوادر، دمشق، ط ٢، ١٤٣٠.
- شرح إيضاح أبي علي الفارسي، للعكبري (ت ٦١٦)، تحقيق الدكتور عبدالرحمن ابن عبدالله الحميدي، رسالة دكتوراه قدمت إلى كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض، ١٤٠٩.
- شرح التسهيل لابن مالك (ت ٦٧٢)، تحقيق عبدالرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة، ط ١، ١٤١٠.
- شرح التسهيل لبدر الدين ابن مالك (ت ٦٨٦)، بآخر شرح التسهيل لأبيه، تحقيق عبدالرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة، ط ١، ١٤١٠.
- شرح الجمل، لطاهر ابن بابشاذ (ت ٤٦٩)، مصورة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بالرقم ٢٢٦٣ ف، عن نسخة المكتبة الظاهرية، بالرقم ١٦٨٧.
- شرح الجمل، لابن الضائع (ت ٦٨٠)، مع ابن الضائع وأثره النحوي، للدكتور يحيى علوان حسون البلداوي، رسالة دكتوراه قدمت إلى كلية اللغة

العربية بجامعة الأزهر، ١٤٠٦.

- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور (ت ٦٦٩)، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤١٩.
- شرح درة الغواص، للشهاب الخفاجي (ت ١٠٦٩)، مطبعة الجوائب، القسطنطينية، ط ١، ١٢٩٩.
- شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي (ت ٤٢١)، تحقيق أحمد أمين وعبدالسلام هارون، مصورة دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١١.
- شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري، للطوسي، تحقيق الدكتور إحسان عباس، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت، ١٩٦٢م.
- شرح الشافية، للرضي الإستراباذي (ت ٦٨٦)، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبدالحميد، مصورة دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام (ت ٧٦١)، تحقيق عبدالغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، ١٤٠٤.
- شرح شواهد شرح الشافية، لعبدالقادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣)، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبدالحميد، مصورة دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لابن مالك (ت ٦٧٢)، تحقيق أحمد بن إبراهيم معيبي، المكتبة الإسلامية، ط ١، ١٤٣٠.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام (ت ٧٦١)، تحقيق محمد

محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط ١، ١٤٢٧.

- شرح الكافية، للرضي الإستراباذي (ت ٦٨٦)، تحقيق الدكتور عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط ١، ١٤٢١.
- شرح كافية ابن الحاجب، لبدر الدين ابن جماعة (ت ٧٣٣)، (مع الصحة لابن مالك)، تحقيق محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٣٢.
- شرح الكافية الشافية، لابن مالك (ت ٦٧٢)، تحقيق الدكتور عبدالمنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ودار المأمون، دمشق، ط ١، ١٤٠٢.
- شرح كتاب سيبويه، للرماني (ت ٣٨٤)، المجلد الأول، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم يوسف شيبة، رسالة دكتوراه قدمت إلى كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٤. والمجلد الثاني، تحقيق الدكتور المتولي رمضان أحمد الدميري، رسالة دكتوراه قدمت إلى كلية اللغة العربية بالمنصورة، جامعة الأزهر، ١٤٠٢.
- شرح كتاب سيبويه، للسيرافي (ت ٣٦٨)، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٩. وتحقيق مجموعة من الأساتذة، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط ٢، ١٤٢٩. ونسخة مكتبة جوروم العامة في تركيا، بالرقمين ٢٥٩٧، ٢٥٩٨.
- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، لابن هشام (ت ٧٦١)، تحقيق

الدكتور هادي نهر، دار اليازوري العلمية، عمّان.

- شرح اللمع، للثمانيني (ت ٤٤٢)، مطبوع باسم الفوائد والقواعد، تحقيق الدكتور عبدالوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٢٤.
- شرح اللمع، لابن برهان (ت ٤٥٦)، تحقيق الدكتور فائز فارس، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط ١، ١٤٠٤.
- شرح المفصل، لابن يعيش (ت ٦٤٣)، إدارة الطباعة المنيرية، مصورة عالم الكتب، بيروت.
- شرح المقدمة المحسبة، لطاهر ابن بابشاذ (ت ٤٦٩)، تحقيق الدكتور خالد عبدالكريم، ط ١، ١٩٧٧م.
- شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش (ت ٦٤٣)، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ط ١، ١٣٩٣.
- شعر عمرو بن أحمر الباهلي، جمع الدكتور حسين عطوان، مجمع اللغة العربية، دمشق.
- شعر مزاحم العقيلي، تحقيق الدكتور نوري حمودي القيسي والدكتور حاتم الضامن.
- الشعر والشعراء، لابن قتيبة (ت ٢٧٦)، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، ط ٢، ١٩٨٢م.
- شفاء العليل فيما في كلام العرب من الدخيل، للشهاب الخفاجي (ت ١٠٦٩)، المطبعة الميرية، بولاق، ١٢٨٢.

- شواذ القراءات، للكرماني (من القرن السادس)، تحقيق الدكتور شمران العجلي، مؤسسة البلاغ، بيروت.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك (ت ٦٧٢)، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، مصورة عالم الكتب، بيروت، ط ٣، ١٤٠٣.
- الصاحبي، لابن فارس (ت ٣٩٥)، تحقيق السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة فيصل عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
- الصحاح، للجوهري (ت ٣٩٨)، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١، ١٣٧٦.
- صحيح البخاري (ت ٢٥٦)، ضمن فتح الباري لابن حجر، دار السلام، الرياض، ودار الفيحاء، دمشق، ط ١، ١٤١٨.
- صحيح الجامع الصغير وزيادته، لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٣، ١٤٠٨.
- صحيح مسلم (ت ٢٦١)، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، مصورة دار عالم الكتب، الرياض، ط ١، ١٤١٧.
- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، لتقي الدين النِّيلي (من القرن السابع)، تحقيق الدكتور محسن بن سالم العميري، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٩.
- صلة الخلف بموصول السلف، لمحمد بن سليمان الروداني (ت ١٠٩٤)، تحقيق الدكتور محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١،

١٤٠٨.
- ضرائر الشعر، لابن عصفور (ت ٦٦٩)، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط ١، ١٩٨٠.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للسخاوي (ت ٩٠٢)، مصورة دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١٢.
- الطبقات السنية في تراجم الحنفية، لعبدالقادر الغزي (ت ١٠٠٥ أو ١٠١٠)، تحقيق الدكتور عبدالفتاح محمد الحلو، دار الرفاعي، الرياض، ط ١، ١٤٠٣.
- طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة (ت ٨٥١)، تحقيق الدكتور الحافظ عبدالعظيم خان، مصورة عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٧.
- طبقات الشافعية الكبرى، لعبدالوهاب بن علي السبكي (ت ٧٧١)، تحقيق الدكتور عبدالفتاح محمد الحلو والدكتور محمود محمد الطناحي، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة فيصل عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
- طبقات فحول الشعراء، لمحمد بن سلّام الجمحي (ت ٢٣٢)، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، جدة.
- طبقات المفسرين، للسيوطي (ت ٩١١)، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، ط ١، ١٣٩٦.
- طراز المجالس، للشهاب الخفاجي (ت ١٠٦٩)، المطبعة العامرة الشرفية، طنطا.
- العدة في أصول الفقه، لأبي يعلى الفراء (ت ٤٥٨)، تحقيق الدكتور أحمد

بن علي سير المباركي، ط ٢، ١٤١٠.
- العقد الفريد، لابن عبدربه الأندلسي (ت ٣٢٨)، مصورة دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٤.
- عقود الجمان وتذييل وفيات الأعيان، للزركشي (ت ٧٩٤)، نسخة مكتبة الفاتح ضمن المكتبة السليمانية بإسطنبول في تركيا، بالرقم ٤٤٣٤.
- عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد، للسيوطي (ت ٩١١)، تحقيق أحمد عبدالفتاح تمام وسمير حسين حلبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٧.
- علوم الحديث، لابن الصلاح (ت ٦٤٣)، تحقيق نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، ودار الفكر المعاصر، بيروت، ١٤٠٦.
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، للعيني (ت ٨٥٥)، إدارة الطباعة المنيرية، مصورة دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- عمدة الكتاب، لأبي جعفر النحاس (ت ٣٢٨)، تحقيق بسام عبدالوهاب الجابي، دار ابن حزم، والجفان والجابي للطباعة والنشر، بيروت، ط ١، ١٤٢٥.
- العين، للخليل بن أحمد (ت ١٧٥)، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي والدكتور مهدي المخزومي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٤٠٨.
- عيون الأخبار، لابن قتيبة (ت ٢٧٦)، دار الكتب المصرية، مصورة دار الكتاب العربي، بيروت.

- غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري (ت ٨٣٣)، تحقيق ج برجستراسر، مصورة دار الكتب العلمية، بيروت، ٢، ١٤٠٢.
- الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية، لابن الخباز (ت ٦٣٩)، نسخة جامعة الملك سعود بالرياض، بالرقم ٤٢٠٩.
- غريب الحديث، لابن قتيبة (ت ٢٧٦)، تحقيق الدكتور عبدالله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧.
- غريب الحديث، لأبي إسحاق الحربي (ت ٢٨٥)، تحقيق الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة مكرمة، ط ١، ١٤٠٥.
- غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلّام (ت ٢٢٤)، مراقبة محمد عبدالمعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، الهند، ط ١، ١٣٨٤.
- الغريبين، لأبي عبيد الهروي (ت ٤٠١)، تحقيق أحمد فريد المزيدي، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط ١، ١٤١٩.
- فتاوى تقي الدين السبكي (ت ٧٥٦)، مكتبة القدسي، القاهرة ١٣٥٦، مصورة دار المعرفة، بيروت.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر (ت ٨٥٢)، دار السلام، الرياض، ودار الفيحاء، دمشق، ط ١، ١٤١٨.
- فتح القدير، لابن الهمام الحنفي (ت ٨٦١)، مصورة دار الفكر، بيروت.
- الفروق، للقرافي المالكي (ت ٦٨٤)، مصورة عالم الكتب، بيروت.

- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، لأبي عبيد البكري (ت ٤٨٧)، تحقيق الدكتور إحسان عباس والدكتور عبدالمجيد عابدين، دار الأمانة، ومؤسسة الرسالة، بيروت، ١٣٩١.
- الفصول الخمسون، لابن معطي (ت ٦٢٨)، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي، عيسى البابي الحلبي، ١٩٧٧م.
- فضائل الصحابة، لأحمد بن حنبل (ت ٢٤١)، تحقيق وصي الله بن محمد عباس، دار ابن الجوزي، ط ٢، ١٤٢٠.
- فعلت وأفعلت، للزجاج (ت ٣١١)، تحقيق الدكتور رمضان عبدالتواب والدكتور صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤١٥.
- فهرس الفهارس المطبوعة للمخطوطات العربية في تركيا (١٢٦٢-١٤١٣)، لشامل الشاهين، إسطنبول، ط ١، ١٤١٤.
- الفهرست، للنديم (ت ٣٨٠)، تحقيق الدكتور أيمن فؤاد سيد، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، ١٤٣٠.
- الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة، لابن عابدين (ت ١٢٥٢)، تحقيق الدكتور حاتم الضامن، دار الرائد العربي، بيروت، ط ١، ١٤١٠.
- قصر الأمل، لابن أبي الدنيا (ت ٢٨١)، تحقيق محمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم، بيروت، ط ٢، ١٤١٧.
- قطف الثمر في رفع أسانيد المصنفات في الفنون والأثر، لصالح بن محمد الفُلَّاني (ت ١٢١٨)، تحقيق الدكتور عامر حسن صبري، دار الشروق، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٥.

- قواطع الأدلة، لأبي المظفر السمعاني (ت ٤٨٩)، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨.
- القواعد والفوائد (هو شرح اللمع)، للثمانيني (ت ٤٤٢)، تحقيق الدكتور عبدالوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٢٤.
- الكاشف عن حقائق السنن، للطيبي (ت ٧٤٣)، تحقيق الدكتور عبدالحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط ١، ١٤١٧.
- الكافية، لابن الحاجب (ت ٦٤٦)، مع شرحها للرضي الإستراباذي، تحقيق الدكتور عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط ١، ١٤٢١.
- الكامل، للمبرد (ت ٢٨٥)، تحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٤، ١٤٢٥.
- الكتاب، لسيبويه (ت ١٨٠)، تحقيق عبدالسلام هارون، مصورة دار الجيل، بيروت، ط ١.
- كتاب الشعر (أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب)، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧)، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤٠٨.
- الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات، للدكتور أيمن فؤاد سيد، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٩٧م.
- الكشاف، للزمخشري (ت ٥٣٨)، مصورة دار المعرفة، بيروت.

- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، لإسماعيل بن محمد العجلوني (ت ١١٦٢)، تحقيق أحمد القلاش، مكتبة التراث الإسلامي، حلب، ودار التراث، القاهرة.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة (ت ١٠٦٧)، [illegible] ١٣٦٠، مصورة دار الفكر، بيروت، ١٤٠٢.
- الكليات، لأبي البقاء الكفوي (ت ١٠٩٤)، تحقيق الدكتور عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤١٩.
- اللآلي في شرح أمالي القالي، لأبي عبيد البكري (ت ٤٨٧)، تحقيق عبدالعزيز الميمني، لجنة التأليف والترجمة، ١٣٥٤، مصورة دار الكتب العلمية، بيروت.
- اللامات، للزجاجي (ت ٣٤٠)، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار صادر، بيروت، ط ٢، ١٤١٢.
- اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري (ت ٦١٦)، تحقيق غازي مختار طليمات والدكتور عبدالإله نبهان، مركز جمعة الماجد، دبي، ودار الفكر، دمشق، ودار الفكر المعاصر، بيروت، ط ٢، ١٤٢٢.
- لسان العرب، لابن منظور (ت ٧١١)، دار صادر، بيروت، ط ٣.
- اللمع في أصول الفقه، لأبي إسحاق الشيرازي (ت ٤٧٦)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٤٢٤.
- اللمع في العربية، لابن جني (ت ٣٩٢)، تحقيق حامد المؤمن، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط ٢، ١٤٠٥.

- المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء، للآمدي (ت ٣٧٠)، تحقيق الدكتور ف. كرنكو، مصورة دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١١.
- [illegible] (ت [illegible])، تحقيق [illegible]، دار الفكر، دمشق، [illegible].
- ما ينصرف وما لا ينصرف، للزجاج (ت ٣١١)، تحقيق هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٤٢٠.
- المباحث الكاملية في شرح المقدمة الجزولية، للأندلسي (ت ٦٦١)، تحقيق الدكتور شعبان عبدالوهاب محمد، رسالة دكتوراه قدمت في كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٣٩٨.
- المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، لابن جني (ت ٣٩٢)، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ودار المنارة، بيروت، ط ١، ١٤٠٧.
- مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠)، تحقيق الدكتور محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- مجالس ثعلب (ت ٢٩١)، تحقيق عبدالسلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط ٢، ١٩٦٠.
- مجالس العلماء، للزجاجي (ت ٣٣٧)، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي، الرياض، ط ٢، ١٤٠٣.
- مجمع الأمثال، للميداني (ت ٥١٨)، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، مصورة دار المعرفة، بيروت.

- مجموعات المخطوطات في تركيا ونشر فهارسها، للدكتور رمضان ششن، بحث منشور على الشبكة العالمية.
- مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، للدكتور محمد حميد الله، دار النفائس، بيروت، ط ٦، ١٤٠٧.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني (ت ٣٩٢)، تحقيق علي النجدي ناصف والدكتور عبدالفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤٢٠.
- المحصول، لفخر الدين الرازي (ت ٦٠٦)، تحقيق الدكتور طه جابر العلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٤١٨.
- المحصول في شرح الفصول، لابن إياز (ت ٦٨١)، تحقيق الدكتور شريف عبدالكريم النجار، دار عمار، عمّان، ط ١، ١٤٣١.
- مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها، لابن جني (ت ٣٩٢)، تحقيق الدكتور حسين أحمد بوعباس، مركز الملك فيصل، الرياض، ط ١، ١٤٣٢.
- مختارات شعراء العرب، لابن الشجري (ت ٥٤٢)، تحقيق علي محمد البجاوي، مصورة دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١٢.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه (ت ٣٧٠)، مكتبة المتنبي، القاهرة.
- المخصص، لابن سيده (ت ٤٥٨)، المطبعة الأميرية، بولاق، ط ١، ١٣١٦.

- مخطوطة "مراثٍ وأشعار وغير ذلك" لليزيدي، لأحمد سليم عبدالوهاب غانم، ضمن بحوث المؤتمر السنوي الأول للمخطوطات بمكتبة الإسكندرية، بحث منشور على الشبكة العالمية.
- المدخل، لابن الحاج العبدري الفاسي (ت ٧٣٧)، مكتبة دار التراث، القاهرة.
- المذكر والمؤنث، لأبي بكر ابن الأنباري (ت ٣٢٨)، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤٠١.
- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، لملا علي القاري الهروي (ت ١٠١٤)، مصورة دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤٢٢.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي (ت ٩١١)، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مصورة دار الجيل، بيروت.
- المسائل العسكريات، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧)، تحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مكتبة المدني، جدة، ط ١، ١٤٠٥.
- المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧)، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ودار المنارة، بيروت، ط ١، ١٤٠٧.
- المسائل الشيرازيات، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧)، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، الرياض، ط ١، ١٤٢٤.
- المسائل المشكلة (البغداديات)، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧)، تحقيق صلاح الدين عبدالله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٣م.

- المسائل المنثورة، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧)، تحقيق الدكتور شريف عبدالكريم النجار، دار عمار، عمّان، ط ١، ١٤٢٤.
- المسائل والأجوبة، لابن السيد البطليوسي (ت ٥٢١)، مصورة جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية، بالرقم ٦٠٣٩ ف، عن نسخة مكتبة الأسكوريال، بالرقم ١٥١٨.
- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل (ت ٧٦٩)، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ٢، ١٤٢٢.
- المستخرج، لأبي عوانة الإسفراييني (ت ٣١٦)، تحقيق أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٤١٩.
- المستصفى، للغزالي (ت ٥٠٥)، تحقيق محمد عبدالسلام عبدالشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٣.
- المستقصى في الأمثال، للزمخشري (ت ٥٣٨)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٩٨٧م.
- المسند، لأبي داود الطيالسي (ت ٢٠٤)، تحقيق الدكتور محمد بن عبدالمحسن التركي، دار هجر، ط ١، ١٤٢٠.
- المسند، لأحمد بن حنبل (ت ٢٤١)، تحقيق مجموعة من الأساتذة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٦-١٤٢١.
- مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧)، تحقيق ياسين محمد السواس، دار اليمامة، دمشق، ط ٣، ١٤٢٣.

- المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح، لابن بسعون، تحقيق الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٢٩.
- المصباح المنير، لأحمد بن محمد الفيومي (ت ٧٧٠)، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٧م.
- معاني القرآن، لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨)، تحقيق محمد علي الصابوني، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٨.
- معاني القرآن، للأخفش (ت ٢١٥)، تحقيق هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١١.
- معاني القرآن، للفراء (ت ٢٠٧)، تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي وعبدالفتاح شلبي، مصورة عالم الكتب، بيروت، ط ٣، ١٤٠٣.
- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج (ت ٣١١)، تحقيق الدكتور عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٨.
- المعاني الكبير في أبيات المعاني، لابن قتيبة (ت ٢٧٦)، تحقيق الدكتور ف. كرنكو وعبدالرحمن بن يحيى المعلمي، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، الهند، ط ١، ١٣٦٨، مصورة دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥.
- معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، لياقوت الحموي الرومي (ت ٦٢٦)، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار الغرب

الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٩٣م.

- معجم الشعراء، للمرزباني (ت ٣٨٤هـ)، تحقيق الدكتور ف. كرنكو، مكتبة القدسي، مصورة دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢.
- معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٤.
- معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية، لعاتق بن غيث البلادي، دار مكة للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٢.
- المعجم الوسيط، وضع مجمع اللغة العربية بالقاهرة، إخراج إبراهيم مصطفى وأحمد حسن الزيات وحامد عبدالقادر ومحمد علي النجار، مصورة المكتبة الإسلامية، إستنبول.
- المعرب، للجواليقي (ت ٥٤٠هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٦١.
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، للذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق الدكتور طيار آلتي قولاج، مركز إسام، إستنبول، ١٤١٦.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، دار الفكر، بيروت، ط ٥، ١٩٧٩م.
- مفتاح العلوم، للسكاكي (ت ٦٢٦هـ)، تحقيق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٤٠٧.
- مفحمات الأقران في مبهمات القرآن، للسيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق إياد

خالد الطباع، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٦.

- المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق محمد عز الدين السعيدي، دار إحياء العلوم، بيروت، ط ١، ١٤١٠.
- المفضليات، اختيار المفضل بن محمد الضبي (ت ١٦٨هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط ٣، ١٣٨٣.
- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، للسخاوي (ت ٩٠٢هـ)، تحقيق عبدالله محمد الصديق، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٢، ١٤١٢.
- المقامات، للحريري (ت ٥١٦هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٣٠.
- المقاييس، لابن فارس (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق عبدالسلام هارون، مصورة دار الجيل، بيروت، ١٤٢٠.
- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبدالقاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، العراق، ١٩٨٢م.
- المقتصد في شرح التكملة، لعبدالقاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، تحقيق الدكتور أحمد بن عبدالله الدويش، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط ١، ١٤٢٨.
- المقتضب، للمبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، مصورة عالم الكتب، بيروت.
- مقدمة ابن خلدون (ت ٨٠٨هـ)، تحقيق الدكتور علي عبدالواحد وافي، دار نهضة مصر، القاهرة، ط ٣.

- المقدمة الجزولية، لأبي موسى الجزولي (ت ٦٠٧)، تحقيق الدكتور شعبان عبدالوهاب محمد.
- المقرب، لابن عصفور (ت ٦٦٩)، تحقيق عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨.
- المكتفى في الوقف والابتداء، لأبي عمرو الداني (ت ٥٥٥)، تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان، دار عمار، عمّان، ط ١، ١٤٢٢.
- الممتع في التصريف، لابن عصفور (ت ٦٦٩)، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، مصورة دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٤٠٧.
- المنتخب من مسند عبد بن حميد (ت ٢٤٩)، تحقيق صبحي البدري السامرائي ومحمود محمد خليل، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، مصورة مكتبة السنة، القاهرة، ط ١، ١٤٠٨.
- المنصف شرح تصريف المازني، لابن جني (ت ٣٩٢)، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط ١، ١٣٧٣.
- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للنووي (ت ٦٧٦)، تحقيق خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، ط ٤، ١٤١٨.
- منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، للدكتور عمران عبدالسلام شعيب، الدار الجماهيرية، مصراتة، ليبيا، ط ١، ١٩٨٦م.
- المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، لابن تغري بردي (ت ٨٧٤)، تحقيق الدكتور محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤م.
- مورد اللطافة فيمن ولي السلطنة والخلافة، لابن تغري بردي (ت ٨٧٤)،

تحقيق الدكتور نبيل محمد عبدالعزيز أحمد، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٧م.
- نتائج الفكر، لأبي القاسم السهيلي (ت ٥٨١)، تحقيق عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٢.
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لابن تغري بردي (ت ٨٧٤)، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٣.
- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، القاهرة، ط ٥، ١٩٧٥.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧)، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، ط ٣، ١٤٠٥.
- نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان، لابن الصيرفي (ت ٩٠٠)، تحقيق الدكتور حسن حبشي، مطبعة دار الكتب، ١٩٧٠م.
- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري (ت ٨٣٣)، تصحيح علي محمد الضباع، مصورة دار الفكر، بيروت.
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، للمقري (ت ١٠٤١)، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٩٧م.
- نقائض جرير والفرزدق، مطبعة بريل، لايدن، ١٩٠٥م.
- النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة، للسيوطي (ت ٩١١)، تحقيق الدكتور فاخر جبر مطر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط

ط ١، ١٤٢٨.

- النكت على الحاجبية = التحفة

- النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦)، تحقيق الأستاذ رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٤٢٠.

- النوادر، لأبي زيد الأنصاري (ت ٢١٥)، تحقيق الدكتور محمد عبدالقادر أحمد، دار الشروق، بيروت، ط ١، ١٤٠١.

- نيل الأمل في ذيل الدول، لعبدالباسط بن خليل بن شاهين (ت ٩٢٠)، تحقيق الدكتور عمر عبدالسلام تدمري، المكتبة العصرية، بيروت، ط ١، ١٤٢٢.

- هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا البغدادي (ت ١٣٣٩)، إسطنبول، ١٣٦٠، مصورة دار الفكر، بيروت، ١٤١٠.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي (ت ٩١١)، تحقيق الدكتور عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢١.

- الوافي بالوفيات، للصفدي (ت ٧٦٤)، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤٢٠.

- وجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام، للسخاوي (ت ٩٠٢)، تحقيق الأساتذة بشار عواد معروف وعصام فارس الحرستاني وأحمد الخطيمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٦.

- الوفيات، لابن رافع السلامي (ت ٧٧٤)، تحقيق صالح مهدي عباس،

مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٢.

- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان (ت ٦٨١)، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٩٧م.

فهرس الموضوعات

القسم الثاني: النص المحقق

الفهرس

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

١٤١ فصل في
٢٤٥ إضافة اسم التفضيل
٢٦٧
٢٨٠
٣٠٤
٣٠٨
٣٢٨
٣٥٠
٣٧٤
٣٧٦
٣٩٦
٤٥٠ الأصل
٤٥٧
٤٦٦
٤٧٥
٥٠٠ إذ
٥٢٤ إذ
٥٣٠

٥٣٩
٥٥٦
٥٥٧
٥٥٩
٥٦١ فقال
٥٦٣
٥٦٦
٥٧٥
٥٨١
٥٨٤
٦١٨ إذا
٦٢٣ حذف

٢٣٦ إعراب كلمة التوحيد
٢٥٩ رفع الخبر
إذ

تقارب الزمانين كالزمان الواحد ص ٤٧٦

محمد بن جلال الحنفي التباني

مختصر
تذكرة ابن مشير الأنصاري

مؤسسة الريان
ناشرون